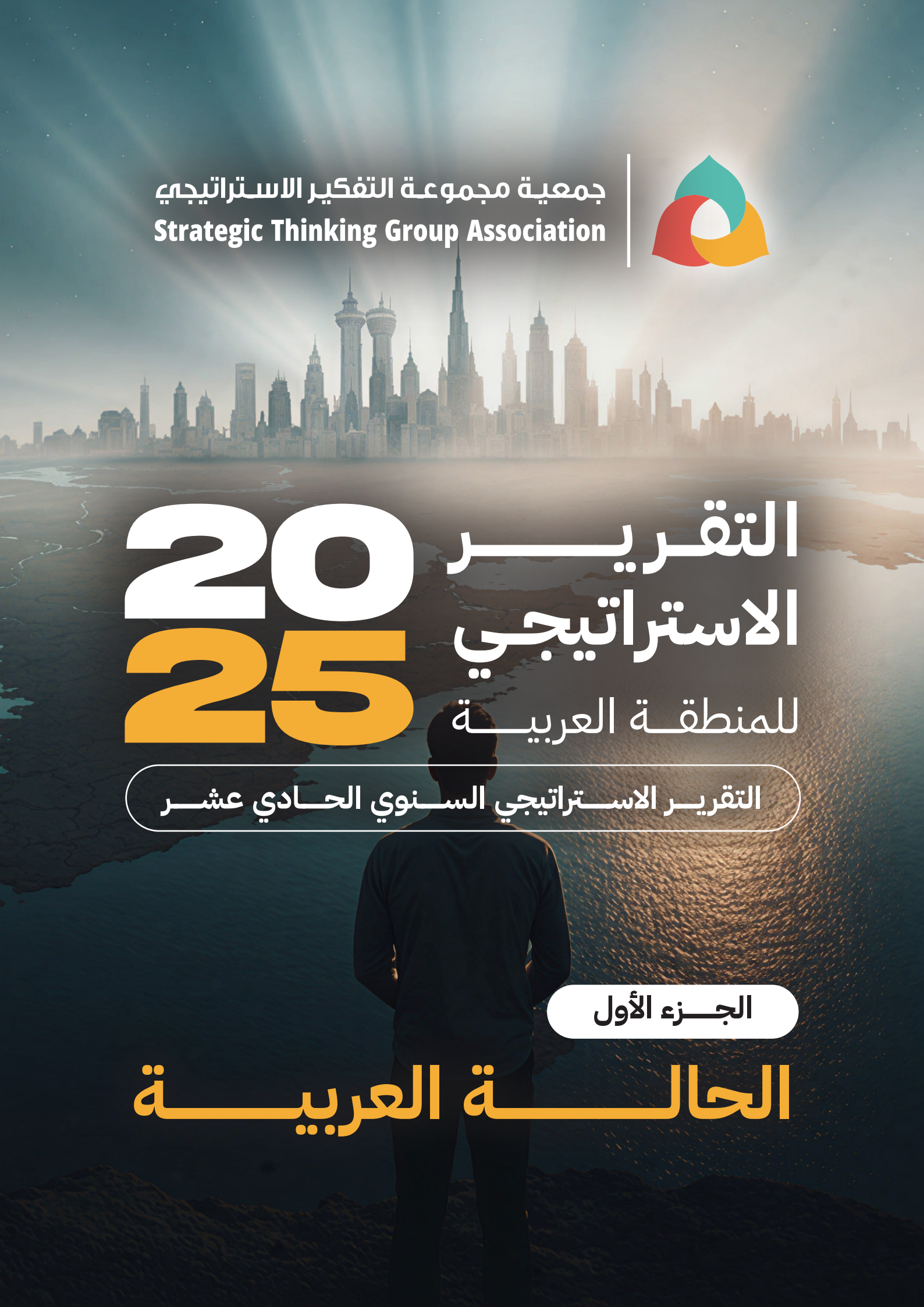
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
التقرير الاستراتيجي
2025
للمنطقة العربية
التقرير الاستراتيجي السنوي الحادي عشر
الجزء الأول
الحالة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2025

الجزء الأول

الحالة العربية

التقرير الاستراتيجي

الحادي عشر

تقرير عام 2025

الإصدار الحادي عشر

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال حاج جمعة

الإخراج الفني

مُصطَفَى مَحمود

@STG.CENTER

@stg.center

@Stg_center

@stg.center

info@stgcenter.org

+905535152346

+902125156875

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤيــة

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهـــداف

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير.
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة.
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات.
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات.
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي .
- استكمال منصة للمنح الدراسية.
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل.
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

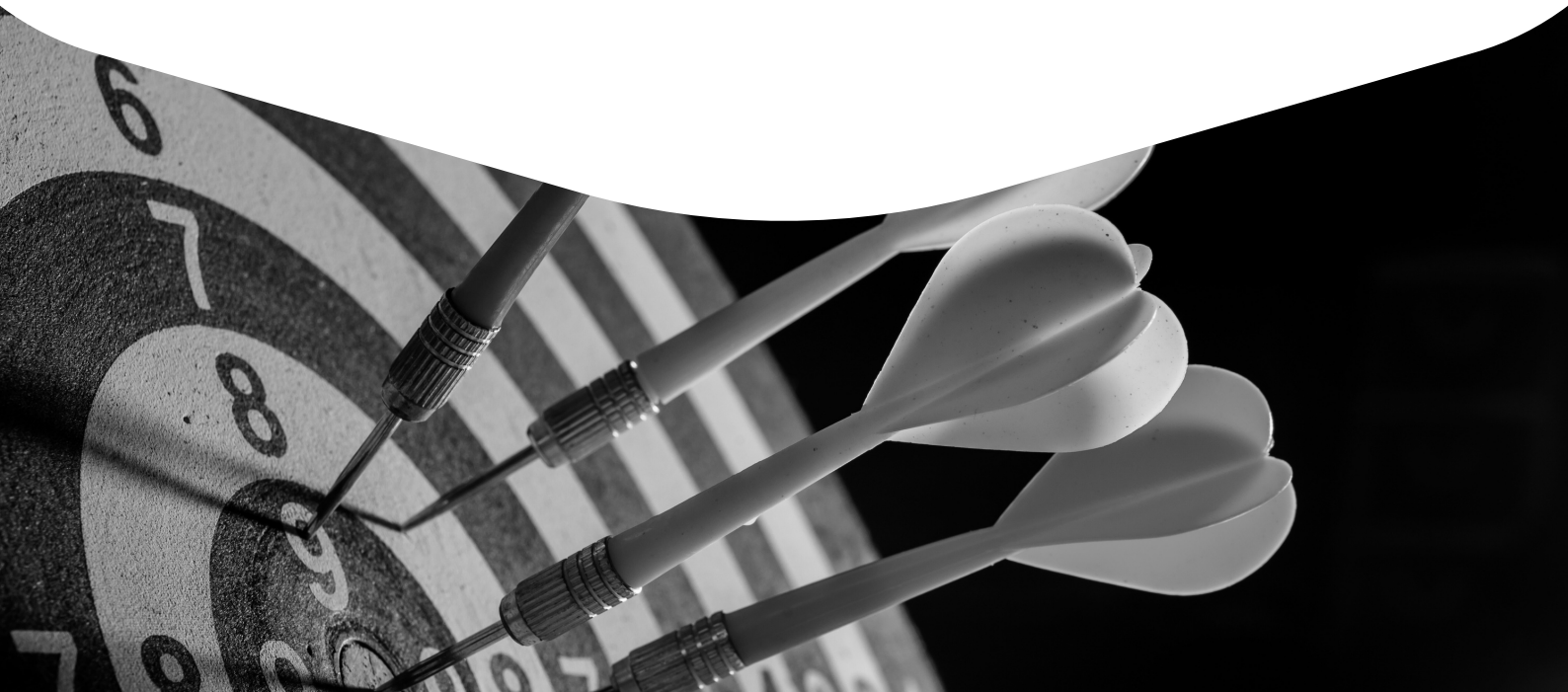

في جذور السيادة المفقودة: مخاضُ النظام الإقليمي في ممرّات السيولة

مقدمة التقرير الاستراتيجي الحادي عشر

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».. والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى، وبعد؛

يدخلُ العالم في عامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ نفقًا تاريخيًا يتجاوزُ مفهوم «الأزمة» ليلامسَ تخوم «التحوّل البنيوي» الشامل؛ حيث لم يعد الشرق الأوسط مجرد رقعة جغرافية للتدافع، بل غدا المختبرَ الأول لولادة «عالم ما بعد اليقين الأطلسي». إن القراءة العميقة في ملفات هذا التقرير تكشف لنا عن مشهدٍ سائل، انكسرت فيه القواعد القديمة التي أرساها القطب الواحد، لتبرز مكانها «براغماتية سيادية» صلبة، تنتهجها القوى الإقليمية (كالسعودية، وتركيا، ومصر، والجزائر) التي ما عادت تقبلُ بالتموضع في معسكراتٍ جاهزة، بل باتت توزعُ مصالحها بين «بريكس» والناتو، وتشتري السلاح من الغرب لتبيع الطاقة للشرق، في فلسفةٍ جديدة تضعُ «السيادة الوطنية» فوق «التبعية الأيديولوجية».

على المسرح العالمي، نلحظُ تراجعاً للمظلة الأمريكية التي باتت تعاني من «تصدعات أطلسية» داخلية، مما فتح الباب على مصراعيه لروسيا والصين لاستثمار هذا الفراغ في «الجنوب العالمي». هذا الانحسار لم يترك الإقليم في سكون، بل أدى إلى ولادة تحالفات «هجينة» وغير مسبوقة؛ كالتحالف السعودي الباكستاني الذي يمزجُ بين الثقل المالي والعمق النووي لخلق توازن ردعٍ مستقل، والتكامل الدفاعي القطري التركي الذي وصل ذروته. إننا أمام «أركيولوجيا» حقيقية، تنقبُ في ركام المنظومات التقليدية لتبني فوقها «سيادات بديلة» تعتمدُ على التحكم في الممرات البحرية (باب المندب والمتوسط والخليج) وسلاسل توريد الطاقة التي غدت «تُحرس بالرصاص» وتُدار بالذكاء الاصطناعي.

وفي خضم هذا التحول البنيوي، لا تكتمل صورة المشهد دون التوقف عند الانعطاف الحاد الذي فرضه قرار (ترمب) وتوجهات إدارته؛ إذ مثّل هذا المسار محاولةً لـ (تأميم المستقبل) عبر استهداف الروافع الأيديولوجية والسياسية للإقليم. لقد سعت هذه السياسات إلى إزاحة حركات الشعوب في المنطقه من معادلة الفعل السياسي، ومحاصرتها في زوايا (التهديد الأمني) لإخلاء الساحة لمشاريع (السيادة البديلة) التي تتبناها بعض الأنظمة. إن قرار (ترمب) لم يكن مجرد إجراءٍ إداري، بل كان محاولةً لفك الارتباط بين (الهوية الإسلامية) و(الفعل السياسي)، وهو مي}كد اصدامه بواقع الشعور العربى والاسلامى الرافض للهيمنه الترامبيه والصهيونيه .

أما في القلب النابض لهذا الإقليم، فإن «طوفان الأقصى» وما تبعه من تداعيات في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، لم يكن مجرد حدثٍ عسكري، بل كان «الزلزال» الذي كشف عورة «الردع الإسرائيلي» وأعاد تعريف الصراع كمعركة وجودية تتجاوز الوكلاء لتصل إلى المواجهة المباشرة. وفي الوقت الذي يحاول فيه الكيان الصهيوني الهروب إلى «الاستيطان» في الضفة لتعويض عمقه الأمني المفقود، تبرز المقاومة الفلسطينية كمتغيرٍ «بنيوي» لا يمكن تجاوزه، مدعومةً بحاضنةٍ شعبية أعادت الاعتبار لـ «الهوية الوطنية» كحائط صدٍ أخير أمام مشاريع التصفية.

إن الربط العضوي بين هذه الملفات يقودنا إلى حقيقةٍ فلسفية-سياسية واحدة: إن عام ٢٠٢٦ لن يكون عام الاستقرار، بل عام «الحسم اللوجستي والرقمي». ففي عالمٍ تتصارع فيه «الدول الضامنة» مع «الميليشيات التكنولوجية»، وتتحكم فيه الخوارزميات في مصائر الشعوب بقدر ما تتحكم فيه فوهات المدافع، يجد الشرق الأوسط العربي والإسلامي نفسه أمام فرصةٍ تاريخية لانتزاع مكانته كـ «قطبٍ طاقوي» وسيادي، شريطة أن ينجح في تحويل «وحدة المصير الميداني» إلى «رؤية استراتيجية موحدة» تتجاوزُ الانقسامات البينية لتواجه مخاض الأقطاب العالمية الجديدة بكل جسارة واقتدار.

يقف التقرير الاستراتيجي للعام الحادي عشر (٢٠٢٥)، تواليـاً، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام ٢٠٢٥. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية ...

ويحلل تفاعلاتها .. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجهات السياديه و الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي الحادي عشر؛ باكورة العقد الثاني؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات المسؤلين والقاده والشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً؛ نتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في ٣ إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنيًا لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

الفهـــرس

المحتويات	الكاتب	ص
السعودية ٢٠٢٥: رؤية استباقية لمسارات القوة والتوازن الاستراتيجي	د. محمود المنير عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية	١٢
الكويت: دبلوماسية حذرة وسياسيات متوازنة في وسط إقليمي معقد		٣٠
استراتيجيات الإمارات لعام ٢٠٢٥: النمو، الأمن، والتأثير الإقليمي		٤٧
البحرين بين الاستقرار المرهون والتحديات المتصاعدة في ٢٠٢٦		٦٤
قطر: التوازن الدبلوماسي الهش في أجواء صراع إقليمي محتدم		٧٧
سلطنة عمان ٢٠٢٥: بين تصاعد التوترات الإقليمية وضغوط الاقتصاد		٨٩
التحديات الإقليمية وقراءة دول مجلس التعاون الخليجي		١٠٢
من قياس الأداء إلى استشراف المستقبل: دور المؤشرات الدولية في فهم قوة الدول وضعفها		١٠٥
بعد ربع قرن من التغيير، أين العراق الآن؟	مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات	١١٠
سورية ٢٠٢٥: عام الاستيعاب وإعادة التأسيس	د. معن طلاع مدير البحوث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية	١٤٠

المحتويات	الكاتب	ص
لبنان عام ٢٠٢٥	د. عماد الحوت نائب في مجلس النواب اللبناني	١٥٥
التحولات السياسية والعسكرية في اليمن	د. عاتق جار الله رئيس مركز المخا للدراسات	١٨٢
الأردن يواجه في ٢٠٢٥ محيطًا مضطربًا يموج بالتهديدات والتحديات	عاطف الجولاني باحث ومحلل سياسي وكاتب صحفي	٢٠٧
فلسطين ٢٠٢٥: غزة ما بعد الإبادة وحال الانغلاق بالأفق السياسي	سليمان بشارات مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية	٢٢٧
مصر ٢٠٢٥: تحديات النموذج وأمة القيادة الإقليمية	د. محمد سليمان الزواوي محاضر بمعهد الشرق الأوسط بجامعة سكاريا التركية	٢٦٥
تقرير القرن الإفريقي لعام ٢٠٢٥	مركز دراسات القرن الإفريقي أ/ عمر أبو رهف، أ/ عبد الرحمن حسن، أ/ طاهر محمد علي	٢٨٤
تونس سنة ٢٠٢٥: جمهورية الرئيس بين الانغلاق السياسي والهشاشة الاقتصادية والسيناريوهات المفتوحة على «اللايقين»	إعداد الباحثين الجامعيين د. عبد المُهيمن بن سعد، د. رضوان الخميري	٣٣٤
تقرير الحالة الجزائرية	د. هجيرة بن زيطة مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية	٣٧٨
الحالة المغربية سنة ٢٠٢٥ السياقات والتحولات والرهانات	د. محمد الهلالي المركز المغربي للدراسات والأبحاث – المغرب	٤٠٠
ليبيا عام ٢٠٢٥: جمود السياسة وتفكك الدولة	د. نزار كريكش مدير مركز بيان للدراسات	٤٥٧
السودان على خطى الانقسام وتدويل الصراع	د. مهدي دهب حسن دهب مجموعة التفكير الاستراتيجي	٤٧٧

السعودية 2025: رؤية استباقية لمسارات القوة والتوازن الاستراتيجي

د. محمود المنير
عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

مستخلص

في عام ٢٠٢٥، تقف المملكة العربية السعودية عند نقطة توازن دقيقة بين الطموح العالي والانضباط الضروري. لم تعد الدولة تكتفي بإدارة الفوائض النفطية، بل انتقلت فعليًا إلى إعادة هندسة نموذجها الاقتصادي، ومكانتها الإقليمية، وصورتها الدولية، في إطار تحول هو الأوسع منذ سبعينيات القرن الماضي. غير أن هذا التحول، رغم تقدمه الواضح، لا يزال محفوفًا بتحديات بنيوية واختبارات خارجية لا يمكن تجاهلها.

سياسيًا واستراتيجيًا، واصلت المملكة في ٢٠٢٥ إعادة تموضعها الإقليمي والدولي، معتمدة سياسة خارجية أكثر براغماتية وأقل تصادمية مقارنة بسنوات سابقة. نجحت الرياض في تخفيف حدة بعض التوترات الإقليمية، وفي تنويع شراكاتها الدولية دون قطيعة مع الحليف الغربي التقليدي. غير أن هذا التوازن يظل هشًا في ظل بيئة دولية مضطربة، وتنافس قوى كبرى يفرض على السعودية خيارات دقيقة لا تقبل الأخطاء المتكررة.

اقتصاديًا، حافظت السعودية على متانة مالية نسبية مقارنة بالاقتصادات الريعية المماثلة، مستندة إلى مزيج من إدارة مالية أكثر انضباطًا، وإعادة توجيه الإنفاق العام، وتوسّع استثماري تقوده الدولة عبر الصناديق السيادية. ورغم تذبذب أسعار الطاقة، لم يعد الأداء الاقتصادي مرتبطًا بالنفط وحده كما في السابق، وإن ظل النفط عنصر التوازن الحاسم في المدى القصير. تظهر بيانات ٢٠٢٥ أن الاقتصاد السعودي بات أكثر تنوعًا في مصادر النمو، لكن هذا التنوع لا يزال غير متكافئ بين القطاعات، ويعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي المباشر أو شبه المباشر.

تُعد رؤية السعودية ٢٠٣٠ الإطار الناظم لكل التحولات الجارية، وقد حققت الرؤية تقدمًا ملموسًا في البنية التحتية، والتحول المؤسسي، وقطاعات السياحة والترفيه والخدمات اللوجستية. في المقابل، تكشف قراءة أكثر عمقًا عن فجوة بين سرعة الإعلان عن المشاريع الكبرى وقدرة الاقتصاد الحقيقي على استيعابها

بالكامل، سواء من حيث الكفاءات البشرية، أو كفاءة السوق، أو مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي على أسس تنافسية مستقرة.

على مستوى الاستثمار الأجنبي، تحسّنت البيئة التنظيمية والإجرائية بصورة واضحة، إلا أن قرار المستثمر طويل الأجل لا يزال يتأثر بعوامل غير اقتصادية بحتة، من بينها وضوح السياسات، واستقرار الأطر القانونية، وسهولة الخروج من السوق، وليس الدخول إليه فقط. ويلاحظ أن جزءًا معتبرًا من التدفقات الاستثمارية في ٢٠٢٥ مرتبط بمشاريع تقودها الدولة أو بضمانات سيادية مباشرة، ما يطرح تساؤلات حول الاستدامة دون هذا الدعم.

إعلاميًا، تشهد صورة السعودية تحسنًا ملحوظًا في بعض الدوائر الدولية، خاصة الاقتصادية والاستثمارية، مقابل استمرار روايات نقدية في دوائر أخرى. ويُظهر تحليل الخطاب أن الفجوة الأساسية ليست في ضعف التسويق، بل في سرعة التحول مقارنة بسرعة تغير الصورة الذهنية المتراكمة تاريخيًا، وهي فجوة لا تُردم بالإعلام وحده بل بتراكم الأداء المستقر.

يخلص التقرير إلى أن السعودية في ٢٠٢٥ في مرحلة انتقال محفوفة بالمخاطر، حققت إنجازات حقيقية، لكنها ما زالت تعتمد على الدولة بوصفها المحرّك الرئيسي للاقتصاد، وعلى الاستقرار الإقليمي والدولي كشرط ضمني لنجاح التحول. وتُرجّح مسارات المستقبل القريب استمرار التقدم بوتيرة متفاوتة، مع بقاء النجاح النهائي مرهونًا بقدرة المملكة على تحويل المشاريع إلى إنتاجية مستدامة، والخطاب الطموح إلى مؤسسات قادرة على العمل دون ضغط دائم من القمة.

أولاً: الملف السياسي والعلاقات الخارجية

١,١ الإطار العام للسياسة الخارجية

- في عام ٢٠٢٥، تحركت السياسة الخارجية السعودية ضمن تصور وظيفي بحت، جعل من الدبلوماسية أداة لحماية مسار التحول الداخلي. هذا التحول يعكس انتقال الدولة من منطق إدارة الأزمات الإقليمية إلى منطق إدارة المخاطر الاستراتيجية، حيث تُقاس القرارات الخارجية بقدرتها على تقليص عدم اليقين

السياسي والاقتصادي، وضمان بيئة مستقرة للاستثمار طويل الأجل، لا بحدّة الخطاب أو اتساع الحضور الرمزي.[١]

١,٢ العلاقة مع الولايات المتحدة

– لا تزال الملفات الأمنية حاضرة في العلاقة السعودية-الأمريكية في ٢٠٢٥، لكنها لم تعد الإطار الناظم لبقية العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية. فيما يبدو أن الرياض تسعى إلى فك الارتباط الجزئي بين الأمن والسيادة الاقتصادية، بما يسمح لها بتوسيع خياراتها الدولية دون الدخول في قطيعة استراتيجية مع واشنطن. هذا التوازن يخلق توترات ظرفية، لكنه يعكس انتقال السعودية من موقع التابع الأمني إلى الشريك المتفاوض.[٢]

١,٣ العلاقة مع الصين

– تعاملت السعودية مع الصين في ٢٠٢٥ باعتبارها شريكًا اقتصاديًا وتقنيًا، لا بديلًا استراتيجيًا عن الغرب. تقوم العلاقة على الطاقة، والاستثمار في البنية التحتية، والتكنولوجيا، دون امتدادات أمنية أو أيديولوجية. هذا النموذج يمنح الرياض هامش مناورة أوسع في ظل الاستقطاب الدولي، مع إدراك واضح لحدود الدور الصيني في قضايا الأمن الإقليمي، وهو ما يحول العلاقة إلى شراكة وظيفية محسوبة لا تحالفًا كاملاً.[٣]

١,٤ السياسة الإقليمية

– إقليميًا، انتهجت السعودية في ٢٠٢٥ سياسة خفض الانخراط المباشر في الصراعات، مع الحفاظ على القدرة على التأثير غير المباشر عند الضرورة. لا تقوم هذه المقاربة على السعي لتسويات شاملة، بل على تجميد بؤر التوتر عند مستويات قابلة للاحتواء، بما يقلل الكلفة السياسية والاقتصادية. ويعكس هذا التوجه إدراكًا

---

(١) وزارة الخارجية السعودية، مركز الملك فيصل، صندوق النقد الدولي، رابط مختصر، https://bit.ly/4gbHw1

(٢) وزارة الخارجية الأمريكية، مجلس العلاقات الخارجية، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، رابط مختصر، https://bit.ly/4gbHO1

(٣) وزارة التجارة الصينية، البنك الدولي، مركز CSIS، رابط مختصر، https://bit.ly/4gbIb1

استراتيجيًا بأن الاستنزاف الإقليمي يتناقض مع أولويات التحول الوطني.[١]

١,٥ العلاقات الخليجية

– تشكل العلاقات الخليجية في ٢٠٢٥ ركيزة أساسية للسياسة الخارجية السعودية، لكن ضمن تصور واقعي غير مثالي. تعمل الرياض على إعادة تفعيل مجلس التعاون الخليجي كمنصة تنسيق اقتصادي وأمني، مع الاعتراف بتباين الأولويات الوطنية بين دوله. وقد شهدت العلاقة تحولًا من التنافس الصدامي إلى التنافس المنضبط، خاصة في ملفات الاستثمار والطاقة والخدمات اللوجستية، حيث يجري احتواء الخلافات دون تحويلها إلى أزمات سياسية.[٢]

١,٦ الحضور الدولي وإدارة الصورة الذهنية

– كثّفت السعودية حضورها في المحافل الدولية خلال ٢٠٢٥ بخطاب يركز على الاستقرار والتنمية وجذب الشراكات الاستثمارية. إلا أن الصورة الذهنية الدولية لا تزال تتحرك بوتيرة أبطأ من التحولات الداخلية، وهو ما يعكس طبيعة السمعة الدولية بوصفها نتاج تراكم مؤسسي طويل الأمد. بناءً على ذلك، تتبنى الرياض استراتيجية النفس الطويل بدل الحملات الاتصالية قصيرة الأجل.[٣]

١,٧ المخاطر والتحديات السياسية الخارجية

– تواجه السياسة الخارجية السعودية في ٢٠٢٥ تحديات جوهرية، أبرزها تصاعد الاستقطاب بين القوى الكبرى، هشاشة التفاهمات الإقليمية، وتزايد تسييس الملفات الاقتصادية. تمثل هذه العوامل اختبارات حقيقية لقدرة المملكة على الحفاظ على استقلال قرارها الاستراتيجي دون الانزلاق إلى اصطفافات مكلفة أو تنازلات طويلة الأمد.[٤]

– يمكن توصيف السياسة الخارجية السعودية في ٢٠٢٥ بأنها سياسة تثبيت

---

(١) مركز الإمارات للسياسات، معهد واشنطن، الأمم المتحدة، رابط مختصر، https://cl.hV/٤Vy١

(٢) الأمانة العامة لمجلس التعاون، مركز الخليج للأبحاث، البنك الدولي، رابط مختصر، https://cl.hV/DIb٩

(٣) المنتدى الاقتصادي العالمي، OECD، رابط مختصر، https://cl.h٧/W٤l١

(٤) صندوق النقد الدولي، مجموعة الأزمات الدولية ، رابط مختصر، https://cl.hV/٤Jb٩

مسار لا سياسة توسع. فهي لا تبحث عن صدام، ولا تمارس انكفاءً حذرًا، بل تعيد تموضعها الخارجي لحماية مشروعها الداخلي. نجاح هذا النهج مرهون باستمرار الانضباط الاستراتيجي، وقدرة الدولة على المواءمة بين التنويع الدولي وعدم استعداء الشركاء التقليديين.

ثانياً: ملف الشأن الداخلي والسياسة الداخلية

١,١ الإطار العام للشأن الداخلي

– في عام ٢٠٢٥، يمر الشأن الداخلي في المملكة العربية السعودية بمرحلة يمكن توصيفها بمرحلة تثبيت التحول الذي بدأته قبل سنوات. فالدولة انتقلت من منطق إطلاق الإصلاحات إلى اختبار قدرتها على الاستمرار المؤسسي. لم يعد التحدي في اتخاذ القرار، بل في تحويله إلى ممارسة مستقرة داخل أجهزة الدولة والمجتمع. السياسة الداخلية هنا تُدار بمنطق تقليل المخاطر الاجتماعية والسياسية الناتجة عن سرعة التغيير، مع الحفاظ على زخم الإصلاح الاقتصادي والإداري.[١]

١,٢ بنية الحكم وصنع القرار

– اتسمت السياسة الداخلية السعودية في ٢٠٢٥ باستمرار مركزية القرار التنفيذي، باعتبارها أداة لضمان سرعة الإنجاز وتجاوز التعقيدات البيروقراطية. هذه المركزية مكّنت الدولة من تنفيذ مشاريع كبرى خلال فترات زمنية قصيرة نسبيًا، لكنها تطرح في المقابل سؤال الاستدامة: إلى أي مدى يمكن تحويل الكفاءة المرتبطة بالمركز إلى كفاءة مؤسسية موزعة داخل الجهاز الإداري؟ التحدي هنا إداري-استراتيجي أكثر منه سياسي.[٢]

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية السعودية ٢٠٣٠؛ البنك الدولي. رابط مختصر، https://cl.h7//:1l55L

(٢) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. https://cl.hV/1l00Z

١,٣ العلاقة بين الدولة والمجتمع

– شهد العقد الاجتماعي السعودي تحولًا ملحوظًا في ٢٠٢٥، حيث لم يعد قائمًا فقط على الرعاية الاقتصادية مقابل الولاء، بل على منطق الفرص مقابل الالتزام والكفاءة. توسّعت مجالات العمل والمشاركة الاقتصادية، خصوصًا بين الشباب والنساء، مقابل توقعات أعلى بالانضباط والاعتماد على الذات. هذا التحول يعكس انتقال المواطن من متلقٍ للخدمة إلى شريك في الأداء، وهو مسار تدريجي بطبيعته ويصاحبه احتكاك اجتماعي محدود لكنه متوقع.[١]

١,٤ الإصلاح الإداري وبناء الكفاءة المؤسسية

– يشكل الإصلاح الإداري أحد أعمدة السياسة الداخلية في ٢٠٢٥. شملت الإجراءات إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية، وتبسيط الإجراءات، وربط الترقية والتقييم بالأداء. غير أن التحدي الحقيقي يتمثل في تحويل الثقافة الإدارية من ثقافة الامتثال للإجراء إلى ثقافة تحقيق النتائج. التقدم المحقق ملموس، لكنه لا يزال متفاوتًا بين القطاعات، ويعتمد في بعض الأحيان على القيادة العليا أكثر من اعتمادِه على نضج النظام الإداري نفسه.[٢]

١,٥ التحولات الاجتماعية وإدارة التغيير

– في ٢٠٢٥، أصبحت التحولات الاجتماعية في السعودية جزءًا من المشهد اليومي لا حالة استثنائية. أخذت هذا التحولات توسّع كبير في الفضاء العام، وهناك تنوع كبير في أنماط الترفيه وهي (محل انتقاد واسع داخل وخارج المملكة للصورة الذهنية عن مكانة المملكة الدينية في العالم الإسلامي)، وهناك ارتفاع كبير في نسب مشاركة المرأة في سوق العمل، وكلها مؤشرات على تغير اجتماعي جذري وعميق. غير أن الدولة حرصت على إدارة هذا التغيير بمنطق «الحسم»، بحيث تُضبط الوتيرة لتجنب ردود الفعل المحافظة غير المعلنة.[٣]

(١) برنامج جودة الحياة؛ برنامج التحول الوطني؛ تقارير البنك الدولي.، رابط مختصر، https://cl.hY/١l٥٦a

(٢) برنامج التحول الوطني؛ تقارير OECD عن الحوكمة العامة. رابط مختصر، https://goo.su/B5Nih

(٣) الهيئة العامة للإحصاء؛ برنامج جودة الحياة؛ تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي. رابط مختصر، https://goo.su/VQqq

١,٦ الشباب وسوق العمل

– يمثل الشباب المحرك الأهم للشأن الداخلي السعودي. في ٢٠٢٥، لم يعد التحدي الأساسي هو خلق فرص العمل فقط، بل مواءمة المهارات مع اقتصاد يتطلب كفاءة أعلى وانضباطًا مختلفًا. استثمرت الدولة بكثافة في التدريب والتأهيل، إلا أن السوق بدأ يفرض منطق الجدارة والمنافسة، ما يخلق فرصًا حقيقية، وفي الوقت نفسه ضغوطًا اجتماعية جديدة تتطلب سياسات امتصاص ذكية.[١]

١,٧ الاستقرار السياسي وإدارة المخاطر الداخلية

– حافظت السعودية في ٢٠٢٥ على مستوى مرتفع من الاستقرار السياسي الداخلي، مدعومًا بثلاثة عناصر رئيسية: السيطرة المؤسسية، والتحسن النسبي في الأداء الاقتصادي، وغياب قوى سياسية منظمة قادرة على تعبئة اجتماعية واسعة. غير أن هذا الاستقرار ليس حالة ثابتة، بل عملية إدارة مستمرة للمخاطر، خاصة تلك المرتبطة بتكلفة المعيشة، والتفاوت الاجتماعي، وتوقعات الفئات الشابة.[٢]

- تعكس السياسة الداخلية السعودية في ٢٠٢٥ نموذجًا لإعادة هندسة الدولة والمجتمع بانفتاح غير معهود في تاريخ المملكة كمجتمع محافظ، وضبط أمني محكم. الرهان المركزي يتمثل في تحويل التحول من مشروع تقوده القيادة إلى منظومة مؤسسية تعمل بذاتها. نجاح هذا المسار سيُقاس بقدرة الدولة على جعل الاستقرار نتيجة طبيعية للأداء، لا نتيجة لإدارة استثنائية مستمرة.

(١) وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف). رابط مختصر، https://www.hrdf.org.sa

(٢) صندوق النقد الدولي؛ تقارير المخاطر العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي. رابط مختصر، https://www.imf.org/en/Countries/SAU

ثالثاً: الملف الاقتصادي والاجتماعي

١,١ الإطار العام للنمو الاقتصادي

– في ٢٠٢٥، يظهر الاقتصاد السعودي بوصفه اقتصادًا متنوعًا جزئيًا لكنه لا يزال يعتمد على النفط كمحرك أساسي قصير المدى. نجحت السياسات الحكومية في استدامة معدلات النمو على الرغم من تقلبات أسعار الطاقة، مع تركيز على مشاريع البنية التحتية، والصناعات غير النفطية، والسياحة والترفيه، والخدمات اللوجستية. هذا التنويع يخفف من مخاطر الاعتماد الكامل على النفط، لكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الاستقلال الكلي عن العوائد النفطية.[١]

١,٢ التضخم والبطالة والرفاه الاجتماعي

– شهدت المملكة في ٢٠٢٥ مستويات معتدلة من التضخم مقارنة بدول إقليمية مشابهة، نتيجة التحكم في الإنفاق العام والسياسات النقدية. أما البطالة، فقد انخفضت نسبيًا في صفوف الشباب والنساء بفعل برامج التدريب والتوظيف الموجهة، لكنها لا تزال تحديًا في القطاعات الحديثة التي تتطلب مهارات متقدمة. تُظهر هذه المؤشرات أن السياسات الاقتصادية بدأت تؤتي ثمارها، لكن إدارة التفاوت الاجتماعي والعدالة التنموية ما زالت محورًا رئيسيًا للتحديات الداخلية.[٢]

١,٣ القطاعات المحركة للنمو

أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو في ٢٠٢٥ هي:

– الطاقة والبتروكيماويات: مع الحفاظ على الاستثمارات الاستراتيجية النفطية التقليدية.

– السياحة والترفيه: ضمن برنامج رؤية ٢٠٣٠، وحقق ارتفاعًا ملموسًا في الإيرادات والتوظيف.

– اللوجستيات والخدمات: مدفوعة بمشاريع الموانئ والمناطق الحرة.

(١) وزارة المالية السعودية؛ صندوق النقد الدولي؛ البنك الدولي، رابط مختصر، https://su.goo/kE8ehOs

(٢) الهيئة العامة للإحصاء؛ وزارة الموارد البشرية؛ صندوق النقد الدولي، رابط مختصر، https://www.stats.gov.sa

– الاقتصاد الرقمي والتقني: رغم حداثته، بدأ يحقق تأثيرًا ملموسًا في التوظيف والمنافسة الإقليمية.[١]

١,٤ الاستثمار الأجنبي والبيئة التنظيمية

– في ٢٠٢٥، تحسنت بيئة الاستثمار الأجنبي بشكل ملحوظ، مع تبسيط الإجراءات، وضمان الحقوق القانونية، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار. ومع ذلك، لا تزال الاستثمارات الأجنبية تعتمد بشكل كبير على الضمانات الحكومية أو مشاريع الدولة الكبرى، ما يطرح تساؤلات حول استدامة الاستثمارات دون دعم الدولة المباشر.[٢]

١,٥ السياسات النفطية والطاقة المتجددة

– مع استمرار دور النفط كرافعة رئيسية للميزانية، وضعت السعودية سياسات لإدارة الإنتاج والأسعار عالميًا، مع البدء في الاستثمار الجاد في الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) لضمان استدامة الموارد الطويلة الأجل وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري تدريجيًا.[٣]

١,٦ العدالة التنموية والرفاه الاجتماعي

– سياسات التنمية الاجتماعية ركزت على تقليص الفجوات بين المناطق والمدن، وتمكين الشباب والنساء اقتصاديًا، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية. على الرغم من التقدم، لا تزال بعض الفجوات واضحة بين المناطق الريفية والحضرية، مما يفرض على الحكومة استراتيجيات متكاملة لضمان عدالة توزيع الفرص والثروة.[٤]

---

(١) وزارة الطاقة؛ برنامج تطوير الصناعة الوطنية؛ رؤية السعودية ٢٠٣٠، رابط مختصر، https://www.energy.gov.sa

(٢) الهيئة العامة للاستثمار؛ البنك الدولي؛ تقرير OECD، رابط مختصر، https://su.goo//:tBACfV

(٣) وزارة الطاقة؛ وكالة الطاقة الدولية؛ صندوق النقد الدولي، رابط مختصر، https://su.goo//:NnyLX

(٤) برنامج التحول الوطني؛ وزارة الصحة؛ برنامج جودة الحياة، رابط مختصر، https://www.ntp.gov.sa

الخلاصة

– بشكل عام الاقتصاد السعودي في ٢٠٢٥ يظهر تحولًا متدرجًا نحو التنوع والاستدامة، لكنه ما زال مرتبطًا بعوائد النفط قصيرة المدى. ربط السياسة الاقتصادية بالسياسة الداخلية والاجتماعية يوضح أن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن فصله عن إدارة الشأن الداخلي، والشباب، والعدالة التنموية. نجاح التحول يعتمد على تحويل المشاريع الكبرى والإصلاحات الهيكلية إلى نتائج ملموسة ومستدامة على أرض الواقع.

رابعاً: الملف العسكري والأمن القومي

١,١ ميزانية الدفاع والإنفاق العسكري ٢٠٢٥

– في موازنة السعودية لعام ٢٠٢٥، خصصت الدولة حوالي ٧٨ مليار دولار للإنفاق العسكري، وهو ما يمثل نحو ٢١٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي وقرابة ٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الرقم يعد الأعلى في تاريخ ميزانية الدولة، ويضع السعودية في مصاف أكبر خمسة دول من حيث الإنفاق الدفاعي عالميًا، والأولى عربيًا. [١]

– خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ فقط، بلغ الإنفاق العسكري ٥١,٤ مليار ريال سعودي (نحو ١٣,٧ مليار دولار) مسجّلًا زيادة ٤٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ما يدل على ديناميكية الإنفاق الدفاعي في بداية العام المالي. [٢]

– وفق مصادر تحليل الميزانية، يمثّل الإنفاق العسكري نحو ٧٣ مليار دولار كرقم إجمالي مستقل عند مقارنة الأرقام القطاعية المختلفة. [٣]

١,٢ السعودية في ترتيب الإنفاق العسكري عالميًا

– تصنيف الميزانيات العسكرية لعام ٢٠٢٥ يظهر أن السعودية تأتي في المرتبة

(١) "مُحافظ هيئة الصناعات العسكرية": المملكة خصّصت ٧٨ مليار دولار للقطاع العسكري في ميزانية ٢٠٢٥، الجزيرة الآن، رابط مختصر، https://cl.hv/c٥٥١

(٢) الإنفاق العسكري للسعودية يرتفع خلال ٣ أشهر ٤٪، خبرني، رابط مختصر، https://cl.hv/YLbg١

(٣) تحليل ميزانية السعودية لعام ٢٠٢٥، sa.andersen.com، رابط مختصر، https://cl.h7/bgY1-

الخامسة عالميًا والأولى عربيًا بميزانية دفاعية تقدر بنحو ٧٤,٧ مليار دولار، متقدمة على دول عربية أخرى مثل الجزائر والمغرب وقطر.[١]

١,٣ اتفاقات التسليح الكبرى في ٢٠٢٥

– في ٢٠٢٥ وافق البنتاجون الأمريكي على صفقة محتملة لبيع حوالي ٢٠٠٠ صاروخ موجه بالليزر للمملكة، بقيمة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار، لتعزيز قدرات الدفاع ضد الطائرات المسيرة والتهديدات الجوية منخفضة التكلفة.[٢]

– ناقش الطرفان السعودية والولايات المتحدة احتمالات شراء طائرات F-35 المتقدمة، وهي طائرات مقاتلة مزودة بتقنية التخفي، في صفقة قد تتجاوز ١٠٠ مليار دولار في حال إتمامها، ما يعكس رغبة السعودية في الارتقاء بقدراتها الجوية إلى مستويات متقدمة جدًا.[٣]

– ظهرت معلومات في بعض التقارير الإخبارية الأولية بما يُعرف بـ"صفقة ١٤٢ مليار دولار"، تشمل معدات دفاع جوي وصاروخية وبحرية وتقنيات دفاع متقدمة من الشركات الأمريكية، لكن هذه الأرقام ليست موثّقة رسميًا بالكامل في بيانات حكومية حتى الآن.[٤]

١,٤ توطين الإنفاق الدفاعي وتطوير الصناعة العسكرية

– وفق أحدث بيانات، ارتفعت نسبة توطين الإنفاق العسكري إلى ما يقارب ٢٤,٨٩٪ بنهاية ٢٠٢٤، في طريقها إلى تحقيق هدف أكثر من ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. هذا يعكس استراتيجية طويلة المدى لتعزيز الإنتاج المحلي في قطاع الدفاع وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

---

(١) أعلى ١٠ دول عربية في الإنفاق العسكري عام ٢٠٢٥، خاص عن مصر، رابط مختصر، https://cl.hv/cC١٥

(٢) البنتاجون: الخارجية الأمريكية تقر بيع أنظمة أسلحة دقيقة للسعودية، رويترز، رابط مختصر، https://cl.hv/cN١٥

(٣) أمريكا والسعودية بحثتا احتمال شراء الرياض طائرات إف-٣٥ المقاتلة، وكالة رويترز، رابط مختصر، https://cl.hv/cW١٥

(٤) Top of the Morning ، by Dan Primack ، رابط مختصر ، https://cl.hv/ZIgb١

١,٥ الاتفاقات الأمنية الاستراتيجية

– أحد أبرز الاتفاقات في عام ٢٠٢٥ هو اتفاق الدفاع الاستراتيجي بين السعودية وباكستان، الذي ينص على اعتبار أي اعتداء على طرف منهما كاعتداء على الآخر، ما يدل على سعي السعودية لتوسيع شبكات التعاون الدفاعي خارج الاعتماد التقليدي على القوى الكبرى وحدها. [١]

خامساً: التداعيات الاستراتيجية

استنادًا إلى الملفات السابقة حول السياسة الداخلية، الاقتصاد والاجتماع، والإنفاق العسكري والأمن القومي في السعودية لعام ٢٠٢٥، يمكن استنتاج عدة تداعيات استراتيجية مترابطة على مستويات مختلفة:

– استمرار تركيز القرار التنفيذي يعزز سرعة تنفيذ المشاريع، لكنه يطرح تحديًا طويل الأمد حول استدامة الأداء المؤسسي دون تدخل مباشر من القيادة العليا. إذا لم تُحوّل هذه المركزية إلى كفاءة مؤسسية، قد يظهر فجوة في الاستجابة المستقبلية للأزمات أو الضغوط الاجتماعية.

– تحويل المواطن من متلقٍ للخدمات إلى شريك في الأداء يعزز الالتزام، لكنه يزيد الضغوط على الشباب والنساء في سوق العمل. قد يولّد هذا الضبط الاجتماعي المتزايد بعض الاحتكاكات غير المعلنة إذا لم تصاحبها سياسات امتصاص ذكية.

– إدارة التحولات الاجتماعية والثقافية ضمن منطق التحديث المنضبط تمنع الصدمات، لكنها قد تحد من سرعة الانفتاح، مما يجعل الاستقرار هشًا إذا ظهرت ضغوط اقتصادية أو اجتماعية غير متوقعة.

– رغم التركيز على القطاعات غير النفطية، يبقى الاعتماد على النفط قويًا، ما يجعل الاقتصاد حساسًا لتقلبات أسعار الطاقة، وتأثير ذلك على الميزانية العامة.

– ارتفاع مستوى التدريب والمهارات يعزز الجدارة والقدرة التنافسية، لكنه قد يخلق فجوات اجتماعية إذا لم تُستوعب توقعات الشباب في الوظائف المناسبة، أو إذا لم تتحقق العدالة التنموية بين المناطق.

(١) Saudi Arabia signs 'strategic mutual defence' pact with Pakistan ، https://cl.h7//:1l5di

– التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية قد يزيد من الضغوط الاجتماعية، ويضعف استقرار السياسات الاقتصادية إذا لم يتم تعزيزه باستثمارات مستدامة في البنية التحتية والخدمات العامة.

– الاستثمار الضخم في أنظمة الدفاع المتقدمة وصيانة الأسلحة المشتراة يعزز القدرة على حماية الحدود والمصالح الحيوية، ويقلل من المخاطر الإقليمية، لكنه يربط جزءًا كبيرًا من الميزانية بالإنفاق العسكري على حساب مشاريع تنموية أخرى.

– رفع نسبة التوطين يقلل الاعتماد على المورد الخارجي، ويعزز الاستقلالية في القرار الأمني، ولكنه يحتاج لزمن طويل لتطوير الكفاءات المحلية لتصبح قادرة على إنتاج وتطوير الأسلحة عالية التقنية.

– التوازن بين التعاون مع القوى الكبرى والدول الإقليمية يوفر مرونة استراتيجية، لكنه يتطلب قدرة على إدارة التحولات الإقليمية والتنافس الدولي دون أن تتأثر المصالح الداخلية.

– التعامل مع الإرهاب، الهجمات السيبرانية، والتهديدات الإقليمية يتطلب تنسيقًا عالي المستوى بين القوات المسلحة والقطاع المدني، وإلا قد تتعرض الاستثمارات الكبيرة للخطر إذا لم يتم حماية البنية التحتية الحيوية بشكل فعال.

– السياسة الداخلية والاقتصاد: الاستقرار الداخلي يسمح بتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، لكنه يعتمد على النجاح في دمج التغييرات الاجتماعية ضمن السياسات الاقتصادية والتنموية.

– الاقتصاد والأمن: الاعتماد على النفط يربط الميزانية الدفاعية مباشرة بالأسعار العالمية للطاقة، مما يجعل الاستدامة الاقتصادية عاملًا استراتيجيًا يؤثر على قدرة الإنفاق العسكري على المدى الطويل.

– الاقتصاد والمجتمع: نجاح المشاريع الاقتصادية الجديدة يعزز شرعية الدولة ويقلل الاحتكاكات الاجتماعية، ويصبح مؤشرًا على كفاءة الحوكمة الداخلية.

سادساً: مسار التوقعات المحتملة في 2026

استنادًا إلى المعطيات السابقة حول السياسة الداخلية، الاقتصاد والاجتماع، والإنفاق العسكري والأمن القومي في السعودية لعام ٢٠٢٥، يمكن استشراف مسار التوقعات لعام ٢٠٢٦ عبر عدة محاور مترابطة:

– من المتوقع أن تستمر السعودية في تعزيز المركزية التنفيذية مع العمل على نقل بعض الكفاءات إلى المؤسسات الإدارية لضمان استدامة الأداء. قد تشهد بعض الإدارات العامة تنفيذ مشاريع تجريبية لتحويل القرارات إلى ممارسات مؤسسية مستقرة، خاصة في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والإسكان.

– استمرار برامج تمكين الشباب والنساء في سوق العمل والمجتمع المدني سيزيد من الضغوط الاجتماعية إذا لم تترافق مع فرص عمل عالية الجودة ومشاريع تنموية متوازنة. من المتوقع أن تركز الدولة على مشاريع "التحديث المنضبط" لتجنب الاحتكاكات الاجتماعية.

– نجاح سياسات الإصلاح الإداري والاقتصادي في ٢٠٢٥ سيجعل الاستقرار الداخلي عام ٢٠٢٦ نتاجًا طبيعيًا للنتائج الملموسة على الأرض، مع استقرار محدود للمؤشرات الاجتماعية إلا إذا ظهرت صدمات خارجية أو ارتفاع فجائي في تكلفة المعيشة.

– استنادًا إلى التنويع الجزئي في ٢٠٢٥، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي في ٢٠٢٦ نموًا معتدلًا بين ٣,٥٪ و٤,٥٪، مع استمرار الاعتماد على النفط، لكن بزيادة حصة القطاعات غير النفطية خاصة السياحة، الخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي.

– زيادة التوظيف للشباب والنساء ستكون محور التركيز، مع توقع ارتفاع الطلب على الكفاءات التقنية والهندسية. هذا قد يولد فجوة مؤقتة في المهارات، إذا لم يتم ربط برامج التدريب بسوق العمل الفعلي.

– من المتوقع أن تستمر الدولة في معالجة الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، مع مشاريع استثمارية في البنية التحتية والخدمات العامة، مما يدعم شرعية الدولة ويحد من الاحتكاكات الاجتماعية.

- في ٢٠٢٦، من المتوقع أن تستمر السعودية في تحديث قواتها الجوية والبحرية والدفاع الصاروخي، مع التركيز على التكنولوجيا العالية والطائرات بدون طيار وأنظمة الذكاء الاصطناعي الدفاعية.
- سيرتفع معدل توطين الإنفاق الدفاعي تدريجيًا، من حوالي ٢٥٪ في ٢٠٢٥ إلى نحو ٣٠-٣٥٪ في ٢٠٢٦، وهو ما يعزز الاستقلالية التقنية ويقلل الاعتماد على المورد الخارجي.
- ستستمر السعودية في تنويع شراكاتها الدفاعية بين القوى الكبرى والإقليمية، مع التركيز على التعاون الاستخباراتي والتدريبي، للحفاظ على مرونة استراتيجية أمام التحولات الإقليمية المتوقعة.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. وزارة الماليـة السـعودية. Budget Statement FY2025. الريـاض: وزارة الماليـة، ٢٠٢٥. https://bit.ly/saudi-budget٢٠٢٥

2. الجزيـرة أونلايـن. "Saudi Arabia's military spending surges to $78 billion in 2025 budget". 2 فبرايـر ٢٠٢٥. https://bit.ly/٤xjgn

3. جريـدة الوطـن السـعودية. "القطـاع العسـكري يتصـدر مخصصـات ميزانيـة السـعودية ٢٠٢٥". ٢٦ نوفمـبر ٢٠٢٤. https://bit.ly/٣htI٣yL

4. العربيـة نـت. "رؤيـة ٢٠٣٠ ترفـع نسـبة توطـين الصناعـات العسـكرية بـ ١٩,٣٥٪". ٢٧ أبريـل ٢٠٢٥. https://bit.ly/٤٩m٩k٦B٤

5. الاقتصاديـة / الـرأي الثالـث. "القطاع العسـكري يتصـدر الإنفاق السـعودي في ميزانيـة ٢٠٢٥". ٢٧ نوفمـبر ٢٠٢٤. https://٧h٧cl٧gb١-J

6. Saudi Gazette. "Localization of military spending in Saudi Arabia rises to near-ly 25% in 2024". 10 نوفمبر ٢٠٢٥. https://bit.ly/٣pE٨wZQ

7. الأناضـول (AA News). "موازنـة السـعودية ٢٠٢٥.. الأمـن والتعليـم والرعاية تتصـدر النفقـات". ٢٧ نوفمـبر ٢٠٢٤. https://bit.ly/٣OujB٧k

8. وزارة الماليـة السـعودية، بيانـات ميزانية ٢٠٢٥، نشرة رسـمية. (مثـال رابط هيئة مالية) https://www.mof.gov.sa

9. الجزيـرة أونلايـن، "محافظ هيئـة الصناعات العسـكرية يعلن تخصيـص ٧٨ مليار دولار في ميزانيـة ٢٠٢٥"، ٠٢ فبرايـر ٢٠٢٥. https://bit.ly/٣Ly٠Exb

10. العربيـة Business، "السـعودية الخامسـة عالميًـا بالإنفاق العسـكري بقيمة تلامس ٧٦ مليـار دولار"، ١٩ فبرايـر ٢٠٢٥. https://٧h٧cl٧gb١-V

المصادر الأجنبية

1. Reuters Arabic، "البنتاجـون: الخارجيـة الأمريكيـة تقـر بيـع أنظمـة أسـلحة دقيقـة للسـعودية" ، ٢٠ مـارس ٢٠٢٥. https://bit.ly/٣LzkGf٨

.2 Reuters Arabic، "أمريكا والسعودية بحثتا احتمال شراء الرياض طائرات إف-٣٥ المقاتلة" ، ١٣ مايو ٢٠٢٥. https://rs.reut.KAJt٤٨

.3 Financial Times، "Saudi Arabia signs strategic mutual defence pact with Pakistan" ،https://h7.cl/115eJ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥. https://h٧.cl.eJ١٥

.4 Reuters. "Saudi Arabia expects fiscal deficit of 3.3% of GDP in 2026 finance ministry says". Reuters 30 سبتمبر ٢٠٢٥. https://h7.cl/115eO

.5 Reuters. "Saudi Arabia records fiscal deficit in Q1 2025 as oil revenues drop". Reuters 5 مايو ٢٠٢٥. https://h7.cl/115eD

.6 Saudi Press. "Saudi Arabia's Military Spending Reaches $75.8 Billion in 2024 with Ambitious Goals for Defense Industry Localization". 10 نوفمبر ٢٠٢٥. https://h7.cl/115eH

.7 Ainvest. "Saudi Arabia's Industrial and Defense Sector Surge: A Strategic Opportunity for Long-Term Investors". Ainvest 2025. https://bit.ly/47uM5g1

الكويت: دبلوماسية حذرة وسياسيات متوازنة في وسط إقليمي معقد

د. محمود المنير
عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

مستخلص

في ٢٠٢٥ مـرّت المنطقـة بأحـداث عنيفـة أسـفرت عـن تـغيرات مفصليـة: كان على رأس تلـك التفـاعلات تجـدد الحـرب على غـزة وتصاعـد الاعتـداءات الصهيونيـة على عـدة دول (سـوريا ولبنـان واليمـن)، وكذلـك الاعتـداء الإسرائـيلي على الدوحـة الـذي اسـتهدف فريقًـا تفاوضيًا لحماس في (سـبتمبر ٢٠٢٥)، سـبق ذلك شـن ضربات إسرائيليـة بغطـاء ودعـم أمريكـي على منشـآت نووية إيرانيـة. الكويـت تصرفت ضمن هـذا الإطـار الإقليمـي المعقد بدبلوماسـية حـذرة ومتوازنـة[١]: إدانة شـديدة للهجمات على الإسرائيليـة ضمـن موقـف خليجـي موحـد مـع مطالبـات ودعـوات لوقـف النار وتسـهيل إيصـال المسـاعدات، واسـتنكار للضربـات التـي طالـت قطـر/ الدوحـة باعتبارهـا خرقًـا للسـيادة، وفي المقابـل عبّرت عـن قلقهـا مـن تصاعد الاعتـداءات على إيـران. هـذه المواقـف وضعـت الكويـت في موقع داعـم للقضيـة الفلسـطينية ومطالب بحمايـة سـيادة الـدول الخليجيـة، لكنهـا واجهـت الضغـوط التـي تفرضهـا ديناميـكا التحالفـات الإقليميـة والدوليـة.[٢]

أولاً: السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية

حافظـت الكويـت على موقعهـا التقليـدي كدولـة ذات سياسـة خارجيـة هادئـة، دبلوماسـية، محايـدة نسـبيًا، وواصلـت لعـب دور الوسـيط في بعض الملفـات الإقليمية. وتركـزت تحركاتهـا السياسـية في محيطهـا الإقليمي على:

- الكويـت لازالـت تمـارس دور "صانـع التـوازن" في الخليـج. مـن خـلال اتبـاع تحـركات ليسـت صاخبـة سياسـيًا، لكنهـا مؤثـرة عـبر الدبلوماسـية الهادئـة.[٣]
- دأبـت الكويـت عـلى تقديم دعم متواصـل للبنيـة الأمنية المشـتركة داخل مجلس

(١) مواقف الكويت قد تُعرضها لابتزاز دبلوماسي من أطراف تقارب سياسات إسرائيل أو الولايات المتحدة، لا سيما في ملفات الطاقة والأمن..

(٢) رغم المصداقية الرمزية، فإن قدرة الكويت على التأثير على مسارات حربية أو تهدئة سريعة محدودة مقارنةً بدول ذات ثقل استراتيجي أوسع.

(٣) Gulf Research Center Annual Strategic Survey 2025, https://n9.cl/c7iws

التعـاون الخليجي.

– التنسـيق مـع السـعودية والإمـارات ظـل عـالي المسـتوى، خصوصًـا في قضايـا النفـط، الطاقـة، والدفـاع.

– عـززت الكويـت في ٢٠٢٥ التنسـيق مـع السـعودية في الملـف النفطـي (المنطقة المقسومة).

– شـهد العـام ٢٠٢٥ اسـتمرار العلاقـات القويـة مـع قطـر والإمـارات، دون توتـرات.

– مواصلة نهج التوازن تجاه إيران، مع نشاط دبلوماسي في الملفات الأمنية.

– حرصـت الكويـت عـلى إحـداث تقـارب أكـبر مـع العـراق في ملفـات الحدود والتنميـة المتبادلـة. وشـهدت العلاقة بين البلديـن انفراجات تدريجيـة في ملفات الحدود والتعويضـات– لكنها مـا زالت تحتاج آليات دبلوماسـية مسـتمرة لإدارة الحساسـيات.

– الكويـت – بحكـم موقعهـا – تميـل إلى دعـم المواقـف الخليجيـة الموحـدة، خصوصًـا في ملفـات الأمـن البحـري.

– فيـما يتعلـق بالعلاقـة مـع الولايات المتحـدة فقد ظلـت ثابتة، مدعومـة بالوجود العسـكري الأمريكـي في الكويـت. بالمقابـل شـهد العـام ٢٠٢٥ المزيد مـن التعاون مع الصـين من خلال التوسّـع في مشـاريع البنيـة التحتيـة والطاقة.

– عـلى صعيد الـدور الإنسـاني حافظت الكويـت في ٢٠٢٥ عـلى مكانتها كإحدى أبـرز الـدول المانحـة في المنطقـة، مـع اسـتمرار مسـاهماتها في الأمـم المتحـدة ومشـاريع الإغاثـة، وهـو ملمـح راسـخ في سياسـتها الخارجية.

ثانياً: مواقف الكويت الرسمية خلال ٢٠٢٥

– إدانـة قوية لهجمات إسرائيل على غـزة: وزارة الخارجية الكويتيـة وأجهزة الدولة أصـدرَت بيانـات تنديـد واسـتنكار بصيـغ قويـة، وباركـت جهـود إيصال المسـاعدات وحثّـت المجتمـع الـدولي على حمايـة المدنيـين. هـذه الإدانة جاءت متناسـقة مـع الموقف الخليجي والعـربي العام.[١]

– إدانـة الضربـة الإسرائيلية في قطر/ الدوحـة: الكويت أعربت عن اسـتنكارها لما

(١) Kuwait decries Israeli occupation air strike on refugee camp in Lebanon ، رابط مختصر ihp٣w/cl.n٩//:https

حـدث في قطـر واعتبرته تطورًا خطـيرًا يهدّد العملية الدبلوماسـية ومسـاعي التفاوض، وانضمـت لإدانـات أمميـة ورسـمية أخـرى. (الأمـم المتحـدة وصفـت الضربـة بأنهـا «مخاطـرة بفتـح فصل خطـير»).[١]

– القلـق مـن ضرب المنشـآت الإيرانيـة: الكويـت عـبّرت عـن «قلق عميـق» إزاء اسـتهداف منشـآت إيرانية وناشـدت ضبط النفس لتجنّب توسـيع رقعـة المواجهة؛ هذا الموقـف جـاء في سـياق اتـزان دبلوماسي يحـاول تفـادي المواجهة المبـاشرة مع إيـران.[٢]

– هـذه المواقـف الرسـمية تؤكد ثـلاث ثوابـت في سياسـة الكويـت ٢٠٢٥: دعم القضايـا الإنسـانية (لا سـيما القضيـة الفلسـطينية)، احـترام سـيادة الـدول الخليجيـة (رفـض أي ضربـة في الدوحـة)، والسـعي لعـدم الانـزلاق إلى مواجهـة إقليمية أوسـع (نـداءات لضبـط النفـس تجاه إيـران).

بشـكل عـام بقيـت السياسـة الخارجيـة الكويتيـة مسـتقرة، دون تـغيّرات حـادة، لكنهـا كانـت أكثر حـذَرًا في المواقف السياسـية بسـبب الأوضـاع الإقليمية تجـاه الحرب على غـزة - وتداعياتهـا على الملاحـة الدوليـة في البحـر الأحمر.

ثالثاً: الاستقرار السياسي الداخلي

شـهدت الـبلاد عامًـا محـمّلًا بالتحـولات السياسـية؛ إذ مرّ المشـهد بعـدة محطات حاسـمة سـابقة مـن بينهـا تشـكيل حكومـات جديـدة، وتغـييرات في منظومة السـلطة التنفيذيـة، إضافـة إلى تصاعـد الجـدل السـياسي حـول قـوانين الإصلاح الاقتصـادي والمالي، وقضايـا الجنسـية، وسياسـات الهجـرة.

القضيـة الأكثـر حساسـية كانت ملف سـحب وإعادة النظـر في الجنسـية الكويتية بعـد سـحبها من المزوريـن، والـذي ارتبط ببعـض القضايـا الأمنية والسياسـية. شـكّل هـذا الملف مصـدر توتر، وتـرك أثرًا ملحوظًـا على درجة الثقـة العامة والاسـتقرار، وفي ظـل تزايـد الأعـداد المتأثرة، فـإن الأثر الرمـزي لهذه القـرارات أصبح كـبيرًا، خصوصًـا لارتباطه بالمواطنـة والانتماء.

(١) Israeli Strikes in Qatar Risk 'New and Perilous Chapter' in Middle East Conflict, Under-Secretary-General Tells Security Council، https://n٩.cl/cr٦٦h

(٢) Kuwait Expresses deep concerns over latest developments in Iran, https://n9.cl/znpc2

أمـا على مسـتوى الرأي العـام، فقد لوحـظ ارتفاع مسـتوى الاسـتقطاب الرقمي على منصـات التواصـل الاجتماعـي، وغيـاب خطاب سـياسي جامع. انعكـس هذا على المـزاج الشـعبي تجـاه الملفـات الاقتصاديـة وقـوانين الهجـرة، وبـرز خط انقسـام واضح بين التيـار الميّـال نحو التشـدد في ضبـط العمالـة والتيار الداعـي إلى نموذج أكثـر انفتاحًا للحفـاظ على الاقتصاد.

رغـم ذلـك، حافظـت الكويت على اسـتقرار اجتماعـي وأمني عام، دون تسـجيل أحـداث صداميـة أو توترات حـادة، بفضل منظومة أمـن داخلي فعّالة، وبنية عشـائرية - اجتماعيـة قادرة على امتصـاص التوترات.

رابعاً: التحولات التشريعية والسياسات العامة

سـجّلت الكويـت خلال ٢٠٢٥ حزمـة تطـورات تشريعية مهمة شـكلت ملامح المرحلـة الجديدة مـن الإدارة العامة:

١. تعديلات قوانين الهجرة والإقامة

أقرت الحكومة تشديدات واسعة في نظام الإقامة والهجرة، تضمنت:

- رفع بعض الرسوم على الإقامة والعاملين.
- تنظيم أكثر صرامة لإجراءات التحويل المهني.
- مكافحة تجارة الإقامات.
- إعادة توزيع العمالة حسب احتياجات الاقتصاد.

أثر ذلك على سوق العمل في شكلين متناقضين:

- ساهم في ضبط الانفلات العددي للعمالة الهامشية.
- خلـق نقصًـا في بعض القطاعات الخدميـة، ورفع كلفة العمالـة المنزلية والخدماتية على المواطن.

٢. التعديلات المتعلقة بالعمل الخيري

شهد القطاع الخيري إعادة تنظيم شاملة عبر:[١]

- مزيد من الرقابة المالية على التبرعات.
- تقنين ترخيص أكثر صرامة للجهات الخارجية وللجمعيات الخيرية.
- متابعة دقيقة للتحويلات الخارجية المرتبطة بالمشروعات الخيرية خارج البلاد.[٢]

أنتج هذا التشديد بيئة أكثر شفافية، لكنه فرض ضغوطًا على الجمعيات الصغيرة.

٣. قوانين تنظيم الإعلام الرقمي

- تم تطوير البنية القانونية لملاحقة الجرائم الإلكترونية، وضبط المحتوى الرقمي، وحماية الأمن السيبراني.
- سجّلت الأجهزة الأمنية انخفاضًا في الجرائم الجسيمة، وارتفاعًا في الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالاحتيال المالي والابتزاز الرقمي نتيجة زيادة الاعتماد على التطبيقات والخدمات الرقمية.

٤. قوانين العمل

إدخال تعديلات متعلقة بساعات العمل، عقود التشغيل، وتوحيد العقود للعمالة المنزلية. هذه التغييرات خلقت حالة من تحوّل جذري في بنية سوق العمل داخل الكويت، ومن المرجح أن تستمر آثارها خلال السنوات القادمة.

خامساً: تطورات الملف الاجتماعي

- التركيبة السكانية والديموغرافيا: تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن تعداد الكويت يراوح حول ٥,٠-١,٥ مليون نسمة في ٢٠٢٥، مع تفاوت مصادر الإحصاء السكاني؛ لكن بشكل عام فإن التركيبة مزيجية بين مواطنين (قرابة ١,٣-١

(١) New exit permit rule effective 1 July 2025 ، رابط مختصر ، https://:dmb/cl.n٩z٠

(٢) New law makes it harder to mismanage charity organizations in Kuwait ، kuwaittimes.com ، رابط مختصر، https://:١t٣٥٣h/cl.n٩

مليون) وغالبية وافدة تعمل في قطاعات البناء، الخدمات المنزلية، والتجارة.

– في ٢٠٢٥ برزت اتجاهات مهمة مثل: تشدّد الدولة في قوانين الإقامة وإجراءات «إذن الخروج» (سارية منذ ١ يوليو ٢٠٢٥ وفق الإعلانات الرسمية والمتابعة المهنية) مما أعاد تشكيل ديناميكا الحركة العمالية وحرية التنقل للوافدين، وهو ما سيكون له أثر على نمط الاستقرار الاجتماعي وطلب الخدمات.

– حدوث تداعيات رقمية واجتماعية في القطاعات الحسّاسة (الضيافة، البناء، الرعاية المنزلية) حيث ستكون عرضة لنقص عمالة مؤقتة أو ارتفاع تكلفة الخدمات إن استمرت الطبيعة الصارمة للأنظمة الإدارية.

– فيما يتعلق بملف الجنسية على صعيد الأسر المختلطة (زوج/ زوجة من غير الكويتي/ ة أو أطفال مكتسبون جنسية) قد تواجه مآزق إدارية أو فقدان مكتسبات (إذا طاولتها قرارات جنسية)، مما يولّد ضغوطاً اجتماعية ونقص ثقة تجاه مؤسسات الضمان الاجتماعي.

– الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية: من الملفات الحيوية التي طالها التغيير في ٢٠٢٥ حيث استثمرت الدولة في تطوير البنية التحتية الصحية لكن لازال تعتمد على كوادر أجنبية مما قد يَعرض بعض المنشآت لحساسية منصوص عليها تحت تشديد سياسات الإقامة.

– نال ملف التعليم بعض التطورات من خلال برامج تحديث المناهج والتحول إلى التعليم التقني والمهني الذي لازال قيد التفعيل، لكن الفجوة بين متطلبات سوق العمل والمهارات الوطنية ما تزال تحتاج تدخلات منهجية.

– على صعيد الخدمات الاجتماعية لازال الإنفاق الجاري يشمل دعماً سخيًّا لشرائح المجتمع؛ لكن في ظل ضغوط الميزانية ينصح الخبراء بإعادة توجيه الدعم نحو استهداف أفضل مثل (حماية الفئات الهشة، برامج توظيف شباب).

- فيما يتعلق بالتحديات المجتمعية تتصدر بطالة المواطنين وملاءمة المهارات المشهد الاجتماعي فرغم انخفاض البطالة الإجمالي، تبقى نسب بطالة المواطنين أعلى وتتركز بين الشباب والنساء وهناك حاجة ماسة لبرامج تدريب مهني مكثفة وربط الحوافز التوظيفية بقطاع خاص منتج.

سادسًا: الملف الأمني والعسكري

- واصلت الكويت في ٢٠٢٥ تطبيق سياسات صارمة تجاه "الإخلال بالنظام العام"، وهو تعبير واسع يشمل التجمعات غير المرخصة، وتمويل الأنشطة غير القانونية، واستغلال منصات التواصل. وزارة الداخلية رفعت قدرات الرصد الرقمي بنسبة مقدّرة تجاوزت ٢٠٪ وفق بياناتها التشغيلية، مع تطوير مركز عمليات جديد يعتمد تحليلات فورية (Real-time analytics).

- الهجرة غير النظامية ظلت تحديًا في ٢٠٢٥، خصوصًا مع تغيّر سياسات الإقامة والعمل؛ والإجراءات الأخيرة – من تشديد الضوابط، ترحيل المخالفين، وقف تصاريح لبعض الجنسيات في فترات معينة– هذه السياسات جعلت البيئة أكثر انضباطًا لكنها خلقت توترات اجتماعية.

- فيما يتعلق بالأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب تركز النهج الكويتي خلال ٢٠٢٥ على تشديد عناصر الأمن الداخلي كاستجابة للتحديات التنظيمية (الهجرة، شبكات التهريب، جرائم إلكترونية)، مع تعزيز قدرات الرقابة والشرطة والأمن العام. هذه الخطوة تقلل المخاطر قصيرة المدى لكن تصعد مخاطر توترات الحقوق والحريات إذا غاب الإطار القضائي الشفاف.[١]

- فيما يتعلق بالأمن الحدودي، التعاون مع الحرس الوطني شهد توسعًا في ٢٠٢٥، خصوصًا في مراقبة الحدود البحرية. حيث تولى الكويت أهمية كبرى لتأمين حدودها بسبب موقعها بين العراق وإيران وتستثمر في تحديث الرادارات الساحلية، وإدخال أنظمة مراقبة حرارية جديدة.

- التهريب البحري في ٢٠٢٥ انخفض وفق الإحصاءات الرسمية بنسبة قاربت ١٢٪، وقد يعود ذلك إلى التعاون مع خفر السواحل الأمريكي والبريطاني في الخليج.

- فيما يتعلق بالأمن السيبراني العام ٢٠٢٥ سجّل ارتفاعًا واضحًا في محاولات الاختراق، معظمها من مجموعات مرتبطة بدول (state-sponsored). مركز الأمن السيبراني الكويتي رفع مؤشر الجاهزية الرقمي، وأطلق مشروع تحديث للمعايير الحكومية... لكن البنية الرقمية ما زالت متباينة بين الوزارات، وبعضها يعتمد نظمًا

(١) Official Reserve Assets of Kuwait, رابط مختصر ، https://cl.n٩//:lhzwsb

قديمة تفتح "ثقوبًا" محتملة للمخاطر.

- القدرات العسكرية والدفاعية لوضع: ظل الإنفاق الدفاعي في الكويت في ٢٠٢٥ مركزًا على تحديث منظومات متخصصة (دفاع جوي، قدرات استقبال قوات مشتركة، لوجستيات بحرية)، مع استمرار علاقات التعاون التقني والتدريبي مع الولايات المتحدة وشركاء أوروبيين وإقليميين.[١] واستخدمت الدولة جزء كبير من الإنفاق لتعزيز المرونة في حماية المنشآت النفطية والموانئ الحيوية.

- المشاركة في التحالفات الإقليمية والدولية: واصلت الكويت في ٢٠٢٥ تقليدها في الانخراط بالمبادرات الخليجية والأمن الإقليمي، وعملت كحلقة وصل دبلوماسية في ملفات إقليمية متعددة، لتعزيز موقفها الأمني في منظومة مجلس التعاون الخليجي عبر التنسيق المشترك مع جيرانها.

سابعًا: الملف القانوني والتنظيمي

ساحة القوانين في الكويت خلال ٢٠٢٥ شهدت جملة من التغيرات الجوهرية لابد من الإشارة لانعكاسها بشكل مباشر على بقية الملفات الرئيسية في التقرير.

1. التغيّرات التشريعية:

- شهد العام ٢٠٢٥ استمرار تعاظم دور السلطة التنفيذية التي باتت تتحرك بسرعة أكبر في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية دون الحاجة إلى المرور بعملية تشريع طويلة ومتوترة كما في السابق.

- غياب الرقابة البرلمانية المباشرة بسبب مرسوم تجميد مجلس الأمة لمدة أربع سنوات خلق حالة جديدة من "المساءلة الإدارية الداخلية" داخل مجلس الوزراء والمؤسسات الرقابية (ديوان المحاسبة - هيئة مكافحة الفساد)، والتي أصبحت أكثر انخراطًا في متابعة الأداء العام.

- قوانين الهجرة والإقامة خضعت لتعديلات واسعة، أدت إلى تخفيف ضغط العمالة الهامشية، لكنها ساهمت أيضًا في خروج عشرات الآلاف من العمالة منخفضة المهارة، ما انعكس لاحقًا على قطاعات مثل البناء والخدمات.

- تعديلات قانون الجنسية وسحب بعض الجناسي أثارت نقاشًا سياسيًا

(١) Board Discussions on Kuwait ، رابط مختصر ، https://cl.n٩//dmb/z٠

واجتماعيًا ممتدًا- كما أشرنا سابقا-. الإجراء يُطرح رسميًا باعتباره "تصحيحًا لأوضاع غير قانونية"، لكنه ولّد حالة قلق لدى فئات واسعة، خصوصًا ممن لديهم قضايا منظورة أو ملفات قديمة.

- قانون تنظيم العمل الخيري شهد إصلاحًا جذريًا بعد سنوات من الرقابة المشددة. الإطار الجديد أتاح مزيدًا من الرقابة المالية والشفافية، وربطاً مباشرًا بين الجمعيات والجهات الرقابية الدولية لمنع سوء استخدام الأموال.

2. قوانين العمل:

- التركيز على "تكويت الوظائف" توسّع، وصدرت تعليمات جديدة بتحديد نسب إلزامية في قطاعات مثل المصارف والاتصالات.

- هذا التوجه أعاد ترتيب سوق العمل: ارتفاع الطلب على المواطنين مقابل خروج شرائح واسعة من المقيمين، ما دفع الشركات للتأقلم عبر رفع الرواتب أو تعديل هيكل المهام.

ثامناً: التداعيات الاستراتيجية:

- فيما يتعلق بملف السياسة الخارجية ستبقى المكانة الدبلوماسية للكويت مرهونة بقدرتها على إدارة الملفات الداخلية بصدق وشفافية، وبمستوى تأثيرها الاقتصادي في مشاريع التعاون الإقليمي.

- الكويت ستبقى حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة (وجود عسكري، تعاون أمني)، ولكن ٢٠٢٥ أظهر أنها تحاول إبقاء مسافة سياسية موضوعية عندما يتعلق الأمر بقرارات تصعيدية تؤثر على سيادة دول خليجية أو سلامة المدنيين. الولايات المتحدة بدورها متورطة في إدارة الملف من زاوية أمن الطاقة والتحالفات في المنطقة، ما يجعل الكويت تعمل كجسر محتمل.[١]

- من المرجح أن تشهد الكويت في ٢٠٢٦ المزيد من تباطؤ الفضاء العام السياسي (انخفاظ في الاحتجاجات المنظمة)، ومع ذلك استمرارية ستواجه الدولة المزيد من الضغوط الحقوقية التي قد تجلب انتقاداتٍ دولية متقطعة.[٢]

(١) الكويت شاركت في بيانات أممية ومبادرات إقليمية تطالب بوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، كما عملت على توجيه مساعدات إنسانية ودعم قرارات ذات طابع إنساني. هذا النشاط يدعم صورتها التقليدية كدولة مانحة ووسيط إنساني.

(٢) Will Kuwait's Parliamentary Democracy Be Restored, Reformed, or Repudiated? رابط مختصر ، https://

- تعاني الكويت من الفراغ التشريعي الذي تصاعدت أهميته في الملفات الحساسة، خصوصًا قوانين الضرائب، والإصلاح المالي، والإجراءات المتعلقة بالجنسية والهجرة والعمل الخيري. في المقابل، فإن إدارة الدولة عبر مراسيم ضرورة جعلت السياسات الحكومية أكثر تركيزًا وديناميكية، لكنها خلقت تساؤلات سياسية حول مستقبل الحياة النيابية بعد ٢٠٢٩.

- غياب البرلمان أعطى الحكومة قدرة أكبر على تسريع بعض الملفات الاقتصادية، مثل: مشروعات البنية التحتية، إصلاحات سوق العمل، وإعادة هيكلة الدعم. لكن في المقابل، خلقت البيئة غير البرلمانية حالة تريّث لدى المستثمرين المحليين والدوليين الذين ينتظرون رؤية ملامح واضحة لمسار الإصلاح والبيئة التشريعية المستقبلية.

- فيما يتعلق بالتركيبة السكانية ستبقى الضغوط السكانية وخيارات التمويل العقاري تتطلب سياسات جديدة في ظل تزايد الطلب على السكن كي تتماشى مع خطط التنمية العمرانية.

- إذا نجحت الكويت في تنفيذ حزمة إصلاحات اقتصادية وحكومية (حوكمة وشفافية)، فسيميل المدى الطويل إلى استقرار سياسي أكثر مرونة مع مؤسسات متقوية؛ وبالعكس فإن إخفاق الإصلاح سيجعل المركزية في إدارة الدولة حالة دائمة.[١]

- لازال الهيكل السكاني في الكويت غير متوازن (٧٠٪ وافدون، ٣٠٪ مواطنون)، وهناك ضغط متزايد على الخدمات العامة. وخلقت التغييرات في قوانين الإقامة ضغوطًا إنسانية ولوجستية على أسر المقيمين.

- هناك مهددات حقيقية تتعلق بالتماسك الاجتماعي في الدولة نتيجة تأثيرات قرارية حول ملف الجنسية/ الإقامة قد تُضعف النسيج الاجتماعي إذا لم تُدار بعناية شفافة وقانونية.

- فيما يتعلق بإعادة تنظيم العمل الخيري التأثير كان مزدوجًا: مزيد من الثقة من الجهات الدولية، مقابل شكاوى محلية من الجمعيات الخيرية بسبب زيادة التعقيد

---

jeehn/cl.n٩[١]

(١) SELECTED ISSUES KUWAIT ، رابط مختصر ، https://n٩.cl/iav٧c

البيروقراطي.

- فيما يتعلق بقوانين العمل والهجرة الجديدة، الأثر على المواطنين والوافدين بات واضحًا: المواطنون استفادوا من فرص إضافية في القطاع الخاص، والمقيمون واجهوا معايير إقامة وتشغيل أكثر صرامة، والسوق نفسه أصبح أكثر حساسية لمعادلة العرض والطلب.

- ضغوط على القطاعات الخدمية والإنشائية بسبب قواعد الهجرة الأكثر صرامة قد تستمر صعوبات ملء الشواغر قصيرة الأمد ما لم تتوفر آليات استثناء أو تسريع تصاريح مؤقتة. مع احتمالية تزايد ارتفاع تكاليف الخدمات المنزلية والضيافة.

- شهد العام ٢٠٢٥ الكثير من التشريعات، مما جعل الشركات والمستثمرون يشتكون من عدم وضوح بيئة الأعمال في بعض الملفات.

تاسعاً: مسار التوقعات المستقبلية (سيناريوهات ٢٠٢٦)

– السيناريو المرجّح: استقرار سياسي نسبي، استمرار سياسة ضبط ملف الجنسية والهجرة، نمو اقتصادي معتدل بفضل أسعار نفط جيدة، وتباطؤ إصلاحات تنويع مصادر الدخل.

– السيناريو الأفضل: تفاهم سياسي طويل الأمد، انطلاقة حقيقية لرؤية تنويع اقتصادي، تحسن في بيئة الاستثمار، تقدم كبير في التحول الرقمي.

– السيناريو الأسوأ: توتر سياسي جديد، تراجع أسعار النفط، تباطؤ اقتصادي حاد، وتزايد الضغوط الاجتماعية نتيجة تزايد سحب الجناسي وتشديد قوانين الإقامة والعمل.

الخلاصة:

حافظت الكويت في ٢٠٢٥ على نهج خارجي متوازن قائم على ثوابت إنسانية وسيادية – إدانة واضحة لاعتداءات غزة، استنكار لخرق سيادة قطر، ودعوات لاحتواء التوترات مع إيران. هذا الموقف يحافظ على مصداقية الكويت الإقليمية كدولة مانحة ووسيط، لكنه يضعها أيضًا أمام تحدي تحويل القوة الرمزية إلى أدوات تأثير عملي (دبلوماسي، إنساني، أمني) دون الانزلاق في مواجهة مباشرة أو دفع ثمن

اقتصـادي وسـياسي مرتفـع. تتطلّـب المرحلـة مقاربـة عملية: دمج رسـائل إنسـانية مع أدوات وسـيطة قابلـة للتنفيـذ، وتعزيـز التنسـيق الخليجـي لمنـع تفتـت الموقـف وتجنّب تكاليـف أمنيـة واقتصاديـة محتملة.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية

١. ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء. التقرير السنوي لإنجازات مجلس الوزراء ٢٠٢٤-٢٠٢٥. الكويت: مطابع الحكومة، ٢٠٢٥.

٢. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. رؤية الكويت التنموية - متابعة الأداء ٢٠٢٥. الكويت: الأمانة العامة، ٢٠٢٥.

٣. وزارة الداخلية. التقرير الأمني السنوي ٢٠٢٤-٢٠٢٥. الكويت: وزارة الداخلية، ٢٠٢٥.

٤. وزارة الشؤون الاجتماعية. تقييم منظومة العمل الخيري بعد التعديلات التشريعية ٢٠٢٤. الكويت: وزارة الشؤون، ٢٠٢٥.

٥. بنك الكويت المركزي. النشرة الاقتصادية الفصلية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. الكويت: بنك الكويت المركزي، ٢٠٢٥.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء. المؤشرات السكانية وسوق العمل في الكويت ٢٠٢٥. الكويت: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٥.

٧. هيئة المعلومات المدنية. قاعدة بيانات التركيبة السكانية ٢٠٢٥. الكويت، ٢٠٢٥.

1. وزارة الخارجية الكويتية. التقرير السنوي للسياسة الخارجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. الكويت: وزارة الخارجية، ٢٠٢٥.

2. مركز الخليج للأبحاث (GRF). تقرير الخليج السياسي ٢٠٢٥. جدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٢٥.

3. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). تقرير المشهد الخليجي ٢٠٢٥. المنامة: دراسات، ٢٠٢٥.

4. مركز الإمارات للسياسات. تقرير الاتجاهات الاستراتيجية في الخليج ٢٠٢٥. أبوظبي: مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٥.

5. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الخليج في النظام الإقليمي الجديد: تحليل ٢٠٢٤-٢٠٢٥. الرياض: مركز الملك فيصل، ٢٠٢٥.

6. مركز صنعاء للدراسات. الخليج والتحولات الإقليمية ٢٠٢٥. بيروت: صنعاء للدراسات، ٢٠٢٥.
7. مركز الجزيرة للدراسات. الكويت بين الإصلاح السياسي وتحديات الحوكمة ٢٠٢٤. الدوحة: مركز الجزيرة، ٢٠٢٤.
8. المعهد العربي للتخطيط. آفاق الاقتصاد الكويتي ٢٠٢٥. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٢٥.
9. جريدة القبس. "مرسوم تعليق مجلس الأمة لأربع سنوات." ١٥ مايو ٢٠٢٤.
10. جريدة الراي. "تعديل قوانين الهجرة والإقامات في الكويت." ١٠ يونيو ٢٠٢٤.
11. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). "الكويت تعلن مجموعة إصلاحات اقتصادية وإدارية." ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤.
12. الشرق الأوسط. "الكويت تعيد هيكلة العمل الخيري بعد تعديلات ٢٠٢٤." ٥ يناير ٢٠٢٥.
13. سكاي نيوز عربية. "تداعيات التوترات الإقليمية على سياسة الكويت الخارجية." ٣ مارس ٢٠٢٥.
14. العربية نت. "تقرير حول التحولات السياسية في الكويت بعد تجميد البرلمان." ٢٨ مايو ٢٠٢٤.
15. قناة الجزيرة - موقع الجزيرة نت. "الكويت بين استحقاقات الإصلاح ومراكز القوى الداخلية." ١ يونيو ٢٠٢٥.
16. المطيري، عبدالهادي. النظام السياسي الكويتي: قراءة في التحولات وسياق الحوكمة. الكويت: مكتبة آفاق، ٢٠٢٤.
17. الشليمي، فهد. الأمن الإقليمي الخليجي: التهديدات والتحولات. الرياض: العربية للنشر، ٢٠٢٣.
18. الشمري، محمد. "تأثير التغيرات التشريعية على العمل الخيري في الكويت." مجلة القانون والمجتمع، المجلد ١٢، العدد ١ (٢٠٢٤): ٧٧-١٠٤.
19. العجمي، عبدالعزيز. "استراتيجية الكويت الخارجية في بيئة إقليمية متغيرة." مجلة دراسات الخليج، العدد ٩٨ (٢٠٢٥): ٤٤-٦٨.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. IMF – Kuwait country page & Article IV (projections 2025/2026).
2. Kuwait macro / MPO outlook – World Bank (٢٠٢٥).
3. Quarterly Statistical Bulletin & data releases – Central Bank of Kuwait (٢٠٢٥).
4. IEA – Oil Market Reports (risk of rising supply and price pressure 2025- 26).
5. Annual Strategic Survey 2025 –Gulf Research Center
6. Carnegie / Chatham House analyses.
7. Amiri Decree No. 1/2023 on the Dissolution of the National Assembly. State of Kuwait Official Gazette May 1 2023.
8. Amiri Decree No. 147/2024 on the Suspension of the National Assembly for Four Years. State of Kuwait Official Gazette May 15 2024.
9. Kuwait Ministry of Interior. "Annual Security Report 2024–2025." Kuwait City: MOI Publications 2025.
10. Kuwait Central Statistical Bureau. "Demographic and Labor Market Indicators 2024–2025." Kuwait City: CSB 2025.
11. General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development. "Strategic Economic Outlook for Kuwait 2025." Kuwait City: SCPD 2025.
12. Ministry of Social Affairs. "Reform of Charitable Work Regulations: Annual Report 2024–2025." Kuwait City 2025.
13. Ministry of Interior Residency Affairs Department. "Migration and Residency System Review 2024." Kuwait City 2024.
14. GCC Secretariat–General. GCC Regional Stability Report 2025. Riyadh: GCC Publications 2025.
15. International Monetary Fund. Kuwait: 2024 Article IV Consultation. Washington D.C.: IMF 2024.

16. World Bank. Kuwait Economic Monitor: Structural Reforms and Fiscal Trends 2025. Washington D.C.: World Bank, 2025.

17. Albloushi F. "Political Transformations in Kuwait: Institutional Tensions and Public Perception." Middle East Policy 31, no. 2 (2024): 55–78.

18. Alshammari M. "Parliamentary Suspension and Governance Efficiency in Kuwait." Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies 50, no. 4 (2025): 112–138.

19. Crystal J. Kuwait's Politics: The Dynamics of Power in a Rentier State. Updated ed. London: Routledge, 2023.

20. Herb M. "Parliaments in the Gulf: Between Reform and Control." Arabian Peninsula Political Studies Review 19, no. 1 (2024): 25–47.

استراتيجيات الإمارات لعام 2025: النمو، الأمن، والتأثير الإقليمي

د. محمود المنير
عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

مستخلص

الإمارات العربية المتحدة في ٢٠٢٥ تُظهِر صورة دولةٍ قادرة على الجمع بين ثبات سياسي مركزي، وتحوّل اقتصادي سريع باتجاه التنويع، ونشاط دبلوماسي واسع ومؤثر ومرن في بيئة إقليمية مضطربة. توقّعات المؤسسات الدولية تشير إلى نمو اقتصادي قوى مدفوعاً بالقطاع غير النفطي وإدارة سياسات مالية ونقدية محافظة؛ صندوق النقد الدولي يتوقع نمواً قوياً يلامس ٤,٨٪ لعام ٢٠٢٥ مع تضخّم منخفض نسبياً. حكومة الإمارات واصلت تحديث أطرها التشريعية (قوانين شخصية، تنظيم الضريبة، تبسيط إجراءات الهوية والخدمات الحكومية)، إلى جانب استثمارات استراتيجية في الطاقة (هيدروكربونية متجددة ونووية)، والبنية التحتية الرقمية واللوجستية. على الصعيد الأمنيّ والعسكري، حافظت الدولة على ميزانية دفاعية مرتفعة نسبياً ونفوذ إقليمي عبر شراكات أمنية وتحالفات متعددة الاستقطاب. تحديات ٢٠٢٥ تتجسّد في: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات، الضغوط الديموغرافية والاعتماد الكبير على القوى العاملة الوافدة، ومخاطر جيوسياسية إقليمية (تداعيات النزاعات الإقليمية والابتزاز البحري) وضرورة إدارة صورة الحقوق والحريات في سياق جذب الاستثمار والمهارات. الاستراتيجية الإماراتية العملية في ٢٠٢٦ يجب أن توازن بين تعزيز الحماية الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على قدرة الانخراط الدبلوماسي مع جميع الأطراف الرئيسة، وتسريع الإصلاحات المؤسسية للحوكمة والشفافية

في هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد أداء دولة الامارات في الملفات الرئيسية الحيوية للدولة ونرصد مسار التوقعات الاستراتيجية في ٢٠٢٦.

أولاً: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

– في ٢٠٢٥ واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة اعتماد سياسة خارجية متعددة المحاور ونهج براغماتي قائم على التوازن بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة. فهي تُحافظ على علاقات تاريخية وقوية مع الدول الغربية، بينما توسّع في

الوقت نفسه تعاونها الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع دول شرق آسيا — سعياً إلى استغلال تحولات الاقتصاد العالمي وتقلبات الطاقة، وضمان تنوع المحاور. يسهم هذا التوازن في تعزيز مرونة الإمارات أمام الصدمات الاقتصادية أو السياسية.[1]

– الإمارات تستفيد من موقعها الجغرافي وبنيتها التحتية المتقدمة لتكون مركزاً لوجستياً وتجارياً دولياً، ما يجعلها نقطة محورية تربط بين الشرق والغرب. هذا الموقع يُترجم عملياً إلى جذب استثمارات أجنبية، تيسير سلاسل توريد دولية، وتقديم الإمارات كحاضنة للكثير من الأنشطة الاقتصادية والخدماتية العابرة للحدود.[2]

– في سياق الأزمات الإقليمية المتصاعدة – من الأزمة اليمنية، إلى تداعيات الحرب في غزة، مروراً بتوترات داخلية كما في السودان – اعتمدت الإمارات في بياناتها الرسمية مواقفاً محسوبة وحذرة – رغم اتهامها من أطراف رسمية وشبه رسمية في تلك الدول التي تشهد أزمات داخلية بتدخل الإمارات في شانها الداخلي - وهو ما تنفيه الإمارات في بيانات رسمية، و أحيانا أخرى تلتزم الصمت الاستراتيجي إزاء تلك الاتهامات محاولًة موازنة مصالحها الاقتصادية، والتزاماتها الدبلوماسية، وحساسيات الأوضاع الإنسانية والسياسية في دول الأزمات والصراع في المنطقة. يعكس هذا النهج السياسي رغبة الإمارات في الحفاظ على استقرارها الداخلي وخياراتها الاستراتيجية دون الانخراط في صراعات مفتوحة.[3]

قضايا محورية في 2025

– التوترات الإقليمية المتصاعدة أعادت فرض معادلات جديدة في السياسة الخارجية الإماراتية. التطورات المتلاحقة في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والتحولات في الساحة الإقليمية، جعلت من الضرورة إعادة تقييم بعض العلاقات والتحالفات، مع الحرص على عدم القطيعة التامة التي قد تقطع جسراً استراتيجياً. الإمارات المستمرة في التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي حاولت أن تحتفظ بعلاقات

(١) الإمارات تعيد تعريف سياستها الخارجية عبر الاقتصاد الرقمي والتمويل الدولي ، رابط مختصر ، https://: 1kNmN/cl.h7

(٢) الإمارات تطلق «مؤشر الدبلوماسية الاقتصادية» لتعزيز النمو العالمي ، خليج تايمز، رابط مختصر، https://: 1kNn7/cl.h7

(٣) Ending the New Wars of Attrition: Opportunities for Collective Regional Security in the Middle East. https:// 1kNnh/cl.h7

مع كل أطراف الصراع، لكن الضغوط السياسية والإقليمية وضعتها في مأزق استراتيجي في الكثير من الأحداث التي شهدتها المنطقة في ٢٠٢٥.

– الحاجة إلى تعميق الشراكات الاقتصادية مع دول آسيوية وأوروبية –ليس فقط في النفط والطاقة، بل في التكنولوجيا، البنية التحتية، الخدمات اللوجستية، والاستثمار– صارت من أولويات السياسة الخارجية الإماراتية. تُعد هذه الشراكات جزءاً من استراتيجية التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات.[1]

– على الرغم من الاتهامات والقرائن التي تشير إلى تورط الإمارات في الكثير من الأزمات الداخلية التي تشهدها دول الأزمات في المنطقة ودعمها لأطراف على حساب الأخرى، إلا أنها تسعى لتقوية دورها كلاعب رئيس في الوساطة الإقليمية والمبادرات الدبلوماسية لحفظ الاستقرار الإقليمي –حسب مواقفها المعلنة– خصوصاً في ملفات الشرق الأوسط المتشابكة. وتستهدف بفضل موقعها الاقتصادي وسياساتها المرنة، أن تكون «لاعب أساسي» بين مختلف الأطراف، محاولة تقديم بدائل سياسية، أو على الأقل فضاءات حوار، بدل التصعيد المستمر.[2]

التداعيات الاستراتيجية

– تعدد المحاور ومنهج التوازن يمنحان الإمارات مرونة استراتيجية في التعامل مع تحولات النظام الدولي والإقليمي. ويمنحها قدرة على المناورة إذا تغيرت المواقف الدولية أو الإقليمية، لكن في ذات الوقت يُكلفها إدارة دبلوماسية دقيقة لتجنّب الاصطفافات التي قد تضعها في مأزق.

– الربط بين الدبلوماسية والسياسة الاقتصادية – ما يُعرف بـ «الدبلوماسية الاقتصادية» – يعزز من قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، توسيع التجارة، وضمان استقرار سلاسل التوريد العالمية. هذا يعزّز موقع الإمارات كلاعب دولي اقتصادي، وليس فقط دولة نفط.[3]

---

(١) Washington, UAE Embassy. "Trade: UAE Embassy in Washington, DC." Trade | UAE Embassy in Washington, DC, ٢٠٢٤. https://h7.1kNuj/cl

(٢) Ending the New Wars of Attrition: Opportunities for Collective Regional Security in the Middle East. https://1kNnh/cl.h7

(٣) الإمارات: الوجهة العالمية الأولى للثروات ، مركز الحبتور للأبحاث، بسنت عبد الفتاح ، رابط مختصر، https://1kNnH/cl.h7

- مع ذلك، الانخراط في ملفات إقليمية حساسة ومبادرات وساطة قد يعرّض الإمارات لمخاطر «سمعة» في حال فشلت الوساطات أو تورّطت في انتهاكات إنسانية أو سياسية، وهو ما يتطلب إدارة دقيقة للسياسة الإعلامية والدبلوماسية.

مسار التوقعات الاستراتيجية في 2026

– من المرجّح أن تستمر الإمارات في سياسة الانفتاح الدبلوماسي المتعدد المحاور، مع سعي واضح لتوقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية ثنائية ومتعددة الأطراف، خصوصاً مع دول في آسيا وأفريقيا بحثاً عن تنويع اقتصادي أوسع.

– قد يتعاظم دور الإمارات ك «فاعل أساسي» إقليمي – محاولة لتقديم نفسها كبيئة آمنة للاستثمار، وسوق تجارة ولوجستيات، وجسر بين قارات، وهو ما يتطلب تعزيز أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية.[1]

– في ضوء الضغوط الإقليمية المحتملة، ستحاول الإمارات المحافظة على توازن دقيق بين دعم مصالحها ومصالح الشركاء، مع تجنّب الانخراط في صراعات مفتوحة، ما يعزز دورها كقوة وساطة بدلاً من قوة مواجهة.

– على المستوى الداخلي للدبلوماسية، من المرجَّح (تكثيف) لسياسة «الدبلوماسية الاقتصادية + الجاذبية الاستثمارية + الحوكمة" لجعل الإمارات مقصداً للشركات العالمية ورؤوس المال، مع استثمار ثرواتها للتوسع أكثر في أسواق جديدة.[2]

ثانياً: الملف الداخلي والاجتماعي والأمني

الوضع الداخلي والاجتماعي

- في ٢٠٢٥، استمرت الإمارات في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والداخلي عبر تطوير سياسات تنموية شاملة، تشمل التعليم، الصحة، الإسكان، والخدمات العامة. وركّزت الحكومة على رفع جودة الحياة، دعم المجتمع المدني، وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية لتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين على حد سواء. كما

(١) صحيفة فرنسية: السياسة الإماراتية محور استقرار الشرق الأوسط ، رابط مختصر، https://h7//:cl/Nol1k

(٢) Ministry of Economy, UAE. "Economic Reports." Ministry of Economy UAE, ٢٠٢٤. https://h7cl/P9Vf1

تـم تشـجيع المبـادرات الشـبابية والابتكاريـة ضمـن رؤيـة الإمـارات ٢٠٣١ لتعزيـز الانخـراط المـدني وزيـادة الإنتاجيـة المجتمعيـة.[١]

– التغـيرات الديموغرافيـة مـع تزايـد أعـداد الوافدين سـاهمت في الحاجـة لإدارة التنـوع الاجتماعـي بفاعلية، مـع الحفاظ على الهويـة الوطنية والقيـم الثقافيـة الإماراتية. برامـج التوطـين الوظيفي، وتمكين المواطنـات، إضافة إلى السياسـات التعليمية المتقدمة، كانـت أدوات مهمـة للحفاظ على تماسـك المجتمع وتحفيـز المواطنـة الفعالة.[٢]

الملف الأمني

– شـهد ٢٠٢٥ تعزيـز قـدرات الدولـة في الأمـن الداخـلي عـبر تطويـر أجهـزة الشرطـة، الأمن السـيبراني، ورصـد المخاطـر الإرهابيـة والإجرامية. الإمـارات عملت عـلى دمج الحلـول التقنيـة في الأجهزة الأمنيـة، مثل الـذكاء الاصطناعي لمراقبـة الجرائم الإلكترونيـة، ونظـم التحليل الاسـتباقي للتهديدات، لضـمان حماية المواطنـين والمقيمين واسـتقرار الاقتصـاد الوطني.[٣]

– التعـاون الإقليمـي والـدولي كان محوريـاً لتعزيـز الاسـتقرار. الإمـارات دخلت في تحالفـات اسـتخباراتية مشـتركة لمكافحـة الإرهاب وتهريـب المخـدرات، كما طورت برامـج تبادل الخـبرات مع الولايات المتحـدة وأوروبا لتعزيز الأمن السـيبراني ومكافحة الجرائم العابـرة للحدود.[٤]

الاستقرار السياسي الداخلي

– الإمـارات حافظـت عـلى اسـتقرارها السـياسي مـن خـلال سياسـات حواريـة وشـاملة، وتعزيـز مبـدأ الشراكـة بـين الحكومـة والمجتمـع. كـما أن مجلـس الـوزراء ومؤسسـات الدولـة ركّـزت عـلى ترسـيخ القوانـين الجديـدة التـي تدعـم المشـاركة المجتمعيـة وتسـهّل اتخـاذ القـرارات التنفيذيـة مـع مراعـاة مصالـح جميع الأطـراف.[٥]

---

(١) Emirates Government, National Development Report ٢٠٢٥, https://h7.cl/1kNuc

(٢) Gulf News, "UAE Social Policy and Demographics Report ٢٢ ,"٢٠٢٥ July ٢٠٢٥, https://h7.cl/1kNtU

(٣) INTERPOL & UAE Ministry of Interior, ٢٠٢٥ Security Report, https://h7.cl/1kNtZ

(٤) The National, "UAE Security Cooperation in ١٠ ,"٢٠٢٥ September ٢٠٢٥, https://h7.cl/1kNu4

(٥) Emirates Government Official Portal, Political Stability Report ٢٠٢٥, https://h7.cl/1fVOH

– تعددية السياسات والحوكمة الذكية ساعدت على احتواء أي احتجاجات اجتماعية أو قضايا متعلقة بالحقوق المدنية، مع توفير قنوات رسمية للتظلمات والاستماع لمطالب المواطنين والمقيمين. هذه المرونة ساعدت في تعزيز صورة الإمارات كدولة مستقرة داخلياً وجاذبة للاستثمارات الأجنبية.[1]

التداعيات الاستراتيجية

– الاستقرار الداخلي والاجتماعي يعزز من قدرة الإمارات على الانخراط بفاعلية في السياسات الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية، لأن الدولة تستطيع توجيه مواردها نحو التنمية والاستثمار بدلاً من مواجهة أزمات داخلية.

– الاستثمار في التكنولوجيا والأمن السيبراني يحمي الاقتصاد من الهجمات الرقمية، ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

– إدارة التنوع الاجتماعي بذكاء سيتيح للإمارات أن تكون نموذجاً إقليمياً في التعايش، ما يزيد من قدرتها على استقطاب الكفاءات والمهارات العالمية.

مسار التوقعات الاستراتيجية في 2026

– من المتوقع أن تستمر الإمارات في تعزيز برامج تمكين المواطنين، وتوسيع خدمات الرعاية الاجتماعية، مع المزيد من التركيز على التعليم الرقمي والتدريب المهني.

– الأمن السيبراني سيبقى أولوية مع نمو الهجمات الإلكترونية عالمياً، كما ستزيد الاستثمارات في برامج الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة.

– استدامة الاستقرار السياسي والاجتماعي ستدعم النمو الاقتصادي المستمر وتزيد من جاذبية الإمارات كمركز استثماري إقليمي ودولي.

(١) Gulf Business, "UAE Governance and Political Stability ٥ ,"٢٠٢٥ June ٢٠٢٥, https://h7.cl/1fVON

ثالثاً: الاقتصاد والمالية – الأداء، التنويع، والتحديات

الأداء الكلي والنمو ومؤشرات التضخم (2025)

– في ٢٠٢٥ سجّلت التوقعات الدولية والمحلية نمواً ملحوظاً للاقتصاد الإماراتي: صناديق دولية مثل IMF توقّعت نمواً حقيقياً بنحو ٨ , ٤٪، والبنك المركزي الإماراتي قدّر نمواً يقارب ٩ , ٤٪ إلى ٣ , ٥٪ بحسب الفترات والافتراضات الخاصة بكل تقرير. هذا النمو ينبع من مزيج ارتفاع الإنتاج الهيدروكربوني بسبب زيادات إنتاجية متفق عليها ضمن (OPEC+) وتسارع أداء القطاعات غير الهيدروكربونية: الصناعة، الخدمات المالية، البناء والسياحة. استمرار زخم هؤلاء القطاعات يعكس نجاح سياسات التنويع التي اتبعتها الدولة في السنوات الأخيرة[١].

– في ٢٠٢٥ سجل الناتج المحلي الإجمالي للإمارات نمواً قدره ٨ , ٣٪ مقارنة بالعام السابق، مدفوعاً بالاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا، الطيران، والخدمات اللوجستية.[٢]

– التضخم العام بلغ ٤ , ٢٪، وهو معدل منخفض نسبياً مقارنة بالدول الإقليمية الأخرى، نتيجة استقرار أسعار الطاقة والسيطرة على تكاليف المعيشة. معدل البطالة بين المواطنين استقر عند ٣ , ٢٪، بينما ارتفع بين المقيمين قليلاً بسبب التغيرات في سوق العمل الوافدة، ما دفع الحكومة لتكثيف برامج التوطين والتدريب المهني.[٣]

هيكل النمو: دور القطاع غير النفطي

– أصبحت مساهمة القطاع غير النفطي جوهرية: في الربع الأول من ٢٠٢٥ نما الناتج غير الهيدروكاربوني بنسبة ملحوظة – مدفوعاً بالتصنيع والتمويل، والإنشاءات،

(١) Executive Board Calendar. Board Discussions on United Arab Emirates .https//:h7.cl1/kJLD

(٢) World Bank, UAE Economic Update ٢٠٢٥, https://h7.cl/1kNup

(٣) UAE Federal Competitiveness and Statistics Center, ٢٠٢٥, https://h7.cl/1kNut

والعقارات، واللوجستيات. وساهمت القطاعات غير النفطية بنسبة ٧٠٪ تقريباً من النمو الكلي، ما يعكس نجاح سياسات التنويع الاقتصادي النهج السياسي والاقتصادي يستهدف تحويل الإمارات إلى «اقتصاد معرفة» ومركز خدمات مالية ولوجستية إقليمية، ما يجعلها أقل حساساً لتقلبات أسعار النفط مقارنة بالماضي. هذا التحول يدعمه استثمار كبير في البنية التحتيّة الرقمية والبشرية.[١]

السياسات المالية والميزانية الاتحادية 2025

– أعلنت وزارة المالية الميزانية الاتحادية ٢٠٢٥ متساوية الإيرادات والنفقات عند 71.5 AED مليار، مما يعكس سياسة مالية متزنة واستعداداً لتمويل مشاريع بنية تحتية وخدمات اجتماعية مستهدفة. الزيادة في الإنفاق تدلّ على تحوّل نحو سياسة توسعية مُنتقاة تُدعم القطاعات المُحفّزة للنمو، مع الحفاظ على احتياطات كافية لمواجهة صدمات أسعار الطاقة. هذه المرونة المالية تُعدّ من عناصر قوة الدولة في إدارة موازنة النمو.

القطاعات المحركّة للنمو

– قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة، والخدمات المالية المتقدمة كانت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. الإمارات أعلنت عن توسيع الاستثمارات في الطاقة الشمسية والنووية، بهدف تحقيق إنتاج ٥٠٪ من احتياجاتها من الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠.[٢]

– السياحة والضيافة استعادتا مستويات ما قبل الجائحة مع دخول مشاريع مثل "Expo 2025 Dubai" وافتتاح فنادق عالمية جديدة. قطاع النقل والخدمات اللوجستية نما بنسبة ٥,٥٪، مستفيداً من موقع الإمارات كمركز تجاري لوجستي عالمي، ما يدعم مكانتها كمركز إقليمي للتجارة[٣].

(١) Quarterly Economic Review . September/ 2025. https://h7.cl/1kJMl

(٢) International Energy Agency, UAE Energy Profile ٢٠٢٥, https://h7.cl/1kNuD

(٣) Dubai Tourism Board, Annual Report ٢٠٢٥, https://h7.cl/1fVPJ

سياسات الميزانية والاستثمار

– ميزانية ٢٠٢٥ ركّزت على استدامة المالية العامة مع زيادة الإنفاق على البنية التحتية، التعليم، الصحة، والأمن. العجز المالي كان محدوداً عند ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت الإيرادات غير النفطية أكثر من ٥٥٪ من إجمالي الإيرادات، ما يعكس نجاح التنويع المالي والاعتماد الأقل على النفط.[١]

– واصلت الحكومة سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مشاريع مشتركة في قطاعات الطيران والتقنيات الحديثة، وتسهيلات ضريبية للقطاعات الحيوية. برامج مثل "UAE Golden Visa" ساعدت على جذب رواد الأعمال والمهنيين الأجانب ذوي الخبرة العالية.[٢]

التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

– إجمالي الصادرات غير النفطية سجل ٨٥ مليار دولار، مرتفعاً بنسبة ٦٪ عن ٢٠٢٤، بينما بلغت الواردات ١٢٠ مليار دولار. أهم الشركاء التجاريين: الصين، الهند، الولايات المتحدة، وألمانيا. تنوع الصادرات يشمل المنتجات التقنية، المواد الكيميائية، والأغذية.[٣]

– الاستثمار الأجنبي المباشر وصل إلى ١٥,٢ مليار دولار في ٢٠٢٥، متفوقاً على السنوات السابقة بفضل الاستقرار السياسي، البيئة القانونية المرنة، وسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات، ما يجعل الإمارات مركزاً جذاباً للاستثمار العالمي في الشرق الأوسط.[٤]

السياسات النفطية والطاقة المتجددة

– إنتاج النفط المستقر عند ٣,٢ مليون برميل يومياً، مع التزام الإمارات باتفاقيات أوبك+ للحد من التذبذب في الأسواق العالمية. السياسات الحكومية

(١) UAE Ministry of Finance, ٢٠٢٥ Budget Report, https://h7.1fVPS/cl

(٢) UAE Investment Authority, ٢٠٢٥ Report, https://h7.1kNuW/cl
UAE Ministry of Economy, Trade Report, ٢٠٢٥ https://h7.1fVPZ/cl

(٣) Quarterly Economic Review. September /٢٠٢٥. https://h7.1kJMI/cl

(٤) UNCTAD World Investment Report, ٢٠٢٥ https://h7.1kNt0/cl

ركّزت على الاستثمار في مشاريع الغاز الطبيعي والنفط الخام، بالإضافة إلى تطوير مشاريع الطاقة النظيفة التي تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[1]

– الإمارات توسع مشاريعها في الطاقة المتجددة بشكل كبير، مستهدفة توليد ٥٠٪ من احتياجات الطاقة بحلول ٢٠٣٠، مع خطة لزيادة كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية، ما يعزز مكانتها كمركز بيئي وتجاري مستدام.[2]

فرص التنويع والاستثمارات الاستراتيجية

– الإمارات تستثمر بقوة في الطاقة النظيفة، الاقتصاد الرقمي، المدن الذكية، والابتكار؛ كما توسّع صناديقها السيادية لاستثمارات استراتيجية خارجية خصوصاً في آسيا وإفريقيا. هذا التوجّه ليس مجرّد تغيير في محفظة استثمارية، بل استراتيجية طويلة الأمد لبناء مصادر دخل مستقرة ومتعددة، وتطوير قدرات محلية في تكنولوجيا متقدمة والتمويل الإسلامي والخدمات اللوجستية. الشراكات الدولية تمثل جزءاً مهماً من هذه الخارطة. [3]

مخاطر وتحديات في 2026

– تبقى هناك عدة نقاط الضعف من المرجح أن تواجه الإمارات في ٢٠٢٦ وهي: الاعتماد الجزئي على عائدات الطاقة يجعل الإيرادات عرضة للتقلبات الدولية، والضغوط الديموغرافية (نمو السكان والوافدين) تضغط على الإسكان والخدمات وتزيد تكلفة المعيشة. بالإضافة لذلك، إدخال أو رفع الضرائب الجزئية أو تعديل سياسات الدعم قد يؤثر على الاستهلاك المحلي ويحتاج إدارة سياسية دقيقة لتفادي إحداث هزّات اجتماعية أو تجارية. أخيراً، الحاجة لتسريع الحوكمة والشفافية تزداد مع اتساع الدور الدولي للاستثمارات الإماراتية.

التداعيات الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية

– سياسات التنويع واستثمارات البنية التحتية ستجعل الإمارات أكثر مرونة

(١) OPEC Monthly Oil Market Report, UAE ,٢٠٢٥ https://h7.cl/1fVO5

(٢) International Renewable Energy Agency, UAE ٢٠٢٥ Report, https://h7.cl/1kNt6

(٣) UAE Federal Budget ، ٢٠٢٥ https://h7.cl/1fSeC

أمام صدمات أسرع وأعمق، وستزيد من قدرتها على استقطاب الكفاءات العالمية ورؤوس المال. مع ذلك، تحتاج الدولة لموازنة بين الإنفاق الدفاعي، التطوير الاجتماعي، والاستثمار الاقتصادي؛ وإلا فإن الإجهاد المالي والديموغرافي قد يضع قيوداً على النمو المستدام. إدارة ذكية للاحتياطيات السيادية وصناديق الثروة ستبقى أداة رئيسية في هذا التوازن.

مسار التوقعات الاستراتيجية في 2026

– للسنة التالية ٢٠٢٦، تتوقع المؤسسات استمرار وتيرة نمو مماثلة أو أعلى قليلاً — البنوك المركزية تتوقع توسعاً إلى نحو ٠,٥-٣,٥٪ إذا استمرّ تحسّن التصدير الهيدروكربوني ونشاط القطاعات غير النفطية؛ كما يُتوقع تنفيذ إجراءات لتعزيز سوق العمل المحلي (توطين نوعي) ودعم الابتكار وريادة الأعمال. أما الضغوط فستظل مرتبطة بإدارة الإسكان وتكاليف المعيشة وسياسات دعم القطاعات الضعيفة اجتماعياً.

رابعاً: الملف العسكري

– الإنفاق الدفاعي بلغ ٢٢ مليار دولار في ٢٠٢٥، مع تركيز على تطوير القدرات البحرية والجوية، وأنظمة الدفاع الصاروخي، والأمن السيبراني العسكري. الإمارات استثمرت في تكنولوجيا الدفاع الذكية والذكاء الاصطناعي لتحسين الرصد الاستراتيجي والاستجابة السريعة للتهديدات الإقليمية.[1]

– تعزيز التعاون العسكري الدولي كان واضحاً مع الولايات المتحدة، فرنسا، والمملكة المتحدة، ضمن برامج تبادل المعرفة والتدريب المشترك، ما يرفع مستوى الاستعداد العسكري والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الدفاع الوطني.[2]

(١) SIPRI, UAE Military Expenditure, ٢٠٢٥ https://www.sipri.org/databases/milex

(٢) UAE Ministry of Defense, Annual Report, ٢٠٢٥ https://www.mod.gov.ae/en/reports

التداعيات الاستراتيجية

– التنوع الاقتصادي، الاستثمارات في التكنولوجيا والطاقة المتجددة، والسياسات المالية المستقرة، تزيد من قدرة الإمارات على مواجهة صدمات أسواق النفط العالمية.

– الإنفاق العسكري المدروس والتعاون الدولي يعززان من الردع الإقليمي والقدرة على حماية المصالح الاستراتيجية، مع الحفاظ على صورة الدولة كمركز تجاري مستقر وآمن.

– التركيز على الطاقة النظيفة يعكس دور الإمارات كقوة اقتصادية وبيئية إقليمية، ويقلل المخاطر المستقبلية المرتبطة بالاعتماد على الوقود الأحفوري.

مسار التوقعات الاستراتيجية في ٢٠٢٦

– استمرار النمو الاقتصادي بين ٥ , ٣-٤٪، مع زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيا والطاقة النظيفة.

– تعزيز مكانة الإمارات كمركز استثماري لوجستي إقليمي وجذب مزيد من المشاريع الكبرى في قطاع الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي.

– زيادة القدرة الدفاعية، تطوير القدرات العسكرية السيبرانية، وتعميق التعاون الدفاعي الدولي لتعزيز الاستقرار الإقليمي والردع الاستراتيجي.

خامساً: الإطار القانوني والتشريعات الحديثة في 2025

دخول قانون الأحوال الشخصية الجديد حيّز التنفيذ[1]

– في ١٥ نيسان (أبريل) ٢٠٢٥ دخل قانون الأحوال الشخصية الجديد حيز التنفيذ رسمياً، بعد أن صدر في ٢٠٢٤. هذا القانون يعدّ تحديثاً شاملاً للقانون القديم، ويستهدف تنظيم كل ما يتعلق بالزواج، الطلاق، الحضانة، النفقة، الإرث، والوصية وفق إطار قانوني حديث ومتكامل. الهدف المعلن من هذا القانون هو تعزيز الاستقرار الأسري، حماية الأطفال، وضبط العلاقات الأسرية بما يتوافق مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في الإمارات.

التطوير القضائي وتنفيذ اللوائح التنظيمية ٢٠٢٥

– في نوفمبر ٢٠٢٥ أصدر Federal Judicial Council خمس لوائح تنظيمية لتطبيق القانون الجديد: تشمل عمل المحكمين، الإرشاد الأسري، زيارات الحضانة، التوثيق، وإجراءات مأذوني الزواج الشرعي. هذه اللوائح تهدف لتوحيد إجراءات العدالة الأسرية، تسريع التقاضي، وتوسيع الخدمات الرقمية في المحاكم الاتحادية. هذا التحديث في التشريعات يعكس رغبة الدولة في نظام أسر قانوني عصري، أكثر فعالية وعدالة.

التداعيات الاستراتيجية

– تحديث قانون الأحوال الشخصية يعطي دفعة قوية للاستقرار الاجتماعي والعائلي، ما يعزّز الثقة بين المواطنين والمقيمين، ويجعل الإمارات بيئة أكثر جاذبية للاستقرار الأسري والاستثمار البشري.

– الشفافية في الحقوق المالية والميراث تُسهم في جذب الكفاءات والاستثمارات الأجنبية، خصوصاً من المقيمين من جنسيات متعددة، وتقلّل مخاطر النزاعات القانونية.

(١) Federal Decree-Law No. ٤١ of ٢٠٢٤.

– تسريع الإجراءات القضائية والرقمنة يقلّلان من البيروقراطية ويعزّزان صورة الإمارات كدولة مؤسسات فعّالة وعصرية — ما يشجع على تأسيس شركات، عائلات، واستثمارات طويلة الأجل.

– مع ذلك – التعددية بين القوانين (قانون الأحوال الشخصية الجديد، اللوائح التنفيذية، مع مراعاة اختلاف الديانات والجنسية) قد تخلق تعقيدات في تطبيق القانون، خصوصاً في قضايا عابرة للثقافات أو الهويات، ما يتطلب جهداً قانونياً وإدارياً دقيقاً.

– هذه المنظومة القانونية الجديدة تمهّد لدور أكبر للإمارات كمركز قانوني إقليمي يستقطب المقيمين الأجانب، المستثمرين، والعائلات الدولية، لكن ذلك يشترط استمرارية تحديث التشريعات وحماية الحقوق، وإدارة التنوع بدقة.

مسار التوقعات الاستراتيجية في 2026

– من المتوقع إصدار المزيد من اللوائح التنفيذية والتعديلات الفرعية للقانون لتغطية تفاصيل إضافية (مثل النفقة، وصاية القاصرين، الحقوق المدنية لغير المسلمين)، لتحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات.

– مع تنامي مجتمع الوافدين والكفاءات الدولية، ستصبح القوانين الأسرية مدخلاً مهماً لجذب العائلات للاستقرار طويل الأجل، ما يعزز النمو السكاني المستقر ويخفّف الضغوط على سوق الإيجار المؤقت.

– على المدى المتوسط، يمكن للإمارات أن ترسم لنفسها صورة نموذجية في الحوكمة القانونية للأسرة والحقوق، ما يجعلها مرجعاً إقليمياً في التشريعات المدنية والأسريّة المتطورة.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١. أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية. «تقرير الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات ٢٠٢٤-٢٠٢٥.» منتدى الإدارة الحكومية، دبي، ١٩ يونيو ٢٠٢٥.

٢. «الإمارات تعيد تعريف سياستها الخارجية عبر الاقتصاد الرقمي والتمويل الدولي.» Kuwait-News 12 نوفمبر ٢٠٢٥.

3. "الإمارات وروسيا... تحالف سياسي واقتصادي متين وبنّاء.» المشهد، ٢٠٢٥.

٤. «صفقات جريئة وأكبر حجماً تعزز النمو التحولي في المنطقة.» PwC Middle East 12 مارس ٢٠٢٥.

٥. «الإمارات: السياسة الإماراتية محور استقرار الشرق الأوسط.» ae.٢٤ (نقل عن صحيفة فرنسية)، أكتوبر ٢٠٢٥.

٦. الإمارات تطلق «مؤشر الدبلوماسية الاقتصادية» لتعزيز النمو العالمي، خليج تايمز، رابط مختصر، https://cl.h/fVKg

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. International Monetary Fund (IMF). "IMF Staff Completes 2025 Article IV Mission to United Arab Emirates" October 2, 2025. IMF.

2. Central Bank of the UAE (CBUAE). Quarterly Economic Review — September 2025. CBUAE, 2025.

3. Ministry of Finance, United Arab Emirates. UAE Federal Budget 2025, Federal General Budget Annual Report, 2025.

4. World Bank. "GCC economies: Diversification and digital transformation" (summary coverage, World Bank press releases and regional reports), 2025.

5. Reuters. "UAE economy to grow 4.9% in 2025 on higher oil output, central

.bank says" September 18, 2025

6. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). "Unprecedented rise in global military expenditure..." April 28, 2025

7. EDGE Group. "EDGE closes IDEX 2025 with US$2.9 billion in new sales" February 21, 2025. https://h7.cl/1kNp0

8. Ministry of Economy, UAE. "Economic Reports." Ministry of Economy UAE 2024. https://h7.cl/1l0TM

9. Carnegie Endowment for International Peace. "Ending the New Wars of Attrition: Opportunities for Collective Regional Security in the Middle East." March 2025

10. Varma, Anupam. "UAE's CEPA with Georgia Comes into Effect." Economy Middle East, June 26, 2024.

11. Washington, UAE Embassy. "Trade: UAE Embassy in Washington, DC." Trade | UAE Embassy in Washington, DC, 2024. https://h7.cl/1l0TW

البحرين بين الاستقرار المرهون والتحديات المتصاعدة في 2026

د. محمود المنير
عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

مستخلص

اتسمت السياسة العامة لمملكة البحرين في ٢٠٢٥ بالسير على خطّ دقيق لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- سعيها لاستكمال تحول اقتصادي غير نفطي مستدام يدعمه نمو في قطاع الخدمات والتمويل.
- تعزيز تحالفات أمنية إقليمية ودولية (خاصة مع السعودية والولايات المتحدة) في ظلّ تصاعد التوترات الإقليمية.
- تطبيق حزمة إضافية من الاصلاحات التشريعية والاجتماعية في ظل ضغطٍ شعبيّ محتمل على المدى المتوسط.

على صعيد ملفها الاقتصادي يتوقّع صندوق النقد الدولي نمواً حقيقياً في ٢٠٢٥ بنحو ٢,٩٪ مع تضخّم منخفض (٠,٣٪ متوقّع في نهاية ٢٠٢٥) ممّا يمنح السلطات هامش محدوداً للسياسات المالية، لكن الدين العام لايزال يتطلب إجراءات هيكلية لخفضه على مسار مستدام. كما أن الإنفاق العسكري - وفقا للبيانات المتاحة - شهد انخفاضاً في ٢٠٢٤ إلى نحو ١,٣٨٤ مليار دولار (انخفاض ١٤,٧٪ عن ٢٠٢٣) مما يفتح نافذة لإعادة تخصيص الموارد إلى الاستثمار العام والخدمات الاجتماعية، مع استمرار الاعتماد على الشراكات الأمنية. على المستوى الخارجي، حافظت البحرين على مسار التطبيع الرسمي مع إسرائيل منذ ٢٠٢٠ لكن توازن علاقاتها الإقليمية أصبح مضطرباً بفعل الحرب على غزة وتصاعد الاعتداءات الاسرائيلية ضد جاراتها الخليجية قطر؛ حاولت المنامة الاصطفاف مع الموقف الخليجي ودعت إلى وقف فوري للأعمال العدائية وتحمّل مسؤوليات دولية تجاه حماية المدنيين وفتح ممرات إنسانية في قطاع غزة الذي يعاني من الحرب والدمار على مدار عامين. في هذا التقرير الاستراتيجي نرصد أداء مملكة البحرين في الملفات الرئيسية في ٢٠٢٥ ومسارات السيناريوهات والتوقعات في ٢٠٢٦.

أولاً: السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية

– فيما يتعلق بخط السياسة العامة للمملكة، البحرين عضو فاعل في GCC ويشارك بانتظام في بيانات مجلس التعاون الموحدة. في عام ٢٠٢٥ صدر بيان مجلس التعاون (٢٤ يونيو ٢٠٢٥، وقرارات لاحقة) تدين ضربات إيرانية لاستهداف قطر وتؤكد دعم سيادة الدول الخليجية.

– فيما يتعلق بعلاقات البحرين مع إسرائيل، أعلنت البحرين تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ (اتفاق أبراهام)، ومنذ ذلك الحين وطدت علاقات اقتصادية ودبلوماسية رسمية (اتفاقات أولية للتعاون في الاستثمار والسياحة). مع ذلك، منذ اندلاع حرب غزة (تفاقم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وما بعدها)، شهدت العلاقات فتوراً سياسياً وضغوطاً داخلية على التفاعلات الرسمية.

– موقف البحرين من الحرب على غزة (٢٠٢٣-٢٠٢٥): كررت المنامة رسميا الدعوات لوقف فوري وإطلاق ممرات إنسانية منذ ٢٠٢٣، وشاركت في بيانات عربية ودولية تُطالب بحماية المدنيين وضرورة حلّ سياسي قائم على حلّ الدولتين. في ٨ سبتمبر ٢٠٢٥ أصدر مكتب وزارة الخارجية بياناً مشتركاً يدعو فوراً لوقف إطلاق النار وفتح قنوات إغاثية. هذه المواقف حملت طابعاً دبلوماسياً يوازن بين علاقات التطبيع والمطالب الإنسانية والشعبية الداعم للقضية الفلسطينية والرافضة للتطبيع مع اسرائيل. [١]

– فيما يتعلق بموقف البحرين من الضربات الإسرائيلية التي استهدفت كل من (إيران/ قطر)، في ١٣ يونيو ٢٠٢٥ أدانت وزارة الخارجية البحرينية «الاعتداء الإسرائيلي» على إيران واعتبرت ذلك انتهاكاً للقانون الدولي — بيان رسمي بهذا الشأن صدر عن الوزارة. كما شاركت البحرين في بيانات خليجية أوسع تُدين استهداف أراضي دول خليجية (مثل قطر) واعتبرت ذلك مساساً بسيادة الدول. [٢]

(١) Statement Issued by the 49th Extraordinary Meeting of the GCC Ministerial Council Regarding the Aggression Launched by Iran Against the State of Qatar ، https://cl.h7//:https1kQ7F

(٢) Kingdom of Bahrain Condemns Israeli Attack on Islamic Republic of Iran ، https://cl.h7//:https1kQ8w

– موقف البحرين من لبنان والقضية اللبنانية: أكدت البحرين دعمها لاستقرار لبنان ونددت بأي أعمال تزعزع الأمن الإقليمي؛ كما استجابت لبيانات أممية وإقليمية بشأن تأثير النزاعات على المدنيين وضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية.

– انضمت البحرين إلى مواقف خليجية وإقليمية ترفض هجمات الحوثيين على ممرات الملاحة وتهدد الأمن البحري. في بعض المبادرات البحرينية جرى التنسيق مع الولايات المتحدة وقيادات بحرية دولية للتعامل مع خليط التهديدات في البحر الأحمر والخليج. كما كانت البحرين من بين الدول الخليجية التي شاركت (أو أعربت عن دعمها) لجهود أمنية متعددة الجنسيات لمواجهة تصاعد هجمات الميليشيات.[1]

ثانياً: الملف الداخلي – سياسياً واجتماعياً

– فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان، أطلقت البحرين حزماً إصلاحية (خطة وطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢٢-٢٠٢٦) وتتلقى مراجعات دورية من منظمات دولية؛ لكن منظمات حقوقية دولية تعرضت لنقاط خلاف حول تطبيق بعض الضمانات – مما يضع ضغطاً دبلوماسياً دولياً. الحكومة حاولت موازنة الأمن والاستقرار مع الحاجة لفتح مساحة مدنية تدريجياً.

– فيما يتعلق بملف الاقتصاد الاجتماعي وسياسات الدعم زادت البحرين في ٢٠٢٥ الإنفاق الاجتماعي على برامج التدريب المهني، وعززت دعم رواتب مؤقتة وبرامج إعادة توجيه النفقات لامتصاص تأثيرات الإصلاحات.

– أجرت البحرين تحديثات تشريعية في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ استهدفت حماية أجور العمال وتنظيم أوقات العمل والممارسات العمالية، مع نظام تشريعي يهدف لرفع كفاءة سوق العمل الوطنية.

---

(١) responsiblestatecraft.org ، Bahrain: The only Arabs to join US Red Sea task force، https://cl.hY/fYnP1

– نفذت البحرين حزمة تشريعات ٢٠٢٤-٢٠٢٥ فتحت الباب لملكية أجنبية أوسع في قطاعات محددة، وأجرت تعديلات على قوانين الشركات والتراخيص لتسريع إجراءات القيد الأجنبي، وإطلاق منصات رقمنة للمعاملات.

– وضعت البحرين خطة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ تضمنت تعديلات تشريعية مرحلية حول ضوابط الإجراءات الجنائية، آليات شكاوى مستقلة، وإجراءات للحد من الاحتجاز الإداري غير المبرر.

ثالثاً: الملف الاقتصادي والمالي

– فيما يتعلق بالمؤشرات الكُلية الأساسية تشير معدلات النمو (Real GDP growth): 2.9٪ متوقع لعام ٢٠٢٥ بينما تشير مؤشرات التضخم (CPI): إلى حدوث تضخّم في حدود ٣,٠٪ لعام ٢٠٢٥ وفق توقعات IMF. [١]

– السكان: تشير التقديرات إلى وصول التعداد إلى حوالي ١,٦٢ مليون نسمة [٢]

– فيما يتعلق بالنمو غير النفطي ومحركاته هناك تحوّل ملحوظ نحو: القطاع المالي (مركزيات مصرفية وإقليمية)، السياحة/ الضيافة، الخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية (FinTech). الحكومة أصدرت حزم تحفيز للاستثمار الأجنبي والتسهيلات القانونيّة لملكية الشركات الأجنبية. نجاح هذا التحوّل يعتمد على تحسين الحوكمة وسوق العمل البحريني.

– فيما يتعلق بالمالية العامة والديون حذر تقرير بعثة IMF (Article IV – مهمة ٢٠٢٥) من استمرار ارتفاع الدين العام وضرورة إجراءات فورية لتقليص العجز عبر إصلاحات هيكلية وزيادة حصيلة غير نفطية، مع التأكيد على ضرورة أدوات ماكرو- حكومية لامتصاص السيولة

(١) المصدر: (IMF — بيانات Country Page و Article IV 2024/2025).

(٢) المصدر: (بيانات IMF country profile 2025).

وتعزيز الإطار الضريبي. آخر مهمة Article IV نُفّذت ونُشرت في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥.[١]

– تشير مؤشرات مبدئية على نموٍ في قاعدة النقد (M0) في بدايات ٢٠٢٥ مما خلق زيادة في السيولة المصاحبة لتحفيز الأنشطة؛ هذا يتطلب أدوات امتصاص مثل سندات البنية التحتية أو برامج استثمارية طويلة الأجل لخفض مخاطر الفقاعات.

– تشير التقديرات النموذجية تشير إلى وجود بطالة إجمالية متقلبة — نطاق التقدير وصل إلى ٦٪ بنهاية ٢٠٢٥ وفق نماذج اقتصادية محلية ودولية، مع تفاوت أعلى بين الشباب والإناث. وهناك الحاجة لبرامج إعادة تأهيل مهاريّة موجهة لقطاعات النمو حاسمة.

– شهد العام ٢٠٢٥ تحسين لبيئة الاستثمار وتعديلات تشريعية أدّت إلى زيادة قياسية في تسجيل شركات أجنبية صغيرة ومتوسطة، لكن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال أقل من الطموحات ويقابله تنافس إقليمي قوي من الإمارات والسعودية.

– في فبراير ٢٠٢٥، أكّدت Fitch Ratings تصنيف البحرين على "+B" مع نظرة مستقبلية سلبية (Negative Outlook)، مشيرة إلى «ضغوط مالية مستمرة، مستويات ديون مرتفعة، تأخّر في الإصلاحات الاقتصادية، وعبء فائدة مرتفع».

– Fitch تتوقع أن يرتفع الدين العام من نحو ١٣٠٪ من الناتج المحلي في ٢٠٢٤ إلى نحو ١٣٦٪ بحلول ٢٠٢٦.

– بالتوازي، أصدرت البحرين في أواخر ٢٠٢٥ أدوات دين (سندات وصكوك) في الأسواق العالمية (شريحتين — مع عوائد أولية جاذبة) سعياً لسد العجز وتمويل المشاريع التنموية. ورغم الإصدار، تبقى النظرة المستقبلية "سلبية"، ما يعني أن تكاليف التمويل (فوائد، مخاطر) عالية، والاقتصاد الوطني هش أمام تقلبات أسعار النفط أو أي

(١) Kingdom of Bahrain ، 2025 ، https://bit.ly/4nYfn1

صدمة خارجية.

رابعاً: الملف الأمني والعسكري

– بلغ الانفاق العسكري في ٢٠٢٤ = ١٣٨٤ مليون دولار، حيث شهد انخفاضاً بنسبة ١٤,٧٪ عن ٢٠٢٣ (١٦٢٢ مليون دولار). هذا الانخفاض يعدّ مؤشراً على إعادة تخصيص الموارد أو ضبط ميزانية الدفاع مؤقتاً.[١]

– استمرار الشراكات الأمنية مع الولايات المتحدة تمثلت في (وجود علاقات لوجستية وتجهيزات طائرات F-16 وبرنامج صيانة/ تزويد) كما شهدت صفقات وصيانة مستمرة تعكس ثبات التعاون الدفاعي. في ٢٠٢٥ شهد التعاون سلسلة من الموافقات على صفقات دعم لأسطول طائرات ودعم لوجستي.

– شهد عام ٢٠٢٥ تركيز متزايد على: الأمن السيبراني، المراقبة البحرية، والتنسيق الخليجي لدرء التهديدات عبر الممرات المائية. خفض الإنفاق التقليدي يفترض تركيزاً على قدرات متخصصة بدل شراء أنظمة ثقيلة جديدة.

التداعيات الاستراتيجية

– موقع البحرين الصغير يجعلها عرضة لتداعيات أي تحول إقليمي (انحيازات/ عقوبات/ ضغط شعبي). التطبيع مع إسرائيل يعطيها مزايا اقتصادية وأمنية قصيرة الأجل لكنه يضعها تحت ضغط سياسي داخلي وإقليمي عند تصاعد النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. موازنة ذلك تتطلّب دبلوماسية نشطة وحضور دولي في المنتديات المتعددة الأطراف.

– الموقف الخارجي الخاص بتطبيع العلاقات مع إسرائيل يبقى نقطة حسّاسة تتطلب تواصلاً سياسياً داخلياً وخارجياً متوازناً، لا سيما في ضوء الحرب على غزة وتصاعد الأعمال العسكرية في المنطقة.

– البحرين في ٢٠٢٥ تُظهر بعض إشارات إيجابية: تحسّن في التنافسية،

(١) Military expenditure | Bahrain .statbase.org ,https://cl.h7//:1fYmG

ابتكار نسبي، جهود لجذب استثمارات. لكن الحالة المالية العامة هشّة جداً — الدين المرتفع، التصنيف الائتماني المنخفض، العجز المزمن — تشكّل "قنبلة تحت الأرض" إن لم تُدار بإصلاح حاسم.

– من التحديات لتي تعرض المسار الاقتصادي للبحرين للخطر ارتفاع الدين العام بشكل مفرط. ومع ذلك يشير أداء البحرين في الملف الاقتصادي أنها أمام نافذة استثمارية حقيقية إذا ما استطاعت تسريع الإصلاحات الهيكلية وتحسين مناخ الأعمال وامتصاص السيولة عبر مشاريع منتجة.

– من الملاحظ محدودية الفعالية في تنويع الاقتصاد فرغم تحسّن مؤشرات التنافسية والابتكار، الاقتصاد البحريني لا يزال صغيراً مقارنة بدول خليجية أخرى. إذا لم تُبنَ قطاعات إنتاجية خدمة/ صناعة قوية — سيبقى الاقتصاد هشاً أمام الصدمات الخارجية.

– مع توسّع الإنفاق الاجتماعي (كاستجابة لضغوط داخلية) + تكلفة الديون + ضعف احتياطيات العملات الأجنبية — قد تضطر الحكومة إلى تقليص دعم أو خدمات، مما قد يولّد استياءً داخليّاً. وهناك خطر "تضخّم مؤجل" إذا لم تُدار السيولة بحكمة، أو لو تحولت أدوات الدين إلى ديون قصيرة الأجل.

– توقعات Fitch تشير إلى ١٣٦٪ من GDP في ٢٠٢٦. عبء الفائدة وخدمة الدين يمكن أن يسرق موارد كبيرة من الميزانية العامة. أي صدمة خارجية (انخفاض أسعار النفط، تشدد عالمي في الفائدة، ضعف تدفق استثمارات) قد تجعل خدمة الدين ومجدّدات الدين صعبة ومكلفة.

– التصنيف "B+" مع "سلبية" يضع البحرين في خانة دول ذات مخاطر مرتفعة مقارنة بنظرائها الخليجيين، الأمر الذي قد يرفع كلفة الاقتراض ويحدّ من تدفق استثمارات أجنبية كبرى، خاصة إذا استمر العجز أو ازدادت أسعار الفائدة عالمياً.

– التصنيف الائتماني "B+" مع "سلبية" يعني كذلك أن المستثمرين الدوليّين سيرون مخاطر أعلى، ما قد يرفع الفائدة المطلوبة على السندات، ويقلّل من تدفّق استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة.

– المنافسة الإقليمية (من الإمارات، السعودية، قطر) لجذب رأس المال ستضغط على البحرين، خاصة إذا لم تقدم حوافز قوية وشفافية في الأطر التشريعية.

– فيما يتعلق بالإنفاق العسكري من المرجح الاستمرار في الاعتماد على التحالفات (خاصة الأمريكية والخليجية) مع ضغط لتطوير قدرات الردع السيبراني والبحري التي تمنح عوائد استراتيجية مقابل تكلفة أقل.

– إذا استمرت السياسات الحالية مع إصلاحات هيكلية، فالبحرين تستطيع تحقيق نمو غير نفطي مستدام؛ وإلا فاضطراب السوق الخارجي (هبوط أسعار النفط أو صدمة مالية إقليمية) قد يتسبّب بضغط كبير على المالية العامة.

– من خلال رصد أداء الحكومة في ٢٠٢٥ يتبين أن ملفات ريادة أعمال، والبحث العلمي والتطوير، وجذب شركات تكنولوجيا — كلها بحاجة إلى بنية تحتية مؤسسية وتعليمية قوية، وإلا فستكون محاولات التنويع سطحية.

– بحسب مؤشرات ND-GAIN، البحرين لديها "جاهزية متوسطة" لمواجهة التغيرات المناخية لكنها معرضة لهشاشة. ارتفاع منسوب البحر، ندرة موارد، آثار بيئية، كلها تهديدات بعيدة المدى قد تضيف إلى كلفة التنمية.

مسار السيناريوهات المحتملة في 2026

– السيناريو المرجّح: نمو اقتصادي مستقر ٢-٤٪ مع تعافٍ غير نفطي تدريجي. استقرار أمني إقليمي مشروط بعدم حصول تصعيد عسكري إقليمي كبير. تشريعات استثمارية تُحسّن دخول رؤوس الأموال لكن بوتيرة بطيئة.[١]

– سيناريو التصعيد الإقليمي: نشوب حرب/ هجمات مباغتة (إيرانية -إسرائيلية أو توسع النزاعات) تؤدي لارتفاع الإنفاق الدفاعي، ويشكل

(١) (يعتمد على تنفيذ توصيات IMF وإدارة الدين).

ضغطاً مباشراً على الميزانية، ويؤدي إلى تباطؤ الاستثمار الخارجي.[١]

– سيناريو التقدّم الإصلاحي (الإيجابي): تنفيذ إصلاحات سوق العمل والحوكمة مما يؤدي لموجة استثمار أجنبي وزيادة فرص التوظيف للشباب؛ البحرين تتموضع كمركز خدمات مالية وتقنية إقليمية. وهذا (يتطلب التزاماً تنفيذياً وسرعة في إنفاذ الحوافز).[٢]

– في حالة تفاقم النزاعات الإقليمية مجدداً، أو حدوث صدمات في أسعار النفط والطاقة، البحرين قد تجد نفسها أمام خيار صعب — إما مزيد من الاقتراض أو تقليص الإنفاق، وكلاهما له ثمن اجتماعي وسياسي باهظ.

– ٢٠٢٦ ستكون سنة اختبار: إذا نجحت البحرين في تنفيذ سياسات جدّية لإصلاح الدين، جذب الاستثمار، تنويع الاقتصاد، وتمكين بشرّي حقيقي — يمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو اقتصاد مستدام. أما إذا تأخرت، أو تعرضت لصدمة (نفط، اقتراض مكلف، انخفاض استثمارات) — فستدخل في دورة ديون/ تقشف/ ضغوط اجتماعية، ما قد يقوّض الاستقرار.

(١) من المعلوم أن البحرين تزيد اعتمادها في تحقيق الأمن الاستراتيجي على الضمانات الأمنية الأمريكية والخليجية.

(٢) Bahrain extends condolences to Indonesia, Thailand and Sri Lanka over floods and landslides victims ، https://cl.h7/1fYnD

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات". التقارير السنوية والتحليلات السيادية ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
2. وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية. تقارير الأداء الاقتصادي والمالي للدولة - التقرير السنوي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
3. مجلس التنمية الاقتصادية البحريني (EDB). Economic Indicators and Investment Reports (٢٠٢٤-٢٠٢٥). https://h7.cl/1fYi9
4. البنك المركزي البحريني. التقرير السنوي وتقرير الاستقرار المالي (٢٠٢٤-٢٠٢٥). https://h7.cl/1fYiV
5. هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرينية. الإحصاء السنوي - Bahrain Open Data Portal.
6. وزارة الخارجية البحرينية — بيانات رسمية عن غزة (٨ Sep 2025) وبيان إدانة ضربة إسرائيل لإيران (١٣ Jun 2025) وسواها من التصريحات الرسمية.
7. GCC — بيانات ومواقف مجلس التعاون (بيانات ٢٤ Jun 2025، وبيانات مجلس التعاون اللاحقة).
8. تقارير إعلامية وتحليلية (The Guardian عن تطبيع ٢٠٢٠؛ تحليلات عن وضعية أبراهام أكوردز ٢٠٢٥).
9. Al-Jazeera Centre for Studies. تحليلات سياسية عن الخليج والبحرين والحرب على غزة (٢٠٢٤-٢٠٢٥).

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. IMF — Country page & Article IV (Country profile data mapper (Article IV 9 Dec 2024; Mission statement 24 Nov 2025).

Middle East Policy. "Bahrain's Security Dynamics and Regional .2
".Alignments
.(Middle East Policy Council Journal (2024–2025 .3
Journal of Arabian Studies. "Economic Reform and Social Structures .4
".in Bahrain
.(Routledge (2024–2025 .5
Fitch Ratings. Bahrain – Rating Action Reports (2024–2025). .6
Fitch Ratings New York. https://h7.cl/1kQ4R
Moody's Investors Service. Bahrain – Sovereign Credit Opinion .7
(2024–2025). Moody's Corporation. https://h7.cl/1fYkq
Standard & Poor's Global Ratings. Bahrain Sovereign Rating Reports. .8
.S&P Global
International Journal of Gulf Studies. "Geopolitics of the GCC: Bah- .9
rain's Evolving Foreign Policy." https://h7.cl/1fYkw
International Monetary Fund (IMF). Bahrain: Article IV Consulta- .10
tion Staff Reports (2023–2025). IMF Country Reports. https://h7.cl/1fYkJ
World Bank. Bahrain Economic Monitor (2024–2025). Wash- .11
ington D.C.: World Bank Group. https://h7.cl/1kQ5u
OPEC. Annual Statistical Bulletin (2024–2025). Organization of .12
the Petroleum Exporting Countries. https://h7.cl/1fYl3
World Economic Forum. Global Competitiveness Report (2024– .13
2025). Geneva: WEF. https://h7.cl/1kQ5M
World Economic Forum. Global Competitiveness Report (2024– .14
2025). Geneva: WEF. https://h7.cl/1kQ5Z
UNDP – United Nations Development Programme. Human Devel- .15
.(opment Report (2024–2025
Reuters. Middle East Economic and Political Coverage – Bahrain .16

.((2024–2025

Bloomberg. GCC Financial Reports and Bahrain Market Movements .17

.((2024–2025

.Financial Times. Gulf Politics and Economic Reform Files .18

Arab News. Bahrain: Economy Diplomacy and Regional Affairs .19

.((2024–2025

WIPO. Global Innovation Index 2025. World Intellectual Property .20

Organization. https://h7.cl/1fYlG

Notre Dame Global Adaptation Initiative (ND–GAIN). Country In- .21

dex: Bahrain (2025). https://h7.cl/1kQ6n

قطر: التوازن الدبلوماسي الهش في أجواء صراع إقليمي محتدم

د. محمود المنير
عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

مستخلص

تدخل قطر عام ٢٠٢٥ في لحظة إقليمية مشحونة بالاضطراب، حيث تتقاطع الحرب على غزة، مع التصعيد الإيراني-الإسرائيلي، وتوترات البحر الأحمر، وتحولات الخليج الداخلية. في هذا المشهد المعقد، تبني الدوحة سياستها على ثلاث ركائز: استمرار الوساطة، تثبيت الاستقرار الأمني، وتعظيم مكاسب الغاز التي تمنحها هامشاً استراتيجياً واسعاً.

تكرّس قطر خلال الحرب على غزة، موقعها كوسيط لا يمكن الاستغناء عنه، إذ تشكل صلة الوصل الأساسية بين واشنطن وحماس، وبين الأطراف المتصارعة في ملف الأسرى والمساعدات. هذا الدور يعزز مكانة قطر الدولية ولكنه يفتح عليها ضغطين متعارضين: رغبة أمريكية في نتائج أسرع، وحملة إسرائيلية لتقويض دورها. ترد الدوحة باستراتيجية "الوساطة المحسوبة"، التي تجمع بين الحفاظ على موقعها التفاوضي، وتحديث الترتيبات المالية والسياسية المرتبطة بملف غزة، دون التراجع عن موقفها الداعم للحقوق الفلسطينية.

خليجياً، تعيد قطر تشكيل شبكة علاقتها بعد سنوات ما بعد المصالحة. علاقتها بالسعودية تتقدم كمسار تعاون اقتصادي وطاقة. علاقتها بالإمارات تتطور ببطء وبحساسية محسوبة. بينما تستمر علاقاتها الممتازة مع سلطنة عمان. أما مع البحرين، فالاتجاه نحو استعادة الثقة مستمر، لكنه لم يصل إلى مستوى شراكة واسعة بعد. هذا التوازن يمنح قطر قدرة على المناورة في بيئة إقليمية تتشكل فيها محاور جديدة.

الأمن القطري في ٢٠٢٥ يواجه اختبارات دقيقة. تهديدات الحوثيين لخطوط الملاحة في البحر الأحمر، واحتمالات توسع المواجهة بين إيران وإسرائيل، تضع الدوحة أمام ضرورة تعزيز أمن الطاقة عبر ثلاث مسارات: التنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، تحديث قدرات البحرية وخفر السواحل، والانخراط في التحالفات البحرية الدولية. أزمة البحر الأحمر تُذكّر قطر بأن أمن الغاز هو خط

الدفاع الأول عن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

اقتصادياً، تستفيد قطر من موقعها المتصدر في سوق الغاز الطبيعي المسال. مشاريع توسعة حقل الشمال ترفع طاقتها الإنتاجية وتمنحها "مناعة اقتصادية" في عالم يشهد اضطرابات طاقية واسعة. ورغم قوة الفوائض المالية وتنويع المحافظ السيادية، يبقى اعتماد قطر المفرط على الغاز نقطة الضعف الأبرز، خصوصاً مع المنافسة الخليجية الشرسة في جذب الاستثمار الأجنبي، وضغوط التحول العالمي إلى الطاقة النظيفة على المدى المتوسط.

اجتماعياً وتشريعياً، تواصل قطر تحديث القوانين المرتبطة بسوق العمل والبيئة الاستثمارية، إلى جانب تعزيز جودة الحياة عبر التعليم والصحة والبنية التحتية. القوة الناعمة القطرية—الإعلام، الرياضة، التعليم—تستمر في صعودها، ما يجعل الدوحة مركزاً مؤثراً في تشكيل السرديات الإقليمية، خاصة خلال الحرب على غزة.

التداعيات الاستراتيجية لعام ٢٠٢٥ تشير إلى خمسة محاور حاكمة: تعاظم دور قطر كوسيط، ارتفاع كلفة الأمن البحري، تزايد المنافسة الخليجية، صلابة الاقتصاد مقابل هشاشة التنويع، وصعود القوة الناعمة كسلاح جيوسياسي. أما في ٢٠٢٦، فمن المتوقع أن تستمر قطر في لعب دور محوري في ملفات غزة وإيران والبحر الأحمر، بالتوازي مع دخول مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المعزز بتوسعة الغاز، وتطور بطيء لكن ثابت في مشروع التحول الاقتصادي.

بهذا المزيج من النفوذ الدبلوماسي، والاستقرار الاقتصادي، والانفتاح المحسوب، تظهر قطر في ٢٠٢٥ كدولة صغيرة الحجم لكنها حاضرة في مراكز صنع القرار الإقليمي والدولي، وقادرة على تحويل أزمات الشرق الأوسط إلى مساحات توسع لنفوذها السياسي والاقتصادي.

أولاً: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

١. الإطار العام لسياسة قطر الخارجية

– منذ تأسيس نهجها الدبلوماسي الحديث، اعتمدت قطر على سياسة خارجية مبنية على الحوار، الوساطة، وتحقيق التوازن. المكتب الإعلامي للحكومة القطرية يوضح أن من أولويات سياساتها: تعزيز السلم والأمن الدوليين، دعم التنمية المستدامة، احترام سيادة الدول، وحل النزاعات سلمياً.

– من هذه الرؤية، شكلت الوساطة أحد ركائز الدور الخارجي القطري - في محيطها الإقليمي والدولي.

– خلف هذه الاستراتيجية يقف ما يمكن تسميته الاستخدام الذكي لأدوات «القوة الناعمة» دولة صغيرة نسبياً، لكنها تستخدم نفوذها من خلال الدبلوماسية والتموضع كوسيط عالمي، بدلاً من الاعتماد على القوة العسكرية أو الموارد النفطية فقط .

٢. الدور الدبلوماسي القطري في ٢٠٢٥

– في ٢٠٢٥ أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية أن قطر "رسّخت نفسها كقوة دبلوماسية" بقدرة على فتح خطوط اتصال لحل نزاعات عالمية، مشيراً إلى اتفاق دولي في الكونغو كمثال على جهود الدوحة في التسوية.

– هذا الإعلان جاء في سياق مبادرات قطرية متصاعدة لاستعادة دورها كوسيط رئيسي — ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في مناطق خارج الإقليم. يعكس ذلك استراتيجية «دولة صغيرة- مؤثرة» تعتمد على الدبلوماسية كأداة أساسية.

– مع تفجّر النزاع في غزة وتصاعد الأزمة الإنسانية، كرّست قطر جهوداً دبلوماسية وإنسانية واسعة. وفق إعلان الحكومة القطرية، ساهمت قطر عبر «جسر جوي» في إيصال مساعدات عاجلة، وقدّمت تعهدات مالية ضخمة لدعم الإغاثة.

– كما لعبت دورًا في جهود الوساطة والتفاوض على هدنة أو تهدئة، وهو ما عزّز من صورتها الدولية كدولة تضغط دبلوماسياً وتؤمن بدور الوساطة والسلام.

٣. علاقات قطر الإقليمية: الخليج، الشرق الأوسط، قوى عالمية

– قطر، رغم الصراعات الإقليمية المتعاقبة في العقد الماضي، حافظت على نهج وسطي داخل الخليج في ٢٠٢٥ – تجمع بين الحفاظ على علاقات جيدة مع الجيران والسعي إلى دور فاعل في التنسيق الخليجي. العنوان الرسمي لسياسة الخارجية يؤكد على احترام سيادة الدول، الحوار، والتعاون.

– هذا التوازن مهم لقطر لأكثر من سبب: الاستقرار السياسي الداخلي، الأمن البحري والملاحي، واستمرار تكامل سلاسل الطاقة والخدمات في الخليج.

– فيما يتعلق بعلاقات قطر مع الولايات المتحدة: تعتبر قطر قاعدة استراتيجية مهمة (قواعد عسكرية، تعاون أمني)، وفي ٢٠٢٥ رفضت في أكثر من مناسبة ما يُنشر عن مراجعة سياسية للعلاقة مع واشنطن، مؤكدة على الاستقرار والشراكة.

– فيما يتعلق بالشراكة مع الصين: عززت قطر «الشراكة مع الصين» في ٢٠٢٥ حيث اعتبرتها فرصة لتعزيز مكانتها ضمن مبادرات كبيرة مثل «الحزام والطريق»، مع استثمار في الغاز الطبيعي والنقل البحري كمحور تعاون استراتيجي.

– فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي: أعلنت الحكومة في يناير ٢٠٢٥ عن حزمة من التشريعات لجذب الاستثمار الأجنبي — منها قانون شراكة بين القطاعين، قانون إفلاس، وتسهيلات تسجيل تجاري — في محاولة لتقليل الاعتماد على الغاز وتأمين اقتصاد أكثر تنوعاً.

٤. الأبعاد الإنسانية والتنموية في السياسة الخارجية

– لم تكتف قطر بالدبلوماسية السياسية فقط؛ بل سعت لتعزيز صورتها كمركز إنساني وتنموي. ففي ٢٠٢٥ أعلنت الحكومة عن اتفاقيات تمويل مع وكالات الأمم المتحدة لدعم مشاريع تنمية وإنماء في دول العالم، من خلال صندوق قطر للتنمية.

– هذا النهج يعكس توجهًا استراتيجية نحو «القوة الناعمة": الاستفادة من موارد مالية نسبياً كبيرة لنشر تأثير إيجابي وإنساني، ما يعزز النفوذ القطري ولا يستنزف موارد الدفاع كما في سياسات الدول الكبرى.

ثانياً: ملف الاستقرار الداخلي في قطر ٢٠٢٥

١. تطورات تشريعية ومؤسسية

– في أكتوبر ٢٠٢٥، أصدر أمير قطر قرارًا بتعيين أعضاء جدد لمجلس الشورى، وتم توسيع عدد الأعضاء وإضافة ثلاث نساء ضمن التشكيلة الجديدة، مع إعادة تعيين ٣٩ عضوًا سابقًا. هذا التعديل يعكس رغبة رسمية في تعزيز الشورى كذراع تشريعي وتنفيذي مساعد، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.[١]

– رئيس المجلس أعاد التأكيد، في تصريحات ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، على أن «التعاون والتكامل بين المجلس والحكومة أساس نجاح التجربة الشورية في قطر»[٢].

– في ١ يوليو ٢٠٢٥ اختتم المجلس أول دورة تشريعية له (الدور ٥٠-٥٣)، مشيدًا بـ«دوره الفاعل» في سنّ قوانين متعددة، وفق ما أعلنه في بيان رسمي.[3]

– من القوانين التي أقرّها أو أحالها مجلس الشورى في ٢٠٢٥: مشروع قانون بشأن الوزراء (٢٤ مارس ٢٠٢٥) أُحال للحكومة. كما أقرّ مشروعًا لتنظيم خدمات الأرصاد الجوية.[٤] ولعب دورًا في إحالة «مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٢٦» إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في المجلس.

– كذلك شجّع المجلس على ما يُعرف بـ«الدبلوماسية البرلمانية»: حيث أعلن أنه يسعى لتقوية العلاقات مع برلمانات خارجية ومنظمات دولية لتعزيز مكانة قطر الدولية.

– تصريحات رئيس الشورى القطري أكدت على التعاون بين المجلس والحكومة كضمان لنجاح التجربة التشريعية، ضمن ما وصفه بأنه «مصلحة الوطن العليا».

– الحكومة القطرية في ٢٠٢٥ حرصت، من جانبها، على دعم التشريعات بسرعة دون أن يُسجّل صدام مؤسسي ظاهر أو رفض تشريعي كبير. هذا التوازن يعزّز الاستقرار السياسي الداخلي ويمنح الدولة قدرة على الاستجابة السريعة للتحديات.

---

(١) أمير قطر يعين مجلس شورى جديداً: زيادة عدد الأعضاء بينهم ٣ نساء ، العربي الجديد ، رابط مختصر ، https://cl.n9/uhnj4

(٢) رئيس مجلس الشورى: التعاون والتكامل بين المجلس والحكومة أساس نجاح التجربة الشورية في قطر ، الشروق القطرية ، رابط مختصر ، https://cl.n9/prj5qn

(٣) Shura Council: Effective Legislative Role and Enhanced Participation in Decision-Making ,https://cl.n9/j2err

(٤) «الشورى» يقر مشروع قانون بشأن الأرصاد الجوية ، مرسال قطر ، رابط مختصر ، https://cl.n9/f77fu

٢. التشريعات والسياسات ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي

– من خلال تشريعات المجلس والحكومة في ٢٠٢٥، ظهرت قوانين إصلاحية تعالج بيئة العمل، الشفافية، وتنظيم مؤسسات وخدمات (مثل قانون الأرصاد الجوية).

– تم إحالة مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٦ وهو ما يعكس رغبة الحكومة في تخطيط اقتصادي مرن ومستدام ويشكل خطوة حيوية في ظل تقلبات أسواق الطاقة.[١]

- شكلت التعيينات الجديدة لمجلس الشورى تعزيز مشاركة المرأة ويُمكن أن تُفسّر كإشارة إلى الانفتاح السياسي النسبي، وتوسيع الحيز التمثيلي

- رغم الضغوط الإقليمية والأحداث الدبلوماسية الحرجة في ٢٠٢٥، لم تُسجّل احتجاجات كبيرة أو اضطرابات داخلية، ما يدلّ على قدرة المؤسسات الأمنية والاجتماعية على امتصاص الصدمات.

التداعيات الاستراتيجية

من خلال الرصد والتحليل لأداء قطر في الملفات الرئيسية في ٢٠٢٥ ثمة جملة من التداعيات التي من المرجح أن تترتب على هذه السياسات ومنها:

– إعادة تنشيط دور الشورى في ٢٠٢٥ تمثّل خطوة منهجية نحو تحسين الحوكمة، مشاركة تشريعية فعالة، وتنويع مصادر صنع القرار (ألا تعتمد فقط على السلطة التنفيذية). هذا يعزز الشرعية الداخلية ويمنح المجتمع مدخلًا للمشاركة عبر آليات مؤسساتية ما يقلّل من احتمالات الاحتقان الناتج عن صمت مؤسساتي أو غياب تمثيل.[٢]

– رغم تجديد بعض أعضائها، مجلس الشورى يبقى بنسبة أعضائه المعينين — بمعنى أن تمثيل الانتخابات المباشرة محدود حاليا (بعد تعديل نظام ٢٠٢٤). هذا قد

(١) «الشورى» القطري يُحيل مشروع الموازنة العامة إلى «الشؤون المالية»، مباشر، رابط مختصر، https://cl.n9/ly2lpi

(٢) أمير قطر يعين مجلس شورى جديداً: زيادة عدد الأعضاء بينهم ٣ نساء ن العربي الجديد، رابط مختصر، https://cl.n9/4uhnj

يثير تساؤلات لاحقة حول مدى تمثيل الرأي العام.

– التوسع في التشريعات السريعة وإحالة مشاريع عديدة خلال ٢٠٢٥ قد يضع عبئًا على الجهاز التنفيذي، ويحتاج إلى إدارة رشيدة للموارد والشفافية.

– في المستقبل، إذا ارتفعت التوقعات الشعبية بتوسيع مشاركة شعبية أعمق (تمثيل كامل، سلطات أكبر)، فإن الفارق بين التوقع والواقع قد يولّد ضغوط على مؤسسات الحكم.

– رغم جهود جذب الاستثمار، لا تزال إيرادات الدولة تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي – وهو ما يجعل قطر معرضة لتقلبات السوق العالمي للطاقة. هذا الاعتماد يُعد مخاطرة استراتيجية طويلة الأجل في ظل التحولات العالمية نحو الطاقة النظيفة.

– دور الوساطة والمواقف المتوازنة قد يضع قطر في مواجهة انتقادات من جانب دول لها مواقف أكثر وضوحًا أو جانب أطراف تدخلت بشكل مباشر، ما قد يعرضها لضغوط سياسية أو اتهامات بتبني مواقف «مخالفة». الحفاظ على الحياد والوساطة يتطلب دبلوماسية دقيقة ومرنة.

– إصلاحات جذب الاستثمار وتحديث التشريعات تحتاج بيئة استقرار داخلي، شفافية مؤسساتية، وضبط لبنية قانونية – أي عيوب أو تأخير في هذه المفاصل قد تضعف ثقة المستثمرين وتقلل من فرصة تحقيق تنويع حقيقي.

– في ظل التوسع الدبلوماسي، والمساعدات الخارجية، والاستثمار في البنية التحتية، والتحول الاقتصادي – تبقى مسألة التمويل مؤقتة، خاصة إذا هبطت أسعار الطاقة أو تراجعت الإيرادات من الغاز.

– قطر نموذج «دولة صغيرة - نفوذ دبلوماسي كبير»: بسياستها الخارجية تعتمد على القوة الناعمة، الوساطة، الاقتصاد، والاستثمار – نموذج يناسب عصر ما بعد النفط إلى حد كبير.

– تمتلك قطر قيمة استراتيجية متعددة الأبعاد: فهي ليست فقط منتجاً للغاز – بل منصة تمويل، تنمية، دبلوماسية – ما يمنحها هامش مناورة في الساحة الدولية.

– السياسية الخارجية القطرية أحدثت تحوّلاً في مفاهيم القيادة الخليجية: من الصراع التقليدي إلى دور اقتصادي– دبلوماسي–تنموي، فلقد أثبتت خلال السنوات

الماضية أن ليس كل نفوذ يُقاس بالسلاح.

– عام ٢٠٢٥ شكّل لبنة تأسيس في تطوير النظام السياسي الداخلي لقطر. التوازن بين تشريع سريع وتنفيذ مرن، تحديث مؤسّساتي، وإشراك مجتزأ للشعب عبر تعيينات موسّعة – كلها مكونات لنسخة عصرية من الحوكمة – أقل اعتمادًا على التمثيل الانتخابي المباشر وأكثر مرونة في صنع القرار.

– إذا ما تم الحفاظ على هذا المسار مع شفافية وإدارة رشيدة، فإن قطر ستصبح أكثر قدرة على ترسيخ استقرارها الداخلي، وتسريع التنمية، وتحسين قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

مسار التوقعات المحتملة في 2026

استنادًا إلى المعطيات التي رصدها التقرير الاستراتيجي عن قطر، يمكن رسم مسارات التوقعات المحتملة للعام ٢٠٢٥ عبر عدة محاور متشابكة تجمع بين السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، الاقتصاد، والمجتمع.[١]

– من المتوقع أن تحافظ قطر على استقرارها السياسي النسبي، مدعومًا بالنهج الحذر للإدارة الحكومية في إدارة الاختلافات الاجتماعية والسياسية.

– الإصلاحات المؤسسية البطيئة في بعض القطاعات الحكومية قد تستمر، مع التركيز على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، لتقوية الثقة الشعبية.

– دور مجلس الشورى قد يشهد تعزيزًا تدريجيًا في الرقابة والتشريع، خاصة بعد الانتخابات الأخيرة، ما يتيح مساحة محدودة لمزيد من المشاركة السياسية دون المساس بالاستقرار العام.

– تظل قطر لاعبًا محوريًا في الوساطة الإقليمية، خصوصًا في النزاعات الفلسطينية والليبية، مع محاولة تعزيز صورتها كدولة فاعلة في السياسة الدبلوماسية.

– من المرجح أن تستمر الدوحة في إدارة علاقاتها مع إيران وإسرائيل بحذر، مع تجنب أي تصعيد مباشر، والتركيز على الحفاظ على قنوات الاتصال الدبلوماسية والاقتصادية المفتوحة.

– العلاقة مع السعودية والإمارات والكويت ستشهد تطورًا تدريجيًا، مبنيًا

(١) هذه التوقعات يجب التعامل معها باعتبارها سيناريوهات محتملة وليست حتمية، إذ تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

على مصالح الطاقة والتجارة والاستقرار الإقليمي، مع احتمالية اتفاقيات جديدة للتعاون الاقتصادي والدفاعي.

– قطر ستواصل الاستثمار في قطاع الطاقة، خصوصًا الغاز الطبيعي، مع زيادة الاهتمام بمشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز التنوع الاقتصادي.

– توقع نمو اقتصادي معتدل، مدفوعًا بالتصدير النفطي والغازي، مع توسع تدريجي في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، الخدمات المالية، والتقنية.

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تشهد ارتفاعًا محدودًا، مدفوعًا بالاستقرار السياسي والاستراتيجيات الحكومية لجذب المستثمرين، خصوصًا في مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة.

– من المتوقع أن تواجه قطر تحديات اجتماعية مرتبطة بتغيرات سوق العمل، والتوازن بين القوة العاملة المحلية والمهاجرة، مع سياسات لتقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

– ستواصل قطر تطوير قدراتها الأمنية والاستخباراتية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب السيبراني والتطرف.

– احتمالية استمرار دور قطر في دعم الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، مع الحفاظ على موقعها الاستراتيجي كدولة محايدة نسبيًا.

– السيناريو الأكثر احتمالًا هو استمرار استقرار داخلي نسبي مع تعزيز دور قطر الإقليمي في الوساطة والتحالفات الاقتصادية، بينما يظل الاقتصاد مرنًا نسبيًا مع توسيع القطاعات غير النفطية.

– السيناريو الأقل احتمالًا، لكنه محتمل، هو تعرض قطر لضغوط إقليمية أو أزمات اقتصادية مفاجئة تؤثر على استقرارها الداخلي وسياستها الخارجية.

– جميع هذه السيناريوهات تعتمد بشكل كبير على قدرة قطر على إدارة التوازن بين مصالحها الداخلية والخارجية، والمرونة في التكيف مع تحولات المنطقة العالمية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. الغانم، حسن بن عبد الله. "التعاون والتكامل بين المجلس والحكومة أساس نجاح التجربة الشورية في قطر." وكالة الأنباء القطرية (قنا)، ٣٠ يونيو ٢٠٢٥. رابط مختصر https://short.is/qna-hg2025

٢. الديوان الأميري. "أمير قطر يفتتح دور الانعقاد العادي الرابع والخمسين لمجلس الشورى." Diwan.gov.qa، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥. رابط مختصر: https://short.is/diwan٥٤

3. "الشورى القطري يُقر مشروع قانون بشأن الوزراء." مباشر، ٢٤ مارس ٢٠٢٥.رابط مختصر: https://short.is/mbshr-minlaw

4. "الشورى يقر مشروع قانون الأرصاد الجوية." مرسال قطر، ١٤ أبريل ٢٠٢٥. رابط مختصر: https://short.is/mersal-met2025

5. "الشورى القطري يحيل مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٦ إلى لجنة المالية." وكالة الأنباء القطرية، ٢٠٢٥. رابط مختصر: https://short.is/qna-budget٢٦

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Government Communications Office. "Foreign Policy." State of Qatar. 2025.Short URL: https://short.is/gco-fp2025

2. Arab News. "Qatar Drafting New Laws Aimed at Boosting Foreign Investment." January 23, 2025.Short URL: https://short.is/arabnews-fi25

3. Qatar Tribune. "Qatar Has Cemented Its Position as a Key Diplomatic Power in Global Mediation: Al Khulaifi." December 6, 2025.Short URL: https://short.is/qt-diplomacy25

٤. ٤. The Shura Council. "Shura Council: Effective Legislative Role and Enhanced Participation in Decision-Making." 2025.Short URL: https://short.is/

shura-role-25

5. The Shura Council. "Strengthening Qatar's Global Standing Through Parliamentary Diplomacy." July 21 2025. Short URL: https://short.is/shura-diplomacy-25

6. Green A. "Qatar's 2025 Political Reforms and Institutional Resilience." Middle East Policy Review 2025، العدد ٤ (٢٠٢٥): ٢٣-٤٥. Short URL: https://short.is/mepr-green-25

سلطنة عمان 2025: بين تصاعد التوترات الإقليمية وضغوط الاقتصاد

د. محمود المنير
عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

مستخلص

في ٢٠٢٥ لازالت عُمان بوصفها دولة خليجية تتموضع استراتيجياً بين رصيد تاريخي من الحياد والدور الوسيط، وبرنامج اقتصادٍ وطني طموح (Vision 2040) يركّز على التنويع والحدّ من اعتماد الميزانية على النفط. استعاد الاقتصاد العماني زخمه بتوسّعٍ غير نفطي؛ نمو الناتج المحلي الحقيقي ارتفع إلى نحو ٢,٩-١,٢٪ في ٢٠٢٥ حسب IMF /World Bank ومؤشرات وطنية، فيما بقيت التضخّم منخفضة (أقل من ١٪ في المتوسط السنوي ٢٠٢٥ بحسب تقديرات رسمية/ IMF). أُحسنت مؤشرات المديونية العامّة مقارنةً بعام ٢٠٢٠: جهود إعادة هيكلة الدين وبرامج ما بعد الجائحة خفضت نسبة الدين العام إلى الناتج في مسار تحسُّني وفق تقارير حكومة عُمان ومنشورات دولية، ما أدّى إلى ترقية تصنيف ائتماني من بعض وكالات التصنيف (Moody's أعادت عُمان إلى درجة استثمارية جزئية منتصف ٢٠٢٥). مع ذلك تبقى بقايا مخاطر: اعتماد الميزانية على عوائد الهيدروكربون، ضغوط على شركات مملوكة للدولة (Oman Air وغيرها)، واحتياجات تمويلية تستلزم إدارة نقدية وميزانية حذرة. إقليمياً تحتفظ عُمان بدور وساطة وثقة متبادلة مع طيف واسع من اللاعبين الإقليميين (إيران، السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة)، ما يمنحها هوامش دبلوماسية مميزة، ولكن يقيد تحرّكها في حال تصاعد أزمات إقليمية.

أولاً: السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية

١,١ مبدأ الحياد والوساطة: أداة نفوذ فعّالة

– واصلت عُمان في ٢٠٢٥ سياسة «الحياد النشط» والوساطة، محافظةً على قنوات تواصل مع طيف واسع من الفاعلين الإقليميين (السعودية، الإمارات، إيران، الولايات المتحدة). هذا الموقع سمح لها بتوسيع دورها في قضايا الوساطة الإقليمية والتعاون الإنساني، ما زاد من رصيدها الدبلوماسي وباعث ثقة لدى جهات استثمارية تبحث عن استقرار سياسي نسبي في المنطقة. لكن رصيد الوساطة

هـذا يحتـاج إدارة حـذرة لأن أي انحيـاز محسـوس قـد يضعـف مصداقيتهـا.[١]

١,٢ علاقات مع السعودية والإمارات والولايات المتحدة

– اتسـمت العلاقـات العمانيـة مـع الريـاض وأبوظبـي بتعـاون في البنيـة التحتيـة واللوجسـتيات والطاقـة؛ أمـا مـع الولايـات المتحـدة فحافظـت عـمان عـلى تعـاون أمنـي ولوجسـتي محـدود ودخلـت في شراكات اقتصاديـة وأمنيـة متوازنـة سـمحت لها بالاسـتفادة مـن مـوارد الحمايـة دون الدخـول في التزامـات دفاعيـة مكبّلـة. لكـن يجب مراقبـة أي تغـيّر في ديناميكيـات التحالـف الخليجـي لأن تأثـيره عـلى عـمان قـد يكـون كبـيراً.[٢]

١,٣ علاقات مع إيران ومآلاتها

– حافظـت سـلطنة عـمان فتـح قنـوات مـع إيـران ممـا أعطاهـا ميـزة اسـتراتيجيّة — سـهّلت دورهـا في الوسـاطة ومنحتهـا القـدرة عـلى تخفيـف التوتـرات الملاحيـة. لكنهـا هـذه العلاقـات قـد تُعرضها لضغـوط مـن دولٍ مجلس التعـاون تطلـب مواقفٍ أشـدّ وضوحـاً ضـد طهـران. إدارة هذا التـوازن ضروريـة لحمايـة المصالـح الاقتصادية (الملاحـة، التجـارة) والسياسـية.[٣]

١,٤ مواقف عمان من الحرب على غزة

– يبـدو الموقـف العُـماني من الحرب عـلى غـزة في ٢٠٢٥ امتداداً لنمط اسـتراتيجي ثابـت في السياسـة الخارجيـة للسـلطنة، لكنـه يأخـذ دلالات أعمـق بسـبب التحولات الإقليميـة وضغـط البيئـة الدوليـة. المشـهد العُـماني هنا يشـبه السـير على خيط مشـدود: دعـم إنساني–سـياسي واضح للفلسـطينيين، مع الحفـاظ على خطوط تمـاس مفتوحة مع مختلـف الأطـراف، وتجنّب الانـزلاق إلى أي محـور صدامي.

– تتبنّـى عُـمان خطاباً صريحـاً في إدانـة العمليـات العسـكرية الإسرائيليـة في غزة، وتصفهـا في بيانات وزارة خارجيتها بأنها "انتهاكات جسـيمة للقانون الإنسـاني الدولي".

---

(١) Board Discussions on Oman ، Executive Board Calendar ، https//:h7.cl1/g3Zi

(٢) ‘Gulf growth rebounds for 2025 as Oman emerges among top performers ١kWX٤/cl.hV//:https

(٣) Moody’s Upgrade Oman to Investment Grade in Major Economic Boost, 1g43D/cl.h7//:https

هـذا الخطـاب تَعمّق بعد اتسـاع الهجـمات الإسرائيلية عـلى رفح ثم غزة الوسـطى، ومع ارتفاع الخسـائر المدنية.

– تُبقـي عُـمان قنواتهـا مفتوحة مع أطـراف دولية منهـا الولايات المتحـدة والاتحاد الأوروبي وإيـران، وتسـتعمل هـذا الموقـع الجغرافي–السـياسي كـ«جـسر» يحـاول تهدئة سـاحات التوتر.

– تعـارض السـلطنة أي مشـاريع إقليميـة تتجاهـل حـق الفلسـطينيين في تقريـر المصـير، وترفـض - ضمنـاً - المحـاولات الإسرائيليـة لفـرض واقـع سـياسي جديد من خلال القـوة العسـكرية.

– تحـرص السـلطنة على عـدم الانخـراط في موجـات التطبيـع المتسـارعة. الحرب عـلى غـزة رسّـخت موقفهـا المحافظ تجـاه التطبيـع، وأعطتـه غطاءً شـعبياً واسـعاً. عمان تفضّـل سياسـة «العلاقـات المنضبطـة» مـع كل الأطـراف مـن دون انتقـال إلى خانـات التحالفـات الصلبة.

ثانياً: الملف الداخلي والاجتماعي والسياسي

٢,١ الحوكمة والإصلاح الإداري

– تواصـل عُـمان المـضي في تطبيـق عنـاصر Vision 2040 مسـتهدفة (تحسـين الحوكمـة، رقمنـة الخدمـات، تشـجيع الـشراكات) لكـن وتيرة التنفيـذ لا تـزال متفاوتة بـين القطاعـات. هناك حاجـة لتعزيز قـدرة المؤسسـات لتنفيذ مشـاريع كـبرى وإدارتها بكفـاءة لتجنّـب تراكـم تكاليـف وتأخّـر في العوائـد المتوقعـة.[١]

٢,٢ سوق العمل والتوزيع الديموغرافي

– بلـغ عـدد السـكان في ٢٠٢٥ ٥,٥ مليـون، بنسـبة شـبابية بارزة، وهنـاك تحدّي كبـير أمـام الحكومـة العمانية في توظيفهـم بمهن عاليـة الإنتاجية. سياسـات الـ «Oman-ization" مسـتمرة لكـن تحتـاج أدوات أكثـر مرونـة مثـل (حوافـز للقطـاع الخـاص، شراكات تدريـب مُسـندة بصناديـق تمويل صغيرة ومتوسـطة). الفشـل في خلق وظائف كافية سـيؤدي إلى ارتفـاع الضغوط الاجتماعية ويقـوّض الرصيد السـياسي. وفقا لتقرير

(١) SELECTED ISSUES ، OMAN ، 2025 ، https//:h7.cl1/g44z

البنك الدولي.[١]

٣,٢ الخدمات العامة والإسكان

– أعلنت السلطنة عن مشاريع كبيرة في ٢٠٢٥ (مثلاً مشاريع بقيمة 1.4 RO مليار في احتفالات اليوم الوطني) لتعزيز البنية التحتية والخدمات، وهي خطوة إيجابية، لكنّ تركيز التمويل عليها يجب أن يُقترن بخطط تشغيل مستدامة لتفادي أعباء تشغيلية ثقيلة على الميزانية المستقبلية.[٢]

– تواجه السلطنة عدة نقاط ضعف داخلية رئيسية، مثل بطء الإصلاح المؤسسي في بعض الإدارات. إضافة إلى وجود فجوات مهارية لدى الخريجين مقارنة بالوظائف المطلوبة. وهناك احتمالية كبيرة لمقاومة اجتماعية لإجراءات التقشف أو أية إصلاحات ضريبية محتملة.

ثالثاً: ملف الأمن والدفاع القومي

٣,١ التركيز على الأمن البحري والقدرات المتخصصة

– استثمرت عمان في ٢٠٢٥ بشكل استراتيجي في الأمن البحري والقدرات الساحلية وسياسات حماية الممرات؛ وهذا منطقي نظراً لموقعها الاستراتيجي على الخليج. وتشير التقارير إلى أن الإنفاق الدفاعي كان طبيعيا مقارنة بالسنوات الماضية ويُدار بشكل نمطي مع تركيز على التدريب والاستخبارات والقدرات البحرية بدلاً من سباق تسلّح مكلف.[٣]

– من زاوية الأمن البحري، ترتبط عُمان بالحرب من خلال تداعياتها على البحر الأحمر وخليج عُمان. تصاعد عمليات الحوثيين ضد الملاحة التجارية، وردّ القوات الأمريكية–البريطانية، يجعل السلطنة قلقة من جرّ المنطقة إلى عسكرة أوسع قد تضرب حركة التجارة عبر مضيق هرمز. لهذا تدعم مساعي التهدئة، وتعمل على منع تمدّد الصراع إلى الممرات البحرية، وهو ملف ترتبط به مصالحها اليومية.

– تشير التقارير الرسمية إلى أن السلطنة تواجه تهديدات تتعلق بأمنها

(١) https//:data.worldbank.org/country/oman?utm_source=chatgpt.com ،https//:h.Vcl١/g٤٥P

(٢) Oman to unveil RO1.4 billion in national projects marking 55th National Day ،https//:h.Vcl١/kX٤X

(٣) Moody's lifts Oman to investment grade, citing stronger debt metrics ، reuters ، https//:h7.cl1/g48f

الاستراتيجي والدفاعي والملاحي في ظل هجمات الحوثيين/ والجهات غير الحكومية على الملاحة وتهديدات أمن الممرّات. وكذلك تهديدات سيبرانية تستهدف البنية التحتية الرقمية مع توسع رقمنة الخدمات الحكومية. وتخشى السلطنة من تأثير التوترات الإقليمية على عزلة المضايق والمرور التجاري.[١]

رابعاً: الملف الاقتصادي

٤,١ نظرة كلية — مؤشرات أساسية ٢٠٢٣-٢٠٢٥

– النمو الحقيقي (Real GDP): نموّ ١,٧٪ في ٢٠٢٤؛ توقعات ٢٠٢٥ تتراوح بين ٢,٩٪ و٣,١٪ وفق World Bank وIMF. هذا التعافُ يساعد في تحسين الإيرادات الحكومية. [٢]

– بلغ حجم الناتج المحلي (Current US$): نحو $١٠٦,٩ مليار (٢٠٢٤) بحسب World Bank. [٣]

– التضخّم (CPI): منخفض ومسيطر (أقل من ١٪-١,٠٪ في ٢٠٢٥ وفق تقارير البنك المركزي وIMF).

٤,٢ المالية العامة والديون

– هناك مؤشرات تحسّن في نسب الدين العام مقارنة بفتراتٍ سابقة بفضل إعادة هيكلة وإجراءات ضبط؛ ذلك ساهم في تحسّن النظرة الائتمانية وترقية Moody's منتصف ٢٠٢٥ إلى Baa3 (تغير النظرة إلى مستقرة). الترقية انعكست في تكاليف إصدارات الدين وأسواق التمويل الدولية. مع ذلك تبقى مخاطر الاعتماد على إيرادات النفط. [٤]

٤,٣ موارد الهيدروكربون ومرونتها

– قطاع النفط والغاز ما زال يشكّل جزءاً كبيراً من الإيرادات في ٢٠٢٥ رغم

(١) Moody's Upgrade Oman to Investment Grade in Major Economic Boost . Gulf Magazine ،https//:h.Vcl١/kXVF

(٢) GDP growth (annual %) – Oman ، world bank ،https//:h.Vcl١/kXAy

(٣) Oman ،GDP per capita (current US$) ، world bank ،https//:h.Vcl١/g٤aP

(٤) Moody's lifts Oman to investment grade, citing stronger debt metrics ، reuters ، ١g٤bX/cl.https://hV

التنـوّع المتزايـد. أي هبوط مفاجئ في الأسـعار سـيعود بسرعـة ليضغط عـلى الميزانية إن لم يكـن هنـاك مخـزون احتياطـي متماسـك أو أدوات تمويلية مرنـة. ضرورة إعـادة توجيه إيـرادات فائضـة نحـو صناديق اسـتثمارية وبنى تحتيـة منتجة.

– لازالـت هنـاك مخاطـر عاليـة بسـبب اعتماديـة الإيـرادات عـلى الهيدروكربـون. (إذا انخفـض سـعر النفـط أكثر مـن افتراضـات الموازنـة، فالموازنة سـتتعرض لضغوط كبيرة).

٤,٤ القطاعات المحرّكة للنمو وغير النفطية

– شـكلت الخدمات اللوجسـتيات والموانـئ التي تتمتع بها عمان نافذة اسـتراتيجية لجذب وزادت من الثقل اللوجسـتي في ٢٠٢٥

– على مسـتوى القطـاع المالي والـ FinTech: شـهد العام ٢٠٢٥ تحـركاً كبيراً لتطوير البيئـة المسـاندة والحوكمة لجذب مؤسسـات مالية إقليمية.

٤,٥ سوق العمل والقدرة التوظيفية

– ارتفـاع توجّـه الحكومـة نحـو برامـج تدريبية؛ مـع ذلك تبقـى فجـوات مهارية واضحـة. زيـادة مشـاركة المـرأة في الاقتصاد وتحسـين جـودة التعليـم التقني سـيكونان مفتاحـين لتقليـل البطالـة مقارنـةً بالنمو السـكاني.

خامساً: الملف القانوني والتشريعات في 2025

٥,١ تشريعات الاستثمار والحوكمة

– التشريعـات ٢٠٢٤-٢٠٢٥ اسـتهدفت تقليـل البيروقراطيـة، وتشـجيع الملكية الأجنبيـة في قطاعـات محـددة، وتحسـين سرعـة تسـجيل الـشركات؛ هـذه الخطـوات ضروريـة لجـذب FDI، لكـن فعاليـة التنفيـذ والتحسـين التشـغيلي هي العامل الحاسـم. ولازالـت دون الطمـوح المنشـود.

٥,٢ إصلاحات ضريبية محتملة وأثرها

– أعلنـت السـلطنة رسـميا في ٢٠٢٥ عـن خطـة لتطبيـق ضريبـة دخل شـخصية محـدودة وهـي تعتـبر (خطـوة تاريخيـة في الخليـج) بمسـتهدفات زمنيـة (التعميـمات

الإعلامية المنشورة تشير لتطبيقات مستقبلية، لكن يجب مراقبتها لقياس أثرها على جذب الكفاءات واستثمارات أصحاب الأجور العالية). ينصح الخبراء بالتدرّج لتجنب هروب رأس المال البشري والمالي.

التداعيات الاستراتيجية

– صعود دور سلطنة عُمان كوسيط إقليمي يرفع مكانتها، ولكن يحمّلها أعباء دبلوماسية، فالسياسة الخارجية العُمانية في ٢٠٢٥ عادت لتلعب دور «موازن إقليمي» بصمت محسوب، خصوصاً في ملفات: (الحرب في غزة – التوتر الإيراني-الإسرائيلي– أمن الملاحة في البحر الأحمر– العلاقة المعقّدة بين السعودية وإيران) السلطنة تُستدعى باستمرار بسبب صورة الحياد النسبي التي بنتها منذ عقود.

– هناك تحسّن أمني واقتصادي نسبي مرتبط بتطورات إقليمية خارجة عن السيطرة، ومؤشرات الأمن الوطني في عمان تظل جيدة، لكن هناك تحديات تتوطّن في البيئة الإقليمية مثل: التهديدات المتصاعدة للملاحة البحرية نتيجة هجمات الحوثيين. والتوتر الإيراني-الإسرائيلي الذي يمر قريباً من حدود السلطنة البحرية. وتكاثر الأنشطة غير المشروعة عبر البحر في فترات الانفلات الإقليمي. حساسية خطوط الغاز في الخليج وبحر العرب.

– الأمن الداخلي مستقر، لكن البيئة الأمنية الخارجية شديدة السيولة، وقد تؤثر سريعاً على الاقتصاد البحري، تجارة الموانئ، والنقل الدولي، وكلها تشكّل شرايين الاقتصاد العماني.

– ضغوط سوق العمل وملف البطالة بين الشباب يمثّلان الخطر الداخلي الأكبر فالتركيبة الديموغرافية في عُمان — مجتمع شاب وكثافة متزايدة في الداخل — تجعل من البطالة الشابة تحدياً بنيوياً لا موسمياً. والقطاع الخاص لم يستطع بعد استيعاب الخريجين، وجاذبية الوظيفة الحكومية ما تزال أقوى.

– من الملاحظات أن الإصلاحات المتعلقة بالتعمين، ورواتب القطاع الخاص، وجاذبية سوق العمل تتحسن ببطء.

– الإصلاحات — مثل ضبط الإنفاق، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وإعادة هيكلة الشركات الحكومية — تسير في الاتجاه الصحيح لكنها تحتاج زمناً أطول

كـي تُحـدث تحـوّلاً هيكليـاً فعليـاً. تتجـلى الهشاشـة في ارتفـاع الديـن العام رغم تحسّـنه النسـبي وتباطـؤ الاسـتثمار الخاص واعتـماد كبير على مشـاريع الدولـة والتحفيـز العام، ومحدوديـة الـشركات الريادية القـادرة على خلـق وظائف واسـعة).

– يشـكل تراجـع الإيـرادات الحكوميـة في ٢٠٢٥، ضغـط عـلى موازنـة البرامـج الاجتماعيـة واسـتدامة المشروعـات في ٢٠٢٦.

– هنـاك فرصـة كبـيرة (قابلـة للتنفيـذ ٢٠٢٦) تعميـق الـشراكات اللوجسـتية الدوليـة — عقد اتفاقيات تشـغيلية مع مشـغّلين عالميـين لتعزيز موانئ السـلطنة كمراكز تراكمية.

مسار التوقعات المحتملة في 2026

– إذا زادت وتـيرة التصعيـد والتوتـر في المنطقـة (تصعيـد بـين طهـران وإسرائيـل أو اشـتباكات بحريـة في الخليـج)، سـتتعرّض قـدرة عُـمان عـلى لعـب دور الوسـاطة لضغـطٍ متزايـد، وقـد تتكفّـل بتحمّـل تكاليـف اقتصادية عـبر تعطّل الملاحـة أو تراجع الاسـتثمارات.

– اسـتمرار هشاشـة النمـو الاقتصـادي رغـم الإصلاحـات، فالنمـو الاقتصادي الـذي حققتـه السـلطنة في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ مـا زال حساسـاً لتقلّبـات خارجيـة لا تملـك عـمان السـيطرة عليها، وفي مقدمتها أسـعار الطاقـة، وتباطؤ الاقتصاد الصينـي، وارتفاع مسـتويات الفائـدة عالمياً.

– مـن المرجـح أن تسـتغل عـمان تصنيفهـا الائتماني وتحسّـن بيئـة الاسـتثمار لتعزيز علاقـات مـع أوروبا وآسـيا، مما يقلّل الهشاشـة تجاه تقلبـات إيـرادات الهيدروكربونات.

– مـن المتوقـع أن تعـزز عـمان الـشراكات البحريـة متعـددة الجنسـيات، وترفـع معـدلات الاسـتثمار في الأمـن السـيبراني، وبرامـج التأمـين اللوجسـتي لموانئ السـلطنة الحيوية.

– مـن المرجـح اسـتمرار البطالـة بـين ١٠-١٣٪ في ٢٠٢٦ سـيؤدي إلى تـآكل تدريجـي في الثقـة العامـة، وزيـادة الاعتـماد عـلى الوظائـف المؤقتـة، واحتـمال ارتفـاع الهجـرة الاقتصاديـة للخريجـين.

– مـن المرجـح أن تواصـل عـمان اسـتثمار العائـد الائتـماني في مشـاريع بنـى تحتيـة

ربحية — مثل استغلال ترقية Moody's لإصدار سندات طويلة الأجل لتمويل موانئ ذكية ومناطق صناعية.

– من المرجح أن تقدم السلطنة على تنفيذ إداري سريع لإدارة الدين، وإصدار سندات لتمويل مشاريع منتجة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحسّن بسيط في نمو ٢٠٢٦ (٣-٥ ,٣٪). ومع ذلك المخاطر قائمة لكن محكومة بتنفيذ السياسات.

– هناك احتمال لحدوث سيناريو التصعيد الإقليمي/ الملاحي: ويتمثل في حدوث هجمات على الملاحة أو تصعيد عسكري إقليمي وهذا من شأنه أن يرفع كلفة التأمين ويبطئ الأنشطة اللوجستية؛ ويسفر عن نتائج سلبية على النمو قد تُجبر الحكومة على فرض إجراءات تقشّف أو إعادة جدولة للإنفاق.

ختاماً: عُمان في ٢٠٢٥ تمتلك مزيجاً من نقاط القوة (موقع استراتيجي، رصيد دبلوماسي، تحسّن مالي ورفع تصنيف) ونقاط ضعف واضحة (تعويل على الهيدروكربون، التزامات شركات الدولة، فجوات مهارية). أما العام ٢٠٢٦ سيكون اختباراً لقدرة السلطنة على تحويل نافذة التمويل الحالية إلى إصلاحات مستدامة تقلّل الاعتماد على النفط وتعزّز الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. تنفيذ إجراءات مالية مسؤولة، تعزيز القدرات اللوجستية والبحرية، وبرامج بشرية متكاملة هي عناصر نجاح رئيسية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. وزارة المالية — سلطنة عُمان. الحساب الختامي للدولة: دليل الأداء المالي الفعلي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤م. Muscat: وزارة المالية، ٢٠٢٥. https://h7.cl/1kXhh

2. وزارة المالية — سلطنة عُمان. «الاقتصاد العُماني يسجل نمواً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٤.» خبر منصّة وزارة المالية، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥. https://h7.cl/1kXhF

3. البنك المركزي العُماني. التقرير السنوي ٢٠٢٤ (النسخة العربية). Muscat: البنك المركزي العُماني، ٢٠٢٥. https://h7.cl/1kXhX

4. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات — سلطنة عُمان. بوابة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات / النشرات والإصدارات الإحصائية (٢٠٢٤-٢٠٢٥). https://h7.cl/1g4jP

5. بنك التنمية العُماني (Development Bank of Oman). التقرير السنوي ٢٠٢٤ (النسخة العربية). Muscat: بنك التنمية، ٢٠٢٥. https://h7.cl/1kXiI

6. مجموعة أوبكيو — بيان الطرح/ الأخبار ذات الصلة (نشر وكالة Reuters بالعربية). «أوكيو للصناعات الأساسية العمانية تتطلع لجمع ٤٩٠ مليون دولار من طرح عام أولي.» رويترز بالعربية، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤. https://h7.cl/1kXiU

7. جريدةِ «الوطن» (عُمان). «تحول اقتصادي يرسم ملامح المستقبل وتؤكده الأرقام.» الوطن (عُمان)، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥. https://h7.cl/1g4kF

8. جريدة «عُمان» (الصفحة العربية الرسمية الصادرة عن وزارة الإعلام). «الصفحات الاقتصادية — تقارير وأرقام حول الأداء الاقتصادي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.» Muscat: جريدة عُمان، ٢٠٢٥. https://h7.cl/1kXjA

9. جريدة «الرؤية» العُمانية. «أخبار واقتصاد — تغطيات ومقالات تحليلية عن مشاريع البنية التحتية والاقتصاد المحلي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.» Muscat: الرؤية، ٢٠٢٥.

https://h7.cl/1g4la

10. بوابة «أمانة الحكومة» / موقع الحكومة العُمانية (قسم بيانات ومؤشرات). الصفحات الرسمية: بيانات اقتصادية ومشروعات وطنية (إعلانات ومذكرات رسمية ٢٠٢٤-٢٠٢٥). https://h7.cl/1g4lu

11. منصّة «عُمان نيوز» الحكومية (أخبار ورسائل رسمية). «تقارير ونشرات حكومية عن المشروعات والاستثمارات والطرح العام لشركات مملوكة للدولة (٢٠٢٤-٢٠٢٥).» https://h7.cl/1g4lx

12. تقارير وملاحظات وزارة الاقتصاد — سلطنة عُمان. نشرات الأداء الاقتصادي والبيانات القطاعية (٢٠٢٤-٢٠٢٥). وزارة الاقتصاد، ٢٠٢٥. https://home.moe.gov.om

13. منصات تصريحات رسمية (بيانات وزارة الخارجية والهيئات الحكومية بالعربية). «بيانات رسمية — مواقف دبلوماسية وسياسات خارجية لعُمان (٢٠٢٣-٢٠٢٥).» https://h7.cl/1kXlc

14. الغرفة التجارية والصناعية — مسقط (تقارير قطاعية عربية). نشرات اقتصادية وتقارير قطاعيّة مُحلية (٢٠٢٤-٢٠٢٥). https://h7.cl/1kXl0

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. International Monetary Fund. Oman: Selected Issues; Country Report No. 25/14. Washington D.C.: IMF January 2025.

2. International Monetary Fund. "Oman: Country Page and Article IV Consultation Staff Report." IMF January 2025.

3. World Bank. Oman — Country Data and Economic Indicators (2024–2025). Washington D.C.: World Bank Open Data.

4. Central Bank of Oman. Annual Report 2024. Muscat: CBO 2025.

5. Moody's Investors Service. "Moody's Upgrades Oman to Baa3; Outlook Stable." Moody's July 2025.

6. Reuters. "Moody's lifts Oman to investment grade citing stronger Zawya :Reuters.

.debt metrics." Reuters 10 July 2025

Muscat Daily / World Bank coverage. "World Bank sees Oman's .7
.2025 GDP growth at 3.1%." Muscat Daily December 2025

Development Bank of Oman. Annual Report 2024. Muscat: DBO .8
.2025

Official communications — Oman Ministry of Finance / Ministry of .9
.(Economy (statements on reforms national projects 2025

التحديات الإقليمية وقراءة دول مجلس التعاون الخليجي

د. محمود المنير
عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

يشهد الشرق الأوسط في الوقت الراهن مرحلة استثنائية من التعقيد، حيث تتقاطع التحولات السياسية، الأمنية، والاقتصادية لتخلق بيئة إقليمية مضطربة وغير مستقرة. دول مجلس التعاون الخليجي، رغم امتلاكها ميزات نسبية قوية، مثل الاحتياطيات من النفط والغاز، والموقع الجغرافي الحيوي، والتنسيق في المواقف السياسية تجاه الأزمات التي تشهدها المنطقة، تواجه تحديات استراتيجية غير مسبوقة تهدد استقرارها الداخلي والخارجي على حد سواء. هذه التحديات لا تنفصل عن المشهد الإقليمي المتوتر، الذي يشهد تصعيدًا في الصراعات وظهور تهديدات جديدة على حدود الخليج وعلى أمن الملاحة والطاقة في المنطقة كأحد أبرز تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

أحد أبرز هذه التحديات يتمثل كذلك في التطورات الأخيرة في الملفات الإقليمية الساخنة: الحرب المستمرة في اليمن وما يترتب عليها من تهديدات مباشرة لأمن الخليج الجنوبي، التداعيات السياسية والعسكرية في سوريا، والأزمة الداخلية في السودان التي قد تؤثر على استقرار شمال شرق إفريقيا وتوازن القوى الإقليمي. هذه الملفات، المتشابكة والمعقدة، تُلقي بظلالها على الأمن القومي لدول الخليج، مما يفرض ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية، وإعادة صياغة خارطة التحالفات الإقليمية، وتوظيف أدوات القوة الناعمة والنفطية اليت تمتلكها دول الخليج وتحسين المرونة الاستراتيجية لمواجهة الأزمات العابرة للحدود.

تضاف إلى ذلك التهديدات الإسرائيلية التي تمثل عاملًا جديدًا في معادلة الأمن الإقليمي، سواء من خلال الاعتداءات العسكرية المباغتة على دول الجوار أو التحركات العسكرية المباشرة وانتهاك الحدود كما في الحالة السورية، أو السياسات الاستراتيجية التي قد تؤثر على توازن القوى في المنطقة. هذه التهديدات تزيد من تعقيد المشهد السياسي والأمني للخليج، وتفرض على دوله أن توازن بين مصالحها الإقليمية والتحالفات الدولية، وبين ضرورة حماية مواردها الحيوية وشبكاتها الاقتصادية من أي تصعيد محتمل.

اقتصاديًا، تواجه دول الخليج ضغوطًا متزايدة نتيجة التوترات الإقليمية، التي تزيد من حالة عدم اليقين في أسواق الطاقة والاستثمار. الاعتماد على النفط والغاز لا

يـزال يشـكل ثـقلًا اقتصاديًـا، في حين أن محـاولات التنويـع الاقتصادي تواجـه تحديات إضافيـة نتيجـة عدم الاسـتقرار الإقليمـي، ما يحتـم على دول الخليج تسريـع جهودها في تطويـر القطاعـات غير النفطيـة، وتعزيـز الأمـن الاقتصـادي والمالي، وخلق بيئـة جاذبة للاسـتثمار المحلي والأجنبـي رغم التحديـات المحيطة.

مـن الناحيـة الاجتماعيـة والتنمويـة، يشـكل اسـتيعاب التحـولات الإقليميـة ضرورة استراتيجيـة، إذ قد يـؤدي أي تصعيد إلى موجات نـزوح أو ضغوط ديموغرافية على بعـض دول الخليـج، إضافـة إلى تـأثيره على الأمـن الغذائـي والطاقـة البشريـة. هذا يتطلـب سياسـات مرنـة لتعزيز التماسـك الاجتماعـي، وتحسين جـودة التعليـم والرعاية الصحيـة، وتمـكين الشـباب والمـرأة، لـضمان قـدرة المجتمعـات الخليجيـة على مواجهـة الصدمـات الخارجيـة دون فقـدان الاسـتقرار الداخلي.

على المسـتوى الاسـتشرافي، تـشير المـؤشرات إلى اسـتمرار بيئـة إقليميـة مضطربة في السـنوات القادمـة، مـع احتماليـة تصاعـد الصراعـات في ملفـات اليمـن وسـوريا وغـزة والسـودان، واسـتمرار التوترات مـع الاحتلال الإسرائـيلي. هذا السـيناريو يعزز الحاجـة الضروريـة إلى استراتيجيـات مرنـة تعتمـد على الرصـد المبكر للمخاطـر، إعادة النظـر في التحالفـات مـع القـوى الدوليـة وتعزيـز التعـاون الدفاعـي والاسـتخباراتي الإقليمـي، وتطويـر قـدرات الـردع، وتنويـع الاقتصـاد، واسـتثمار المـوارد البشريـة، بما يضمـن الاسـتدامة في بيئـة غير مسـتقرة.

إن قـراءة الواقـع الخليجـي في ظـل هذه المتـغيرات تتطلـب إدراك نقـاط الضعف والتحديات الحقيقية، ووضع سياسـات اسـتباقية تسـتند إلى مزيج من القوة الاقتصادية، والقـدرة الدفاعيـة، والـذكاء الدبلومـاسي، والاسـتثمار في الابتـكار ومواصلـة تحديـث البنيـة التحتيـة، مـع تعزيـز التعـاون الإقليمـي والـدولي لمواجهـة التهديـدات المشتركـة والحفـاظ على الأمـن والاسـتقرار في منطقة حيويـة ومتصاعـدة التعقيد.

من قياس الأداء إلى استشراف المستقبل:

دور المؤشرات الدولية في فهم قوة الدول وضعفها

د. محمود المنير

عميد كلية الإعلام والعلاقات - الجامعة الإسلامية

ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

تبدو المؤشرات الدولية، في ظاهرها، جداول وأرقامًا تُنشر في تقارير سنوية لجهات متخصصة. لكنها في الحقيقة أشبه بخرائط طبوغرافية دقيقة تكشف تضاريس القوة والضعف في الدول: أين تتقدم، وأين تتباطأ، وما الذي يرفعها أو يحدّ من فاعليتها في النظام الدولي. رصد هذه التصنيفات ليس ترفًا معرفيًّا ولا مجرد متابعة إعلامية؛ بل هو ممارسة استراتيجية تُشبه مراقبة نبض دولة كاملة، وملاحظة التغيرات التي تطرأ على عضلاتها ومفاصلها وقدرتها على الحركة في عالم شديد التقلّب.

المتابع الجادّ لتقارير التنافسية، والشفافية، والابتكار، والتنمية البشرية، واستخدام التكنولوجيا، يكتشف أنه أمام عدسات متعددة، كل واحدة منها تسلط الضوء على زاوية مختلفة من صورة الدولة. حين تتجمع العدسات كلها، تبدأ السمات الكبرى في الظهور: نوعية المؤسسات، كفاءة الاقتصاد، مستوى الخدمات، جاهزية البنية التحتية، ملامح القوة الناعمة، وترتيب الدولة في سباق المعرفة والاقتصاد الرقمي. لذلك أصبح رصد هذه المؤشرات جزءًا من أدوات الحكم الرشيد، تُوظَّف في وضع السياسات، وتقدير المخاطر، وصياغة الاستراتيجيات الوطنية والخليجية والعربية.

من الناحية الاستراتيجية، التصنيفات العالمية تُستخدم كـ «بوصلة» تساعد الدول على معرفة اتجاهها العام. ارتفاع الدولة في أحد المؤشرات يعني أن هناك سياسات ناجحة تستحق التوسّع أو المضاعفة. بينما التراجع يعطي إنذارًا مبكرًا يشبه الوميض الأحمر في لوحة القيادة. لكن هذه المؤشرات ليست مجرد قياس للسنة الحالية؛ هي أيضًا وسيلة لقراءة المستقبل، لأنها تكشف الاتجاهات الطويلة: هل تتحرك الدولة صعودًا؟ هل تتراجع ببطء؟ هل تتقدم في قطاع بينما تتدهور في آخر؟ هذه الأنماط تساعد صنّاع القرار على استباق الأزمات وعلى استثمار الفرص قبل أن يلتقطها الآخرون.

مع ذلك، للتصنيفات العالمية جانب آخر يحتاج إلى تعامل حذر. كثير من المؤشرات تعتمد على استطلاعات رأي قُطاعية أو تقييمات خبراء لديهم تحيزات ثقافية أو اقتصادية أو سياسية. بعضها يستخدم منهجيات لا تُلائم السياقات الخليجية

والعربية، وبعضها يعتمد جزئيًا على بيانات غير محدثة أو تختلف طرق جمعها بين الدول. لذلك، التعامل مع هذه الأرقام يحتاج إلى نظرة نقدية: اعتراف بقيمتها، دون السقوط في فخ تقديسها. المؤشر لا يقول الحقيقة المطلقة، بل هو «قراءة» لجزء من الحقيقة، عبر أدوات معينة.

هنا تظهر أهمية جمع المؤشرات في صورة أشمل. حين ننظر إلى مؤشر الابتكار وحده، أو مؤشر الشفافية وحده، أو مؤشر التنافسية وحده، قد نخرج بانطباع ناقص. لكن عندما نجمع خمسة عشر مؤشرًا أو عشرين، تبدأ الصورة الحقيقية في التبلور. دولة تحتل مرتبة متوسطة في الشفافية، لكنها متقدمة في البنية الرقمية، وتمتلك اقتصادًا ديناميكيًا، وتحقق نتائج جيدة في جودة البنية التحتية، فهذا يُشير إلى بيئة عامة قادرة على التعافي والتحسن. بينما دولة ترتفع في مؤشر واحد فقط، وتتعثر في بقية المؤشرات، فهذا يفتح أسئلة استراتيجية حول مدى استدامة تلك القوة.

الصعوبة الكبرى تكمن في التفسير الخاطئ. صانع السياسات قد يرى بلاده تتراجع مرتبتين أو ثلاثة في مؤشر ما، فيظن أن المشكلة داخلية بحتة، بينما السبب قد يكون دخول دول جديدة إلى المؤشر أو تعديلًا في منهجية القياس. وفي حالات أخرى، قد تتقدم دولة بفضل «تحسن قياسي» في بيانات معينة، لكنه تحسن موقوت لا يعكس إصلاحًا هيكليًا عميقًا. لذلك يحتاج المحلل الاستراتيجي إلى فهم المنهجية قبل الرقم نفسه، وإلى مقارنة الاتجاهات عبر سنوات وليس عبر سنة واحدة.

هذه المؤشرات أيضًا لها أهمية في العلاقات الدولية. المستثمر الأجنبي يستخدمها لتقدير مخاطر الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال. المؤسسات المانحة تستعين بها لتحديد أولويات التمويل. حتى الرأي العام العالمي يعتمد عليها في تكوين صورته عن الدول. أما الدول الخليجية، فتستخدم هذه التصنيفات كجزء من منافسة بنّاءة فيما بينها، تدفع كل دولة إلى تسريع الإصلاحات وتجويد عمل مؤسساتها، خصوصًا في ظل الرؤى الوطنية والتحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المنطقة.

ومع أن المؤشرات لا تُلزم الدول قانونيًا، إلا أنها تُشكّل ضغطًا معنويًا وسياسيًا. الدولة التي تتراجع في مؤشر الحوكمة، أو الشفافية، أو التعليم، تجد نفسها

في موقع دفاعي، مطالبة بتقديم تفسير للرأي العام الداخلي والدولي. ودولة ترتفع في مؤشرات الابتكار أو الأمن السيبراني أو البنية التحتية، تستخدم هذا التفوق كجزء من قوتها الناعمة، خصوصًا حين تسعى لجذب استثمارات عالمية أو استضافة فعاليات دولية.

المهم في النهاية هو أن تُستخدم هذه المؤشرات كأداة للبناء، لا للمباهاة. تقييم الدول ليس سباقًا للظهور الإعلامي، بل عملية مستمرة لقياس الفاعلية الوطنية. والمؤشر لا يخبرنا فقط أين نقف؛ بل يكشف لنا الطريق الذي نسير فيه، والسرعة التي نسير بها، والجهات التي تتقدم علينا، وتلك التي نتجاوزها. بهذا المعنى، يصبح الرصد والتقييم جزءًا من عقل الدولة، لا من مادتها الإعلامية فقط.

ومع توسّع المشهد العالمي وتعقيد التنافس الجيوسياسي والاقتصادي، تزداد قيمة هذه المؤشرات وهذا الذي دفعنا إلى أن نجعلها ضمن التقرير الاستراتيجي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي . فهي تساعد على فهم موقع الدولة في عالم يتغير بسرعة، وعلى قراءة تداعيات التقلبات الاقتصادية، وعلى رصد التحولات في التكنولوجيا، وعلى تقدير مدى جاهزية الدول لمواجهة الصدمات المقبلة — سواء كانت صدمات اقتصادية، أو صحية، أو سياسية، أو بيئية.

وبين الفرص التي تكشفها هذه التصنيفات، والتهديدات التي تُنبّه إليها، والمسارات التي تُضيئها، تتشكل لدى الباحث وصانع القرار رؤية أوضح عن أداء الدولة ووضعها العام. إنها ليست مجرد صفحة في تقرير؛ هي مرآة استراتيجية، شرط أن نستخدمها بوعي، وأن نقرأ ما خلف الأرقام بقدر ما نقرأ الأرقام ذاتها.

ختاماً ثمة سؤال مثار، لماذا لا يمكن «تغطية كل التصنيفات» بدقة؟

الإجابة ، ليس كل مؤشر يُحدّث سنويًا أو ينشر نتائج مصغّرة لكل دولة (بعضها يصدر كل سنتين أو بأعمدة بيانات لا تُفرَض على الدول الصغيرة).

بعض التصنيفات تعتمد على بيانات حساسة أو غير معلنة علنًا، أو على تقييمات ذاتية (استبانات)، ما يعني أن النتائج قد تتأخر أو تُغيّر.

حتى عند وجود مؤشر، قد لا تتوفر البيانات المُحدّثة (مثلاً ٢٠٢٥) — كما في حالة التعليم العالي أو بعض مؤشرات الحوكمة — لذا الاعتماد يكون على أحدث نسخة متاحة (غالبًا ٢٠٢٤).

كما أن التصنيفات العالمية تختلف في المنهجية (بعضها اقتصادي، بعض اجتماعي، وبعض تقني)، ما يجعل المقارنة بين مؤشرات مختلفة تتطلب حذرًا شديداً في التعامل معها وفي استخراج دلالاتها الاستراتيجية .

وفي هذا التقرير الاستراتيجي رصدنا مواقع دول مجلس التعاون الخليجي على مؤشر التصنيفات العالمية في ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٢٠٢٤ واستخرجنا دلالاتها الاستراتيجية فإلى التفاصيل ..

بعد ربع قرن من التغيير، أين العراق الآن؟

إعداد

مركز أفكار المستقبل

للدراسات والتدريب والاستشارات

مستخلص

تميز عام ٢٠٢٥ في العراق بأنه عام الانتخابات البرلمانية بامتياز حيث تفرغ الجميع بما فيهم الحكومة والاحزاب السياسية لهذا الحدث و تركوا الدولة و مصالح الناس من اجل كسب الاصوات الانتخابية عبر فعاليات مكثفة لتحقيق هذا الهدف المهم للغاية في نظر السياسيين العراقيين والحكومة العراقية، فهم يضعون موضوع الفوز في الانتخابات في قمة اولوياتهم على عكس المطلوب منهم وهو تقديم الخدمة للناس و التخطيط و تنفيذ المشاريع لتحقيق ازدهار البلاد . لهذا كان الجميع يحث السير بإستماتة لكسب اي صوت انتخابي، بأي صورة من الصور و بشكل قانوني او غير قانوني او بالتزوير او بالمؤامرات ... الخ

وفي هذا التقرير الاستراتيجي لأحوال العراق لعام ٢٠٢٥ تناولنا الفقرات الاتية :

أ. الملف السياسي

١. تطرقنا الى موضوع الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١١\١١ من هذا العام والتي اسفرت عن مفاجئات تمثلت بالصعود الكبير للمليشيات والفصائل المسلحة في البرلمان السادس المقبل.

٢. تمت مناقشة الاحاطة الاخيرة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق و رئيس بعثة الامم المتحدة فيه المسماة (يونامي) السيد محمد الحسان امام مجلس الامن الدولي في ٢\١٢\ ٢٠٢٥ حيث تمثل هذه الاحاطة اخر احاطة قبل انتهاء مهمة بعثة (يونامي) في ٣١\١٢\٢٠٢٥، و قد تميزت هذه الاحاطة بكثير من المجاملة والبعد عن الحقيقة استرضاء للحكومة العراقية، حيث اختلفت هذه الاحاطة عن كل الاحاطات السابقة تقريبا منذ عام ٢٠٠٣ بأنها لم تتطرق بشكل مركز لصعوبات التي تعترض بناء الدولة العراقية على اسس المواطنة والعدالة والتنمية والازدهار .

٣. معضلة المليشيات والفصائل المسلحة في العراق، حيث تحدثنا عن هذه

المعضلة و تحولها الى ازمة مستعصية و معقدة الى حد بعيد جدا يصعب حلها إلا من خلال حلول تحمل مجازفات كبيرة ربما تؤثر على مستقبل البلد و ربما تقوده الى حرب اهلية -لا قدر الله- .

- ملف بناء الدولة

في هذا الملف درسنا الموضوعات الاتية :

١. موضوع حقوق الانسان في العراق و خلل الخطوة التي قامت بها الامم المتحدة بانتخاب جمهورية العراق عضوا في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في الوقت الذي يشهد فيه هذا الجانب خروقا كبيرة وانتهاكات فاضحة لحقوق الانسان العراقي حيث تكتض السجون العراقية بأكثر من ٦٠ الف سجين تعرض الكثير منهم الى عمليات تعذيب و انتزاع اعترافات كاذبة منهم للوصول الى ادانتهم خلافا للحقيقة .

٢. تأثير القضاء على الدولة في العراق حيث يعاني العراق كدولة من التأثير الواسع لمجلس القضاء الاعلى على كل السلطات في الدولة بضمنها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطات الاخرى التي تشكل بنية الدولة حتى يتم تجاوز صلاحيات مجلس القضاء الاعلى على رئاسة السلطة التنفيذية برأسيها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكذلك رئاسة السلطة التشريعية المتمثلة برئيس البرلمان.

- الملف الاقتصادي

في هذا الملف تم التطرق الى الوضع الاقتصادي العراقي الحالي والآفاق المستقبلية للاقتصاد العراقي في ضوء معطيات هذا الاقتصاد حيث يعاني العراق من مديونية كبيرة داخلية و خارجية تقرب من ١٦٠ ترليون دينار عراقي اي ما يعادل تقريبا ١٢٠ مليار دولار مع توقعات بانخفاض اسعار النفط للعام المقبل ولحد هذه اللحظة لم يهتد العراق الى خطط اقتصادية رصينة بل ان اقتصاده ادير منذ ٢٠٠٣ بشكل عشوائي ينتج ازمات متتالية ادت الى مشاكل كثيرة لم تحل منذ اكثر من ٢٠ سنة .

المقدمة

كما كان عام ٢٠٢٤ عاما ساخنا حيث كان عنوان تقريرنا الستراتيجي لذلك العام بعنوان (عام ساخن وازمات مستعصية) كذلك جاءت ايام واشهر عام ٢٠٢٥ لا تقل سخونة و المشاكل لا تقل جدية عن سخونة وجدية ما كانت عليه عام ٢٠٢٤ . ربما حدث بعض الانفتاح في بعض القطاعات القليلة حيث امتاز هذا العام بأداء افضل قليلا من ناحية الاستقرار السياسي وانفتاح العراق على محيطه العربي والاقليمي أحيث شهد العراق اقامة القمة العربية في بغداد في ١٧ مايس هذا العام مما يدل على عودة جزء من الدور العراقي الذي عرف عنه في هذين المحيطين في السابق أو هذه نقطة تبشر بمستقبل افضل للبلاد لخروجها من حالة العزلة التي عانت منها كثيرا منذ الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وفرض الحصار على البلاد ثم و قوعها تحت الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وماتبعه من احداث جسام.

الملف السياسي

1. الانتخابات البرلمانية العراقية 2025 ، صعود المليشيات

أعلنت يوم الأربعاء ١٢ تشرين الثاني٢٠٢٥ النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية، بانتظار الإعلان النهائي الذي سيخضع على الأغلب، إلى اشتراطات سياسية، وهذا بعد انتهاكات واسعة ارتكبتها المفوضية العليا للانتخابات، والهيئة القضائية الخاصة بها، خاصة فيما يتعلق بالاستبعاد المسيس، وإشراك الميليشيات التي شكلت أجنحة سياسية من أجل دخول الانتخابات، ثم التغاضي المطلق عن رؤية الرشاوى الانتخابية العلنية، واستخدام المال السياسي لشراء الأصوات، وكان ذلك واضحا في البذخ غير المسبوق على الحملات الانتخابية، ويمكن ملاحظة ماياتي على هذه النتائج:

1 . التشتت غير المسبوق للمقاعد البرلمانية، حيث لم يحصل أي حزب/ تحالف على ما يزيد عن أكثر من ١٥٪ من المقاعد؛ حيث توزعت المقاعد على عدد كبير من الأحزاب/ التحالفات، وهو ما سينعكس بالضرورة على عملية تشكيل الحكومة وعلى طبيعة عمل المجلس نفسه!

فلم يستطع ائتلاف الإعمار والتنمية بزعامة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني من الحصول على الرقم الذي كان يطمح إليه الأمر الذي سيجعل حلمه بالولاية الثانية أبعد منالا، إذ لم يستطع الحصول سوى على ٤٦ مقعدا وفقا للنتائج الأولية، (وفقا للنتائج الأولية حصل تحالف دولة القانون على ٢٩ مقعدا، وصادقون على ٢٨ مقعدا، وتقدم على ٣٣مقعدا ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ٢٦ مقعدا فيما حصلت خمسة أحزاب/ تحالفات أخرى على ما دون العشرين مقعدا (وهي تحالف قوى الدولة الوطنية ومنظمة بدر والاتحاد الوطني الكردستاني وعزم والسيادة التي حصلت ما بين ١٢ و ١٨ مقعدا). فيما حصلت ٨ تحالفات على ما بين ٥ و ٩ مقاعد (تحالفات الأساس وخدمات واشراقة كانون والحسم وحقوق وتصميم والموقف الوطني وواسط أجمل) فيما حصل ٢٢ حزبا/ تحالفا ما بين ١ و ٤ مقاعد (وهي تحالف ديالى أولا والاتحاد الاسلامي الكردستاني، والجيل الجديد، وقمم

والأنبار هويتنا، ونينوى لأهلها، وأهل نينوى، وحقوق، والجماهير الوطنية، وجبهة تركمان، كركوك الموحد، والهوية الوطنية، والقضية الإيزيدية، وتحالف صلاح الدين الموحد، وتحالف شراكتنا في صلاح الدين، والتحالف العربي في كركوك، وتفوق، والمشروع العربي في العراق، وائتلاف نينوى أولا، وتجمع الفاو زاخو، وجماعة العدل الكردستانية، وحركة سومريون، وابشر يا عراق).

2. انكفاء الليبراليين/ المدنيين بشكل كامل، إذ لم يستطع أي حزب/ تحالف من الحصول على أي مقعد في أي محافظة، بما فيها محافظة بغداد نفسها. ولعل السبب الرئيسي في ذلك تحكم الأموال المرتبطة بالاستثمار في المال العام بشكل يكاد يكون مطلقا في الانتخابات، وهو ما يجعل هذه الأحزاب/ التحالفات خارج المنافسة تماما!

3. تمدد الأحزاب الشيعية في الجغرافيا السنية، نتيجة لتمدد الميليشيات في هذه الجغرافيا بعد الحرب على داعش؛ وذلك من خلال تشكيل قوائم انتخابية من مرشحين سنة يؤدون دورا مشوبا بشيزوفرينيا دائمة؛ فهم نواب عن منطقة سنية وستكون لهم حصة من حصة المكون، لكن سلوكهم السياسي محكوم بخيارات رؤسائهم من الفاعلين السياسيين الشيعة! فقد حصل ائتلاف الإعمار والتنمية، مثالا، على ١٤٦,٧٢٤ صوتا في محافظة نينوى، وهو ما يؤهلهم للحصول على ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد ذهبت إلى مرشحين سنة، وحصل على ٨٠,٥٠٢ صوت في محافظة صلاح الدين، وهو ما اهله للحصول على مقعدين، لكن هذه المقاعد لن تحسب عمليا عند حساب أوزان الكتل الشيعية، بل سيحضر هؤلاء اجتماعات الكتل السنية عند توزيع الحصص المصممة على أساس هوياتي بحت!

4. التغيير الذي حصل في محافظتي كركوك وديالى فيما يتعلق بالتمثيل الكردي، فلأول مرة منذ العام ٢٠٠٥ لا يحصل الكرد سوى على ٥ مقاعد في محافظة كركوك، في مقابل خمسة مقاعد للأحزاب/ التحالفات السنية، ومقعدين للتركمان. فقد حكمت معادلة ٦ + ٦ (٦ مقاعد للكرد مقابل ٦ مقاعد للعرب والتركمان) انتخابات كركوك على مدى في انتخابات الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٨ و٢٠٢١، ولم تُكسر هذه المعادلة سوى في انتخابات عام ٢٠١٤ حين حصل الكرد على ٨ مقاعد، وحصل العرب والتركمان على مقعدين لكل منهما. فيما لم يتمكن حزب الاتحاد الوطني

الكردستاني من الحصول على مقعد له في محافظة ديالى لأول مرة منذ عام ٢٠٠٥، وهذا التراجع لا يمكن فصله عن تحولات العلاقة بين القوى الكردية من جهة، والفاعلين السياسيين الشيعة من جهة أخرى، وسعي الأخير المنهجي إلى تقويض سلطة الإقليم، وما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها!

5. الاختراق الذي حققته حركة «الموقف الوطني»، والتي أعلن عن تشكيلها العام الماضي من منشقين وناشطين، وقد شاركت في الانتخابات ضمن إقليم كردستان لأول مرة، واستطاعت أن تحصل على المركز الثاني في محافظة السليمانية، متقدمة على الحزب الديمقراطي الكردستاني والجيل الجديد والاتحاد الإسلامي الكردستاني وجماعة العدل الكردستانية، كما أنها جاءت في المركز الثالث بعد الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني في محافظة أربيل، وهو ما اهلها للحصول على ما بين ٤ و٥ مقاعد. في مقابل خسارة كبيرة للجيل الجديد الذي لم يتمكن من الحصول سوى على ٣ مقاعد، فيما حصل على ١٠ مقاعد عام ٢٠٢١ (لا يمكن عزل هذه الخسارة عن الضربة التي تعرض لها رئيس الحزب شاسوار عبد الله الذي اعتقل قبل الانتخابات بثلاثة أشهر فقط).

6. الصعود الاستثنائي لقائمة صادقون، التي تمثل الجناح السياسي لميليشيا عصائب أهل الحق، والتي تمكنت من الحصول على ٢٨ مقعدا، في حين أنها لم تتمكن من الحصول سوى على ٥ مقاعد في انتخابات عام ٢٠٢١ (قبل انسحاب التيار الصدري) وكانوا قد حصلوا على ١٥ مقعدا عام ٢٠١٨، ومقعد وحيد عام ٢٠١٤ (هذا الصعود الاستثنائي يرتبط بشكل رئيسي بحجم الموارد التي حصلوا عليها من خلال استثماراتهم في المال العام والتي استخدمت للتأثير على الجمهور من جهة، وسيطرتهم على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تم تجييرها لمصلحتهم انتخابيا من جهة ثانية) وهذا الصعود سيشكل عامل ضغط حقيقي على السيد مقتدى الصدر والتيار الصدري (العصائب تشكلت من خلال انشقاقها عن التيار الصدري) فالسيد الصدر لم يتوقف يوما عن التعريض بهم، واتهامهم بأنهم «ميليشيا وقحة»، واتهامه قيس الخزعلي نفسه بشكل صريح بقتل مئات المدنيين السنة في سياق الحرب الأهلية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وبالحديث عن التيار الصدري فإن الأرقام

التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات بشأن نسبة التصويت، وهي ٥٦,١١٪ (مع أن الرقم غير دقيق لأنه يعتمد على عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي وليس مجمل الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب المعمول به في العالم أجمع) ستشكل هي أيضا ضغطا آخر الى جانب نتائج «صادقون»، ولن ينظر اليها الصدريون سوى على أنها محاولة متعمدة للتقليل من أهمية مقاطعتهم للانتخابات!(1)

2. إحاطة رئيس بعثة الأمم المتحدة المعروفة باسم (يونامي)، أمام مجلس الأمن الدولي

بعد أكثر من عقدين، الأمم المتحدة تنهي وجود بعثتها في العراق وتؤكد استمرار الشراكة فقبيل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعا في ٢ ديسمبر ٢٠٢٥ استمع خلاله إلى آخر إحاطة من محمد الحسان الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس البعثة المعروفة باسم (يونامي)، حيث استعرض تقرير الأمين العام الأخير بشأن عمل البعثة.

ملخص الإحاطة

- يوم عظيم يشهد فيه المجتمع الدولي الإغلاق المشرف والكريم لبعثة أممية.
- مغادرة البعثة الأممية لا يعني نهاية للشراكة القوية بين العراق والأمم المتحدة، بل بداية لفصل جديد يتجذر في قيادة العراق لمستقبله.
- الطريق إلى السلام والأمن والاستقرار كان طويلا وصعبا، لكن بدعم المجتمع الدولي خرج العراق منتصرا.
- إشادة بإجراء الانتخابات، وإعراب عن الأمل في أن تتشكل الحكومة الجديدة بدون تأخير.
- تصاعد الاحتياجات الإنسانية بسبب آثار الصراعات، ونحو مليون عراقي لا يزالون نازحين منهم أكثر من ١٠٠ ألف شخص غالبيتهم من اليزيديين من سنجار.
- تحديات كثيرة لا تزال قائمة في مجال حقوق الإنسان وبالتحديد ضمان إعمال

وحماية حقوق الأقليات والنساء والشباب.

- تطلع إلى نقل الولاية المتعلقة بالمفقودين من الكويتيين ومواطني الدول الثالثة والممتلكات المفقودة من اليونامي إلى ممثل رفيع وفق قرار مجلس الأمن.

آخر إحاطة قبل انتهاء عمل البعثة

بعد أكثر من عقدين من العمل في دعم الاستقرار والتحول السياسي في العراق، تستعد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لإنهاء ولايتها آخر العام الحالي، طاوية بذلك صفحة أممية مهمة.

استهل محمد الحسان إحاطته بالإعراب عن امتنانه العميق لحكومة العراق لاستضافتها بعثة اليونامي وشراكتها معها منذ انطلاقها قبل ٢٢ عاما. كما قدم شكره للعراق والكويت على تعاونهما ودعمهما في تنفيذ ولاية البعثة.

وأضاف: «اليوم يوم عظيم يشهد فيه المجتمع الدولي اختتاما مشرفا وكريما لبعثة أممية".

واستعرض الحسان مسيرة عمل يونامي منذ تأسيسها عام ٢٠٠٣ في بلد عانى «عقودا من الديكتاتورية، والحروب، وإرهاب داعش»، مؤكدا أن العراق خرج منتصرا بتضحيات لا حصر لها وبدعم من المجتمع الدولي.

واغتنم الحسان المناسبة لتكريم ذكرى جميع الذين فقدوا حياتهم خلال عمل البعثة، من بينهم موظفو الأمم المتحدة الـ ٢٢ الذين قضوا في تفجير فندق القناة عام ٢٠٠٣، مشيدا بهم وبزميله الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وموجها التحية للناجين الذين بقيت آثار هذا العمل الإرهابي محفورة في ذاكرتهم.

مغادرة اليونامي ليست نهاية المطاف

وأكد المسؤول الأممي أن مغادرة بعثة اليونامي لا تعني نهاية الشراكة بين العراق والأمم المتحدة، «بل إنها تُمثل بداية فصل جديد متجذر في قيادة العراق لمستقبله".

وقال إن الأمم المتحدة ستواصل الوقوف إلى جانب العراق للبناء على مكاسبه

التي حققها بشق الأنفس، من خلال توفير الخبرة الفنية والمشورة والدعم البرامجي من قِبل فريق الأمم المتحدة القُطري في مسائل مثل النمو الاقتصادي الشامل، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وحقوق الإنسان، والنزوح، والمشاركة الكاملة والهادفة للنساء والشباب والأقليات.

إشادة بصمود الشعب العراقي

الحسان أشاد بصمود العراق وشعبه في بناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا، مستذكرا الإنجازات الوطنية التي تحققت تدريجيا رغم كل الصعاب. وأكد أن العراق نجح في تعزيز الديمقراطية عبر ثلاث عشرة عملية انتخابية ناجحة واعتماد دستور جديد.

وسلط الحسان الضوء على الانتخابات البرلمانية السادسة التي أُجريت في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، واصفا إياها بأنها كانت من «أكثر الانتخابات حرية وتنظيما ومصداقية»، حيث سجلت زيادة ملحوظة في إقبال الناخبين بلغت ٥٦٪. وهنأ الشعب العراقي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة اليونامي على الخدمات المقدمة خلال هذه الانتخابات.

وأعرب الحسان عن ثقته في أن العراق سيواصل البناء على هذه القاعدة الانتخابية المتينة، داعيا إلى الإسراع في تشكيل حكومة جديدة دون تأخير، ومشيرا إلى أن تشكيل حكومة إقليم كردستان لا يزال معلقا بعد عام من المفاوضات.

وقال إن العلاقة بين بغداد وأربيل تعد شراكة بالغة الأهمية تتطلب تعاونا وحوارا أكثر انفتاحا على أساس الدستور العراقي.

الالتزام بأعلى معايير حماية حقوق الإنسان

وهنأ محمد الحسان العراق على انتخابه عضوا في مجلس حقوق الإنسان، مشددا على أن هذه العضوية تأتي مع مسؤولية مماثلة تتمثل في الالتزام بأعلى معايير حماية حقوق الإنسان.

وتطرق إلى التحديات العديدة التي قال إنها لا تزال ماثلة في هذا الصدد، لا

سيما فيما يتعلق بضمان الحماية الكاملة وإعمال حقوق الأقليات والنساء والشباب، ومواصلة دعم حرية التعبير كركيزة أساسية للحوار العام المفتوح في مجتمع ديمقراطي قوي. ويشمل ذلك أيضا احترام حقوق الفتيات ومنع زواج القاصرات.

العلاقات مع الكويت

بالانتقال إلى ملف العلاقات مع الكويت، أعرب الحسان عن تطلعه إلى نقل ولاية المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات المفقودة – بما في ذلك الأرشيف الوطني – إلى ممثل رفيع المستوى، وفقا لما قرره مجلس الأمن.

وشجع كلا البلدين على تجديد الجهود لإغلاق هذه الملفات العالقة التي تضم أكثر من ٣٠٠ شخص مفقود. ورحب بالاجتماعات الأخيرة لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، داعيا إلى تحقيق نتائج عملية وملموسة.

وأضاف: «أشجع كلا من العراق والكويت على الحفاظ على علاقات قوية قائمة على مبادئ حسن الجوار، واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بالإضافة إلى سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها. أكرر، مرة أخرى، أنني لا أرى أي سبب يمنع العراق والكويت من التمتع بأفضل العلاقات. إن استعادة الثقة المتآكلة تتطلب خطوات ملموسة لتجنب تكرار أخطاء الماضي".

العراق يعرب عن الامتنان لبعثة اليونامي

المندوب الدائم لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير لقمان الفيلي قال إن بعثة اليونامي لم تكن مجرد بعثة سياسية خاصة، بل «كانت بعثة ديناميكية مؤثرة وفعالة استطاعت التكيف وإعادة توجيه مسارها لتلبية احتياجات العراق المتغيرة حين بدأ بالتعافي والانتقال إلى دولة معتمدة على نفسها".

وأوضح أن نشاط البعثة تحول بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة ليركز أكثر على مساندة الوزارات الحكومية على مواءمة أهداف التنمية الوطنية العراقية مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومن خلال هذا التعاون، وفقا للسفير العراقي، كانت بعثة يونامي داعمة

للعـراق في الانتقـال مـن جهـود إدارة الأزمـات إلى جهـود التخطيـط التنمـوي طويـل الأمـد والاعـتماد على الـذات «واليـوم ومـع انتهـاء ولايـة البعثـة ينظـر العـراق بامتنان إلى ذلـك التاريـخ المشرف الحافـل بالتعـاون ويفتخـر بتلك الشراكـة الناجحـة بينه وبين الأمـم المتحدة".

وقـال السـفير الفيلي إن انهـاء مهمة يونامـي في العـراق يمثل بدايـة لمرحلة جديدة مـن العلاقـة بين العـراق والأمـم المتحدة عبر برامـج مشتركة نحـو شراكـة داعمة تركز على التنمية المسـتدامة.

وأوضـح أن هـذه البرامـج تتسـق تمامـا مـع جهـد العـراق وسـعيه تجـاه توسـيع أطـر التعـاون الدولي المتـوازن الذي ينسـجم مع أولوياتـه الوطنية في مجـالات الإصلاح الإداري والاقتصـادي وبنـاء القـدرات ويتطلع العـراق إلى علاقة تعـاون قطاعي جديد مـع الأمـم المتحدة تقـوم على أسـس شراكـة متوازنـة والاحترام المتبادل.

الكويت تثمن جهد يونامي

منـدوب دولـة الكويت الدائـم لدى الأمـم المتحدة السـفير طارق البنـاي قال إن بعثـة يونامي أسـهمت في الإبقـاء على الزخم الـدولي وتعزيز الثقـة بين الكويت والعراق «وهـو جهد تثمنـه بلادي عاليا".

وأوضـح أن مـا ورد في التقريـر الأخير لبعثـة اليونامـي بشـأن الملفـات الكويتيـة العالقـة يؤكـد مجـددا الطبيعـة الإنسـانية الخالصـة لهـذه الملفـات ويمثـل مرجعـا مـهما لتقييـم التقـدم المحـرز وخاصـة في ضـوء مـا أنجـز خلال الـفترة الماضيـة.

كما أبـدى السـفير البنـاي ترحيـب بلاده بتسـليم العـراق مؤخـرا ٤٠٠ صنـدوق مـن الكتـب والمواد الأرشـيفية «وهو تطـور إيجابي جاء بعـد تعاون كافـة الأطراف ذات الصلـة ويعكـس الدور المهـم للمتابعـة الأممية".

وجـدد شـكر الكويـت للأمين العام للأمـم المتحدة وفريـق بعثة اليونامـي على ما قدمـوه طـوال السـنوات الماضية، مؤكـدا تمسـك بلاده بالـدور الأممي باعتبـاره الضامن الأهـم لإغلاق الملفـات الإنسـانية العالقـة وتحقيـق العدالـة لأسر المفقوديـن وإعـادة

الأرشيف الوطني «بما يكرس نموذجا ناجحا للتعاون الدولي تحت مظلة مجلس الأمن".(2)

ومن الجدير بالذكر ان احاطة محمد الحسان اتسمت بالمجاملة والمبالغة في ذكر المحاسن واغفال مشكلات العراق على عكس الاحاطات السابقة للممثلين السابقين للامين العام للامم المتحدة الذين كانوا يشخصون الوضع العراقي بمهنية وموضوعية وتجنب المجاملات الزائفة فالوضع في العراق لازال صعبا وبحاجة الى جهود كبيرة للإصلاح.

٣. اختلال ارادة دولة

الميليشيات وتأثيراتها على العراق

عملت إيران على مدى ٤٤ عاما من أجل تحقيق حلم الهلال الشيعي، عبر سوريا ولبنان، ثم أصبح العراق نواته الرئيسية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، لكن زلزال سوريا، وتقطع أوصال هذا الهلال أحدثا تحولا جيوسياسيا كانت له ارتدادات حتمية على هذه النواة. أن زيادة ضغط إدارة ترامب على إيران، فرضت على الفاعل السياسي الشيعي الذي يحتكر القرار السياسي في العراق اليوم، خيارات صعبة جدا، ليس سياسيا فقط، وإنما اقتصاديا وعسكريا أيضا. وهناك أربعة ملفات أساسية؛ وهي ملف الغاز والكهرباء التي يستوردها العراق من إيران، والتي كانت تحظى باستثناء أمريكي دوري بداية من لحظة فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها على إيران في العام ٢٠١٨، حيث أعلنت الولايات المتحدة في شباط ٢٠٢٥ إنهاء الاستثناءات الممنوحة للعراق لشراء الكهرباء الإيراني، في سياق ما أطلق عليه حملة «أقصى الضغوط» تجاه طهران، ولايزال الضغط مستمرا بشأن ملف الغاز. ثم الملف الثاني وهو تهريب الدولار الأمريكي إلى إيران، وبالفعل استخدمت الولايات المتحدة هذه الأداة الثمينة بشكل فعال لمنع وصول الدولار الأمريكي إلى إيران عبر البنك المركزي العراقي، وعبر البنوك المملوكة لجماعات سياسية وميليشيات حليفة لها. والملف الثالث هو ملف الواردات التجارية العراقية من إيران، المدنية والعسكرية (بخلاف الغاز والكهرباء) فقد وصلت الواردات المدنية في عام ٢٠٢٤

فقط، إلى ما يزيد عن ١٢ مليار دولار، وهذا الملف ما زال لم يفتح أمريكيا بعد، ولكنه مرشح لذلك. أما الملف الأهم فهو ملف الميليشيات العراقية التي ترتبط عضويا بالحرس الثوري الإيراني، والتي يُطلق عليها في العراق الميليشيات الولائية (لتأثرها بنظام الولي الفقيه) ويتشكل أغلبها من الميليشيات العاملة تحت مسمى «الحشد الشعبي»، وقلنا إن جميع المؤشرات تذهب إلى أن ثمة قرارا أمريكيا بعدم السماح لهذه الميليشيات بالبقاء على ما هي عليه، وأن مستقبل هذه الميليشيات أصبح على المحك بعد أن استنفدت الولايات المتحدة حاجتها إليها في سياق الحرب على داعش، والواقع أن الولايات المتحدة كانت أحد الأسباب التي ساهمت عمليا في تغلغل هذه الميليشيات عسكريا (عبر القبول بمشاركتها في عملياتها العسكرية، وعبر إمدادات السلاح وتوفير الغطاء الجوي لها) وسياسيا (من خلال غض الطرف عن أدوارها السياسية).

اليوم بات واضحا أن استهداف الميليشيات العراقية بوصفها ذراعا إيرانيا، بات جزءا من محاصرة إيران، خاصة بعد الضربة القاصمة التي تعرضت لها في حرب الـ١٢ يوما، والتي جعلتها اليوم تنازع من أجل إعادة توازنها، ومحاولة تجاوز نتائج الضربة وتداعياتها، لاسيما أن إيران باتت تدرك أن القادم قد يكون أكثر خطورة؛ عسكريا من خلال إمكانية ضربها مجددا، أو عبر تجريدها من الصواريخ تماما وليس تدمير برنامجها النووي وحسب، واقتصاديا بسبب العقوبات الاقتصادية التي ستنضم الى فرضها أوروبا أيضا، وسياسيا بعد تصاعد الحديث عن تغيير النظام. وقد بدأ ذلك مع الاعتراض الأمريكي على تشريع قانون جديد لهيئة الحشد الشعبي وهو الغطاء القانوني الذي يشرعن وجود الميليشيات العراقية، ثم مطالبة بغداد بدمجها مع القوات العسكرية الرسمية، لا سيما أن القانون الجديد يعطي هذه الميليشيات أدوارا أمنية واسعة وليست عسكرية فقط، ويكرس وجودها كدولة موزاية من خلال كيانات اقتصادية كبيرة مثل شركة المهندس التي ستشكل النواة لاقتصاد خاص بتلك الميليشيات يوفر لها موارد فائقة بعيدا عن أي إمكانية للمنافسة. إننا أمام ورقة ضغط قابلة للمساومة، خاصة وأن إيران ليست مستعدة بالمطلق لخسارة العراق بأي ثمن.

في تمـوز ٢٠٢٥ وصـل الأمر إلى تهديد الولايـات المتحدة للعـراق باتخاذ إجراءات «ضـد المؤسسـات الماليـة التي تمول الحشـد الشـعبي» كما جاء على لسـان المتحدثة باسـم وزارة الخارجيـة الأمريكيـة. وهـو تهديـد خـطير لأنـه يشـمل البنـك المركـزي العراقي ووزارة الماليـة بوصفـهما الجهـات التـي تمـول هـذه الميليشـيات، وفقـا لقانـون الموازنـة العامة!

وفي ١٧ أيلـول ٢٠٢٥ قـررت الولايـات المتحـدة رفـع تصنيـف أربع ميليشـيات عاملـة في الحشـد الشـعبي، من كونها حسـب التصنيـف «منظمـة إرهابية عالميـة مصنّفة بشـكل خـاص» (SDGT) إلى «منظمـة إرهابيـة أجنبيـة» (FTO) والميليشـيات المعنيـة بهـذا القـرار هـي حركـة النجباء، وكتائب سـيد الشـهداء، وحركـة أنصـار الله الأوفياء، وكتائـب الإمـام علي، وقبلهـم وضعـت كتائـب حـزب الله تحت هـذا التصنيـف. وهذه الخطـوة يمكـن أن تكـون غطـاء لأي ضربـة إسرائيلية محتملة لهـذه الميليشـيات، أو حتى ضربـة أمريكية.

وهـذا التصنيـف يُجـرّمُ أي شـخص أو كيـان تتعامل معـه الولايات المتحـدة يقدم دعما ماليـا لهـذه التنظيمات، ويخضعـه للعقوبـات بسـبب ذلـك. وهـذا يعنـي أن مجـرد اسـتمرار الألويـة التابعـة لهـذه الميليشـيات ضمـن الحشـد الشـعبي، أو تلقيهـا أمـوالا مـن وزارة الماليـة العراقيـة، سـيعرض الأخيرة للعقوبـات الأمريكية، وقد يشـمل ذلك مجلـس الـوزراء ومجلـس النـواب، في حـال أقـروا ضمن قانـون الموازنـة العامـة، تمويل هـذه الميليشـيات، أو تقديـم أي نـوع مـن الدعم لها!

هنـا تقفـز بعض الأسـئلة مـن قبيـل لماذا شـمل التصنيف هـذه الميليشـيات فقط، ولم يتضمـن أسماء ميليشـيات أخـرى أكثـر حضـورا سياسـيا وعسـكريا، مثـل عصائب أهـل الحـق، التي أدرجـت على قوائم المنـظمات الإرهابيـة العالمية المصنّفة بشـكل خاص (SDGT) في بدايـة العـام ٢٠٢٠، وهـل ثمـة تواصـل بين الولايات المتحـدة مع بعض الميليشـيات كما تسرب مؤخـرا؟ أو لماذا هـذا التبعيـض في تصنيف هذه الميليشـيات دون تصنيف الحشـد الشـعبي بكامل ميليشـياته؟

وقـد سـبق لـوزارة الخزانـة الأمريكيـة أن أقرت عقوبـات في كانون الثـاني ٢٠٢١

ضد كل من رئيس هيئة الحشد الشعبي بتهمة أنه كان طرفا في خلية أزمة تشكلت في أواخر العام ٢٠١٩ لإخماد الاحتجاجات بدعم من الحرس الثوري الإيراني، وعلى رئيس أركان الحشد الشعبي بتهمة التورط في أعمال إرهابية، مع ذلك ظلت الولايات المتحدة تتعامل مع الحشد الشعبي بوصف وجوده أمرا واقعا!

إلا أن السؤال الأهم هو: هل نحن أمام موقف أمريكي نهائي بشأن الميليشيات العراقية/ الحشد الشعبي، أم نحن أمام ورقة ضغط تستخدم ضد إيران، وبالتالي قابلة للمساومة في سياق تطورات المفاوضات الأمريكية الإيرانية؟

إن القراءة الدقيقة تؤكد أننا أمام ورقة ضغط قابلة للمساومة، خاصة وأن إيران ليست مستعدة بالمطلق لخسارة العراق بأي ثمن، وأن الفاعلين السياسيين الشيعة لايزالون ينظرون إلى الحشد الشعبي بوصفه الضمانة الوحيدة للإبقاء على الحاكمية الشيعية في العراق، وبالتالي لبقائهم هم أنفسهم في السلطة، لذلك فإن نتائج المفاوضات الأمريكية الإيرانية، هي التي ستحدد مستقبل هذه الميليشيات/ الحشد الشعبي في العراق(3)!

ملف بناء الدولة

1. مأساة حقوق الإنسان في العراق وخذلان الامم المتحدة

انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في١٤نوفمبر ٢٠٢٥، ١٤ دولة لتنضم الى عضوية مجلس حقوق الانسان (٢٠٢٦ــ٢٠٢٨) ومن بين هذه الدول العراق، ومصر، وأنغولا وفيتنام. وهذه ليست المرة الأولى التي ينتخب فيها العراق عضوا في مجلس حقوق الانسان؛ فبين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ انتخب العراق عضوا في هذا المجلس !

ومجلس حقوق الانسان هو الهيئة الدولية الرئيسة المسؤولة عن «معالجة حالات انتهاك حقوق الانسان» بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية في العالم، ويفترض أن هذا الانتخاب يرتبط بمدى اسهام هذه الدول في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، وكذلك تعهداتها والتزاماتها في هذا المجال!

ووصفت وزارة الخارجية العراقية ذلك بأنه «انجاز دبلوماسي جديد»، وبأن ذلك يعكس «ثقة المجتمع الدولي بمسار العراق الديمقراطي والتزامه بمبدئ حقوق الانسان، وسيادة القانون، والتعددية!

في المقابل صرح لوي شاربونو، مدير قسم الأمم المتحدة في منظمة هيومن رايتس ووتش، بأن عمليات التصويت غير التنافسية داخل الأمم المتحدة تتيح لحكومات ترتكب انتهاكات جسيمة، الانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان، وهو ما يهدد بتحويل المجلس إلى مهزلة!

أما مديرة منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان مادلين سنكلير، فقد وصفت ما جرى بأنه يقوّض «مصداقية مجلس حقوق الإنسان وعمله، لأنها تفتح الباب أمام دول غير مؤهلة للانضمام إليه وتعطيل جهوده في حماية الحقوق والحريات».

وبالعودة إلى التقارير الدولية بشأن العراق، سنجد أن ثمة إجماعا على عدم احترامه لحقوق الانسان، ففي التقرير الصادر في آب/ أغسطس ٢٠٢٥ عن وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الانسان في العالم والذي يواجه انتقادات واسعة عادة، بوصفه «توثيقا انتقائيا» وفقا لمنظمة العفو الدولية، وبأنه «أداة للتمويه والخداع، حيث طمست فئات كاملة من الانتهاكات والتستر على جرائم جسيمة ارتكبتها حكومات حليفة» وفقا لهيومان رايستس ووتش. وعلى الرغم من الانتقائية الفاضحة طوال سنوات فيما يتعلق بالعراق، يشير التقرير الى: «تدهور وضع حقوق الإنسان في العراق خلال العام نتيجةً لزيادة القيود التي فرضتها الحكومة الاتحادية على الحريات الأساسية والفضاء المدني»

وأشار إلى تقارير أخرى توثق «عمليات قتل تعسفية أو غير قانونية، وحالات اختفاء، وتعذيب، أو معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، واعتقال واحتجاز تعسفيين، وانتهاكات جسيمة في سياق النزاع، وقيود خطيرة على حرية التعبير وحرية الإعلام، بما في ذلك العنف أو التهديد بالعنف ضد الصحافيين، والاعتقالات أو الملاحقات القضائية غير المبررة للصحافيين، والرقابة، وقيود كبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات، ووجود قدر كبير من أسوأ أشكال عمالة الأطفال»! كما تحدث

التقرير عن انتهاكات المليشيات/ الحشد الشعبي بالقول إن عملياتها «كانت غالبا خارج سيطرة الحكومة ومعارضة لها، وكانت عدة وحدات منها متحالفة مع إيران، وتتلقى تدريبا وموارد من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني، ولم تُجرِ الحكومة تحقيقاتٍ منتظمة في انتهاكات هذه الميليشيات المزعومة، ولم تُعاقب مرتكبيها».

كما تحدث التقرير عن وضع حقوق الانسان في إقليم كردستان، وأن ثمة مزاعم أن جهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة إقليم كردستان «ووحدات البيشمركة العسكرية، وقوات الشرطة، بالإضافة إلى قوات أخرى تابعة للأسايش، ووحدات البيشمركة، وقوات الشرطة الخاضعة لسيطرة الحزبين السياسيين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ارتكبت انتهاكاتٍ لم تُحاسب عليها بشكل متسق».

«ظل طي المجهول مصير آلاف الأشخاص الذين اختفوا قسرا من عام ٢٠١٤، واتسمت بالبطء عملية إقرار العدالة وتقديم التعويضات الكافية فيما يخص حالات الاختفاء القسري وعمليات القتل غير المشروع.

أما التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥ الذي تصدره منظمة هيومان رايتس ووتش، فإنه يقدم صورة قاتمة عن حقوق الانسان في العراق، وعن انتهاك الحكومة العراقية لحقوق العراقيين عبر إقرار، أو محاولة إقرار «قوانين قمعية من شأنها أن تقيّد حرياتهم»، بينها قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية، ومشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات.

كما تحدث التقرير عن استمرار «القمع الوحشي للمحتجين، واعتقال الصحافيين الذين يغطون الاحتجاجات»، وعن استمرار نضال النساء والفتيات «ضد الأعراف الأبوية المتجذرة في النظام القانوني العراقي»، بينها قانون العقوبات الذي يتيح الإفلات من العقاب «على عنف الرجال ضد النساء، والأحكام المخففة على أعمال العنف، بما في ذلك القتل لما يسمى بـ«دوافع الشرف». قانون العقوبات أيضا يسمح لمرتكبي جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي بالإفلات من الملاحقة القضائية أو إلغاء الأحكام التي صدرت بحقهم إذا تزوجوا ضحاياهم»

ويستشهد التقرير بما أوردته المنظمات الدولية عن حالات زواج القاصرات، وأن ٢٨ في المئة من الفتيات في العراق يتزوجن قبل سن ١٨ سنة، وأن ٢٢ في المئة من الزيجات غير المسجلة تشمل فتيات تحت سن ١٤ عاما، وارتباط ذلك بالفقر، وانعدام الأمن، وانخفاض التحصيل العلمي للفتيات (طبعا هذه الأرقام كانت قبل تشريع مدونة الأحوال الجعفرية)

أما فيما يتعلق بأحكام الإعدام، فيشير التقرير إلى أن «لدى العراق منذ فترة طويلة أحد أعلى معدلات الإعدام في العالم»، ويربط ذلك بما يسميه «العيوب في النظام القضائي العراقي، الموثقة بشكل جيد، الذي يحرم المتهمين من الحق بالإجراءات الواجبة والمحاكمة العادلة، والذي يعتمد على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب»! والى أن تنفيذ عمليات الإعدام هذه تتم «دون مراعاة الحقوق الانسانية للمحكومين بالاعدام، بما في ذلك تنفيذ إعدامات دون إشعار مسبق، وعدم السماح للمساجين بالاتصال بعائلاتهم أو محاميهم قبل الاعدام»!

أما تقرير حالة حقوق الانسان في العالم، الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في نيسان/ أبريل ٢٠٢٥، فيبدأ بالتذكير بالتواطؤ الجماعي الذي جرى في العراق للتغطية على جرائم حرب والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت في العراق في سياق الحرب على داعش، وإلى أن السلطات العراقية تبنّت سياسة «الإفلات من العقاب»،

ولم تتخذ خطوات للكشف عن مصير آلاف الرجال والصبية الذي اختفوا قسريا أثناء وبعد العمليات العسكرية... أو لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وغيرها من الجرائم التي وقعت خلال العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية».

كما يذكّر التقرير بالجرائم التي ارتكبت ضد المحتجين، فقد «ظل طي المجهول مصير آلاف الأشخاص الذين أختفوا قسرا من عام ٢٠١٤، واتسمت بالبطء عملية إقرار العدالة وتقديم التعويضات الكافية فيما يخص حالات الاختفاء القسري وعمليات القتل غير المشروع التي ارتكبتها قوات الأمن والمليشيات خلال مظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، وفي أعقابها». وأنه «من بين التحقيقات الجنائية التي شرعت فيها السلطات، والبالغ عددها ٢٧٠٠، لم يصدر بحلول آب/ أغسطس

٢٠٢٤ سوى عشرة أوامر بالقبض على الجناة المشتبه بهم، ولم يصدر سوى سبعة أحكام بالادانة، وفقا لما ذكره مجلس القضاء العراقي، وكشفت ست قضايا بارزة فحصتها منظمة العفو الدولية،عن عيوب جسيمة في النظام القضائي، وتدخل سياسي في عمل القضاء، ونقص الارادة لمحاسبة أصحاب النفوذ من بين قوات الأمن والمليشيات التابعة للدولة، وغياب تام للشفافية يحيط بالإجراءات القضائية»!

بعيدا عن هذه التقارير، لاشك في عدم حيادية بعثة الأمم المتحدة في العراق وتحولها إلى شاهد زور، ويبدو أن الأمر يتجاوز البعثة ليشمل مؤسسة الأمم المتحدة نفسها. وأن يُنتخب العراق عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ما هو سوى دليل على ذلك(4)

2. تأثير سلطة القضاء على الدولة في العراق

في العراق عمد المشرعون إلى ضمان الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال مواد دستورية عديدة، لكنهم أغفلوا تماما رقابة السلطتين التشريعية والتنفيذية للسلطة القضائية! فقد أعطى الدستور حصانة مطلقة للمحكمة الاتحادية عندما عد قراراتها «باتة وملزمة للسلطات كافة»، حتى وإن كانت تنتهك أحكام الدستور بشكل واضح، أو كانت مسيسة وغير مهنية! كما أن الدستور عطل أي إمكانية للسلطة التشريعية من الرقابة على السلطة القضائية، حين قصر هذه الرقابة على «السلطة التنفيذية» حصرا! وحصل توافق على «تعطيل» أي إمكانية لرئيس الجمهورية من الرقابة على السلطة القضائية عبر الاختصاص الحصري الذي منحه إياه الدستور من خلال عبارة «السهر على حماية الدستور»، وتعاملوا مع هذه العبارة بوصفها «جملة زائدة» لا قيمة قانونية لها!

ثم جاء قانون «مجلس القضاء الأعلى»، الذي شُرع عام ٢٠١٧ ليكرس هذه «السلطة المطلقة»، فأصبح مجلس القضاء الأعلى ذا سلطة مطلقة غير خاضعة لأي رقابة أو مساءلة!

يتوج هذا المسار تأثيرا كبيرا وصريحا على الدستور أولا، وعلى السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال قرار صدر يوم ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥

عـن المحكمـة الاتحاديـة العليـا ، بعـد محاولـة تمرد فاشـلة قـام بها رئيسـها السـابق، قبل أن يعفـى مـن موقعـه حيـث قـررت أن « يـوم الاقتراع العـام لانتخـاب مجلـس النواب الجديـد يعنـي انتهـاء ولايـة مجلـس النواب السـابق وانتهـاء صلاحيتـه في سـنِّ القوانين وأعمال الرقابـة على أداء السـلطة التنفيذيـة مـن الناحيـة الفعليـة، وتحـول صلاحيـات مجلـس الـوزراء مـن الصلاحيـة الكاملـة إلى الصلاحيـة المحـدودة في تصريـف الأعمال اليوميـة»، وأن أي إجـراء «تتخـذه السـلطة التشريعيـة أو السـلطة التنفيذيـة، المتمثلـة بمجلـس الـوزراء، يجـب أن يدخـل ضمـن مفهـوم تصريـف الأعمال اليوميـة، وإلا فلا سـند لـه مـن الدسـتور والقانـون، وتُعـد آثـاره معدومة».

والواقـع أن القـرار هو انعكاس صريـح وخطير يضرب عرض الحائـط نص المادة ٥٦ مـن الدسـتور بفقرتيهـا الأولى التـي نصـت على أن ولايـة مجلس النواب هـي «أربع سـنوات تقويميـة، تبـدأ بـأول جلسـة لـه، وتنتهـي بنهاية السـنة الرابعـة»، وهـذا يعني أن نهايـة الـدورة الانتخابيـة تنتهـي في ٨ كانـون الثـاني/ ينايـر ٢٠٢٦ وليـس في «يـوم الاقتراع»! وأنـه ليـس هناك سـند من الدسـتور لتعطيـل صلاحيات مجلـس النواب بأي حـال مـن الأحـوال! والثانية التـي نصت على أن «يجـري انتخاب مجلس النـواب الجديد قبـل خمسـةٍ وأربعين يومـاً من تاريـخ انتهـاء الـدورة الانتخابية السـابقة»، وذلـك يعني أن «يـوم الاقتراع» لا يمكـن أن يكـون نهايـة لولايتـه، لأن النص يميز بين يـوم الاقتراع وبين نهايـة الـدورة الانتخابيـة بشـكل صريح غير قابـل للتأويل!

كما أن هـذا القـرار يعطـي للمحكمـة الاتحاديـة العليـا دون سـند مـن الدسـتور، سـلطة حـل مجلـس النـواب، في مخالفـة لـلمادة ٦٤/ أولا من الدسـتور التـي نصت على أن الصلاحيـة هـي حصريـة لمجلـس النـواب بحـل نفسـه عبر الأغلبيـة المطلقـة لعـدد الأعضـاء، لأن الدسـتور حـدد آليـتين حصرا لتحويـل الحكومـة إلى حكومـة تصريـف أعمال: الأولى في حـال تصويـت مجلـس النواب بسـحب الثقـة من مجلس الـوزراء (المادة ٦١/ ثامنـا/ د) أو في حـال حـل مجلـس النـواب لنفسـه (المادة ٦٤/ ثانيـا) وبالتالي فإن قـرار المحكمـة الاتحاديـة بتحويـل مجلـس الـوزراء إلى حكومـة تصريـف أعمال يوميـة، يعنـي عمليـا حـل مجلـس النواب!

الخلـل الأكبر هنـا، أن لا أحـد في السـلطة التشريعيـة، وهـي السـلطة الأعلى في

الدولـة بموجـب الدسـتور، أو السـلطة التنفيذية، تجـرأ على رفض هذا القـرار، أو حتى الاعتراض عليـه، بسـبب طبيعـة السـلطة المطلقـة التي يمتلكهـا مجلس القضـاء الأعلى، والمسـتمدة ليـس من النصـوص فقط، بل مـن الموقع السـياسي الذي يحظى به، وبسـبب سـلطته على القضـاء؛ بما فيـه المحكمة الاتحاديـة العليا، و تمكنـه من اسـتخدامهما اعتمادا على وضعـه السـياسي، وبالتالي تـأثيره على القـوى السـنية والكردية!

السـلطة المطلقـة غير دسـتورية ، ولا بـد مـن وعـيُ هـذه البديهية من أجـل إعادة هيكلـة السـلطة القضائيـة ، والتطبيـق الحـرفي لما ورد في المادة (٨٩) مـن الدسـتور التـي تتحـدث عـن سـلطة قضائيـة تتكـون مـن ٥ مؤسسـات قضائيـة منفصلـة هـي: مجلس القضـاء الأعلى، والمحكمـة الاتحاديـة العليـا، ومحكمـة التمييز الاتحادية وجهـاز الادعاء العـام، وهيئـة الأشراف القضائي، فـضلا على المحاكـم الاتحادية الأخـرى، لضمان عدم تعـارض المصالـح وضمان الرقابـة على القضاء!(5)

الملف الاقتصادي

أ .الريعية اكبر امراض الاقتصاد العراقي

المعركـة الاقتصاديـة القادمـة في العراق ليسـت مجرد صعقـة مالية عابـرة ولا أزمة رواتـب قـد تُحـل بقرار اسـتثنائي أو منحـة مؤقتة. المعركـة الأعمق التـي لا يريد كثيرون الاعتراف بهـا هـي معركـة تغـيير نمـوذج الاقتصـاد نفسـه: مـن دولـة ريعيـة تُمـوِّل كل شيء تقريبـاً مـن النفـط، إلى دولة منظِّمـة وشريكة في اقتصـاد إنتاجي متنـوع يتحمل فيه المجتمـع جـزءاً من المسـؤولية لا المسـتفيد فقط مـن الريع.

هـذه ليسـت أزمـة أرقـام في موازنـة، بـل أزمـة منظـور وعقـد اجتماعـي وطريقة عيـش كاملـة اعتـاد عليهـا العراقيـون منـذ عقود.

أولاً: من أزمات عابرة إلى نقطة تحوّل تاريخية

مـن السـهل أن يتحـدث البعـض وكأن كل شيء مرتبـط بسـعر برميـل النفـط أو بتقلبـات السـوق العالمية، وكأن المشـكلة تنتهي بمجـرد ارتفاع الأسـعار أو توقيع اتفاق سـياسي جديـد. لكـن ما يجـري أعمـق من ذلـك بكـثير، لأن العـراق يواجـه في الوقت

نفسه :

- اقتصاداً يعتمد بشكل شبه كامل على إيرادات النفط.
- نمواً سكانياً متسارعاً يزيد الضغط على الوظائف والخدمات.
- بنية تحتية منهكة وتعليم وصحة في حالة تراجع مزمن.
- تهديداً متزايداً للأمن المائي والغذائي.
- بيئة استثمارية طاردة وضعفاً في الثقة الداخلية والخارجية.

كل هـذه العنـاصر تعنـي أن الأزمة ليسـت مجرد عجـز في الموازنة، بـل هي وصول نمـوذج "الدولـة الراعية لكل شيء" إلى حـدوده القصوى.

ثانياً: ثلاث طبقات للأزمة... أعمق من الكلام عن "العجز المالي"

لإدراك حجم التحدي، يجب أن نقرأ الواقع عبر ثلاث طبقات مترابطة:

1 . أزمة نموذج اقتصادي ريعي

- الدولة هي صاحب العمل الأكبر وربما الوحيد.
- المواطن ينتظر الراتب، لا ينتج الثروة.
- القطاع الخاص ضعيف، مرتبك، ومحاصر بالروتين والفساد.
- لا توجد قاعدة إنتاجية حقيقية في الزراعة أو الصناعة أو التكنولوجيا.

2 . أزمة حوكمة وإدارة

- ضعف في التخطيط بعيد المدى واستبداله بسياسة "إطفاء الحرائق".
- نظام مؤسساتي متداخل بين المحاصصة، الفساد، وضعف المساءلة.
- إنفاق عام ضخم، لكن مردوده التنموي ضعيف أو شبه معدوم.

3 . أزمة ثقافة اقتصادية مجتمعية

- انتظار دائم لحلول من "الدولة" مقابل غياب مبادرات إنتاجية واسعة.
- ثقافة استهلاكية تفضّل الإنفاق الفوري على الاستثمار في المستقبل.
- مقاومـة اجتماعيـة لأي إصـلاح يُفهم فـوراً على أنـه "انتقاص مـن الحقوق" ولو

كان في الحقيقة حمايةً للحقوق على المدى الطويل.

هذه الطبقات الثلاث تجعل الأزمة مستمرة ومركبة، لا تنفجر مرّة واحدة ثم تنتهي، بل تتسرب إلى كل تفاصيل الحياة: من المدرسة إلى المستشفى، ومن الوظيفة إلى الخدمات الأساسية.

ثالثاً: خياران ظاهرياً... لكنهما في الحقيقة طريقان لمستقبلين مختلفين

صانع القرار الاقتصادي أمام خيارين، لكن من زاوية أعمق هما طريقان لمستقبلين متناقضين:

١. طريق "إدارة الانهيار ببطء"

ويشمل سياسات مثل:

- توسيع التعيين الحكومي كلما زادت الضغوط الشعبية.
- زيادة النفقات التشغيلية على حساب الاستثمار.
- الاستدانة لسد العجز بدلاً من إصلاح جذوره.
- اللجوء إلى الإصدار النقدي وتمويل العجز عبر التضخم غير المعلن.

هذا الطريق يعطي إحساساً مؤقتاً بالاستقرار، لكنه في الحقيقة يعني:

- تآكل القوة الشرائية للمواطن.
- تراجع قيمة العملة والثقة بها.
- ضغطاً متزايداً على الأجيال القادمة التي ستدفع ثمن الديون والقرارات المؤجلة.
- استمرار انهيار التعليم والصحة والبنية التحتية مهما توفرت "رواتب" على المدى القصير.

بعبارة أخرى، هذا المسار يحافظ على شكل الدولة لكنه يفرغها من جوهرها: قدرة على تقديم خدمات محترمة وضمان الحد الأدنى من الكرامة للمواطن.

2 . طريق "إعادة صياغة العقد الاقتصادي"

وهو الطريق الأصعب، لكنه الوحيد الذي يمنح العراق فرصة حقيقية لمستقبل مختلف، ويتطلب:

- إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح الاستثمار والبنية التحتية والخدمات الأساسية.
- ترشيد الرواتب والدعم بطريقة عادلة تحمي الفئات الضعيفة بدلاً من دعم الجميع بغض النظر عن حاجتهم.
- إطلاق إصلاح ضريبي حقيقي يربط بين الضريبة والخدمة، ويُشعر المواطن أنه شريك لا عبء.
- تحرير وتنظيم القطاع الخاص بدل خنقه بالبيروقراطية والفساد
- بناء منظومة حماية اجتماعية ذكية تستهدف الفقراء والعاطلين عن العمل بشكل منظم ومدروس

هذا المسار سيكون مكروهاً عند كثيرين في البداية، لأن الإصلاح الحقيقي يعني :

- تغييراً في عادات الإنفاق.
- مواجهة لمصالح متجذرة تستفيد من الفوضى.
- صداماً مع شبكات فساد ترى في أي إصلاح تهديداً مباشراً لها.

لكن ثمن الإصلاح اليوم، مهما كان مؤلماً، أقل بكثير من ثمن الانهيار غداً.

رابعاً: لماذا ترفض الأنظمة غالباً الإصلاح حتى اللحظة الأخيرة؟

إذا كان الإصلاح بهذه الأهمية، فلماذا تهرب منه الحكومات؟

لأن الإصلاح يعني:

- خسارة شعبية على المدى القصير.
- مواجهة لوبيات وشبكات مصالح قوية.
- ضرورة اتخاذ قرارات لا يمكن تجميلها إعلامياً بسهولة.

لذلك غالباً ما تختار الحكومات:

- شراء الوقت عبر حلول "مخدّرة".
- استخدام الإعلام لخلق شعور زائف بالطمأنينة.
- تخوين أو تسقيط كل من يحذر من الواقع بالأرقام والتحليل.

لكن المشكلة أن الزمن في الاقتصاد لا يرحم: كل سنة تأجيل تزيد تكلفة الإصلاح وتعقيد الأزمة.

خامساً: دور المجتمع... ليس متفرجاً بل شريك.

الزاوية الأكثر إهمالاً في الخطاب الاقتصادي العراقي هي دور المجتمع نفسه.

فلا يمكن بناء اقتصاد مستدام إذا:

- ظلّ المواطن يرى نفسه مستحقاً دائماً دون أن يسهم في الإنتاج.
- ظلت ثقافة "الدولة تدفع عن الجميع" هي القاعدة.
- ظلّ رواد الأعمال محاصرين بالبيروقراطية والابتزاز والمحسوبية.

المعركة المقبلة ليست فقط معركة قرارات حكومية، بل أيضاً معركة:

- ترسيخ قيمة العمل والإنتاج على حساب الواسطة والريع.
- دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من قتلهم بالروتين.
- مطالبة حقيقية بالشفافية والمساءلة، لا استسلام لخطاب "لا توجد فائدة".
- إشراك الجامعات والخبرات العراقية في الداخل والخارج في صياغة الحلول.

خاتمة: المعركة على نوعية المستقبل لا على توقيت الانهيار

السؤال لم يعد:

"هل ستحدث أزمة رواتب أم لا؟"

السؤال الأهم أصبح: أي نوع من المستقبل نريد؟

- مستقبل يقوم على اقتصاد ريعي هش، يخضع لتقلبات النفط والقرارات السياسية قصيرة الأمد.
- أم مستقبل يقوم على اقتصاد إنتاجي متنوع، تُوزع فيه المسؤولية بين الدولة والمجتمع، ويُحمى فيه الفقير، ويُكافأ فيه المنتج، ويُحاسب فيه الفاسد؟

المعركة القادمة ليست "حرباً اقتصادية" على المواطن، بل هي حرب على منطق التأجيل، والتخدير، والهروب من الحقيقة.

الإصلاح الحقيقي لا يبحث عن التصفيق اللحظي، بل عن استدامة حياة كريمة لجيل اليوم وجيل الغد.

ومن يرفض الإصلاح اليوم بحجة حماية "حقوقه"، قد يكتشف بعد سنوات أنه لم يحفظ حقاً، بل أضاع فرصة تاريخية لإنقاذ وطن كامل من انهيار بطيء لكنه مؤكّد(6).

مستقبل الاقتصاد العراقي

يودع العراق عام ٢٠٢٥ عند مفترق اقتصادي حاسم. فبالرغم من استمرار الإيرادات النفطية وتواصل مشاريع الإعمار، ما تزال البنية الاقتصادية تعاني من اختلالات هيكلية عميقة تهدد الاستقرار على المدى الطويل. يساعد تحليل هذه التحديات على فهم لماذا سيكون عام ٢٠٢٦ سنة مفصلية للنمو والاستقرار المالي ومستقبل معيشة المواطنين.

الاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية

يبقى النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ يشكل أكثر من ٩٠ بالمئة من إيرادات الدولة. في سنة ٢٠٢٥، شهدت أسعار النفط تقلبات بسبب التوترات الجيوسياسية، وقيود الإنتاج ضمن تحالف أوبك+، وتباطؤ الطلب العالمي. هذا تبرز هشاشة الاقتصاد العراقي، حيث يرتفع أو يتراجع الدخل الوطني بناءً على عوامل خارجية لا يتحكم بها العراق.

أما في ٢٠٢٦ فمن المتوقع نمو بطيء في الطلب العالمي على النفط، مع أسعار مستقرة دون ارتفاعات كبيرة. وهذا يعني أن العراق لا يمكنه الاعتماد على زيادات مفاجئة في الإيرادات، مما يفرض إعادة النظر في الإنفاق العام، وتقليل العجز، وتسريع التنويع الاقتصادي نحو الزراعة والصناعة والطاقة المتجددة.

استقرار العملة وإصلاح القطاع المصرفي

ظل استقرار الدينار محوراً أساسياً منذ تشديد قواعد الامتثال المالي الدولية خلال ٢٠٢٣–٢٠٢٥، مما قلل تدفقات الدولار وكشف هشاشة القطاع المصرفي. في ٢٠٢٥، عزز البنك المركزي رقابته الرقمية، وطور إجراءات "اعرف عميلك" KYC، وبدأ بتحديث الأنظمة المصرفية.

يتوقع في ٢٠٢٦ أن يتحسن الاستقرار النقدي مع استمرار التحول نحو المدفوعات الرقمية وربط المصارف العراقية بشكل أوسع بالأنظمة المالية العالمية. ومع ذلك ما تزال التحديات كبيرة، إذ لا يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية بدون

زيادة ثقة المواطنين في البنوك وتقليل الاعتماد على التداول النقدي.

تحديات القطاع الخاص

يعاني القطاع الخاص من منافسة غير عادلة أمام القطاع الحكومي الضخم الذي يوظف ملايين الأشخاص لكنه يقدم إنتاجية محدودة. سيحتاج العراق في ٢٠٢٦ إلى تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل القوانين، وتقليل البيروقراطية، وتقديم إعفاءات ضريبية لجذب المستثمرين.

كما أن بطالة الشباب تبقى مشكلة خطيرة، فأكثر من نصف سكان العراق دون سن ٢٥ عاماً، ما يجعل خلق الوظائف أو دعم ريادة الأعمال ضرورة اجتماعية واقتصادية.

الاستثمار الأجنبي وإعادة الإعمار

شهدت مناطق مثل بغداد والبصرة ونينوى والأنبار توسعاً واضحاً في مشاريع إعادة الإعمار. كما تطورت الشراكات الاقتصادية مع دول الخليج خاصة في مجالات الطاقة والغاز والطاقة المتجددة والممرات اللوجستية.

أبرز الفرص المتوقعة لعام ٢٠٢٦ تشمل:

- تطوير حقول الغاز وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- توسيع مشاريع الطاقة الشمسية.
- تطوير الممرات التجارية نحو الأردن والسعودية وتركيا.
- مشاريع الإسكان والتوسع العمراني.

لكن الفساد والتأخير الإداري ما يزالان يحدّان من ثقة المستثمرين. فإذا نجحت الإصلاحات، قد يجذب العراق مليارات إضافية خلال العامين المقبلين.

شح المياه وتراجع الزراعة

يواجه العراق أزمة مائية متفاقمة بسبب انخفاض مستويات دجلة والفرات، ما يؤثر مباشرة في الإنتاج الغذائي. تعود الأزمة إلى تغيّر المناخ، وقلة الأمطار،

والسـدود في دول الجـوار.

في ٢٠٢٦ سيكون من الضروري:

- تحديث أنظمة الري.
- تنويع المحاصيل.
- تبني تقنيات توفير المياه.
- تقوية التفاوض حول حقوق المياه العابرة للحدود.

الإهمـال سـيؤدي إلى ارتفـاع أسـعار الغـذاء وهجـرة ريفيـة وفقـر متزايـد في المحافظـات الزراعيـة.

النظرة المستقبلية لعام 2026: عام انتقال اقتصادي

تبـدو توقعـات الاقتصـاد العراقـي لعـام ٢٠٢٦ متوسـطة. إذ سـتبقى إيـرادات النفـط مسـتقرة، بينما تسـتمر الإصلاحات المصرفية تدريجياً. وسـتعطي مشـاريع الإعمار والشراكات الخليجيـة دفعـة مهمة، إلا أن عدم الاسـتقرار السـياسي وبـطء البيروقراطية قـد يعيقـان التقدم.

التوقعات المحتملة لعام 2026

- نمو اقتصادي يتراوح بين ٢,٥ و٣,٢ بالمئة.
- تضخم معتدل عند استقرار سعر الصرف.
- إنتاج نفطي ثابت ضمن اتفاقات أوبك+.
- زيادة تدريجية في الاستثمار الأجنبي.
- استمرار البطالة عند مستويات مرتفعة ما لم يتم تحفيز القطاع الخاص.

يمتلـك العـراق القـدرة على بنـاء اقتصـاد متنـوع وحديـث وأكثـر صلابـة، لكن تحقيـق هـذه الرؤيـة في ٢٠٢٦ يتطلب التزاماً سياسـياً، ومؤسسـات قويـة، وإصلاحات مستمر ة

سورية 2025:
عام الاستيعاب وإعادة التأسيس

د. معن طلاع

مدير البحوث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مستخلص

الفرضية الحاكمة: ميزان الاستقرار الهش

ينطلق التقرير من فرضية أن العام الأول لأي سلطة انتقالية (٢٠٢٥ في الحالة السورية) هو عام «اختبار الشرعية». لا يقاس النجاح هنا بالرفاه الاقتصادي الفوري، بل بالقدرة على ضبط العنف، وإدارة المخاوف المجتمعية، وسير ممنهج نحو العدالة الانتقالية. تتحول سورية من بيئة «الجمود السلطوي» العابثة بالأمن الإقليمي إلى دولة تحاول اختبار شرعية مؤسساتها الناشئة وسط ركام من الملفات المركبة.

مهددات الاستقرار: الألغام الموقوتة

يشخص التقرير ثلاثة مستويات من التحديات التي تواجه السلطة الجديدة:

- عنف أهلي ومخاوف مجتمعية: تبرز قضية «السلم الأهلي» كأولوية قصوى؛ فغياب المؤسسات العقابية الواضحة قد يفتح الباب لعمليات انتقامية أو صدامات طائفية ومناطقية. لذا، يركز التقرير على ضرورة «المصالحة الوطنية» كآلية لامتصاص الاحتقان.
- إعادة بناء القطاع الأمني: يمثل تحدي «فوضى السلاح» وتعدد القوى العسكرية والمحلية العقبة الأكبر. تتبنى السلطة نهج «الاستيعاب والتنظيم» لدمج القوى المختلفة ضمن هيكل وطني موحد، مع ضرورة تفكيك شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود (خاصة ملف الكبتاجون).
- المهددات الخارجية: تبرز التدخلات الإقليمية والمشاريع الانفصالية (خاصة في الشمال الشرقي) كمهدد لوحدة الأراضي السورية، مما يتطلب دبلوماسية «تصفير المشاكل» التي انتهجتها تركيا لدعم استقرار الداخل السوري.

السياسات الداخلية: حركية محفوفة بالمخاطر

يوضح التقرير أن التحول الاقتصادي يمثل «كعب أخيل» للسلطة الانتقالية. فبينما يتم رفع الرواتب، تنهار القوة الشرائية وتتصاعد أزمات السكن ونزاعات الملكية مع عودة اللاجئين. يحذر التقرير من «إنذارات اجتماعية» قد تنفجر في حال

إجراء تسويات اقتصادية مع رموز النظام السابق دون شفافية، مما قد يقوض الثقة الشعبية في المسار الانتقالي.

سيناريوهات مشهد ٢٠٢٦: استشراف المستقبل

يرسم التقرير ثلاثة مسارات مستقبلية تتراوح بين الأمل والحذر:

سيناريو التثبيت المتدرج (الأرجح): يفترض نجاح السلطة في بسط السيطرة الأمنية، وجمع السلاح، وانطلاق عجلة الاستثمار في قطاعات الطاقة والنقل، مدعومةً بمسار «عدالة انتقالية» منضبط يرضي الضحايا ولا يفجر الصراعات.

سيناريو الانتقال «المعلق»: وهو بقاء المؤسسات في حالة عمل شكلي دون نجاعة في برامج الإصلاح، مما يؤدي إلى تعافٍ اقتصادي «فوقي» يرافقه انقسامات طبقية حادة واتساع الفجوة بين المركز والأطراف، مما يبقي سورية في حالة «احتقان مزمن".

سيناريو الانتكاسة الأمنية (الأخطر): وهو فشل الحلول الرسمية في احتواء دوائر العنف، وعودة نشاط التنظيمات المتطرفة أو العصابات المنظمة، مما قد يؤدي إلى انهيار العقد الاجتماعي الجديد والعودة لمربعات الصراع الأولية.

الخلاصة الاستراتيجية:

إن سورية في عام ٢٠٢٥ تعيش لحظة «تأسيسية» بامتياز؛ فإما أن تنجح في تحويل «الاستيعاب» إلى «استقرار مستدام» عبر مؤسسات وطنية جامعة، أو تظل رهينة لتوازنات القوى الهشة. النجاح مرهون بمدى التنسيق بين المسار السياسي الداخلي والغطاء الإقليمي (التركي-العربي) الداعم لوحدة البلاد.

تمهيد

ينطلق هذا التقرير من فرضية مستقاة من بيئات ما بعد النزاع والتي تتطلب نهجاً انتقالياً يفضي بها إلى الاستقرار والسلام المستدامين، ومفادها لا يمكن لأي سلطة انتقالية (لاسيّما في عامها الأول) أن تنجز كافة استحقاقاتها دون تغليب أولويات ضبط العنف وإدارة المخاوف المجتمعية وسير ممنهج باتجاه العدالة الانتقالية وشرعية أداء متنامية وحيز مقبول في معايير التشاركية والمشاركة المجتمعية. لاسيّما أن الأجندة الانتقالية مكثفة وتترافق مع سياق تتحول فيه سورية من «جمود سلطوي» وبيئة عابثة في معادلات الأمن المحلي والإقليمي» إلى دولة آمنة مستقرة تختبر شرعية المؤسسات وشرعية الأداء.

كما يستند إطار التحليل في هذا التقرير إلى القراءة المتعددة للأحداث النوعية التي جرى رصدُها في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في إحاطاته الشهرية على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، وتتكئ على أداة المصفوفة الاستراتيجية للأحداث المرتبطة بقطاع ما. وسيركز على أربعة محاور: محور مرتبط بالأمن والتحديات النوعية في هذا السياق، ومحور ثان مرتبط بالسياسة الخارجية والإقليمية، ومحور ثالث للسياسة الداخلية وديناميات بناء الدولة، ومحور أخير متعلق بالاقتصاد. لنستكشف بعدها الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أنْ يحملها عام ٢٠٢٦ في مسيرة الانتقال والاستقرار في سورية.

مُهددات داخلية وخارجية:

ملفات مركبة ومعقدة

اتسم مشهد ٢٠٢٥ بتنوع المهددات الأمنية ما بين الداخلي والخارجي، ففيما يتعلق بالمهددات الداخلية يبرز:

1- مهدد التماسك والانضباط البنيوي الذي يرافق عملية الحوكمة الأمنية ومايرافقها من مخاطر تشتت مراكز اتخاذ القرار الامني بين رئاسة الدولة، وزارة الدفاع، وتشكيلات مرتبطة بفصائل سابقة او بفاعلين اقليميين. وغياب عقيدة امنية وطنية جديدة تنقل القطاع من «امن النظام» الى «امن المجتمع»، وغياب الرقابة المدنية والبرلمانية على الاجهزة، في ظل مؤسسات تشريعية لم تتشكل بعد.

2- تنامي احتمالية عودة التهديد الجهادي(تنظيم الدولة الاسلامية) الذي يحاول الاستفادة من الفراغات الأمنية ومن تراكم التحديات وتنوعها، ويتجلى هذا التهديد في تنشيط خلايا نائمة في البادية وعلى الحدود العراقية، ومخاطر الهروب في السجون ومخيمات الاحتجاز في الشمال الشرقي واحتمال تجنيد فئات مهمشة اقتصادياً واجتماعياً، وفي أدبيات ما بعد النزاع، يعد استمرار وجود تشكيلات جهادية عاملاً معرقلاً لاعادة بناء شرعية الدولة وللاستثمار، اضافة الى كونه ذريعة لتدخلات خارجية جديدة.

3- المخاطر المرتبطة بالانقسامات المجتمعية والانتقام: إذ نبهت أحداث السويداء والساحل إلى خطر مزدوج مبني أما على شكل موجات الانتقام أو العنف المضاد، ما قد يغذي دورات جديدة من العنف الطائفي او المناطقي وتتجسد هذه المهددات في حوادث استهداف فردية او جماعية في بعض المناطق ذات الحساسيات الطائفية. وتقوض هذه الديناميات فرص بناء عقد اجتماعي جديد، وتبقي «امن الجماعة» في مواجهة «امن الدولة".

4- الجريمة المنظمة واقتصاد الحرب، فلا تزال شبكات تهريب المخدرات والسلاح والبضائع في عموم سورية لاسيما في المنطقة الجنوبية، تلك الشبكات التي

ترعرعت خلا لسنوات الحرب وتخالفت مع قوى أمر الواقع/ وأصبحت هذه الشبكات مصدراً لمهددات امنية داخلية كتغذية العنف المحلي عبر السلاح والمال. وارتباط الجريمة المنظمة بشبكات اقليمية، ما يضاعف كلفة مكافحتها.

وتبرز التدخلات والتوغلات الاسرائيلية في الجنوب والعمق السوري أبرز المهددات الامنية الخارجية وتعد أحد اكثر الفاعلين الخارجيين زعزعة للاستقرار في سورية ما بعد الاسد، عبر مزيج من الضربات الجوية والتوغلات المحدودة، تحت عنوان منع تموضع قوى معادية على حدودها، وتقود تلك التدخلات السيادة وتعرقل مسير الانتقال وعملية اعادة بناء العقيدة الامنية هادفة إلى انتاج نظام سياسي هش من بوابة المحاصصات وهو جوهر دعمها للمجموعات الدرزية في السويداء.

كما يعد استمرار التهديدات العابرة للحدود من العراق بمثابة الفضاء النشط لخلايا تنظيم الدولة وخلايا المجموعات المرتبطة بايران ناهيك عن شبكات التهريب، وان استقرار سورية بعد الاسد يعتمد جزئياً على مستوى التعاون الامني مع بغداد وتشمل هذه التهديدات نشاط خلايا مسلحة تتحرك في صحراء البادية وعلى جانبي الحدود. وتهريب سلاح وبضائع ومقاتلين، ما يغذي اقتصاد الحرب والجماعات المتطرفة.

يبين الرصد أن سقوط النظام لم يعنِ خروجاً فورياً لايران وروسيا من المشهد السوري، بل اعاد تموضعاً معقداً، استمراراً لحضور عسكري او اقتصادي او استخباراتي في مناطق مختلفة والمهددات هنا مزدوجة من جهة، احتمال استمرار استخدام الاراضي السورية كمنصة صراع غير مباشر بين هذه القوى واسرائيل او الغرب. ومن جهة اخرى، خطر بقاء أجزاء من القرار الامني السوري «مرتهنة» لمصالح هذه العواصم، ما يحد من سيادة الدولة وقدرتها على صياغة عقيدتها الامنية بحرية.

ويدلل التفاعل بين المهدد الداخلي والخارجي على مضاعفة المخاطر؛ اذ يصبح الداخل قابل الاختراق من الخارج، فيما يعيد الخارج تشكيل التوازنات الداخلية باستمرار، ما يعيق ترسيخ سيادة الدولة. وفي ضوء ادبيات المقارنة حول دول ما بعد النزاع، لا يمكن النظر الى المهددات الامنية في سورية بمعزل عن اسئلة بناء

الدولـة والحوكمـة والعدالـة الانتقاليـة؛ فامن ما بعـد الحرب لا يتحقـق عبر الاجراءات الامنيـة وحدهـا، بل عبر تسـوية سياسـية شـاملة، واصلاح مؤسسي عميـق، وتحالفات خارجيـة متوازنـة تـعترف بسـورية كفاعل، لا كسـاحة.

عنف أهلي مربك:

أهمية المصالحة والسلم الأهلي

تعاني السـاحة السـورية – بحكم تعقد مسـار العدالـة الانتقالية الذي يشـتبك آنياً مـع مفهـوم المصالحـة والسـلم الأهلي– من «جرائـم قتل أقـرب لحالة الانتقـام» ويأخذ طابـع التصفيـة، وزيـادة في مـؤشر العنـف الأهلي وتنـوع دوافعـه، إذ تمركـزت عمليات القتـل والتصفيـة في محافظات حمـص، وحلب، وحمـاة، واللاذقية، وهي مناطق شـهدت نشـاطاً كثيفاً لميليشـيا النظام ومؤسسـاته الأمنية قبل سـقوط الأسـد، كما تتميز بتركيبتها السـكانية المتنوعة.حيـث وثقـت الشـبكة السـورية لحقـوق الانسـان منـذ مطلـع عـام ٢٠٢٥ وحتـى نهاية شـهر أيـار ٢٠٢٥ مقتل ٢٣٥١ شـخصا في عموم سـورية، وبلغت النسـبة الأعلى في شـهر آذار حيـث تـم تسـجيل ١٥٦٢ (قرابـة ٦٢٪ من اجمـالي حصيلة الضحايـا) على خلفية الأحداث العسـكرية التي شـهدها السـاحل السـوري.

وتنوعـت الدوافـع وراء هـذه التصفيـات، إلا أن السـبب الأكثـر تكـراراً كان الاشـتباه في « التعـاون مـع النظـام»، سـواء بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر. تلـت ذلـك دوافـع الثـأر الشـخصي أو العـائلي أو الطائفـي، حيـث اسـتغل بعـض الأفـراد حالـة الانهيـار الأمني لتصفيـة خصومات قديمـة. في بعض الحالات، اسـتُخدمت تُهم الانتماء الأمنـي أو العمالـة ذريعـة لتبرير عمليـات قتل لا تمت بصلة واضحة للسـياق السـياسي، مـا يعكـس تغـوّل منطـق الانتقـام الشـخصي على حسـاب المعـايير القانونيـة..،في معظم الحالات، لم تُعـرف الجهـة المنفذة، أو اكتفي بوصفها بـ «مسـلحين مجهـولين»، ما يعكس حالـة تفلـت أمني واسـع. غير أن طبيعـة العمليات وطريقـة تنفيذها تُـشير إلى أن غالبية هـذه التصفيـات نُفـذت على يـد أفراد مـن داخـل المجتمعات المحليـة، بدوافـع ذاتية لا تتصـل بقرار سـياسي مركـزي أو تنظيم عسـكري منظـم. في حالات محـدودة، تم الربط بين منفذيـن وبين فصائـل مسـلحة أو جهات أمنية محلية، وتكشـف ظاهـرة التصفية عن

غياب الحوكمة الأمنية وغياب جزئي لأشكال المحاسبة القانونية، كما تنذر بمخاطر تراكم العنف الأهلي في مرحلة ما بعد النظام. استمرار هذه العمليات يهدد النسيج المجتمعي ويُضعف الثقة بالسلطة إذا لم تُبادر إلى ضبط الحالة الأمنية، وإنشاء آليات قضائية انتقالية تُعالج الجرائم بعيداً عن منطق الانتقام.

تتنامى حوادث العنف ذات الطابع الأهلي في المشهد الاجتماعي السوري وتختلط فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والمجتمعية، وتدفع باتجاه ترسيخ الانقسامات الهوياتية والاختلافات الفكرية، وتنذر باحتمالية الانزلاق إلى "اللاستقرار"، وتنوعت الدوافع ما بين الطائفية والمناطقية والاثنية والسياسية والعشائرية، وتوضح هذه الحوادث أن أنماط العنف المحلي في سورية ليست نمطية الطابع، بل تتغيّر بتغيّر مجموعة من العوامل المتداخلة كالبنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع المحلي، وعلاقة السكان بالسلطة المركزية أو الفاعلين المسلحين المحليين. ودرجة الاستقطاب الطائفي أو الإثني الناتج عن الحرب وتراكمات التهميش إضافة إلى حجم الخطاب التعبوي عبر الإعلام ووسائل التواصل، الذي يُسهم في شرعنة العنف الرمزي والميداني.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجتمع السوري في ٢٠٢٥ عاش "تناقضاً مؤسِّساً": ارتياح للخلاص من النظام، مقابل واقع معيشي قاسٍ وخوف من الفوضى. ملف المقابر والمفقودين أعاد تعريف الألم العام، وملف العودة فتح نزاعات الملكية والسكن والخدمات. في هذه البيئة، يصبح أي فشل اقتصادي بمثابة "تهديد سياسي".

الاستيعاب والتنظيم:

خطوات أولى لبناء القطاع الأمني

منذ أواخر عام ٢٠٢٤، شرعت الحكومة السورية في عملية تنظيم أولية عبر مراحل متتابعة من التعيينات والترقيات، بدأت بترقية قيادات عليا مثل وزير الدفاع مرهف أبو قصرة ورئيس هيئة الأركان علي نور الدين النعسان إلى رتبة لواء، تلتها خطوات تنظيمية أوسع شملت تعيين قادة الفرق والألوية، وتشكيل فرق عسكرية جديدة ترتكز على آلية التطوع بدل التجنيد الإجباري، مع استهداف استيعاب

مئات الآلاف من العناصر، بينهم مقاتلون من الفصائل المسلحة. وقد رافقت هذه العملية تأسيس لجان متخصصة مثل «اللجنة العليا لتنظيم البيانات العسكرية» و«لجنة الهيكلة» التي كانت مهمتها توثيق الموارد البشرية والمادية ووضع قاعدة بيانات موثقة تُمكن من إحصاء الفصائل المسلحة وتسليحها، تمهيداً لدمجها ضمن الجيش النظامي الجديد.

برزت ضمن سياسة الاستيعاب والتنظيم الأمني عدة إشكاليات وتحديات يمكن تصنيفها وفق ثلاثة مستويات؛ الأول متعلق بضرورة بلورة معايير احترافية - عسكرياتية في التعيينات يكون مصدرها الرئيسي الكليات العسكرية ومجموعة شروط للانتساب لا تستثني مكوناً ولا تفرز لوناً أحادياً على الجيش؛ فإشكالية العنصر البشري برزت كإحدى المهددات. والمستوى الثاني مرتبط بالانضباط والكفاءة التي دللت المؤشرات أعلاه على أنها محل اختبار حقيقي. أما المستوى الثالث فهو مرتبط بالعنصر الأجنبي وما يحمله من تهديد محلي وخارجي إن لم تُصَغْ لهم برامج إدماج نوعية تضمن عدم تحولهم لكانتونات عسكرية أو حتى مجتمعية.

إذن؛ تعكس هذه المراحل المتابعة مساعي وزارة الدفاع السورية لاستيعاب مجاميع عسكرية وضبط أولي للسلاح، لكنها في الوقت ذاته تكشف عمق التحديات المرتبطة بالعقائدية، والولاءات السياسية، والمعايير المهنية، مما يستلزم مزيداً من الإصلاح المؤسسي والسياسي لتعزيز تماسك الجيش ووحدته وضمان تحوله إلى مؤسسة وطنية جامعة قادرة على المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار. وهو ما يفترض أن يكون في المدى المنظور والمتوسط والاستراتيجي.

بذات السياق، باشرت وزارة الداخلية السورية خطوات تنفيذية نحو اعتماد هيكل تنظيمي جديد يهدف إلى تحديث الجهاز الأمني والشرطي وضبطه إدارياً وميدانياً، دون المساس بمركزية القرار في دمشق. ويقوم التوجه الجديد على تقسيم البلاد إلى خمسة قطاعات جغرافية رئيسية،كما شرعت وزارة الداخلية في تنفيذ ما أسمته « إعادة هيكلة شاملة» من خلال سلسلة من التعيينات والتغييرات الإدارية تهدف من خلاله ضبط اللامركزية. كما استعرضت الوزارة رؤيتها التنظيمية الجديدة، والتي تقوم على دمج جهازي الشرطة والأمن العام تحت ما يسمى «قيادة الأمن

الـداخلي في المحافظـة»، وهـو مـا يعكـس إدراكاً بضرورة التبسـيط الإداري واسـتيعاب الفصائـل المحليـة في البنـى الرسـمية دون صـدام. وفي الوقـت ذاته، تسـعى الـوزارة إلى إضفـاء طابـع مؤسسي رقابي مـن خلال إدارة اسـتقبال الشـكاوى، ومأسسـة العلاقات العامـة، وتطويـر بنى تقنيـة رقمية.

يمكـن اعتبـار ما يجـري داخـل وزارة الداخليـة جزءاً مـن عملية أولية لبنـاء أمني مؤسسـاتي تسـتند إلى نمـوذج اسـتيعابي مـرن، لا قطيعـة فيـه مـع الماضي، لكنـه يراهـن على إعـادة التـوازن بين سـلطة الدولـة واحتياجات المجتمـع المحلي، مـع ضرورة التنويه بأهميـة تطابق البنية المؤسسـية مع واقـع التنفيذ العـملي، وأن تتكرّس ثقافـة أمنية جديدة تـعلي من مبـدأ سـيادة القانون.

سياسات داخلية:

حركية محفوفة بالمخاطر

شـهد عام ٢٠٢٥ تحولاً نوعياً في الدبلوماسـية السـورية التي انتقلت من خطاب الصراع إلى خطـاب "إدارة الانتقـال" ومقاربـة «الاسـتقرار» كحاجـة محليـة واقليميـة ودوليـة كتخفيـف العقوبـات، وفتـح قنـوات، وتقديـم الدولـة الجديـدة كـ"شريـك وظيفـي" في ملفـات الإرهـاب والمخـدرات واللاجـئين. لكـن الانفتـاح لم يكـن صـكاً نهائيـاً؛ كان "مشروطـاً وقـابلاً للارتداد" إذا انفلـت الأمن أو بقيت مناطـق الحكم الذاتي خـارج سـيطرة الدولـة، وقد سـاهمت تلـك السياسـة في أن يتجـه الداخل السـوري إلى تثبيـت "مركـز قرار" جديد، ثـم محاولة اعـادة اطلاق عجلة الدولة، واحتاج هذا المسـار إلى أدوات سريعـة: أطـر دسـتورية انتقالية، حكومـة، وإعادة هيكلة أجهـزة أمن/ إدارة. لكـن هـذه الأدوات بطبيعتهـا تخلـق مخـاوف، يعد عـام ٢٠٢٥ عـام بناء الهيـكل وينتظر ديناميـات تثبيـت آليـات رقابة صارمـة واطلاق ممنهـج للعدالـة الانتقاليـة وادارة حكم تـوازن بين نالمركـز والأطـراف. كما هو مـبين بالمصفوفـة أدناه:

الحدث	مؤشرات المتابعة	الفرص	المخاطر	الدلالة الاستراتيجية	درجة التثبّت
الإعلان الدستوري (مارس)	تشكيل محكمة دستورية؛ آليات رقابة؛ شفافية التعيينات	بناء مؤسسات انتقالية واضحة	تركّز السلطة؛ ضعف الضوابط	تقنين الانتقال وإنهاء الفراغ القانوني	عالٍ

حل حزب البعث	آليات بديلة للتوظيف/ منع التسييس/ إعادة هيكلة اتحادات	إعادة بناء الخدمة المدنية على الكفاءة	فراغ شبكات الإدارة؛ رد فعل قاعدي	قطع رمزي مع ديناميات نظام الأسد	متوسط
انتخابات مجلس الشعب (أكتوبر)	نسبة المشاركة؛ تنوع التمثيل؛ طعن انتخابي؛ نزاهة	قناة سياسية لامتصاص النزاعات	"هندسة تمثيل" تُضعف الثقة	اختبار تمثيل وبناء شرعية إجرائية	متوسط
دمج هياكل الإدارة الذاتية مدنياً	نقل الصلاحيات؛ دمج موظفين؛ ميزانيات البلديات	خفض كلفة الازدواجية وتحسين الخدمات	مقاومة محلية؛ خوف من التهميش	توحيد مؤسسات الدولة شرقاً	منخفض–متوسط
قانون "من أين لك هذا"	ملفات قضائية منشورة؛ استرداد أصول؛ حوكمة التصرف بالأصول	استعادة أصول وتمويل الخدمات	انتقائية/ تصفية حسابات	عدالة اقتصادية؛ تفكيك اقتصاد الريع	متوسط
هيكلة الأمن القومي وإلغاء فروع سيئة الصيت	ضبط الاعتقال؛ قنوات الشكوى؛ نسب الجريمة؛ مهنية الشرطة	بناء جهاز مهني موحد	ارتدادات شبكات؛ فوضى انتقال	إعادة تعريف الأمن كخدمة عامة	متوسط
مؤتمر حوار؛ مصالحة وطنية	جدول أعمال؛ تمثيل الضحايا؛ مخرجات ملزمة	إدماج سياسي	تسويات على حساب العدالة	إدارة الانقسام بلا حرب	متوسط
ملف المفقودين وفتح الأرشيف	عدد الملفات؛ مراكز استقبال؛ تقارير دورية/ حماية الشهود	تهدئة الثأر وبناء ثقة	صدمة اجتماعية؛ مقاومة شبكات	بوابة الشرعية الأخلاقية	متوسط
أزمة السويداء؛ خصوصية إدارية	اتفاقيات صلاحيات؛ موارد؛ انتخابات محلية/ سلاح	نموذج حكم محلي تفاوضي	تمرد؛ انقسام؛ تدخلات خارجية	اختبار اللامركزية ووحدة الدولة	متوسط

ولا تنفك تلك السياسات عن الاقتصاد إذ كان اقتصاد ٢٠٢٥ هو ساحة التهديد الأكبر، فالدولة تريد تثبيت عملتها ووقف النزيف، لكنها ورثت مجتمعاً "مُنهكاً" لا يحتمل صدمات طويلة دون حماية. وكانت الإصلاحات النقدية ورفع الدعم وإعادة هيكلة الطاقة ضرورية، لكنها تتطلب إدارة عادلة وشفافة كي لا تغدو مولدة للاحتجاج وفقدان الشرعية.

أما فيما يرتبط بالبيئة المحلية الداعمة للاستقرار، فإن متطلباتها ليست متجانسة بين المناطق السورية، بل تتفاوت تبعاً لبنية المحلية وخارطة الفاعلين ومستوى التعافي من الصراع، وطبيعة العلاقات بين النازحين والمجتمعات المستضيفة، إضافة إلى مدى قدرة المؤسسات الناشئة على تقديم الخدمات وإدارة الشأن العام. ومن خلال ضروروات دمج أدبيات العدالة الانتقالية وبناء السلام المحلي وما يستلزمه من إصلاح القطاع الأمني، يمكن استخلاص خمس حزم رئيسة من المتطلبات:

أولاً: الضبط الأمني وإعادة تعريف السلطة المحلية وإعادة توحيد الإشراف الأمني تحت مظلة مؤسسة مدنية واحدة، بعد أن أدت تعددية القوى الأمنية إلى حالة

مـن «التشـظي الأمني» الذي يمنع تشـكل إحسـاس جماعـي بالأمان.

ثانيـاً: الخدمـات الأساسـية والحوكمـة المحلية، فالخدمـات كشرط لبنـاء الثقة بعد الانقسـام المجتمعـي، إذ لاتعد إعـادة الإعمار الخدمي (المـدارس، الميـاه، الكهرباء) مجرد عمليـة هندسـية، بل هـي مشروع مصالحـة مجتمعية. فالعـودة إلى الحيز العـام المشترك لا تتـم دون اسـتعادة الخدمـات التي تفككـت خلال الحرب.

ثالثـاً: الاندمـاج الاجتماعـي، كشـف سـقوط النظـام هشاشـة البنيـة الخدماتيـة وظهـور توتـرات صامتـة بين النـازحين والسـكان المضيـفين. وعليـه لابـد مـن دمـج النـازحين في عمليـات صنـع القـرار.

رابعـاً: التعـافي الاقتصـادي وسـبل العيـش: شـكل العامـل الاقتصـادي شرطـاً مـهماً والعدالة والاسـتقرار.فعدم توفير بدائل اقتصادية للشـباب سـيعيد إنتـاج اقتصاد الحـرب. كما أنـه مـن المهم جـداً التنويـه لأهمية انتـاج اقتصـاد بديـل للريعيـة القديمة.

خامسـاً: متطلبـات العدالـة الانتقاليـة والمصالحـة المجتمعيـة: وهـذا يحتـاج إلى معالجـة إرث الانتهاكات.وأولويـة جبر الضرر وضرورة المحاسـبة مـع التأكيـد على أن احتيـاج العدالـة لمقاربـات تدريجيـة تؤمـن بتقديـم ضمانـات مجتمعيـة تمنـع الانتقـام.

سادسـاً: متطلبـات المشـاركة والشـمول: ضرورة إشراك الشـباب والنسـاء والنـازحين في صنـع القـرار. وتعزيـز منصـات الحـوار المحلي وربطهـا بالحـوار الوطني

تلتقـي هـذه المتطلبـات عنـد ثلاث ركائـز مشتركـة كبناء مؤسسـات محلية شـفافة وقابلـة للمسـاءلة وتـوفير خدمات عادلـة وشـاملة وتمكين الشـباب والنسـاء بوصفهم وقـود التحـول وليس هامشـه.

الخلاصات:

اتجاهات انتقالية وسيناريوهات حذرة

حكمـت المشـهد السـوري في ٢٠٢٥ ثلاثـة توجهـات كبرى: الأول؛ الانتقـال مـن شرعيـة الثـورة إلى شرعيـة الدولـة، والثـاني؛ التوجه من الحـرب الـكبرى إلى عنف موضعـي متعـدد، والثالث؛ التوجه مـن الاقتصاد الريعـي إلى اقتصـاد "فرصة/ مخاطر"،

وبتحليل إجراءات وسلوكات الدولة السورية فإنه يمكن تصدير مؤشرات إنذار مبكرة للعام ٢٠٢٦ كما هي موضحة أدناه:

1- الإنذارات السياسية: كاتساع الفجوة بين المركز والأطراف (احتجاجات فئوية). وتراجع الشمول في التعيينات؛ المجالس لصالح لون واحد. وتعقد مسار اللامركزية أو تحويله إلى مجرد إدارة شكلية. ومحدودية الملعب السياسي والمدني

2- الانذرات الأمنية: كارتفاع الاغتيالات و"القتل المجهول" في مناطق حساسة (الساحل؛ الجنوب؛ الشرق). وعودة عمليات داعش النوعية (استهداف قيادات؛ تفجيرات كبيرة). وعودة اقتصاد المخدرات (تحول من معامل إلى شبكات تهريب محترفة).

3- إنذارات اقتصادية-اجتماعية: قفزات أسعار الخبز؛ الوقود بلا تعويضات، انهيار القوة الشرائية على الرغم من رفع الرواتب، تصاعد نزاعات الملكية والسكن واحتكاكات العائدين.

4- إنذار عدالة انتقالية: «تسويات" مع رموز كبرى دون شفافية (تُفجر الثقة)؛ تسييس الملف الطائفي/ المناطقي بدل مسار قانوني واحد.

ويتجه مشهد ٢٠٢٦ نحو عدة سيناريوهات متنوعة تميل بمجموعها إلى الاتجاه نحو الاستقرار الحذر كما هي موضحة أدناه:

١. تثبيت متدرج (الأرجح) لاسيما إذ ترافقت الإصلاحات مع حماية اجتماعية، ومن مؤشراته تقدم نوعي في معالجة الملفات الأمنية لاسيما بسط السيطرة على عموم سورية وجمع السلاح وانخفاض الجريمة ويرافق ذلك مؤشرات تعافي لاسيما في قطاع النقل والطاقة وتوسع مساحات الاستثمار، وانطلاق نوعي ومنضبط لمسار العدالة الانتقالية

٢. انتقال "معلق" (استقرار فوقي + احتقان اجتماعي)، ومن مؤشراته عمل المؤسسات دون نجاعة برامج الاصلاح وتعافي الاقتصاد الذي يرافقه انقسامات طبقية واحتجاجات مطلبية وتضخم مزمن ناهيك عن اتساع الفجوة مركز/ أطراف، تسويات اقتصادية مثيرة للجدل.

٣. انتكاسة أمنية-اجتماعية (الأخطر) ومن مؤشراته عدم نجاعة الحلول

الرسمية تجاه: دوائر العنف الطائفي/ الثأري؛ عودة داعش/ أي تطرف جديد؛ انهيار الثقة لدواعٍ معيشية/ أزمة العدالة؛ موجات نزوح داخلية جديدة؛ ارتفاع عدد الاغتيالات؛ تضخم حادّ وشامل في الأسعار.

إنَّ منع الانهيار العام ومنع التقسيم الفعلي (تماسك مركز الدولة + خطوط سيطرة) هو النتيجة الأهم في ٢٠٢٥. إلا أن أي تدهور معيشي أو انحراف أمني أو غموض في العدالة الانتقالية قد يحوّل "الصبر الاجتماعي" إلى رفض سياسي وينقل البلاد إلى موجة عنف تعود بتداعيات سلبية على المشهد الداخلي والخارجي.

لبنان عام 2025

د. عماد الحوت

نائب في مجلس النواب اللبناني

مستخلص

دخل لبنان عام ٢٠٢٥ مثقلاً بأزمات بنيوية، انهيار مالي، شلل مؤسسي، تآكل ثقة المواطنين بالدولة، تفكك اجتماعي، وتفاقم عبء النزوح السوري وعدوان إسرائيلي مستمر.

يمكن تلخيص الدينامية السياسية لعام ٢٠٢٥ في أربع مراحل رئيسية:

- مرحلة انسداد في بداية العام، مع فراغ رئاسي وحكومة تصريف أعمال بصلاحيات ضيقة، تصاعد التوتر على الجبهة الجنوبية بعد حرب غزة، وضغط دولي متزايد لانتخاب رئيس؛
- مرحلة انفراج سياسي مع انتخاب رئيس جمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، ما انعكس إيجاباً على المزاج الداخلي، وأعاد فتح قنوات التواصل مع صندوق النقد والمؤسسات الدولية؛
- مرحلة إعادة تشكيل السلطة مع إطلاق ورشة إصلاحات متواضعة، نشاط رئاسي واضح في ملفات الحدود وضبط السلاح غير الشرعي جزئياً، وتكثيف الحضور الخليجي-الأوروبي-الأميركي عبر دعم الجيش؛
- مرحلة توترات لاحقة مع تصاعد العمليات الإسرائيلية، ضغوط داخلية على الحكومة بسبب بطء الإصلاحات، ونشاط دبلوماسي متزايد يربط الدعم بالإصلاح والاستقرار والحدود.

الأطراف الفاعلة:

شهد عام ٢٠٢٥ إعادة تموضع بلا حسم للفاعلين الأساسيين:

- رئاسة الجمهورية: مثّل نقطة توازن بين الداخل والخارج؛ مقبول أميركياً وأوروبياً وخليجياً، ويؤدي دور موزّع للأدوار بين الكتل، مع دور محوري في ملفي الجيش والحدود.
- الحكومة برئاسة نواف سلام: تحظى بثقة دولية أكبر من ثقتها الداخلية،

تتحرك تحت عنوان "إدارة الأزمة" وفتح مسار إصلاح تدريجي، لكنها تواجه هشاشة داخلية وتنافساً على النفوذ.

- (حزب الله وحركة أمل): يحافظان على وحدة الموقف، ويتحمّل ضغطاً متزايداً من بيئته والجبهة الجنوبية والتطورات السورية. حزب الله يبقى لاعباً حاسماً في التوازن الداخلي مع قبول عملي بتسويات مرحلية، وحركة أمل تبقى شريكاً أساسياً لكنها أضعف نفوذاً من ما قبل ٢٠١٩.

- القوى السنية الفاعلة: تعيش مرحلة إعادة تكوين بعد غياب تيار المستقبل، في مشهد تنافسي على تمثيل الشارع السني.

- القوى المسيحية: القوات اللبنانية تتصدر المشهد مستفيدة من تراجع التيار الوطني الحر، وتواصل البطريركية المارونية دورها التوفيقي مع ميل لدعم الاستقرار والرئيس.

- الكتل الوسطية (الاشتراكي والمستقلون): تؤدي دور بيضة القبان في انتخاب الرئيس ودعم القوانين الإصلاحية ومنع الاستقطاب الحاد.

- الولايات المتحدة الأمريكية: دعم للجيش، تشديد على ملف الجنوب، ضغط لإعادة هيكلة السلاح ومعادلات الردع.

- أوروبا: تركيز على ملف النازحين والبنى التحتية ودور اليونيفيل.

- الخليج (السعودية، قطر، الإمارات، الكويت): عودة سياسية-أمنية مشروطة من الرياض، دور وساطة وتمويل مشاريع من قطر، استثمارات من الإمارات، ومساعدات إنسانية وتنموية من الكويت.

- سوريا الجديدة: إعادة ترتيب العلاقة مع لبنان على قاعدة مؤسساتية، وتفاوض حول الحدود والنازحين.

التفاعلات الداخلية والخارجية - الجنوب في قلب المعادلة

1. داخلياً: عودة المؤسسات رفعت مستوى الشرعية وأتاحت تحركاً إصلاحياً محدوداً، حسّنت نسبياً ثقة الناس والدول المانحة، وأسهمت في استقرار نقدي مؤقت ونمو متواضع في بعض القطاعات، مع وضع الإصلاح على الطاولة للمرة الأولى بجدية منذ ٢٠١٩، رغم بقاء المسار بطيئاً ومهدداً.

2. الجبهة الجنوبية واليونيفيل: تم تمديد مهمة اليونيفيل مع مسار لإنهائها نهاية ٢٠٢٦، تحت ضغط أميركي - إسرائيلي يهدف إلى تحميل الدولة مسؤولية كاملة عن الجنوب. كما كُلّف الجيش بخطة تدريجية لحصر السلاح بالمؤسسات الرسمية، في خطوة تنقل ملف سلاح حزب الله إلى مستوى التفاوض السياسي-الأمني تحت سقف الدولة.

3. الضغط الأميركي-الإسرائيلي: شهد عام ٢٠٢٥ تصاعداً في الضغط الأميركي على لبنان للانتقال من تفاهمات غير مباشرة إلى مسار تفاوضي أوضح حول مستقبل الجنوب وترتيبات أمنية دائمة تخدم أمن الكيان الاسرائيلي. عُيِّن السفير سيمون كرم رئيساً للوفد اللبناني في "الميكانيزم" التفاوضي، ما كرّس طابعاً أكثر مؤسساتية لهذه الضغوط. أنتج هذا المسار انقساماً داخلياً بين من يراه مدخلاً للخلاص الاقتصادي ومن يعتبره مساراً يمسّ جوهر السيادة.

السيناريوهات الرئيسية

السيناريو الأول - استقرار سياسي نسبي مع إصلاح محدود (المرجّح - نحو ٤٥٪): "ستاتيكو معقّد»، لا انهيار شامل ولا إصلاح جذري، حكومة تكنو-سياسية مقبولة دولياً، استقرار سياسي مقبول، هدوء أمني هش في الجنوب، نمو اقتصادي ضعيف-متوسط (٣-٤٪)، استمرار الدولرة والفقر والاعتماد على المساعدات، ضغط أميركي مستمر، تفاهمات موضعية مع صندوق النقد، وتأجيل متكرر للإصلاحات البنيوية.

السيناريو الثاني - مسار إصلاحي أعمق وتسوية سياسية أوسع (حوالي ٣٥٪): استقرار سياسي وأمني أفضل، ترتيبات أمنية تقنية في الجنوب دون سلام سياسي، توقيع اتفاق فعلي مع صندوق النقد وتنفيذ جزء من بنوده، نمو أعلى (٤-٦٪)، تحسن تدريجي في الخدمات، إدماج لبنان جزئياً في مشاريع إقليمية، استخدام الضغط الأميركي لضبط الأمن لا لفرض التطبيع، وتسوية داخلية شبيهة بالطائف/ الدوحة بصيغة جديدة.

السيناريو الثالث - التوتر السياسي والانتكاس الأمني/ الاقتصادي (حوالي

٢٠٪): تصعيد كبير على الجبهة الجنوبية أو انفجار إقليمي، فشل في الإصلاح، شلل حكومي، فوضى أمنية، انهيار اقتصادي جديد، تفكك اجتماعي، وتعامل دولي مع لبنان كملف أمني لا كدولة قابلة للبناء.

عناصر الحسم بين السيناريوهات تشمل: مستقبل الجبهة الجنوبية، الاتفاق مع صندوق النقد، العلاقة بين الرئاسة والحكومة والبرلمان، سلوك القوى السياسية بين التسويات و«كسر العظم»، مستوى الانخراط الخليجي-الدولي، وتطور الوضع في سوريا.

الخلاصة العامة

لبنان في نهاية ٢٠٢٥ خرج من الفراغ لكنه لم يخرج من الأزمة؛ انتقل من الانهيار المفتوح إلى الهشاشة المنظّمة. هو أقرب اليوم إلى سيناريو استقرار نسبي مع إصلاح محدود، مع فرصة صعبة للانتقال إلى مسار إصلاحي أوسع، وبقاء خطر الانزلاق إلى الانتكاس قائمًا إذا اختلّت معادلات الجنوب، أو تعطّل المسار الإصلاحي، أو اشتدّت الضغوط الإقليمية والدولية. هذا المستقبل يظل مرهوناً بقدرة الطبقة السياسية على إنتاج تسويات حقيقية، وبحكمة إدارة الضغط الأميركي-الإسرائيلي، وبكفاءة الدولة في استعادة دورها كمرجعية، لا كساحة صراع.

لذلك، فإن عام ٢٠٢٥ يُعد عاماً تأسيسياً في مسار جديد للبنان ليس لأنه يقدم حلولاً، بل لأنه يشكّل نقطة ارتكاز ستُبنى عليها اتجاهات السنوات المقبلة. إنه عام إعادة التموضع، وإعادة تنظيم مراكز القوى، وإطلاق آليات جديدة لإدارة الأزمات، وليس عام الخروج من الأزمة.

مقدمة

يصدر هذا التقرير الاستراتيجي للعام ٢٠٢٥ في واحدة من أكثر المراحل تعقيداً وحساسية في تاريخ لبنان الحديث، حيث تتقاطع الأزمات البنيوية المتراكمة مع تحولات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية عميقة، ضمن بيئة إقليمية ودولية شديدة الاضطراب. فبعد سنوات من الانهيار المالي، والشلل المؤسسي، وتآكل الثقة بالدولة، يدخل لبنان مرحلة جديدة عنوانها الأساسي إدارة الهشاشة ومحاولة تثبيت الاستقرار، لا الخروج الكامل من الأزمة بعد.

لقد شهد هذا العام تحولات مفصلية في البنية السياسية، مع إعادة انتظام نسبي للمؤسسات الدستورية، وما رافق ذلك من إعادة تموضع للقوى الداخلية، وتزايد التدخلات والضغوط الخارجية، في ظل استمرار التحديات الأمنية، ولا سيما على الجبهة الجنوبية، وتفاقم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، واتساع تأثيرات ملف النزوح السوري على مختلف مفاصل الدولة والمجتمع. وقد أسهم هذا التشابك غير المسبوق بين المتغيرات في تحويل الأزمة اللبنانية من أزمة قطاعية أو ظرفية إلى أزمة نظام متكاملة ذات أبعاد داخلية وإقليمية ودولية مترابطة.

المحور الأول: سلسلة الأحداث السياسية

تُظهر أحداث عام 2025 تحوّلاً جوهرياً في المسار السياسي اللبناني بعد سنوات من الجمود، يمكن تتبعها عبر أربع مراحل متتابعة

أولاً: مرحلة الانسداد (بداية يناير - ما قبل انتخاب الرئيس)

شهدت الأسابيع الأولى من العام 2025 انسداداً سياسياً شاملاً مع دخول البلاد العام الجديد دون رئيس وللسنة الثالثة على التوالي، استمرار حكومة تصريف الأعمال السابقة بحدود صلاحيات ضيقة، وتصاعد التوتر في الجبهة الجنوبية بعد الحرب على غزة، ما زاد الضغط الدولي لاختيار رئيس مع إعادة تحريك المبادرة الخماسية وإعادة وضع واشنطن لبنان على جدول أعمالها بسبب الجبهة الجنوبية.

ثانياً: مرحلة الانفراج السياسي (9 يناير - فبراير)

في التاسع من كانون الثاني - يناير ٢٠٢٥، جرى انتخاب قائد الجيش، العماد جوزيف عون، رئيساً للجمهورية، في حدث سياسي أنهى أطول فراغ رئاسي في تاريخ لبنان الحديث، والذي جاء نتيجة تقاطع الضغط الأميركي-الفرنسي، وموقف خليجي داعم للاستقرار، وتبني معظم القوى السياسي لهذا الخيار، وقبول حزب الله بتسوية توازن بين الأمن والسياسة.

في 13 يناير، جرى تكليف السفير نواف سلام، الذي يحظى بقبول دولي واسع وغطاء خليجي، بتشكيل الحكومة الذي تم في ٨ شباط - فبراير، وضمّت شخصيات مدنية وخبراء، إلى جانب تمثيل سياسي مدروس. أدت ولادة الحكومة إلى بدء عودة المؤسسات إلى العمل، مما فتح الباب أمام مشروع خطة تعافٍ منسّقة مع صندوق النقد، وتحسين المزاج العام داخلياً.

ثالثاً: مرحلة إعادة تشكيل السلطة (مارس - سبتمبر)

انطلقت ورشة الإصلاحات في مارس - أبريل من العام مع إعادة تفعيل لجنة المال والموازنة، واستعادة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، وبدء نقاش جدي حول إعادة هيكلة القطاع المصرفي، كما جرى إقرار قانون رفع السرية المصرفية

إستجابة لمطلب صندوق النقد الدولي.

كما نشطَ في هذه الفترة رئيس الجمهورية في ملفات ضبط الحدود الشرقية والشمالية، ولوحظ تعزيز التنسيق بين الجيش والأجهزة الأمنية، وتراجع بعض الشبكات المرتبطة بالنظام السوري السابق بعد سقوط بشار الأسد.

من جهة أخرى، تكثّف التحرّك الإقليمي والدولي باتجاه لبنان، فأعلنت قطر عن برامج دعم إضافية للبنى التحتية والتعليم، وفتحت السعودية باب التعاون الأمني والاقتصادي دون التمويل المباشر، بينما ركّزت فرنسا على ملفي الكهرباء والحدود الجنوبية، كما رفعت الولايات المتحدة الأمريكية مستوى التنسيق الأمني مع الجيش.

رابعاً: مرحلة التوترات اللاحقة (اكتوبر - ديسمبر)

تصاعدت العمليات الإسرائيلية على الجبهة الجنوبية مع استهداف مواقع لحزب الله؛ عمليات دقيقة دون تحول إلى حرب شاملة، ورسائل ضغط لإعادة رسم قواعد الاشتباك بعد الحرب.

من جهة أخرى، مورست ضغوط سياسية داخلية على الحكومة؛ انتقادات نيابية حول بطء الإصلاحات المالية، وخلافات حول ملفي الكهرباء والنازحين، وتعثر بعض مشاريع القوانين في اللجان.

بالمقابل، تكثّف النشاط الدبلوماسي من خلال زيارات وفود أوروبية وخليجية وأممية لبحث ملفات الإصلاحات، والحدود، والنازحين، والاستقرار الداخلي، ودعم الجيش.

المحور الثاني: تحليل الأطراف الفاعلة وأدوارها

إمتاز عام ٢٠٢٥ بعودة جزئية لمؤسسات الدولة بعد انتخاب رئيس وتشكيل حكومة، نتيجة توازنات بين سلطة رسمية تستعيد بعض حضورها، وقوى حزبية تكيّف نفسها مع التحولات، ونفوذ خارجي يؤطّر الحركة السياسية. والمحصلة أن لبنان دخل مرحلة إعادة تموضع للفاعلين وليس مرحلة حسم أو انتقال كامل.

أولاً: رئاسة الجمهورية

مثّل العماد جوزيف عون عنصراً توافقياً بين الداخل والخارج. فهو يحظى بشرعية دولية واسعة من الولايات المتحدة وأوروبا، مقبول من الخليج، وقادر على التفاهم مع حزب الله.

قام رئيس الجمهورية بدورٍ أساسي من خلال إعادة تشغيل المؤسسات بعد سنوات من الفراغ، ولعب دور موزّع للسلطة بين الكتل دون صدام مباشر، بتعزيز العلاقة بين الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى، وإيجاد مركز قرار واضح في القصر الجمهوري.

وفي العلاقة مع القوى السياسية، حافظ على مسافة واحدة تقريباً من معظم الأطراف، وتجنب الانحياز إلى محور سياسي تقليدي، ومثّل منصة لتسوية الخلافات بين الكتل المتصارعة.

بالمقابل ومن جهة العلاقة مع الخارج، فهو مقبول من واشنطن وباريس والرياض، ويملك قدرة على التفاوض في ملف الأمن والحدود، ويُنظر إليه كمفتاح لأي برنامج دعم دولي.

ثانياً: الحكومة برئاسة نواف سلام

هي حكومة برئيس يتمتّع بصورة إصلاحية، تحظى بثقة المجتمع الدولي أكثر من الداخل، وتُعد «حكومة إدارة أزمة» أكثر من كونها حكومة إنتاج حلول. فهي تحاول إعادة النظام الإداري للعمل، وتطلق نقاشا جدّيا حول الإصلاحات المالية، وتعمل على تحسين العلاقة بين الوزارات والمؤسسات الدولية، وتواجه تحديات

ضخمة في الكهرباء، والاتصالات، والرواتب، والمصارف.

أما علاقة الحكومة بالبرلمان فعلاقة مختلطة؛ تعاون في بعض القوانين الإصلاحية، وصدام في ملفات الكهرباء والموازنة. فيما تشهد الحكومة من جهة أخرى، هشاشة في التوازنات وتنافساً داخلياً على النفوذ.

ثالثاً: حزب الله وحركة أمل

يحافظ الثنائي الشيعي على وحدة الموقف، لكنه يواجه ضغطاً متزايداً من بيئته؛ الجبهة الجنوبية، والتطورات السورية.

لا يزال حزب الله يمثّل قوة عسكرية وسياسية أساسية في لبنان، فهو لاعب رئيسي في تحديد السلوك الأمني للجبهة الجنوبية، فما يزال يمارس نفوذاً واسعاً في الدولة غير الرسمية، ويملك تأثيراً كبيراً في القرارات الاستراتيجية، ويمارس دعماً مشروطاً للحكومة والرئيس لتفادي الانهيار، ويقوم بضبط جمهوره وفق مبدأ «تجنب الانفجار الداخلي». بقي حزب الله على المستوى الخارجي جزءاً من محور إقليمي تقوده إيران، ويسعى لعلاقات مفتوحة مع سوريا عبر قنوات جديدة، في ظل ضغط دولي متصاعد.

من جهتها، بقيت حركة أمل شريكا أساسيا في السلطة، فدعمت انتخاب الرئيس ضمن تسوية شاملة، وتقوم بالتنسيق مع حزب الله حول ملف الحدود الجنوبية، وهي تعاني من ضغط من قواعده نتيجة الوضع المعيشي. كما تراجعت قدرتها على التحكم بالمشهد مقارنة بما قبل ٢٠١٩.

رابعاً: القوى السنية الفاعلة

تشهد القوى السنية مرحلة إعادة تكوين بعد غياب تيار المستقبل، فهي تعيش تعددية غير مسبوقة. فرؤساء الحكومات السابقين يمثلون صوتاً سياسياً نقدياً، والجماعة الإسلامية تشهد صعوداً سياسياً في بيروت والمناطق الأخرى، بالإضافة الى قوى مناطقية عديدة. وتتنافس جميع هذه القوى على تمثيل الشارع السني.

خامساً: القوى المسيحية الفاعلة

تتصدّر القوات اللبنانية المعارضة المنظمة على الرغم من مشاركتها في الحكومة، وتركز على ملفي الإصلاح واللامركزية، وتستفيد من تراجع التيار الوطني الحر الذي دخل مرحلة إعادة تموضع بعد خسارة معركة الرئاسة، ويعاني من تراجع في التمويل والقاعدة الشعبية. أما الكتائب، فتشهد بعض التوسّع مع خطاب شبابي-مؤسساتي. وتستمر البطريركية المارونية من جهتها، بلعب دور توفيقي مع ازدياد الانقسام المسيحي، يُصاحبه دعم للرئيس عون وللاستقرار السياسي.

سادساً: الكتل الوسطية

لعب الحزب التقدمي الاشتراكي (جنبلاط) والمستقلون دور بيضة القبان في انتخاب الرئيس، وتميل إلى دعم الحكومة في القوانين الإصلاحية، وتؤدي دوراً محورياً في منع الاستقطاب الحاد.

سابعاً: الفاعلون الخارجيون

ركّزت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الجيش، وضبط الحدود، ومنع حدوث توتر واسع مع إسرائيل، ودعم الإصلاح المالي.

ركّزت أوروبا على ملف النازحين وتمويل البنى التحتية، بينما استمرّت فرنسا كلاعب رئيسي في ملفي الكهرباء والرئاسة وفي المبادرة الخماسية.

تعود السعودية تدريجياً عبر بوابة الاستقرار الأمني والسياسي، ودعم مشروط للإصلاحات.

تنشط قطر في الوساطة السياسية، عبر تنفيذ مشاريع تنموية، و دعم مباشر للحكومة والأمن.

من جهتها، تعيد سوريا الجديدة ترتيب علاقتها مع لبنان، وتقوم بالتفاوض على ملف الحدود والنازحين، وتعمل على فك الارتباط مع بعض شبكات التهريب القديمة.

المحور الثالث: التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية

يتوزع التأثير السياسي لعام ٢٠٢٥ على مستويين مترابطين؛ تأثير داخلي يعيد تشكيل بنية السلطة وتوازناتها وقدرة الدولة على العمل، وتأثير خارجي يعيد إدماج لبنان في النظام الإقليمي والدولي بعد سنوات من العزلة والفراغ.

أولاً: التأثير السياسي الداخلي

أنهى انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة عملياً حالة «اللا حكم»، مع عودة مجلس الوزراء للاجتماع بانتظام مما أعاد للمؤسسة التنفيذية دوراً مركزياً، ورفع مستوى الشرعية السياسية للدولة، وحسّن القدرة على اتخاذ القرارات، وكبح فوضى المؤسسات التي اتسعت بين ٢٠٢٠-٢٠٢٤. كما تحسّن مستوى التشريع في البرلمان ضمن ملفات مرتبطة بالموازنة والسرية المصرفية.

أعاد الرئيس القادم من خلفية عسكرية الانسجام بين الجيش والحكومة والفرقاء السياسيين، فخفّض مستويات الاحتكاك بين الجيش وحزب الله، وضبط الحدود نسبياً ورفع مستوى انتشار الجيش. وعلى الرغم من عدم تنفيذ إصلاحات كبرى، إلا أن إقرار قانون رفع السرية المصرفية، واستعادة العلاقة مع صندوق النقد، جعل الإصلاحات للمرة الأولى منذ ٢٠١٩، تبدو ممكنة وليست مجرد شعارات. أدت هذه الأجواء إلى تحسن مزاجي نسبي في ثقة الناس بالدولة، وتحسن نسبي في تعامل المؤسسات الدولية مع لبنان، لكن الإصلاحات ما تزال بطيئة ومهددة.

من ناحية أخرى، ولأن السياسة في لبنان هي بوابة الاقتصاد، فإن الاستقرار السياسي النسبي ساهم في حدوث استقرار نقدي مؤقت. كما شهدت بعض القطاعات (الصناعة الصغيرة، الصحة، التكنولوجيا، التعليم) نمواً متواضعاً. فيما ساهم التحسن في صورة لبنان خارجياً في ارتفاع التحويلات والاستثمارات الصغيرة.

ثانياً: التفاعل مع الكيان الاسرائيلي والجبهة الجنوبية

جاء انتخاب جوزيف عون رئيساً وتشكيل حكومة نواف سلام في لحظة حساسة، ارتبطت مباشرةً بضرورة تثبيت وقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية

- الإسرائيلية بعد الحرب، وإقناع المجتمع الدولي بأن الدولة اللبنانية قادرة على الإمساك بالوضع الأمني. جعل هذا السياقُ الاستقرارَ السياسي شرطاً أمنياً للتهدئة في الجنوب، وليس العكس فقط.

كما مدّد مجلس الأمن ولاية اليونيفيل لعام إضافي مع مسار واضح لإنهاء المهمة بحلول نهاية ٢٠٢٦، تحت ضغط أميركي وإسرائيلي يدفع باتجاه تحميل الدولة اللبنانية مسؤولية كاملة عن الجنوب. هذا التطور يضع الرئاسة والحكومة أمام استحقاق إمّا تحويل الجيش إلى المرجعية الأمنية الوحيدة في الجنوب، أو ترك فراغ أمني قد يتحول إلى ساحة صدام مفتوح بين حزب الله وإسرائيل.

من جهتها بدأت الحكومة بدأت عملياً بخطوات نزع السلاح من بعض الفصائل الفلسطينية في المخيمات كجزء من استراتيجية حصر السلاح بيد الدولة، وهي خطوة تحمل رسالة مزدوجة للكيان الاسرائيلي والمجتمع الدولي بجدية الدولة بهذا الخصوص.

كما قام الجيش اللبناني، بناءً على تكليف الحكومة في السابع من سبتمبر، بوضع خطة على ثلاثة مراحل لحصرية السلاح بيد لدولة اللبنانية، تنتهي المرحلة الأولى منها، والمتعلقة بجنوب الليطاني في نهاية العام، وقد قدم تقريراً شهرياً للحكومة حول تقدم تنفيذ الخطة مؤكداً التزامه بتوقيت انتهاء المرحلة الأولى.

ثالثاً: التفاعل مع الولايات المتحدة والدول الغربية

رحّبت واشنطن وعواصم غربية رئيسية (باريس، لندن، برلين) بانتخاب جوزيف عون وتشكيل حكومة نواف سلام واعتبرت ذلك نافذة لإطلاق برنامج إصلاح سياسي-اقتصادي جديد، مع استمرار الدعم للجيش كركيزة استقرار. وشكّل إقرار تعديل قانون السرية المصرفية ثم قانون إعادة هيكلة المصارف شرطاً أساسياً لبدء أي مسار جدّي مع صندوق النقد ومؤسسات التمويل الدولية، وجاء بوضوح تحت ضغط مباشر من هذه الجهات. هنا يتقاطع المتغيّر السياسي (وجود رئيس وحكومة كاملة) مع الإصلاح المالي، من دون شرعية سياسية لا إصلاح، ومن دون إصلاح لا دعم خارجي ولا استقرار نقدي.

مـن ناحيـة أخرى، كلّفـت الحكومـة اللبنانية الجيـش بإعداد خطـة لحصر السلاح بالمؤسسـات الرسـمية بحلول نهايـة ٢٠٢٥، في خطـوة جاءت اسـتجابة لضغط أميركي متصاعد، ما وضع ملف سلاح حزب الله في قلب التفاعل السـياسي-الأمني مع الخارج، إلا أن الجيـش وضـع خطة مـن ثلاثة مراحل، المرحلـة الأولى جنوب نهـر الليطاني تنتهي في نهايـة العـام ٢٠٢٥، المرحلـة الثانية تمتد من نهـر الليطاني حتى نهـر الأولي شمال مدينة صيـدا، المرحلة الثالثـة تركّز على بيروت ومحيطهـا، المرحلة الرابعة تشـمل منطقة البقاع، والمرحلـة الخامسـة والختامية تسـتهدف المناطق الشمالية وسـائر المناطـق اللبنانية. هذا لا يعني حلاً وشـيكاً، لكنه ينقل الملف من مسـتوى «اللا مسـاس» إلى مسـتوى «التفاوض السـياسي والأمني تحت سـقف الدولة».

رابعاً: التفاعل مع الخليج (السعودية، قطر، الإمارات، الكويت)

عـادت السـعودية الى لبنـان عـودة سياسـية مشروطة للمعادلـة اللبنانيـة عبر دعم انتخـاب رئيـس مقبـول إقليمياً ودوليـاً، ودعم حكومـة إصلاحية لا تقـع بالكامل تحت نفـوذ أي محـور؛ لكنهـا لم تعـد إلى نمـوذج «الشـيك المفتـوح» كما قبـل ٢٠٠٥، بـل دعم سـياسي وأمنـي، واسـتعداد لمسـاعدة اقتصاديـة بشرط إصلاحـات جدية وضبـط نفوذ الـسلاح غير الشرعي.

أما قطر، فمارسـت دور وسـيط مالي-سـياسي مـرن، فتعمّق دور الدوحة كوسـيط في المسـار الرئـاسي والحكومـي، وتحركـت في مسـاحات لا تريـد السـعودية أو فرنسـا خوضهـا مبـاشرة، مع حضـور متزايـد في ملفـات الطاقـة، التعليـم، والبنـى التحتية.

مـن جهتهـا، تحرّكت الإمـارات أكثر في مجال الاسـتثمارات والقطـاع الخاص، بينما مالـت الكويت إلى العمـل في الإغاثة والبنى التحتية والمسـاعدات الإنسـانية.

هـذا أوجـد للبنان سـلة خليجيـة متنوعة، السـعودية سياسـة وأمن، قطر وسـاطة وتمويـل مشـاريع، الإمارات اسـتثمار، والكويت مسـاعدة إنسـانية وتنموية.

خامساً: التفاعل مع إيران

عكس انتخاب رئيس مقبول من الغرب، لكن غير معادٍ لحزب الله، محاولة رسم خط وسط بين الضغط الأميركي والتموضع الإيراني، فلبنان في ٢٠٢٥ ليس خارج المحور الإيراني، لكنه في الوقت نفسه لا يتحول بشكل كامل إلى ساحة مواجهة مباشرة كما في فترة سابقة.

أنهكت الحرب الأخيرة بنية حزب الله عسكرياً واقتصادياً، لكنها لم تلغه، وأعادت صياغة دوره ضمن توازن ردع جديد. إيران معنية بالحفاظ على «ذراع لبنانية فاعلة لكن أقل كلفة»، ما يفسّر درجة الانضباط النسبي في الجبهة الجنوبية، وقبول الحزب عملياً بفكرة تقليص حضوره العلني جنوب الليطاني في مقابل تثبيت معادلة الردع الصاروخي عن بعد.

سادساً: التفاعل مع أوروبا والاتحاد الأوروبي

يتعامل الاتحاد الأوروبي مع لبنان باعتباره خط دفاع أول أمام موجات الهجرة واللجوء، ولذلك يربط دعمه بقدرة الدولة على ضبط الحدود، إدارة ملف النازحين السوريين، ومنع انهيار اجتماعي شامل يدفع موجات بشرية نحو المتوسط.

من جهة أخرى، يعكس النقاش الأوروبي - الأميركي حول مستقبل اليونيفيل تبايناً أساسياً، فواشنطن وتل أبيب تدفعان باتجاه إنهاء المهمة وإفساح المجال لدور أكبر للجيش اللبناني، بينما تتحفّظ باريس وروما ومدريد خوفاً من فراغ أمني قد يفجّر الوضع. هذا التباين أدى الى قرار تمديد لمهمة اليونيفيل مع جدول زمني للخروج في نهاية العام ٢٠٢٦، ما يعني أن أوروبا تربط بقاءها في الجنوب بنجاح الدولة في فرض نفسها هناك.

سابعاً: التفاعل مع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، صندوق النقد، البنك الدولي)

رحبت الأمم المتحدة بانتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة واعتبرت ذلك فرصة جديدة لتطبيق القرار ١٧٠١، وتعزيز دور الجيش في الجنوب، وتفعيل برامج

دعـم المؤسسـات الأمنيـة والقضائيـة. أما بالنسـبة لصنـدوق النقد الـدولي، فـإن التقدّم في قـوانين مثـل السرية المصرفيـة وإعادة هيكلـة المصارف يُعـد شرطاً مسـبقاً لأي اتفاق نهائـي، مـا جعـل المتـغيّر السـياسي (الرئاسـة والحكومـة والبرلمان) جـزءاً مـن منظومـة تقييـم صنـدوق النقـد. كما ركّـز البنـك الدولي والجهـات المانحـة على الطاقـة (الكهرباء والغـاز والطاقـة الشمسـية)، النقل، البنـى التحتية الحضريـة، دعم البلديـات، وجعلت كل ذلـك مشروطـاً بتحسّـن الحوكمة والشـفافية.

ثامناً: التفاعل مع سوريا

أدى التغـيير الـذي حصـل في سـوريا الى فتـح بـاب التفـاوض بين الحكومـتين، اللبنانيـة والسـورية، لتحييد تدريجي لدور الأجهزة السـورية القديمـة في لبنان (تهريب، أمـن حـدود، نفـوذ سـياسي)، ترسـيم فعلي للحـدود، تنظيـم مـرور البضائـع والأفراد، ووضـع جـدول زمنـي لعودة جـزء من النـازحين.

أدى هـذا التغـيير الى تخفيـف وزن «الورقـة السـورية» في يـد بعـض الأطـراف اللبنانيـة، مقابـل صعـود نمط جديد مـن العلاقـات الثنائية قـد يكون أكثر «مؤسسـاتية وأقـل أمنية».

تاسـعاً: الضغـط على لبنـان نحـو التفـاوض المبـاشر وترتيبـات الجنـوب ومسـار "الـسلام الأمنـي"

الموقـف الأميركـي لا يقـوم فقـط على دعـم إسرائيـل عسـكرياً، بـل على إعـادة هندسـة البيئـة الأمنيـة اللبنانيـة بما يخـدم أمـن إسرائيـل على المـدى الطويل، مسـتخدماً أدوات الضغـط الاقتصـادي، الدعـم المشروط، العزلـة الجزئية، العقوبـات على كيانات وأشـخاص، وربـط مسـارات التعـافي اللبناني بملـف الجنوب. هـذا ما جعل لبنـان أمام معادلـة دقيقـة وخطـرة، إمّـا إدارة توازنـات شـديدة الحساسـية بين متطلبـات الداخـل وضغـوط الخارج، أو الانـزلاق إلى مسـار مفـروض لا يحظـى بإجمـاع وطنـي، بما يحمله مـن مخاطـر تفجيريـة داخلية.

شـهد عـام ٢٠٢٥ تصاعـداً ملحوظـاً في الضغـوط الأميركيـة على لبنـان للانتقال مـن مرحلـة التفاهمـات غير المبـاشرة إلى مسـار تفـاوضي أوضـح وأكثـر علنيـة حـول

مستقبل الجنوب، سواءً عبر توسيع دور الوساطة الأميركية، أو الدفع نحو أطر تفاوض أمنية-تقنية جديدة تتجاوز صيغة القرار ١٧٠١ تُرجمت في الأسابيع الأخيرة بتعيين السفير سيمون كرم رئيساً للوفد اللبناني في الميكانيزم.

ويقوم المنطق الأميركي في هذا السياق على العناصر التالية: تثبيت أمن الحدود الشمالية لإسرائيل على المدى الطويل، تحييد الجنوب اللبناني عن أي مواجهة إقليمية واسعة، الدفع نحو ترتيبات أمنية دائمة تجعل أي تصعيد مستقبلي مكلفاً سياسياً واقتصادياً للبنان أكثر مما هو لإسرائيل، ولا يُطرح "السلام" في المقاربة الأميركية للبنان بوصفه خياراً تفاوضياً متوازناً بين دولتين، بل يُستخدم كأداة ضغط سياسية واقتصادية، تقوم على معادلة: استقرار + مساعدات + انفتاح اقتصادي = مقابل ترتيبات أمنية دائمة في الجنوب تخدم أمن إسرائيل.

هذا التوجه الأميركي أنتج مجموعة من التداعيات الداخلية الخطيرة: تعميق الانقسام الداخلي بين من يرى في الترتيبات الأمنية مدخلاً للخلاص الاقتصادي، ومن يعتبرها مساراً يمسّ جوهر السيادة ودور المقاومة؛ ضغط متزايد على الحكومة اللبنانية، التي تجد نفسها عالقة بين متطلبات الخارج المالية والسياسية، وحسابات الداخل الأمنية والوطنية؛ إعادة تسييس ملف الجنوب داخل النقاشات الانتخابية والشعبية، وربطه مباشرة بقضايا الرواتب، الكهرباء، المساعدات، والاستقرار.

على الرغم من قوة الضغط الأميركي، إلا أن قدرته على فرض مسار تفاوضي مباشر تبقى محدودة بسبب وجود توازن ردع فعلي على الأرض، غياب إجماع لبناني داخلي على خيار السلام، ارتباط ملف الجنوب بتوازنات إقليمية أوسع (إيران-إسرائيل-سوريا-غزة). وبالتالي، فإن المسار المرجّح هو: إدارة هدوء طويل الأمد بغطاء تفاهمات أمنية غير معلنة، لا انتقال سريع إلى سلام رسمي شامل.

عاشراً: القرار الرئاسي الأميركي بتقييم تصنيف الجماعة الإسلامية في لبنان وتأثيراته المحتملة

شهد عام ٢٠٢٥ تطوراً لافتاً في السياسة الأميركية تجاه لبنان، تمثّل في صدور قرار رئاسي أميركي يقضي بإجراء تقييم شامل لإمكان إدراج "الجماعة الإسلامية

في لبنان" أو فروع منها على لوائح الإرهاب، ضمن إطار مراجعة أوسع تستهدف عدداً من الحركات الإسلامية في المنطقة. ورغم أنّ القرار يندرج في خانة «المراجعة والتقييم» وليس في خانة «التصنيف المباشر»، فإنه يحمل أبعاداً سياسية وأمنية عميقة، ويعبّر عن توجّه متصاعد داخل المؤسسات الأميركية لربط المشهد اللبناني بمسارات الضغط الإقليمي على الحركات الإسلامية وقوى المقاومة في الشرق الأوسط. وتتعامل واشنطن مع هذا الملف من زاويتين أساسيتين:

زاوية أمنية-أيديولوجية تتصل بالمراجعة الشاملة للسياسات الأميركية بعد حرب غزة وبعد إعادة رسم خرائط التحالفات الإقليمية، ورغبة واشنطن في توسيع نطاق "منظومة مكافحة الإرهاب" لتشمل الحركات ذات الطابع الإسلامي السياسي، حتى وإن لم تُثبت مشاركتها في أعمال عنفية.

زاوية سياسية، حيث يُستخدم القرار كأداة ضغط على الحكومة اللبنانية والقوى السياسية السنية، في سياق إعادة تشكيل المشهد الداخلي بما يتوافق مع المتطلبات الأميركية والإسرائيلية المتعلقة بالجنوب، وترتيبات «الأمن الحدودي»، وكبح أي نفوذ إسلامي سياسي قد يعارض خيارات التطبيع أو التسويات المفروضة.

أهم الانعكاسات المحتملة لهذا القرار هي تعزيز الضغوط السياسية على الجماعة الإسلامية وإدخالها في دائرة «الاتهام الوقائي» دون إجراءات قضائية داخلية؛ استثمار بعض القوى الداخلية السياسي للقرار في إطار التوازنات الداخلية بين من يسعى لاسترضاء واشنطن، ومن يتبنى خطاباً سيادياً رافضاً للضغوط الخارجية، ومن يحاول اللعب على الحياد؛ زيادة الاستقطاب حول موقع الإسلام السياسي داخل الشارع السني وتعزيز حضور قوى «التكنوقراط السنية» المدعومة دولياً مقابل إضعاف القوى الشعبية ذات الطابع الإسلامي.

خلاصة التفاعلات:

1. الاستقرار السياسي الداخلي أصبح شرطاً أمنياً دولياً لتثبيت وقف إطلاق النار في الجنوب.
2. الإصلاحات لم تعد قراراً محلياً صرفاً؛ بل نتيجة مساومة بين شروط

صندوق النقد، حسابات القوى السياسية، توازنات السلاح على الأرض.

3. لبنان يتحرك بين ثلاثة محاور ضغط: الأميركي - الأوروبي، الخليجي، الإيراني، ويحاول عبر رئاسة عون وحكومة سلام أن يخلق لنفسه "هامش مناورة" يمنع الانفجار ويُبقي أبواب الدعم مفتوحة.

أي تغيّر في واحد من هذه المسارات الإقليمية (الجنوب، إيران-أميركا، سوريا، الخليج) يمكن أن يفتح أو يغلق نافذة الحل داخلياً.

المحور الرابع: المستقبل السياسي المحتمل - قراءة سيناريوهات موسّعة

يدخل لبنان نهاية عام ٢٠٢٥ وقد حسم انتقاله من مرحلة الفراغ إلى مرحلة إعادة تشغيل المؤسسات، لكنه لم يحسم وجهته بعد. فالبيئة اللبنانية قائمة على الهشاشة المنظّمة والتداخل الشديد بين المتغيّرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية وملف النزوح السوري، والضغط الأمريكي باتجاه فرض ترتيبات أمنية دائمة في الجنوب.

يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسية للمستقبل السياسي في أفق عامَي ٢٠٢٦-٢٠٢٧:

السيناريو الأول: سيناريو استقرار سياسي نسبي مع إصلاح محدود (السيناريو المرجّح - حوالي ٤٥٪)

هو سيناريو الهشاشة المستمرة أو الستاتيكو المعقّد، حيث لا انهيار شامل ولا إصلاح جوهري بل استمرار الوضع الحالي بموجات صعود وهبوط، وحيث تعيش الدولة على المسكّنات المالية، التسويات السياسية اليومية، الشبكات الزبائنية، والمساعدات الدولية الاغترابية واستمرار الضغط الخارجي دون حسم.

المحركات الأساسية للسيناريو:

- عجز القوى السياسية عن الاتفاق على مشروع سياسي حقيقي مع رغبة واسعة في تجنب الانهيار الكامل ونجاح رئاسة الجمهورية والحكومة في الحفاظ على تفاهم مع الكتل الأساسية، و«تنظيم الفوضى» بدل السماح بانفجارها.

- إبقاء واشنطن على مستوى ضغط دائم على لبنان عبر التلويح المستمر بعقوبات، ربط المساعدات بلمف الجنوب، الإيحاء الدائم بإمكانية فرض ترتيبات أكبر لاحقاً.

- اكتفاء المجتمع الدولي باستقرار حد أدنى، دون الاستعداد لضخ استثمارات كبيرة، ضغط دولي للإبقاء على لبنان ضمن «منطقة استقرار نسبي».

- قدرة الأحزاب السياسية على إعادة انتاج نفسخا في كل استحقاق (بلدي - نيابي - حكومي).

- استمرار التوتر الجنوبي تحت سقف «إدارة الاشتباك».

الملامح العامة للسيناريو:

- استقرار سياسي مقبول مع استمرار حكومة نواف سلام أو حكومة مشابهة في النهج (حكومة تكنو-سياسية مقبولة دولياً)، وبقاء التوازن الحالي بين القوى: لا غلبة كاملة لأحد، ولا انهيار لأحد مع استمرار منطق تقاسم النفوذ في الإدارة والقضاء والمؤسسات.

- هدوء هش في الجنوب ضمن معادلة ردع واضحة ومتفق عليها ضمنياً وتعزيز انتشار الجيش الذي يعمل والقوى الأمنية بظروف صعبة، بدعم خارجي كافٍ لمنع الانهيار.

- عدم ذهاب لبنان الى التفاوض المباشر السياسي الشامل، ومواصلة الكيان الإسرائيلي الضربات المتقطّعة ورسائل الردع دون الذهاب الى الحرب الشاملة.

- نمو ضعيف – متوسط (٣ - ٤ ٪)، استمرار الدولرة العشوائية، إقرار موازنات أكثر واقعية، استمرار الحوار مع صندوق النقد دون الوصول إلى اتفاق كامل ونهائي وإنماتفاهمات موضعية تسمح بتدفق بعض التمويل، تمرير سلّة إصلاحات جزئية (جمرك، بعض الضرائب، ضبط الحدود جزئياً، بعض مكافحة الفساد الشكلي) تكفي لإبقاء قنوات التمويل الدولي والخليجي مفتوحة، دون المس الجوهري ببنية النظام الزبائني.

- استمرار الفقر بنسب مرتفعة دون تقلّبات حادة، مجتمع يعيش بحد الكفاف ويعتاد على المساعدات وشبكات الدعم الأهلي.

- بقاء الكتلة السورية النازحة تقريباً بحجمها مع بعض العودات المحدودة، مع تزايد التوترات المحلية من حين لآخر.

مؤشرات الإنذار المبكر لصحة هذا السيناريو:

- تأجيل متكرر للإصلاحات البنيوية (المصارف، الكهرباء...)، انتظام نسبي في جلسات الحكومة والبرلمان مع أداء حكومي أقرب الى تسيير أعمال موسّع أكثر من حكومات تغيير، منح دولية وخليجية صغيرة ومتفرّقة مع غياب خطط دعم كبرى.

- عدم حصول أحداث أمنية كبرى في الجنوب أو الداخل.

- بقاء النزاع السياسي في مستوى الخطاب العالي والفعل المحدود.

السيناريو الثاني: مسار إصلاحي أعمق متدرّج وتسوية سياسية أوسع (حوالي ٣٥٪)

سيناريو لا يحقق نهضة شاملة، ولكنه يضمن للبنان استقراراً سياسياً مقبولاً، هدوءاً أمنياً نسبياً، تحسّناً تدريجياً في المؤشرات الاقتصادية، وانحسار تدريجي في الضغط الاجتماعي، واستخدام أمريكا للضغط كأداة لضبط الأمن لا لفرض السلام ما يفتح هامشاً للاستقرار الاقتصادي والسياسي النسبي دون كلفة سيادية كبرى.

المحركات الأساسية للسيناريو:

- ارتفاع كلفة استمرار الوضع الحالي على القوى السياسية والاقتصادية.
- نجاح رئيسي الجمهورية والحكومة في الحفاظ على تفاهم مع الكتل الأساسية.
- الوصول الى تفاهم مع صندوق النقد الدولي حول برنامج إصلاح مرحلي ولو مخفّف.
- استمرار التفاهم غير المعلن على الجبهة الجنوبية وضبط الاشتباك، وتخفيف حدّة التوتر الإقليمي نسبياً، خصوصاً في سوريا والخليج.
- نجاح الدولة اللبنانية في استيعاب الضغط الأمريكي دون الانزلاق الى مسار التطبيع أو التفاوض السياسي المباشر الشامل.
- بروز خطر داخلي (اقتصادي أو أمني) يدفع الجميع إلى تسوية كبرى شبيهة بتسويات الطائف والدوحة ولكن بصيغة مختلفة.

الملامح العامة للسيناريو:

- استمرار عمل المؤسسات (رئاسة، حكومة، برلمان) دون فراغات كبرى، وتراجع الخطاب الطائفي مقابل خطاب الإصلاح الواقعي.
- هدوء هش في الجنوب ضمن معادلة ردع واضحة ومتفق عليها ضمنياً، وتعزيز انتشار الجيش، وضبط الجريمة المنظمة بنسبة مقبولة.
- القبول ببعض الترتيبات الأمنية التقنية في الجنوب دون إدخال لبنان في مسار سلام سياسي رسمي، ما ينعكس تخفيف مستوى الضغط الاقتصادي، تسهيل تدفّق المساعدات، مع بقاء الانقسام حول سلاح حزب الله موجوداً لكن تحت سقف الاستقرار.
- نمو مقبول يتراوح بين ٤ - ٦ ٪) سنوياً، نجاح أكبر في توحيد الموقف الداخلي حول حزمة إصلاحات جدّية (إعادة هيكلة المصارف، إصلاح القضاء، اللامركزية...)، توقيع اتفاق واضح مع صندوق النقد الدولي يتضمن برنامجاً زمنياً

ملزماً، تحسّن تدريجي في الخدمات (كهرباء وبنية تحتية)، استمرار الدولرة لكن بشكل أكثر تنظيماً.

- دعم دولي - خليجي للبنان كنموذج استقرار محدود في شرق المتوسط، وادماجه جزئياً في مشاريع إقليمية (غاز، خطوط نقل، إعادة إعمار سوريا).

مؤشرات الإنذار المبكر لصحة هذا السيناريو:

- إقرار سريع وحقيقي لقوانين إصلاحية موجعة، توقيع اتفاق إطار مع صندوق النقد مع تطبيق ولو جزئي لبنوده.

- قبول نسبي من حزب الله بتنازلات سياسية وإعادة النظر بعلاقة الدولة بالسلاح عبر مقاربة تدريجية بتفاهم أمني وسياسي، وتراجع واضح في منسوب الخطاب الشعبوي والعرقلة داخل البرلمان والشارع.

- انخفاض وتيرة المواجهات على الجبهة الجنوبية.

- ارتفاع وتيرة زيارات دولية وخليجية معلنة مع رزم دعم واضح، واندماج أفضل في المبادرات الاقتصادية الإقليمية.

السيناريو الثالث: التوتر السياسي والانتكاس الأمني/ الاقتصادي (حوالي ٢٠٪)

هو سيناريو انهيار متدرّج في واحد أو أكثر من الأعمدة الثلاث: الأمن، الاقتصاد، الشرعية السياسية، بحث يدخل لبنان في حالة اضطراب أمني واسع، فوضى في الشارع، تجمّد المؤسسات، وانفجار اجتماعي مناطقي.

المحركات الأساسية للسيناريو:

- تصعيد كبير على الجبهة الجنوبية نتيجة خطوة إسرائيلية أو رد غير محسوب. أو توتر إقليمي ينعكس مباشرةً على لبنان (مثلاً: فشل تفاهمات أميركية-إيرانية، أو انفجار جديد في سوريا).

- عجز الحكومة عن لعب دور الوسيط أو الموازن بين الداخل والخارج.

- فشل كامل للمسار الإصلاحي، و/ أو سقوط الحكومة في أزمة طويلة دون بديل، وتفاقم الضغط الاقتصادي وانهيار الخدمات العامة.

الملامح العامة للسيناريو:

- شلل حكومي طويل، صدام حاد بين القوى السياسية واستنفار طائفي ومناطقي.

- تعثّر متكرر في تطبيق الإصلاحات، تزايد الاعتراض الشعبي نتيجة تآكل الرواتب وارتفاع الضرائب دون تحسن في الخدمات.

- توسّع الاشتباكات على الجبهة الجنوبية، أو انتقالها الى العمق اللبناني، أو حادث أمني داخلي كبير يعيد خلط الأوراق.

- فقدان الدولة القدرة على التحكم بالإيقاع السياسي والأمني والتعامل مع لبنان بوصفه ساحة نزاع لا دولة قابلة للدعم التنموي.
- ارتفاع الجريمة والفوضى، وتراجع الإحساس بالأمان في الشارع.
- تعامل دولي مع لبنان كملف أمني لا كدولة قابلة للبناء.

مؤشرات الإنذار المبكر لصحة هذا السيناريو:

- عودة الفوضى في سعر الصرف وارتفاع مفاجئ ومتسارع لسعر الصرف دون القدرة على احتوائه.

- توقف واضح في تدفق المساعدات وانسحاب تدريجي للمانحين أو تجميد مشاريع دولية.

- تصاعد نوعي في ضربات الجنوب وردود حزب الله.

- ارتفاع غير منضبط في الخطاب الطائفي والتحريضي.

عناصر الحسم بين السيناريوهات

هناك مجموعة من العوامل الحاسمة التي ستحدد أي السيناريوهات سيكون أقرب إلى التحقق:

1. مستقبل الجبهة الجنوبية

- استمرار التفاهمات غير المعلنة = تقوية السيناريو الأول/ الثاني.
- انهيار قواعد الاشتباك = دفع السيناريو الثالث.

2. توقيع أو عدم توقيع اتفاق فعلي مع صندوق النقد وتنفيذ بنوده

- توقيع + تنفيذ جزئي جدي = تقوية السيناريو الثاني
- تعطيل مستمر = يقوي السيناريو الأول وقد يفتح على الثالث

٣. شكل العلاقة بين الرئاسة والحكومة والبرلمان

- انسجام نسبي وتفاهم على الأولويات = سيناريو استقرار نسبي أو إصلاح.
- صراعات مفتوحة وعرقلة متبادلة = سيناريو توتر وانتكاس.

4. سلوك القوى السياسية المحلية

- قبول بمنطق التسويات التدريجية = تعزيز السيناريو الثاني.
- العودة إلى منطق "كسر العظم" = تقريب السيناريو الثالث.

5. مستوى الانخراط الدولي-الخليجي

- دعم مالي-سياسي واضح مقابل إصلاحات = تعزيز السيناريو الإصلاحي.
- انكفاء أو فتور = تقوية احتمالات التوتر والانتكاس.

6. تطور الوضع في سوريا

- استقرار تدريجي وتعاون في ملف الحدود والنازحين = السيناريو الأول والثاني
- اضطراب أو صراع داخلي جديد في سوريا = يزيد الضغط ويغذي السيناريو الثالث.

المستقبل السياسي للبنان في أفق ٢٠٢٦-٢٠٢٧ ليس خطاً واحداً، بل مجموعة مسارات محتملة يتحدد أيّها يغلب بحسب:

- قدرة الطبقة السياسية على إنتاج تسويات داخلية حقيقية،
- فتح قنوات دعم خليجي-دولي فعالة،
- تثبيت الجبهة الجنوبية،
- ومدى قدرة المجتمع اللبناني على تحمّل كلفة الانتظار.

لبنان اليوم أقرب إلى سيناريو الاستقرار النسبي مع إصلاح محدود، لكنه يملك فرصة - وإن كانت صعبة - للانتقال إلى سيناريو إصلاحي أوسع، كما يظل معرضاً دوماً لاحتمال الانزلاق إلى سيناريو التوتر والانتكاس إذا اختلت معادلات الأمن أو الاقتصاد أو الإقليم.

المحور الخامس: توصيات استراتيجية عامة

1. التعامل مع الضغط الأميركي تجاه الجنوب ضمن مقاربة دفاعية - سيادية تقوم على قبول ترتيبات أمنية تقنية لا سياسية، رفض التفاوض السياسي المباشر خارج الإطار الدولي والقانون الدولي، التأكيد على أن أي ترتيبات تُناقش حصراً تحت سقف القرار ١٧٠١.

2. استخدام الدعم الدولي والغطاء الأممي لصدّ محاولات فرض ترتيبات أحادية تُهدد السيادة اللبنانية.

3. عدم السماح بتحويل «السلام الأمني» إلى شرط مسبق للدعم الاقتصادي، مع التمسك بأن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن ربطها بتنازلات سيادية.

4. رفض أي تصنيف خارجي وأن المنظومة القانونية اللبنانية هي المعيار المرجعي للتصنيف.

5. تعزيز قدرات الجيش في الجنوب عبر زيادة الانتشار، دعم البنية اللوجستية، تطوير قدرات المراقبة، دون تحويل الدور العسكري إلى أداة ضغط على أي مكوّن

داخلي.

6. تنفيذ برنامج إصلاح تدريجي قابل للتحقيق، لا شعارات كبيرة، يشمل إصلاح الجمارك والمعابر، إعادة هيكلة المصارف بمصارحة واضحة، تنظيم الرقمنة والخدمات المحلية.

7. إعداد سياسة لبنانية مكتوبة في الملف السوري تتضمن تنظيم ساعات العمل، ضبط السكن، إدارة المساعدات، وضع إطار واضح للعودة التدريجية.

في الخلاصة، يتطلب المشهد اللبناني للفترة القادمة مقاربة تقوم على إدارة ماهرة للضغط الأميركي-الإسرائيلي دون الخضوع أو الانفجار، تبريد الجبهة الجنوبية عبر ترتيبات أمنية لا سياسية، الحفاظ على التماسك الداخلي ومنع تفجيره، حماية القوى السياسية المعتدلة من التصنيفات الخارجية التي قد تزعزع التوازن الداخلي، تنفيذ إصلاحات اقتصادية واقعية تحمي المجتمع من الانهيار، تعزيز موقع الدولة كمرجعية، لا كساحة تدخل.

التحولات السياسية والعسكرية في اليمن

د. عاتق جار الله
رئيس مركز المخا للدراسات

مستخلص

التوصيف العام للمشهد: من اللاحرب إلى المنعطف الاستراتيجي

يؤكد التقرير أن عام ٢٠٢٥ يمثل نقطة انكسار حاسمة في الأزمة اليمنية، حيث غادرت البلاد حالة الركود أو ما كان يُعرف بوضعية «اللاحرب واللاسلم» التي سادت منذ هدنة ٢٠٢٢. لم يعد الصراع مجرد استقطاب ثنائي بين «شرعية معترف بها» و«سلطة أمر واقع حوثية»، بل تحول إلى مشهد شديد التشظي برزت فيه تصدعات عميقة داخل المعسكرات نفسها، مما أعاد رسم خرائط النفوذ والسيطرة وتداخل الفواعل المحلية والإقليمية بشكل غير مسبوق.

المتغيرات البنيوية وتفكك الثنائيات التقليدية

يوضح التقرير أن التصدعات التي ضربت معسكر الشرعية أعادت صياغة الأولويات المحلية، حيث برزت قوى ميدانية جديدة في المناطق الجنوبية والشرقية، مما نقل الجغرافيا اليمنية من سياقها المحلي لتصبح في قلب معادلات الأمن القومي الإقليمي. هذا التحول أتاح تدخلات خارجية أعادت رسم موازين القوى، وجعلت من الحلول الدبلوماسية التقليدية قاصرة عن مجاراة الواقع المعقد على الأرض.

الديناميكيات الإقليمية والدولية

يشير التلخيص إلى أن الأزمة اليمنية في عام ٢٠٢٥ لم تعد معزولة، بل ارتبطت عضوياً بتفاعل القوى الإقليمية وقدرتها على الانتقال من «إدارة الصراع» إلى محاولة معالجة «أسبابه البنيوية». تبرز السعودية كلاعب محوري يسعى لضبط الحدود وتأمين الممرات البحرية، في ظل مخاوف من تحول اليمن إلى ساحة نفوذ معادٍ يهدد أمن الملاحة الدولية والمنطقة.

السيناريوهات المستقبليّة المطروحة

يستعرض التقرير ثلاثة مسارات محتملة لمستقبل اليمن، تعكس حجم التحديات الوجودية التي تواجه الدولة:

السيناريو الأول: الحكم المحلي واسع الصلاحيات: وهو السيناريو الذي يحظى بدعم سعودي وإقليمي مكثف. يفترض هذا المسار إنهاء النزاع المسلح والتوجه نحو دولة واحدة بسلطة مركزية تختص بالصلاحيات السيادية (مثل السياسة الخارجية والدفاع)، مقابل منح الأقاليم إدارة واسعة لشؤونها المحلية. الهدف هنا هو منع التفكك الكلي وتحويل اليمن إلى «دولة عازلة» مستقرة نسبياً قادرة على تأمين الممرات البحرية.

السيناريو الثاني: إدارة الانقسام واستدامة الاستقرار الهش: يرتكز هذا السيناريو على بقاء اليمن «موحداً شكلياً» لكنه منقسم فعلياً بين سلطات أمر واقع متعددة. في ظل غياب رغبة دولية في فرض تسوية شاملة، يستمر الصراع بصورة منخفضة الحدة عبر تفاهمات أمنية وإنسانية جزئية تمنع الانهيار الكامل دون معالجة الجذور. هذا المسار يرسخ هشاشة بنيوية قابلة للانفجار عند أي تغير في موازين القوى الإقليمية.

السيناريو الثالث: التفكك الشامل (السيناريو القاتم): يحذر التقرير من تحول اليمن إلى «ساحة صراع مفتوحة» ومستدامة، حيث تنهار مؤسسات الدولة تماماً وتتحول الجغرافيا اليمنية إلى كانتونات متصارعة تخضع لنفوذ جماعات مسلحة عابرة للحدود، مما يهدد الأمن الإقليمي والدولي بشكل مباشر ويجعل من استعادة الدولة أمراً شبه مستحيل في المدى المنظور.

الخلاصة الاستراتيجية

يرى التقرير أن مستقبل اليمن في عام ٢٠٢٥ وما بعده مرهونٌ بقدرة الفاعلين على تجاوز «إدارة الأزمات» نحو «صناعة الحلول» التي تراعي الخصوصيات المحلية والتوازنات الإقليمية. إن التحول من وضعية الصراع المسلح إلى نموذج «الحكم

المـحلي» يبـدو هو المسـار الأقـل كلفة، لكنـه يتطلـب إرادة سياسـية وتوافقـات دولية لا تـزال تواجه عقبـات بنيويـة عميقة.

مقدمة

اتسمت الأزمة اليمنية بكونها واحدة من أعقد الأزمات الجيوسياسية في المنطقة، إذ تداخلت فيها المطالب السياسية المحلية مع النزاع على الموارد، في ظل استقطاب إقليمي حاد، وقد مرت اليمن منذ اندلاع الصراع المسلح بمحطات متعددة تراوحت بين التصعيد العسكري الشامل ومبادرات التهدئة الهشة، ومع ذلك فإن تراكم الأزمات البنيوية وتصلب المواقف السياسية أدى إلى نشوء حالة من الاستعصاء، جعلت من المسارات الدبلوماسية التقليدية غير قادرة على اجتراح حلول مستدامة.

وفي هذا السياق يُشكل عام 2025 منعطفاً استراتيجياً حاسماً في سيرة الأزمة اليمنية، حيث تجاوزت البلاد فيه وضعية «اللاحرب واللاسلم» التي هيمنت على المشهد منذ انبثاق الهدنة الأممية في أبريل ٢٠٢٢، وقد اتسم هذا التحول بتعقيد الديناميكيات البينية وتداخل الفواعل، إذ لم يعد المشهد الداخلي خاضعاً للاستقطاب الثنائي التقليدي بين المركزية المفترضة للشرعية وسلطة الأمر الواقع الحوثية؛ بل برزت التصدعات العميقة داخل معسكرات الشرعية نفسها كمتغيرات بنيوية أعادت صياغة الأولويات المحلية، مما أدى إلى إعادة نقل الجغرافيا اليمنية من سياقها المحلي إلى قلب معادلات الأمن القومي الإقليمي، الأمر الذي أتاح تدخلاً خارجياً أعاد رسم خرائط النفوذ والسيطرة، لاسيما في المناطق الجنوبية والشرقية، ليغدو اليمن بسببه ساحة لاختبار توازنات القوى الإقليمية وربما الدولية.

أولاً: مناطق الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً

واجه معسكر الحكومة المعترف بها دولياً أصعب اختباراته الوجودية منذ تشكيله في ابريل/ نيسان ٢٠٢٢، حيث اتشمت العلاقة بين أعضائه الثمانية بالتوتر المستمر الذي تحول من خلافات مكتومة حول الإجراءات البروتوكولية إلى صراع علني مفتوح على الصلاحيات السيادية، والموارد المالية، والتعيينات في المناصب الحساسة، وتدخلت السعودية مراراً لحل النزاعات وصولاً إلى تمدد المجلس الانتقالي الجنوبي شرقي اليمن والذي دفع الرياض لشن هجمات جوية وتحريك قوات «درع

الوطـن» لاسـتعادة المحافظـات الشرقيـة من نفـوذ المجلـس الانتقالي.

تآكل التوافق الرئاسي

تجـاوزت الخلافـات داخـل المجلـس الرئاسي مسـألة التشـكيل الحكومـي لتصل إلى عمـق الصراع على الهيئـات السـيادية والأمنيـة والسـلطة المحلية، حيث بـرز في الربع الثالـث مـن عـام ٢٠٢٥ صراع محتـدم بين رئيـس المجلـس الدكتـور رشـاد العليمـي، المدعـوم سـعودياً، وأعضـاء المجلـس عيـدروس الزبيـدي (رئيـس المجلـس الانتقـالي) وعبـد الرحمـن المحرمي (قائد ألويـة العمالقة)، وطـارق صالح (قائد حـراس الجمهورية المنـتشرة في السـاحل الغـربي) المدعـومين إماراتيـاً. كان أبرزها:

- أزمـة سـبتمبر: أصـدر عيـدروس الزُبيـدي سلسـلة مـن التعيينـات لـ١١ شـخصية تابعـة للمجلس الانتقـالي في مناصب قياديـة في الوزارات والسـلطات المحلية والمؤسسـات الإيراديـة؛[١] وهـي مناصـب مـن صلاحيـة رئيس مجلـس القيـادة. واعتبر على نطاق واسـع مـن الأحزاب والمكونات السياسـية خرقـاً للتوافـق والشراكة وإعلان نقـل السـلطة. وأدى هـذا التـصرف إلى تعليق غير معلـن لاجتماعات المجلـس الرئاسي، ورفـض وزراء الحكومـة التعامـل مـع المسـؤولين الجـدد، مما خلـق إزدواجيـة إدارية في عدن بين سـلطة أمـر واقع، وحكومة مدنية تحـاول العمل. اضطرت السـعودية للتدخل العاجـل لاحتـواء الموقـف وسـط ضغوط مـن دبلوماسـيين غربيـين شـاركوا في محاولة لـرأب الصـدع العميـق وحـذروا[٢] مـن الانقسـام. وصـدرت بيانـات لثلاثـة أعضـاء آخريـن مدعومـين مـن الإمـارات (المحرمـي، البحسـني، صالـح) يطالبـون بالمسـاواة في القـرارات وعـدم التفـرد بهـا،[٣] وهـو ما تحقـق عمليـاً عبر مسـاواة قـرارات الرئيس بقـرارات نائبـه في اتفـاق انهـاء الأزمة. حيـث أوقفـت قـرارات الزُبيـدي لمراجعتها من قِبـل اللجنـة القانونيـة، مـع مراجعـة قـرارات رئيس مجلـس القيادة منـذ ٢٠٢٢م

(١) الزبيدي يصدر قرارات تعيين واسعة نشر في: ٢٠٢٥/٩/١٠ وشوهد في: ٢٠٢٦/١/١ على الرابط: https://www.alayyam.info/news/NXVTU٣-ACHXEHE٢-E٦١٩

(٢) السفيرة البريطانية لدى اليمن: أي انقسامات في قيادة الشرعية تخدم الحوثيين نشر في: ٢٠٢٥/٩/١٥ وشوهد في: ٢٠٢٦/١/١ على الرابط: https://tinyurl.com/٢dqgce٨a

(٣) توافق مشلول وقرارات معلّقة.. هل ينجو المجلس الرئاسي اليمني من أزمته؟ نشر في: ٢٠٢٥/٩/١١ و وشوهد في: ٢٠٢٦/١/١ على الرابط: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/150379

- شكوى المخا: لم تكن أزمة سبتمبر إلا نهاية مسار من خلافات متراكمة داخل أعضاء المجلس الرئاسي، ففي يونيو ٢٠٢٥ قدم المكتب السياسي الذي يقوده «طارق صالح» شكوى يطالب فيها بأن تكون لقاءات العليمي مع «هيئة التشاور» والقيادات الحزبية بمشاركة الجميع[١].

- تنافس داخل المجلس: لم تكن الخلافات محصورة بين الرئيس ونوابه فحسب، بل برز صراع نفوذ بين الأعضاء المنتمين لمعسكر الانتقالي، حيث نشبت أزمة حادة بين عيدروس الزبيدي وعبد الرحمن المحرمي (قائد قوات العمالقة) حول السيطرة على «هيئة الأراضي»، حيث تدخل المحرمي عسكرياً لمنع قرارات أصدرها الزبيدي، وطالب بضرورة الالتزام بإجراءات اتخاذ القرار الجماعي داخل المجلس[٢]. على الرغم من أن المحرمي كان قد رحب قبلها بأيام بتعيينات أحادية لرئيس المجلس الانتقالي.

- المواقف الخارجية: كشف عام ٢٠٢٥ عن غياب الرؤية الموحدة في المحافل الدولية، مما أحرج «الشرعية» أمام العالم، حيث قاد العليمي زيارة رسمية لروسيا في مايو لموازنة نفوذ الحوثيين، بينما قام الزبيدي بزيارة منفردة لموسكو في أكتوبر طرح فيها مشروع «استعادة الدولة الجنوبية» كشرط للحل. ليس ذلك فحسب، بل خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، أعلن الزبيدي استعداده للتطبيع مع إسرائيل في حال انفصال الجنوب، وهو ما نسف السردية الموحدة التي حاول العليمي تقديمها في خطابه الرسمي، حول القضايا المحلية والإقليمية.

- الصراع حول المؤسسة العسكرية: استمر فشل مجلس القيادة الرئاسي في تحقيق تقدم في دمج القوات، وهو خلاف لم يكن إدارياً بين أعضاء المجلس بل عكس صراعاً وجودياً حول هوية الدولة وبنية الجيش. سعى الرئيس العليمي لتعزيز مؤسسات الدولة المركزية عبر تشكيل «مجلس القيادة الموحد» للقوات المسلحة ودمج التشكيلات العسكرية، وهو ما قوبل بمقاومة شرسة من المجلس الانتقالي الذي رأى في دمج قواته (الحزام الأمني، الدعم والإسناد) إنهاءً لمشروعه

(١) المكتب السياسي للمقاومة الوطنية يدعو لتصويب مسار لقاءات مجلس القيادة الرئاسي نشر في: ٢٠٢٥/٦/٢٣ و٢٠٢٦/١/١ على الرابط: https://alsahil.net/news36971.html

(٢) Politics and Diplomacy Published on: 28/10/2025 Accessed on: 1/1/2026 Available at: https://sanaa-center.org/the-yemen-review/jul-sept-2025/25629

السياسي، متمسكاً باستقلالية قواته كضامن لمشروع «استعادة الدولة الجنوبية»[1].

الشلل الحكومي وسقوط حكومة بن مبارك

- سقوط حكومة بن مبارك: شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٥ شللاً حكومياً شبه تام، نتاجاً للعجز المالي الحاد وتدهور الخدمات الأساسية في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة. لم تكن الأزمة إدارية، بل كانت انعكاساً للصراع السياسي داخل المجلس الرئاسي، حيث استُخدمت الخدمات ورقة ضغط متبادلة بين الفرقاء. بدأت بوادر الأزمة في أواخر يناير، حين أجرى العليمي تغييرات في السلك الدبلوماسي، أبرزها تعيين أحد المقربين منه عبد الوهاب حجري سفيراً في واشنطن، دون علم مسبق من بن مبارك الذي علّم بالقرار من وسائل الإعلام. ويفترض بالقرار أن يكون بالتشاور مع رئيس الوزراء[2]. كشفت هذه الحادثة عن وجود مركزين متنافسين لصنع القرار، مما أدى إلى تآكل الثقة وشل العملية الإدارية.

أعقبه تحرك واضح من أعضاء المجلس الانتقالي والموالين للرئيس العليمي في الحكومة، وتمرد وزاري برفض حضور اجتماعات مجلس الوزراء؛ وكان تتويجاً لصراع مرير على السلطة التنفيذية اشتعل طوال الربع الأول من العام بين «بن مبارك» وبين رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي. بلغ هذا الصراع ذروته في أبريل ٢٠٢٥، حيث قامت كتلة من ١٨ وزيراً بتوجيه مذكرة رسمية إلى الرئيس العليمي تطالب صراحةً بإقالة رئيس حكومتهم[3]. لم يكن هذا التحرك مجرد خلاف سياسي، بل «انقلاب أبيض» داخل المؤسسة التنفيذية، عكس إجماعاً نادراً بين فرقاء متناقضين وجدوا في بن مبارك فرصة كبيرة لتحميله الأزمة الشاملة، وقبل أن يُعفى من منصبه رسمياً في مطلع مايو، سارع «بن مبارك» لإصدار بيان يعلن استقالته، بوضوح غير معتاد إلى عجزه عن اتخاذ «القرارات الضرورية لإصلاح مؤسسات الدولة» وتنفيذ التعديل الوزاري المطلوب، ملمحاً إلى «فيتو» سياسي مارسته أطراف نافذة داخل

(١) المصدر السابق

(٢) Politics and Diplomacy - The Yemen Review, January-March 2025 Published on: 28/4/2025 Accessed :on: 1/1/2026 Available at https://sanaacenter.org/the-yemen-review/jan-mar-2025/24562

(٣) Yemeni PM steps down amid political tensions - Chinadaily.com.cn, https://global.chinadaily.com.cn/a/202505/03/WS68160c4fa310a04af22bd621.html

المجلس الرئاسي - وتحديداً المحسوبة على المجلس الانتقالي الجنوبي - حال دون إجراء إصلاحات جوهرية في الهيكل الحكومي المترهل.[١]

- تعيين سالم بن بريك: أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي قراراً بتعيين سالم صالح بن بريك رئيساً للوزراء في ٣ مايو ٢٠٢٥. جاء اختيار بن بريك، الذي شغل منصب وزير المالية لسنوات، كرسالة واضحة بأن الأولوية القصوى للمرحلة هي «الإنقاذ المالي». كان بن بريك يتمتع بعلاقات جيدة مع المانحين الإقليميين والدوليين[٢] ويُنظر إليه كشخصية أقل انخراطاً في الاستقطابات السياسية الحادة مقارنة بسلفه[٣]. حدد بن بريك أولوياته في استعادة استقرار العملة الوطنية، وانتظام دفع رواتب القطاع العام، وتحسين خدمة الكهرباء. إلا أن حكومته ورثت تركة ثقيلة ومعقدة، مع استمرار رفض المحافظات التوريد للبنك المركزي اليمني (الخاضعة للمجلس الانتقالي)، وتزامن تعيينه مع استمرار توقف تصدير النفط نتيجة التهديدات الحوثية، مما حرم الخزينة العامة من حوالي ٧٠٪ من مواردها.

- المجلس الانتقالي الجنوبي.. من «الدبلوماسية الموازية» إلى «الانتحار الاستراتيجي»

شكل عام ٢٠٢٥ للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، دراما سياسية بامتياز، اتسمت بصعود حاد في الطموحات الدولية وانحدار دراماتيكي في الواقع الميداني. بدأ المجلس العام ٢٠٢٥ بمحاولة تقديم نفسه كشريك أمني «دولتي» في المحافل الدولية، وأنهاه بمقامرة عسكرية غير محسوبة في شرق اليمن أودت بمشروعه السياسي وأخرجت قيادته من المشهد بتهمة «الخيانة العظمى».

---

(١) Yemen's internationally recognized prime minister resigns over a political dispute Published on: 3/5/2025 Accessed on: 1/1/2026 Available at: https://apnews.com/article/yemen-war-houthis-396ff-367cfd3dd1866c5042f1abc882b

(٢) Yemen appoints finance minister Salem Saleh Bin Braik as new PM - National Herald, Published on: 3/5/2025 Accessed on: 1/1/2026 Available at https://www.nationalheraldindia.com/international/yemen-ap-points-finance-minister-salem-saleh-bin-braik-as-new-prime-minister

(٣) Yemen, June 2025 Monthly Forecast - Security Council Report, Published on: 3/5/2025 Accessed on: 1/1/2026 Available at https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-06/yemen-79.php

- الدبلوماسية الموازية، الهروب إلى الأمام ومقامرة «التطبيع»: انتهج المجلس الانتقالي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام استراتيجية «الدبلوماسية الموازية»، محاولاً تجاوز مجلس القيادة الرئاسي وتقديم نفسه كممثل حصري للجنوب وشريك دولي في أمن البحر الأحمر. دشن عيدروس الزبيدي العام بحضور لافت في منتدى دافوس الاقتصادي، حيث عقد لقاءات نوعية مع قادة إقليميين (مثل رئيس وزراء إقليم كردستان) ووزراء خارجية[١]، مرحباً بالتصنيف الأمريكي للحوثيين كمنظمة إرهابية، ومقدماً قواته كبديل أمني موثوق. بلغت الجرأة الدبلوماسية ذروتها في سبتمبر خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي مقابلات صحفية (مع الجارديان وذا ناشيونال)[٢]، طرح الزبيدي «حل الدولتين» كخيار وحيد، وتجاوز الخطوط الحمراء الإقليمية بإبداء استعداده لـ«التطبيع مع إسرائيل» والانضمام لاتفاقيات إبراهيم كجزء من استراتيجية «استقلال الجنوب». هذا الطرح، الذي جاء في ذروة الحرب على قطاع غزة، شكل «انتحاراً سياسياً» في الحسابات السعودية والإقليمية، وأظهر المجلس كعبء استراتيجي يُسهم في تهديد الأمن القومي العربي[٣].

- إدارة الجنوب.. الفشل الخدمي والصدام مع الحاضنة: واجه المجلس على الصعيد الداخلي، تآكلاً متسارعاً في شعبيته نتيجة العجز عن إدارة ملف الخدمات في العاصمة المؤقتة عدن. وبدلاً من المعالجة، لجأت القوات الأمنية التابعة للمجلس لقمع احتجاجات المواطنين بالقوة، مما عمق الفجوة بين المجلس وسكان المدينة، وخاض المجلس حرباً باردة ضد رؤساء الحكومة. ضغط لإقالة أحمد عوض بن مبارك (الذي استقال في مايو)، لكنه اصطدم لاحقاً برئيس الوزراء الجديد سالم بن بريك ومحافظ البنك المركزي اليمني الذي انتهج سياسة «مركزية الإيرادات» في

---

(١) President Al-Zubaidi to 'The National': We welcome US decision to ..., https://en.stcaden.com/posts/12181

(٢) Yemen needs two-state solution as no prospect of ousting Houthis, says southern leader, https://www.theguardian.com/world/2025/sep/25/yemen-needs-two-state-solution-houthis-southern-leader
Al-Zubaidi Warns of Houthi Exploitation of Artificial Intelligence, https://south24.net/news/newse.php?nid=4939

(٣) The Yemeni crisis: More complexity and many repercussions | Military - Al Jazeera, https://www.aljazeera.com/opinions/2026/1/5/the-yemeni-crisis-more-complexity-and-many-repercussions

عـدن، وهـو مـا اعتبره المجلـس تقويضـاً لمصـادره الماليـة المسـتقلة[1]. كما عملـت هيئة رئاسـة المجلـس الانتقالي في أغسـطس كـحكومة أمر واقـع حيث أصـدرت توجيهات للقيـادات المحليـة التابعـة لهـا بممارسـة مهـام تنفيذيـة رقابية على الأسـواق والأسـعار، متجـاوزة السـلطات المحليـة والحكومـة اليمنيـة؛ هـذا يعكـس توجهاً لإحـلال هيئات الانتقـالي محل أجهـزة الدولة الرسـمية تدريجيـاً[2] ورفض لجـان تحقيق ومراقبـة للبرلمان في المحافظـات المحررة.

- المعضلـة الشرقيـة (حضرمـوت والمهرة): فشـل المجلس طوال العـام في اختراق النسـيج الاجتماعـي والقبـلي لهـذه المناطـق الغنيـة بالنفـط. وفي اسـتعراض عسـكري عـلى مدرعـة إماراتيـة زار الزُبيـدي في مـارس/ آذار المـكلا في محاولـة لاسـتمالة قبائـل حضرمـوت[3]. وبـرز «حلف قبائل حضرمـوت» بقيادة عمـرو بن حبريش كقـوة ندية، رافضـاً مـا وصفه بـ«الوصايـة» القادمة من عدن. ورد «بن حبريش» عـلى زيارة الزُبيدي بزيـارة اسـتعراضية إلى الريـاض، مؤكـداً تحالفـه مع السـعودية بـدلاً من الانتقـالي. هذا التوتـر تحول في ديسـمبر إلى مواجهة عسـكرية. ولمواجهة المجلس الانتقـالي تبلور خلال العـام تيـار كتلة الـشرق (ككتلـة مسـتقلة) مدعوماً بميثـاق شرف قبلي بـين حضرموت والمهـرة في أكتوبـر، رافضـاً وصايـة عدن (الانتقـالي) وصنعـاء (الحوثيين). هـذا الحراك حظـي بدعـم سـعودي ليكـون حائط صد أمـام تمـدد الانتقالي شرقـاً[4].

- أحداث ديسـمبر: السـقوط الكبير: تحولت التوترات المتراكمة إلى انفجار شـامل في ديسـمبر ٢٠٢٥، حـين قـرر المجلـس الانتقـالي القيام بمغامرة عسـكرية غير محسـوبة لكـسر الحصـار السـياسي لمشروعـه ومحاولـة فـرض أمـر واقـع، حيـث أطلـق المجلس عمليتـه العسـكرية «المسـتقبل الواعد» للسـيطرة عـلى محافظتي حضرمـوت والمهرة على

---

(١) Reviews/ The Yemen Review Quarterly: April-June 2025 https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june-2025/25083

(٢) The STC Presidium Discusses Progress in Economic Recovery Program and Highlights Concerted Efforts to Sustain Improvements - southern transitional council, https://en.stcaden.com/index.php/posts/12434 The STC Secretariat Holds Regular Meeting and Discusses Organizational Work Plan for September-December of 2025, https://en.stcaden.com/posts/12466

(٣) Politics and Diplomacy - The Yemen Review, April-June 2025 - Sana'a Center For Strategic Studies

(٤) Monthly Briefing – October 2025 - MIDAD HADRAMOUT ، ,https://midad-had.org/?p=2449&lang=en

الحدود السعودية/ العُمانية. قوبلت هذه الخطوة برد حاسم وغير مسبوق. اعتبرت الرياض التحرك تهديداً لأمنها القومي، ودعمت «قوات درع الوطن» وتحالف قبائل حضرموت للتصدي لقوات الانتقالي.

وبحلول مطلع العام جرى تحول تاريخي، حيث أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بدعم من غالبية الأعضاء، قرارات بإسقاط عضوية عيدروس الزبيدي وإحالته للتحقيق بتهمة «الخيانة العظمى»، وإقالة القيادات العسكرية والمدنية الموالية له (بمن فيهم محافظ عدن ووزير النقل وقادة سياسيين وعسكريين آخرين»، وانتهى المشهد بهروب الزبيدي من عدن، وفقدان المجلس السيطرة على مؤسسات العاصمة المؤقتة، وحل المجلس لنفسه فعلياً في مطلع يناير ٢٠٢٦، مما أسدل الستار على حقبة «الثنائية القطبية» داخل الشرعية.

«الكتلة الثالثة» والشلل التشريعي

لم يكن المشهد السياسي في المناطق المحررة خلال عام ٢٠٢٥ حكراً على ثنائية (الحكومة الشرعية – المجلس الانتقالي)؛ فقد شهد العام تحولات هيكلية عميقة تمثلت في صعود قوى محلية «ثالثة» فرضت نفسها كلاعبين لا يمكن تجاوزهم، وتحديداً في الرقعة الجغرافية الشرقية (حضرموت والمهرة). وبالتوازي، عانت المؤسسة التشريعية (البرلمان) من حالة «موت سريري» تخللتها محاولات إنعاش خجولة اصطدمت بجدران النفوذ العسكري والجهوي.

- حلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع: شهد الحلف تحولا بقيادة الشيخ عمرو بن حبريش من كيان اجتماعي–سياسي إلى «قوة أمر واقع» تمتلك الذراع العسكري والغطاء السياسي، مدعومة بتحولات في الموقف السعودي، ففي يونيو، أصدر الحلف «وثيقة المبادئ السياسية» التي تضمنت رؤية شاملة لنظام حكم ذاتي مستقل بصلاحيات كاملة، مع الاحتفاظ بالسيادة على الموارد.[1]
- المكتب السياسي للمقاومة الوطنية: حافظ عضو المجلس الرئاسي طارق صالح، قائد المقاومة الوطنية وعضو مجلس القيادة الرئاسي المدعوم إماراتياً، على مسار متمايز في الساحل الغربي، محاولاً الموازنة بين عضويته في المجلس وحماية

(١) Monthly Briefing – June 2025 - MIDAD HADRAMOUT

مصالحه الخاصة، واستمر تذمره من «التهميش»، ووقف طوال عام مع قرارات وخطوات المجلس الانتقالي الجنوبي، محكوماً بطلب الممول (الإمارات) تبنى طارق صالح خطاباً متشدداً تجاه الحوثيين، وفي ديسمبر، اصطف صالح بوضوح مع الرئيس العليمي والرياض ضد تحركات المجلس الانتقالي، وسبق أن وقع على بيان يرفض قرارات العليمي بطلب التدخل السعودي (في البداية) قبل أن تتغير التوازنات[1].

- الأحزاب السياسية التقليدية: ظلت الأحزاب التقليدية (الإصلاح والمؤتمر) تعمل في مساحات ضيقة، محاصرة بين نفوذ المليشيات وضغوط الإقليم. فقد استمر حزب الإصلاح بالتعليق على الأوضاع عبر بيانات الأحزاب والتنظيمات السياسية، سياسياً[2]، أما المؤتمر الشعبي العام فشهد في العام ٢٠٢٥ محاولات لتوحيد أجنحة الحزب الموالية للشرعية، خاصة مع ما يتعرض له أعضاء الحزب في صنعاء من قمع الحوثيين. أيدت فروع الحزب في مأرب والجوف والساحل قراراً صدر في أكتوبر بتجميد عمله في مناطق الحوثيين[3].

- مجلس النواب (البرلمان): عاش البرلمان اليمني عاماً جديدا من «الشلل المؤسسي»، حيث عجز عن ممارسة مهامه الرقابية أو التشريعية بفعالية نتيجة الفيتو الذي يمارسه المجلس الانتقالي في عدن، في يوليو، شكل البرلمان لجاناً لتقصي الحقائق حول أداء السلطات المحلية في المحافظات المحررة. إلا أن هذه اللجان[4]، قوبلت برفض قاطع من المجلس الانتقالي الجنوبي الذي اعتبرها «تدخلاً في شؤون الجنوب» ومحاولة لإحياء مؤسسة «ميتة سريرياً»، مما أفشل المهمة. وقد اكتفى البرلمان بإصدار البيانات في المحطات الكبرى، كما حدث في ديسمبر حين دعا لإلغاء «الإجراءات

(١) Monthly Briefing – December 2025 - MIDAD HADRAMOUT

(٢) عضو الفريق الحكومي لـ"يمن مونيتور": قحطان أُخذ حياً وسيعود حياً https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/159233

(٣) المؤتمر الشعبي العام في الجوف يؤيد قرار التجميد ويدعو إلى معركة استعادة صنعاء - الأول, ، https://al-awal.net/30826

(٤) رئيس مجلس النواب يطالب الحكومة بتمكين لجانه الرقابية وسط رفض من «الانتقالي» https://taiztime.com/hot-news/2025-07-06-20-03-11
الانتقالي يرفض لجان البرلمان https://almasdaronline.com/articles/320966

الأحادية» في حضرموت والمهرة في إشارة لتحركات الانتقالي[1]، محذراً من الانزلاق إلى العنف، وفي أكتوبر حين أصدر تقريراً يتهم المؤسسات الحكومية بالفساد وغياب المساءلة.[2]

ثانياً: جماعة الحوثي المسلحة نحو نظام أمني-عقائدي مغلق

شكل عام ٢٠٢٥ نقطة تحول مفصلية في بنية سلطة الحوثيين في صنعاء، فبعد سنوات من العمل كـ«سلطة أمر واقع» تدير مؤسسات الدولة بالشراكة الصورية مع حلفاءها في المؤتمر الشعبي العام جناح صنعاء، شهد هذا العام اكتمال التحول البنيوي نحو «نظام أمني–عقائدي مغلق». يعتمد هذا النظام الجديد على المركزية المطلقة للقرار في «مكتب القائد»، وتوظيف القمع المنهج كاستراتيجية حكم، وتفكيك كافة التحالفات السياسية، وإعادة صياغة هوية المجتمع عبر هندسة اجتماعية شاملة لتتناسب مع مشروعها الأيديولوجي.

الديناميكيات السياسية

- مركزية «دولة الظل» وتآكل الواجهة الرسمية: شهد عام ٢٠٢٥ تكريساً نهائياً لسلطة «مكتب السيد» على حساب المؤسسات الحكومية الرسمية، مما حول الحكومة في صنعاء إلى مجرد جهاز إداري لتصريف الأعمال، وقد تجلى هذا النفوذ بوضوح في يوليو/ تموز عندما تدخل المكتب مباشرة لوقف قرارات جبايات كانت قد أصدرتها وزارتا المالية والاقتصاد، متجاوزاً بذلك كافة الهياكل الوزارية الرسمية؛ كما تدخل لإعادة تمويل من هيئة الزكاة للمستشفى الجمهوري في صنعاء.
- تداعيات الفراغ التنفيذي: تعرض الهيكل الحكومي لضربة قاصمة في ٢٨ أغسطس، حين أدت غارة إسرائيلية دقيقة إلى اغتيال رئيس وزراء جماعة الحوثي أحمد غالب الرهوي وعدد من وزرائه.[3] ثم تكليف «محمد مفتاح» – وهو شخصية

(١) Monthly Briefing – December 2025 - MIDAD HADRAMOUT

(٢) البرلمان يهاجم الحكومة ويتهمها بالفساد https://yemennownews.com/article/3043367

(٣) الحوثيون يعلنون مقتل رئيس حكومتهم وعدد من أعضاء الحكومة بقصف إسرائيلي .https://arabic.news cn/20250830/9ed3dec3e1914231994016b2e711297c/c.html

ذات خلفية عقائدية – بإدارة الحكومة بالإنابة[1]. يعكس هذا الاختيار صعوبة إيجاد بدائل تكنوقراطية مقبولة وهيمنة القبضة الأمنية–العقائدية على مفاصل القرار.

عقيدة «الارتياب الأمني»: هندسة القمع وتوظيف القضاء

لم تكن عمليات الاغتيال المستهدفة للقادة البارزين، وعلى رأسهم رئيس وزراء الجماعة وقائد برنامج المسيرات زكريا حجر، ورئيس هيئة الأركان اللواء محمد الغماري مجرد إخفاقات أمنية؛ بل كانت المحفز الذي أغرق نظام الحوثي في حالة من «الهوس الأمني». هذا التحول غيّر بشكل جوهري عقيدة الأمن الداخلي، ناقلاً إياها من الضبط التفاعلي إلى التطهير الاستباقي.

- نشأة الأجهزة الموازية: برز خلال عام ٢٠٢٥ جهاز أمني جديد تحت مسمى «استخبارات الشرطة»، بقيادة علي حسين الحوثي، نجل مؤسس الجماعة[2]. يعكس إنشاء هذا الجهاز، الذي يعمل بالتوازي مع جهاز «الأمن والمخابرات» القائم، رغبة في خلق «توازن رعب» داخلي، ومنع انفراد أي جهة بالمعلومات، والأهم من ذلك، حصر مفاتيح القوة الصلبة بيد العائلة لضمان الولاء المطلق في ظل تآكل الثقة بالآخرين.

- استراتيجية «شبكات التجسس»: شكل الإعلان عن تفكيك «شبكة تجسس كبرى» في نوفمبر الغطاء الشرعي لتنفيذ أوسع عملية تطهير للجبهة الداخلية، استهدفت هذه الحملة بصورة منهجية فئات متعددة؛ موظفين في رئاسة الوزراء، ضباط أمن، كوادر من حزب المؤتمر، وأكثر من ٦٠ موظفاً في المنظمات الأممية والدولية[3].

- عسكرة القضاء: تم تحويل القضاء إلى ذراع أمني بامتياز. وعيّن عشرات الأشخاص التابعين للجماعة كقضاة، كما سُمح بتعيين خريجي خطباء ومرشدين

(١) خليفة الرهوي.. من هو محمد مفتاح رئيس حكومة الحوثيين في صنعاء؟ https://www.eremnews.com/news/arab-world/b45x0c9

(٢) هندسة المؤامرة: الأبعاد الاستراتيجية لإعلان الحوثيين القبض على «شبكات التجسس» - https://ygcs.center/ar/estimates/article196.html

(٣) Houthi court in Yemen hands down death sentences to 17 people https://www.clickorlando.com/news/2025/11/23/houthi-court-in-yemen-hands-down-death-sentences-to-17-people-accused-of-spying

خضعوا «لدورة تأهيلية لعلماء الشريعة» وهي دورة عقائدية كقضاة، متجاوزين المؤهلات الأكاديمية التقليدية[1]. كما استُخدمت المحكمة الجزائية المتخصصة لتصبح منصة لإصدار أحكام إعدام جماعية (١٧ شخصاً في دفعة واحدة) ومصادرة أموال الخصوم السياسيين والاقتصاديين تحت غطاء قانوني[2].

- وجه مهدي المشاط بإصدار قانون «تصنيف الدول والكيانات المعادية». ينص القانون على تصنيف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (وإسرائيل طبعاً) في «المستوى الأول» من العداء[3]. وهو ما ترتب عليه آثار قانونية داخلية، حيث هدد تجارة وكلاء الشركات الأمريكية في البلاد، وحظرت المنتجات، كما مثل تجريم أي تواصل مع ممثلي هذه الدول، ومصادرة ممتلكات الشركات أو الأفراد المرتبطين بها.

- نهاية «تحالف الضرورة» مع حزب المؤتمر: شهد عام ٢٠٢٥ الموت السريري للشراكة بين الحوثيين وجناح حزب المؤتمر في صنعاء، حيث لم تعد الجماعة بحاجة لهذا الغطاء، بل أصبحت تراه خطراً كامناً يجب تفكيكه واستيعابه بالكامل.

عسكرة المجتمع وإعادة صياغة الهوية: بناء «الدولة المعسكر»

في عام ٢٠٢٥، استمرت جماعة الحوثي من مجرد إدارة السكان إلى تجنيدهم، محولة المجتمع في مناطق سيطرتها إلى معسكر تعبئة شامل، في عملية «هندسة اجتماعية» واسعة النطاق.

- دورات «طوفان الأقصى»: تجاوز عدد خريجي دورات التعبئة العسكرية والآيديولوجية حاجز مليون ومائة ألف شخص[4]. لم تقتصر هذه الدورات على المتطوعين، بل أصبحت إلزامية لموظفي الدولة، والأكاديميين، والقضاة، وأعضاء النيابة.

---

(١) Houthis Reengineer the Judiciary by Flooding It with Graduates of Religious Centers, https://wcys./org/houthis-reengineer-the-judiciary-by-flooding-it-with-graduates-of-religious-centers

(٢) Houthi court sentences 17 people to death on charges of spying https://wcys.org/a-houthi-run-court-sentences-17-people-to-death-on-charges-of-spying-for-hostile-states-including-a-former-military-intel-/ligence-director

(٣) Yemeni President Declares US and Britain as Hostile States in Official Decree, http://alwaght.net/en/news/249371/ContactUs

(٤) كلمة زعيم الحوثيين في نوفمبر خلال المؤتمر القومي العربي https://www.saba.ye/ar/news3585147.htm

- حرب الرموز الوطنية: شنت حركة الحوثيين معركة ممنهجة ضد الرموز الوطنية الجمهورية، بهدف استبدالها بهوية جديدة ترتكز على الولاء للمشروع «الإيماني». يوضح الجدول التالي معالم هذه الحرب الرمزية:

الهوية الجمهورية	الهوية البديلة
قمع الاحتفالات بثورة ٢٦ سبتمبر واعتبارها «مؤامرة».	الاحتفاء بالمناسبات الطائفية (المولد، يوم الولاية، ذكرى الشهيد).
تجريم رفع العلم الوطني في ذكرى الثورة واعتقال المشاركين.	توظيف الحشود في المولد النبوي كـ«استفتاء شعبي» لتفويض القائد.
شيطنة حقبة الرئيس صالح ووصفها بـ«الخيانة والارتهان».	ربط شرعية الحكم بـ«الحق الإلهي» كامتداد لـ«الإمام الهادي»

هذه الهندسة الداخلية للمجتمع ترافقت مع جرأة متزايدة في السياسة الخارجية، حيث سعت الجماعة لترجمة قوتها العسكرية إلى نفوذ جيوسياسي إقليمي.

من الوكيل المحلي إلى اللاعب الإقليمي

استفادت جماعة الحوثي من أحداث غزة والفراغ الاستراتيجي في المنطقة لتنتقل من مجرد «متمرد محلي» إلى «فاعل هجين» (Hybrid Actor) مؤثر إقليمياً. لكن هذا الصعود الخارجي اللافت ترافق مع انكشاف وهشاشة على المستوى الداخلي.

العلاقة مع الأمم المتحدة:

شهد عام ٢٠٢٥ تدهوراً كارثياً في علاقة الحوثيين بالأمم المتحدة ووكالاتها، حيث انتقلت من التوتر المزمن إلى المواجهة المفتوحة. تجلى هذا التحول في حملة قمع ممنهجة وغير مسبوقة شملت اقتحام المقرات واعتقال العشرات من الموظفين المحليين والأجانب. يهدف هذا النهج التصعيدي إلى تحقيق هدف استراتيجي واضح: فرض السيطرة الكاملة على تدفق المساعدات الإنسانية وتوزيعها، واستخدام المعاناة الإنسانية كورقة ضغط سياسي على المجتمع الدولي. وقد أدت هذه الممارسات إلى انهيار كامل للثقة اللازمة لنجاح أي عملية سياسية بوساطة أممية، وحولت الأمم المتحدة من وسيط محايد إلى طرف مستهدف ومُتّهم.

أدى تدهور بيئة العمل الإنساني وسياسات الحوثيين الممنهجة ضد المنظمات

الدولية إلى نتائج كارثية على الوضع الإنساني، مما هدد بانهيار قطاعات حيوية[1]. وأعلنت معظم المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة وقف عملها في مناطق سيطرة الحوثيين ونقل مراكزها الرئيسية إلى عدن[2]، مما رفع نسبة الاحتياجات الإنسانية في ظل تقاعس الحوثيين عن إيجاد بدائل[3].

ثالثاً: مسار السلام والعلاقات الخارجية

شكل عام ٢٠٢٥ نقطة تحول استراتيجية في مسار الصراع اليمني، حيث انتقل المشهد من حالة «اللاحرب واللاسلم» الهشة التي سادت لسنوات إلى مواجهة مفتوحة متعددة الأبعاد. لقد كان عاماً كاشفاً انهارت فيه الافتراضات الدبلوماسية، وتصدعت فيه التحالفات الداخلية، وتغيرت فيه قواعد الاشتباك بصورة جذرية. لم يعد الصراع اليمني شأناً محلياً أو إقليمياً فحسب، بل تحول إلى ساحة مواجهة دولية مباشرة، أعادت رسم خريطة التهديدات والتحالفات في منطقة البحر الأحمر.

تقييم مسار السلام في عام 2025: من الجمود إلى الموت السريري

انتقلت عملية السلام اليمنية خلال عام ٢٠٢٥ من حالة جمود في بدايته إلى حالة موت سريري في نهايته. لقد تضافرت العوامل الدولية المتمثلة في التصعيد الأمريكي–الإسرائيلي، مع الانقسامات الإقليمية والمحلية، لتغلق كافة نوافذ الحلول الدبلوماسية التي كانت مفتوحة بحذر في السابق.

- خارطة الطريق: أصبحت «خارطة الطريق» التي تم التوصل إليها في أواخر عام ٢٠٢٣ وثيقة مجمدة وغير قابلة للتطبيق خلال عام ٢٠٢٥. وقد تجلى هذا الفشل في الإحاطات المتشائمة التي قدمها المبعوث الأممي هانس غروندبرغ أمام

(١) Yemen health crisis spikes after aid cuts and U.S., Israeli airstrikes https://www.washingtonpost.com/world/2025/09/05/yemen-airstrikes-humanitarian-cholera-crisis/

(٢) حسب إعلان الأمين العام للأمم المتحدة https://english.aawsat.com/arab-world/5191184-un-reduces-mini-mum-dealings-houthis-yemen?amp

(٣) بيان منظمة الأغذية العالمية https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/150219

مجلس الأمن. لقد أثبتت البنية الدبلوماسية التي تقودها الأمم المتحدة أنها غير كافية على الإطلاق، حيث أصبحت دعواتها لخفض التصعيد غير ذات صلة أمام سرعة الأحداث العسكرية والسياسية على الأرض.[1]

- بصيص أمل وحيد: في تناقض صارخ مع المشهد السياسي والعسكري القاتم، شهد شهر ديسمبر ٢٠٢٥ اختراقاً إنسانياً مهماً. فبوساطة عمانية، جرى التوصل إلى اتفاق في مسقط لتبادل حوالي ٢٬٩٠٠ أسير بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي[2]. شملت الصفقة إطلاق سراح شخصيات سياسية بارزة كانت محتجزة لسنوات[3]. ورغم أن هذه الصفقة شكلت «اختراقاً إنسانياً» بالغ الأهمية وأعادت الأمل لآلاف الأسر، إلا أن تأثيرها ظل محدوداً على المسار السياسي الأوسع. لقد أثبتت أن القنوات الخلفية الإنسانية يمكن أن تنجح بمعزل عن التعقيدات السياسية، لكنها أكدت في الوقت نفسه أن المسار السياسي الرئيسي ظل مسدوداً بالكامل.

- الحوثيون والسعودية: مع توقف هجمات الحوثيين في البحر الأحمر صَعدت الجماعة مطالباتها للسعودية «باستحقاقات السلام» وتنفيذ خارطة الطريق وتسليم مرتبات الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرة الجماعة وهددت باستئناف الهجمات. حرّك ذلك الوساطة العُمانية مع الحوثيين لكن كان من الصعب موافقة السعودية بدفع أموال للحوثيين أو التوصل لاتفاق يخرج الحركة من الضائقة المالية الكبيرة الوضع الاقتصادي المتردي بسبب العقوبات الأمريكية.

ومنذ أكتوبر شهد الوضع السياسي والأمني بين الحوثيين والسعودية انتقالاً حاداً من مرحلة «الهدنة غير المعلنة» إلى مرحلة[4] «التهديد بالصراع الشامل»،[5] وشن الحوثيون حملات متعددة على السعودية في شبكات التواصل الاجتماعي، مع

---

(١) Briefing by the UN Special Envoy for Yemen, Hans Grundberg, to the Security Council, https://reliefweb.int/report/yemen/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council

(٢) Houthis, Yemen government say to exchange nearly 3000 prisoners | International, https://www.bssnews.net/international/344563

(٣) Houthis, Yemen government to exchange nearly 3,000 prisoners: Officials - Al Arabiya, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2025/12/23/houthis-yemen-government-to-exchange-nearly-3000-prisoners-officials

(٤) محمد البخيتي عضو المكتب السياسي للحوثيين (٢٠٢٥/١١/٨) مقابلة متلفزة https://youtu.be/txQx38b7s1o

(٥) مقال حزام الأسد عضو المكتب السياسي للحوثيين في نوفمبر ٢٠٢٥ https://althawrah.ye/archives/1092055

تضخم غير مسبوق في المطالب الحوثية وارتفاع سقف الخطاب العسكري[1]. وأدى الكشف عن «خلية التجسس» في نوفمبر واتهامها بالعمل لصالح الموساد والمخابرات السعودية إلى تجميد فعلي لمشاورات تثبيت الهدنة في سلطنة عُمان[2]. يعتبر الحوثيون هذا العمل «إعلاناً للحرب» و «انتهاكاً صارخاً لسيادة اليمن» مما يُنهي فعلياً أي ثقة متبقية في «النوايا السعودية تجاه السلام».[3]

العلاقة مع الولايات المتحدة

شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٥ تحولاً جذرياً في طبيعة التدخل الخارجي في اليمن[4]، مدفوعاً بتغير الإدارة الأمريكية وعودتها إلى سياسة المواجهة المباشرة. هذا التحول أنهى حالة التردد الدبلوماسي ونقل الصراع من إطاره الإقليمي المحصور إلى مواجهة دولية مباشرة، كان عنوانها الأبرز هو إعادة تصنيف جماعة الحوثيين منظمة إرهابية وما تبعه من حرب اقتصادية شاملة.

- إعادة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية: في خطوة ذات تداعيات هائلة، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ٤ مارس ٢٠٢٥ رسمياً إعادة إدراج جماعة الحوثي على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية (FTO).
- التصعيد مقابل التصعيد: لم تظهر جماعة الحوثي أي إشارة للتراجع، بل اعتبرت التصنيف «وسام شرف» ودليلاً على نجاحها في التأثير على الساحة الدولية. واستغلت القرار لحشد جبهتها الداخلية عبر تنظيم مسيرات مليونية في ١٧ مارس تحت شعار «معركة الفتح الموعود والجهاد المقدس».[5]
- الموقف الأمريكي من أحداث ديسمبر: لم تقدم واشنطن موقف واضح من

(١) تصريح علي القحوم عضو المكتب السياسي للحوثيين في نوفمبر٢٠٢٥ - https://x.com/alialqhoom/status/1992786724171440505?s=20

(٢) مقابلة مع علي العماد عضو المكتب السياسي للحركة: برنامج ملفات على تلفزيون المسيرة ٢٠٢٥/١٠/٨ مشاهدة مباشرة.

(٣) مقال علي القحوم في المسيرة «اليمن وقائدُها وصنع معادلة السلام والانتصار» https://masirahtv.net/post/286791

(٤) Survival Challenges: The Future of the Houthis Amid Current Developments https://mokhacenter.org/en/survival-challenges-the-future-of-the-houthis-amid-current-developments/

(٥) U.S. military conducts fresh airstrikes on Yemen's Houthi-held Red Sea port city, http://en.people.cn/n3/2025/0318/c90000-20290612.html

سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على شرقي اليمن، وأصبحت منقسمة بين حليفيها الإمارات والسعودية. لكنها لاحقاً دعمت واشنطن، عبر سفيرها ومبعوثها، عقد «مؤتمر الرياض للحوار الجنوبي»، مؤكدة دعمها لوحدة اليمن واستقراره. القلق الأمريكي نبع من مخاوف استغلال القاعدة للفراغ الأمني، ورغبة في تأمين البحر الأحمر من تهديدات الحوثيين عبر وجود حكومة شرعية موحدة وقوية[1].

نهاية تحالف السعودية والإمارات في اليمن

بدأت الرياض تنظر إلى التحركات الإماراتية في المحافظات الجنوبية والجزر الاستراتيجية بوصفها مساراً يتجاوز الأهداف الأصلية للتحالف نحو بناء نفوذ جيوسياسي مستقل وقد بلغ ذروته نهاية نوفمبر ٢٠٢٥، حين دفع المجلس الانتقالي بأكثر من ١٣ لواء وعدة كتائب قتالية، قُدّر قوامها بنحو ١٥ ألف مقاتل، نُقلت من عدن ولحج وأبين والضالع وشبوة، إلى حضرموت والمهرة، مدعومة بالمعدات الثقيلة والمدفعية والطيران المسيّر والصواريخ المضادة للدروع، وضمّت هذه القوات ألوية الدعم والإسناد، وألوية من المشاة والصاعقة، إضافة إلى ألوية الدعم الأمني بقيادة أبو علي الحضرمي، وفي صبيحة الثالث من ديسمبر ٢٠٢٥م، اجتاحت القوات وادي حضرموت، وتمكنت من فرض سيطرة كاملة على شرق اليمن محافظتي حضرموت والمهرة، ويبدو أن الإمارات ضغطت على قوات الانتقالي لتوسيع مسرح انتشارها إلى تخوم الحدود السعودية في محوري ثمود ورماه وصولا إلى العبر والوديعة وإلى محافظة المهرة، وسيحمل وصول الذراع الإماراتي إلى التماس المباشر مع الحدود السعودية دلالات أمنية وتجاوزا لخطوط حمراء، فحضرموت تمثل عمقاً جنوبيا حيويا وحدودا برية مفتوحة وشكّلت تاريخيا حاجزاً أمنياً طبيعيا للداخل السعودي، وكسْرُ هذا الحاجز يفتح المجال لتهديدات مزمنة تشمل تهريب السلاح وتسلل الجماعات المسلحة وتحويل الحدود الجنوبية إلى نقطة استنزاف أمني وعسكري، ومن جهة أخرى بدت الرياض غير مستعدة لقبول رؤية قاعدة عسكرية واستخباراتية إسرائيلية على حدودها الجنوبية، وقد تتحول إلى منصة ضغط إقليمي تهدد أمن الطاقة وتطويق

(١) US backs Saudi conference gathering Yemen's southern factions, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2026/01/11/us-backs-saudi-conference-gathering-yemen-s-southern-factions

السعودية بحزام نفوذ بحري واستخباراتي معادٍ[١].

في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، نفذت مقاتلات سعودية غارات دقيقة استهدفت رصيف ميناء المكلا، وأعلن المتحدث باسم التحالف أن الغارات «استهدفت شحنة أسلحة ومدرعات» قادمة من ميناء الفجيرة الإماراتي كانت في طريقها للمجلس الانتقالي الجنوبي[٢].

تزامناً مع تصاعد الدخان في المكلا، تصاعدت الأزمة إلى مستوى دبلوماسي غير مسبوق عندما صدر بيان للخارجية السعودية يتهم الإمارات بتهديد الأمن القومي للمملكة العربية السعودية، وبلهجة آمرة «سحب كافة قواتها من اليمن خلال ٢٤ ساعة» بناء على طلب الرئيس اليمني[٣]. وبالتزامن مع ذلك، أعلن الرئيس رشاد العليمي إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع الإمارات، معلناً حالة الطوارئ في البلاد[٤].

في المقابل، جاء الرد الإماراتي حذراً، ولكنه ردّ رافض، حيث نفت أبوظبي وجود أسلحة (مدعية أنها آليات لقوات مكافحة الإرهاب) ورفضت الاتهامات السعودية. ومع ذلك، وفي مواجهة التصعيد العسكري، أعلنت الإمارات في ٣ يناير ٢٠٢٦ «إعادة تموضع» وسحب ما تبقى من قواتها، في خطوة بدت وكأنها إذعان للأمر الواقع الذي فرضته القوة السعودية[٥].

سلطنة عمان

(١) د. إسماعيل السهيلي، نهاية التحالفات الرمادية: شرق اليمن ضرورات الامن السعودي ووحدة اليمن، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٦/١/٦، https://2u.pw/eVIei

(٢) The Saudi-UAE Bust-Up over Yemen reflects Rift over Vision for https://www.juancole.com/2026/01/reflects-vision-region.html

(٣) Saudi Arabia Takes Full Control of Yemen's South - Stimson Center https://www.stimson.org/2026/01/saudi-arabia-takes-full-control-of-yemens-south/

(٤) From coalition to confrontation: Saudi-UAE rivalry in Yemen and its regional implications https://mei.edu/publication/from-coalition-to-confrontation-saudi-uae-rivalry-in-yemen-and-its-regional-implications/

(٥) UAE announces withdrawal of its forces from Yemen following Saudi strikes ,https://www.middleeasteye.net/news/uae-announces-withdrawal-its-forces-yemen-following-saudi-criticism

كانت سلطنة عمان مركزاً رئيسياً لعمليات التفاوض مع الحوثيين، كما قادت جهود الوساطة بين الحوثيين والولايات المتحدة والتوصل لاتفاق مايو الذي يوقف تبادل الهجمات.

لكن السياسة الخارجية العمانية شهدت تحولاً جذرياً في ديسمبر ٢٠٢٥. إذ تخلت مسقط عن «حيادها السلبي» لتصبح طرفاً فاعلاً في الميدان. حيث اعتبرت عمان وصول قوات الانتقالي إلى المهرة (المحاذية لحدودها) خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه. تحركت مسقط بدافع الأمن القومي لمنع قيام كيان موالٍ للإمارات على حدودها الغربية. وكشفت التقارير عن تنسيق استخباري ولوجستي عالي المستوى بين الرياض ومسقط. قدمت عمان معلومات دقيقة حول تحركات الانتقالي وخطط الانفصال، وسهلت تحركات القوات القبلية الموالية للشرعية[١].

إيران وترسيخ العلاقة مع الحوثيين

أكدت الأحداث الميدانية في منتصف عام ٢٠٢٥ عمق الروابط العضوية بين الطرفين؛ ففي أعقاب اغتيال رئيس وزراء الحوثيين أظهرت طهران دعماً سياسياً وإعلامياً مكثفاً عكس متانة التحالف[٢]. وبدلاً من التراجع، تشير المعلومات إلى أن هذا الحادث أدى إلى تعميق الاعتماد المتبادل، حيث كثفت إيران من إرسال المستشارين التقنيين لدعم الحركة في إعادة تنظيم البروتوكولات الأمنية وسد الفجوات القيادية الناتجة عن عمليات الاستهداف الجوي[٣].

وتجلى الدعم الإيراني في عام ٢٠٢٥ من خلال نقل نوعي للتكنولوجيا العسكرية، حيث رُصد استخدام الحوثيين لذخائر عنقودية وطائرات مسيرة أكثر تطوراً من الأجيال السابقة. هذا التطور التقني المستمر أكد استدامة خطوط الإمداد اللوجيستي رغم الرقابة الدولية، مما أتاح للجماعة الحفاظ على وتيرة عملياتها

(١) How Oman went from mediator to silent Saudi partner in Yemen fight ..., https://www.middleeast-eye.net/news/how-oman-went-mediator-silent-saudi-partner-yemen-fight

(٢) Israel's Assassination of the Houthi Prime Minister: Analysis and Implications https://rasanah-iiis.org/english/position-estimate/israels-assassination-of-the-houthi-prime-minister-analysis-and-implications/

(٣) Israel kills 12 top officials in Yemen's Houthi-controlled government - FDD https://www.fdd.org/analysis/2025/09/03/israel-kills-12-top-officials-in-yemens-houthi-controlled-government/

العسكرية بفاعلية عالية. وبذلك، انتهى العام والتحالف بين الطرفين يبدو أكثر رسوخاً من الناحية الفنية والعسكرية، محولاً «الاستقلالية التشغيلية» إلى أداة تكتيكية تخدم الأهداف الاستراتيجية المشتركة في البحر الأحمر والمنطقة.

رابعاً: سيناريوهات المستقبل اليمني

يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات للمستقبل تعكس طيفا واقعيا لمستقبل اليمن، يتراوح بين تسوية وظيفية صعبة التحقيق، واستقرار هش قابل للاستدامة المؤقتة، وانهيار شامل يحمل تداعيات إقليمية جسيمة. ويظل مسار تطور الأزمة مرهوناً بتفاعل العوامل الداخلية مع حسابات القوى الإقليمية والدولية، وقدرتها على الانتقال من إدارة الصراع إلى معالجة أسبابه البنيوية.

السيناريو الأول: الحكم المحلي واسع الصلاحيات

يفترض هذا السيناريو توجه اليمن بدعم سعودي مكثف نحو إنهاء النزاع المسلح في عموم اليمن وإعادة إنتاج دولة واحدة تقوم على سلطة مركزية مختصة بالصلاحيات السيادية، مقابل أقاليم تتمتع بإدارة واسعة للشؤون المحلية، يحظى هذا السيناريو بدعم إقليمي ودولي كونه يحدّ من مخاطر التفكك، ويعيد توظيف اليمن كدولة عازلة مستقرة نسبياً، قادرة على ضبط الحدود وتأمين الممرات البحرية، دون تحوله إلى ساحة نفوذ معادٍ.

السيناريو الثاني: إدارة الانقسام واستدامة الاستقرار الهش

يرتكز هذا السيناريو على بقاء اليمن موحّدا شكلياً، لكنه منقسم عمليا بين سلطات أمر واقع متعددة، في ظل غياب القدرة أو الرغبة الدولية في فرض تسوية شاملة، يستمر الصراع في صورة منخفضة الحدة، تُدار عبر تفاهمات أمنية وإنسانية جزئية تمنع الانهيار الكامل دون معالجة جذور الأزمة. يلبّي هذا المسار الحد الأدنى من مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين، لكنه يرسّخ في المقابل هشاشة بنيوية قابلة للانفجار لدى أي تحوّل حاد يطرأ في موازين القوى الإقليمية.

السيناريو الثالث: التفكك الشامل وتحول اليمن إلى ساحة صراع إقليمي

يفترض هذا السيناريو انهيار ما تبقى من مظلة الدولة، وتحوّل اليمن إلى فسيفساء من الكيانات المتنافسة، مع تبلور شمال خاضع لسيطرة الحوثيين، وجنوب مفكك إلى سلطات متنازعة، وانفتاح واسع على تدخلات إقليمية ودولية مباشرة. يغدو اليمن في هذا السياق، ساحة صراع مفتوح تتقاطع فيها حسابات الأمن البحري والطاقة والنفوذ الاستراتيجي، بما يشكل تهديداً دائماً للاستقرار الإقليمي.

الأردن يواجه في ٢٠٢٥ محيطًا مضطربًا يموج بالتهديدات والتحديات

عاطف الجولاني

باحث ومحلل سياسي وكاتب صحفي

مستخلص

وجد الأردن نفسه خلال العام ٢٠٢٥ في عين العاصفة، وواجه العديد من التحديات التي تزامنت على أكثر من صعيد وأسهمت في رسم المشهد السياسي. فعلى جبهته الغربية واجه استحقاقات تغيّر الرؤية الأمنية والسياسية الإسرائيلية في اتجاهات أكثر تشدداً وعدوانية وتوسّعاً، في ظل تبنّي أولويات اليمين المتطرّف التي تحوّلت إلى رؤية رسمية معتمدة لدى الكيان الصهيوني.

وأمريكياً، تعامل مع التداعيات المترتبة على تسلم دونالد ترامب لمهامه الرئاسية في الولايات المتحدة، بسياساته السلبية تجاه الأردن فيما يتعلق بالموقف من مشروع ضم الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، وإعادة احتلال قطاع غزة، وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن ومصر، والتلويح بوقف المساعدات الاقتصادية كورقة ضغط لابتزاز المواقف السياسية.

فلسطينياً، واصل الأردن التعامل مع التفاعلات السياسية والأمنية لمعركة طوفان الأقصى التي استمرت للعام الثاني على التوالي، بتداعياتها المؤثرة بصورة قوية ومباشرة على مصالح الأردن السياسية والاقتصادية وعلى استقراره الأمني. كما وجد نفسه مقحماً، على غير إرادة منه، كطرف في الحرب الإسرائيلية الإيرانية التي استمرت ١٢ يوماً وتحولت أجواؤه خلالها إلى ساحة لعبور الصواريخ والطائرات الإيرانية المسيّرة المتجهة للعمق الإسرائيلي. وواجه في ٢٠٢٥ تداعيات التغيير السياسي في سوريا، ونتائج التصعيد في محافظة السويداء على حدوده الجنوبية، في ظل التدخّل الإسرائيلي العسكري بذريعة حماية الطائفة الدرزية.

الأوضاع الاقتصادية الضاغطة ظلت هي الأخرى تحدّياً مؤرّقاً للأردن، مع ارتفاع حجم المديونية إلى مستويات قياسية، وتزايد الأعباء المعيشية على المواطنين بمعدلات تضخّم وبطالة مرتفعة. كما تفجرت أزمة غير مسبوقة بين الجانب الرسمي والحركة الإسلامية، وجرى حظر جماعة الإخوان المسلمين وإغلاق مقراتها واعتقال عدد من قياداتها. ودخلت إدارة ترامب وحكومة نتنياهو ودول عربية مناوئة لتيار

الإسلام السياسي على خط الأزمة ومارست مزيداً من التحريض لتحجيم الحركة وإقصائها من المشهد السياسي الأردني.

وعلى صعيد التوقّعات للعام ٢٠٢٦، يُرجّح أن تستمر التهديدات الإسرائيلية للأردن وتتصاعد في العام الجديد، ولا تبرز مؤشرات لتراجع الأزمة بين الحكومة والحركة الإسلامية، وفي ذات الوقت لا تبدو الحكومة معنية بمزيد من الإجراءات التصعيدية. ورغم التفاؤل الرسمي بارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال الإعوام القادمة، يُرجّح استمرار الأزمة الاقتصادية بمستوياتها الحالية. ويبدو الجانبان الأمريكي والأردني معنيين بإدامة علاقات قوية بين الطرفين رغم الصعوبات التي تسببت بها سياسات ترامب المندفعة. وإقليمياً، يُتوقّع أن يواصل الأردن إدارة علاقات حذرة ومتوازنة مع مختلف الأطراف، وأن يواصل رفض المشاركة في أي قوة إقليمية لفرض الاستقرار في قطاع غزة.

أولاً: أبرز المتغيّرات المؤثرة في 2025

يمكن الوقوف على مجموعة من المتغيّرات المهمة التي أسهمت في رسم المشهد الأردني خلال سنة ٢٠٢٥، والتي اندرجت بمعظمها في سياق التحديات الأمنية، ومن أبرزها:

1. تصاعد التهديدات السياسية والأمنية على الجبهة الغربية، وتوتّر العلاقات مع الكيان الصهيوني.

فخلال سنة ٢٠٢٥ انتقل مركز الثقل في التهديدات الأمنية التي تواجه الأردن من الحدود الشمالية مع سوريا إلى الجبهة الغربية مع الكيان الصهيوني، حيث تزايدت الأخطار الأمنية والتهديدات السياسية الإسرائيلية بصورة غير مسبوقة، ووجد الأردن نفسه في مواجهة تحديات مقلقة.

فعلى صعيد الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة التي تنعكس تطوراتها بصورة مباشرة على مصالح الأردن واستقراره، تسارعت إجراءات الاحتلال لضمها رسمياً للسيادة الإسرائيلية، حيث صوت الكنيست الإسرائيلي في ٢٣/ ٧/ ٢٠٢٥ بأغلبية ٧١ صوتاً على بيان لدعم السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية والأغوار الفلسطينية

المحتلة. وعاد الكنيست ليؤكد ذلك مجدداً في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢٥ بالتصويت على مناقشة مشروعي قانون يهدفان إلى توسيع السيادة الإسرائيلية في الضفة، وهو ما أدانته وزارة الخارجية الأردنية بأشدّ العبارات «باعتباره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتقويضاً واضحاً لحلّ الدولتين ولحقّ الشعب الفلسطيني في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة»، مؤكدة «أن لا سيادة لإسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة».[١]

وفي مؤشر إلى تصاعد الضغوط الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، تزايدت اعتداءات المستوطنين في الضفة خلال سنة ٢٠٢٥ ووصلت أعلى مستوياتها، وهو ما دفع مدير وكالة «الأونروا» في الضفة رولاند فريدريك للتحذير من أن «تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين والتوسّع في الاستيطان وعمليات التدمير والإخلاء، أدى إلى نزوح قسري للفلسطينيين يمهّد لمزيد من الضم».[٢]

كما تزايد قلق الأردن خلال سنة ٢٠٢٥ من الإجراءات الإسرائيلية على حدوده الغربية، حيث أعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي في شهر أيار/ مايو ٢٠٢٥ إن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية صدَّق على خطة لإقامة جدار أمني على الحدود الشرقية مع الأردن، تشمل تعزيز السيطرة على الغور من خلال بؤر استيطانية ومزارع ومعسكرات تدريب، وتتضمن إنشاء نظام دفاعي متعدد الطبقات على طول ٤٢٥ كيلو متراً من جنوب مرتفعات الجولان المحتل حتى شمالي إيلات. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن وزير الدفاع يسرائيل كاتس قوله إن «بناء السياج خطوة إستراتيجية ضد محاولات إيران تحويل الحدود إلى جبهة إرهابية». وبحسب صحيفة (تايمز أوف إسرائيل) تبلغ كلفة بناء الجدار نحو ١,٤ مليار دولار، ومن المتوقّع أن يستغرق العمل فيه ٣ سنوات.[٣]

ولم تتوقف الإجراءات الإسرائيلية عند بناء الجدار الأمني الحدودي، بل تعدّتها إلى ما هو أكثر خطورة، حيث قرر الجيش الإسرائيلي نشر فرقة عسكرية

(١) الأردن يدين تصويت الكنيست لدعم السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية والأغوار المحتلة

(٢) الأونروا: تصاعد عنف المستوطنين في الضفة ونزوح قسري يمهد لمزيد من الضم

(٣) إسرائيل توافق على بناء سياج أمني على الحدود الأردنية | أخبار | الجزيرة نت

كاملة على الحدود مع الأردن أطلق عليها اسم «جلعاد» ويبلغ قوامها ١٢ ألف جندي وضابط، وتعرف باسم «الفرقة ٩٦» أو «الفرقة الشرقية». وقد بدأت فكرة إنشاء الفرقة في ٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٤ حين اجتمع قادة في الجيش الإسرائيلي واتفقوا على إنشائها، ولاحقاً تم اختيار العميد أورن سيمحا قائدا لها، لكن الإعلان عن تأسيسها رسمياً تأخر حتى سنة ٢٠٢٥. وأثناء الحرب الإسرائيلية الإيرانية التي اندلعت في ١٣/ ٦/ ٢٠٢٥ اكتمل تشكيل الفرقة ودخلت الخدمة فعلياً عبر انتشارها من منطقة عين جيف على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا في وادي الأردن إلى منطقة مسعدة بهضبة الجولان السوري المحتل. وتتبع الفرقة للقيادة المركزية في الجيش الإسرائيلي، وجاء تشكيلها وفق تبرير الجيش الإسرائيلي لضمان عدم تكرار هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، ويقع على عاتقها مسؤولية تأمين الحدود مع الأردن التي تعد الأطول مع (إسرائيل)، إذ تمتد على مسافة ٥٠٠ كيلومتر.[١]

ويزيد من خطورة نشر الفرقة على الحدود الأردنية، أن الغالبية العُظمى من جنودها هم من سكان المستوطنات المقامة على الأراضي المحاذية للحدود الأردنية، وقد تم منحهم ميزة الاحتفاظ بسلاحهم وعتادهم الشخصي في منازلهم بهدف التعبئة السريعة.[٢]

ومع نشر فرقة جلعاد على الحدود الأردنية، وتزايد الحديث إسرائيلياً عن تهديدات أمنية محتملة من الحدود الأردنية، وبعد فرض القوات الإسرائيلية منطقتين عازلتين تخضعان للاحتلال العسكري في كل من سوريا ولبنان بحجج أمنية، تتزايد التخوفات أردنياً من تكرار ذات السيناريو مستقبلاً في الأردن، حيث إن «إسرائيل لا تتوانى ولا تضيع أية فرصة أو نصف فرصة لاحتلال أرض جديدة وتوسعة حدود دولتها، وإن نشر فرقة جلعاد بعدّتها وعدّاتها على طول الحدود الشرقية لإسرائيل الغربية للأردن يستدعي التفاتة جادّة لما تشكله من تهديد على الأمن القومي الأردني في الوقت الحالي وفي المستقبل».[٣]

(١) فرقة جلعاد تشكيل عسكري بجيش الاحتلال لتأمين حدود إسرائيل الشرقية | الموسوعة | الجزيرة نت

(٢) فرقة جلعاد: ما بين التشكيل والأهداف والمخاطر المتوقعة - معهد السياسة والمجتمع

(٣) فرقة جلعاد: ما بين التشكيل والأهداف والمخاطر المتوقعة - معهد السياسة والمجتمع

وزاد من قلق الأردن إزاء النوايا والأطماع الإسرائيلية، ما صدر عن المسؤولين الإسرائيليين من تصريحات تؤكد مخاوفه من توجهات إسرائيلية توسعية تشمل الأردن. ففي مقابلة تلفزيونية مع قناة (i24) الإسرائيلية في ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: «إنني في مهمة تاريخية وروحانية، ومرتبط عاطفياً برؤية إسرائيل الكبرى». وبالتزامن مع تصريحه روّج معهد «التوراة والأرض» عبر موقعه الإلكتروني مزاعم أن حدود إسرائيل التاريخية تمتد من نهر الفرات شرقاً إلى نهر النيل جنوباً، في إشارة واضحة إلى مشروع توسعي يتجاوز حدود فلسطين التاريخية ليشمل أجزاء واسعة من الأراضي العربية.[١]

وقد أدانت وزارة الخارجية الأردنية تصريحات نتنياهو بخصوص «إسرائيل الكبرى» وعبّرت عن رفضها واعتبرتها «تصعيدا استفزازيا خطيراً وتهديداً لسيادة الدول ومخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة». وشدد الناطق الرسمي باسم الوزارة سفيان القضاة على رفض الأردن المطلق لهذه التصريحات التحريضية، وأكد أن «هذه الأوهام العبثية التي تعكسها تصريحات المسؤولين الإسرائيليين لن تنال من الأردن والدول العربية ولا تنتقص من الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني»، وحذر من إن «هذه الادعاءات والأوهام التي يتبناها متطرفو الحكومة الإسرائيلية ويروجون لها تشجّع على استمرار دوامات العنف والصراع، وبما يتطلب موقفا دوليا واضحا بإدانتها والتحذير من عواقبها الوخيمة على أمن المنطقة واستقرارها ومحاسبة مطلقيها».[٢]

وفي ٢٢/ ٨/ ٢٠٢٥ عادت وزارة الخارجية الأردنية لتدين تصريحات جديدة لوزير الاتصالات الإسرائيلي شلومو كرعي، وأكّدت رفض الأردن لتصريحاته التحريضية والاستفزازية، وشددت على أنها لن تنال من الأردن وصلابة موقفه.[٣] وكان كرعي قال في منشور على منصة (إكس): «لنهر الأردن ضفتان، إحداهما لنا والأخرى أيضاً، والضفة الغربية أولاً، لن تقوم دولة فلسطينية بين نهر الأردن

(١) نتنياهو يستعطف شعبه بالحديث عن «إسرائيل الكبرى»...

(٢) إدانات عربية لتصريحات نتنياهو بشأن «إسرائيل الكبرى» | سكاي نيوز عربية

(٣) الأردن يدين بأشد العبارات تصريحات وزير الاتصالات الإسرائيلي

والبحر (المتوسط)».[1]

وينبع القلق الأردني من تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تكشف أطماعهم وخططهم التوسعية من كونها تحوّلت إلى رؤية إسرائيلية رسمية معتمدة وبرنامج عمل تنفيذي للحكومة الأشد تطرّفا ويمينية في تاريخ الكيان الصهيوني. وضاعف من هذا القلق المواقف الداعمة التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعبّر فيها عن قناعته بحاجة (إسرائيل) لأن تتوسع، حيث صرح بأنها "بالتأكيد دولة صغيرة من حيث المساحة" مضيفاً: «في الواقع إنها قطعة صغيرة جدّاً، وإنه لأمر مدهش ما تمكّنوا من فعله، عندما تفكر في الأمر، هناك الكثير من القوة العقلية الجيدة والذكية، لكنها قطعة أرض صغيرة جدّاً». وسبق لترامب أن أطلق تصريحات مشابهة في أغسطس/ آب الماضي خلال حملته للانتخابات الرئاسية حيث قال حينها "عندما أنظر إلى خريطة الشرق الأوسط، أجد إسرائيل بقعة صغيرة جدّاً. في الحقيقة، قلت هل من طريقة للحصول على المزيد من المساحات؟ إنها صغيرة جدّاً».[2]

2. تأزم العلاقات الرسمية مع الحركة الإسلامية وحظر جماعة الإخوان المسلمين.

في تطوّر مفاجئ وضع حدّاً لعلاقة طويلة مميّزة ولنموذج فريد في المنطقة العربية لإدارة علاقة إيجابية هادئة بين سلطة سياسية وحركة إسلامية، شهدت سنة ٢٠٢٥ انعطافة حادّة وتأزّماً غير مسبوق في العلاقة بين الجانب الرسمي والحركة الإسلامية في الأردن، انتهى بحظر جماعة الإخوان المسلمين وبالتلويح باتخاذ إجراءات بحقّ حزب جبهة العمل الإسلامي، أكبر الأحزاب الأردنية.

فقد أعلنت الحكومة الأردنية في ١٥/ ٤/ ٢٠٢٥ اعتقال ١٦ شخصا بتهمة التورّط بتصنيع صواريخ ومسيّرات بهدف « إثارة الفوضى والتخريب داخل المملكة»، وتحدثت عن مستودعات تحت الأرض في مدينة الزرقاء تتضمن آلات متقدّمة لتصنيع الأسلحة والصواريخ، وقالت إنها أحالت القضايا إلى محكمة أمن

(١) فلسطين: تصريحات وزير إسرائيلي بخصوص ضفتي نهر الأردن تهديد لأمن المنطقة

(٢) ترامب يرد بقلم وطاولة على صحفي سأله: هل تدعم ضم إسرائيل للضفة الغربية؟ (فيديو) | الجزيرة مباشر

الدولة لإجراء المقتضى القانوني، ووجهت أصابع الاتهام لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما نفته الحركة الإسلامية في الأردن التي أكدت أن لا صلة لها بتلك الاتهامات، وقالت إن ما أعلنته الحكومة أعمال فردية على خلفية دعم المقاومة الفلسطينية «لا علم لنا بها ولا صلة»، مؤكدة التزامها «بالخط الوطني وبالنهج السلمي وبعدم الخروج عن وحدة الصف الوطني»، وشدّدت على أن «مصالح الأردن العليا فوق كل اعتبار».[١]

وبعد أسبوع واحد من الإعلان الرسمي عن ضبط المتهمين بتصنيع الأسلحة، أعلن وزير الداخلية الأردني مازن الفراية «حظر كافة نشاطات جماعة الإخوان المسلمين المُنحلة واعتبارها جمعية غير مشروعة". وقال إنه تقرّر «اعتبار الانتساب لجماعة الإخوان المسلمين أمراً محظوراً، وحظر الترويج لأفكارها، وتحت طائلة المساءلة القانونية».[٢]

وفور ذلك صدرت رزمة تعميمات بعد المؤتمر الصحافي لوزير الداخلية أبرزها عن مديرية الأمن العام ووحدة الجرائم الإلكترونية، حيث تم التلويح بـ"مساءلة قانونية" ستطال كل المتعاطين مع منصات التواصل الاجتماعي بالنشر أو إعادة النشر أو حتى بالتعليق. ولفتت هيئة الإعلام الحكومية لاحقاً نظر جميع وسائل الإعلام في البلاد إلى أن نشر أخبار عن "ما يسمى بجماعة الإخوان" أو إعادة بث الأخبار مخالف للقانون. وفي ذات اليوم الذي صدر فيه قرار الحظر قامت قوات أمنية بمداهمة مقرّات حزب جبهة العمل الإسلامي وتفتيشها، بحثا فيما يبدو عن أدلة ووثائق تثبت وجود صلة أو علاقة بين الحزب والجماعة.[٣]

ولاحقاً شنت قوات الأمن الأردنية حملة اعتقالات في صفوف الجماعة شملت بعض القياديين الحاليين والسابقين، وأحالت عدداً منهم إلى القضاء، حيث لا يزالون رهن الاعتقال. وتزامن مع ذلك حملة موازية استهدفت عدداً من الجمعيات الخيرية والمؤسسات المحسوبة على الحركة الإسلامية أو المقرّبة منها، كما تم الحجز على أملاك

(١) الأردن.. ما تفاصيل قضية خلية الأسلحة؟ | أخبار | الجزيرة نت

(٢) الإخوان المسلمون في الأردن: الأردن يعلن حظر نشاطات الجماعة والانتساب لها والترويج لأفكارها - BBC News عربي

(٣) سلطات الأردن تحظر «الإخوان المسلمين»... وتفتش مقرات «جبهة العمل الإسلامي»

عشرات القياديين الحاليين والسابقين.

وفي تفسير دوافع الأزمة بين الجانب الرسمي والحركة الإسلامية يمكن الوقوف على مجموعة عوامل داخلية وخارجية، أثرت في سياق العلاقة بين الطرفين وأوصلتها إلى مستوى غير مسبوق من التوتّر والتصعيد. فقد جاء حظر جماعة الإخوان المسلمين في سياق تراجع مضطرد في العلاقة بين الطرفين بدأ في أعقاب الانقلاب على الربيع العربي في ٢٠١٣، وصولاً إلى صدور حكم قضائي عن محكمة التمييز الأردنية في ١٥/ ٧/ ٢٠٢٠ اعتبر الإخوان المسلمين جماعة منحلة قانونياً منذ العام ١٩٥٣ لأنها لم توفّق أوضاعها وفق القانون الذي أُقر في حينه لتنظيم عمل الجمعيات الخيرية.

وجاءت نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٤ وتصدّرت فيها الحركة الإسلامية الانتخابات وحصلت على ٣١ مقعداً من أصل ١٣٨، لتشكّل منعطفاً جديداً في سياق العلاقة بين الطرفين حيث أثارت حالة من القلق لدى الأوساط الرسمية التي بدا واضحاً عدم رضاها عن النتائج غير المتوقّعة، الأمر الذي دفع العديد من المحللين في ذلك الوقت لتوقّع إلغاء القانون الذي أجريت وفقه الانتخابات النيابية وحلّ البرلمان وعدم السماح له بإكمال مدتة القانونية.

ولم يُخف الجانبان الأمريكي والإسرائيلي والعديد من الدول العربية المناوئة لتيار الإسلام السياسي في المنطقة انزعاجهم من نتائج الانتخابات النيابية في الأردن، ويسود اعتقاد واسع بأن تلك الأطراف مارست تحريضًا قوياً لاستهداف الحركة الإسلامية وتحجيم وجودها السياسي والقانوني في الأردن. وقد صدرت الكثير من التصريحات الإسرائيلية الرسمية التي تعبّر عن الانزعاج من تنامي دور الحركة الإسلامية في الأردن ومن الدور الذي تلعبه في دعم المقاومة الفلسطينية.

وعقب صدور أمر تنفيذي عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتصنيف فروع جماعة الإخوان في الأردن ومصر ولبنان على قوائم الإرهاب الأمريكية، وجّه له نتنياهو رسالة شكر قال فيها: « في هذه المناسبة، أود أيضاً أن أشيد بالرئيس دونالد ترامب لقراره حظر جماعة الإخوان المسلمين وتصنيفها منظمة إرهابية، هذه المنظمة

تُهدد الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه».[١]

كما أشاد أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي بمرسوم ترامب الرئاسي، وقال إن تحرك الرئيس الأمريكي لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كـ«منظمة إرهابية» قرار استراتيجي وشجاع وتاريخي.[٢]

وقد شكّل التفاعل القوي للحركة الإسلامية في الأردن مع معركة طوفان الأقصى في قطاع غزة، وقيادتها للفعل الشعبي والإغاثي، وإعلان تأييدها الصريح للمقاومة الفلسطينية، مصدر قلق رسمي أردني نتيجة عدم الارتياح للعلاقات القوية التي تربط الحركة الإسلامية بحركة حماس التي توتّرت علاقاتها هي الأخرى مع الجانب الرسمي خلال السنوات الأخيرة.

ولا يخفي الأمر التنفيذي للرئيس ترامب مدى ارتباط استهدافه لفروع الجماعة في الأردن ومصر ولبنان بدورها في معركة طوفان الأقصى وتأييدها للمقاومة الفلسطينية، حيث برر تصنيف فروع الإخوان كمنظمات إرهابية بأنها «تُغذي الإرهاب، وترتكب أو تسهّل أو تدعم العنف وحملات زعزعة الاستقرار التي تضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، وتشكل تهديداً على مواطني الولايات المتحدة، وعلى الأمن القومي للولايات المتحدة».[٣] وبخصوص الإخوان في الأردن أشار الأمر التنفيذي إلى أنه «طالما قدّم قادة الإخوان المسلمين الأردنيون دعماً مادياً للجناح العسكري لحماس". مضيفاً: «تُهدد هذه الأنشطة أمن المدنيين الأمريكيين في بلاد الشام وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط، فضلاً عن سلامة واستقرار شركائنا الإقليميين».[٤]

وخلال الشهور الماضية فرضت قيود مشددة على الفعاليات الشعبية المؤيدة لمعركة طوفان الأقصى في الأردن والعديد من الدول العربية، واتخذت إجراءات صارمة في مراقبة المجال الإغاثي والخيري، للحيلولة دون وصول أي مساعدات

(١) الانتخابات النيابية في الأردن: قراءة في السياقات والنتائج

(٢) مستشار الرئيس الإماراتي: تحرك ترامب لتصنيف الإخوان كمنظمة إرهابية قرار شجاع وتاريخي - بوابة الشروق

(٣) جماعة الإخوان المسلمين: ماذا يعني توقيع ترامب أمرا تنفيذيا للنظر في تصنيف بعض فروع الجماعة كمنظمات «إرهابية»؟ - BBC News عربي

(٤) ترامب يوقع أمرا تنفيذيا لبدء تصنيف بعض فروع «الإخوان» كـ«منظمات إرهابية».. ما القصة؟ - CNN Arabic

مالية أو إغاثية لقطاع غزة خارج نطاق نشاط المؤسسات الرسمية.

3. تفاقم التحديات الاقتصادية وارتفاع المديونية لمستويات مقلقة.

رغم تواصل التحدي الاقتصادي في الأردن تحت وطأة المديونية العالية والأعباء المعيشية المتزايدة، برزت مؤشرات اقتصادية إيجابية نسبياً عام ٢٠٢٥. فوفق المؤشرات الاقتصادية الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأردني في ٧/ ١٢/ ٢٠٢٥ فقد ارتفع إجمالي المديونية الأردنية في شهر آب/ أغسطس ٢٠٢٥ إلى 46.85 مليار دينار أردني تعادل نحو ٦٦ مليار دولار، وبنسبة تشكّل ١١٩ بالمائة من الناتج الإجمال المحلي، مقارنة بـ ١١٦ بالمائة في ٢٠٢٤ . وبحسب بيانات وزارة المالية الأردنية، فإن إجمالي الدين العام ارتفع منذ بداية سنة ٢٠٢٥ وحتى نهاية آب/ أغسطس بنحو 3.8 مليار دولار، فيما وصل إجمالي الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى نحو 24.597 مليار دولار.

وتظهر مؤشرات البنك المركزي تحسناً في نسبة النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم مقارنة بتوقّعات صندوق النقد الدولي للعام ٢٠٢٥. حيث وصلت نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي إلى 2.7 بالمائة، وهي نسبة قريبة من توقّعات صندوق النقد الدولي التي قدّرها بـ 2.6 بالمائة، فيما اقتصرت نسبة النمو في ٢٠٢٤ على 2.4 بالمائة.

ووصل معدل التضخم في الاقتصادي الأردني منذ بداية ٢٠٢٥ ولغاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر إلى 1.86 بالمائة، مقارنة بتوقّعات صندوق النقد بوصوله إلى 2.2 بالمائة. أما معدل البطالة الذي وصل سنة ٢٠٢٤ إلى ٢١,٤ ٪ فلم يطرأ عليه أي تغير حتى الربع الثالث من سنة ٢٠٢٥.

وقد أقرّت الحكومة الأردنية في ٥/ ١١/ ٢٠٢٥ مشروع موازنة ٢٠٢٦ الذي توقّع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي من ٢,٧٪ في ٢٠٢٥ إلى ٢,٩ بالمائة عام ٢٠٢٦، ثم إلى أكثر من ٣٪ في ٢٠٢٧ و ٢٠٢٨، وبرر ذلك بالتوجّه للبدء بتنفيذ مشاريع رأسمالية كبرى مثل مشروع الناقل الوطني لتحلية المياه ومشروع السكك الحديدية ومشاريع التنقيب ونقل الغاز. كما توقّع مشروع الموازنة أن تبقى معدلات

التضخم منخفضة عند حدود ٢ ٪ في الأعوام ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ و٢٠٢٨. وأشار بيان حكومي إلى أنه بناءً على فرضيات الإيرادات والنفقات، يُتوقّع انخفاض العجز الكلي في موازنة ٢٠٢٦ إلى نحو ٣ مليارات دولار وبنسبة ٦ , ٤ ٪ مقارنة بالعجز المقدّر في ٢٠٢٥ بنحو 3.19 مليار دولار.[١]

4. قلق أردني من سياسات ترامب وتعليق مؤقت للمساعدات الأمريكية.

أثارت التوجهات التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بخصوص مستقبل الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة قلق الأردن ومخاوفه من تداعيات سلبية على المصالح الأردنية. وجاءت زيارة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لواشنطن في ١١/ ٢/ ٢٠٢٥ ولقاؤه الأول بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال ولايته الرئاسية الجديدة، في لحظة حرجة بسبب طرح ترامب لخطته المقلقة بخصوص تهجير سكان قطاع غزة إلى مصر والأردن.

وقد مارس ترامب خلال اللقاء مع الملك عبدالله ضغوطاً قوية لاستقبال مهجرين فلسطينيين من قطاع غزة. وفي رسالة ترقى إلى مستوى التهديد، أكد ترامب أنه «ستكون هناك قطع من الأرض في الأردن ومصر يمكن أن يعيش فيها الفلسطينيون»، وأضاف أن الولايات المتحدة تقدّم أموالاً كثيرة للأردن ومصر، لكنها لن تصدر تهديدات بشأنها.[٢] وخلال حديثه مع الصحفيين، سُئل ترامب عن إمكانية اتخاذ إجراءات ضد مصر والأردن،و مثل فرض تعرفات جمركية لإجبارهما على استقبال سكان قطاع غزة، رد الرئيس الأمريكي بقوله: «سيفعلان ذلك.. نفعل الكثير لأجلهم وسيفعلون ذلك».[٣]

وقد رد العاهل الأردني على ضغوط بتأكيد أن «عليّ أن أعمل ما فيه مصلحة بلدي»، وفي رفض غير مباشر لطلب استقبال سكان فلسطينيين من غزة أعلن الملك عبدالله أن الأردن سيستقبل ٢٠٠٠ طفل من المرضى من قطاع غزة لتلقي العلاج.[٤]

(١) حكومة الأردن تقر موازنة 2026 بعجز 3 مليارات دولار

(٢) أبرز ما قاله الرئيس الأميركي وملك الأردن على هامش اجتماعهما في واشنطن

(٣) ترامب حول إمكانية قبول مصر والأردن فلسطينيين من غزة: قدمنا لهم الكثير وعليهم فعل ذلك - RT Arabic

(٤) الملك: علي أن أعمل ما فيه مصلحة بلدي

وسبق اللقاء العاصف بين ترامب والعاهل الأردني إصدار الرئيس الأمريكي أمراً تنفيذياً في ٢١/ ١/ ٢٠٢٥ بتعليق جميع برامج المساعدات الخارجية الأمريكية مؤقتا لمدة ٩٠ يوماً، إلى حين إجراء مراجعات لتحديد مدى توافقها مع أهدافه سياساته، وهو ما أثار قلق الأردن الذي شمله القرار وهو الذي تلقى سنة ٢٠٢٤ مساعدات وصلت إلى ١,٤٥٠ مليار دولار، من ضمنها ٨٤٥ مليوناً تذهب مباشرة لدعم ميزانية الدولة.

وفي وقت لاحق تراجعت المخاوف من حجب المساعدات الأمريكية المقررة عن الأردن، حيث وقّعت الحكومة الأردنية في ١٣/ ١١/ ٢٠٢٥ اتفاقاً لتلقي المنحة المنحة الأمريكية السنوية بقيمة ٨٤٥ مليون دولار عن العام ٢٠٢٥. وكان الجانبان الأمريكي والأردني وقعا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ مذكرة تفاهم تقدّم الولايات المتحدة بموجبها منحة سنوية منتظمة كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الأميركية للحكومة الأردنية عن الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٩.

5. إقحام الأردن في المواجهة الإسرائيلية الإيرانية.

أُقحم الأردن، دون إرادته ورغبته، طرفاً في حرب إيرانية إسرائيلية مفتوحة استمرت ١٢ يوماً، بعد أن شن عدد كبير من الطائرات الإسرائيلية هجوماً مباغتاً في ١٣/ ٦/ ٢٠٢٥ على الأراضي الإيرانية استهدف قيادات عسكرية وعلماء نوويين ومواقع استراتيجية. وردت إيران على الهجوم بإطلاق صواريخ بالستية وفرط صوتية وطائرات مسيّرة اخترقت في غالب الأحيان الأجواء الأردنية للوصول إلى أهداف في العمق الإسرائيلي.

وقد تسبب اعتراض الصواريخ والمسيّرات الإسرائيلية في الأجواء الأردنية بسقوط بقايا العديد من الصواريخ والمسيّرات في العديد من مناطق الأردن، وهو ما نتج عنه وقوع إصابات وخسائر مادية. كما تسبب ذلك بحالة من الحرج للموقف الرسمي في الشارع الأردني في ظل استمرار جرائم الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة وتفاعل الشعب الأردني مع معركة طوفان الأقصى بصورة قوية.

الجيش الأردني أكد أنه «لن يسمح بانتهاك المجال الجوي الأردني تحت أي

ظرف". كما نددت الحكومة الأردنية بانتهاك سيادتها الجوية، وقال وزير الخارجية الأردنية أيمن الصفدي «إن رسالتنا واضحة للإيرانيين والإسرائيليين بأننا لن نكون ساحة معركة لأحد، ولن نسمح لأي كان بانتهاك مجالنا الجوي».[١]

6. مواجهة التحديات الناجمة عن التوتّر في الجنوب السوري.

انعكس التغيير السياسي في سوريا أواخر العام ٢٠٢٤ بصورة إيجابية على الوضع الأمني على الجبهة الحدودية الشمالية، التي ظلت طيلة سنوات سابقة مصدر قلق وتهديد أمني نتيجة الاختراقات الحدودية المتواصلة من مجموعات عسكرية مسلّحة داخل الأراضي السورية لتهريب السلاح والمخدرات إلى الأردن، وهو ما كان يتسبب في كثير من الأحيان باشتباكات مع قوات الجيش الأردني.

غير أن التصعيد الأمني عاد مجدداً إلى الجبهة الشمالية في ١٢/ ٧/ ٢٠٢٥ بعد اندلاع اشتباكات عنيفة في محافظة السويداء ذات الإغلبية الدرزية جنوبي سوريا بين مجموعات درزية مسلحة وعشائر البدو الذين جرى تهجير الآلاف منهم من مناطقهم، الأمر الذي أدى إلى تدخّل قوات الأمن السوري لضبط الأوضاع في المحافظة، ونتج عن ذلك سقوط عشرات القتلى في اشتباكات دامية بين قوات الأمن والمسلحين الدروز انتهت باتفاق لوقف إطلاق النار في ١٩/ ٧/ ٢٠٢٥.

وقد دخلت القوات الإسرائيلية على مسار الأزمة وقصفت في ١٦/ ٧/ ٢٠٥ مقرّ هيئة الأركان السورية ومحيط القصر الرئاسي في دمشق، وحذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من أن الوضع في السويداء وفي جنوب غرب سوريا خطير جداً، مضيفا: «نعمل لإنقاذ إخوتنا الدروز وللقضاء على عصابات النظام».[٢] فيما هدد وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس من أن «الجيش الإسرائيلي هاجم أهدافاً في سوريا كرسالة وإنذار واضح للنظام السوري». وأضاف: «لن نسمح بالمساس بالدروز في سوريا، إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي».[٣]

(١) الصفدي: لن نسمح لأي كان بانتهاك مجالنا الجوي

(٢) إسرائيل تقصف قصر الرئاسة ووزارة الدفاع بدمشق وكاتس يهدد بضربات «موجعة» | أخبار | الجزيرة نت

(٣) وزير الدفاع الإسرائيلي: لن نسمح بالمساس بالدروز في سوريا

وفي محاولة لتخفيف الضغط عن المجموعات الدرزية المسلحة جنوبي سوريا طلبت الجانب الإسرائيلي من الأردن لفتح معبر حدودي مع مناطق الدروز في محافظة السويداء، غير أن الأردن رفض الطلب، ونقل موقع «أكسيوس» الأميركي عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين قولهم إن الأردن رفض الطلب الإسرائيلي، الأمر الذي دفع القوات الإسرائيلية إلى إسقاط المساعدات جواً في المنطقة المستهدفة.(١)

ويشعر الأردن بقلق بالغ إزاء الاضطراب الأمني والسياسي على حدوده الشمالية، وينظر بخطورة إلى النشاط الإسرائيلي العسكري في مناطق الجنوب السوري، وشدد العاهل الأردني على أن استقرار سوريا يُعدّ ركناً أساسياً لاستقرار المنطقة، وأكد دعم الأردن الكامل لسيادة سوريا ووحدة أراضيها.

وينظر الأردن إلى ثلاثة مخاطر محتملة لأي اضطراب في الجنوب السوري، أبرزها احتمال عودة نشاط شبكات تهريب المخدرات والأسلحة التي طالما استهدفت الأراضي الأردنية قبل سقوط النظام السابق، إضافة إلى المخاوف من تعقيد ملف اللاجئين السوريين، وخطر التدخل الإسرائيلي المباشر أو غير المباشر في الجنوب السوري. ويضاف إلى تلك المخاطر حساسية الوضع الديمغرافي المتعلق بالتداخل العشائري والامتدادات العائلية والقبلية بين سكان درعا والسويداء في سوريا وبين العشائر في شمال الأردن، وهو ما ينطبق أيضاً على الدروز السوريين الذين لهم أقارب داخل الأردن.(٢)

7. اضطراب التقارير الدولية في تقييم حالة الحريات العامة.

حقق الأردن وفقاً لتقرير «الحرية في العالم ٢٠٢٥» الصادر عن منظمة «فريدوم هاوس» الدولية التي تُعنى بتقييم الحريات والديمقراطية، تحسناً في تصنيفه السياسي، منتقلاً من فئة «غير حرّ» إلى «حرّ جزئياً». وجاء التقدّم نتيجة للإصلاحات الأخيرة في النظام الانتخابي، التي أسهمت في جعل الانتخابات التشريعية أكثر تنافسية، وعزّزت تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان.(٣)

(١) مصدر رسمي: الأردن رفض مرور مساعدات إسرائيلية للسويداء عبر أراضيه | سياسة | الجزيرة نت

(٢) تداعيات التوتّر في السويداء على الأمن القومي الأردني: المخاطر والتحديات | SY٢٤

(٣) منظمة دولية: تحسن تصنيف الأردن في تقرير الحرية العالمية لعام 2025

غير أن الأردن سجّل في المقابل تراجعاً في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠٢٥، حيث حلّ في المرتبة ١٤٧ عالمياً بعد أن خسر ١٥ مركزاً مقارنة بالعام ٢٠٢٤، وفق ما أعلنته منظمة «مراسلون بلا حدود» التي وصفت حرية الصحافة في الأردن بأنها «شديدة الخطورة».[١]

وجرى خلال العام ٢٠٢٥ التوسّع في الاعتقالات السياسية على خلفية تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية، وكذلك بسبب المشاركة في بعض الفعاليات الشعبية المتفاعلة مع معركة طوفان الأقصى. وقد استنكر الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن منع مسيرة جماهيرية كان مقرراً تنظيمها وسط العاصمة الأردنية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وللتنديد بالعدوان الإسرائيلي المتواصل في المنطقة. وقال الملتقى في بيان صادر عنه إن قرار المنع يأتي في مرحلة حرجة تستوجب «تصعيد الحراك الشعبي والرسمي لمواجهة عربدة وتهديدات العدو الصهيوني»، وأشار إلى أن ما جرى يمثّل «مخالفة صريحة لقانون الاجتماعات العامة».[٢]

وانتقدت منظمة صحفيات بلا قيود استمرار اعتقال النشطاء على خلفية مشاركتهم في الفعاليات والمسيرات المتضامنة مع غزة، وقالت إن ذلك يكشف عن خلل خطير في احترام حرية التعبير والتجمع السلمي في البلاد، وأشارت إلى أنه تم منذ بداية العام اعتقال عشرات النشطاء والمؤثرين والسياسيين، وأوضحت أن السلطات الأردنية منعت وقفات ومسيرات سلمية، ووجهت للمعتقلين تهماً بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الذي يتضمن مواد فضفاضة تُستخدم لتجريم التعبير السلمي. ورصدت المنظمة إصدار أحكام بالسجن والغرامات على عدد من المعتقلين بسبب تضامنهم مع غزة، وهو ما رأت أنه يمثل «تقويضاً صارخاً للحقوق الدستورية وللالتزامات الدولية للأردن».[٣]

(١) تراجع حاد بتصنيف حرية الصحافة في الأردن

(٢) الملتقى الوطني يستنكر منع مسيرة «الحسيني» ويعلن تأجيلها حرصا على وحدة الصف

(٣) الأردن: قمع تحت ذريعة الأمن واعتقالات واسعة للمتضامنين مع غزة

ثانياً: التحديات والتوقّعات لعام ٢٠٢٦

تبرز التحديات التالية التي يُرجح أن تواجه الأردن في العام ٢٠٢٦:

1. مواجهة التهديدات الأمنية والنزعة الإسرائيلية التوسعية، وتزايد خطر ضم المزيد من مناطق الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، بما يحمله ذلك من خطر تهجير الفلسطينيين للأردن والإضرار بالوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية في القدس المحتلة.
2. إدارة ملف الإصلاح السياسي والعلاقات الداخلية في ظل اضطراب العلاقة مع الحركة الإسلامية.
3. مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية وارتفاع المديونية ومعدلات التضخم والبطالة وتزايد الأعباء المعيشية على المواطنين، والقدرة على طمأنة الأردنيين على مستقبل مدخراتهم في صندوق الضمان الاجتماعي في ظل بروز بعض المؤشرات المقلقة.
4. إدارة علاقة هادئة ومتوازنة مع الولايات المتحدة بحد أدنى من الاشتباك مع إدارة ترامب، وضمان استمرار المساعدات الاقتصادية.
5. إدارة منظومة علاقات متوزانة مع أطراف عربية وإقليمية تتضارب مصالحها وأولوياتها.
6. ضبط الأوضاع الأمنية على الحدود مع سوريا، وتجنّب تبعات أي تصعيد محتمل في الجنوب السوري.

وفي ضوء المعطيات الراهنة واتجاهات مواقف الأطراف الفاعلة والمؤثرة، تبرز التوقّعات التالية لاستجابة الأردن للتحديات المتوقّعة في العام ٢٠٢٦:

1. يُرجّح أن تستمر التهديدات الإسرائيلية للأردن وتتصاعد في العام ٢٠٢٦، حيث لا يُخفي قادة اليمين الإسرائيلي نواياهم وأطماعهم التوسعية تجاه الأردن، ولا تظهر مؤشرات لحصول تراجع في مستوى التوتّر في العلاقة بين الطرفين. ويُتوقّع أن يبني الأردن حساباته المستقبلية على أساس استمرار التحديات على الجبهة الغربية، بما تفرضه من استحقاقات سياسية وأمنية، كما يُرجح أن تتواصل دعوات القوى

السياسية والقطاعات الشعبية للجانب الرسمي بضرورة العمل على تمتين الجبهة الداخلية وتجاوز التباينات الداخلية من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الخطر الصهيوني المحدق.

2. لا تبرز مؤشرات إلى تراجع الأزمة بين الجانب الرسمي والحركة الإسلامية، حيث تتمسك الحكومة بقراراتها ضد جماعة الإخوان المسلمين في الأردن. ويعزز الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب بخصوص تصنيف الجماعة في الأردن منظمة إرهابية مضي الجانب الرسمي بإجراءات حظرها. في المقابل لا تبدو الحكومة معنية بمزيد من الإجراءات التصعيدية، خصوصا فيما يتعلق بالوضع القانوني لحزب جبهة العمل الإسلامي، حيث جرت تواصلات في الآونة الأخيرة بين الطرفين لإجراء بعض التعديلات على النظام الداخلي للحزب فيما يتعلق باسم الحزب وبعض منطلقاته. غير أن الجانب الرسمي سيظل معنياً كما يبدو خلال العام الجديد بمواصلة تحجيم دور الحزب وحضوره السياسي، حيث تم عزل كتلته البرلمانية في انتخابات المكتب الدائم لمجلس النواب وجرى إقصاؤها عن رئاسة لجانه، ولم يسمح لها سوى بالتمثيل في عضوية اللجان.

3. رغم تفاؤل الحكومة في تقديراتها لمشروع موازنة الدولة للعام ٢٠١٦، وتوقّعاتها بتجاوز نسب نمو الاقتصاد الأردني حاجز الـ ٣ بالمائة في عامي ٢٠٢٧ و ٢٠٢٨، فإن المؤشرات الراهنة تُرجح استمرار الأزمة الاقتصادية بمستوياتها الحالية، وبحيث تواصل المديونية ارتفاعها بنحو أربعة مليارات دولار سنوياً كما حصل خلال الأعوام السابقة. ولا تبرز مؤشرات ملموسة لحصول تحسّن في الأوضاع المعيشية في ظل ترجيح استمرار معدلات التضخم بمستوياتها القائمة.

4. رغم السياسات السلبية للرئيس ترامب تجاه الملفات الأساسية التي تشغل اهتمام الأردن في الساحة الفلسطينية، وتلويحه بممارسة ضغوط اقتصادية على الأردن للتوافق مع توجهاته السياسية، يُرجح أن تتواصل العلاقات القوية بين الطرفين، وأن يحرص الأردن على تجنّب الصدام مع توجهات ترامب الأساسية، حيث يدرك أهمية دور الولايات المتحدة وتأثيرها السياسي في ملفات المنطقة، وحاجته لاستمرار تدفق المساعدات الأمريكية. وفي ذات الوقت يُرجّح أن تراعي الولايات المتحدة، التي تحرص على استمرار حالة الاستقرار في الأردن، حساسيات الموقف الأردني

وحساباته الدقيقة.

5. يُرجّح أن يواصل الأردن في عام ٢٠٢٦ إدارة علاقات حذرة ومتوازنة مع مختلف الأطراف العربية والإقليمية المتضاربة في مصالحها وأولوياتها، وأن يتجنّب الدخول طرفاً في أي صراعات عربية أو إقليمية.

ومن غير المرجّح أن يلعب الأردن دوراً أمنياً مباشراً في قطاع غزة، وأن يواصل رفض المشاركة في أية قوة إقليمية تتشكل هناك لفرض الاستقرار بالقوة. وفي المقابل سيواصل أدواره الإغاثية والإنسانية في القطاع والمتمثلة في إرسال المساعدات وتقديم خدمات المستشفى الميداني.

6. على صعيد إدارة العلاقة مع أطراف المعادلة الفلسطينية، يُرجح أن يواصل الجانب الرسمي حصر علاقاته السياسية بالسلطة الفلسطينية، ولا تبرز أي مؤشرات إلى استعداده للانفتاح على العلاقة مع حركة حماس خلال العام ٢٠٢٦، في ظل تموضعه السياسي الحالي والمعطيات الراهنة في المنطقة. في ذات الوقت يُرجّح أن يواصل تجنّب التصعيد السياسي والإعلامي مع الحركة، وأن يحرص على استمرار قنوات التواصل المحدودة القائمة منذ سنوات ضمن القناة الأمنية.

7. في ظل تواصل التحديات السياسية والأمنية على حدود الأردن الشمالية مع سوريا، يُرجّح أن يتواصل القلق الأردني من الوجود والنشاط الإسرائيلي العسكري في مناطق الجنوب السوري، وأن يحرص على تعزيز التنسيق مع الحكومة السورية لضبط الحدود ومنع عمليات التهريب، وأن يتمسّك بموقفه الذي يؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي الدولة السورية ورفض أي مشاريع انفصالية على خلفيات عرقية أو طائفية، وأن يستمر في جهوده لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع سوريا وتشجيع عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

8. رغم التحريض والضغوط التي تمارسها أطراف محلية وإقليمية للتراجع عن مسار الإصلاح السياسي، يُرجح أن يتمسّك الجانب الرسمي في الأردن بوجود المؤسسة البرلمانية، وأن يسعى في ذات الوقت لمواصلة ضبط المشهد الأمني، بما ينطوي عليه من استمرار الضغوط في مجال الحريات العامة ومحاصرة الفعاليات الشعبية.

خاتمة:

تظهر المؤشرات المتعددة أن العام ٢٠٢٦ سيشكل امتداداً لسابقه الذي حمل الكثير من التحديات الضاغطة سياسياً وأمنياً واقتصادياً. فالموقع الجيوسياسي للأردن يفرض عليه مواجهة حالة عالية من السيولة والاضطراب وعدم الاستقرار، وسط محيط ملتهب يموج بالكثير من الصراعات والمواجهات.

ويجد الأردن نفسه في مواجهة التحديات والتهديدات المحدقة، مضطراً لاعتماد مقاربات دقيقة ومتوازنة تجنّبه الكثير من المنزلقات والتداعيات غير المرغوبة. ويعزز قدرة الأردن على مواجهة تلك التحديات، تمتين جبهته الوطنية والحفاظ على علاقات داخلية هادئة بعيدة عن التصعيد والتوتّر، ومواصلة مسار الانفتاح والإصلاح السياسي ورفض التجاوب مع دعوات التأزيم والانغلاق، وإدارة منظومة علاقات عربية وإقليمية ودولية منفتحة ومتوازنة بعيدة عن الانحيازات والاندفاعات غير المحسوبة.

فلسطين 2025: غزة ما بعد الإبادة وحال الانغلاق بالأفق السياسي

سليمان بشارات

مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

مستخلص

شكل العام ٢٠٢٥ محطة مهمة ومفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، لاسيما بعد عامين من حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة، وأسفرت عن استشهاد ما يزيد عن ٧٠ ألف فلسطيني، وتدمير شبه كامل لقطاع غزة، وتحوله إلى منطقة غير صالحة للعيش. ومع الشهور الأخيرة للعام جاءت خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لتوقف الحرب بشكلها التدميري، لكنها لم توقف معاناة الفلسطينيين في القطاع. أما في الضفة الغربية، فلا يبدو الوضع أفضل حالاً، فالعدوان الإسرائيلي ما زال مستمرا في محاولة فرض خطة الضم، وتعزيز الاستيطان.

يتناول التقرير في محوره الأول رصد بعض المتغيرات المهمة على الساحة الفلسطينية للعام ٢٠٢٥، وخاصة ما بعد حرب الإبادة، حيث يستعرض تبعات الحرب على غزة بالأرقام والمعلومات، وحجم الضرر الذي أصاب كافة القطاعات، وطبيعة مآلات خطة الرئيس ترامب لوقف الحرب على غزة وسيناريوهات تنفيذها في ظل كل المعطيات الميدانية والسياسية الإقليمية والدولية.

ويناقش المحور الثاني، واقع الضفة الغربية ومستقبلها في ظل تسارع مخططات توسيع وتعزيز الاستيطان الإسرائيلي والسيطرة على الأرض، ومحاولة إعادة هندسة البنية الجغرافية والديموغرافية فيها تمهيدا لمرحلة السيطرة الفعلية التي يمكن أن تتوج سياسا بإعلان حالة الضم التي بات يمهد لها الاحتلال على نحو متسارع.

أما المحور الثالث، فاستعرض الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي واستمرارية حالة الانغلاق في الأفق، على الرغم من رهان بعض المراقبين على أن تحدث حالة من الاستدارة الداخلية كنتيجة لحرب الإبادة التي نفذها الاحتلال ضد قطاع غزة على مدار عامين، وفي ظل حربه المتصاعدة لاستهداف الوجود الفلسطيني بالضفة، إلا أن هذا الأمل تبخر مع استمرارية حالة الانقسام والتشرذم والتفكك التي يعيشها الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي والتي بدأت تتعزز مع إشكالية تغول الأطر التنفيذية على التشريعية، أو سيطرة فصيلٍ واحدٍ على الحالة السياسية، كعوامل داخلية لها تأثيرها.

وينتقل التقرير في جزئية أخرى للحديث عن أهم التطورات على الصعيد الاقتصادي، ومؤشرات البطالة والنمو والتضخم والفقر، وحجم المديونية وعجز الموازنة.

أمّا الجزء الأخير، فيقدم قراءة تحليلية للمتغيرات السابقة، السياسية والاقتصادية والأمنية، والاجتماعية، والعوامل المحددة لمستقبل القضية الفلسطينية خلال العام ٢٠٢٦، مع رسم بعض السيناريوهات المتوقعة.

مقدمة

جاء العام ٢٠٢٥، مستكملا لمشهد الإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون في قطاع غزة، وبذات تصاعد وتيرة التوسع الاستيطاني والاحتلالي بالضفة الغربية تمهيدا لتطبيق مخطط الضم وتعزيز الهيمنة الاستيطانية على الأرض لخلق واقع احتلالي يعيد هندسة الجغرافيا والديموغرافيا لمنع إقامة أي كيان سياسي فلسطيني يمكن أن يشكل مستقبل الدولة الفلسطينية.

وما بين مخططات الاحتلال واعتداءات مستوطنيه، واستمرارية الحرب على غزة، تاه المشهد الفلسطيني الداخلي في حالة من الانغلاق بالأفق، فلم يستطع الفلسطينيون تجاوز عقدة الانقسام والتشتت بالبرنامج الوطني فحسب، بل أدى انتخاب نائب لرئيس السلطة إلى تعميق الفجوة أكثر فأكثر خصوصا مع عدم الانسجام والقدرة على اتخاذ خطوة توافقية بشأن إدارة قطاع غزة، واستمرارية فكر الاقصاء لا الشراكة السياسية.

على المستوى الاقليمي والعربي والإسلامي والدولي، رسميا وشعبيا، كانت القضية الفلسطينية تمر بحالة استنهاض فرضتها حرب الإبادة، فارتفعت الأصوات المطالبة بالاعتراف بدولة فلسطينية، كما ارتفعت أصوات الجماهير العالمية مطالبة بتبني موقف داعم لفلسطين ورافض للرواية الإسرائيلية التي لم تعد قادرة على منع العالم من فهم معادلة الحق مقابل معادلة الإبادة.

أولاً: غزة ما بعد الإبادة

في التاسع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥ أعلن في مدينة شرم الشيخ المصرية عن التوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الأولى من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في قطاع غزة، والتي جرى بموجبها إعلان وقف الحرب على قطاع غزة بعد عامين من حرب الإبادة والتدمير والقصف والتجويع والتطهير العرقي الممنهج، التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على أهالي قطاع غزة (من ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥). لتشكل واحدة من أصعب المحطات التاريخية التي تمر بها القضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لها وحتى عصرنا الحاضر. إذ تشير المعطيات إلى أن أكثر من ٢,٤ مليون نسمة يعيشون تحت تهديد مستمر، في مساحة يسيطر عليها الاحتلال بنسبة ٨٠٪ وعلى أنقاض تقدر بحوالي ٩٠٪ من القطاع. وقد بلغ عدد الشهداء الذين ارتقوا بالحرب قرابة ٧٦ ألفا و٦٣٩ شهيدا، بينهم أكثر من ٢٠ ألف طفل، ١٢ ألفا و٥٠٠ امرأة، ٩ آلاف أمّ، و٢٢ ألفا و٤٢٦ رجلا. و(١٦٧٠) شهيدا من الطواقم الطبية، و(١٤٠) من فرق الدفاع المدني، و(٢٥٤) من الطواقم الإعلامية والصحفيين، و(١٧٦) من موظفي البلديات، و٧٨٧ شهيدا من الشرطة ومساعدي الإغاثة، و٨٩٤ من الرياضيين، و٤٦٠ شهيدا ماتوا جوعا. فيما لا يزال قرابة (١١) ألفاً من المواطنين المفقودين تحت الدمار والبيوت المهدمة دون أن يسمح الاحتلال بدخول المعدات الثقيلة والآليات للبحث عن جثامينهم والتعرف إليها[١].

لقد دمرت حرب الإبادة نحو ٢٦٨ ألف وحدة سكنية كليا، وحوالي ١٤٨ ألفا غير صالحة للسكن، وحوالي ١٥٣ ألفا دمرت جزئيا. وأكثر من ٢ مليون مدني نزحوا قسرا، بينما فقدت أكثر من ٢٨٨ ألف أسرة مأواها. ولم تسلم المدارس والمؤسسات التعليمية من الاستهداف، حيث تضررت نحو ٩٥٪ من المدارس، و٦٦٨ مبنى مدرسيا تعرض للقصف المباشر، وأكثر من ٧٨٥ ألف طالب حرموا من التعليم. أما القطاع الصحي فقد خرجت ٣٨ مستشفى و٩٦ مركزا عن الخدمة،

(١) - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx

واستهدفت ١٩٧ سيارة إسعاف.

أما على صعيد الخسائر للقطاع الزراعي فقد دمرت الحرب ٩٤٪ من الأراضي الزراعية، وتراجع الإنتاج الغذائي من ٤٠٥ آلاف طن إلى ٢٨ ألف طن فقط، وتضررت ١٠٠٪ من الثروة السمكية.

كما لم تسلم المرافق العامة والبنية التحتية من حرب الإبادة، فقد سجل تدمير نحو ٥٠٨٠ كيلومترا من شبكات الكهرباء، و٧٠٠ ألف متر من شبكات المياه والصرف الصحي، وحوالي ٣ ملايين متر طولي من الطرق، إضافة إلى ٢٤٧ مقرا حكوميا و٢٠٨ مواقع أثرية وتراثية استهدفها الاحتلال.

وفي سياق الواقع الإنساني، مارس الاحتلال الإسرائيلي سياسية تجويع ممنهجة، مخالفة للقانون الدولي والقانون الإنساني، بحق المدنيين من سكان القطاع. فمنذ اليوم الأول للحرب صدرت التصريحات الصريحة من قيادات عسكرية وسياسية إسرائيلية تدعو لاستخدام المساعدات الإنسانية كواحدة من أدوات العقاب الجماعي. فقد حالت سياسات إغلاق المعابر دون عبور ما يزيد عن ١٢٠ ألف شاحنة مساعدات ووقود منعت من الدخول، وتحول ٦٥٠ ألف طفل للعيش تحت تهديد الموت جوعا، وأكثر من ١٢ ألفا و٥٠٠ مريض سرطان باتوا يواجهون الموت، و٣ آلاف مريض يحتاجون للعلاج خارج غزة، لكن الاحتلال يمنع سفرهم، إلى جانب قرابة ٢٠٠ ألف جريح يعانون من نقص في توفير العلاج أو منع السفر لتلقي العلاج في المستشفيات خارج قطاع غزة.

وفي خطوة للإمعان بسياسات تحويل المساعدات الإنسانية كواحدة من منهجيات الحرب وإعادة هندسة الواقع الإنساني في قطاع غزة، أنشأت الولايات المتحدة مؤسسة «غزة الإنسانية» التي حولت أماكن توزيع المساعدات من خلالها لما يشبه مصائد لقتل الفلسطينيين من متلقي المساعدات؛ فقد سجل مئات حالات القتل المباشر للمواطنين من النساء والأطفال والرجال خلال انتظارهم للحصول على المساعدات الإنسانية إما من خلال المدفعيات الإسرائيلية التي كانت تطلق نيران رشاشاتها باتجاه المواطنين المنتظرين لاستلام المساعدات، أو من خلال استخدام

الحراس الأمريكيين الذين كانوا يؤمنون مواقع تسليم المساعدات، إلى أن تم حل المؤسسة في أعقاب الإعلان عن وقف إطلاق النار كاستجابة لواحدة من اشتراطات المقاومة عند التوقيع على الاتفاق.

يتضح من مجمل ما تعرض له قطاع غزة أن الخسائر المباشرة تتجاوز ٧٠ مليار دولار في جميع القطاعات الحيوية: الصحة، والتعليم، والإسكان، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والنقل، والكهرباء، والخدمات البلدية.

هندسة التجويع

مارست إسرائيل على غزة، وما تزال حتى بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، أقسى نموذج حي لهندسة التجويع في العصر الحديث مستخدمة عدداً من الأدوات والمنهجيات أهمها:

- الحصار الكامل أو الجزئي للموارد (غذاء، دواء، كهرباء، ماء).
- استهداف مصادر العيش كالزراعة، والأسواق، ومخازن الغذاء، والبنى التحتية.
- التحكم في قنوات الإغاثة وجعلها أدوات ضغط، أو تحويلها إلى كمائن للموت.
- فرز أمني بيومتري، يميز بين من يستحق الحياة ومن يحرم منها، بناء على معايير سياسية أو أمنية.
- التلاعب بالوعي الجمعي من خلال خلق تبعية مطلقة للعدو في البقاء، ما يؤدي إلى هزيمة نفسية طويلة الأمد.
- سيطرة مالية محكمة: منع إدخال النقد، وفرض التداول بعملات معينة، مما أدى إلى شلل تجاري وانهيار اقتصادي داخلي.
- خلق بيئة للفوضى والنهب: عبر غض الطرف عن عصابات مسلحة تسيطر على المساعدات، وتضخم الأسعار بشكل جنوني، ما زاد معاناة المحاصَرين. بل سعت إلى تعزيز نماذج عائلية أو أفراد باتوا يشكلون نواة لمجموعات لهندسة الفوضى أمثال مجموعة أبو شباب وغيرها من مجموعات.
- استهداف قوافل المساعدات خلال عبورها إلى قطاع غزة، ففي شباط/

فبراير ٢٠٢٤ أعدمت قوات الاحتلال اكثر من ١٠٠ مواطن فلسطيني خلال تجمعهم حول قافلة للمساعدات فيما عرفت الواقعة بـ«مجزرة الطحين»[١].

ومن خطواتها لهندسة التجويع حاولت خلق بيئات جغرافية، لتحويلها لنموذج من خلال ما عرف بتطبيق «خطة الجنرالات» في شمال قطاع غزة، عبر حصاره وعزله عن باقي مناطق القطاع. ثم عملت على خلق ما بات يعرف بـ«الفقاعات الإنسانية» في مناطق وسط وجنوب القطاع.

ومن منظور مقارن، فإن هذا النموذج لهندسة التجويع الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي في غزة، يشبه إلى حد بعيد نماذج سجلت عبر محطات تاريخية، منها حصار لينينغراد (١٩٤١-١٩٤٤)، وخطة الجوع النازية في أوكرانيا وروسيا، وحصار المجاعة في نيجيريا، واستخدام النظام السوفياتي التجويع لترويض الفلاحين الأوكرانيين هولودومور (١٩٣٢-١٩٣٣)، والمجاعة الإيرلندية الكبرى نتيجة سياسات استعمارية بريطانية ممنهجة[٢].

الآثار المترتبة على هندسة التجويع:

أسست سياسة هندسة التجويع لعدد من النتائج الكارثية على المستوى الانساني في القطاع، وكانت من أهم آثارها:

- مجاعة مزمنة تؤدي إلى وفيات جماعية بين الأطفال والنساء.
- انهيار المنظومة الصحية والتعليمية والاجتماعية والقيمية.
- تفكك بنيوي للأسرة والمجتمع، وتنامي اضطرابات نفسية حادة.
- تحول النسيج الاجتماعي إلى ساحة قهر وبقاء بدائي في ظل غياب الدولة والمؤسسات.
- مزاحمة الملف الإنساني وطغيانه على الحقوق السياسية والوطنية الفلسطينية، وهو ما كان يسعى له الاحتلال بحيث يحول الملف الفلسطيني إلى قضيه إنسانية

(١) - الجزيرة نت، على الرابط: https://:q41IGq/pw.2u

(٢) - عماد زقوت، الجزيرة نت، على الرابط: https://:9yNOX/pw.2u

تشغل الرأي العام العالمي على حساب الحقوق الوطنية والسياسية.

ثانياً: خطة ترامب وضبابية المشهد في غزة

في أعقاب التوقيع على خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مدينة شرم الشيخ المصرية في التاسع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥، توقفت الحرب على غزة بشكلها التدميري وعملية الإبادة الممنهجة، لكنها بقيت قائمة وحاضرة بأشكال أخرى ومنهجيات متعددة، وهو ما يدفع إلى تفكيك هذه المعادلة من خلال:

خطة ترامب ونقاطها الـ٢٠ ومراحل التفيذ:

قدم الرئيس ترامب خطته تحت عنوان خطة السلام الشاملة في الشرق الأوسط والتي تبدأ بوقف الحرب في غزة لإرساء قواعد الاستقرار بالمنطقة وباقي الملفات، وتسعى الخطة لتحويل غزة إلى «منطقة خالية من السلاح»، مع توفير آلية انتقالية للحكم بضمانات دولية وإقليمية، تحت إشراف مباشر من الرئيس الأمريكي ورئاسته «مجلس السلام» لمتابعة التنفيذ، وتتضمن الخطة ٢٠ بندا تنص على[1]:

1. ستكون غزة منطقة منزوعة السلاح «خالية من الإرهاب ولا تشكل تهديدا لجيرانها».
2. إعادة تطوير غزة لصالح سكانها الذين عانوا بما فيه الكفاية.
3. إذا وافق الطرفان على هذا المقترح، ستنتهي الحرب على الفور. وستنسحب القوات الإسرائيلية إلى الخط المتفق عليه استعدادا لإطلاق سراح «الرهائن»، وفي هذه الفترة، ستعلق جميع العمليات العسكرية، بما في ذلك القصف الجوي والمدفعي، وستظل خطوط القتال مجمدة حتى يتم استيفاء الشروط للانسحاب المرحلي الكامل.
4. في غضون ٧٢ ساعة من إعلان إسرائيل قبولها لهذا الاتفاق علنا، سيُعاد جميع «الرهائن»، أحياء وأمواتا.
5. بمجرد إطلاق سراح جميع «الرهائن»، ستطلق إسرائيل سراح ٢٥٠ أسيرا محكوما بالمؤبد، إضافة إلى ١٧٠٠ من سكان غزة الذين اعتُقلوا بعد ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، بما في ذلك جميع النساء والأطفال المعتقلين في هذا السياق، ومقابل

(١) - الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm/VG/gkV1

كل رهينة إسرائيلي تُعاد جثته، ستعيد إسرائيل جثامين ١٥ فلسطينيا من غزة.

6. بمجرد إعادة جميع «الرهائن»، سيُمنح أعضاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذين «يلتزمون بالتعايش السلمي والتخلي عن أسلحتهم» عفوا. أما أعضاء حماس الذين يرغبون في مغادرة غزة فسيُوفر لهم ممر آمن إلى الدول المستقبلة.

7. عند قبول هذا الاتفاق، سيتم إرسال المساعدات بشكل فوري إلى قطاع غزة، وعلى الأقل ستكون كميات المساعدات متوافقة مع ما ورد في اتفاق ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥ بشأن المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية (المياه والكهرباء والصرف الصحي)، وإعادة تأهيل المستشفيات والمخابز، وإدخال المعدات اللازمة لإزالة الركام وفتح الطرق.

8. سيتم إدخال وتوزيع المساعدات في قطاع غزة دون تدخل من إسرائيل وحماس، بل فقط عبر الأمم المتحدة ووكالاتها والهلال الأحمر، إضافة إلى مؤسسات دولية أخرى ليست مرتبطة بأي شكل من الأشكال بأحد الطرفين، وسيخضع فتح معبر رفح في كلا الاتجاهين للآلية نفسها التي نُفذت بموجب اتفاق ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥.

9. ستجري إدارة غزة عبر حكومة انتقالية مؤقتة تتكون من لجنة تكنوقراط فلسطينية غير سياسية، مسؤولة عن إدارة الخدمات العامة والبلديات اليومية لسكان غزة.

ستتكون هذه اللجنة من فلسطينيين مؤهلين وخبراء دوليين، مع إشراف ورقابة من هيئة انتقالية دولية جديدة اسمها «مجلس السلام»، وسيقود الهيئة ويترأس اجتماعاتها الرسمية الرئيس ترامب، مع أعضاء ورؤساء دول آخرين، بمن فيهم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير.

ستضع هذه الهيئة الإطار وستدير التمويل لإعادة تطوير غزة إلى أن تنجز السلطة الفلسطينية برنامج إصلاحها، كما ورد في مقترحات مختلفة، بما في ذلك خطة ترامب للسلام عام ٢٠٢٠ والمقترح السعودي-الفرنسي، وتصبح قادرة بأمان وفعالية على استعادة السيطرة على غزة.

وستستعين هذه الهيئة بأفضل المعايير الدولية لإرساء نظام حكم حديث وفعال يخدم سكان غزة ويشجع الاستثمار.

10. ستوضع خطة اقتصادية من الرئيس ترامب لإعادة بناء وتنشيط غزة عبر عقد لجنة من الخبراء الذين ساعدوا في إنشاء بعض المدن الحديثة المزدهرة في الشرق الأوسط.

العديد من مقترحات الاستثمار المدروسة وأفكار التنمية التي صاغتها مجموعات دولية حسنة النية ستؤخذ في الاعتبار لدمج أطر الأمن والحكم لجذب هذه الاستثمارات وتسهيلها، والتي ستخلق وظائف وفرصا وأملا لمستقبل غزة.

11. ستُنشأ منطقة اقتصادية خاصة بمعدلات تعرفة تفضيلية يتم التفاوض عليها مع الدول المشاركة.

12. لن يُجبر أحد على مغادرة غزة، ومن يرغب في المغادرة سيكون حرا في ذلك وحرا في العودة. سنشجع الناس على البقاء وتقديم الفرصة لهم لبناء غزة أفضل.

13. توافق حماس والفصائل الأخرى على عدم الاضطلاع بأي دور في حكم غزة، بشكل مباشر أو غير مباشر أو بأي صيغة أخرى. سيتم تدمير جميع البنى التحتية «العسكرية والإرهابية والهجومية»، بما في ذلك الأنفاق ومنشآت إنتاج الأسلحة، ولن يُعاد بناؤها.

سيكون هناك مسار لنزع سلاح غزة تحت إشراف مراقبين مستقلين، يشمل وضع الأسلحة بشكل دائم خارج الاستخدام عبر عملية متفق عليها للتخلي عنها، وبدعم من برنامج دولي ممول لإعادة الشراء وإعادة الدمج، يتم التحقق منه بالكامل من مراقبين مستقلين. وستلتزم «غزة الجديدة» التزاما كاملا ببناء اقتصاد مزدهر والتعايش السلمي مع جيرانها.

14. سيُقدَّم ضمان من شركاء إقليميين لضمان التزام حماس والفصائل بالتزاماتها، وألا تشكل «غزة الجديدة» تهديدا لجيرانها أو لسكانها.

15. ستعمل الولايات المتحدة مع شركاء عرب ودوليين لتطوير قوة استقرار دولية مؤقتة لنشرها فورا في غزة.

ستتولى هذه القوة تدريب وتقديم الدعم لقوات الشرطة الفلسطينية في غزة، وستتشاور مع الأردن ومصر اللتين لديهما خبرة واسعة في هذا المجال.

ستكون هذه القوة الحل طويل الأمد للأمن الداخلي. وستعمل القوة مع

إسرائيل ومصر للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية، إلى جانب قوات الشرطة الفلسطينية المدربة حديثا.

ومن الضروري منع دخول الأسلحة إلى غزة وتسهيل التدفق السريع والآمن للبضائع لإعادة بناء غزة وتنشيطها. وسيتم الاتفاق بين الأطراف على آلية لمنع التصعيد.

16. لن تحتل إسرائيل غزة أو تضمها. وعند فرض قوة الاستقرار الدولية السيطرة والاستقرار، ستنسحب القوات الإسرائيلية وفق معايير ومعالم وأطر زمنية مرتبطة بعملية نزع السلاح، ويتم الاتفاق عليها بين القوات الإسرائيلية وقوة الاستقرار الدولية والضامنين والولايات المتحدة، بهدف تحقيق غزة آمنة لا تشكل تهديدا لإسرائيل أو مصر أو لمواطنيها.

عمليا ستسلم القوات الإسرائيلية تدريجيا الأراضي التي تحتلها في غزة إلى قوة الاستقرار الدولية وفقا لاتفاق مع السلطة الانتقالية حتى تنسحب تماما من غزة، باستثناء محيط أمني سيبقى حتى تصبح غزة آمنة تماما من أي تهديد إرهابي متجدد.

17. في حال تأخرت حماس أو رفضت هذا المقترح، فستستمر البنود المذكورة أعلاه، بما في ذلك عملية المساعدات الموسعة، في المناطق الخالية من الإرهاب التي سلمتها القوات الإسرائيلية إلى قوة الاستقرار الدولية.

18. سيتم إطلاق حوار بين الأديان يستند على قيم التسامح والتعايش السلمي لمحاولة تغيير العقليات والسرديات للفلسطينيين والإسرائيليين عبر التأكيد على الفوائد التي يمكن أن تتحقق من السلام.

19. بينما تتقدم عملية إعادة تطوير غزة وعندما يُنفذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية بأمانة، قد تتوافر أخيرا الظروف لمسار ذي مصداقية نحو تقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة، وهو ما نعترف به طموحا للشعب الفلسطيني.

20. ستطلق الولايات المتحدة حوارا بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على أفق سياسي للتعايش السلمي والمزدهر.

رد حماس والمقاومة على الخطة

جاء رد حماس[1] على خطة ترامب، رداً وصف بـ«الذكي» في محاولة لقطع الطريق على إبقاء ذريعة استمرار الحرب من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأعلنت الحركة عن موافقتها على الإفراج عن جميع أسرى الاحتلال الأحياء والجثامين على دفعات مقابل الإفراج عن نحو ١٩٥٠ أسيرا فلسطينيا من بينهم ٢٥٠ أسيرا محكومين بأحكام مدى الحياة، وما يزيد عن ٣٥٠ من جثامين الشهداء المحتجزين لدى قوات الاحتلال بينهم ممن شارك بعملية طوفان الأقصى، فيما وضع الاحتلال الفيتو على ٥ من أسماء قيادات الأسرى من بينهم الأسير والقيادي بحركة فتح مروان البرغوثي، والأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات، وقيادات حماس عبد الله البرغوثي وعباس السيد وحسن سلامة.

لكنّ حركة حماس، على الرغم من ذلك، عملت على الالتزام بالمرحلة الأولى من الاتفاق وعملية تبادل الأسرى الإسرائيليين الأحياء والأموات.

كما عبرت حماس من خلال ردها عن تجديدها الموافقة على تسليم إدارة قطاع غزة لهيئة فلسطينية من المستقلين (تكنوقراط) بناء على التوافق الوطني الفلسطيني واستنادا للدعم العربي والإسلامي. وحولت القضايا الأخرى التي وردت بخطة ترامب والتي تتعلق بمستقبل قطاع غزة وحقوق الشعب الفلسطيني الأصيلة إلى الموقف الوطني الجامع واستنادا إلى القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، ليتم مناقشتها من خلال إطار وطني فلسطيني جامع ستكون حماس من ضمنه وستسهم فيه بكل مسؤولية.

ما تحقق وما لم يتحقق

سعت إسرائيل بالمرحلة الأولى من الاتفاق لإعادة بناء تصور كامل لبنود الاتفاق، فرغم التزام المقاومة ببنود المرحلة الأولى وتسليم أسرى الاحتلال الأحياء والأموات، فإن إسرائيل خرقت الاتفاق من خلال سلوكيات متعددة، ويمكن تقييم

(١) - وكالة رويترز للأنباء، على الرابط: https://www.reuters.com/world/ar/2025-10-04-OXKBLYZWXVLR3K5PFQAJKVAEBI/

مـا تحقـق في المرحلـة الأولى وما لم يتحقـق على النحـو التالي[1]:

- أطلقت المقاومة سراح كل أسرى الاحتلال الأحياء وعددهم ٢١.
- سلمت المقاومة جثث أسرى الاحتلال لديها وعددهم ٢٧.
- أطلـق الاحتـلال سراح ١٩٦٨ أسـيرا فلسـطينيا مـن بينهم ٢٥٠ مـن أصحاب المؤبـدات، وسـلم ٣٤٥ جثمان أسـير مـن المحتجزيـن لديه.
- انسـحب الاحتـلال مـن مناطـق كان يسـيطر عليهـا في غـزة إلى وراء مـا بـات يعـرف بالخـط الأصفـر، وبقـي يسـيطر عـلى أكثـر مـن ٥٤٪ مـن مسـاحة القطـاع.
- رفـض الاحتـلال فتح معـبر رفـح بالاتجاهين وفـق الاتفـاق وربطه بعـودة آخر جثـة أسـير إسرائيـلي، ثم أعـاد فتحـه جزئياً (بعـد عشـوره على الجثـة الأخيرة).
- رصـدت الجهـات الحكوميـة المختصـة في غـزة ٧٤٠ خرقـا للاتفاق مـن جانب الاحتـلال الإسرائيلي منـذ توقيـع الاتفاق.
- أسـفرت الانتهـاكات والخروقـات الإسرائيليـة عـن استشـهاد ٣٨٦ مواطنـا، وإصابـة ٩٨٠ آخريـن، إلى جانـب ٤٣ حالـة اعتقـال.
- في الجانـب الإنسـاني، واصل الاحتلال تنصّلـه من التزاماته الـواردة في الاتفاق، ولم يلتـزم بالحـدّ الأدنـى مـن كميـات المسـاعدات المتفـق عليهـا، ولم يدخـل قطـاع غزة سـوى ١٤ ألفـا و٥٣٤ شـاحنة مـن أصـل ٣٧ ألفا و٢٠٠ شـاحنة كان يفـترض دخولها وفـق الاتفاق.
- يتحكـم الاحتـلال على نحو كامـل بطبيعـة البضائع، ويمنع عـشرات الأصناف الحيويـة، بـما فيها المـواد الغذائية الأساسـية، والمسـتلزمات الطبية، وقطع الغيـار، ومواد الطـوارئ، دون أي مبرر قانوني أو إنسـاني.
- بلـغ عـدد شـحنات الوقود الـواردة إلى قطـاع غزة ٣١٥ شـاحنة فقـط من أصل ٣ آلاف شـاحنة وقـود يفـترض دخولهـا، بمتوسـط ٥ شـاحنات يوميـا مـن أصـل ٥٠ شـاحنة مخصصـة وفـق الاتفاق.

(١) - الجزيرة نت، على الرابط: https://:1leDR/es.2cm

جدية الانتقال للمرحلة الثانية

بحسب خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتصريحات المسؤولين الأميركيين، فإنه من المفترض أن تشمل بنود المرحلة الثانية:

- إنشاء مجلس السلام وذراعه التنفيذية قوة الاستقرار الدولية (قوة حفظ السلام) حسب قرار مجلس الأمن الدولي ٣٨٠٣.
- انسحاب جيش الاحتلال إلى الخط الأحمر لتصبح مساحة المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل تعادل نحو ٢٠٪ من مساحة قطاع غزة.
- بموجب الاتفاق، يُحظر على إسرائيل احتلال القطاع أو ضمه بشكل دائم.
- خطة التعامل مع سلاح المقاومة، وتدمير ما تبقى من أنفاق في قطاع غزة.
- إقامة نظام حكم ما بعد الحرب، المتمثل في المجلس التنفيذي المشكل من شخصيات دولية.
- تشكيل حكومة تكنوقراط فلسطينية (إدارة محلية).
- بدء خطة إعادة إعمار القطاع وإزالة الركام والأنقاض.

إلا أن كل ما يتعلق بالمرحلة الثانية ما زال معلقا نتيجة العراقيل الإسرائيلية وربط الذهاب لتنفيذها بسحب سلاح المقاومة. فقد رفضت إسرائيل مشاركة تركيا ضمن قوة الاستقرار الدولية، وتحاول أن تحول دور هذه القوات إلى قوة تنفيذيه لسحب سلاح المقاومة وليس دورا رقابيا لمنع عودة الحرب على غزة. كما حاولت إسرائيل فرض شخصية توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق، لرئاسة مجلس السلام وهو ما عارضته المقاومة وعدد من الدول العربية والإقليمية لتاريخه السابق وانحيازه المطلق للاحتلال الإسرائيلي.

التقديرات لمستقبل غزة ما بعد الإبادة

تسود حالة من الغموض الشديد بشأن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وهنا ترتسم السيناريوهات على النحو التالي:

❖ السيناريو الأول: المضي قدما في مراحل الاتفاق رغم كل الخروقات الإسرائيلية

ومحاولات تفجير الاتفاق إسرائيليا، ومعززات هذا السيناريو ارتباط اسم وعنوان الاتفاق بالرئيس ترامب، وبالتالي أي فشل له يعني فشلا سياسا لسياسات ترامب في الشرق الأوسط فيما تبقى من ولايته الثانية التي يحاول أن يجعل منها ولاية تعزز الاستقرار والسلام الشامل، وبالتالي خسارته على مستوى الثقة بقدرته السياسية، وفشل فكرة الصفقات التي يقوم على أساسها إدارة ملفاته، وبالتالي خسارة لكثير من الرؤى الاستثمارية التي يعمل عليها ترامب وإدارته ولربما العديد من الشركات المقربة منه التي تحاول أن تستثمر في ملف إعمار غزة وإزالة الركام، وهذا ما كشف عنه تحقيق لصحيفة الغارديان البريطانية من أن مستقبل غزة لم يعد يقتصر على وقف نار أو قوة دولية أو لجنة تكنوقراط، بل دخل مرحلة استثمار الحرب نفسها، وتحويل الكارثة إلى سوق مفتوح وتقدير الأمم المتحدة لكلفة الإعمار بـ ٧٠ مليار دولار، وهذا بالنسبة لعالم المقاولات والسياسة فرصة ذهبية، وقد بدأ المقاولون الأمريكيون المقرّبون من إدارة ترامب، وشركات ذات ولاءات جمهورية واضحة، تسعى للسيطرة على آلية توزيع المساعدات الإنسانية ولوجستيات إعادة الإعمار[١].

كما يعزز هذا السيناريو، الالتزام التام من قبل المقاومة الفلسطينية وحركة حماس على تنفيذ الشق المرتبط بها بتسليم الأسرى الإسرائيليين الأحياء وجثث الأموات، إلى جانب الحفاظ على انباطها الميداني بعد فتح أي مواجهة ميدانية ردا على الخروقات الإسرائيلية.

إضافة إلى ذلك، التوجه الواضح من قبل الأطراف العربية والإقليمية الراعية للاتفاق والضامنة لتطبيق الاتفاق، فقد أصدرت مجموعة الدول العربية والإسلامية الثمانية (تركيا، قطر، السعودية، مصر، الإمارات، باكستان، إندونيسيا، الأردن)، أكدت فيه على ضرورة الالتزام الكامل بخطة الرئيس ترامب بشأن غزة، وما تضمنته من فتح معبر رفح في الاتجاهين، وتنفيذ جميع الاستحقاقات دون إرجاء أو تعطيل، وتثبيت وقف إطلاق النار ووضع حد لمعاناة المدنيين وإدخال المساعدات إلى غزة دون قيد، والإسراع في إعادة الإعمار وتهيئة الظروف لعودة السلطة الفلسطينية لتولي مسؤولياتها في القطاع[٢].

(١) - الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm/gnXQ1

(٢) - الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm/go7e1

❖ السيناريو الثاني: تفجير الاتفاق إسرائيليا، ففي ظل التحضير للانتخابات الإسرائيلية القادمة في أكتوبر ٢٠٢٦، لا يزال نتنياهو يخشى على مستقبله السياسي في ظل الأصوات المطالبة بتحميله مسؤولية الفشل فيما جرى صبيحة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، كما يخشى من تفكك حكومته إذا ما قرر الذهاب في المرحلة الثانية من الاتفاق دون نزع سلاح المقاومة، وهو ما يعني تعامل نتنياهو مع الاتفاق من منظور الاستثمار السياسي الداخلي، وبالتالي الدفع باتجاه تفجير الاتفاق أو زيادة نسبة الخروقات الإسرائيلية بما يخدم مصالحه السياسية، وعدم الالتزام بما تبقى من مراحل التنفيذ وصولا إلى الانتخابات الإسرائيلية المقبلة.

❖ السيناريو الثالث: التطبيق الانتقائي مع فرض واقع جديد (خيار اللاسلم واللاحرب)، وهو النموذج الذي يمكن أن يعطي للاحتلال الإسرائيلي مساحته الزمانية في البقاء والسيطرة على مساحات من قطاع غزة، وبالتالي يد أمنية إسرائيلية بهدف تحقيق أهدافها الأمنية والعسكرية، ويعطي المستوى السياسي الإسرائيلي قدرة على تسويق ذلك على أنه عدم انسحاب كامل من القطاع وبالتالي تسويقه على أنه انتصارا وفقا لمعايير نتنياهو، ويبقي ائتلاف الحكومة اليمينية المتطرفة متماسكا في إسرائيل، فيما يعطي الولايات المتحدة الأمريكية قدرة على تسويق استمرارية مساعيها لاستكمال ما تبقى من مراحل الاتفاق. هذا النموذج يمكن أن يدفع باتجاهات خطوات متجزئة من مراحل تطبيق الاتفاق بانتظار ما قد تؤول إليه الظروف الميدانية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية وربط نضوج اتفاق ومستقبل قطاع غزة بباقي الملفات الأخرى كما هو الحال في لبنان، وسوريا، والضفة الغربية، وتعزيز الاتفاقيات الإبراهيمية وتوسيع اتفاقيات التطبيع التي يرغب الرئيس ترامب أن يتحقق في المرحلة المقبلة كثمن يجعل من إسرائيل تنخرط بشكل أكبر من تحالفات أمنية وسياسية إقليمية ودولية. في المقابل البدء بمشروع الإعمار من مراحل تخدم التصور الإسرائيلي الأمريكي من خلال تعزيز نموذج المناطق الخضراء التي يمكن أن يتم البدء بإعمارها تحت سيطرة الاحتلال، مقابل الإبقاء في العقبات أمام إعمار المناطق الحمراء تحت سيطرة المقاومة الفلسطينية. وقدرة إسرائيل على تنفيذ عمليات الاغتيال أو الاستهداف تحت ذريعة الحاجة الأمنية.

بالنظر إلى السيناريوهات الثلاث، فإن سيناريو تفجير الاتفاق قد يكون الأكثر

بعدا عن الواقعية في المرحلة المقبلة، ويبقى السيناريو الأول والثالث، هما الأكثر واقعية، إلا أنهما بطبيعة الحال يبقيان خاضعان إلى ما ستؤول إليه الظروف والبيئة السياسية المرتبطة بالمنطقة والمصالح الأمريكية، إضافة إلى قدرة الوسطاء الضامنون في إقناع الإدارة الأمريكية بأهمية تثبيت وقف إطلاق النار وما قد يترتب عليه من مصالح في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن ذلك مرهون بقدرة التوافق الفلسطيني الداخلي على تعزيز برنامج توافقي يقطع الطريق أمام الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تشكيل إدارة فلسطينية متوافق عليها لإدارة القطاع من شأنها سد حالة الفراغ الإداري والسياسي في تمثيل الفلسطينيين أمام محاولة الاستحواذ الإسرائيلية على سردية عدم وجود عنوان فلسطيني قادر على إدارة هذه المرحلة.

ثانياً: الضفة الغربية وشبح الضم

يناقش هذا المحور، واقع ومستقبل الضفة الغربية في ظل تسارع مخططات توسيع وتعزيز الاستيطان الإسرائيلي والسيطرة على الأرض، ومحاولة إعادة هندسة البنية الجغرافية والديموغرافية فيها تمهيدا لمرحلة السيطرة الفعلية التي يمكن أن تتوج سياسا بإعلان حالة الضم التي بات يمهد لها الاحتلال بشكل متسارع.

مخيمات اللاجئين و شطب الهوية

في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، أطلق الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية تحت مسمى «السور الحديدي»[١] تمثلت باقتحام عسكري واسع لمدينة جنين ومخيم جنين للاجئين الفلسطينيين، شمال الفة الغربية، ثم وسع العملية لتشمل مخيمات اللاجئين في مدينة طوباس وبالتحديد مخيم الفارعة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك الأمر في مدينة طولكرم لتطال مخيمي نور شمس ومخيم طولكرم للاجئين، لتستمر هذه العملية بالتحديد في مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم. وبدأ العمل من ضمن مجموعة خطوات إسرائيلية متلاحقة تمثلت في:

(١) - الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm/X/grx1-

- عمليات اعتقال واسعة طالت المئات من المواطنين.
- عمليات اغتيال طالت العشرات من النساء والرجال والأطفال.
- عملية تهجير قسري لما يزيد عن ٤٠ ألف مواطن من سكان المخيمات.
- تدمير ممنهج لمئات الوحدات السكنية والمنازل وإحراق العشرات منها أيضا.
- فتح شوارع وإعادة تشكيل جغرافية المخيم من خلال تحويله إلى مربعات سكنية تختلف بطابعها الجغرافي بشكل كلها عما كانت عليه من اقامتها في اعقاب نكبة عام١٩٤٨.

ليتضح فيما بعد، أن الادعاء الإسرائيلي بأنها عمليه ذات أهداف أمنية كان مجرد غطاء لتحقيق أهداف سياسية بالدرجة الأولى وتتحول المقاربة الأمنية الاستعمارية لعمليات تفكيك المخيمات وإعادة إنتاج قواعد لشطب هوية المخيمات ذات الامتداد لهوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي تمهد إسرائيل لإعادة بناء المنظومة الجغرافية والديموغرافية بالضفة الغربية وفق تصورات السيطرة القامة على فكرة حسم الصراع مع الفلسطينيين.

فقد عمل الاحتلال على تهجير واسع شمل جميع سكان المخيمات المستهدفة، وتدمير كامل للبنية التحتية، وشق شوارع عريضة تخلق تحولاً في الهوية العمرانية للمكان، ومحاولات سياسية لضم المخيم كحي من أحياء المدن، ثم وضعت اشتراطات لإمكانية إعادة المخيمات لإدارة السلطة الفلسطينية تمثلت في مجموعة من الاشتراطات[١]:

- منع دخول منظمات الإغاثة الدولية إلى مخيمات اللاجئين، وأن تُقدّم جميع الخدمات للسكان فقط من خلال السلطة الفلسطينية. وبالتالي الإقرار بشطب دور ومسؤولية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة تمهيدا لتعطيل دورها الكامل في قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- عودة النازحين من المخيمات إليها فقط بعد أن يُكمل جيش الاحتلال الإسرائيلي إعادة تشكيلها، بمعنى التسليم بالخريطة العمرانية والجغرافية والهندسية

(١) - العربي الجديد، على الرابط: https://es.2cm//:1llTI

الجديدة للمخيمات وفقا لما يحقق الأهداف الإسرائيلية.

- أي عمليات تطوير للبنية التحتية مستقبلا على غرار شق الطرق يكون فقط بالتنسيق الكامل مع جيش الاحتلال.

- تكون السلطة الفلسطينية ملزمة بإقامة حواجز ومحطات شرطية على مداخل المخيمات وبداخلها لمنع دخول عناصر يصنفها الاحتلال الإسرائيلي «إرهابية» وأن تقام البنية التحتية للكهرباء والمياه تحت الأرض، وبالتالي تتحول المخيمات إلى مربعات سكانية أمنية بامتياز.

- شطب مسمى «لاجيء» لكل أفراد وسكان المخيم، بالتالي التخلي عن قضية اللاجئين باعتبارها عنوان سياسيا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين المهجرين ما بعد نكبة عام١٩٤٨، أي إعادة توطين اللاجئين وسحب صفة اللجوء عنهم.

تسارع وتيرة الاستيطان ومهنجية الاعتداءات

سجل العام ٢٠٢٥ منذ بدايته أعلى وتيرة للاعتداءات المنهجية التي ارتكبها المستوطنون بحق الفلسطينيين بالضفة، حيث وثق ٢١٥٣ اعتداء على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم، ويبين الرسم المرفق توزيع الاعتداءات وفقا

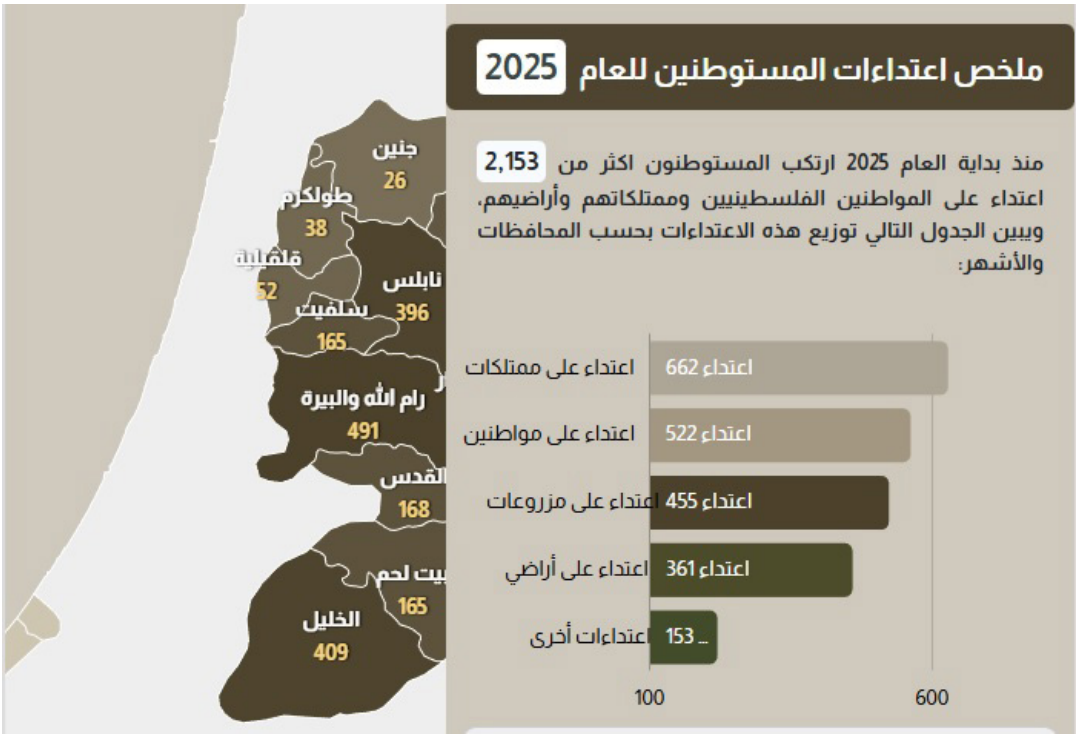

لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية.

المصدر: هيئه مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية

وبشكل متزامن لتصاعد الاعتداءات، وثقت حركة السلام الآن الإسرائيلية المناهضة للاستيطان، تصاعد في وتيرة إقامة مئات الوحدات الاستيطانية، وأظهرت المعطيات في تقرير لها أن هذا العام سجل رقما قياسيا غير مسبوق، بزيادة ٥٠٪ عن العدد القياسي للعام الماضي، فقد نُشرت مناقصات لبناء ٥٦٦٧ وحدة سكنية استيطانية ستؤدي إلى إضافة ٢٥ ألف مستوطن[١].

شهد عام ٢٠٢٥، تحولا جذريا في إدارة الاستيطان من قبل حكومة الاحتلال، صحيح أن الاستيطان لم يبدأ مع وزير مالية الاحتلال سموتريتش، إلا أنه نجح خلال السنوات القليلة الماضية في تحويله إلى منهجية تتجاوز الذرائع الأمنية والسيطرة على المواقع الاستراتيجية التي استخدمتها الحكومات السابقة، وعزز ذلك العمل على خطة مدروسة تهدف إلى ضم الضفة الغربية بشكل عملي، عبر خطوات يصعب التراجع عنها، بحيث يصبح الضم أمرا واقعا بغض النظر عن الوضعين: القانوني والسياسي. ولتحقيق ذلك، قام الاحتلال بـ:

- وضوح في الخطاب السياسي الداخلي والخارجي من قبل قيادات الاحتلال وفي مقدمتهم الوزيرين سموتريتش وبن غفير، وربط التصريحات والخطاب بخطوات عملية على الأرض.
- تسليح المستوطنين؛ منذ بدء الحرب الشاملة على غزة، أوعز الوزير المتطرف بن غفير إلى تسريع وتوسيع دائرة التسليح لدى المستوطنين، فقد تلقت وزارته (وزارة الأمن الإسرائيلي) أكثر من ٤٠٠ ألف طلب ترخيص، صدر فعلياً نحو ٢٣٠ ألف رخصة لحمل السلاح، معظمها وُزِّع في المستوطنات[٢].
- إنشاء وحدة «إدارة الاستيطان» ضمن الإدارة العسكرية للاحتلال بالضفة، تعمل تحت إشراف مقربين من الوزير المتطرف سموتريتش وله فيها الكلمة الفصل،

(١) - الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm.gsee-1g

(٢) - العربي الجديد، على الرابط: https://es.2cm.gx-1D

ومهمتها تسوية أوضاع حوالي ١٦٠-١٨٠ بؤرة استيطانية، وتحويل بعضها إلى أحياء من مستوطنات قائمة بينما تحويل الأخرى إلى مستوطنات جديدة، بالإضافة إلى تسوية أوضاع المستوطنات الرعوية (تقام على حوالي ١٠٪ من مساحة المنطقة «ج»)، وتستكمل مشروع تسوية أراضي الضفة عبر تحويل أكبر قدر ممكن إلى أراضي دولة، ومحاربة البناء والزراعة الفلسطينيين في المنطقة «ج»، وتمت المصادقة عليها بقرار من الكنيست الإسرائيلي[١]. وبهذا، نشأ في الضفة نظامان للاحتلال متوازيان: نظام عسكري يتعامل مع الفلسطينيين، ونظام مدني يدير شؤون المستوطنين. وبات في الضفة المحتلة قانونان يعملان جنبا إلى جنب: قانون عسكري موجه للفلسطينيين، وقانون مدني يُطبق على المستوطنين باعتبارهم مواطنين في الكيان الإسرائيلي، وهو تطور لم يكن قائما سابقا، ويجسد عمليا نظام الفصل العنصري.

- في مارس/ آذار ٢٠٢٥، صادق المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي (الكابينت) على فصل ١٣ حيا استيطانيا وتصنيفها «مستوطنات مستقلة»، ما يتيح لها ميزانيات وإدارات محلية خاصة، في خطوة تُعد جزءا من «خطة ضم» فعلية للضفة[٢].

- في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥، صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية على ضم الضفة الغربية وفرض «السيادة الإسرائيلية» عليها، وهي خطوة جاءت بعد مصادقة الهيئة العامة للكنيست في تموز/ يوليو ٢٠٢٥، على إعلان يدعو إلى فرض «السيادة الإسرائيلية» في الضفة بأغلبية ٧١ عضو كنيست[٣].

- ارتفاع غير مسبوق في أوامر هدم المنازل والمنشآت للفلسطينيين، فقد وصل عدد اخطارات الهدم المسلّمة للفلسطينيين إلى ١٦٦٧ إخطاراً للهدم، في مقابل ذلك بلغ عدد عمليات الهدم ١٠١٤ عملية تسببت بهدم ١٢٨٨ منشأة، وفقا لهيئة مقاومة الاستيطان والجدار الفلسطينية[٤].

- تفكيك البنية الجغرافية والتواصل الديموغرافي للفلسطينيين بالضفة عبر إقامة ما يزيد عن (١٠٠٠) حاجز عسكري وبوابات على المداخل الرئيسية للمدن

(١) - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، على الرابط: https://bit.ly/4gY2A

(٢) - محمد وتد، الجزيرة نت، على الرابط: https://bit.ly/4ls1A

(٣) - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، على الرابط: https://www.wafa.ps/Details/Pages/134357

(٤) - العربي الجديد، على الرابط: https://bit.ly/4gy8h

والبلدات والتجمعات السكانية بالضفة، منها أكثر من ٢٤٣ بوابة حديدة جرت عملية موضعتها بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. وخلال العام ٢٠٢٥ أجريت بعض التمرينات العملية لإغلاقها بشكل شامل، بحيث أحكمت إغلاق الضفة.

- بدء تعزيز مشروع «كيدار»، وهو خطة إسرائيلية بهدف تفكيك البنية السكانية والجغرافية بالضفة وتحويل مدنها الكبرى إلى كيانات حكم عشائرية منفصلة، تدير شؤون السكان الفلسطينيين بالتنسيق مع جيش الاحتلال، بينما تُخصص الأراضي المحيطة للاستيطان والسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وقد أطلق عليه اسم «الإمارات الفلسطينية» أي تحويل الضفة إلى إمارات منعزلة تدار دون مركزية سياسية فلسطينية بهدف نزع الغطاء السياسي عن الكينونه الفلسطينية[١].

هذه السياسات الإسرائيلية والإجراءات على الأرض، وما رافقها من عمليات هندسة جغرافية وديموغرافية، سرعت بشكل غير مسبوق من وتيرة السيطرة الإسرائيلية، في ظل غطاء أمريكي ورغبة يمينية صهيونية متسارعة للتمهيد لإقامة الدولة اليهودية على حساب مستقبل إقامة دولة فلسطينية، بل ربما قضت هذه السياسات على حلم إقامة دولة فلسطينية حتى في ظل الاعترافات الأحادية من قبل العديد من الدول الأوروبية بدولة فلسطين، فعلى الأرض لم يعد الأمل قائما.

السيطرة الدينية وتهديد المواقع التراثية

إلى جانب الخطوات السابقة، عملت حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة على تسريع وتيرة السيطرة الدينية وتهديد المواقع التراثية والتاريخية الفلسطينية، فقد سجل خلال العام ٢٠٢٥ تحركا غير مسبوق بهذا الاتجاه عبر خطوات عدة، أبرزها:

- قرار إسرائيلي في فبراير/ شباط ٢٠٢٥بسحب صلاحيات بلدية الخليل ودائرة الأوقاف الإسلامية الفلسطينية من الإشراف على المسجد الإبراهيمي، وتحويل مرجعيته إلى ما يسمى بـ«المجلس الديني اليهودي» في مستوطنة كريات أربع وهو ما يعد تهديدا مباشرا وانتهاكا للمواثيق الدولية واعتداء على المقدسات الإسلامية ودور العبادة، وفرض السيطرة على واحد من الأماكن الدينية التاريخية الفلسطينية

(١) - أحمد أبو الهيجا، الجزيرة نت، على الرابط: https://2cm.es/dos1l

وفقا لتصنيف لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو[١].

- في أغسطس/ آب ٢٠٢٥، صدر قرار إسرائيلي يقضي بتحويل نحو ١٧٧٥ دونما من أراضي بلدة سبسطية التاريخية الفلسطينية التي يعود تاريخها إلى زمن الرومان، وكانت تسمى بعاصمة «الرومان»، وتحويل تبعيتها إلى ما يسمى «منتزه السامرة القومي»، استنادا إلى مزاعم توراتية تزعم أن سبسطية هي عاصمة «مملكة إسرائيل القديمة» وموطن ملوكها، ليفتح الباب أمام بدء العمل على تهويد المنطقة وتعزيز التواجد الاستيطاني فيها[٢].

- تسريع وتصاعد الانتهاكات على المسجد الأقصى وتعزيز معالم التهويد؛ فقد سجل العام ٢٠٢٥ زيادة في وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى بنسبة زيادة تقدر بـ ٩,٧٪ عن عام ٢٠٢٤، عمل الاحتلال من خلالها على تثبيت سيطرته على الأقصى من خلال التحكم بأعداد المصلين المسلمين مقابل تأمين الاقتحامات والتحكم بأعمال الترميم، حيث أغلق الاحتلال الأقصى ١٢ يوماً ومنع أداء الصلوات فيه ودخول المصلين إليه؛ بحجة الوضع الأمني، وقد سجل الاحتلال أرقاما قياسية بالاقتحامات خلال الأعياد اليهودية، ففي عيد الفصح سجل أعلى عدد من المقتحمين وصل لـ ٦٨٦٦ مستوطناً، وفي ذكرى احتلال القدس سجل أكبر اقتحام بعدد ٢١١٨ مستوطناً في يوم واحد، وبلغت أحلى حصيلة اقتحامات خلال شهر نيسان/ أبريل بعدد وصل لأكثر من ١٠ آلاف مستوطنين[٣].

- في آب/ أغسطس ٢٠٢٥، أصدر الاحتلال الإسرائيلي قراراً يقضي بمصادرة ٦٣ موقعاً أثرياً في الضفة، من بينها ٥٩ موقعاً في محافظة نابلس، وموقع واحد في سلفيت، وثلاثة مواقع في رام الله والبيرة. اللافت أنّ القرار أرفق في ملاحقه الأسماء الفلسطينية الأصلية للمواقع إلى جانب الأسماء العبرية، في محاولة لإضفاء شرعية على استيلائه على التراث الفلسطيني[٤].

(١) - الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm/IWb1g

(٢) - الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm/IZS1g

(٣) - موقع أخبار الحياة الأردني، على الرابط: https://es.2cm/lDlF1l

(٤) - العربي الجديد، على الرابط: https://es.2cm/J53g1

محاولات شطب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)

شن الاحتلال الإسرائيلي حرباً ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»؛ إذ يسعى الاحتلال إلى تقييد عمل المنظمة الإنسانية وفرض حظر على نشاطاتها بهدف تغييب وطمس قضية اللاجئين الفلسطينيين، في محاولة لتحييد حق الأجيال القادمة في المطالبة بالعودة إلى ديارهم، وللتخلص من أي توثيق دولي لمأساة اللاجئين الفلسطينيين التي لا تزال أهوال النكبة عام ١٩٤٨ حاضرة في كل ملامح حياتهم. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، لم يكتف الاحتلال بإقرار قانون في الكنيست لحظر الأونروا، بل عمد الاحتلال على اتخاذ خطوات عملية من خلال استهداف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين شمال الضفة وتفكيها وإعادة هندستها جغرافيا وديموغرافيا، إضافة إلى إنزال علم الأونروا عن مقراتها الرئيسية بمدينة القدس المحتلة ورفع العلم الإسرائيلي بديلا عنه[١].

إيقاف نحو 25 منظمة دولية من العمل في غزة

مع نهاية العام ٢٠٢٥، وبالتحديد في ٣٠ من ديسمبر/ كانون الأول، أصدر الاحتلال الإسرائيلي قرارا بمنع نحو ٢٥ منظمة إنسانية دولية من العمل في غزة، تمثل قرابة ١٥٪ من إجمالي المنظمات غير الحكومية العاملة في غزة.

هذه الخطوة تأتي وفقا لتقرير نشرته مجلة «٩٧٢+» الإسرائيلية، في أيلول/ سبتمبر، كشفت فيه أن الاحتلال يسعى لفرض سيطرة شبه كاملة على عمل المنظمات الإنسانية الدولية في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال آلية تسجيل جديدة تضع تلك المنظمات أمام خيارين أحلاهما مر: إما تعريض موظفيها، لا سيما الفلسطينيين منهم، للخطر، أو وقف تقديم الخدمات الأساسية للسكان. وأشار التقرير إلى أن الإجراء، رغم طابعه الإداري الظاهري، يمثل تهديدا وجوديا لعشرات المنظمات الدولية التي تعمل منذ عقود في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٢].

(١) - وكالة الأناضول التركية، على الرابط: https://cm٢.es/qTm١l

(٢) - عربي21، على الرابط: https://cm2.es/ZCM1l

في ظل هذا الواقع المتسارع إسرائيليا، تصبح مواجهة الاستيطان ومنع الضم مرهونة بجملة من الإجراءات، أبرزها توحيد الموقف الفلسطيني، وتفعيل المسار القانوني ضد الجهات الداعمة للاستيطان، وتعزيز المقاطعة، وكسر القرار الأمريكي الذي يحظر تمويل صمود الفلسطينيين بحجة «مكافحة الإرهاب»، في حين يُترك الإرهاب الاستيطاني دون مساءلة. بالتالي يأتي هنا تكامل الدور الفلسطيني مع الدور العربي والإسلامي والإقليمي إلى جانب الموقف الدولي الذي ظهرت بدايات التغيير فيه كنتيجة للحرب على غزة، ويبقى السؤال كيف يمكن استثمار كل هذه التفاعلات بما يمكن أن يعزز القضية الفلسطينية في ظل الهجمة الإسرائيلية الشرسة على مستقبل الوجود الفلسطيني؟

ثالثاً: الواقع السياسي الفلسطيني.. انغلاق بالأفق

راهن المراقبون على أن الواقع السياسي الفلسطيني قد يحدث حالة من الاستدارة الداخلية كنتيجة لحرب الإبادة التي نفذها الاحتلال ضد قطاع غزة على مدار عامين، وفي ظل حربه المتصاعدة لاستهداف الوجود الفلسطيني بالضفة، إلا أن هذا الأمل تبخر مع استمرارية حالة الانقسام والتشرذم والتفكك التي يعيشها الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي والتي بدأت تتعز مع إشكالية تغول الأطر التنفيذية على التشريعية، أو سيطرة فصيلٍ واحدٍ على الحالة السياسية، كعوامل داخلية لها تأثيرها.

أ. انتخاب نائب للرئيس:

بناءً على قرار المجلس المركزي الفلسطيني بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠٢٥ في دورته ٣٢، الذي قرر استحداث منصب نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دولة فلسطين وتعيينه، فقد قرر رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس ترشيح حسين الشيخ، لهذا المنصب، وجاء ذلك خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقد بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠٢٦. وقد صادقت اللجنة التنفيذية في جلستها المنعقدة على تعيين الشيخ، نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دولة

فلسطين[١].

برزت ردود أفعال متباينة تجاه هذه الخطوة، فعلى المستوى الفلسطيني اعتبرت أطراف فلسطينية التعيين استجابة لضغوط خارجية (أمريكية وعربية) لإعادة إنتاج نموذج سياسي لا يعبر عن الإرادة الشعبية. فقد وصفت حركة حماس الخطوة بأنها تكريس لنهج التفرد وتجاهل لأولويات الشعب الفلسطيني[٢]. واعتبرت أطراف فلسطينية أخرى أن التعيين يهدف إلى «إعادة هندسة القيادة الفلسطينية» بما يتماشى مع المخططات الإسرائيلية والأمريكية.

على المستوى العربي والدولي لاقت الخطوة ترحيبا من دول إقليمية مثل المملكة العربية السعودية، الأردن، مصر، وتركيا، واعتبرته خطوة ضمن إجراءات إصلاحية داخلية[٣]. كما رحبت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بالخطوة واعتبرتها في إطارات الإصلاحات المطلوبة من السلطة الفلسطينية في هذه المرحلة.

ب. الاختلاف حول إدارة غزة

فلم تفلح الأطروحات والجهود العربية والاقليمية من حوارات عقدت في القاهرة وعدد من العواصم العربية عن التوافق الفلسطيني التام حول آليات إدارة قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، وعلى الرغم من الحديث عن تشكيل لجنة إدارية لإدارة غزة، وإعلان القاهرة عن التوافق ما بين فتح وحماس حولها، عادت حركة فتح والسلطة الفلسطينية لوضع شروطها بأن يرأس اللجنة وزيرا من الحكومة الفلسطينية في رام الله، وعدم قبول أن يكون لحركة حماس أي دور لها في اللجنة الإدارية[٤].

ج. الانتخابات المحلية.. وتهديد التعددية السياسية

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥ أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس،

(١) - مركز المعلومات الوطنية، وكالة وفا، على الرابط: https://:www.wafa.info/pages/details/35802

(٢) - بي بي سي، على الرابط: https://:www.bbc.com/arabic/articles/cywpxvpyxpo

(٣) - حياة إف إم، على الرابط: https://:es.2cm.com/9b1hd

(٤) - الجزيرة نت، على الرابط: https://:es.2cm.com/1g-XH

قـرارا بقانـون بشـأن انتخابـات مجالـس الهيئـات المحليـة، لعقـد الانتخابـات البلدية في نيسـان/ ابريل٢٠٢٦[١]، حيـث شـكل القانـون الجديـد نقطـة للجـدل بين العديـد مـن التيـارات ومؤسسـات المجتمـع المـدني الفلسـطيني، لكـن المادة الأخطر التـي يتضمنها القانـون الجديـد، فهـي مـادة رقـم (١٦) التي تنـص على شرط سـياسي غير مسـبوق في الانتخابـات المحليـة، يـقضي بإلـزام مرشـحي القوائم بتقديم إقـرار يؤكـد على التزامهم ببرنامـج منظمة التحرير الفلسـطينية، وبالتزاماتهـا الدولية، وقـرارات الشرعية الدولية. حيـث يحـذّر مدير عام الهيئة المسـتقلة لحقوق الإنسـان «ديـوان المظـالم» عمار الدويك من خطـورة هذا الشرط «الغير مسـبوق» ولم يرد في المسـودات السـابقة المطروحـة للنقاش، ويشـكّل تهديـداً مبـاشراً للتعددية السياسـية في فلسـطين. ويقـول: «إن الشرط بالالتزام ببرنامـج منظمـة التحرير قـد يفجر الأمور بالكامـل، وهناك توجه كبير لدى مؤسسـات المجتمـع المـدني لمقاطعـة الانتخابـات من حيـث الرقابة والتعامـل معها إذا بقـي بصيغته الحالية».

فـعلى الرغـم مـن أن إجـراء الانتخابـات الفلسـطينية المحليـة أو التشريعيـة أو الرئاسـية في حـال تـم الدعـوة لإجرائهـا تمثـل حاجـة أساسـية لبنـاء نظـام ديمقراطـي يحظـى بالمشروعيـة، إلا أن رهـن المشـاركة فيهـا أو الترشـح لها بقبول قـرارات الشرعية الدوليـة يمثل محـاولات اقصاء لتيارات سياسـات وأحـزاب فلسـطينية، وبالتالي فقدان النظـام السـياسي الفلسـطيني القـدرة على حماية الحريـات والحقوق المكفولـة للتعبير عن الـرأي والمشـاركة العامـة. وهـو مـا يعنـي دخـول النظـام الفلسـطيني بأزمة اسـتعصاء اسـتعادة الوحـدة الفلسـطينية مما قد يـفسر على أنه اسـتجابة لضغط إسرائـيلي أمريكي.

إن حـق المواطـنين في اختيـار ممثليهم في الحكـم، بالإضافة إلى كونه حقاً دسـتورياً، فإنـه يـأتي كحل لمأزق سـياسي بتـآكل الشرعية لمؤسسـات النظام السـياسي الفلسـطيني؛ بحيـث لم يعـد بالإمـكان التشـدق بنتائـج الانتخابـات التـي جرت منـذ أكثر مـن ثلاثة عشر عامـاً، وكحل لمأزق دسـتوري يتعلـق بمدة ولاية المجلس التشريعـي. كما أن إجراء الانتخابـات التشريعيـة فرصـة لإحداث تـوازن في النظام السـياسي، وللحد من سـطوة السـلطة التنفيذية، ولخضوع المؤسسـات السياسـية للمسـاءلة، ولحماية الجهـاز القضائي

(١) - وكالة الانباء الفلسطينية "وفا"، على الرابط: https://www.wafa.ps/Pages/Details/136183

من التدخلات، وللتوسع في ضمانات الحريات العامة وحقوق الانسان، ولتعزيز استقلالية المجتمع المدني وتعدديته.

د. تزايد الاعتراف بالدولة الفلسطينية

في ظل حرب الإبادة على غزة، وبتزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، أعلنت عدد من الدول الأوروبية انضمامها للاعتراف بدولة فلسطين، حيث اعترفت كل من (إسبانيا، النرويج، أيرلندا، وبريطانيا، فرنسا، كندا، أستراليا، سلوفينيا، أرمينيا) ليصل عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين إلى نحو ١٥٧ دولة من أصل ١٩٣ عضو بالأمم المتحدة، هذه الاعترافات جاء بعد وقت قصير من عقد مؤتمر في الأمم المتحدة لدعم مبدأ حل الدولتين. كل هذا التحرك الدولي شكل ضغطاً سياسياً كبيراً على إسرائيل، فعلى الرغم من رمزيتها في ظل الاحتلال القائم، إلا أن إسرائيل حالة انعزال سياسي، واستجابة لمطالب الجهور الغربي الذي بات أكثر دعما للقضية الفلسطينية أمام تراجع دعمه للرواية الإسرائيلية التي سادت لعقود طويلة[١]. هذا التحرك عزز من فرض وقف إطلاق النار، وحماية حل الدولتين، وعزل إسرائيل دولياً. بينما اعتبرته إسرائيل تحديا لها وبدأت بفرض إجراءات عقابية بحق الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان.

في المحصلة، يمكن القول إن السياسي الفلسطيني ما زال في إطار حالة الانغلاق على المستوى الداخلي وتفاعل الأقطاب والتيارات السياسية للخروج من حالة الانقسام إلى توحيد المواقف والبرامج رغم حجم التحديات الكبيرة المفروضة أمامه، ويبدوا أن هناك حالة من التعويل على تغير في المشهد السياسي الدولي أو الإسرائيلي أو حتى الإقليمي، إلا أن الرهان على ذلك يجعل حالة من قصور قراءة التطورات السياسية ويجعل من الفلسطينيين يراوحون مكانتهم في ظل حالة التوحش الإسرائيلي ومحاولة فرض واقع طارد للفلسطينيين جراء حالة الانغلاق في الافق السياسي المستقبلي، ورفض الاحتلال إمكانية منح الفلسطينيين أي من حقوقهم السياسية خلال هذه المرحلة.

(١) - عريب الرنتاوي، الجزيرة نت، على الرابط: https://es.2cm/F05h1

رابعاً: الاقتصاد الفلسطيني في ركود عميق

على الرغم من تسجيل الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً حسابياً بنسبة ٤٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام ٢٠٢٤، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يُظهر ركوداً ممتداً، حيث انخفض بمعدل ٢٤٪ عن مستواه في عام ٢٠٢٣، ويعكس هذا التراجع حجم الضرر التراكمي الذي لحق بالاقتصاد منذ بدء عدوان الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى تضرر القدرة الإنتاجية واستمرار الاختناقات في الأنشطة الاقتصادية.

فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٥ انخفاضاً حاداً في قطاع غزة بلغت نسبته ٨٤٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٣، في حين تراجع في الضفة الغربية بنسبة ١٣٪ خلال الفترة ذاتها. ورغم تسجيل الضفة ارتفاعاً محدوداً بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام ٢٠٢٤، إلا أن الناتج المحلي في قطاع غزة واصل الانكماش ليسجل تراجعاً إضافياً بنسبة ٨,٧٪ خلال نفس الفترة.

ويُعزى النمو المسجل في ٢٠٢٥ إلى تحسن نسبي في بعض القطاعات الإنتاجية وعودة النشاط التجاري بشكل محدود مقارنة بالعام ٢٠٢٤، إلا أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لا يزال أدنى بكثير من مستوياته ما قبل العدوان، ما يؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني لم يستعد بعد قدرته الإنتاجية، وأن مسار التعافي ما يزال هشّاً ومقيداً بتداعيات العدوان واستمرار القيود المفروضة.

انهيار الأنشطة الاقتصادية في غزة

يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدمي، أي أن حوالي ٦٠٪ من الاقتصاد الفلسطيني هو خدمات مقابل أن القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي تشكل حوالي ١٩٪ فقط من مجمل هذا الاقتصاد، وهو ما يدلل على أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد متغير، يتأثر بالصدمات بشكل كبير، وخلال العام ٢٠٢٥ تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في فلسطين مقارنة بالعام ٢٠٢٣، حيث سجل نشاط الإنشاءات أعلى تراجع بنسبة بلغت ٤١٪ بواقع (٢٩٪ في الضفة الغربية، و٩٩٪ في قطاع غزة) لتبلغ قيمته ٢٩٦ مليون دولار أمريكي، تلاه نشاط الصناعة

بنسبة تراجع ٢٥٪ (٢١٪ في الضفة الغربية، و٩٤٪ في قطاع غزة) ليصل الى ١١٥٥ مليون دولار أمريكي، ثم نشاط الخدمات بنسبة تراجع ٢٥٪ (١٢٪ في الضفة الغربية، و٨٢٪ في قطاع غزة) وبقيمة وصلت إلى ٦٧٩٤ مليون دولار أمريكي، كما تراجع نشاط الزراعة بنسبة ١٨٪ (ثبات في الضفة الغربية، وتراجع ٩٢٪ في قطاع غزة) ليصل إلى ٦٨٦ مليون دولار أمريكي.

وفي العام ٢٠٢٥ أظهرت معظم الأنشطة الاقتصادية انخفاض حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين، فقد شهد حجم التبادل التجاري في فلسطين مع العالم الخارجي انخفاضاً نسبته ١٢٪، حيث سجلت الواردات انخفاضاً بنسبة ١٧٪ لتبلغ ٧٨٨١ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام ٢٠٢٣، وتشكل الواردات الفلسطينية حوالي ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات الفلسطينية، بينما شهدت قيمة صادرات السلع والخدمات في فلسطين ارتفاعاً بنسبة ٥٪ لتصل الى ٢٨٥٦ مليون دولار أمريكي، ويعزى هذا الارتفاع الى ان معظم الصادرات الفلسطينية تأتي من الضفة الغربية والتي شهدت ارتفاعاً نسبياً خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس مستوى العجز المضطرد في الميزان التجاري الفلسطيني، في حين شهدت الصادرات والواردات خلال العام ٢٠٢٥ ارتفاعاً بنسبة ١٨٪ و ٢٠٪ على التوالي مقارنة بالعام ٢٠٢٤ في حين لا زالت اقل من مستوياتها ما قبل العدوان الاسرائيلي، ومن الجدير بالذكر ان أكبر حصة وصل إليها التبادل التجاري مع العالم الخارجي في قطاع غزة كانت في عام ٢٠٠٣ بنسبة بلغت ٢٩٪ من إجمالي تجارة فلسطين، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من ٤٪ خلال عدوان الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن التوقف شبه التام في سلاسل الإمداد من وإلى قطاع غزة، أدى إلى كارثة صحية وغذائية في جميع أنحاء قطاع غزة، نتيجة النقص الحاد في السلع الأساسية والأدوية والمستلزمات الصحية والمواد الغذائية، حيث يتم توفيرها بمستويات دنيا لا تتجاوز٤٪ من الكميات التي يجب أن تُقدم فعلياً إلى قطاع غزة[1].

معدلات البطالة في غزة تتجاوز ٧٧٪

(١) - موقع بلدنا، على الرابط: https://www.baladna.ps/news/28394.html

لا زال يواجه سوق العمل الفلسطيني تحديات جسيمة في ظل استمرار الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة. فعلى الرغم من التحسن الطفيف في مؤشرات البطالة والمشاركة في القوى العاملة خلال عام ٢٠٢٥، إلا أن الأرقام ما تزال تعكس حالة من الركود والتفاوت الحاد بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

تعطل حوالي نصف القوى العاملة في فلسطين حيث بلغ معدل البطالة ٤٦٪ خلال العام ٢٠٢٥، بواقع ٢٨٪ في الضفة الغربية و ٧٨٪ في قطاع غزة. وهو ما يعكس المستوى المرتفع في معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم التغيرات الطفيفة في تلك النسب حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل اكثر من ٦٥٠ الف متعطل عن العمل.

ورغم هذا الواقع الصعب، شهدت نسبة المشاركة في القوى العاملة ارتفاعاً خلال العام ٢٠٢٥ لتصل إلى ٤٣,٧٪، ويعود هذا الارتفاع جزئياً إلى محاولات الأفراد الانخراط في أي شكل من أشكال العمل أو البحث عن فرص معيشية بديلة بعد العدوان. وقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية ٤٣٪، بينما سجلت في قطاع غزة ٣٨٪، ولا تزال نسب المشاركة أقل من مستوياتها ما قبل الحرب في عام ٢٠٢٣.

الفقر ومستويات المعيشة

قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة كانت معدلات الفقر تتجاوز ٦٣٪، حيث يبلغ خط الفقر في فلسطين حوالي ٢٧١٧ شيقلاً إسرائيلياً، فيما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) حوالي ٢١٧٠ شيقلاً إسرائيلياً، وبعد العدوان المستمر على قطاع غزة يمكن القول إننا تجاوزنا مفهوم الفقر، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، حيث تراجع إجمالي الاستهلاك خلال عام ٢٠٢٥ بنسبة ٢٤٪ (١٢٪ في الضفة الغربية، و٨١٪ في قطاع غزة) مقارنة بعام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس الأثر المباشر على مستوى المعيشة لدى الأفراد في فلسطين. بمعنى آخر، يمكن القول إن معظم الأفراد في قطاع غزة يعانون من مستويات

مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي.

ارتفاع حاد في الأسعار

على مستوى الأسعار في فلسطين خلال عام ٢٠٢٥، فقد ارتفعت حوالي ١١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، نتيجة للارتفاع الحاد في قطاع غزة بحوالي ٢٢٪ بالرغم من تراجعها الطفيف في الضفة الغربية بحوالي ١٣ , ٠٪، حيث استمر الحصار الخانق شبه الكامل على قطاع غزة والذي أدى الى النقص الحاد في السلع التي تدخل إلى قطاع غزة، إضافةً لتأثر فلسطين بالوضع الإقليمي.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني لعام 2026

أصدرت كل من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريرين حول التنبؤات الاقتصادية للعام ٢٠٢٦، والمتاحة على الموقع الإلكتروني لكل منهما. وقد تناول التقريرين التنبؤ بأهم المؤشرات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ٢٠٢٦، استناداً إلى مجموعة من العوامل والافتراضات التي تم تضمينها ضمن سيناريو الأساس، والتي يُتوقع أن ينعكس تأثيرها على أداء القطاعات المختلفة، ولا سيما القطاع الحقيقي، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي[١].

وتشير الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها سيناريو الأساس لعام ٢٠٢٦ إلى استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة دون حدوث تغيّرات جوهرية. ويفترض السيناريو بقاء القيود المشددة المفروضة على حركة الأفراد والبضائع والمعابر، مع استمرار محدودية النشاط الاقتصادي في قطاع غزة نتيجة الدمار الواسع الذي طال البنية الإنتاجية، واقتصار النشاط على نطاق ضيق مرتبط بالمساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة. كما يفترض السيناريو استمرار تعطل جزء كبير من العمالة الفلسطينية عن الوصول إلى سوق العمل داخل إسرائيل، بما ينعكس سلباً على مستويات الدخل والطلب المحلي.

وعلى صعيد المالية العامة، يفترض السيناريو استمرار الضغوط على الموازنة

(١) - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=6126

العامة للحكومة الفلسطينية، في ظل عدم انتظام تحويل إيرادات المقاصة واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية، إلى جانب تراجع الإيرادات المحلية بفعل ضعف النشاط الاقتصادي. كما يفترض السيناريو بقاء مستويات المنح والمساعدات الخارجية عند حدودها المتدنية الحالية، وفي القطاع الخارجي، يُتوقع أن يستمر الأداء متأثراً بالقيود والعراقيل الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد والبضائع والمعابر.

وفي ضوء هذه الافتراضات، تُقدّر التنبؤات أن يسجل الاقتصاد الفلسطيني ارتفاعاً ما بين (١ , ٤٪ – ٥ , ٤٪) خلال عام ٢٠٢٦. ويعكس هذا الارتفاع استمرار مسار التعافي التدريجي الذي بدأ بعد الانكماش الحاد المسجل في عام ٢٠٢٤، دون أن يشير إلى تعافٍ واسع أو استعادة فعلية للقدرة الإنتاجية. ويُعزى هذا النمو بالأساس إلى تحسن محدود في مكونات الطلب الكلي، ولا سيما الاستهلاك النهائي، المدعوم باستمرار تدفقات المساعدات الإنسانية والتحويلات الخاصة، إضافة إلى مساهمة إيجابية جزئية للإنفاق الاستثماري.

ونظراً لكون البيئة التي يعمل فيها الاقتصاد الفلسطيني تنطوي على قدر كبير من المخاطر وعدم اليقين، فقد تم تضمين هذه التنبؤات تحليلاً لمخاطر محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع، في حال حدوثها، أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الأداء الاقتصادي في المدى القريب.

قراءة تحليلية ورؤية مستقبلية لـ2026

في القراءة التحليلية للرؤية المستقبلية للحالة الفلسطينية، يؤخذ بالاعتبار العديد من التفاعلات المهمة التي تنعكس بطبيعة الحال على الواقع الفلسطيني، ومن هنا، وقبل الحديث عن التوقعات للعام ٢٠٢٦، فإنه لا بد الأخذ بالاعتبار جملة من المحددات:

أولا: محدد الحالة السياسية الإسرائيلية الداخلية: استمرارية سيطرة التيار اليميني الصهيوني المتطرف، على سدة الحكم في إسرائيل، ودخول إسرائيل لمعركة التحضير لانتخابات الكنيست في أكتوبر٢٠٢٦، وطغيان البعد الأيديولوجي

الديني، كلها مؤشرات للدفع باستمرارية خطط السيطرة والضم وتعزيز الاستيطان، ما يعني عدم الذهاب لحالة من الهدوء والاستقرار، بل ربما يرى هذا التيار أن الظروف السياسية والميدانية تمنحه فرصا لتسريع خططه سواء تلك المرتبطة بالتوسع الجيوسياسي للاحتلال الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، أو تعزيز هيمنته على الأرض الفلسطينية ومحاولة تطبيق خطط التهجير للفلسطينيين، أو حتى استخدام القوة للتعامل مع باقي الساحات التي لم تهدأ ولم تغلق ملفاتها بعد، وهو ما يرجح أن تكون هناك حالة تصعيدية مستمرة في الضفة وغزة والقدس المحتلة، إلى جانب محاولات فرض السيطرة على المسجد الأقصى وتسارع تهويده، وعدم الذهاب إلى حالة من الاستقرار أو الانسحاب من قطاع غزة، بالتالي قد يكون عاما ترافقه حالة من التصعيد الميداني ومحاولات خنق الوجود الفلسطيني، مما يعني احتمالية الانفجار للمواجهة المقبل تبقى حاضرة في أي من الملفات.

ثانياً: محدد الحالة السياسية الفلسطينية الداخلية: اشكالية التمثيل المؤسسي الداخلي، جراء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وعدم الذهاب إلى انتخابات شاملة (تشريعية، رئاسية، مجلس وطني)، وتعيين نائب للرئيس الفلسطيني، وعدم قبول السلطة الفلسطينية وحركة فتح بدور سياسي مستقبلي بمشاركة حركة حماس في إدارة غزة، وإصدار قانون جديد للانتخابات المحلية الفلسطينية يشترط التوقيع على قبول بمرجعية منظمة التحرير والإقرار بالشرعية الدولية، كلها ملامح تؤسس لعدم نضوج في مفهوم الشراكة الفلسطينية وتوحيد البرنامج الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الفلسطيني، يعني ذلك إمكانية الخضوع للاشتراطات الدولية والخارجية لإجراء الاصلاحات في السلطة الفلسطينية، والتي تعزز إلى حالة إضعاف لدورها كعنوان سياسي جامع للكل الفلسطيني ويؤسس لمفهوم الدولة. وبالتالي من الواضح أن الحالة السياسية الفلسطينية الداخلية ستبقى أقرب إلى تلك الدائرة المستمرة في هيمنة السلطة التنفيذية وتغولها على مصدر السلطات الأخرى، وتبقى فرص الوصول إلى مفهوم الشراكة السياسية ضعيفا وبالتالي قد نكون أمام عام آخر من الدوران في حلقة من الانقسام والتجاذبات السياسية، وربما التمهيد لشكل جديد لانتقال السلطة من مفهومها السياسي العام إلى المفهوم الإداري أو التمثيل الضيق، وهو ما قد يكون بأحسن أحواله انتخابات وفقا لمقاس الحفاظ على الهيكلية

السياسية الحالية دون انفتاح على شراكة سياسية واسعة.

ثالثا: محدد العامل الأمريكي: تقف الولايات المتحدة، وإدارة ترامب بشكل خاص في مقدمة قيادة التوجهات السياسية تجاه القضية الفلسطينية، ومنحها الضوء الأخضر للاحتلال الإسرائيلي في تثبيت الواقع الذي يخدم التوجهات والأهداف الإسرائيلية، ما يعني عدم إنصاف الفلسطينيين بأي من المحطات المقبلة فيما يرتبط بحقوقهم، بل بالعكس تظهر المعطيات التاريخية، والحالية أن هناك انسجاما أمريكيا إسرائيليا في الوصول إلى مرحلة حسم وتصفية القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الحرب على غزة وتحقيق خطة السلام الشاملة في المنطقة، إلا أن هذه الخطة يراد منها إعادة ترميم مكانة إسرائيل مع بعد عامين من عمر الإبادة في غزة، ومحاولة إحداث ادماج لإسرائيل في الشرق الأوسط بشكل أكثر توسعا وقوة. فلا خطوات عملية حقيقية تعمل عليها إدارة ترامب لتحجيم السلوك الإسرائيلي ضد القضية الفلسطينية، أسواء كان ذلك مرتبط بإجراءات الاحتلال بالضفة أو قطاع غزة.

رابعاً: محدد العامل العربي الإسلامي الإقليمي: أعادت حرب الإبادة على غزة طرح سؤال محوري حول الدور العربي الإسلامي الإقليمي في القضية الفلسطينية، وربما أن القضية الفلسطينية أعادت طرح نفسها كقضية أكثر قوة وحضورا نتيجة ارتباطها بقلب الشرق الأوسط، من هنا فإن عودة التحرك العربي الإسلامي الإقليمي سواء بالمطالبة بحل الدولتين ودعمه عبر مؤتمر الأمم المتحدة، أو من خلال دور الدول الثماني التي شاركت بدعم خطة ترامب لإنهاء الحرب على غزة، يأتي كنتيجة لهذا الإحساس بالمسؤولية تجاه القضية الفلسطينية، و ضرورة متابعة ما يرتبط بها. لكن هذا العامل تبقى فاعليته مرتهنة بأمرين؛ الأول طبيعة ما يجري على الساحة العربية الإسلامية الإقليمية من قضايا بينية وصعود العديد من الملفات التي تحوز على الاهتمام مثل الملف اليمني، السوري، اللبناني، الإيراني، وغيرها من ملفات. أما الأمر الثاني في قدرة التأثير المباشرة على القرار الأمريكي. وفي كلا الحالتين ربما يشكل عام ٢٠٢٦ وضوحا أكثر في هذا الإطار، وبالتالي موقع الاهتمام بالقضية الفلسطينية وفاعلية الدور العربي الإسلامي الإقليمي أمام التوحش الإسرائيلي والرغبة في حسم

القصة الفلسطينية وعزلها عن حاضنتها العربية الإسلامية الإقليمية.

خامساً: محدد العامل الجماهيري الشعبي: قد تكون إحدى أهم التحولات التي كانت بمثابة انعكاسه مهمة لحرب الإبادة على غزة التحويل الكبير في الوعي الجمعي الجماهيري الشعبي على مستوى المجتمعات بكافة مستوياتها (العربية، الإسلامية، الإقليمية، الدولية)، فقد خسرت إسرائيل قدرتها على تمرير الرواية التي كانت تسيطر وتهيمن من خلالها على العالم في حربها على الفلسطينيين، بل إن هناك تحول في طبيعة التحرك المضاد تجاه الاحتلال الإسرائيلي، فالأول مرة يعاد تشكيل المزاج الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما شهدته أعرق الجامعات الأمريكية من حملات تطالب بسحب الاستثمارات من إسرائيل وفرض المقاطعة مع الجامعات الإسرائيلية، بينما ارتفعت الأصوات المطالبة حتى اداخل الحزب الجمهوري الداعم القوي لإسرائيل بضرورة مراجعة العلاقة والدعم المطلق لإسرائيل، ذات التوجه وبشكل أكثر قوة شهده الشارع الأوروبي في الدول التي تعتبر الحليف والداعم التقليدي لإسرائيل مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وانعكس بحجم الاعترافات بدولة فلسطينية، أو بإعادة خطاب حل الدولتين مرة أخرى إلى المنصات الأممية. ما يعني أن التحول لم يكن بمثابة رد فعل جماهيري غربي، بقدر انه بات ضمن معادلة التحول في الأسس والمعايير الأساسية التي كان إسرائيل تهيمن من خلالها على مواقف الشعوب الغربية وتحاول أن تحصر ما يجري في فلسطين على أنه صراع إسرائيلي فلسطيني فقط وليس صراعا على القيم والمباديء التي شوهتها الإبادة التي نفذها الاحتلال ضد الفلسطينيين.

السيناريوهات المتوقعة

في الختام، وانطلاقا من المحدد الخمس السابقة، فإنه يمكن رسم سيناريوين اثنين لما قد يشهده العام ٢٠٢٦ تجاه القضية الفلسطينية:

السيناريو الأول: استمرارية التوحش الإسرائيلي، والتفرد بالقضية الفلسطينية انطلاقا من عوامل الدعم والقوة الأمريكية، مقابل حالة الانشغال بكثير من الملفات المفتوحة والتطورات المتسارعة على المستويات الشرق أوسطية والعالمية. وهذه رغبه

إسرائيلية باعتبار أن الوقت بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي يمثل فرصة ذهبية أمام تصفية القضية الفلسطينية وفرض واقع استيطاني استعماري يسيطر من خلاله الاحتلال على مفاصل القضية الفلسطينية؛ مستندا في ذلك على البعد الإيديولوجي الفكري اليميني الذي يهيمن على صناعة القرار السياسي داخل الاحتلال، والدعم المطلق من الإدارة الأمريكية. وبالتالي صحيح أن حرب الإبادة قد توقفت بشكلها الذي كانت عليه على مدار العامين الماضيين، إلا أن إسرائيل لن تذهب إلى انسحاب شامل من قطاع غزة، بل ستعيد السيطرة عليه وفقا لمعادلة أمنية معقدة، والبقاء على الوجود العسكري على مساحة لا تقل عن نصف القطاع ضمن النموذجين اللذين تسعى لفرضهما، وهي المنطقة الخضراء تحت سيطرة الاحتلال والتي يمكن أن ينطلق من خلالها إعادة الإعمار لكن وفقا للمعايير الإسرائيلية بأقل قدر من الوجود الفلسطيني. ونموذج المنقطة الحمراء التي ستبقى محرومة بل بيئة طاردة للوجود الفلسطيني وبالتالي تحقيق فكرة التهجير كمشروع استراتيجي إسرائيلي تجاه خفض الكثافة السكانية الفلسطينية في إطار الحرب الديموغرافية.

يتقاطع هذا السيناريو في غزة، مع تسارع مشاريع الاستيطان بالضفة الغربية، ومحاولة الوصول إلى مفهوم تفكيك البنية الجغرافية والديموغرافية، وفرض السيطرة الإسرائيلية من خلال خطة الضم، مع الإبقاء على الوجود الفلسطيني ضمن معازل محرومة وضعيفة، ونفي وجود المظلة السياسية الفلسطينية وعدم السماح ببناء مظلة سياسية فلسطينية قادرة على تشكيل نواة الدولة الفلسطينية على الأرض حتى في ظل الاعترافات بدولة فلسطين.

ولتحقيق ذلك، قد يسعى الاحتلال الإسرائيلي على تصعيد الكثير من الملفات الإقليمية، وربما عودة المواجهة مع جبهات متعددة بما فيها الملف الإيراني، سوريا، لبنان، وغيرها من ملفات بقيت مفتوحة.

السيناريو الثاني؛ حدوث اختراقه فعلية في المنظومة الدولية تجاه القضية الفلسطينية، وبالتحديد القدرة على التأثير على القرار الأمريكي الداعم للمشروع الاستيطاني الاحتلال، هذا السيناريو قد يتحقق في حال تعزيز الدور الإقليمي العربي الإسلامي، مدعوما بالعامل الجماهيري الشعبي العالمي، عندها تشعر الولايات

المتحدة الأمريكية بضرورة الضغط باتجاه تحجيم السلوك الإسرائيلي، والذهاب إلى مسار سياسي قد يفضي إلى منح الفلسطيني كيانا سياسيا مرحليا، ويعيد تعريف الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي ضمن هذا المسار.

هذا السيناريو على الرغم من ضعف فرص حدوثة، إلا أنه يبقى مطروحا نتيجة أي تحولات متسارعة يمكن أن تكون خارج القراءات الأمريكية الإسرائيلية، وما يعززه الشعور بحجم الخطر الإقليمي العربي الإسلامي من التوحش الإسرائيلي، والاندفاعة التي يتبناها اليمين الإسرائيلي المتطرف تجاه التوسع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي يتولد موقف مناهض للرغبة الإسرائيلية الأمريكية.

مصر 2025: تحديات النموذج وأمة القيادة الإقليمية

د. محمد سليمان الزواوي

محاضر بمعهد الشرق الأوسط بجامعة سكاريا التركية

مستخلص

كان العام الفائت محورياً فيما يتعلق بتحديات النموذج المصري في الإقليم، على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ حيث تزامن ذلك مع أزمة الدور القيادي الإقليمي، فقد كشفت حرب غزة عن تراجع دور مصر من القيادة والحسم والردع، إلى الوساطة، وهو دور يراه كثيرون لا يليق بمصر التي كان ينبغي لها أن تقود العرب في وقف الانتهاكات على غزة من ناحية، وكذلك أن تمثلهم في عمليات التحديث والقيادة والدور الإقليمي من ناحية أخرى.

فالنموذج الذي تقدمه الدولة المصرية داخلياً هو نموذج تقليدي لدولة قديمة، لا يحظى بأي جاذبية في عالم التحديث الاقتصادي والمبتكرات العلمية واحترام حقوق الإنسان وفتح المجال العام للنقاش والحوار، بل استعاد نموذج «الاستقرار بالقمع» الذي ساد في خمسينيات القرن الماضي..!!

أما خارجياً، فلم تعد مصر تمارس دوراً قيادياً كما كانت الناصرية في الخمسينيات. ما عادت القاهرة عاصمة صناعة القرار، بل تراجع الدور والنموذج والبريق، واستمرت عملية تسليم التطوير والتحديث الداخلي إلى شركاء عرب استطاعوا أن يحرزوا تقدماً في مجالات الإدارة والسياحة والتنمية، وعادوا ليقودوا عملية التحديث داخل مصر بشراء الأراضي والشركات والمشروعات، بما يعكس تراجعاً بنيويا داخل هيكل الدولة المصرية.

أما على المستوى الاقتصادي فقد تصاعدت أزمة الديون المصرية إلى مستويات غير مسبوقة. وبالرغم من تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي، إلا أن أزمة الفقر وتفاقمه لا تزال مستمرة، كما استمر نمط «الاستدانة من أجل البقاء»، بالتزامن مع رفع دعم الطاقة التدريجي الذي وصل إلى مستوى غير مسبوق سيراً في اتجاه الإزالة التامة. في حين تواجه مصر أزمات عسكرية في الشمال بوجود هدنة غير مضمونة في غزة واستفزازات إسرائيلية بمحددات الأمن القومي المصري من ناحية، وفي الجنوب يتطور الصراع في السودان من ناحية أخرى، حتى وصل إلى أن تهدد مصر بالتدخل

العسكري. كما تستمر أزمة سد النهضة في تفاقمها بتصريحات من وزير الخارجية المصرية بأنه لا مفاوضات بعد الآن حول السد وأن مصر ستحافظ على مصالحها بمختلف السبل، بما يوحي بتدخل عسكري كذلك في حال لم تراع إثيوبيا المصالح المائية المصرية. وعلى المستوى الداخلي، واجه المجتمع انتخابات برلمانية اعترفت فيها الدولة بوجود انتهاكات، وصرح الرئيس المصري بأنه يمكن إعادة الانتخابات بكاملها في الدوائر كلها، وجرى بالفعل الإعادة في بعضها، بما يشير إلى نشوء صراع مكتوم بين الأجهزة السيادية ووصوله إلى مستوى غير مسبوق، وإلى تباين حاد في وجهات النظر الخاصة بإدارة الشأن الداخلي من ناحية، كما يشير إلى مكانة المواطن وموضعه في عملية صنع القرار في «الجمهورية الجديدة»، من ناحية أخرى.

أولاً: تحديات النموذج المصري:

واجهت مصر في العام المنصرم أزمة كبيرة في تحديات نموذجها الإقليمي القائد في الشرق الأوسط تزامناً مع حرب غزة، والتي كشفت عن أزمة بتحول الدور المصري من القيادة ثم الرعاية إلى الوساطة، مع تراجع قدرتها على التأثير في مسار الحرب من جهة، وكذلك جاذبية النموذج الاقتصادي الذي بات مبنياً على الاستدانة وبيع الأصول من جهة أخرى بفشل الدولة في إدارة ثرواتها وتنمية قدراتها الاقتصادية. جاء ذلك مع تصاعد أدوار القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا وإيران بتصاعد قدراتهما العسكرية، وكذلك النماذج التنموية الخليجية وقدراتها على التأثير في الأزمات الإقليمية من جهة أخرى. وبالرغم من الجهد المحموم الذي بذلته مصر للوساطة في وقف الحرب على يد الأجهزة السيادية بالتعاون مع دولة قطر، إلا أن ذلك لم يكن هو الدور المطلوب للدولة المصرية بالنظر إلى حجمها وإمكانات جيشها وقدرتها السابقة على وقف العدوان على غزة في ٢٠١٢، بتدخل محموم من رأس السلطة آنذاك وكذلك بالتعاون مع القوى الدولية والإقليمية. كما أن الاستفزازات الإسرائيلية بانتهاك الاتفاقات مع الجانب المصري والدخول الإعلامي المستفز للمنطقة (د) حسب اتفاق السلام مع مصر وكذلك محور فيلادلفيا بدا أنه استفزاز مقصود ومعرفة مسبقة بحجم الرد المصري، الذي جاء غير متناسباً مع جلل الحدث وأعداد الضحايا، فيما كان الموقف الوحيد الراسخ من السلطة المصرية كان عدم

استقبال أي لاجئين من غزة وتنفيذ ذلك بالرغم من الضغوط الإسرائيلية والدولية.

وبالطبع، لم يكن هذا هو الدور الذي كانت تتوقعه الشعوب العربية من مصر. من المفهوم حتماً أنها لن تدخل في حالة حرب شاملة لأفعالٍ جنحت إليها كيانات أو جماعات أو قوى إقليمية أخرى، لكن الأداء المصري في السياسة الخارجية لم يتخذ دور القيادة، بل انحسر ليكون دوراً من ضمن أدوار «٦» وزراء خارجية، سَعوا مع غيرهم لوقف الحرب، لكنهم عجزوا أجمعين عن كسر الحصار المفروض على غزة. فجاذبية النموذج تعد من أهم مقومات القيادة الإقليمية، فعلى القائد الإقليمي أن يكون نموذجاً في نظام الحكم كما هو نموذج في تصدير الثقافة واستخدام كل من قوته الصلبة والناعمة حيثما تكون الحاجة إليهما. فمصر بعد ما يزيد عن عقد من الثورة المصرية في عام ٢٠١١، والتي هدفت إلى تحديث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستعادة دورها الإقليمي والكرامة والعدالة، لا تزال تراوح مكانها، بل عملت على استعادة النظام القديم الذي ثار عليه الشعب، وهو نموذج الاستقرار بالقمع والتعامل العنيف مع أية توجهات يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار الدولة من وجهة نظر السلطة الحاكمة. ربما كان عدم التسامح مع أية ملامح للاعتراض على السلطة الحاكمة، هو الدرس الذي تعلمته السلطة؛ أي عدم اتباع نموذج الانفتاح «المدار»، أو نموذج «التعددية الانتخابية الشكلية» الذي تبنته إدارة الرئيس مبارك.

والنموذج الذي يطرحه القائد الإقليمي يعد هاماً في تثبيت قيادته، عن طريق طرحه لنموذج سياسي اقتصادي ثقافي قابل للجذب والتقليد في محيطه الإقليمي، والذي يتكون عادة من تحليه بالشرعية الداخلية المستقرة والفاعلية الاقتصادية والاتساق بين الخطاب والممارسة وعدم التناقض بين الشعارات وقدرته على التكيف ومرونته للاستجابة للأزمات والمتغيرات وقوته الناعمة من ثقافة وإعلام وتعليم ودبلوماسية عامة، وكلها عناصر حاسمة في انتشار النموذج وقبوله الإقليمي[١]. وقد حازت مصر على قبول نسبي مرتفع لقيادتها الإقليمية في الخمسينات، بفعل خطابات ترفض الإمبريالية والتبعية والهيمنة والانتهاكات الإسرائيلية مع تصعيد

(١) Robert Cox, Gramsci, Hegemony and International Relations, Mellennium-Journal of International Studies, 12/2 1983, p.p.: 162-175.

دورها كقائد للقومية العربية والتطوير الصناعي والعمل على تحديث دول الجوار بنشر الإعلام والثقافة وإيفاد المعلمين المصريين إلى مختلف دول المنطقة. كما كان نموذج القيادة الكاريزمية مقبولاً في ذلك الوقت بسبب القدرات الشخصية لجمال عبد الناصر.

إلا أن الأزمات الراهنة كشفت عن أزمة كبيرة في القيادة وطرح النموذج المصري وتصديره بسبب عدم قدرته على التنافس مع النماذج الإقليمية المختلفة، مثل النموذج التركي القائم على الديموقراطية والعلمانية والتصالح مع الدين، والنموذج الخليجي القائم على التنمية والتحديث بالتحالف مع الغرب، ولا حتى النموذج الإيراني الديني الممانع والراعي للمقاومة الإقليمية مع التقدم في الملفات النووية والدفع الصاروخي والاشتباك مع الكيان الصهيوني، مما أدى إلى انتقال مركز صناعة القرار الإقليمي إلى عواصم أخرى غير القاهرة.

وقد أدّى تراجع النموذج المصري في العام المنصرم إلى تصاعد دور قوى إقليمية صغيرة وناشئة لا تحمل المقومات الجيوسياسية والديموغرافية للدولة المصرية، بسبب التحولات الناشئة في تعريف القوة، من حجم الجيوش وتسليحها إلى القوة الناعمة والملاءة الاقتصادية والتحديث التقني والعلاقات مع القوى الكبرى. وقد أدى تصاعد تلك القوى إلى مزيد من الأزمات للدولة المصرية سواء في إثيوبيا أو السودان، أو حتى في غزة، والتي لم تعد أولوية للدول الصانعة للقرار الإقليمي في الخليج، مما أدى إلى تحوّل مصر إلى شراكة مع تركيا للتحديث العسكري وتعزيز التحالف في المناطق الملتهبة من الإقليم.

ثانياً: الوضع العسكري:

1. الأزمة السودانية:

لوحت مصر بإمكانية تدخلها العسكري في السودان، حيث وصلت الأزمة إلى حد تهديد الأمن القومي المصري، حيث سيطرت قوات «الدعم السريع» على مدينة الفاشر خلال أكتوبر الماضي، مع انهيار الخطوط الدفاعية للجيش السوادني داخل إقليم كردفان تلاه تقدم وسيطرة على عدد من المدن الاستراتيجية مثل

بابنوسة وهجليج، وتزامن ذلك مع تهديد قائد ميليشيا الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) باستهداف أي مطار تخرج منه طائرة لاستهداف قواته، بما فسر على أنه تهديد مباشر موجه إلى مصر، أعقب ذلك زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني الانتقالي الفريق أول عبدالفتاح البرهان إلى القاهرة، حيث صرح الرئيس المصري في وجوده بما يفيد بتدخل مصر في الحرب بإشارة إلى خطوط حمراء داخل الدولة السودانية[١].

فقد أعلنت الرئاسة المصرية في بيان لها عن تلك الخطوط الحمراء، وهي الحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه وعدم انفصال أي جزء منه أو إنشاء أية كيانات موازية داخل الدولة، وكذلك الحفاظ على مؤسسات الدولة وسلامتها. كما أكدت الرئاسة المصرية على حقها الكامل في «اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة التي يكفلها القانون الدولي واتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين الشقيقين لضمان عدم المساس بهذه الخطوط الحمراء أو تجاوزها»[٢].

ويرتبط البلدان باتفاق للدفاع المشترك وُقع خلال يوليو (تموز) ١٩٧٦ بين الرئيسين أنور السادات وجعفر النميري، إضافة إلى اتفاق آخر للتعاون العسكري وقعه رئيسا أركان جيشي البلدين خلال مارس (آذار) ٢٠٢١، يشمل مجالات التدريبات المشتركة والتأهيل وأمن الحدود ونقل الخبرات العسكرية والأمنية وتبادلها[٣]. وهذه التصريحات الأخيرة تلوح بإمكانية تطوير الدعم العسكري المصري إلى تدخل مباشر، بعد ورود أنباء بتدخل مصر فعلياً في الصراع منذ بدايته ولكن بصورة غير رسمية، بتقديم دعم عسكري للجيش السوداني وكذلك بتواجد عناصر استخبارات وشن هجمات جوية لدعم تحركات الجيش السوداني، حيث جرى اعتقال عدد من الجنود المصريين في مطار مروي في أبريل ٢٠٢٣، قالت الخارجية المصرية أنهم جنود لتدريب الجيش السوداني، فيما زعمت قوات الدعم السريع أنهم

(١) هل تتدخل مصر عسكريًا في السودان؟، إندبندنت عربية، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥، على: http://:bit.ly/4WE4VV8 .

(٢) الموقع الرسمي للرئاسة المصرية، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://www.presidency.eg/ar/قسم-الأخبار/أخبار-رئاسية/1-news18122025/

(٣) إندبندنت عربية، مصدر سابق.

مشاركون في العمليات العسكرية [1].

وتطوير هذا المسار بتدخل مباشر في العمليات العسكرية وإيفاد قوات نظامية ومعدات عسكرية سيكون له تداعياته الكبيرة على الداخل المصري الذي يجب أن يؤهل لمثل تلك الخطوة في حال وقوع خسائر في الأرواح، وبالنظر كذلك إلى تواجد جالية سودانية كبيرة في مصر، ومدى قبول الشعب المصري بمقتل أولادهم في تلك الحرب الاختيارية في مقابل تمتع السودانيين بالأمن داخل مصر. وربما تستطيع القيادة المصرية أن تتجنب ذلك الجدل بتجنيد الشباب السوداني داخل مصر لتكوين كتائب قتالية تحت تدريب وتوجيه الجيش المصري وبدون تدخل بشري مصري على الأرض، ويُكتفى في هذا السيناريو بدعم جوي ومدفعي وإنشاء جيوب آمنة داخل شمال السودان وتوسيعها على غرار الحالة التركية في سوريا، وهو مسار لا يزال مكلفاً في ظل الحالة الاقتصادية المصرية وتلكؤ بعض الدول الخليجية في تمويل ذلك السيناريو بالنظر إلى تورط بعض الأطراف الخليجية في ذلك الصراع، وتباين الرؤى ووجهات النظر في شأن الطرف الأولى بالدعم في تلك الحرب المهندسة خارجياً من الخليج بالأساس.

لكنّ تشكّل «الدعم السريع» من ميليشيات سريعة الحركة، سيصعب الأمر على القوات الجوية في حسم المعركة، ومن ثم فإن التدخل البري الميداني سيكون حتمياً، سواء بكتائب سودانية بتدريب مصري أو بقوات مصرية بتدخل مباشر. كما يظل التنسيق بين الجانبين؛ أن تكون تلك القوات تحت القيادة المصرية أو السودانية؛ محلَّ جدل .. بالنظر إلى ما تأكد من تواضع الفاعلية القتالية لدى قوات الجيش السوداني وتفوق المليشيات والعصابات المرتزقة عليها في بعض المعارك، بما يطرح علامة استفهام حول مدى أهلية القيادة السودانية الحالية على إدارة معارك المدن وعمليات الكر والفر والسيطرة والقيادة وتثبيت الأوضاع على الأرض. وهنا يمكن للقيادة المصرية أن تتدخل بإدارة العمليات الاستخباراتية وتثبيت الأوضاع على الأرض في حال السيطرة على بعض المواقع، وتوجيه ضربات انتقائية للدعم السريع وحظر مداخل التسليح الأجنبي الذي يأتي غالباً من غرب السودان من الدول

(١) غضب في مصر بسبب احتجاز جنود مصريين في السودان، بي بي سي عربية، ١٦ أبريل ٢٠٢٣، على: https://www.bbc.com/arabic/trending-65293068

المجاورة، وكذلك إدارة عملية فرض حظر جوي على الطيران فوق تلك المناطق من أجل تجفيف منابع السلاح لميليشيا الدعم السريع، وكلها تحتاج إلى تنسيق عالي المستوى بين الجانبين كما يتطلب تدخلاً فعلياً من القوات المصرية والقيادة اللوجستية على الأرض، كما قد يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات بين القاهرة وأبو ظبي، وما لذلك من تداعيات على شبكات التحالف الإقليمية.

وبالنظر إلى قضية سد النهضة والقبول الشعبي للتدخل العسكري المصري، يظل هذا التدخل في السودان محل جدل، ويمكن في حال تصاعد الخسائر أن يثير حنق الداخل المصري باعتبارها حرب اختيار، فيما تعتبرها القيادة المصرية حربا مفروضة وواجبة لتطورها إلى تحد عميق للأمن القومي المصري وتداعيات تفكيك السودان والتدخل الأجنبي المخالف للرؤية المصرية. كما تظل عملية تمويل الحرب محل جدل كذلك كما أسلفنا بسبب الموقف الخليجي، كما أن دفع السودان لتكلفة تلك الحرب من احتياطات الذهب سيكون محل شك كذلك بسبب استنزاف قوات الدعم السريع لمخزون الذهب في البلاد وإخراجه بتدفقات كبيرة إلى دولة الإمارات، والتكاليف الباهظة لعملية إعادة الإعمار المتوقعة وتعويضات المواطنين عن مساكنهم ومدخراتهم داخل البنك المركزي، والتي نهبت وأخرجت خارج البلاد.

وقد هددت مصر بتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك مع السودان، وصرح خبراء عسكريون بأن كل السيناريوهات مفتوحة أمام التدخل المصري العسكري من أجل الدفاع عن أمنها القومي في إطار تلك الاتفاقية مع السودان، وأن النقطة الفاصلة في التدخل المصري ستكون سيطرة الدعم السريع على مناطق استراتيجية أو اقترابها من الحدود المصرية، وأن مصر لها في تلك الحالة الحق في الدفاع عن نفسها طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة[1]. وإلى جانب اتفاقية الدفاع المشترك وميثاق الأمم المتحدة فإن مصر والسودان يشتركان في مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر، وهو المجلس الذي أعلن عنه في الرياض ٢٠٢٠ ويتكون من ٨ دول، باعتباره مجلسا أمنيا لحفظ مقدرات الدول المطلة على البحر الأحمر. كما أن مصر تتوقع انفصال أجزاء أخرى من السودان لتكون تحت سيطرة الدعم السريع، وهو

(١) العربي الجديد، مصر تلوح بالتدخل العسكري في السودان، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://bit.ly/4t9IQ٩ .

مـا يفتـح البـاب أمـام تهديد كـبير للأمـن القومـي المصري وزعزعة اسـتقرار الـبلاد من المحـور الجنـوبي، الـذي يعد حيويـاً لأمن الميـاه للدولـة المصرية[١].

والتلويـح بالحـرب في الحالـتين يفيـد بفشـل الجهـود الدبلوماسـية المصريـة، التي مـن المـفترض أن تحـدث زخمـاً إقليميـاً عـن طريـق شركائهـا على المسـتوى الإقليمـي والـدولي، لكـن تباينـاً -في كلتـا الحالـتين- ظهـر في وجهـات النظـر المصريـة الخليجية، إذ نـأت السـعودية بنفسـها عـن الصراع لتجنـب الدخـول في مواجهـة مـع الإمـارات، الراعـي الرئيـس لقـوات التدخـل السريـع، ولكنهـا في المقابـل انخرطـت انخراطاً غير حاسـم، حيث اسـتقبلت الريـاض الفريـق البرهان ثلاث مـرات منذ انـدلاع الحرب في أبريـل ٢٠٢٣ ومـارس ٢٠٢٥ وكذلـك في ديسـمبر ٢٠٢٥، ودعمت تصنيف ميليشـيا التدخـل السريـع كمنظمـة إرهابيـة[٢]، ووعـدت القيـادة السـعودية بمسـاعدات حيث تواكـب المقاربة السـعودية مسـارات دعم إنسـاني وإغاثـي وإجلاء لرعايـا دول متعددة عبر البحـر الأحمـر كما حـدث في الأسـابيع الأولى للحـرب[٣].

وبالرغـم مـن مطالـب المملكة بوسـم الدعـم السريـع بالإرهـاب، إلا أن الموقف السـعودي لم يكـن حـاسماً فـيما يبدو أنـه مراعاة لتوازنـات إقليميـة، فقد عـادت المملكة لتسـمي الدعـم السريـع بــ «قوات» بعـد أن كانـت تصفها بميليشـيات، وذلـك في بيان للخارجيـة السـعودية قالت فيـه أيضاً: « وتشـدد المملكة على ضرورة قيـام قوات الدعم السريـع بواجبهـا في حمايـة المدنـيين»، بما وصفـه مراقبـون أنـه اعتراف ضمنـي بالدعـم السريـع وأن عليهـم «واجب» لحماية المدنـيين[٤]. وتلـك التباينات في المواقـف الإقليمية تعكـس عـدم مراعـاة تلـك الـدول لمصالـح الأمـن القومـي المصري ومـا تقوم بـه تلك المليشـيات التـي تفاقـم تدهور الوضع الإنسـاني في السـودان بما يؤدي إلى نـزوح المدنيين إلى الـشمال باتجـاه الدولـة المصريـة، إضافـة إلى التداعيـات الأخرى الجسـيمة على الأمن

(١) روسيا توداي عربية، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://arabic.rt.com/middle_east/1740993-هل-تتدخل-مصر-عسكريا-في-السودان-خبراء-يكشفون-لـ-rt-دلالات-خطوط-القاهرة-الحمراء/

(٢) نون بوست، السودان في الحسابات السعودية: من الحياد الحذر إلى الانخراط المحسوب، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://www.noonpost.com/347531/

(٣) المصدر السابق.

(٤) بيان الخارجية السعودية بشأن انتهاكات الدعم السريع، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، على: https://www.mofa.gov.sa/ar/ministry/statements/Pages/المملكة-تُعرب-عن-بالغ-قلقها-واستنكارها-للانتهاكات-الإنسانية-الجسيمة-التي-جرت-خلال-الهجمات-الأخيرة-لقوات-الدعم-السريع-على-م.aspx

القومي المصري، فضلاً عن تدمير دولة عربية وإغراقها في الفوضى والمذابح ونهب ثرواتها.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه القاهرة إقليمياً فإن التحدي الجنوبي لا يزال هو التحد الأخطر والاختبار الأكبر لقيادة مصر في تلك المنطقة الهامة للأمن القومي المصري الممتدة من السودان وحتى القرن الإفريقي، والتي يجب إدارة ملفها بمنتهى الدقة كي لا تكون المنطقة الممتدة من السودان وحتى سد النهضة مستنقعاً يمكن أن يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة المصرية الشحيحة أصلاً، والتي تواجه تحديات اقتصادية كبيرة على رأسها الديون وفوائدها وخدمتها، فالدخول العسكري في ذلك الملف سيمثل نقطة اللاعودة وبمجرد انطلاق شرارة التدخل العسكري في أي من الملفين فإن التراجع سيكون صعباً وتعريف الانتصار سيكون التحدي الأكبر للجيش المصري.

2. تطورات أزمة سد النهضة

جاءت التصريحات المصرية في نهاية عام ٢٠٢٥ حاسمة باختيار طريق الصدام مع أديس أبابا، والمتمثل في أن مصر لن تشارك في أية محادثات مستقبلية بشأن سد النهضة؛ بعد وصول المسار التفاوضي إلى «طريق مسدود» حسب تعليقات وزير الخارجية المصري[1]، وأن بلاده ستستخدم كل الوسائل الممكنة للحفاظ على مصالحها، بما أثار الجدل بشأن استعداد مصر للتدخل العسكري وإمكانية خوض مصر لحرب متزامنة متوقعة على جبهتين في إثيوبيا والسودان، حال نفذت مصر تهديداتها في الحالتين وتجاوز الخطوط الحمراء التي رسمتها الخارجية المصرية سواء في السودان أو في إثيوبيا. فمعيار التدخل العسكري المصري فيما يبدو من التصريحات الرسمية المصرية يشترط إخلال أديس أبابا بحصة مصر التاريخية من المياه، لاسيما في حال تطور أزمة المياه بوجود جفاف ممتد، فإن القاهرة في تلك الحالة ستضطر إلى تنفيذ تهديداتها بالتدخل العسكري، بما يضع علامة استفهام كبيرة حول قدرة مصر على شن حربين متزامنين وكذلك مدى الدعم الإقليمي والعربي لتلك الحرب إن

(١) الشرق الأوسط اللندنية، ما إمكانية توجيه مصر ضربة عسكرية لـ«سد النهضة» الإثيوبي؟، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://aawsat.com/العالم-العربي/شمال-افريقيا/٥٢١٩٧٦٦-ما-إمكانية-توجيه-مصر-ضربة-عسكرية-لسد-النهضة-الإثيوبي؟

وقعت، في ظل وجود مصالح واستثمارات خليجية كبرى داخل الدولة الإثيوبية، وحرص تلك الأطراف العربية على تبني الحلول السلمية والتنموية للتقريب بين الجانبين[١].

كما يكمن التهديد على الأمن القومي المصري كذلك في تواصل نقاط الصراع في السودان وصولاً إلى إثيوبيا، ففي نوفمبر ٢٠٢٠ مباشرة بعد اندلاع الحرب الأهلية في إثيوبيا بين الحكومة المركزية وجبهة تحرير تيجراي، قاد الجيش السوداني عملية عسكرية في مثلث الفشقة في ولاية الغضارف شرقي البلاد على الحدود الإثيوبية استعاد فيها أكثر من ٩٠٪ من المساحات الزراعية التي استولت عليها ميليشيات إثيوبية موالية للحكومة. وفي المقابل، اتهمت أديس أبابا الجيش السوداني بدعمه لجبهة تحرير تيجراي، بما يزيد احتمالية توغل قوات إثيوبية في الحدود المحاذية للسودان لمحاولة استعادة الأراضي السودانية في حال قامت مصر بضربة عسكرية بمساندة سودانية[٢]، بما يمكن أن يؤدي إلى اتساع رقعة الصراع حول السودان وسد النهضة وتحولها إلى حرب إقليمية طويلة الأمد تتداخل فيها مختلف الأطراف الفاعلة في الصراعين المتعلقين بسد النهضة وكذلك الوضع في السودان.

كما يمكن عزو تصاعد الصراعات في المنطقة إلى حد كبير إلى تراجع الدور المصري ونفوذه في المناطق الواقعة ابتداء من السودان وانتهاء بالقرن الإفريقي، إضافة إلى تقويض شبكة التحالفات المصرية مع تراجع مكانتها كصانعة للقرار الإقليمي، مع تصاعد قوى غير تقليدية على الساحة الإقليمية لا تتقاطع مصالحها بالضرورة مع الرؤية المصرية، إضافة إلى أن يد القاهرة باتت مغلولة اليد إلى حد كبير بالنظر إلى الملاءة المالية لدولة الإمارات ودعمها لميليشيا الدعم السريع والجيش الإثيوبي بالطائرات المسيرة، مع استثماراتها الكبرى في مصر وسيطرتها على قطاع العقارات وتداخلها بالاستثمار في إثيوبيا ورؤاها فيما يتعلق بطرق حل الصراعات في كل من إثيوبيا والسودان، تلك الرؤى التي تتعارض مع رؤية القاهرة.

(١) العربي الجديد، هل خذلت الإمارات مصر في قضية سد النهضة؟، ٥ أغسطس ٢٠٢٢، على: https://bit.ly/4schzhB .

(٢) مدى مصر، مصر تلوح علنًا لأول مرة باتفاقية الدفاع المشترك مع السودان، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://bit.ly/4pThu0P .

واستمرت القاهرة في العام المنصرم في تضييق الخناق العسكري على إثيوبيا بإرسال قوات إلى الصومال وتعاونها الوثيق مع الحكومة الصومالية ضد منطقة أرض الصومال الانفصالية المتعاونة مع إثيوبيا، بالرغم من تفضيل الجيش المصري للحلول السلمية، إلا أن التهديد باستخدام القوة يظل رادعاً مهماً لأديس أبابا في حال وجود جفاف ممتد. وقد قامت مصر بالفعل بتوسيع عمليات تخزين المياه في بحيرة ناصر الصناعية الأكبر في العالم، وكذلك إعداد مفيض توشكي لاستقبال المزيد من المياه من الفيضان، حيث حققت مصر فوائض في تخزين المياه في السنوات السابقة بالرغم من ملء خزان سد النهضة والذي يصل إلى ٧٤ مليار متر مكعب[١].

3. تداعيات أزمة غزة

بالرغم من التوقف الرسمي للحرب في غزة، إلا إن الأزمة لا تزال تلقي بظلالها على الأمن القومي المصري، ومن المتوقع كذلك أن تتطور في العام القادم. فبالرغم من الجهود المصرية الحثيثة لوقف الحرب والتفاوض بين أطرافها، واستيعاب القاهرة لقيادات حركة حماس بالرغم من التباين الكبير في وجهات النظر بين الجانبين، إلا أن وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه في العام المنصرم لا يزال هشاً، حيث يعمل متطرفو الكيان الصهيوني بقيادة نتنياهو على إخلاء غزة تماماً من سكانها بدعم من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كما يعمل المتطرفون داخل حكومته على الإصرار على نزع سلاح حركة حماس، في ظل قرارات من الكنيست بالسيطرة على الضفة الغربية وكذلك التوسع في المستوطنات، وكأنه تحد للرأي العام العالمي من ناحية، وكذلك محاولة لإعلان انتصار وهمي من ناحية أخرى. وتعد مصر هي الراعي الأول للقضية الفلسطينية عبر العصور، واختارت مع شركائها الإقليميين السلام كخيار استراتيجي لحل الصراع، ولكن لم تفرز المسيرة السلمية التي تخطت الثلاثة عقود عن شيء يذكر سوى سلطة فلسطينية تحمي الكيان الصهيوني أكثر مما تخدم القضية الفلسطينية.

وبالنظر إلى التوترات على الجبهة الجنوبية المصرية في أزمتي السودان وسد

(١) إندبندنت عربية، سد النهضة: من منبع للماء إلى مصب الأزمة، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥، على: https://bit.ly/٤b١wx٣S .

النهضة، فإن اشتعال الصراع في غزة مرة أخرى سيمثل ضغطاً كبيراً على الأمن القومي المصري، الذي انشغل جيشه في الشمال بإقامة الحواجز تماشياً مع إصرار مصر على عدم قبول لاجئين فلسطينيين خشية تصفية القضية الفلسطينية، في ظل استفزازات صهيونية وخروقات لمعاهدة السلام التي وقعت في كامب ديفيد عام ١٩٧٨، بما يضع الجيش المصري على أهبة الاستعداد على جبهات ثلاثة فعلياً. كما فقدت حرب غزة الإجماع العربي بسبب التباين في وجهات النظر بين حركة حماس ومختلف الحكومات العربية، في حين أصرت الجهود السعودية على ربط القضية الفلسطينية بتوقيع سلام مع إسرائيل، بإنشاء دولة فلسطينية كشرط لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كما عملت على مقايضة السلام باتفاقية أمنية موسعة للمملكة تحصل من خلالها على أسلحة متقدمة وضمانات دفاعية لأمن البلاد[١].

ثالثاً: المستوى الاقتصادي:

استمر الاقتصاد المصري في العام المنصرم في اتباع النمط الاقتصادي التقليدي في العقد الأخير نفسه، وهو اقتصاد مبني على الديون وبيع الأصول، فيما توسعت القاهرة كذلك في المشروعات ذات التكلفة العالية والعائد البسيط مع مردود دعائي، وذلك لتحسين سمعة الاقتصاد المصري وإعطاء الانطباع بقوة الدولة، مثل المونوريل والمتحف الكبير، بالإضافة إلى ما سبق من تفريعة لقناة السويس، وكلها مشاريع عالية التكلفة قليلة الموارد ولكن بمردود دعائي كبير. أما الحادي للتخطيط الاقتصادي فهو أن المردود الدعائي لتلك المشروعات سيجذب التمويلات الأجنبية، ولكن ما حدث في العام المنصرم هو نفسه ما حدث في الأعوام السابقة، فالمستثمرون لم ينخدعوا بالبهرجة والإنفاق الباذخ، بالنظر إلى المؤشرات الكلية للاقتصاد، إذ أحجموا عن ضخ الأموال في الاقتصاد بدون إجراء تحسينات جذرية في هيكليته ، لاسيما فيما يتعلق بالشفافية وعدم منافسة الحكومة لرجال الأعمال، وكذلك إخراج اقتصاد الجيش من المنافسة، مع وجود بيئة استثمارية آمنة محمية بالقوانين والتشريعات ذات الصلة، وكذلك تحقيق الأمن الاجتماعي والسياسي واللذين يؤديان إلى خلق بيئة آمنة للمستثمرين.

(١) عربي٢١، ابن سلمان: لا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بدون قيام دولة فلسطينية، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤، على: https://bit.ly/3NhrQsL

ومع تطبيق إصلاحات اقتصادية مستمرة، توقعت الحكومة نمواً اقتصادياً بنحو ٤٪ بحلول نهاية ٢٠٢٥ وتعزيز ثقة المستثمرين عبر تسهيل الإجراءات الجمركية والدعم للاستثمار؛ ففي العام الماضي صدرت عدة قرارات هامة بخصوص أسعار الفائدة وإدارة الدين العام وخطط التمويل، إلى جانب توقعات بالحصول على قروض دولية لسداد الالتزامات، بينما أظهرت تقارير صحفية استقراراً نسبياً في الاقتصاد مع انخفاض التضخم وتحسن الاستثمار، ولكن على الرغم من ذلك بقيت قضايا الفقر وعدم استفادة بعض المناطق من التعافي الاقتصادي من التحديات الملموسة، بالإضافة إلى أزمة الديون وخدمتها، واستمرار تقديم تنازلات لصندوق النقد للحصول على الشرائح المتبقية من القروض المتفق عليها مع الصندوق[١].

وقد حاولت الحكومة طمأنة المواطنين بأنها لن تضيف أعباءً جديدة عليهم بعد الاتفاق مع صندوق النقد بتنفيذ آخر مراجعتين العام المقبل ٢٠٢٦، وأنه لا زيادة في السلع الأساسية مثل أسعار بيع الغاز الطبيعي أو الوقود، ولكنها مرتبطة بإجراءات إصلاحية تخص أداء وزارة المالية، وإجراءات تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار[٢]. وصرح رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة اتخذت كل الإجراءات التصحيحية التي أشار إليها صندوق النقد برفع أسعار المنتجات البترولية في أكتوبر الماضي. واستشهد مدبولي بعدد من العبارات الواردة في بيان صندوق النقد عن المراجعتين، ومنها أن «الاقتصاد المصري أظهر مؤشرات على نمو قوي، وحدوث تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات رغم التحديات الخارجية، وتحقيق نمو قوي للصادرات غير البترولية، ونمو الإيرادات الضريبية، واتباع البنك المركزي سياسة نقدية تدعم مسار خفض التضخم»، واستطرد بقوله إن الاقتصاد المصري على أعتاب مرحلة جديدة مع زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص للمساهمة في نمو الاقتصاد، ورفع مستوى معيشة المواطن، وزيادة قدرته الشرائية على تلبية احتياجاته الأساسية[٣].

---

(١) زاوية ثالثة، 2026: عام التعافي الاقتصادي المنتظر أم بداية أزمة ديون جديدة؟، ١١ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://zawia٣.com/egypts-economy-٢٠٢٦/ .

(٢) العربي الجديد، مدبولي: لا أعباء جديدة على المواطنين بسبب اتفاق صندوق النقد، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥، على: https://ly.bit/DWaWas٤ .

(٣) المصدر السابق.

تطـــور نســـب السكـــان تحت خطي الفقر والفقر المدقع

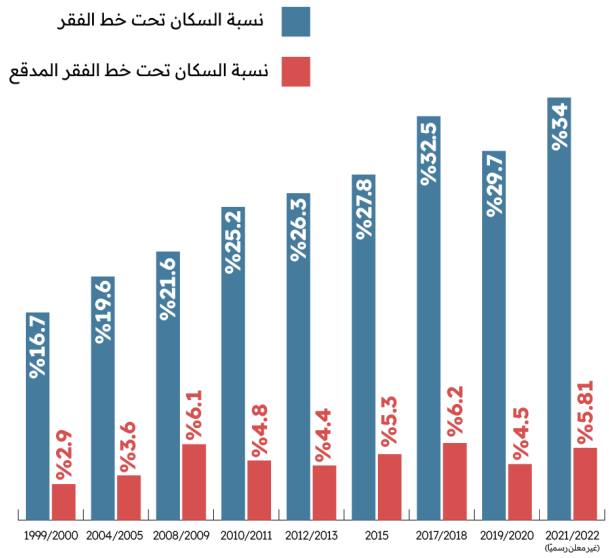

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومصادر «مدى مصر»

ومـن ناحيـة التصنيـف الائـتماني رفعـت وكالـة سـتاندرد آند بـورز التصنيف الائـتماني طويـل الأجـل لمصر إلى «B» بـدلاً مـن «B-»، مع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة، وذلـك للمرة الأولى منذ سـبع سـنوات. وأوضحـت الوكالة أن رفـع التصنيـف الائـتماني لمصر يعكـس الإصلاحـات التـي نفذتها السـلطات خلال الثمانيـة عشر شـهراً الماضيـة – بما في ذلـك تحريـر نظـام سـعر الصرف – والتـي أدت إلى انتعـاش ملحـوظ في نمـو الناتـج المحلي الإجمـالي خلال السـنة المالية ٢٠٢٥. وأكدت أن انتقـال مصر إلى نظـام سـعر صرف مـرن سـاهم في تحقيـق نمـو اقتصادي أقـوى، إلى جانـب ارتفـاع إيـرادات السـياحة وزيـادة تحـويلات المصريين بـالخارج. كما شـهدت التدفقـات الماليـة الصافيـة تحسـناً، ممـا دعـم الوضـع الخارجي للاقتصـاد. وفي السـياق ذاتـه، أكـدت وكالـة فيتـش للتصنيفـات الائتمانيـة تصنيـف مصر طويل الأجـل للعملة الأجنبيـة عنـد «B» مـع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة، مـشيرة إلى أن ذلـك يعكـس النمـو الاقتصـادي المتماسـك للـبلاد، وتحسـن الوضـع الخارجـي، واسـتمرار الإصلاحـات الماليـة على الرغـم مـن التحديـات الإقليميـة[١].

وبالرغـم مـن تلـك الإصلاحـات إلا أن معـدلات الفقـر في ازديـاد بسـبب تلك

(١) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥، على: https://bit.ly/4jxuyXv .

السياسات التي لم تصل إلى المواطن الفقير، حيث زادت معدلات الفقر لتصل إلى ٣٤٪، والفقر المدقع إلى ٥.٨١٪[١]، ولم ينشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تفاصيل نتائج البحث السنوية المفصلة منذ عام ٢٠٢٠ وحتى الآن، وذلك بسبب ضغوط حكومية، بسبب ارتفاع نسبة الفقر به، بحسب أحد المصادر. لكن الجهاز اكتفى بنشر مختارات من هذه النتائج في نشرة أصدرها في يونيو الماضي ٢٠٢٥ تحت عنوان «مصر في أرقام»، إلا أنها لم تتضمن نسبة الفقر المعتادة، مكتفياً بمؤشر آخر يُعرف بـ«الفقر متعدد الأبعاد». أما النسخة الأخيرة المنشورة من البحث كانت في ديسمبر ٢٠٢٠، وغطت بياناته المدة حتى مارس ٢٠٢٠، ما قبل انتشار فيروس كورونا، وبلغ معدل الفقر فيه ٢٩,٧٪، فيما وصل معدل الفقر المدقع لـ٥,٤٪.، ويظهر الشكل التالي تطور نسبة السكان تحت خطي الفقر والفقر المدقع:

وعلى الرغم من أن الجهاز لم ينشر نتائج بحث ٢٠٢١-٢٠٢٢، إلا أنه أجرى بحثاً جديداً في ٢٠٢٣-٢٠٢٤، لم يُنشر هو الآخر حتى الآن، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الفقر في البحث الأخير بعد الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي مرت بها مصر منذ ٢٠٢٢، والتي تسببت في ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم. وكان التضخم العام السنوي في الحضر ارتفع بشكل حاد في ٢٠٢٢ ليصل إلى ١٣,٩٪ مقابل ٥,٢٪ في ٢٠٢١، متأثراً بشكل خاص بقرار تحرير سعر الجنيه في مارس من نفس العام، بالإضافة للارتفاع الكبير في أسعار الغذاء على خلفية تأثيرات الحرب الروسية على أوكرانيا.[٢]

رابعاً: المستوى الاجتماعي

شهدت مصر في عام ٢٠٢٥ أزمة انتخابية وصلت إلى مدى غير مسبوق، بإعلان الرئيس بأنه لا يستبعد إلغاء الانتخابات بالكلية، نظراً للحالات غير الشرعية التي شهدتها الانتخابات، والتي بدت وكأنها صراع بين الأجهزة على المرشحين الموالين لهم وهندسة البرلمان القادم الذي من المتوقع أن يشرعن المزيد من التقشف في الفترة

(١) مدى مصر، بيانات غير منشورة من «الدخل والإنفاق» تكشف أسباب دفنه لسنوات، نشر في ٩ أغسطس ٢٠٢٥، على: https://bit.ly/ee4rrl .

(٢) المصدر السابق.

المقبلة. فقد شهدت الانتخابات البرلمانية في مصر عام ٢٠٢٥ إعادة تصويت في عدد ملحوظ من الدوائر، هذه التطورات لا يمكن فهمها إجرائياً فقط، بل يجب قراءتها ضمن بنية السلطة، وصراع مراكز النفوذ، ودور البرلمان في مرحلة ضغط اقتصادي حاد. فإعادة الانتخابات لا تعكس خللاً إدارياً فحسب، بل تشير إلى محاولة إعادة ضبط التوازن داخل الدولة العميقة. فالبرلمان أصبح ساحة توزيع نفوذ بين أجهزة ومؤسسات تتنافس على التمثيل السياسي، خصوصاً في ظل تقلص الموارد وارتفاع كلفة إدارة المجتمع.

وهذا ما دفع الرئاسة إلى التصريح بأن الهيئة الوطنية للانتخابات يجب ألا تتردد في إلغاء أو إعادة أي انتخابات لا تعكس الإرادة الحقيقية للناخبين، حتى لو استلزم الأمر إلغاء مرحلة كاملة، وهذا الخطاب يعكس أولوية الشرعية الإجرائية على الشكل الانتخابي ذاته. فقد تزامنت الانتخابات مع مرحلة اقتصادية تتسم بارتفاع الدين الخارجي، واتفاقات مع صندوق النقد الدولي، وسياسات تقشفية متوقعة، وفي هذا السياق، لم يعد البرلمان مؤسسة تشريعية فقط، بل أداة لتحميل الكلفة الاجتماعية للقرارات الاقتصادية وتمريرها قانونياً، ووفق أنطونيو غرامشي، تمثل هذه اللحظة أزمة في إدارة الهيمنة لا في السلطة ذاتها، إذ تواجه الكتلة الحاكمة صعوبة في تحويل السيطرة إلى قبول اجتماعي، ما يدفعها لإعادة إنتاج الشرعية عبر القانون والانتخابات بدل الاعتماد على الرضا الحقيقي. فقد كشفت انتخابات ٢٠٢٥ أن البرلمان أصبح جزءاً من إدارة أزمة مركبة، وأن إعادة الانتخابات تعكس تصدعات داخل الكتلة الحاكمة أكثر مما تعكس تنافساً سياسياً تقليدياً، هي مرحلة إعادة ترتيب للهيمنة لا انهيار لها.

ومن ثم على المستوى الاجتماعي فإن التهديد بإلغاء أو إعادة الانتخابات لم يكن حرصاً على أصوات المواطنين بقدر ما هو إعادة لتوزيع الهيمنة بين الأجهزة وإدارة الاختلاف داخل الدولة العميقة، والاستعداد عن طريق التشريعات لمرحلة تقشف مقبلة، بالرغم من أن تصريحات رئيس الوزراء تنفي ذلك، إلا أن تصاعد الديون وخدمتها من المؤكد أنها ستنعكس على الخدمات العامة للمواطنين وليس تقشفاً عن المشاريع الضخمة والمبهرة، فبوصلة النظام ترى أن المواطن يجب أن يتحمل

وقد أشادت الرئاسة في أكثر من مناسبة بقدرة المواطن على التحمل، في حين تستمر السلطة في تمويل الأنشطة التي تصب في إنجاح بوصلتها المعتمدة على الواجهة التي تشي برفاهية الدولة وفخامة الافتتاحات وإبهار الإخراج، اعتماداً على أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى جلب الاستثمارات الأجنبية.

فبالرغم من أرقام النمو إلا أن الفقر يستمر في ازدياد، وهو ما يفيد بأن السياسات الحالية لا تختلف كثيراً عن سياسات نظام مبارك التي كانت تعتمد على نموذج Trickle Down Economy أو ما يسمى باقتصاد التنقيط أو التسرب، والذي يفيد بأن الفوائد المقدمة للأثرياء أو الشركات ستتسرب في نهاية المطاف إلى الطبقات الدنيا في صورة خلق فرص عمل واستثمارات ونمو اقتصادي، إلى جانب تحصيل الدولة جمارك وضرائب ورسوما من رجال الأعمال، وبذلك تزيح الدولة عن كاهلها خدمة المواطنين وتوكلها إلى الأغنياء، وكذلك تحصل موارد من مشاريعهم. وقد أثبت هذا النموذج فشله في عهد مبارك ذلك أن الأغنياء ازدادوا غنى فيما ازداد الفقراء فقراً، بسبب وجود قوانين تعمل على إنفاذ الدور الاجتماعي لرأس المال، وفرض سياسات تأمين اجتماعي للعمال، واستخدام موارد هذه السياسات في الإنفاق على الفقراء والمهمشين والمعدومين، والذين يزداد عددهم باضطراد مع سياسات رفع الطاقة والدعم الحكومي، حيث كان الفقراء هم ضحايا تلك السياسات في ظل غلاء فاحش في الأسعار وتضخم غير مسبوق.

خاتمة

استمرت مصر في السياسات المعتمدة على الاستدانة لتمويل العجز في الموازنة، تلك الموازنة التي أغفلت في كثير من جوانبها البعد الاجتماعي والإنفاق على الأعمدة الأساسية للاقتصاد المجتمعي مثل التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية ودعم الفقراء والإنفاق على التعليم وضبط هيكل الأجور. وتلك الأموال المستدانة أنفقت على مشاريع فاخرة ذات بعد دعائي من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن بعد عقود من الاستدانة انعكست عوائد الديون الخليجية على سبيل المثال إلى نمط غير السيولة؛ وذلك بشراء أصول للدولة من أراض وشركات ومصانع، وهو ما أثبت فشل تلك السياسة التي عجزت عن الاستفادة من الديون وتحويلها إلى

تنمية مستدامة في وقت قصير. فقد تكرست السياسة الاقتصادية في الاستدانة طويلة الأمد دون البحث عن حلول بديلة في الأفق. مما انعكس على مكانة مصر وقيمتها، وعلى نموذجها ومنافستها الإقليمية.

يحدث ذلك في ظل تحديات جمة؛ عسكرية وأمنية، على مختلف محاور الدولة المصرية، لاسيما في منطقة حوض النيل وصولاً إلى سد النهضة ومروراً بالأزمة السودانية وتصاعد سيطرة ميليشيا الدعم السريع على مناطق حيوية، وتهديدها بأن يؤدي ذلك إلى انفصال أجزاء من السودان وتشجيع نمط الانفصال داخل مختلف أجزاء البلاد. كما أن الجبهة الشمالية الشرقية غير مستقرة باتفاق هش لوقف إطلاق النار، بوجود حكومة متطرفة تقود الكيان الصهيوني، تعمل على تنفيذ نبوءات توراتية توسعية بضم أراض في أرجاء المنطقة، وتهدف إلى مغازلة اليمين المتطرف الذي بات في تصاعد. وتشير الاتجاهات الديموجرافية للكيان بأن أصوات المتطرفين في ازدياد مقارنة بالعلمانيين وداعمي السلام. كل ذلك يهدد باحتمال نشوب حروب متزامنة بعد أن هددت مصر بتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك مع السودان وكذلك مع وصول أزمة سد النهضة إلى طريق تفاوضي مسدود، والتصريح بأن مصر سوف تعمل بكل السبل الممكنة للحفاظ على أمنها القومي.

فبالرغم من بعض الإنجازات على مستوى البنية التحتية والطرق والكباري، إلا أن الإنفاق على تلك المشروعات لم يؤت ثماره بعد بسبب عدم وجود الاستثمارات الأجنبية التي تستفيد من تلك البنية فضلا عن تلكؤ المستثمرين في إنشاء كيانات اقتصادية بسبب الأوضاع المصرية، فبعض التقارير تفيد بأن حالة عدم الاستقرار كامنة تحت الرماد، بتوفر حالة من عدم الرضا الشعبي عن السياسات الحالية التي نزعت من المواطن كل مكتسبات الدعم الغذائي والطاقوي ما تأدّى عنه ارتفاع في أسعار المواصلات والغذاء والسلع الأساسية، كما أدى تعويم الجنيه إلى ارتفاع أسعار كل ما هو مستورد، بدون أن يكون هناك سياسات بديلة لتخفيف ارتدادات تلك السياسات على كاهل المواطن.

تقرير القرن الإفريقي لعام 2025

مركز دراسات القرن الإفريقي

أ/ عمر أبو رهف، أ/ عبد الرحمن حسن، أ/ طاهر محمد علي

مستخلص

التوطئة: جغرافيا القلق ومفترق الطرق

يرسم التقرير لوحةً قاتمةً وواقعيةً لمنطقة القرن الإفريقي مع دخول عام ٢٠٢٥؛ فهي بؤرة توتر مزمنة تتشابك فيها الأزمات الداخلية بالتدخلات الخارجية. يشدد التقرير على أن المنطقة التي تطل على ممرات ملاحية حيوية (البحر الأحمر وباب المندب) تعيش «مخاضاً تاريخياً»، حيث لم تعد الصراعات تكتفي بإنهاك الشعوب، بل باتت تهدد بإعادة رسم الخرائط السياسية والأمنية بالكامل.

إثيوبيا: هواجس البقاء والبحث عن «المتنفس الأزرق»

تمثل إثيوبيا الثقل المركزي والمحرك الرئيسي للأحداث في المنطقة خلال عام ٢٠٢٥، وتبرز سياستها في محورين:

عقدة المنفذ البحري: يبرز التقرير إصرار أديس أبابا (بقيادة آبي أحمد) على الوصول إلى البحر الأحمر كقضية «بقاء وطني». هذا الطموح الذي يتجه نحو «ميناء عصب» الارتري أو سواحل الصومال، فجّر توتراً حاداً مع إريتريا ومصر والصومال، محولاً المنطقة إلى برميل بارود بانتظار شرارة.

الأزمات الداخلية والحوار الوطني: تعيش إثيوبيا استقطاباً داخلياً حاداً؛ فبينما تحاول الحكومة إجراء انتخابات مدعومة بالتكنولوجيا وإطلاق حوار وطني، تتهم المعارضة الحزب الحاكم باستغلال هذه الأدوات لتثبيت سلطته، وسط تهديدات أمنية داخلية تطال استقرار «بيت إثيوبيا» من الداخل.

الصومال: التحدي المزدوج (الأمن والسيادة)

يدخل الصومال عام ٢٠٢٥ وهو يواجه تحديات وجودية تتراوح بين مكافحة الإرهاب والحفاظ على وحدة أراضيه:

الأزمة مع إثيوبيا: تسبب الاتفاق الإثيوبي مع «أرض الصومال» (صوماليلاند)

في غضب عارم بمقديشو، التي اعتبرت الخطوة اعتداءً صارخاً على سيادتها، مما دفعها للبحث عن تحالفات إقليمية (خاصة مع مصر وتركيا) لموازنة النفوذ الإثيوبي.

المسار السياسي: يشير التقرير إلى حراك سياسي مكثف استعداداً لانتخابات ٢٠٢٦، مع نشوء تحالفات سياسية جديدة تحاول رسم خارطة طريق للخروج من دوامة الهشاشة الأمنية.

السودان وإريتريا والجيوسياسية المتغيرة

السودان: على الرغم من انشغاله بجراحه الداخلية، يظل السودان رقماً صعباً في معادلة أمن البحر الأحمر، حيث تؤثر تحولاته العسكرية على استقرار دول الجوار وتدفقات الهجرة.

إريتريا: تتبنى أسمرة موقفاً دفاعياً حذراً تجاه الطموحات الإثيوبية، معتبرة أي مساس بحدودها أو موانئها خطاً أحمر، مما يعيد تحالفات المنطقة إلى حقبة «الحرب الباردة المحلية».

السيناريوهات المستقبلية لعام ٢٠٢٦

يختم التقرير برسم مسارات استشرافية لمستقبل المنطقة:

السيناريو الأول: الصدام المحدود (الأرجح): وقوع مناوشات عسكرية حدودية نتيجة الإصرار الإثيوبي على المنفذ البحري، مما يؤدي إلى تدخلات دولية لمحاولة احتواء الصراع دون حله جذرياً، مع بقاء حالة «التوتر النشط».

السيناريو الثاني: التسوية الكبرى (المسار المتفائل): نجاح الضغوط الدولية والإقليمية في صياغة اتفاقية تعاون إقليمي تضمن لإثيوبيا استخداماً تجارياً للموانئ مقابل اعتراف كامل بالسيادة الوطنية للدول المجاورة، وهو مسار يتطلب تنازلات مؤلمة من كافة الأطراف.

السيناريو الثالث: الانفجار الشامل وتفكك الكيانات: وهو السيناريو الأخطر، حيث تؤدي الحروب الأهلية والتدخلات العسكرية المتبادلة إلى انهيار مؤسسات الدولة في أكثر من بلد، مما يحول المنطقة إلى ساحة للفوضى تهدد الملاحة

العالميـة على نحـوٍ مبـاشر.

الخلاصة الاستراتيجية

إن القـرن الإفريقـي في عـام ٢٠٢٥ هـو مسرح لـ «لعبـة كبرى» جديـدة؛ فالموارد والموانـئ باتـت المحـرك الأبـرز للتوتـرات. إن اسـتقرار المنطقـة لا يمكـن أن يتحقـق بالحلـول العسـكرية الأحادية، بـل عبر بناء نظام إقليمـي يحترم السـيادة ويؤمن المصالح الحيويـة للدول الحبيسـة والسـاحلية على حد سـواء، وإلا فإن الانفجار سـيكون مسـألة وقـت لا أكثر.

توطئة:

تُعد منطقة القرن الإفريقي من أكثر مناطق القارة الإفريقية تعقيداً في أوضاعها السياسية والأمنية والعسكرية. وتشهد كل فترة نوعاً متجدداً من الصراعات المحلية، فهي بؤرة توتر مزمنة تتشابك فيها الأزمات الداخلية والخارجية لتشكل نظاماً اقليمياً يتميز بالهشاشة وتندر فيه لحظات الاستقرار. ومع دخول عام ٢٠٢٥، بدى جلياً أن هذه المنطقة الجيوستراتيجية التي تطل على ممرات ملاحية حيوية كالبحر الأحمر ومضيق باب المندب، تقف على مفترق طرق تاريخي. فالتقلبات السياسية العنيفة، وتصاعد الحروب الأهلية النشطة منها والكامنة والتهديدات المتبادلة بين الدول، لا تكتفي بإنهاك النسيج الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان، بل تنذر بإعادة تشكيل الخرائط السياسية والأمنية للمنطقة بأسرها. إن الأطماع الجيوسياسية على الموارد والموانئ البحرية يعتبر المحرك الأبرز للتوترات بين دول القرن الإفريقي وقد اتخذت هذه الصراعات منحىً تصعيدياً خطيراً في عام ٢٠٢٥ م. وسنتناول هذا الموضوع في ثنايا هذا التقرير عند التطرق لرنو إثيوبيا إلى منفذ بحري عبر ميناء عصب مما يشكل تهديداً للسيادة الارترية، إثيوبيا ترى أن الحصول على منفذ بحري كقضية بقاء وطني تستدعي تصحيح خطأ تاريخي كما يصفها قادتها هذا الطموح اصطدم على نحوٍ مباشر مع السيادة الارترية وشكل خلال عام ٢٠٢٥ م أهم مهدد أمني قد يفجر الأوضاع في المنطقة خاصة بعد التلويح باستخدام القوة لاقتلاع ميناء عصب.

ومن جانب آخر توقيع إثيوبيا لمذكرة تفاهم مع الجانب الصومالي « أرض الصومال » تقوم إثيوبيا على إثرها بتأجير جزء من أراضيها لتحشر أنفها في البحر على خليج عدن لإنشاء منشأة بحرية عسكرية. فاقمت هذه الاتفاقية من حدة التوترات في القرن الإفريقي خاصة في الصومال، التي تعتبر أن أرض صوماليلاند جزءا من أراضيها، وتوقيع أي اتفاقيات معها يعد تحدياً لسيادتها ووحدة أراضيها.

ليست هذه الأحداث وغيرها من المتغيرات في المنطقة ببعيدة عن التدخلات الخارجية وتأثير القوى الاقليمية والدولية على مجمل أوضاع المنطقة، حيث تتجاذبها أطماع الصراعات الدولية مستغلة هشاشة الوضع الداخلي المتمثل في الانقسامات

السياسية والثقافية والتشظي القومي في كثير من دول القرن الإفريقي الذي يعتبر بؤرة صالحة لزيادة الصراع الاجتماعي والحروب الأهلية بين القوميات المختلفة مما يزيد من حالة الفقر والعوز. ومما يعظّم في حدتها وتأثيرها: الزحف الصحراوي وتآكل مساحات الرعي والزراعة، واستتباعاً تفاقم أزمات هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية.

سنتناول في هذا التقرير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، كلا على حدة مع حالات من التقاطعات فيما بينها؛ التشابك وتداخل الأحداث.

إثيوبيا:

تناول الأوضاع في إثيوبيا يستلزم التطرق إلى مختلف الملفات الأمنية والعسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، حيث تندرج أبرز القضايا تحت ثلاثة محاور رئيسة هي: الملف الأمني والعسكري، والراهن السياسي وأبرز الفاعلين مثل الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والمؤسسات الدستورية، فضلاً عن القضايا الاقليمية مثل ملف سد النهضة ورغبة إثيوبيا الجامحة للحصول على منفذ بحري.

أولاً: الملف الأمني والعسكري:

شهدت إثيوبيا خلال عام ٢٠٢٥ م سلسلة من الأحداث الأمنية والعسكرية التي كان لها تأثير كبير على مختلف جوانب الحياة في البلاد، ومن أبرز هذه الأحداث استمرار المواجهات بين الجيش الإثيوبي وميلشيات (فانو) في إقليم أمهرا، وكذلك استمرار الصراع في إقليم أوروميا بين الجيش الفيدرالي وجيش تحرير أوروميا (شني) المصنف كمنظمة إرهابية من قبل الحكومة الإثيوبية.

ومن جانب آخر تصاعدت التوترات بين جبهة تيغراي والحكومة الفيدرالية، وانقسامات طالت الجبهة نفسها، مع تجدد المخاوف من اندلاع حرب جديدة مع ارتريا بسبب التصريحات المتبادلة بين الطرفين، هذه المخاوف التي عبر عنها الرئيس الإثيوبي السابق (ملاتو تشو مي) في مقال سياسي كاشفاً عن النوايا الإثيوبية

لقضم جزء من مياه البحر وهو ما لاقى ردود فعل غاضبة من ارتريا وأثار مخاوف مقديشو .

أما على الحدود الإثيوبية الكينية، فقد شهدت المنطقة تصاعداُ في العنف إثر هجمات مسلحة في منطقة نهر أومو ما أثار قلقاً إقليمياً خصوصاً في ظل توقيع اتفاقية أمنية بين إثيوبيا وكينيا لمكافحة هذه التهديدات.

أما غرب إثيوبيا حيث إقليم» بني شنقول ـــــــــــــ قمز «والذي تبرز أهميته في احتضانه مشروع سد النهضة ووقوعه بين أمهرا وأوروميا المضطربين، فقد شهد خلال العام أحداثاً أمنية متفرقة متعلقة بنشاط جماعة (شني) و (فانو) حيث سيطرت جماعة شني لفترة مؤقتة على منطقة (متكل) أعقبتها أعمال عنف عرقية متبادلة أدت إلى مقتل العشرات ونزوح آلاف السكان.

في شرق البلاد، كان لإقليم الصومال الإثيوبي حضور سياسي وأمني لافت بالنظر إلى موقعه الحدودي مع الصومال الفيدرالي وإقليم أرض الصومال الانفصالي، بجانب التوترات المتكررة مع قوميات عفار وأورومو. وبرزت أهمية الإقليم بصورة أكبر مع تأثيرات أزمة اتفاق إثيوبيا ـــ أرض الصومال في مطلع العام ٢٠٢٤م ونشاط حركة الشباب الارهابية في المناطق الحدودية ما جعل من الإقليم نقطة ارتكاز واهتمام من الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا حيث شهد الإقليم خلال عام ٢٠٢٥ م نشاطاً حكومياً مكثفاً، تمثل في زيارتين لرئيس الوزراء أبي أحمد شهدتا افتتاح مشاريع استراتيجية أبرزها المرحلة الأولى من مشروع أوغادين للغاز الطبيعي، بجانب توقيع اتفاقيات استثمارية كبرى بقيمة تجاوزت ١٢ مليار دولار. ويأتي هذا الاهتمام الحكومي قبيل الانتخابات القادمة في يونيو ٢٠٢٦ م نظراً لموقع الاقليم الحيوي ومساحته الكبيرة وسكانه بامتداداتهم خارج البلاد.

أما إقليم عفار في الشمال الشرقي للبلاد، فقد برز كركيزة مهمة ضمن مساعي الحكومة للوصول الى منفذ بحري، وشهد خلال العام استضافة مؤتمر لتنظيمات معارضة ارترية مما عمق الخلاف مع أسمرة قبل أن يتحول مسرحاً لمواجهات عسكرية بين قوات تيغراي وعناصر موالية لقيادة (قيتاجو ردا) في المناطق الحدودية

بين عفـار وتيغراي.

أسباب ودوافع الأزمات والصراعات في إثيوبيا:

تشـهد إثيوبيـا أزمـات متراكمـة ومتعـددة الأبعـاد؛ سياسـية وأمنيـة وجغرافيـة واجتماعيـة. وعلى الرغـم مـن أن الفيدرالية العرقيـة طُرِحت كأداة لمعالجـة قضايا العدالة والتمثيـل، إلا أنهـا تحولـت في الواقع إلى أحـد أبرز عوامل الانقسـام وعدم الاسـتقرار. ويمكـن تلخيـص أهم الأسـباب لاسـتمرار الأزمـات في الآتي:

١/ الصراع حـول رؤيـة مسـتقبل الدولة: منذ وصـول أبي أحمـد إلى الحكم تعمق الانقسـام حـول شـكل الدولـة، فهنـاك اتجـاه أول يضـم نخبـاً أمهرية وحضريـة داعمة للنظـام المركـزي وتـرى في الفيدراليـة سـبباً للفـوضى، وتتهم جبهـة تحرير تيغـراي بأنها المسـؤولة عـن تعقيد المشـهد السـياسي في البلاد.

فـيما يرى اتجـاه ثانٍ الدفـاع عن النظـام الفيدرالي ويطالب بتوسـيع الحكـم الذاتي، خاصـة مـن قبل نخـب الأوروموـ التي تصـدرت الحـراك السـياسي السـابق. وقد أدى هـذا الانقسـام إلى شرخ داخـل التحالف الـذي أوصل أبي أحمـد الى الحكم.

٢/ الصراعـات الحدوديـة والمناطـق الخاصة: تعيـش كل الأقاليم الإثيوبيـة تقريباً نزاعـات حدوديـة، تفجرها المناطـق الخاصة داخـل الأقاليـم والتنافـس بين القوميات، مـع ضعـف آليـات إدارة الحدود، حيـث تُعد هـذه المناطق (قنابـل موقوتة). إذ تتسـبب بسـقوط ضحايـا ونزوح مسـتمر، كما حـدث بين اقليمي عفار والصومـال الإثيوبي وبين قوميـات داخـل أوروميا، وما شـهده إقليم بني شـنقول الذي سـبقت الاشـارة اليه كان جـزءاً مـن تبعـات المناطـق الخاصـة، وهـي مناطـق للأقليـات مـن القوميـات الأخرى داخـل كل إقليـم يتمتـع بحكم ذاتي وتسـيطر عليـه القومية التي يُنسـب لها.

٣/ انتشـار الجماعـات المسـلحة والمليشـيات: سـمح النظـام السـابق (١٩٩١ _ ٢٠١٨م) للأقاليـم بتشـكيل قـوات خاصـة اسـتفادت منهـا الحكومة لاحقـاً في حرب التيغـراي، لكنهـا عـادت وألغتهـا في عـام ٢٠٢٣م ممـا فجـر صراعـاً مسـلحاً كـبيراً في إقليـم أمهـرا مع قـوات (فانـو) كما زادت نشـاطات جماعات مثل جيـش تحرير أوروموـ (شـني) مـن تعقيد المشـهد.

٤/ إخفاقات سياسات حكومة أبي أحمد: رغم وعود الإصلاح، فقد فشلت حكومة حزب الازدهار التي يقودها أبي أحمد في إدارة التنوع العرقي (٨٠ مجموعة عرقية) واحتواء الاحتقان بين الأقاليم ومنع المواجهات المسلحة حول الأراضي والموارد، ونتيجة لذلك تصاعدت التوترات وتردى الوضع الاقتصادي والاجتماعي في معظم المناطق.

تأثير الصراع على توازن القوى في إثيوبيا:

أفرزت الاضطرابات الأمنية والعسكرية تداعيات واسعة على الداخل الإثيوبي تمثلت في:

إضعاف الحكومة الفيدرالية: يُظِهر استمرار التمرد في أوروميا وغيرها عجز الحكومة عن السيطرة على الأوضاع، ما يضعف شرعيتها ويزيد الاستقطاب السياسي ويؤثر على مشاريع التنمية والبنية التحتية والسياحة.

تفاقم الأزمة الإنسانية: أدى القتال في غرب وجنوب أوروميا إلى نزوح واسع للسكان مما شكل ضغطاً كبيراً على الخدمات الأساسية في المدن وصعوبات في إيصال المساعدات الانسانية.

مخاوف من تفكك أمني متعدد الجبهات: يشجع استمرار العنف جماعات أخرى على تصعيد مطالبها، وقد امتدت هجمات (شني) إلى أجزاء من أمهرا وبني شنقول خلال عام ٢٠٢٥م، ما ينذر بتوسع رقعة الصراع.

إخفاق المشاريع السياسية الكبرى: فشلت أبرز المشروعات السياسية للحكومة كالحوار الوطني بسبب غياب الثقة بين أطرافه والتحضير للانتخابات القادمة وسط عجز الحكومة عن تأمين مناطق واسعة، ما يهدد إمكانية إجرائها أو قد يؤدي الى تعطيلها .

سيناريوهات المستقبل الأمني للبلاد:

يُظِهر المشهد الإثيوبي في عام ٢٠٢٥م تداخل الأزمات الأمنية والسياسية، خاصة في أقاليم أوروميا وأمهرا وتيغراي، مع آثار مباشرة على الاستقرار الوطني

والاقتصاد والعملية الانتخابية المرتقبة في ٢٠٢٦م، ورغم وجود محاولات حكومية لتعزيز التنمية في أقاليم مثل عفار والصومال، إلا أن الدولة تتجه نحو عام انتخابي محفوف بالتوترات واحتمالات التصعيد إذا لم تتم مسارات الحوار والتسوية. ويفتح استمرار التوترات الأمنية والمواجهات العسكرية في إثيوبيا الباب أمام عدة احتمالات تختلف باختلاف مسار الأحداث وقدرة الدولة على احتواء الأزمات المتفاقمة، ويمكن تلخيص أبرز السيناريوهات المحتملة فيما يلي:

استمرار الحرب الاستنزافية:

قد يتواصل نمط القتال المتقطع والمواجهات المحدودة في عدة جبهات، الأمر الذي سيعمق الأزمة الإنسانية ويزيد من تدهور الخدمات الأساسية. وتشير التقارير إلى أن الأزمة الحالية تسببت في خروج ما يقارب من ٤ ملايين طفل من النظام التعليمي، وهو مؤشر خطير على اتساع آثار الصراع.

استئناف الحوار الوطني:

يمثل هذا السناريو خياراً ضرورياً لكنه يتطلب توافقاً سياسياً واسعاً بين الحكومة الفيدرالية والقيادات الإقليمية، إضافة إلى قبول الأطراف المسلحة بأي عملية تفاوضية شاملة. وعلى الرغم من التقدم النسبي في بعض المسارات، إلا أن المشهد العام لا يزال هشاً وتعاني الأقاليم المختلفة من انقسامات داخلية تعرقل فرص الحل السياسي.

تأثير القضايا الاقليمية على الداخل الإثيوبي:

تستمر ملفات مثل سد النهضة ومساعي إثيوبيا للحصول على منفذ بحري في ممارسة ضغوط اقليمية تزيد تعقيد الأوضاع الداخلية، إذ ترتبط هذه القضايا مباشرة بتوازنات سياسية وأمنية داخل البلاد وخارجها.

ثانياً: ملف الراهن وأبرز الفاعلين في المشهد الإثيوبي:

شهدت الساحة السياسية في إثيوبيا خلال العام ٢٠٢٥ جملة من التعقيدات المتصاعدة بفعل السيولة الأمنية واتساع رقعة المواجهات العسكرية، وبرزت أدوار

الفاعلين السياسيين والمؤسسات الدستورية من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وهيئات حقوقية ومجالس دستورية ومفوضيات، إلى جانب لجنة الحوار الوطني الشامل، وهيئة الانتخابات، ومجالس الأحزاب والأديان، وجميعها واجهت تحديات حادة نتيجة التدهور الأمني في عدد من الأقاليم الكبرى. وفيما يلي استعراض لأبرز المؤسسات بدءاً بالحزب الحاكم باعتباره محور المشهد السياسي وأحد أهم الأطراف المعنية بإدارة الملفات الوطنية خاصة تلك المرتبطة بالاستقرار والحقوق والقضايا الإنسانية.

١/ حزب الازدهار الحاكم – النشأة والرؤية والتحديات: يُعد حزب الازدهار أكبر حزب سياسي، ويحتل موقعاً محورياً في إدارة الدولة منذ تأسيسه في ديسمبر ٢٠١٩م عقب اندماج ثمانية أحزاب على أنقاض « الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية » التي حكمت البلاد لنحو ٢٧ عاماً.

خاض الحزب أول انتخابات عامة في يونيو ٢٠٢١م، وحقق فوزاً واسعاً ليعاد انتخاب زعيمه أبي أحمد رئيساً للحكومة لولاية تستمر خمس سنوات. وقد شهدت تلك المرحلة خطوة وصفت بالفريدة تمثلت في إشراك المعارضة في مناصب حكومية بارزة حيث حَظِيت بثلاثة مقاعد وزارية من أصل ٢٢ حقيبة وزارية.

وفي مارس ٢٠٢٢م عقدت الحزب مؤتمره الأول وسط تحديات سياسية واقتصادية وأمنية متشابكة، ولم يتراجع مستوى هذه التحديات حتى العام ٢٠٢٥ م الذي يلملم أطرافه حيث الصراعات في شمال وغرب البلاد مستمرة وتعثر مشروع الحوار الوطني الشامل الذي أطلق قبل عامين.

المؤتمر الثاني للحزب يناير ٢٠٢٥م: وهذا يُعد أبرز أحداث الحزب الحاكم لعام ٢٠٢٥ م حيث عقد مؤتمره الثاني في يناير ٢٠٢٥م في أديس أبابا والذي تم فيه اعادة انتخاب أبي أحمد رئيساً للحزب وانتخاب نائبين له: تمسغن طرونة من إقليم أمهرا، وآدم فرح من إقليم الصومال الإثيوبي، وفي هذا المضمار أكد رئيس الوزراء أن الحزب يمثل أول كيان سياسي يعقد مؤتمراً يضم ممثلين عن جميع المجموعات العرقية الإثيوبية.

التحديات التي تواجه حزب الازدهار: يمكننا اجمالاً قراءة أهم التحديات التي تواجه الحزب الحاكم في الآتي:

أ/ تنفيذ الالتزامات التي أعلنها الحزب في مؤتمره الثاني: وتشمل: صياغة استراتيجيات جديدة للتنمية، تعزيز الحريات الإعلامية، مواصلة دعم مكانة إثيوبيا الإقليمية _ إعطاء الأولوية للسلام والاستقرار. كما يواجه الحزب تحديات داخلية تتمثل في: تغلغل عناصر ذات أجندات خاصة في داخله، تفشي الفساد وغياب آليات المحاسبة الرادعة.

ب/ التصدي للصراعات المسلحة: اتسعت رقعة النزاعات في العام ٢٠٢٥ م خاصة في: (أمهرا، أوروميا، تيغراي، إلى جانب اشتعال صراعات في الغرب بني شنقول والشرق والجنوب.

ج/ تزايد انعدام الأمن: حيث برزت تحديات أمنية نتيجة توسع أنشطة جماعة (شني) المصنفة إرهابية، وتصاعد أعمال (فانو) المسلحة في إقليم أمهرا، تفلت مجموعات مسلحة في بني شنقول ـــــــــــ غموز.

د/ ملفا الانتخابات ٢٠٢٦م والحوار الوطني الشامل: هذان الملفان يمثلان اختباراً محورياً للحزب خاصة

الإشكالات الدستورية (الفيدرالية الإثنية --- المادة ٣٩) وتحديات الأمن التي تعيق تنظيم الانتخابات المقبلة مع تعثر مشروع الحوار الوطني الذي يعول عليه الحزب لتحقيق توافق وطني.

٢/ مجلسا الانتخابات والأحزاب السياسية في إثيوبيا:

مجلس الانتخابات الوطني _ الأداء والتحديات في ٢٠٢٥: يُعد المجلس مؤسسة مستقلة وفق المادة ١٠٢ من الدستور، وأشرف على ست انتخابات وطنية وأربعة محلية وثمانية استفتاءات، وشهد العام ٢٠١٩م إصلاحات كبيرة لتعزيز الحياد والكفاءة.

مناشط المجلس في ٢٠٢٥م: إطلاق خطة استراتيجية جديدة للتحضير

للانتخابات السابعة في يوليو ٢٠٢٦م واعتماد أنظمة تكنولوجية متقدمة لتسجيل الناخبين والمرشحين، تحديد ١٢ ألف مركز اقتراع، فضلاً عن اعتماد تقييمات الكترونية لاختيار موظفي الاقتراع وإدماج النازحين داخلياً في العملية الانتخابية، إلى جانب اطلاق منصة رقمية لتسجيل الناخبين، إنشاء نظام الكتروني لمراقبة منظمات المجتمع المدني.

التحديات التي تواجه المجلس: يأتي في مقدمتها التحديات الأمنية في أمهرا و أوروميا وتيغراي، و ضعف البنية التكنولوجية في المناطق الريفية، نقص الكوادر البشرية المؤهلة، محدودية التمويل، علاوة على ضعف الثقة السياسية والشعبية في دور المجلس.

مجلس الأحزاب السياسية – الدور والمواقف: تأسس المجلس في ٢٠١٩م كمنصة جامعة لـ ١١٦ حزباً بهدف إدارة التعددية السياسية وتعزيز المنافسة السلمية.

أنشطة المجلس خلال عام ٢٠٢٥م: عقد مؤتمر وطني حول تعزيز السلام بالتعاون مع وزارة السلام. المشاركة الفاعلة في مشروع الحوار الوطني الشامل، وتقديم وثيقة مقترحات رسمية دعم مطالب الحكومة للحصول على منفذ بحري باعتباره قضية أمن قومي، إعلان تحالف سياسي جديد بين خمسة أحزاب استعداداً للانتخابات القادمة ولكن هناك الكثير من التحديات التي تواجه هذا المجلس وفي مقدمتها النزاعات المسلحة وتهديدها للاستحقاق الانتخابي وضعف الثقة والانقسامات داخل الأحزاب، فجوة الثقة بين الأحزاب والمجتمع، صعوبة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتداعيات الملفات الإقليمية (المنفذ البحري وموضوع سد النهضة).

لجنة الحوار الوطني ـــــــــ الأداء والتحديات: تم اطلاق اللجنة في ديسمبر ٢٠٢١م بهدف معالجة القضايا الوطنية العالقة بما في ذلك تعديل الدستور، المحكمة الدستورية، النظام الفيدرالي، الملفات لتاريخية المؤجلة.

أنشطة اللجنة في ٢٠٢٥م: قامت اللجنة بجمع الأجندات في ١١ إقليم بما في ذلك أديس أبابا وديرا داوا، زيارة تيغراي لأول مرة منذ سنوات واستقبال ايجابي

من الأحزاب، وتوسيع المشاورات لتشمل الجاليات في الخارج. وتواجه اللجنة تحديات منها اتهامات من ١١ حزباً معارضاً بفشل اللجنة في تحقيق الشمولية، تعقيدات خاصة في أوروروميا وأمهرا، ضيق الزمن مع اقتراب انتهاء ولاية اللجنة في يناير ٢٠٢٦م.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـــــــــــــــــ نجاحات مؤثرة في عام ٢٠٢٥ م: شهد المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا تطوراً ملحوظاً منذ العام ٢٠١٨م، وتحول من جسم محدود التأثير إلى مؤسسة معترف بها قانونياً منذ ٢٠٢٠م، تقود شؤون أكثر من ٥٠٪ من سكان البلاد.

إنجازات المجلس في ٢٠٢٥م: أجرى المجلس أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ المسلمين في إثيوبيا شارك فيها أكثر من ١٣ مليون ناخب في ٤٩ ألف مسجد، تم فيه اختيار ١٩ عالماً و١٢٠ عضواً للمجلس الأعلى، ومثل الشباب والمرأة بنسبة ٣٥٪. أعاد انتخاب الشيخ الحاج إبراهيم توفا رئيسا للمجلس، ووضع رؤية تطويرية شاملة في التعليم والثقافة وحقوق الإنسان، كما أطلق مبادرات لتعزيز السلم المجتمعي وبناء جسور مع المكونات الوطنية الأخرى.

التحديات: تواجه المجلس الاسلامي عديد من التحديات منها ضعف البنية المؤسسية والموارد المالية، الانقسامات الداخلية بين التيارات الإسلامية، التدخلات السياسية ومحاولات الاستغلال الى جانب المهددات الأمنية العامة في البلاد.

ثالثاً: الملفات ذات البعد الإقليمي:

رغم أن الملفات السابقة تتصل مباشرة بالوضعين الأمني والعسكري والسياسي داخل إثيوبيا فإن هناك قضايا أخرى تحمل طابعاً إقليمياً واضحاً، وإن كانت قد اكتسبت حضوراً محلياً كذلك. ويبرز في مقدمتها ملف سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دولتي المصب (مصر والسودان) إضافة إلى ملف المنفذ البحري الذي ظل هاجساً تاريخياً للحكومات الإثيوبية المتعاقبة، وشكل على مدى التاريخ نقاط تماس حساسة مع دول البحر الأحمر والمحيط الهندي وعلى رأسها ارتريا والصومال.

ملف سد النهضة: شكل العام ٢٠٢٥ محطة حاسمة في تاريخ مشروع سد

النهضة، إذ شهد افتتاحه الرسمي في سبتمبر وهو ما وصفته إثيوبيا بـــ « الانجاز العظيم « فيما عدته مصر والسودان تهديداً وجودياً لأمنهما المائي. في التاسع من سبتمبر ٢٠٢٥ دشنت إثيوبيا السد في احتفال كبير شارك فيه رؤساء دول المنطقة وممثلون لمنظمات دولية وإقليمية مما عزز رمزيته السياسية، وكان لافتاً في الحفل حضور الرئيس الصومال حسن شيخ محمود، عقب عودة العلاقات بين البلدين، إلى جانب رؤساء دول الجوار الإثيوبي عدا ارتريا والسودان.

وتعود أزمة سد النهضة إلى تاريخ بدء إثيوبيا العمل في المشروع في أبريل ٢٠١١م بهدف الاستفادة من مياه النيل الأزرق لتوليد الطاقة الكهرومائية، استناداً إلى تاريخ طويل من التخطيط تأخر تنفيذه بسبب ضعف التكنولوجيا والموارد المالية مروراً بمفاوضات ممتدة لعقود حول سد النهضة الذي أنشأ بإقليم بني شنقول غربي إثيوبيا على بعد ٢٠ كيلومتراً من الحدود السودانية، بارتفاع ١٤٥ متراً وعرض ١٠٨ كلم وبسعة تخزينية تبلغ ٧٤ مليار متر مكعب بتكلفة ٤- ٥ مليارات دولار أمريكي بقدرة انتاج متوقعة ٦٠٠٠ ميغاواط.

وجاء العام ٢٠٢٥م ليشهد اكتمال السد رسمياً بعد ١٤ عاماً من البناء وسط خلافات سياسية وتوترات دبلوماسية مع دولتي المصب، إذ ترى إثيوبيا أن المشروع رمز للتنمية والسيادة الوطنية بينما تعتبره القاهرة والخرطوم تهديداً لحقوقهما التاريخية في مياه النيل، ما يجعل الأزمة مفتوحة على سيناريوهات سياسية وقانونية وربما أمنية. وقد أدى الافتتاح الى تصاعد التوترات الدبلوماسية، فمصر التي ظلت تعترض باستمرار قررت عدم العودة للمفاوضات، كما أن السودان لم يكن سعيداً بما تم وإن كان الصوت الأقل ربما لأزمته التي يمر بها منذ سنوات، لكنه في ذات الوقت ظل ما بين الدفاع عن حقوقه والمضي قدماً في الاستفادة من المشروع خاصة في مجال الربط الكهربائي.

التداعيات الإقليمية والدولية لافتتاح سد النهضة: ما انفكت التداعيات الإقليمية والدولية حول سد النهضة منذ وضع حجر الأساس في أبريل من العام ٢٠١١م ما بين مؤيد ومعترض لفكرة المشروع. وتوزعت تلك المواقف بين دولتي المصب (مصر والسودان) والموقفين الأمريكي والإفريقي، بجانب مواقف دولية

واقليمية أخرى تظهر من وقت لآخر.

ظلت مصر تؤكد أن إثيوبيا تماطل في التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول الملء والتشغيل، وأعلنت عدم العودة للمفاوضات بعد وصولها إلى طريق مسدود ملوحةً باحتفاظها بحق الدفاع عن أمنها المائي، ورفع الملف إلى مجلس الأمن تزامناً مع افتتاح السد.

لكن في المقابل جاء الموقف السوداني أكثر حساسية واتزاناً رغم رفض التدشين الأحادي، إذ طالب باتفاق ملزم مشدداً على المخاوف المرتبطة بالتشغيل وغياب آلية تبادل البيانات، وأعتبر التنسيق الإقليمي ضرورة لتجنب المخاطر، معززاً في الوقت ذاته تعاونه مع مصر للضغط على إثيوبيا ومنع فرض الأمر الواقع.

أما الموقفان الإفريقي والأمريكي، ظل موقف الأول ثابتاً لم يتغير، رغم اكتمال السد وظلت المنظمة الإفريقية تدعو إلى (الوساطة والحوار، واتفاق قانوني يضمن حقوق الدول الثلاث وتجنب تدويل الأزمة) ولعل مشاركة رئيس المفوضية في افتتاح السد أُعتبُرت دعماً للحل الإفريقي المتفاوض عليه.

أما موقف الولايات المتحدة فقد ظل متسماً بالتذبذب خاصة بعد تصريحات ترامب حول مساهمة واشنطن في تمويل السد واستغرابه من عدم معالجة تأثيره على الأمن المائي المصري متعهداً في ذات الوقت بالعمل على حل الأزمة. وكان واضحاً أن واشنطن في العام ٢٠٢٥ تعاملت مع السد كأمر واقع مع محاولة التوازن بين دعم التنمية الإثيوبية وطمأنة مصر والسودان،وهو الموقف الذي اتسم بالتذبذب كما أشرنا لذلك .

مساعي إثيوبيا للحصول على منفذ بحري:

يمثل ملف مساعي إثيوبيا للحصول على منفذ بحري، أحد أهم القضايا الإقليمية الحساسة التي شهدت تصعيداً هذا العام، فعلى الرغم من أن المسعى الإثيوبي قديم فقد شهد عام ٢٠٢٥ تصعيداً واضحاً خاصة مع اقتراب افتتاح سد النهضة، الأمر الذي أعاد القضية إلى صدارة المشهد الإقليمي.

التحركات الإثيوبية في العام ٢٠٢٥م: منذ بداية العام ٢٠٢٥، كثفت القيادة الإثيوبية تصريحاتها بشأن حقها في منفذ بحري حيث بدأت في تصعيد الخطاب السياسي والتحركات الدبلوماسية، ووصف رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد المسألة بأنها قضية حياة أو موت داعياً إلى تصحيح « أخطاء تاريخية « (حسب تعبيره) حرمت إثيوبيا من البحر. وفي ذات السياق كشف أبي أحمد عن طلب وساطة دولية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وأن دبلوماسية بلاده أجرت محادثات مع الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الإفريقي، سياقاً جاء مدعماً بموقف الخبراء والأكاديميين الذين ظلوا يؤكدون أن الملف مرتبط بمستقبل الأجيال وأن الحل يجب أن يكون قانونياً ودبلوماسياً، معتبرين حرمان إثيوبيا من البحر جاء نتيجة تفسيرات خاطئة للمعاهدات.

وفي تطور أثار مخاوف المنظمات الدولية والإقليمية من اندلاع حرب، لوح بعض المسؤولين العسكريين باستخدام القوة، ضمن سياق التصعيد الخطاب السياسي والتصريحات الدبلوماسية المتكررة التي ظلت تؤكد أن المنفذ البحري ضرورة استراتيجية لإثيوبيا. ففي إطار التلويح العسكري، صرح رئيس الأركان برهانو جولا بأن إثيوبيا باتت في وضع يسمح لها « بضمان حقها المشروع في منفذ بحري « ما أثار مخاوف إقليمية ودولية.

ردود الفعل الإقليمية:

إرتريا:

تباينت ردود الفعل المحلية والإقليمية حول المسعى الإثيوبي، وجاءت في معظمها مشحونة بالمخاوف من اندلاع حرب جديدة مع الجارة الشمالية ارتريا، لكن في الوقت نفسه كانت أسمرة هي المعنية بهذه التهديدات لذا جاء موقفها حاداً وحاسماً حيث رفضت رفضاً قاطعاً لأي نقاش حول الموانئ واعتبرت التصريحات الإثيوبية « أوهاماً و»تهديداً مباشراً للسيادة «. ولوحت هي الأخرى بالاستعداد للمواجهة العسكرية، وربما حمل مؤشراته التنسيق الارتري _ المصري ومؤخراً قام الرئيس الارتري أسياس أفورقي بزيارة للقاهرة في اكتوبر المنصرم وتم الاتفاق مع

الرئيس عبد الفتاح السيسي على تعزيز التعاون لضمان أمن البحر الأحمر وحماية حرية الملاحة من خلال رفض أي تغيير في الوضع القائم للمنافذ البحرية. وحمل التحرك الارتري دلالات استراتيجية واضحة في ميزان القوى الإقليمي

السياق الاقليمي والدولي العام: من ناحية أخرى أثارت التصريحات الإثيوبية مخاوف من تحول الملف إلى أزمة مفتوحة وسط دعوات دولية للحوار وتحركات تركية ووساطات جديدة، ودخول فاعلين إقليميين مثل مصر والإمارات العربية والسعودية، وقد أدى ذلك إلى تشكل تحالفات جديدة وانهيار أخرى في مشهد يعكس هشاشة التوازن السياسي في القرن الإفريقي.

ويبقى هذا الحدث مفتوحاً على مسارات متعددة، خاصة فيما يتعلق بالمساعي التركية التي أفلحت إلى حد ما في إعادة العلاقات بين إثيوبيا والصومال، لكن في ذات الوقت تظل المخاوف قائمة بين احتمالين رئيسيين، ففي حال نجاح الوساطات التركية قد تتجه إثيوبيا الى اتفاقات اقتصادية أو لوجستية مع دول الجوار خاصة الصومال، أما في حالة الفشل فقد تلجأ أديس أبابا الى ضغوط سياسية أو خيارات أكثر صعوبة بما فيها المقاربات العسكرية. وتظل القضية أحد أكثر الملفات سخونة في شرق إفريقيا، مع احتمالات تصعيد قد يمتد ليشمل أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي برمته.

وعلى وجه العموم والتلخيص فإن أحداث إثيوبيا في عام ٢٠٢٥ تشكل نقطة ارتكاز مركزية في تحديد مسار القرن الإفريقي، فالتحولات في أديس أبابا _سواءً في مسار سد النهضة، أو الوصول للبحر، أو الأزمات الداخلية _ باتت تؤثر مباشرة على دول المنطقة كلٍ على حدا وبدرجات متفاوتة، من أمن الصومال، إلى حسابات ارتريا وتوجساتها، فضلاً عن توازنات جيبوتي، واستقرار السودان.

وبالنظر إلى طبيعة الأزمات الحالية، تبدو المنطقة مقبلة على عام ٢٠٢٦ محملاً باحتمالات مفتوحة تراوح بين التصعيد والانفراج المشروط وفقاً لمسار الداخل الإثيوبي أولاً، ثم ديناميكيات القوى الإقليمية والدولية.

الصومال:

وعند الحديث عن الصومال نسلط الضوء على أهم التطورات التي واجهتها البلاد خلال العام ٢٠٢٥، حيث تبرز عودة أعمال القرصنة كأهم الأحداث المؤثرة على الصومال وتداعيات هذه العودة. ويتناول التقرير الأزمات الدستورية وإشكالية النموذج الانتخابي « صوت واحد » وتأثير ذلك على العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والولايات التي تتسم بأنها علاقة متأزمة. وتأتي قضية صوماليلاند كأحد أبرز محاور هذا التقرير وأسباب تصاعد الأزمة، بالاضافة الى تسليط الضوء على مذكرة التفاهم بين صوماليلاند وإثيوبيا وموقف الحكومة الصومالية منها. كما يستعرض التقرير علاقات الصومال الخارجية، وبشئ من الايجاز أيضا يتناول التقرير البعد الاقتصادي الصومالي

عودة القراصنة: بعد سنوات من الهدوء النسبي عادت القرصنة قبالة سواحل الصومال للظهور بقوة مع سلسلة من الهجمات المنسقة. وترجع العوامل الدافعة والسياقات ذات العلاقة في انتعاش القرصنة إلى عدة عوامل متداخلة إلى حد ما، منها إعادة توجيه الأساطيل البحرية الدولية جزئياً إلى البحر الأحمر بسبب العمليات المرتبطة بهجمات الحوثيين، حيث استغل القراصنة انخفاض الدوريات والفراغ النسبي للتأمين البحري في شن المزيد من الهجمات، كما ساهمت فيها نشأة الروابط وتناميها بين جماعات القرصنة،وحركة الشباب،والحوثيين والتي تهدف الى تعزيز الموارد المالية متمثلة في مبالغ الفدية، بالإضافة إلى الطلب المتزايد لتهريب والاتجار بالأسلحة. وتظل الدوريات البحرية، بما في ذلك عمليات أتالانتا التابعة لقوات الاتحاد الأوربي البحرية والبحرية الهندية، تشكل رادعاً ولكن الاتساع الجغرافي للمنطقة والتكتيكات المتطورة لجماعات القرصنة تشكلان تحديات مستمرة لعمليات مكافحة القرصنة. ومن المتوقع تزايد عمليات القرصنة في المدى المنظور وستكون له تداعيات أمنية في هذه المرحلة على التجارة العالمية، كما أنها ستعزز من موارد الجماعات الإرهابية.

الحكومة الصومالية وسياساتها المرتبكة: ما زال التوتر قائماً بين الحكومة الفيدرالية والولايات الصومالية لاسيما ولاية بونتلاند منذ التعديلات الدستورية في

العام ٢٠٢٤م والتي قامت بها الحكومة الفيدرالية لتغيير آليات الاقتراع الى الاقتراع المباشر (نظام الصوت الواحد) من قبل المواطنين، وقد تم توجيه الاتهام للحكومة الفيدرالية بأن هذا التعديل هو محاولة منها لتركيز صلاحيات الرئاسة في ظل غياب جاهزية القدرات المؤسساتية والتشريعية لمثل هذا النظام الانتخابي وتشكيل القوانين، وغياب معايير متفق عليها لتعيين الهيئات الانتخابية،وآليات تنظيم سجل الناخبين وسيطرة الحركات الإرهابية على جزء مهم وواسع من الأراضي الصومالية، بالإضافة إلى غياب صوماليلاند. وبالرغم من أن التحول نحو نظام الصوت الواحد يشكل نقلة نوعية نحو الديمقراطية في البلاد إلا أن طريقة إدارة هذا الملف كانت محل جدال وعدم توافق كبير، فبالرغم من موافقة البرلمان الفيدرالي في مقديشو على التعديلات الدستورية التي تخص الانتخابات والتي تدعي الحكومة الفيدرالية أنها ضرورية لإقامة نظام سياسي مستقر، إلا أن بونتلاند رفضت رفضاً قاطعاً هذا التعديل، وأعلنت أنها ستستقل بإدارتها للولاية عن الحكومة الفيدرالية ريثما يُجرى استفتاء وطني، وهذا الأمر أدى إلى تعميق الانقسام السياسي بين الولايات والحكومة الفيدرالية. وتشير التحليلات إلى خطر تفرد الحكومة الفيدرالية بالقرارات الاستراتيجية والمصيرية بعيداً عن الولايات الصومالية والتي قد تؤدي إلى بطء عملية التحول الديمقراطي وتشتت الانتباه عن بناء الدولة وانتكاسات التحولات السياسية والأمنية وربما يقود هذا الأمر إلى تفتيت الصومال.

ولا تشكل التعديلات الدستورية إلا حلقة في سلسلة أزمات متكررة وتوترات مستمرة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات فيما يتعلق بالدستور، فهنالك موضوع مهم وهو تقاسم السلطة وتقاسم الموارد والتي لم ينص عليها الدستور وتركها ليتم التوافق عليها بين الأطراف. وهذا الغموض الدستوري أدى إلى تفسيرات متضاربة للحكم الفيدرالي، حيث تدعو بعض الولايات إلى مزيد من الحكم الذاتي، بينما تفضل أخرى حكومة مركزية أقوى ذات سلطات شبه مستقلة، وهذا قاد إلى استيلاء بعض الولايات وسيطرتها على الصلاحيات المخصصة للحكومة الفيدرالية. ويبدو أن مشكلة انتخابات جوبالاند والتي أجريت في نهاية ٢٠٢٤م إحدى مظاهر الخلافات بين الحكومة الفيدرالية والولايات الصومالية. فبالرغم من ادعاء الحكومة الفيدرالية سعيها والتزامها في القيام بالإصلاحات الانتخابية في الانتخابات المحلية

للولايات إلا أنها أُجريت بدون موافقتها وقد تمت إعادة انتخاب أحمد مادوبي لولاية ثالثة. وقد نددت الحكومة الفيدرالية بالانتخابات ووصفتها بأنها غير دستورية وانتهاك لن تقبل به، وعليه أصدرت محكمة في مقديشو مذكرة توقيف بحق مادوبي متهمة إياه بالخيانة وانتهاك الإطار الدستوري وتسريب معلومات سرية إلى جهات أجنبية وتقويض الوحدة الوطنية إلى آخر ذلك من الاتهامات والتي يظهر فيها جلياً تسييس الخلافات والذي أدى الى نشوء صراع واشتباكات بعد شهر من الانتخابات. وقد تصاعدت الأزمة بين جوبالاند والحكومة الفيدرالية في ديسمبر ٢٠٢٥ حيث صرحت جوبالاند أنها ستعمل كحكومة وليس كدولة عضو فيدرالية، وهذه الخطوة قد تؤدي إلى مواجهات جديدة مع السلطات الفيدرالية الصومالية وبالتالي تضيف ضغوطاً جديدة على الأزمة الدستورية التي لم يتم حلها في البلاد.

ومع قرب الانتخابات الرئاسية والمزمع عقدها في العام ٢٠٢٦، والتي يبحث فيها الشعب الصومالي عن مستقبل ديمقراطي قائم على الشرعية الدستورية والعدالة والنزاهة، يبدو أن الحكومة الفيدرالية تنتهج نمطاً سياسياً في إدارة ملفات الدولة وخاصة ملف الدستور على نحوٍ أحادي الجانب في كثير من الأحيان وإقصاء أصحاب المصلحة الرئيسيين كحكام الولايات، وهذا الأمر سيزيد على الأرجح من الأزمات السياسية والتوترات بين الولايات والحكومة الفيدرالية وزيادة هشاشتها، وهذا يدق ناقوس خطر كبير وهو الإضرار الدائم بشرعية الانتخابات الصومالية مستقبلاً بالإضافة الى التدهور الأمني وخاصة في ظل توسيع حركة الشباب سيطرتها على مناطق وسط الصومال.

أما على صعيد الانتخابات الرئاسية القادمة ٢٠٢٦، ما زال الغموض يلفها بسبب الخلافات القائمة حول نظام الصوت الواحد بالإضافة إلى الخلافات الأخرى مع الولايات الصومالية. وبالرغم من وجود الأحزاب السياسية إلا أنه يمكن وصفها بأنها تتمحور حول الولاء القبلي، ويسيطر عليها النفوذ الشخصي لرئيس الحزب، كما أنها تقوم على تحالفات سياسية متغيرة على نحوٍ سريع ولا تتسم بالديمومة، وهذا كله يضع علامة استفهام حول جدية الأحزاب وقدرتها في تحقيق طموحات الشعب الصومالي نحو حياة ديمقراطية تتسم بالعدالة والشفافية وتسعى

الى تحقيق الرفاه للمواطن الصومالي.

العوامل التي تتحكم في ديناميكيات العملية الانتخابية والتحالفات ذات العلاقة:

- البعد القبلي: لا تزال صيغة تقاسم السلطة (٤.٥)؛ أي العشائر الأربع الرئيسية وائتلاف الأقليات السلطة، هي أساس العملية السياسية برمتها في الصومال. وعليه، يجب على أي مرشح رئاسي بناء ائتلاف بين العشائر في البرلمان للحصول على الأصوات.
- إشكالية الفيدرالية مقابل المركزية: وتعتبر هذه الاشكالية محورا جوهريا ومجالا للتوتر يلقي بظلاله على الانتخابات والتحالفات ذات العلاقة لاسيما بين الحكومة في مقديشو والتي تسعى إلى حكم مركزي في مقابل مطالبات الولايات بالمزيد من الحكم الذاتي والاستقلالية بعيداً عن المركز.
- الملف الأمني: يشكل الملف الأمني وخاصة كيفية التعاطي مع حركة الشباب الإرهابية موضوعاً رئيسياً للحملات الانتخابية وأجندة للتنافس بين المرشحين للرئاسة.
- النفوذ الأجنبي: يلعب النفوذ الأجنبي بمختلف أنواعه دوراً مهماً ومحورياً في الانتخابات سواء كان هذا الدور ظاهراً أو من وراء الكواليس، وخاصة أنهم يقدمون الدعم المالي والأمني للانتخابات، وهناك دوماً مصالحهم المتضاربة بالإضافة إلى دعم شخصيات معينة يرونها امتداداً لمصالحهم، وتاريخياً أنتخب جميع رؤساء الصومال بدعم خارجي. وبحسب توقعات بعض النخب فإن الانتخابات الرئاسية القادمة ستحظى بدعم غير مسبوق من المال السياسي أو البترودولار من بعض دول الخليج.
- العوامل الإقتصادية والمالية: وهذه تشكل قضايا رئيسة للناخب الصومالي مثل التنمية الاقتصادية وتطوير مواردها بعيداً عن الدعم الخارجي واستكمال جهود عملية تخفيف الديون، وجهود محاربة الفساد.
- البعد الجيوسياسي: هذا البعد أصبح أكثر تأثيراً وحضوراً في هذه المرحلة من ذي قبل، وهنالك محركات مهمة لهذا العامل مثل تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة، حرب الموانئ، التمدد الإيراني في المنطقة عبر الحوثيين وتلاقي المصالح

بين الحركات الإرهابية في الصومال واتساع رقعة الصراع الأمريكي الصيني في الصومال.

التوترات المتزايدة بين الصومال وصوماليلاند:

لا تزال العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وصوماليلاند تتسم بالتوتر الشديد، وكانت سابقاً تتميز بحوارات متقطعة وغير حاسمة في كثير من الأحيان، وقد جرت عدة محاولات للتفاوض على مر السنين إلا أنها لم تؤد إلى أي اختراقات كبيرة، مما ترك وضع أرض الصومال دون حل. كما أن أحداث مدينة لاسعانود ومذكرة التفاهم بين صوماليلاند وإثيوبيا ألقت بظلالها القاتمة على العلاقة بينهما.

وتعتبر أزمة مدينة لاسعانود علامة فارقة في العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وصوماليلاند حيث اندلعت فيها مواجهات عسكرية بين صوماليلاند من جهة والقبائل القاطنة في المدينة وبدعم غير خاف وبين كل من ولاية بونتلاند والحكومة الفيدرالية من جهة أخرى. هذه الأزمة حولت العلاقة بين الطرفين من « صراع مجمد « قائم على سرديات البعد السياسي والقانوني إلى صراع حقيقي ودموي ساخن بخطوط مواجهة واضحة وتدخل مباشر بالإضافة إلى تحشيد عسكري. وقد أدى هذا الأمر إلى تقويض آفاق المفاوضات على المدى القريب والإضرار بصورة صوماليلاند الدولية كدولة غير معترف بها ومستقرة ومتماسكة، والأزمة مرشحة للتدويل بما يخدم مصالح مقديشو. ولقد تمكنت الحكومة الفيدرالية من خلال هذه الأزمة من إيجاد حليف لها داخل الأراضي التي تطالب بها صوماليلاند، ودعمته بالاعتراف به كولاية جديدة واسمها « خاتمو « هذا المستوى من التصعيد في الصراع والتنافس بين مقديشو وهرجيسا، زاد من صعوبة المصالحة ورسخ مواقف جميع الأطراف، وعليه، فإن الطريق للعودة إلى الحوار الأن لا يتطلب اتفاقيات سياسية فحسب، بل يتطلب أولاً وقف إطلاق نار مستقر وتفاهمات جديدة حول وضع « خاتمو «. ومما زاد الوضع تعقيداً هو الدور الصيني في هذه الأزمة والذي يتماهى في مواقفها مع الحكومة الفيدرالية حول سياسة وحدة الأراضي والتي تعاني منها الصين في تايوان، خاصة وأن تايوان قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والتعليمية مع صوماليلاند، كما أنها فتحت مكتب التمثيل المتبادل في عاصمة صوماليلاند، وهذا الأمر أثار غضب الصين وحفيظتها وبالتالي أعطاها

المبرر للتدخل في أزمة لاسعانود.

مذكرة التفاهم بين صوماليلاند وإثيوبيا: وفي مغامرة سياسية مفاجئة وقعت صوماليلاند مذكرة تفاهم مع الحكومة الإثيوبية في مستهل العام ٢٠٢٤م والتي استمرت ارتداداتها حتى الأن، حيث من المفترض بموجبها تأجير ١٩ كيلومتراً من أراضيها على الساحل المطل على خليج عدن إلى الحكومة الإثيوبية، والتي ستقوم باستخدامها لبناء منشأة بحرية عسكرية، وفي المقابل ستحصل صوماليلاند على الاعتراف بدولتها، بالإضافة إلى أسهم في شركات إثيوبية مملوكة للدولة مثل الخطوط الجوية الإثيوبية. وجاءت هذه الاتفاقية بعد تصريحات إعلامية للرئيس الإثيوبي « أبي أحمد « بشأن نية دولته الحصول على حق الوصول إلى البحر الأحمر حتى لو تطلب الأمر إلى استخدام القوة في سبيل ذلك. هذه الاتفاقية أشعلت عاصفة سياسية وتوترات في القرن الإفريقي وتحديداً في الصومال وما زالت ارتدادات هذه المذكرة مستمرة، فقد أثارت المذكرة رد فعل غاضب من السلطات في مقديشو والتي تعتبر صوماليلاند جزء لا يتجزأ من أراضيها، ويمكن تفهم هذا الغضب خاصة وأن المذكرة جاءت بعد يوم واحد من محاولة لإحياء المحادثات بين الحكومة الفيدرالية وصوماليلاند وكانت أحد محددات هذه المذكرة هي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في كلا البلدين، فإثيوبيا كانت ولا زالت تعاني من تداعيات الحرب في اقليم التيغراي فيما كانت الدوافع فيما يبدو بالنسبة لصوماليلاند هي فرصة الاعتراف الدولي بها وأزمة مدينة لاسعانود واحتدام الخلافات والانتقادات السياسية الشرسة ضد الحكومة.

من جهة أخرى شكلت هذه الخطوة السياسية من صوماليلاند وإثيوبيا أرضية مثلى للحكومة الفيدرالية لتضييق الخناق على صوماليلاند واطلاق حملة سياسية ودبلوماسية وإعلامية ضدها، حيث قامت الحكومة في مبتدأ الأمر باستدعاء السفير الصومالي في إثيوبيا وأعلنت أن عرقلة الاتفاق هو أولوية وطنية لها، وعليه حشدت البرلمان للتصديق على مشروع قانون برلماني يُعلن فيه أن الاتفاق « باطل ولاغٍ « كما أقامت الحكومة مسيرة احتجاجية في العاصمة الصومالية. وعلى الصعيد العلاقة مع إثيوبيا رفضت منح تصريح مرور جوي لرحلة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية تقل وفداً إثيوبياً رفيع المستوى متوجهاً إلى هرجيسا عاصمة صوماليلاند لمناقشة مذكرة

التفاهم كما كان المسار الدبلوماسي طريقاً آخر للتعامل مع الأزمة من قبل الحكومة الصومالية، حيث تمكنت الحكومة الصومالية من حشد حلفائها والمنظمات الدولية لإقناع إثيوبيا بالتراجع عن مذكرة يناير، وتمكنت من عقد قمم واجتماعات طارئة لجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ومنظمة إيغاد (IGAD) وقد نجحت الحكومة الصومالية في مساعيها للحصول على ردود الفعل الدولية لصالحها، وكانت آخر تلك التحركات الدبلوماسية هي الوساطة التركية والتي استمرت لثلاث جولات من التفاوض أفضت إلى توقيع إعلان أنقرة والذي اعترفت فيه إثيوبيا بوحدة الأراضي الصومالية لتجمد بذلك المذكرة الموقعة مع هرجيسا في يناير ٢٠٢٤م.

هذا الاتجاه التصاعدي في الأزمة شهد تباطؤاً نسبياً وتحسناً ملحوظاً عقب توقيع « إعلان أنقرة » بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها: تعقيدات المصالح المتداخلة بين الحكومة الصومالية وإثيوبيا لاسيما في ملف محاربة الحركات الإرهابية، وتجنباً لوقوع فراغ يمكن لحركة الشباب الاستفادة منه.

وبالرغم من استمرار صوماليلاند في معاناتها سياسياً وأمنياً واستنزافها اقتصادياً في عدد من الملفات الاستراتيجية، فإن وضعها القانوني في النظام الدولي ما زال يحظى باهتمام خاص ككيان بحكم الأمر الواقع، أي كيان مستقر يتمتع بالحكم الذاتي ويفتقر إلى السيادة الدبلوماسية للدولة القانونية. وقد كثفت صوماليلاند من مساعيها للحصول على الاعتراف، وشهدت الساحة الدولية تحركات ملموسة خلال عام ٢٠٢٥ بهذا الصدد، وبالرغم من أن هذه التحركات لم تتسم بالجدية ولم يكن هنالك دعم رسمي من الحكومات، إلا أن الأصابع تشير إلى عدد من الدول تتعامل مع ملف الاعتراف بطرق مختلفة، منها ما هو ظاهر عبر بعض الشخصيات الوازنة، وأخرى خلف الكواليس، ومن هذه الدول الأمارات العربية المتحدة، وتايوان، الولايات المتحدة،والكيان الصهيوني بالإضافة إلى إثيوبيا. فيما توجد دول عدة تعارض هذا الملف بقوة مثل الصين وتركيا،ومصر، والاتحاد الإفريقي.

وكان من اللافت هو تحركات الكيان الصهيوني خلال العام ٢٠١٥ م والذي حاول مقايضة الاعتراف بصوماليلاند وبدعم أمريكي باستقبال اللاجئين الفلسطينيين من غزة الأمر الذي لم تقبله حكومة صوماليلاند لأسباب منها أنها

جزء من الأمة العربية والإسلامية وأنها تشاركها همومها ومصيرها، كما أنها لا تريد أن تحل مظلوميتها بظلم الشعب الفلسطيني وعلى حساب قضية الأمة العربية والإسلامية.

إن العلاقة المتدهورة بين حكومة مقديشو وصوماليلاند والتي تطورت إلى صراع ساخن ستكون له ارتدادات على صعيد الانفلات الأمني، وتدهور الاستقرار السياسي على الصومال الفيدرالي ككل ومع مرور الوقت سيزيد نفوذ الدول مع هذا الطرف أو ذاك، وهذا الأمر ليس في صالح الشعب الصومالي على نحوٍ عام، وعليه فإن إشكالية صوماليلاند وتداعياتها في السنوات الأخيرة تحتاج إلى مقاربة سياسية وليست أمنية أو عسكرية.

الفواعل الخارجية في الصومال.... المصالح المتضاربة:

إثيوبيا: تعتبر إثيوبيا من أهم اللاعبين من دول الجوار للصومال منذ انهيار الحكومة الصومالية في مطلع تسعينيات القرن المنصرم وما زال حضورها في المشهد السياسي والأمني والاقتصادي حاضراً وبقوة سعياً منها لإعادة بناء الدولة. وبالرغم من أن أديس أبابا تدعو إلى دولة ذات سيادة واستقرار في المحافل الدبلوماسية، لكن سلوكها السياسي في دعم الولايات الصومالية وعقد الاتفاقيات بعيداً عن حكومة مقديشو، واستقطاب بعض القبائل والنخب المجتمعية والسياسية نحوها،وتدخلاتها السياسية في الانتخابات الرئاسية وإن تقلص تدريجياً خلال العقدين الماضيين بسبب بروز وتزايد التدخلات الخليجية في هذا الملف مدعومة بقوتها المالية. كل ما سبق يشير إلى أن أديس أبابا تهدف في حقيقة الأمر إلى إضعاف سلطة الحكومة المركزية وهذا ما تؤكده سياسة إثيوبيا المتناقضة في الشأن الصومالي في حقيقة الأمر.

ومن أهداف إثيوبيا أيضاً تأمين المصالح الاقتصادية وخاصة الموانئ الصومالية، ولقد كانت اتفاقية موانئ دبي مع صوماليلاند حول ميناء بربرة فرصة اقتصادية لها، حيث أُعطيت ما نسبته ١٩٪ من الأسهم، إلا أنها تخلفت عن تسديد نصيبها لانشغالها حينها في الحرب على التيغراي. ومن قبل وأثناء حكومة محمد عبدالله فرماجو وقعت اتفاقية لاستخدام عدد من موانئ الصومال.

ختاماً لهذه الفقرة فإنه لا يمكن اعتبار انخراط إثيوبيا في الصومال عدوها التاريخي لغايات بناء جارة قوية ودولة ذات سيادة مستقرة، بل لإدارة التهديدات

الأمنية المحتملة من الصومال،والاستفادة من هشاشة النظام السياسي لانتزاع التنازلات السياسية والمكاسب الاقتصادية وتعزيز ثقة الشركاء الغربيين بها وبدورها الإقليمي .

كينيا: منذ انهيار الدولة في الصومال سعت كينيا إلى أن تكون قوة إقليمية مؤثرة لا غنى عنها في الشأن الصومالي، حيث رأت أن دورها الرائد في الصومال سيُسهم في استقرار منطقة القرن الإفريقي سياسياً وأمنياً،وأردفت ذلك باستضافة العديد من محادثات السلام ومؤتمرات المصالحة السياسية بين الفرقاء الصوماليين على أراضيها. وقد عزز هذا الدور اللافت لنيروبي مكانتها لدى شركائها الغربيين، كما أن هناك بُعداً آخر لهذا الدور وهو مواجهة النفوذ الإثيوبي وموازنته ولاحقاً موازنة دور تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة.

ومن الناحية الأمنية شكلت الهواجس الأمنية حول محاولات حركة الشباب الصومالية لزعزعة الأمن في كينيا دافعاً لها لعمل ما يلزم لإبعاد تهديداتها الأمنية عن أراضيها من خلال دعم القوات الصومالية المتحالفة معها للسيطرة على المناطق الحدودية والحواضر في الجنوب وإحلال السلام فيها، وعليه أقامت منطقة عازلة أمنياً على طول حدودها مع الصومال.

من الناحية الاقتصادية تسعى كينيا أيضاً إلى تحقيق منافع اقتصادية من خلال تدخلها في الشأن الصومالي من خلال الوصول الى السوق الاستهلاكي الصومالي. وتعتبر كينيا في الوقت الراهن مركزاً تجارياً ولوجستياً حيوياً للصومال. فميناء مومباسا شريان حياة للبضائع الصومالية، ونيروبي تشكل مركزاً تجارياً لرجال الأعمال الصوماليين وهو ما سمح بتدفق مليارات الدولارات من التجارة والتحويلات المالية عبرها. كما أنها تضع نصب عينيها الاستحواذ على نسبة معتبرة من مشاريع البنية التحتية مستقبلاً في الصومال. وقد نشأ نزاع على الحدود البحرية في المحيط الهندي والتي كانت تحتوي على احتياطيات نفطية، وقد عُرِضت هذه القضية أمام محكمة العدل الدولية، حيث رفعت الصومال دعوى قضائية ضد كينيا. وقد صدر حكم محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٢١ لصالح الصومال، وقد أثر هذا النزاع على نحوٍ مباشر على العلاقات التجارية والدبلوماسية بين البلدين حيث حظرت الصومال لفترة وجيزة حركة النقل الجوي والواردات الكينية.

تركيا: يعتبر الانخراط التركي في الصومال الأكثر ايجابية من بين الدول التي لها تأثير في الملف الصومالي وذلك منذ العام ٢٠١١م. وقد رسخت مكانتها كدولة إسلامية من خلال الدبلوماسية الإنسانية الداعمة للعالم النامي، ومن نتائج هذه القوة الناعمة هو خلق التأثير الإيجابي وحصول القبول لدى الشعب والنخب الصومالية.

هذا الأمر منح تركيا موطئ قدم استراتيجي في منطقة القرن الإفريقي وهي منطقة بالغة الأهمية للتجارة البحرية وللتنافس الجيوسياسي. وهذا سمح لتركيا مواجهة نفوذ منافسيها الإقليميين مثل الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والصين، كما ساهم في تأمين مصالحها المتنامية في مجال الشحن التجاري في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وتنظر تركيا للصومال كوجهة اقتصادية واعدة على المدى الطويل لما تتمتع به من امكانيات كبيرة في قطاعات عدة، وعليه دخلت الشركات التركية السوق الصومالي في وقت لم تدخله شركات أخرى مما عزز من موقعها في الصومال والقرن الإفريقي. وهي تدير عبر شركاتها ميناء ومطار مقديشو وتحقق منه ايرادات ثابتة. وقبل منتصف ٢٠٢٥ بقليل وقعت تركيا مع الصومال اتفاقية لاستكشاف النفط والغاز في اليابسة، تمنح بموجبه شركة البترول التركية حق إجراء مسوحات زلزالية في ثلاث مناطق واسعة داخل الأراضي الصومالية في خطوة تعكس تعميق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجالات الطاقة والبنية التحتية.

بالإضافة إلى الشراكات الاقتصادية والدبلوماسية الإنسانية، فإن تركيا تستخدم الدبلوماسية التعليمية عبر مؤسسة « معارف » والتعاون في المجال الصحي من خلال إنشاء مستشفى رجب طيب أردوغان، بالإضافة إلى التعاون العسكري من خلال أكبر قاعدة عسكرية لها خارج تركيا وهي قاعدة توركسوم في مقديشو، حيث تدرب وتجهز ما يصل إلى ثلث الجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك لوائي النخبة « غور غور » و « هر معاد » مما يُرسي روابط مؤسسية عميقة مع قطاع الأمن الصومالي.

دول الخليج العربي: يتميز الدور القطري في الصومال في دعم الحكومة الصومالية سياسياً واقتصادياً وإنسانياً وأمنياً بعيداً عن المشاغبات السياسية بين الولايات الصومالية مع الحكومة الفيدرالية، كما أنها على استعداد للعب دور فاعل

في المصالحات السياسية وإعادة بناء السلام، وكثيراً ما تتناغم توجهاتها وأدوارها مع الدور التركي في الصومال. أما الدور الإماراتي فيهدف إلى حماية استثماراته في الصومال والتنافس مع اللاعبين الآخرين في توسيع نفوذها في الصومال، بالإضافة إلى الشراكة العسكرية مع مقديشو والتي تهدف إلى تقديم الدعم والتدريب العسكري، فهي تتبع دبلوماسية مزدوجة ما بين مقديشو وبقية الولايات ولا سيما صوماليلاند وبونتلاند على خلاف الدور التركي والقطري.

أما الدور السعودي فهو يدير علاقاته مع الصومال من خلال بوابة مقديشو مع استثناءات محدودة وبالذات مع صوماليلاند وبونتلاند، وتتمحور أهدافه حول تحقيق الاستقرار الإقليمي للبحر الأحمر، وعليه تسعى إلى منع نشوب نزاع ساخن على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر والذي قد يعطل الملاحة البحرية ويهدد مشاريع رؤية ٢٠٣٠ ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة.

وعموماً تعتبر العلاقات الخليجية شائكة في تارة تتميز بالتنافس الشديد، وتارة تتسم بالتقارب والتوافق النسبي في الملف الصومالي، وذلك بحسب حالة العلاقة القائمة بينهم، كما أنهم يعتبرون اللاعبين الأساسيين في موسم الانتخابات الرئاسية.

مصر: لا يمكن فصل اهتمام مصر بالصومال عن هواجس أزمتها مع إثيوبيا بسبب أزمة سد النهضة، خاصة وأن مصر لم تكن لاعباً أساسياً في الملف الصومالي منذ انهيار الدولة، وبالرغم من أن الدور المصري في الوطن العربي يعتبر ريادياً تاريخياً، إلا أنها لم تقم بدور فاعل في الملف الصومالي سوى التحركات الأخيرة لها حيث نقلت الأسلحة الصغيرة والذخائر والمركبات المدرعة الى الجيش الوطني الصومالي في أوائل ٢٠٢٥ بالإضافة إلى زيادة فرق التدريب العسكرية المصرية في الصومال مع التركيز على وحدات البحرية والمشاة.

شركاء الصومال الغربيين: هنالك ملفات مهمة تسيطر على صناع القرار من الشركاء الغربيين للصومال ومنها:

- تحقيق الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات الدولة وتعزيز السيادة.
- محاربة الحركات الارهابية واحتوائها بالإضافة لمواجهة القرصنة على السواحل الصومالية.
- احتواء الاختراق الصيني والروسي وعدم تمكينها من تعزيز تواجدهما في

الصومال.

- رفع القدرات الأمنية وتوفير التدريب العسكري.
- الحد من موجات الهجرة وخاصة الى الدول الأوربية
- تقليص آثار التغير المناخي وتداعياتها مثل عمليات النزوح.

الوضع الاقتصادي في الصومال:

مع نهاية العام ٢٠٢٥ يمكن وصف الاقتصاد الصومالي بأنه يمر بحالة تعافي بطيئة، حيث ما يزال يواجه تحديات عديدة بالرغم من ظهور بعض علامات التحسن مدفوعاً بقطاعات مثل التحويلات المالية والاتصالات. وتشير احصائيات البنك الدولي أن هناك تباطؤ متوقع في الناتج القومي المحلي يصل الى ٣٪ مع نهاية العام بالمقارنة مع العام ٢٠٢٤م حيث بلغت النسبة ١ , ٤٪ وقد ساعد خفض المساعدات الخارجية على نحوٍ كبير في هذا التباطؤ، مما أثر سلباً على الاستهلاك الخاص والواردات والأمن الغذائي والحسابات المالية ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٧٦٣ دولاراً أمريكياً وهو من أدنى المعدلات في العالم وذلك حسب بيانات صندوق النقد الدولي.

تسعى الصومال الى تجاوز سنوات الصراع بخطط تنموية جديدة، مثل خطة التحول الوطني ٢٠٢٥ – ٢٠٢٩ ورؤية ٢٠٦٠ والتي تهدف للقيام بإصلاحات مهمة لبناء دولة ذات مؤسسات راسخة ومستقرة وهي بذلك تسعى لتحقيق نمو شامل وخلق فرص عمل والحد من هشاشة الاقتصاد. وقد نجحت الصومال في بلوغ نقطة اكتمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) (٢٠٢٣) والانضمام إلى جماعة شرق إفريقيا (٢٠٢٤) إلا أنها وهي تعمل جاهدة لتحقيق الاستدامة المالية ومواءمة الانفاق مع الموارد المتاحة فإنها تواجه تحديات جمة منها أنها ما زالت تعتمد على نحوٍ كبير على المساعدات الخارجية ودعم المانحين المستمر على نحوٍ كبير لتوفير الخدمات الأساسية وهي تعاني من تراجعات ملحوظة كما أن هناك عقبات أخرى ستؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومنها آثار تغير المناخ والمخاوف الأمنية المستمرة والصراعات السياسية بين الحكومة الفيدرالية والولايات الصومالية ومحدودية الموارد المحلية ومستويات الفساد المرتفعة وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وعدم الاستقرار الجيوسياسي، هذا بالإضافة إلى انتشار

الفقر المدقع حيث يعيش ٩٫٧ مليون صومالي تحت خط الفقر الدولي. وما زالت قدرة الحكومة الفيدرالية في الضبط والتحكم وسن التشريعات في بيئة الاقتصاد والأعمال والقدرة على الرقابة محدودة وتحتاج إلى تطوير وتحسين،وقد أدى هذا الأمر إلى إعطاء هامش غير يسير لملاك رأس المال لزيادة هوامش الربح بعيداً عن الرقابة الرسمية لمؤسسات الدولة عدا عن بعض الرسوم مثل الرخص وضريبة المبيعات فقط. وقد ساهم الفساد على نحوٍ كبير أيضاً في افساح المجال لملاك رأس المال للعب دور بارز في البيئة الاقتصادية وفي الديناميكيات السياسية وخاصة في مواسم الانتخابات وأثناء الاستحقاقات السياسية.

ارتريا: لم يختلف عام ٢٠٢٥ عن الأعوام السابقة في إرتريا، حيث استمرت حالة الانسداد السياسي والقمع والانتهاكات الممنهجة لحقوق المواطنين ضمن منظومة حكم قمعية ترفض أي شكل من أشكال الإصلاح وقد انعكست هذه الأوضاع مباشرة على الواقعين المعيشي والاقتصادي للمواطن الارتري، إذ أدى غياب السياسات الإصلاحية واستمرار القبضة الأمنية إلى تفاقم معدلات الفقر وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين في اقتصاد راكد يعتمد بصورة شبه كاملة على قطاع التعدين ومع انسداد الآفاق السياسية والاقتصادية، تزايدت هجرة الشباب بحثاً عن فرص حياة أفضل خارج البلاد ما أسهم في استنزاف القوة البشرية المنتجة وتعميق الأزمة الاجتماعية وبهذا تظل ارتريا عالقة في دائرة مركبة من الجمود السياسي والتدهور الاقتصادي والنزيف البشري دون مؤشرات على انفراج في المدى القريب.

ومما زاد الأوضاع سوءاً خلال عام ٢٠٢٥ تصاعد التهديدات الإثيوبية المتكررة، والتي عمقت شعور عدم الاستقرار ورفعت منسوب التوتر الإقليمي، إذ ترى الحكومة الارترية في النوايا الإثيوبية تهديداً وجودياً مباشراً، الأمر الذي دفعها إلى إعلان التعبئة العامة واستدعاء قوات الاحتياط ما أدى إلى رفع مستويات العسكرة داخل المجتمع الارتري بصورة غير مسبوقة وتعميق مناخ القلق والتوتر في الداخل الارتري

تطورات النزاع المتجدد مع إثيوبيا والتوقعات المستقبلية:

شـهدت العلاقـات بين ارتريـا وإثيوبيا في عـام ٢٠٢٥م توتراً متجـدداً، حيث تُعد المطالـب الإثيوبيـة بالحصـول على منفذ مبـاشر إلى البحر الأحمر عبر الاسـتيلاء على ميناء عصـب الارتـري أحد أبـرز محفزاتـه. وتتعامل ارتريا مع هـذه المطالـب باعتبارها تهديداً وجوديـاً لسـيادتها ووحـدة أراضيهـا مـا أدى إلى تصاعد الخطـاب العدائـي بين الطرفين واتسـاع دائـرة الاتهامـات المتبادلـة، كما رافق ذلك تحركات عسـكرية على الحـدود ونقل كميـات هائلـة من العتـاد والقوات القتاليـة إلى جانبي الحـدود مما ينذر بانـزلاق الوضع نحـو تصعيد أكبر.

ويـرى محللون عسـكريون أن ارتريا رغـم امتلاكها واحداً من أكبر الجيوش نسـبة إلى عـدد السـكان وقدرتهـا العاليـة على التعبئـة ما تـزال محـدودة الفاعلية نتيجـة غياب التحديـث وضعـف القـدرات الجويـة والبحريـة وانعـدام الشراكات الدوليـة، فـضلاً عـن محدوديـة المرونـة الاستراتيجيـة التي تتـجلى في افتقـار الجيـش للقـدرة على المناورة وضعـف البنيـة اللوجسـتية وعـدم التكيـف مـع طبيعـة التهديـدات الحديثـة ونتيجـة لذلـك يظـل الجيـش الارتـري قـوة دفاعيـة كـبيرة الحجـم لكنها محـدودة التـأثير خارج حـدود الدولـة، ويعمـل بدرجـة أكبر كأداة لحمايـة النظـام السـياسي بـدلاً مـن كونه قوة عسـكرية قـادرة على خـوض عمليـات إقليميـة أو تطويـر قـدرات ردع متقدم.

وبحسـب تقديـرات باحـثين في شـؤون القـرن الإفريقي يُرجـح أن يسـتمر النزاع بين ارتريـا وإثيوبيـا مـع تصاعـد في مسـتوى التوتـر السـياسي والدبلومـاسي خاصـة إذا واصلـت أديـس أبابـا التمسـك بمطلـب الوصـول إلى البحـر وتبقـى احـتمالات وقوع مواجهـات أو مناوشـات على الحـدود قائمـة، في حين يظل احتمال اندلاع حرب شـاملة ضعيفـاً في المرحلـة الراهنـة بفعل الضغـوط الدولية والاعتبـارات الاقتصاديـة للطرفين وتوازنـات القـوى الإقليميـة. ويرجـح الخبراء في شـؤون المنطقـة أن يـؤدي التوتـر إلى تداعيـات سـلبية أوسـع على الاسـتقرار الإقليمـي، بما في ذلـك اضطرابات في سلاسـل التجـارة عبر البحـر الأحمـر، وزيـادة حركـة اللاجـئين نحـو الـدول المجـاورة، وتعمـق أزمـات الأمـن الغذائـي والاقتصـاد في المنطقـة، كما سـيبقى النـزاع عـاملاً ضاغطـاً على الأوضـاع الداخليـة في كل مـن ارتريـا وإثيوبيا بما يدفع نحـو مزيد من عسـكرة المجتمع

وتقييد المساحات السياسية والمدنية خاصة في الجانب الإثيوبي.

ارتريا والمحيط الإقليمي وتأثيراته: رغم حالة الانسداد السياسي والدبلوماسي الذي يتسم به الوضع الارتري إلا أن موقعها المؤثر في المنطقة يستدعي في كثير من الأحيان أن تمتد إليها أصابع التدخلات الاقليمية للحفاظ على حالة التوازن الاقليمي وتشابك مصالح دول الإقليم والتي يتعامل معها النظام في أسمرة بمنتهى البرغماتية.

التعاون الثنائي المصري الارتري لمواجهة الطموحات الإثيوبية:

شهدت العلاقات بين مصر وارتريا في السنوات الأخيرة تقارباً ملحوظاً مدفوعاً بالمصالح الاستراتيجية المشتركة في منطقة القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر وخصوصاً المخاوف المتعلقة بتوسع النفوذ الإثيوبي. ومن أهم محاور التقارب المصري الارتري:

- المصالح المشتركة تجاه إثيوبيا: يشكل القلق المشترك من سياسات إثيوبيا وخصوصاً النزاعات الحدودية ومطالب إثيوبيا للوصول إلى البحر الأحمر حجر الزاوية في هذا التقارب حيث يسعى البلدان من خلال التعاون الثنائي إلى مواجهة النفوذ الإثيوبي وحماية مصالحهما الوطنية.
- أمن البحر الأحمر: يتفق البلدان على أهمية تعزيز التعاون لضمان أمن الملاحة في هذا الممر المائي الحيوي ومنع أي تهديدات محتملة تؤثر على حركة السفن والتجارة الدولية التي تمر بقناة السويس المصرية.
- دعم سيادة الدولة السودانية: في سياق الحرب في السودان أكدت مصر وارتريا على ضرورة دعم مؤسسات الدولة الوطنية وخصوصاً القوات المسلحة ورفض أي محاولات لإنشاء كيانات موازية أو تدخلات خارجية تهدد وحدة السودان وسلامة أراضيه.
- الزيارات المتبادلة والتنسيق المستمر: شهدت الفترة الأخيرة زيارات للرئيس الارتري أسياس أفورقي إلى القاهرة كان أخرها في أكتوبر ٢٠٢٥ حيث التقى فيها الرئيس عبدالفتاح السياسي لمناقشة التطورات الإقليمية وتعزيز التعاون في مجالات

الاقتصاد والاستثمار والأمن.

ويمثل هذا التقارب تعزيزاً للثقة بين البلدين ويمكن أن يشكل منصة للتعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة في القرن الإفريقي خصوصاً فيما يتعلق بالتحكم في ممرات البحر الأحمر الذي يمثل أمناً اقتصادياً حيوياً لمصر، ودعم الاستقرار السوداني ومواجهة أي توسع نفوذ خارجي يهدد مصالح مصر وارتريا الاقليمية.

الموقف الارتري من الحرب الدائرة في السودان:

اتخذت ارتريا موقفاً داعماً على نحوٍ متزايد للجيش السوداني في الحرب الدائرة في السودان بعد فترة من الحياد المبدئي في المراحل الأولى من النزاع. وترى اسمرة أن استقرار السودان جزء لا يتجزأ من أمنها القومي، خصوصاً في ظل توتر العلاقة مع إثيوبيا والسعي لتأمين سواحل البحر الأحمر والموانئ الاستراتيجية فيه.

ويمكن تحليل موقف ارتريا وأبعاده فيما يلي:

- دعم الشرعية ووحدة السودان ومواجهة محاولات التقسيم أو الفوضى بما يخدم استقرار المنطقة ككل.
- المخاوف الأمنية على الحدود حيث تشارك ارتريا والسودان حدوداً برية طويلة تمتد لحوالي ٧٠٠ كم وتخشى أسمرة من امتداد الصراع إلى داخل أراضيها خاصة في شرق السودان حيث توجد روابط عرقية مشتركة على جانبي الحدود.
- المصالح الإقليمية والمنافسات الجيوسياسية: يتأثر موقف ارتريا بعلاقاتها المعقدة مع جيرانها لاسيما إثيوبيا ويُنظر إلى دعم الجيش السوداني كجزء من ديناميكيات القوة الإقليمية الأوسع حيث تتنافس القوى المختلفة على النفوذ في السودان ومنطقة القرن الإفريقي.
- الدعم اللوجيستي والعسكري: تشير التقارير إلى أن ارتريا تستضيف معسكرات تدريب لجماعات مسلحة متحالفة مع الجيش السوداني، كما تعمل كبوابة محتملة لوصول الإمدادات العسكرية بما في ذلك الطائرات المسيرة الى القوات في بورتسودان.
- إبعادها عن جهود التسوية: ترى ارتريا بأنها مستبعدة من المبادرات الإقليمية والدولية لحل الأزمة، مما دفعها إلى اتخاذ خطوات أكثر فاعلية على الأرض لضمان

حضورهـا في أية تسـوية مسـتقبلية وحمايـة مصالحها.

ويمكننـا القـول أن الدافـع الرئيـس للموقـف الارتـري يتمثـل في الحفـاظ على مصالحهـا الأمنيـة والاستراتيجيـة عبر اسـتقرار الدولـة السـودانية وتوجيـه دورهـا بما يتوافـق مـع رؤيتهـا لتوازنـات القـوى في منطقـة القـرن الإفريقـي مـع تعزيـز نفوذهـا الإقليمـي وموقعهـا ضمـن المعـادلات الأمنيـة والسياسـية للمنطقـة.

جيبوتي:

يمثـل عـام ٢٠٢٥ محطـة مفصليـة في مسـار جيبـوتي السـياسي والاقتصـادي، إذ عـززت الـبلاد خلالـه مكانتهـا كمركـز لوجسـتي محـوري يربـط بين إفريقيـا وآسـيا وأوروبـا، مسـتفيدة مـن موقعها الاستراتيجـي على أحد أهـم الممرات البحريـة العالمية. في الوقـت ذاتـه دخلت الـبلاد مرحلة جديـدة من الاصلاحات السياسـية والدسـتورية التـي حملـت طابعـاً غير مسـبوق منذ اسـتقلالها عـام ١٩٧٧م حيث سـعت الحكومة إلى إعـادة تشـكيل الإطـار السـياسي والمـؤسسي للدولـة بما يضمـن الاسـتقرار ويعـزز دور الحـزب الحاكـم في قيـادة المرحلـة القادمـة. كما شـهد القطـاع الاقتصـادي للـبلاد نمـواً ملحوظـاً مدفوعـاً بالاسـتثمارات في البنيـة التحتيـة والتجـارة الإقليميـة، مـا أكسـب جيبـوتي قـوة دفـع جديـدة نحـو تعزيـز مكانتهـا الإقليميـة والدولية.

التطورات السياسية في جيبوتي، صراع بنيوي وهيمنة حزبية مستمرة:

على الرغـم مـن أن الدسـتور الجيبـوتي ينـص على تبنـي نظـام سـياسي متعـدد الأحـزاب منـذ ١٩٩٢م، إلا أن المشـهد السـياسي في الـبلاد ظل منذ الاسـتقلال محكوماً بتركيبـة اجتماعيـة معقدة وصراع غير معلـن بين المكونات العرقية الرئيسـة، وفي مقدمتها مجموعـة العيسـى ذات الامتـداد الصومـالي التـي تمثـل مـا نسـبته ٦٠٪ مـن السـكان ويعيـش غالبيتهـم في العاصمـة وفي المناطـق الجنوبيـة الشرقيـة. ومجموعـة العفـر التـي تشـكل حـوالي ٣٥٪ وتقطـن غالبيتهـم في المناطـق الشمالية والغربيـة وتتـوزع امتداداتها السـكانية بين جيبـوتي وإثيوبيـا وارتريـا. وقـد انعكسـت هذه البنيـة العرقية على شـكل السـلطة وبنيـة الدولة منذ اللحظة الأولى لتأسيسـها حتـى الوقت الراهـن، حيث يهيمن حـزب التجمـع الشـعبي من أجـل التقـدم ذو الغالبيـة العيسـاوية على الحياة السياسـية،

مما كرس فعلياً نظام الحزب الواحد.

البرلمان الجيبوتي والخريطة الحزبية الراهنة: يتألف البرلمان الجيبوتي حالياً من غرفة واحدة هي الجمعية الوطنية التي تضم ٦٥ نائباً يُنتخبون عبر اقتراع مباشر كل خمس سنوات. ورغم إقرار تعديل دستور في عام ٢٠١٠ لانشاء مجلس أعلى للشورى بوصفه غرفة ثانية للبرلمان فإن هذا المجلس لم يُفعل حتى اليوم مما أبقى النظام التشريعي أحادي الغرفة وعزز تركز السلطة داخل بنية الحكم.

وقد أُجريت آخر انتخابات برلمانية للبلاد في نوفمبر ٢٠٢٣ وسط مقاطعة واسعة من أحزاب المعارضة التي اعتبرت العملية غير نزيهة وغير شفافة، وتوقعت تزويرها لصالح الائتلاف الحاكم. وقد أكدت النتائج هذه المخاوف حيث حصل التجمع الشعبي من أجل التقدم الحاكم على ٥٨ مقعداً من أصل ٦٥، بينما فاز حزب الجبهة من أجل استعادة الوحدة والديمقراطية بسبعة مقاعد فقط.

ويخضع المشهد الحزبي الجيبوتي لهيمنة واضحة من قبل الائتلاف الحاكم، الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية، فيما تعمل أحزاب المعارضة ضمن هامش سياسي ضيق وتظل قدرتها على التأثير في العملية التشريعية محدودة بحكم الواقع السياسي.

وإذا نظرنا إلى الخريطة السياسية في جيبوتي، نجد أن عدد الأحزاب المعترف بها يتجاوز عشرة أحزاب غير أن التأثير الفعلي يظل محصوراً ضمن عدد محدود منها فقط. ويتشكل الائتلاف الحاكم الذي يتزعمه حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم من أربعة أحزاب سياسية وهي: جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، الحزب الشعبي الديمقراطي، وحزب أنصار الإصلاح.

أما أحزاب المعارضة المعترف بها فتشمل حزب التحالف الجمهوري من أجل التنمية، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والعدالة، الحزب الجيبوتي للتنمية، وحزب التجمع من أجل العمل والتنمية والديمقراطية (RAD).

التعديلات الدستورية الحالية وانعكاساتها على المشهد السياسي:

أقر البرلمان الجيبوتي في جلسة استثنائية عقدت بتاريخ ٢٦ اكتوبر ٢٠٢٥ م تعديلات دستورية شملت عدداً من المواد الأساسية في الدستور، و اعتبرت خطوة مهمة تمثل واحدة من أهم المراجعات الدستورية منذ استقلال البلاد. ويرى مراقبون أن هذه التعديلات أعادت صياغة قواعد العمل السياسي بينما رسخت في الوقت نفسه هيمنة الحزب الحاكم على مفاصل السلطة لعقود قادمة.

وتضمنت التعديلات الرئيسية ما يلي:

١/ وضع شروط أكثر صرامة للترشح للرئاسة: حيث تم اشتراط أن يكون المرشح مولوداً في جيبوتي ويتمتع بإقامة متصلة لمدة خمس أعوام، ورفع الحد الأدنى لسن الترشح إلى ٤٠ عاماً، وإلغاء الحد الأقصى للسن نهائياً، وهو تعديل اعتُبر مخصصاً لتمكين استمرار الرئيس الحالي في السلطة.

٢/ إعادة هيكلة المحكمة الدستورية: حيث تم تمديد مدة عضوية القضاة من ٦ الى ٩ سنوات، ومنح المحكمة صلاحيات أوسع تشمل الرقابة على القوانين والإشراف على العملية الانتخابية بما يعزز دورها في إدارة النزاعات السياسية والقانونية.

٣/ تعزيز الرقابة المالية: حيث تم إقرار إنشاء جهاز مستقل لمراجعة الميزانية العامة، وذلك بعد سحب تلك الصلاحيات من الحكومة تحت مبرر رفع مستوى الشفافية والحوكمة المالية.

موقف المعارضة الجيبوتية من التعديلات الدستورية:

انتقدت المعارضة الجيبوتية بشدة التعديلات الدستورية التي ألغت الحد الأقصى لسن الترشح للرئاسة معتبرة أنها تمهد لبقاء الرئيس إسماعيل عمر جيله في السلطة لفترة غير محددة، وترى أن الخطوة تعصف بفرص التداول الديمقراطي وتكرس هيمنة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة. كما تشكك المعارضة في شرعية البرلمان الحالي، وتدعو إلى انتقال ديمقراطي يعيد بناء المؤسسات الحكومية على أسس عادلة. ويرجح مراقبون أن تؤدي هذه التطورات إلى توسع مقاطعة الانتخابات المقبلة وتراجع الحريات السياسية في البلاد.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي:

يعتمد اقتصاد جيبوتي على نحوٍ أساسي على قطاع الخدمات،خصوصاً أنشطة الموانئ والخدمات اللوجستية والاتصالات والقطاع المالي، كما تساهم الرسوم المتعلقة بالقواعد العسكرية الأجنبية في دعم الدخل القومي. وبسبب محدودية الموارد الطبيعية وضعف القطاع الصناعي والزراعي، يعتمد الاقتصاد الجيبوتي على نحوٍ كبير على الواردات والتجارة الاقليمية، ما يجعله ضحية للتقلبات في الأسواق العالمية والتوترات الإقليمية.

تباطؤ حركة الموانئ يضغط على اقتصاد جيبوتي: خلال العام ٢٠٢٥ شهدت أنشطة الموانئ في جيبوتي تباطؤاً بعد زيادة ملحوظة في ٢٠٢٤ ووفقاً لتقرير البنك الدولي ٢٠٢٥ انخفض حجم حركة البضائع بنسبة ٧٪ في الربع الأول مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبحلول منتصف ٢٠٢٥ انخفض إجمالي حركة الموانئ بنسبة ١٠,٥٪على أساس سنوي مدفوعاً بانخفاض الشحن العابر بنسبة ٢٦٪ وانكماش إعادة التخزين بمقدار الثلث، ما يبرز هشاشة الاقتصاد الجيبوتي أمام الصدمات العالمية.

المخاطر التي تهدد التوقعات الإيجابية للاقتصاد الجيبوتي:

لا يزال النمو الاقتصادي في جيبوتي غير متكافئ في جميع أنحاء البلاد حيث نجد أن معدل البطالة ما زال مرتفعاً والمستوى العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية منخفضاً للغاية. كما أدت الاستثمارات الممولة من الخارج في البنية التحتية واسعة النطاق الى زيادة ضائقة الديون وفرضت واردات الغذاء ضغوطاً إضافية على الميزانية. ويحد حجم اقتصاد جيبوتي من قدرتها على تنويع أنشطة الانتاج، كما يزيد من اعتمادها على الأسواق الخارجية، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بما يعتري تلك الأسواق من تقلبات ويعوق قدرتها على الحصول على رأس المال الخارجي وحسب توقعات خبراء الاقتصاد الدولي أن هناك العديد من العوامل التي من المحتمل أن تعمل ضد التوقعات الإيجابية والتي تشمل تباطؤ حركة الموانئ بسبب تجدد عدم الاستقرار في إثيوبيا والتوترات الجيوسياسية المتزايدة لاسيما في الشرق الأوسط

ومنطقة القرن الإفريقي فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها البلاد في سداد الديون العامة الخارجية.

رؤية جيبوتي ٢٠٣٥:

أطلقت الحكومة الجيبوتية استراتيجية تنموية طويلة الأمد تحت مسمى « رؤية جيبوتي ٢٠٣٥ » تقوم على خمس ركائز رئيسة: تعزيز السلام والوحدة الوطنية، ترسيخ الحكم الرشيد،تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوسيع الاستثمار في رأس المال البشري، إضافة إلى تعزيز التكامل الإقليمي ودعم التجارة البينية بين دول المنطقة.

وبالرغم من هذه التوجهات الطموحة ما تزال التحديات الاقتصادية والاجتماعية قائمة إذ تستمر معدلات الفقر عند مستويات مرتفعة،وتبرز حاجة ملحة لخلق فرص عمل للشباب في ظل بطالة تتجاوز ٥٠٪، إلى جانب ضرورة تحسين مستويات المعيشة، وتستدعي هذه التحديات مضي الحكومة في جهود تحقيق تنمية شاملة خصوصاً عبر تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على التمويلات الخارجية.

كما تعاني البلاد من اختلالات واسعة في مستويات المعيشة ومستويات دخل متدنية لا تؤمن حياة كريمة، حيث تُعد مستويات عدم المساواة من الأعلى في إفريقيا وذلك بسبب اتساع الفجوات في الحصول على الخدمات وفرص العمل بين المواطنين.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن تدفق الاستثمارات الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية ما زالا يواجهان عدة معوقات، من أبرزها البيروقراطية والممارسات غير الشفافة وارتفاع تكاليف الطاقة والاتصالات، وارتفاع معدلات البطالة وضعف تأهيل القوى العاملة، إضافة إلى الاضطرابات الإقليمية وهشاشة القطاع المالي.

وختاماً يمكن اعتبار العام ٢٠٢٥ محطة مفصلية في مسار جيبوتي السياسي والاقتصادي، إذ شهدت فيه البلاد تعديلات دستورية وسياسية تهدف إلى إعادة بناء منظومة الحكم، مع ضمان استمرار هيمنة الحزب الحاكم على مفاصل السلطة، وهو ما اعتبرته المعارضة بمثابة انقلاب دستوري يهدد استقرار البلاد. وعلى الصعيد الاقتصادي عززت الاستثمارات في البنية التحتية والمناطق اللوجستية مكانة جيبوتي

كمركز اقليمي حيوي رغم ترنح الاقتصاد أما الصدمات العالمية وارتفاع معدلات البطالة والفقر. لذلك تبرز الحاجة الملحة لتعزيز الحوكمة والشفافية وتوسيع المشاركة السياسية وتنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على معالجة التحديات الاجتماعية لضمان استدامة التنمية وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي بما يتسق مع اهداف استراتيجية البلاد الطموحة لمستقبل أفضل.

تحركات القوى الدولية الفاعلة في القرن الإفريقي خلال عام ٢٠٢٥:

تواصل منطقة القرن الإفريقي احتفاظها بأهمية استراتيجية متصاعدة لدى القوى الإقليمية والدولية بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي الحيوي المطل على البحر الأحمر وباب المندب والمحيط الهندي وما يمثله من ثقل في معادلة التجارة الدولية والأمن البحري.

هذا الاهتمام جعل المنطقة خلال العام ٢٠٢٥ مسرحاً لتنافس عالمي متعدد الأقطاب بين قوى صاعدة تبحث عن موطئ قدم مثل روسيا والهند وبعض دول الخليج، وقوى أخرى تسعى للحفاظ على نفوذها التقليدي مثل الولايات المتحدة والصين وفرنسا وتركيا، فضلاً عن الحضور « الغائب الحاضر » لإسرائيل التي تدخل على الخط بصورة متعددة مباشرة وغير مباشرة عبر وكلائها تارة وحلفائها تارة أخرى،

الحضور الأمريكي في القرن الإفريقي:

شهد العام ٢٠٢٥ تحولاً واضحاً في الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، حيث انتقلت واشنطن من دور المانح التقليدي إلى لاعب استراتيجي نشط يوظف أدوات اقتصادية ودبلوماسية جديدة لموازنة النفوذ الصيني والروسي، دون أن تغفل عن أدواتها الأمنية والعسكرية بأقل ثمن.

وقد كرست قمة الأعمال الأمريكية _ الإفريقية في يونيو ٢٠٢٥ هذا التحول إذ أظهرت أن واشنطن تتجه نحو بناء شراكة استثمارية بدلاً من اعتماد سياسات المساعدات التقليدية. ويكمن أسباب التحول الأمريكي في إدراك أهمية إفريقيا كميدان تنافس استراتيجي أمام الصين التي رسخت وجودها في جيبوتي وممرات

البحـر الأحمـر مشـفوعاً بالرغبـة في إعـادة التموضـع في منطقـة ذات أهمية جيوسياسـية عاليـة عبر حضـور اقتصـادي – دبلومـاسي بـديلاً للحضـور العسـكري المكلـف.

وتبلـورت الرغبـة الأمريكيـة في أهميـة موقـع القـرن الإفريقـي الحيـوي في الأمن الـدولي وتدفقـات التجـارة عبر البحـر الأحمـر عبر جميـع المسـارات بمسـتويات مختلفة، حيـث بـرز المسـار الاقتصـادي في تعزيـز الشراكات الاسـتثمارية عبر القمـة الأمريكيـة – الإفريقيـة، وسـياسي بـدا مـن خلال الانخـراط المبـاشر في الأزمـة السـودانية بدعـم سـعودي،والتصريحات الأمريكيـة المؤثـرة حـول ملـف سـد النهضـة كمـؤشر سـياسي أمريكـي وإن لم يكـن جديـداً لكنـه ترجـم التهافـت الأمريكـي نحـو المنطقـة قبـل أن تعززهـا أمنيـاً باهـتمام أمريكـي متجـدد بالبحـر الأحمـر وبـاب المنـدب عبر زيـارات مكوكيـة لمسـؤولي « أفريكـوم « في خواتيـم العـام ٢٠٢٥.

وتمظهـرت التحـركات الدبلوماسـية والأمنيـة البـارزة لواشـنطن في المنطقـة في زيـارة مسـعد بولـس، كبير مستشـاري الرئيس الأمريكي إلى إثيوبيا لمناقشـة ملفات سـد النهضـة والوضع الـداخلي، إلى جانب تدخل واشـنطن المباشر في الحرب السـودانية بعد طلـب سـعودي خلال منتدى اسـتثماري مشترك واعتبـار ترامب الأزمة « كارثة إنسـانية هائلـة « وصفـاً ربما يُعـد هـو الأقـوى ويحمل الكـثير مـن دلالات الاهـتمام والتوقعات لعمـل جاد قبل أن ينقشـع العـام الجاري.

كما أن تصريحـات واشـنطن حـول سـد النهضـة أعطـت هـي الأخـرى للملـف وجـود حقيقـي في الأجنـدة الأمريكيـة، عندمـا أكدت واشـنطن أن السـد أصبـح واقعاً قـائماً، مشـددة على ضرورة الحـل السـلمي عبر المفاوضـات المبـاشرة واسـتعداد إدارة ترامـب لدعـم أي مبـادرات سـلمية لتحقيـق حـل عـادل ودائم.

وأخيراً الحضـور العسـكري الأمريكـي في المنطقـة هـو الآخـر تبلـور في جـولات قائـد « أفريكـوم « الـذي قـام بجولة شـملت إثيوبيـا، صوماليلانـد وبونتلانـد وركزت على مكافحـة الإرهـاب وتعزيـز الأمـن البحـري. وفي الاسـبوع الأخير مـن نوفـمبر ٢٠٢٥ م عقـد الجنـرال أندرسـون مباحثات مع رئيـس الوزراء الإثيـوبي أبي أحمد وبحثا الأمـن الإقليمـي ومكافحـة الارهاب وكشـف عـن تفهم واشـنطن للرغبـة الإثيوبية في

الحصـول على منفـذ بحـري عبر إطـار سـلمي. كما ناقـش أندرسـون مـع رئيـس أرض الصومـال التعـاون الأمنـي والاسـتخباري وحمايـة الملاحـة وتفقـد ميناء ومطـار بربرة مؤكـداً أهميـة الاسـتقرار في الإقليم كعامل لتعزيـز أمن البحر الأحمر، كما شـملت الجولة أيضـاً بونتلانـد، حيـث ناقش تعزيـز العمليـات المشتركة ضـد تنظيم الدولة لاسـيما بعد غـارات أمريكيـة اسـتهدفت معاقـل التنظيم في جبـال جوليس.

الحضور الأوربي في القرن الإفريقي:

مثـل العـام ٢٠٢٥ للرؤيـة الأوربية للمنطقة مرحلـة إعادة تقييـم أوربية للدور في إفريقيـا، مـع تراجـع النفوذ التقليـدي خاصة بعـد الهزائم الدبلوماسـية في غـرب القارة لصالـح روسـيا، تطـور دفـع أوربـا للتركيـز على التعـاون متعـدد الأطـراف بـدلاً مـن الهيمنـة التقليدية مـع دول القـرن الإفريقي. وهي رؤيـة أوربية جديدة كشـفها الاجتماع الـوزاري الإفريقـي الأوروبي في بروكسـل بمشـاركة ٧٠ وفـداً رسـمياً وعززتهـا لاحقاً القمـة الأوروبيـة – الإفريقيـة بأنجـولا التـي حملت شـعار « تعزيـز الـسلام والازدهار عبر تعـاون متعـدد الأطراف « كما أبـرزت تلك الاجتماعـات الأوربية الإفريقيـة المتتالية السـعي الفـرنسي المحمـوم لمعالجـة تراجعهـا في غـرب القـارة الإفريقيـة عبر جـولات للرئيـس ماكـرون في دول خـارج نطـاق النفـوذ التقليدي.

ويمكـن أن نصـف الحضور الأوربي في منطقة القـرن الإفريقي خلال العام ٢٠٢٥ م بالحضـور الدفاعـي أكثر منه توسـعي مـع التركيز على الأمـن البحـري والتنمية، لكن يظـل هـو الأبرز والأقـوى والأكثر تميـزاً كونه جاء مدروسـاً ومدركاً لحالـة التنافس على المنطقة.

وفي ذات السـياق فرنسـا – تراجـع النفـوذ ومحاولـة إعـادة التموضـع: تراجـع الـدور الفـرنسي في إفريقيا خلال ٢٠٢٥ على نحـوٍ واضح، مع تنامـي المطالب الإفريقية بالاسـتقلال عـن الوجـود العسـكري الفـرنسي، وأمـام الضغـوط الروسـية المتزايدة في غـرب إفريقيـا لجأت باريـس إلى، جولـة واسـعة للرئيس ماكـرون شـملت دولاً خارج نطـاق نفوذهـا التقليـدي، وتعزيز التعـاون الاقتصادي والسـياسي عبر القمـم المشتركة. ورغـم ذلـك ظل النفـوذ الفـرنسي في القـرن الإفريقـي محـدوداً ودفاعياً.

المساعي الروسية لإيجاد موطئ قدم في القرن الإفريقي:

لم يعد الحضور الروسي في إثيوبيا مقتصراً على التعاون الاقتصادي، بل حمل أبعاداً جيوسياسية مهمة في سباق التنافس الدولي، وهو أيضاً جاء ضمن سياق بحث روسي لإيجاد موضع قدم على منطقة القرن الإفريقي متخذاً من إثيوبيا ذات الثقل السياسي والوزن الكبير مدخلاً إلى منطقة القرن الإفريقي التي تحولت إلى ساحة تنافس دولي وإقليمي، حيث تجسد المسعى الروسي في تثبيت أقدامه في إثيوبيا في عديد من الزيارات المتبادلة بين أديس أبابا وموسكو ومشاركة الرئيس الإثيوبي في احتفالات يوم النصر بموسكو قبل أن يعززها لقاء أبي أحمد بالرئيس بوتين خلال اسبوع «الذرة الدولي» لبحث مشروع المحطة النووية الإثيوبية بدعم روسي نتج عنه تعزيز التعاون السياسي والعسكري والتقني، ضمن رؤية إثيوبية لتنويع تحالفاتها الدولية، ومسعى روسي لتثبيت أقدامه على أرضية أهم دولة مفتاحية بمنطقة القرن الإفريقي.

تركيا _ استعادة النفوذ التاريخي:

واصلت تركيا خلال ٢٠٢٥م سياستها التوسعية وإعادة تموضعها في القرن الإفريقي مستندة إلى الروابط الدينية والتاريخية ورؤيتها الاستراتيجية الحديثة كدولة ذات ثقل سياسي ونفوذ دولي وإقليمي بارز.

وكان ملامح الحضور التركي في منطقة القرن الإفريقي خلال العام ٢٠٢٥م متعدد الأوجه من العسكري عبر إدارة أكبر قاعدة تدريب خارج تركيا في الصومال مع تعزيز عمليات حماية البحر الأحمر، إلى سياسي ودبلوماسي ببناء شراكات مؤثرة مع إثيوبيا والصومال وجيبوتي، وحتى السودان الذي أبدت له أأنقرة دعماً سياسياً وعسكرياً بعد أن أفلحت في وساطتها بين أديس أبابا ومقديشو وأتت أُكلها خلال العام ٢٠٢٥م في إعادة العلاقات بين إثيوبيا والصومال منتقلة علاقتهما إلى التعاون في مختلف المجالات.

أما تحركات تركيا في المجال الاقتصادي بمنطقة القرن الإفريقي فقد تجلت في استثمارات البنية التحتية والصناعات الخفيفة والتعليم والصحة لدى عدد من دول

القـرن الإفريقـي خاصة الصومـال والسـودان الذي دعمتـه في المجال الإنسـاني أيضاً.

وبصـورة عامـة قدمـت تركيـا نفسـها كبديـل عـن النفـوذ الغـربي والخليجـي، وكشريـك تنمـوي لـه حضـور متصاعـد في منطقـة القـرن الإفريقـي معيـدة أمجادهـا التاريخيـة ومعـززة رؤيتهـا الاستراتيجيـة الحديثـة.

الحضور الخليجي:

أصبـح القـرن الإفريقي سـاحة تنافس دولي وإقليمـي وبطبيعـة الحال تدخل دول خليجيـة صاعـدة ضمـن سـياق التنافـس في المنطقـة، وتتصـدر السـعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة هـذا المسـار من منطلقين رئيسـيين همـا: تنافسـهما غير المـريء وطموح كل منـهما في أن يكـون لـه حضـور ضمـن السـياق التنـافسي في المنطقة، وإعادة تشـكيل نفوذهمـا، وإن كان لـكل دولـة أدواتهـا وأهدافهـا وتحقيـق ذلـك بالطريقة التي تناسـبها في هـذا التنافـس، حيـث تركز الإمـارات كقـوة لوجسـتية تواجـه انحسـاراً على الموانئ والممـرات البحريـة (جيبـوتي – الصومـال – ارتريـا) باسـتثمارات قاربـت ٦٠ مليـار دولار في إفريقيـا عمومـاً، نصيـب الشرق الإفريقـي هـو الأكبر، فـيما تدخـل المملكـة العربيـة السـعودية هـذا التنافـس ضمـن دبلوماسـيتها المنطلقـة من رؤيتهـا ٢٠٣٠.

ويـندرج كل ذلـك تحـت أهمية القـرن الإفريقـي الذي يمثـل إحدى أكثـر المناطق حساسـية في الأمـنين العـربي والبحـري العالمـي نظـراً لإشرافـه على مضيق بـاب المندب وخطـوط التجـارة بين آسـيا وأوروبا، إضافة إلى تشـابك الأزمات السياسـية والأمنية في دولـه وفي هـذا المضمار بـرزت الإمـارات العربيـة والمملكة العربيـة السـعودية كفاعلين أساسـيين يمتلـكان رؤى وأدوات متمايـزة، لكنها في الغالـب متقاطعة.

وبالحديـث عـن كل دولـة لتوضيـح الصورة نجـد أن الإمـارات العربية شـهدت خلال العام ٢٠٢٥ مؤشرات تراجع عبر إلغاء عقود وتنامي السـخط الشعبي والسياسي ضـد نفوذهـا، خاصـة الاتهامـات التـي تلاحقهـا مـن السـودان بدعمها لقـوات الدعم السريـع ليضـاف إلى أزمتهـا القديمـة المتجـددة في تواجدهـا في كل من جيبـوتي وأرض الصومـال. وبالنظـر إلى أهـداف الإمارات يتضح أنهـا تركز كما أسـلفنا على تعزيز النفوذ البحـري والتجـاري وتـأمين خطـوط الملاحة مـن الخليج العـربي إلى البحـر الأحمر، عبر

تكريس حضور موانئها وشركاتها وضمان موطئ قدم في نقاط استراتيجية مثل بربرة وعصب وسقطرى سابقاً، فضلاً عن مساعيها للاستفادة الاقتصادية من الاستثمار في الموانئ والبنى التحتية والزراعة والطاقة وتوسيع شبكات التجارة وربط الاقليم بسلاسل التوريد الإماراتية.

ولم يغب عن وعي الإمارات المتحدة أهمية ترسيخ النفوذ الجيوسياسي والعسكري في مواجهة التمدد التركي والقطري وإدارة التنافس مع إثيوبيا ومصر في ملفات حساسة مستخدمة المسارات الاقتصادية والتجارية كأدوات لتحقيق أهدافها وتحسين حضورها من الاستثمارات الضخمة في الموانئ والبنية التحتية عبر عقود تشغيل موانئ في أرض الصومال وارتريا تارة ومشاريع لوجستية وزراعية في إثيوبيا والسودان تارة أخرى.

في المقابل السعودية التي تنطلق لإيجاد موضع قدم في القرن الإفريقي من خلال رؤية ٢٠٣٠، عززت حضورها في المنطقة خلال العام ٢٠٢٥ عبر استثماراتها في الزراعة والطاقة، مشفوعة بأدوار سياسية فاعلة في حل نزاعات المنطقة بما في ذلك الحرب السودانية، ضمن التوسع الاستراتيجي الذي جعل من الرياض فاعلاً رئيسياً في القرن الإفريقي، مقارنة بتراجع إماراتي نسبي.

والرياض التي شكلت حضوراً شبه مقبول بالمقارنة بالحضور الإماراتي، تهدف من تحركاتها هذه حماية الأمن القومي وأمن البحر الأحمر، ومنع تمدد التهديدات إلى حدودها الغربية من خلال تأمين الملاحة ونقل النفط عبر باب المندب وهي أهداف تأتي ضمن أهدافها الكبرى في دعم الاستقرار في الجوار العربي والحد من التوترات في السودان والصومال وارتريا. كما أنه يأتي في سياق تصدي الرياض للنفوذ الإيراني في البحر الأحمر.

وربما تختلف أدوات السعودية عن الأدوات الإماراتية كما هو الحال في تباين أهدافهما نحو تحركاتهما لمنطقة القرن الإفريقي، حيث تعتمد السعودية على الدبلوماسية متعددة الأطراف من خلال إنشاء وقيادة مجلس البحر الأحمر فضلاً عن رعاية مفاوضات السودان واستضافة قمم للقرن الإفريقي، يضاف اليها المساعدات

الإنسانية والتنموية الواسعة عبر مركز الملك سلمان وصندوق التنمية السعودي وهي التي ترجمتها في مشاريع مستدامة في الصومال وجيبوتي وإثيوبيا.

مجمل القول تسعى كل من الإمارات والسعودية إلى لعب دور متقدم في القرن الإفريقي، لكن بأدوات مختلفة وجزئياً متكاملة، حيث تركز الإمارات على النفوذ البحري والاقتصادي من خلال الموانئ والاستثمارات، بينما تركز السعودية على الأمن الإقليمي والدبلوماسية التوافقية لحماية البحر الأحمر وتعزيز الاستقرار. وعلى الرغم من وجود تنافس في بعض الملفات إلا أن البلدين يعملان غالباً ضمن إطار تنسيقي يعكس مصالحهما المشتركة في بحر مفتوح على المخاطر والتحولات، لكنه في ذات الوقت يخفي تنافسهما المحموم في أن يكون لكل منهما بصمته الخاصة به وبحجمه التاريخي والمستقبلي.

السيناريوهات المتوقعة في القرن الإفريقي خلال عام ٢٠٢٦م:

استناداً إلى معطيات عام ٢٠٢٥، يُرجح أن يكون عام ٢٠٢٦ أكثر تعقيداً وتوتراً بالنسبة للقرن الإفريقي. في إثيوبيا تشير معطيات العام ٢٠٢٥ إلى أن البيئة الداخلية الإثيوبية مرشحة للمزيد من الاضطراب مع ترجيح ثلاثة مسارات رئيسة:

١/ سيناريو استمرار النزاعات المسلحة (الأكثر ترجيحاً): يرجح أن تستمر المواجهات في المناطق الملتهبة ولاسيما في أمهرا و أوروميا نتيجة فشل المبادرات الدبلوماسية وتصلب المواقف بين الحكومة الفيدرالية وقوات (فانو) من جهة و (جيش تحرير أوروميا) من جهة أخرى. هذا التصعيد سيؤثر مباشرة على الاستحقاق الانتخابي المرتقب ويبقي مناطق واسعة خارج سيطرة الدولة ما يفاقم الهشاشة السياسية ويفتح الباب أمام صراعات متداخلة ذات طابع إثني ـ سياسي.

٢/ سيناريو تجدد المواجهات في تيغراي واحتمالات حرب حدودية مع ارتريا: المعطيات تشير إلى احتمالية انهيار اتفاق بريتوريا في تفاقم الخلافات حول منطقة غربي تيغراي وانقسام جبهة تيغراي الى فصيلين متصارعين وفي هذا السياق يتمثل السيناريو الأكثر حساسية في:

- اتساع نطاق المواجهة بين فصيلي تيغراي يؤدي إلى تدخل الجيش الفيدرالي.

- انتقال الصراع إلى جبهة عفر وغربي تيغراي، ما يعقد ملف عودة النازحين والإعمار.
- ارتفاع خطر اندلاع مواجهة حدودية بين إثيوبيا وارتريا وهي الاحتمالية الأكثر إقلاقاً في المدى القريب.

وهذا السيناريو يعني عودة البلاد إلى دوامة حرب متعددة الأطراف مع احتمال دخول فاعلين إقليميين على خط الأزمة.

٣/ سيناريو التسوية السياسية الشاملة (مرجح بدرجة أقل): رغم ضعف فرصه يبقى هذا السيناريو قائماً إذا توفرت إرادة سياسية من الحكومة لفتح حوار مع الفانو وجيش تحرير أوروميا، التزام فعلي بتنفيذ اتفاق بريتوريا مع تيغراي إلى جانب دعم دولي ضاغط ومبادرات تحظى بقبول محلي.

تحقق هذا السيناريو قد يشكل نقطة تحول تسمح بإصلاحات دستورية شاملة وإعادة توزيع السلطة بين المركز والأقاليم.

التوقعات المستقبلية لملفي المنفذ البحري وسد النهضة:

١/ ملف المنفذ البحري، الاتجاه نحو التصعيد: تحول موقف أديس أبابا في عام ٢٠٢٥ إلى اعتبار الوصول إلى منفذ بحري مسألة وجودية، يفتح الباب أمام سيناريوهات خطرة:

- توتر متصاعد مع ارتريا، قد يتطور إلى مواجهات محدودة أو شاملة.
- تأزم محتمل مع جيبوتي بسبب الضغوط الإثيوبية المتزايدة.

ويُعد هذا الملف أكبر محفز للصراع الإقليمي في ٢٠٢٦، خصوصاً إذا فشلت المسارات الدبلوماسية في إيجاد حلول

٢/ ملف سد النهضة، استمرار التوتر دون انفجار: من المتوقع أن يستمر الجمود السياسي حول السد، مع بقاء التفاوض مرهوناً بالتحولات الداخلية في السودان وإثيوبيا، وهنا يبرز السيناريو الأكثر احتمالاً وهو التصعيد الإعلامي والسياسي دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع استمرار السد كورقة ضغط في العلاقات الإثيوبية – المصرية

مستقبل العلاقات الصومالية _ الإثيوبية: تتأرجح العلاقات بين مسارين

متناقضين هما:

١/ سيناريو استمرار التقارب السياسي: إذا استمرت الشراكة الأمنية والاقتصادية بين البلدين فمن الممكن أن تتحول العلاقة إلى ركيزة سياسية للتوازن الإقليمي. لكن هذا السيناريو يتطلب التمسك بإعلان أنقرة وتهدئة الخلافات الحدودية وعدم فتح ملف « أرض الصومال _ صوماليلاند « على نحوٍ أحادي.

٢/ سيناريو الانتكاسة السياسية وإعادة التوتر: ويبقى ملف « أرض الصومال « القنبلة الأكثر حساسية في العلاقات بين مقديشو وأديس أبابا، فأي تحرك إثيوبي تجاه الاعتراف أو الاستثمار في الموانئ قد يعيد الأزمة لمربعها الأول، وقد يؤدي إلى أزمة سياسية حادة وربما مواجهات حدودية.

وخلاصة التوقعات في القرن الإفريقي فإنه في عام ٢٠٢٦ يقف أمام ثلاثة سيناريوهات متداخلة هي: تصعيد أمني واسع نتيجة الطموحات البحرية الإثيوبية والصراعات الداخلية _ وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً، أو احتمالية استمرار حالة السيولة مع بقاء النزاعات دون حسم، فيما يبقى المسار الثالث مرهوناً بتعاون إقليمي محدود إذا نجحت مبادرات السلام والتنمية. وبناءً على مجمل المؤشرات يبقى الإقليم أقرب إلى مرحلة اضطراب مع قابلية عالية للاشتعال المفاجئ في أكثر من جبهة.

المصادر:

https://www.net.aljazeera/culture/٢٠٢٥/٧/٢٥

كل ما نريده هو السلام».. مجتمع مسالم وسط صراع أمهرة في إثيوبيا

https://www.com.jusoorpost/ar/posts/

منطقة أوروميا الإثيوبية.. صراع وتوتر ومشكلات متفاقمة تهدد الاستقرار والتنمية

https://www.net.aljazeera/politics/٢٠٢٥/١١/٢٤

ما مصير اتفاقية بريتوريا للسلام في إثيوبيا؟

https://www.com.independentarabia

حقيقات-ومطولات/ جذور-الصراع-السياسي-في-إثيوبيا-والمتغيرات-المعاصرة

https://www.net.aljazeera.studies/article/ar/٦١٩٩

تصاعد التوتر الإثيوبي الإريتري: الدوافع والتمظهرات واحتمالات الحرب

https://www.com.ss-masarat/٢٠٠٧/

تأثير اندلاع مواجهة عسكرية محتملة بين إثيوبيا وإريتريا على الأمن القومي المصري

https://www.epc.ae/ar/details/scenario/al-altaqarub-ithyubi-almuhtamala-aljiusiasia-waineikasatuh-alsuwmali

التقارب الإثيوبي-الصومالي وانعكاساته الجيوسياسية المحتملة

https://www.com.ain-al/article/conference-ruling-prosperity-party-ethiopia

حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا يعقد مؤتمره الأول.. التحديات والآفاق

https://www.com.niloticpost

إثيوبيا: حزب الازدهار الحاكم يتهم "الأعداء التاريخيين" و"خونة الداخل" بتهديد استقرار البلاد ويتوعدهم بالتطهير

https://www.net.ena.et/web/ara/w/ara/٦٩٠٠٤٣٤_ara

المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا يعلن عن خططه لإجراء انتخابات عامة مدعومة بالتكنولوجيا

https://www.net.ena.et/web/ara/w/ara/٧٠٠٠٦٧٨_ara

وزارة السلام:الأحزاب السياسية تلعب دوراً حاسماً في بناء سلام دائم وتوافق وطني
https://www.afronews٢٤.com
إثيوبيا.. ١١ حزب معارض يتهمون حزب "أبي أحمد الحاكم" استغلال الحوار الوطني لأغراض سياسية
https://www.aljazeera.net/news
١٣ مليون مسلم إثيوبي يشاركون في أول انتخابات لاختيار ممثليهم
https://www.alaraby.co.uk/politics
إثيوبيا تدشن سد النهضة بغياب مصر والسودان وأبي أحمد يعتبره «إنجازاً عظيماً»
https://www.ena.et/web/ara/w/ara_٣٤٨٥٩٢٤
https://www.skynewsarabia.com/middle-east
أزمة أخرى.. إثيوبيا تصر على الوصول إلى البحر الأحمر ومصر ترد
https://www.africanews.com/dz
إريتريا ترد على تصريحات آبي أحمد البحر الأحمر المثيرة للجدل
https://www.ain-al.com/article/somalia-new-alliance-elections
الطريق إلى انتخابات ٢٠٢٦.. تشكيل تحالف سياسي جديد في الصومال
https://www.aawsat.com
زيارة آبي أحمد إلى مقديشو... تذويب للخلافات ودعم لـ«إعلان أنقرة»
https://www.state.gov/reports-٢٠٢٥/investment-climate-statements/djibouti
https://www.aljazeera.net/news/2025/10/26/جيبوتي-تعديلات-دستورية-أبرزها-تغيير
1. https://www.albankaldawli.org/ar/country/djibouti/overview-١
https://afropolicy.com/الانقلاب-الدستوري-في-جيبوتي-وأزمة-الرجل-الكبير
https://www.african-business.com/٢٠٢٤/٠٩/economy/djibouti-to-un-leash-economic-potential-of-the-africa
https://qiraatafrican.com/4388/المقد-الرابع-إلى-أين-تسير-إريتريا

تونس سنة 2025: جمهورية الرئيس

بين الانغلاق السياسي والهشاشة الاقتصادية

والسيناريوهات المفتوحة على «اللايقين»

إعداد الباحثين الجامعيين

د. عبد المُهيمن بن سعد، د. رضوان الخميري

مركز تفكير الاستراتيجي

مستخلص

اتّسم الوضع في تونس خلال سنة ٢٠٢٥، باعتبارها السنة الأولى في العهدة الرئاسية الثانية لقيس سعيّد والرابعة بعد الانقلاب، باستئثار رئيس الجمهورية بتسيير دواليب الدولة في غياب كلّي لمفاهيم المشاركة والحوار والتعاون مع «مختلف السلطات» التي أنزلها إلى درك «الوظائف». وقد تضمّن هذا التقرير تفكيكا للمشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس، معتمدا رصد السياسات وتحليلها، وكشف خلفياتها واستتباعاتها. واستند إلى المعطيات الإحصائية الصادرة عن السلطات الرسمية التونسية والمراصد الجمعياتية وتقارير المنظمات الدولية، في مراوحة بين الاستقصاء والتحليل والمقارنة.

وتضمّنت الأقسام الخمسة للتقرير قراءة في السياق الإقليمي والدولي المؤثّر على صنع القرار في تونس وعلى الوضع بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وشرّح التقرير في ثلاثة أقسام الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بتونس. فتَبيَّن أنّ الأولى تتسّم بالضبابية والثانية بالهشاشة والثالثة بالاهتراء.

فالحياة السياسية تدور حول حكم الفرد الذي تتجسّد فيه السيادة، أما الحكومة فدورها التنسيق والتنفيذ فحسب. وعلى الرغم من تتالي تشكيل الحكومات، فإنّ الفشل كان حليفها وذلك باعتراف سعيّد نفسه عند إعلانه عن قرارات الإقالة، فضلا عن النقد المتعدّد المصادر بدءا بأعضاء مجلس النواب مرورا بالمعارضة الحزبية والجمعياتية وصولا إلى الخبراء والمنظمات الدولية. وتُعتبر سارة الزعفراني الزنزري رابع رئيس (ة) حكومة منذ الانقلاب والسادسة منذ ولوج سعيّد قصر قرطاج. ويعكس ذلك فشلا متعدّد الأبعاد لسعيّد، الأوّل يتعلق برسم السياسات، والثاني باختيار الحكومات وكبار المسؤولين، والثالث سوء تسيير دواليب الدولة. وقد كانت مؤسسة الرئاسة خالية من المستشارين، ومعزولة عن السند الحزبي والشعبي، وأكثر من ذلك غير مؤثرة إقليميا ودوليا.

وتحوّل البرلمان من مركز أساسي للسلطة ورسم السياسات ومعدِّل للتوجّهات

ومراقب للسلطة التنفيذية إلى مجرّد «وظيفة» وفق مصطلحات دستور ٢٠٢٢. في حين تكفّل القضاء بدور أساسي يتمثّل في إعادة هندسة المشهد السياسي عبر المحاكمات بتهم التآمر على أمن الدولة والإرهاب وما شابه. وغدت السجون فضاء يجمع مختلف الطيف السياسي المعارض للمنظومة الحاكمة. وتميّزت الأحكام السجنية بمددها الطويلة المتراوحة بين ٥ سنوات كحدّ أدنى و٤٥ سنة. ليكون القضاء أداة تجريف الساحة السياسية وبثّ الرعب في الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وعموم المواطنين عبر استخدام المرسوم ٥٤ المكمّم للأفواه.

كما فشل طيف واسع من المعارضة السياسية ومن المنظمات المهنية والحقوقية والجمعيات، في فهم لحظة ٢٥ جويلية/ تموز على حقيقتها باعتبارها انقلابا، فإنّ استراتيجية مناوئي الانقلاب لم ترتق سنة ٢٠٢٥ إلى مستوى التحدّيات التي فرضها مسار تكريس الاستبداد في البلاد. فقد كان التشتّت العلامة البارزة للمواقف، يغذّيه التنافر الإيديولوجي والتنابز بحصيلة الماضي. وعلى الرغم من أنّ التضييق قد طال الجميع دون استثناء، ممّا أجبر الغالبية على تعديل المواقف وتسمية الانقلاب بمُسمّاه الحقيقي، فإنّه لا حديث اليوم عن جبهة موحّدة أو عن فعل مشترك جامع. وكلّ ما يُقال تفاؤلا بأنّه إعادة تشكيل وتشكّل ليس أكثر من بعض القبول بالاحتجاج المشترك على قاعدة إطلاق سراح السجناء، ورفع إجراءات التضييق على الحريات وعلى النشاط الجمعياتي.

أمّا المجتمع فهو يعيش على وقع اهتراء مقدرته الشرائية، وتردّي خدمات الصحة والتعليم والنقل، واستقرار البطالة في مستوياتها المرتفعة خاصة لدى الشباب وحاملي الشهائد العليا بما في ذلك الدكتوراه. وأجّج هذا الوضع الاحتجاجات جهويا ومركزيّا بأشكال متعدّدة. فارتفعت معدلات الاحتجاج الشهرية سواء المتعلقة بالمطالب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو بالحقوق السياسيّة. يُضاف إليها تطوّر نوعي بتصدّر ملف محافظة قابس الاهتمامات الوطنية، حيث رفعت شعار مكافحة التلوّث البيئي، فكان الإضراب العام الجهوي ومسيرة غير مسبوقة الحجم (أكثر من ١٠٠ ألف). وبذلك ازداد عنصر توتّر للسلطة ممثلا في المطالب البيئية والتنموية.

وبخصوص الاقتصاد، فقد سعى النظام إلى تسويق خطاب تحسّن المؤشرات

الاقتصادية والمالية، والتباهي بالتمكّن من خلاص الديون، ودخول مرحلة الاستقرار تمهيدا للإقلاع. في حين أنّ المعطيات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية وحتى الصادرة عن المؤسسات الرسمية التونسية، توكد هشاشة الاقتصاد، وأنّ المخاطر ما تزال تهدّد التوازنات. كما أنّ النموّ المسجّل (حوالي ٢٫٥٪) علاوة على ضعفة مقارنة بالدول الشبيهة والجارة، فإنّه مبنيّ على معطيات ظرفية (تحسّن الصادرات الزراعية، وارتفاع تحويلات التونسيين بالخارج ومداخيل السياحة). أمّا الأزمات الهيكلية، والعجز التجاري غير المسبوق (٢٠ مليار دينار أي حوالي ٧ مليار دولار)، وعجز الميزانية رغم اللجوء الى التداين المفرط من البنك المركزي (٧ مليار دينار سنة ٢٠٢٥ و١١ مليار دينار سنة ٢٠٢٦)، وانهيار منظومات الانتاج، وارتفاع نسب التضخم، فلم تقدّم منظومة الحكم لها أيّة حلول.

وتضمّن التقرير مقارنة لتشخيص المنظمات الدولية ووكالات التصنيف للوضع الاقتصادي في تونس وآفاقه في المستويين القريب والمتوسط. فكان مجمل القول يدور حول الهشاشة الاقتصادية، والاستقرار النسبي في قاع التصنيفات مع آفاق سلبية.

وخُصّص القسم الخامس من التقرير لرسم السيناريوهات الأكثر احتمالا لسنة ٢٠٢٦ وما يليها. وقد كانت عبارة «اللايقين» الكلمة المفتاحية بسبب تعدّد العوامل وتشابكها من ناحية، ولضبابية المشهد السياسي في تونس في علاقة برأس الحكم سواء ما تعلّق بحالته الصحية، أو بمشروعه وطريقة تسييره لدواليب الدولة، أو بالقوى الصلبة الداعمة له وآليات اشتغالها غير المعلنة. يُضاف إلى ذلك مواقف دول الإقليم ومراهنتها على سعيّد لتحقيق مصالح دولها، والمقصود في المقام الأوّل إيطاليا والجزائر.

علما وأنّ التقرير تطرّق بشيء من التفصيل في قسم الأوضاع السياسية إلى السياسة الخارجية التونسية، فبيّن ارتهان تونس اليوم لدولتين، الأولى إيطاليا ضمن اتفاق جوهره إيطالي وإخراجه أوروبي، حول معادلة حماية الحدود الجنوبية لأوروبا من الهجرة مقابل دعم النظام. أمّا الدولة الثانية فهي الجزائر المرتهنة لها تونس طاقيا فضلا عن تأمين الحاجيات الحياتية لسكان الشريط الغربي عبر التجارة الموازية والتهريب. وبإضافة الخطاب السيادوي والشعبوي، وجدت «جمهورية الرئيس»

نفسها بين الارتهان والعزلة.

وبناء على مجمل المعطيات التي جرى عرضها وتحليلها بعد وضعها في سياقها لإضفاء المعنى عليها، قدّم التقرير أربعة سيناريوهات محتملة الوقوع خلال سنة ٢٠٢٦ وما بعدها. السيناريو الأوّل «تصلّب سياسي وتهرئة المنظومة»، والثاني «الحفاظ على الوضع الراهن»، والثالث «التغيير القسري لأسباب طبية»، والرابع «الاهتزازات الفجئية». ومع كلّ سيناريو يقع استعراض مسوّغاته المحليّة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا انطلاقا من طبيعة المُتشبّث بتلابيب الحكم الفردي وطبيعة المنظومة ذاتها، واعتمادا على ما جرى استعراضه من خصائص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها المحتملة، فضلا عن عامل الوضع الإقليمي والدولي.

وقد تجنّب التقرير الترجيح بين السيناريوهات، بحكم ما وصفناه باللايقين الذي يميّز تونس اليوم أو ما أسميناه بـ«جمهورية الرئيس» بتناقضاتها وخطابها الشعبوي، وإنجازاتها الصفرية، وهشاشتها الاقتصادية، بالإضافة إلى ضمور فعل نخبتها السياسية والمجتمعية والإعلامية، وبارتهانها للخارج لاسيما إيطاليا والجزائر، فضلا عن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استقرار البلاد لأسباب جرى تفصيلها .

1 تصدير عام

يأتي هذا التقرير السنوي حول الحالة التونسية لسنة ٢٠٢٥ في سياق يتّسم بدرجة عالية من الضبابية السياسية والهشاشة الاقتصادية وارتفاع نسق الاحتجاجات الاجتماعية والمطلبية بسبب اهتراء المقدرة الشرائية لعموم التونسيين وعدم توفير حاجياتهم في الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ونقل وتشغيل. وهو يندرج في إطار عمل "مجموعة التفكير الاستراتيجي" الرامي إلى توفير قراءة موضوعيّة ورصينة لمسار التحوّلات التي تشهدها البلاد منذ ٢٥ جويلية ٢٠٢١، مع الانتباه إلى تعدّد وتشابك المستويات الداخلية والإقليمية والدولية في تحديد مآلات الوضع التونسي وضبط اتّجاهاتها باعتبارها سيناريوهات مفترضة يصعب تعيين أيّها الأرجح.

يعتمد التقرير على منهجية تحليلية–استشرافية، تقوم على:

- تحليل استراتيجيات السلطة وخطابها وسياساتها التنفيذية، ورصد ديناميكيات القوى السياسية والمنظماتية والجمعياتية وأوجه حراكها ومدى نجاعتها.
- قراءة مقارنة لمؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥.
- الاستئناس بتقارير المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات الترقيم السيادي والمنظمات الحقوقية.
- بناء سيناريوهات محتملة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨، في ضوء المعطيات السياسية والاقتصادية الراهنة.

هذا العمل هو امتداد لتقرير "الحالة التونسية ٢٠٢٤ - بين القراءة والاستشراف"، ويحافظ على روحه ومنهجيته العامة، مع تطوير مستوى التحليل وتدقيق المقاربات، حتى يكون التقرير أداة مرجعية بيد صانعي القرار والباحثين والمهتمين بالشأن التونسي، بعيداً عن الانفعال، وقريباً من الحقائق البنيوية التي تتحكّم في مسار الدولة والمجتمع.

التحولات الدولية الكبرى

لم تكن تونس خلال السنوات الثلاث الأخيرة في معزل عن المتغيّرات المتعدّدة دوليا. فقد كان للحرب الروسية الأوكرانية تأثير متعدّد الأوجه، إذْ كان الاهتمام العالمي وخاصة الأمريكي والأوروبي بالحرب وإيلايها الأولوية، وراء تخفيف الضغط على السلطة وجعل من «المسألة التونسية» ملفّاً ثانويا على المستوى الدولي. وانعكست الحرب في البداية سلبا على تزويد تونس خاصة بالحبوب والزيوت النباتية من البلدين المتحاربين، لكنها استثمرت الأزمة إثر ذلك لتتوجّه إلى روسيا من أجل ضمان التزوّد بالحبوب والطاقة. وقد ارتفع العجز التجاري التونسي مع روسيا خلال السنة الماضية ٥٫٣ مليار دينار (١٫٦٥ مليار دولار) وهو العجز الأهم بعد الصين.

وكانت الضغوط الأوروبية والأمريكية خاصة زمن الديمقراطيين (جوزيف بايدن) منذ إجراءات ٢٥ جويلية ٢٠٢١ الانقلابية بغض النظر عن مستواها وآثارها ونجاعتها، بالإضافة إلى التوجّه السيادوي لرئيس الجمهورية قيس سعيّد الماسك بكل السلطات، من أسباب توجّه تونس شرقا وأساسا نحو الصين. فصعود نجم بيكين على الساحة الدولية باعتبارها منافسا للولايات المتحدة قطبا اقتصاديا وتكنولوجيا سهّل على السلطات التونسية عملية التوجّه شرقا خاصة في ما له علاقة بالتوريد والاستثمار الداخلي. وبذلك أصبح العجز التجاري التونسي الأكبر خلال السنوات الثلاث الأخيرة مع الصين، حيث بلغ في السداسي الأوّل من سنة ٢٠٢٥ ما قيمته ٥٫٤ ٥٥٣ مليون دينار (١٨٩٤ مليون دولار)، تليها روسيا ب٢٣٧٣٫٣ مليون دينار (٨١٢ مليون دولار)، فالجزائر ب١٨٩٦٫٣ مليون دينار (٦٤٨ مليون دولار).

وتعكس هذه المعطيات نزوعا إلى تغيير الوجهة نحو الشرق في ما عدا التعاون العسكري بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية الذي شهد تطورا من حيث التسليح والمناورات المشتركة ومتعدّدة الأطراف والزيارات رفيعة المستوى من القيادات العسكرية الأمريكية وخاصة من قيادات الأفريكوم. لذلك فإنّ توجّه تونس زمن سعيّد للشرق سياسي واقتصادي بالأساس، أمّا عسكريا فهو

أمريكي ممّا يؤكد أنّ القوة الصلبة المتمثلة أساسا في الجيش التونسي لها اليد الطولى في الضبط والتعديل والفرملة، بل وفي السير عكس الخطاب السيادوي وعكس الخطاب الدستوري الذي يمنح رئيس الجمهورية وحده صلاحية ضبط السياسات والتوجهات والخيارات (الفصل ١٠٠ من دستور قيس سعيد – سنة ٢٠٢٢).

أمّا اقتصاديا، فقد شهدت السنوات ٢٠٢٣–٢٠٢٥ تباطؤاً ملحوظاً في الاقتصاد العالمي، نتيجة تداخل عدة عوامل من أبرزها: استمرار آثار جائحة كوفيد–١٩، الحرب في أوكرانيا، ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة. هذا التباطؤ انعكس مباشرة على:

- كلفة الاقتراض في الأسواق المالية؛
- حركة التجارة العالمية؛
- استقرار أسواق الطاقة والحبوب؛
- قدرة الدول الناشئة على تمويل عجز ميزانياتها.

المحيط الإقليمي لتونس

على غرار الحرب الروسية الأوكرانية، كان لطوفان الأقصى أثره على الوضع الداخلي في تونس. حجب طوفان الأقصى الأنظار بشكل شبه كلّي عن الممارسات السلطوية في تونس في حقّ مكوّنات المشهدين السياسي والمجتمعي، لتتوارى الحالة التونسية ليس عن الأنظار فقط وإنما عن أجندة الاهتمامات الدولية مما مثّل متنفَّساً للنظام. كما استثمر قيس سعيّد القضيّة الفلسطينية في عنوانها الطوفاني رافعا سقف خطابه، مطالبا بتحرير كلّ فلسطين، رافضا مبدأ التقسيم. وقد أثمر هذا الموقف دعما داخليا وتقديرا حتى من بعض خصومه، رغم اليقين بأنّ هذا الخطاب أساسه شعبوي وهدفه التنصّل من استحقاقات دعم المقاومة بالممكن سياسيا وماديا. وبالفعل كان الخطاب صفريّا من حيث الدعم الحقيقي، حيث رفض سعيّد مشاركة تونس في مقاضاة الكيان المحتل بمحكمة العدل الدولية، واحتفظت تونس بصوتها في المحافل الدولية والقمم ذات العلاقة بالشأن الفلسطيني، فضلا عن رفض تجريم التطبيع.

أدّى العجز الأوروبي عن صدّ روسيا، وتفاقم أزماتها الاقتصادية، وضمور أدوارها دوليا، وتحجيم الولايات المتحدة الأمريكية زمن دونالد ترمب لمكانتها وتأثيرها، إلى ترهّل تأثيرها في مناطق نفوذها ومستعمراتها السابقة. فإذا كان ردّ إفريقيا جنوب الصحراء على أوروبا في شكل انقلابات وإجراءات غير مسبوقة في حق مستعمريها، فإنّ الجزائر غدت في موضع الخصم لفرنسا، أمّا تونس فقد أخذت مسافة من دوائر القرار الفرنسي المعلن والمباشر. وفي المقابل توطدت العلاقات التونسية الإيطالية بين عنوانيْ سعيّد–جورجيا ميلوني على أساس أن تقوم تونس بدور حارس الحدود البحرية الجنوبية من الهجرة غير النظامية مقابل غضّ النظر نظاميا ورسميا عن طبيعة النظام الاستبدادية وعن تجاوز حقوق الإنسان وخرق الحريات وإدارة الظهر للمبادئ الكونية. ليبقى المعارض الأساسي لسلوكيات «جمهورية الرئيس» هي الهيئات المتخصصة والمنظمات ويساريي البرلمانات، أمّا اليمين الأوروبي وخاصة الشعبوي منه فيكفيه من نظام سعيّد فرملة الهجرة وتقليصها إلى الحدود الدنيا.

في مقابل العمل على إحياء الاتحاد المغاربي بدوله الخمس، انخرطت تونس بمبادرة وتخطيط من الجزائر في خلق نواة ثلاثية تتكون منهما بالإضافة إلى ليبيا مع استثناء المغرب وفتح المجال لموريتانيا للالتحاق. ولئن لم تنجح هذه الخطوة عمليا، إلاّ أنها تعكس بوضوح وقوع «جمهورية الرئيس قيس سعيد» تحت التأثير الجزائري الكبير. وقد تُرجم هذا التأثير في توقيع البلدين لاتفاق عسكري يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٥ لم يتم عرضه على البرلمان وبقي سريَّ المحتوى. وتراوح تقييمه بين تحيين التعاون الاستخباراتي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وبين تكريس نوع من الأمنية والعسكرية الجزائرية للنظام التونسي. وتعوّل تونس على الجزائر في إمدادات الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، سواء في شكل إتاوة أو شراء. كما بلغ توريد تونس للكهرباء من الجزائر نسبة غير مسبوقة سنة ٢٠٢٥ .(14٫3٪)

بين حراسة الحدود البحرية الجنوبية لأوروبا والتقارب الكبير مع الجزائر لضمان التزوّد بالطاقة والتنفيس على سكان الشريط الغربي الذين يقتات من التهريب في ظل غضّ الجار الطرف عليه، يبقى الوضع في ليبيا مصدر قلق بسبب الإنشطار

السياسي، ووجود مؤشرات على رغبة تونسية في التعامل مع حكومة الشرق، وهو ما لا ترضاه «الشقيقة الكبرى الجزائر». لتكون الضبابية العامل الأبرز لإدارة تونس ملفاتها الخارجية. علما وأنّه إلى أواخر سنة ٢٠٢٥ توجد ٢٧ سفارة تونسية دون سفير و١٢ قنصلية يغيب عنها المسؤولون الأُوَل أي القناصل.

ووفقا للمعطيات سالفة الذكر، فإنّ تونس تبدو دولة ذات موقع جغرافي استراتيجي، لكنها تتحرك في فضاء إقليمي ودولي لا يمنحها هامش مناورة واسعاً، خاصة في ظل أزمتها السياسية والاقتصادية الداخلية، وهو ما يجعل وزنها التفاوضي أضعف من إمكاناتها الجغرافية والبشرية.

ثانياً: الحالة السياسية: «دولة الرئيس» تبحث عن التأسيس الجديد بشعارات الحرب

مدخل: تونس سنة 2025

تمثّل سنة ٢٠٢٥ السنة الأولى من العهدة الرئاسية الثانية لقيس سعيّد، والسادسة له في قصر قرطاج والرابعة منذ انقلاب ٢٥ جويلية ٢٠٢١. وهي إحدى أكثر السنوات ضبابية في تاريخ الدولة التونسية منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦. لتستمرّ حالة «اللايقين السياسي» مع رفع النظام الحاكم المتجسّد في الشخص الفرد لشعارين متناقضين. الشعار الأوّل «البناء والتشييد» لجمهوريته الجديدة الممكن وصفها ب«جمهورية الرئيس» الساعية إلى تكريس «النظام القاعدي». أمّا الشعار الثاني فهو «حرب التحرير الوطني» بمعاركها المتعدّدة، والمتمثلة أساسا في العمل على القضاء - وفي الحدّ الأدنى التحجيم والتوظيف - على كلّ الوسائط الحزبية والمنظماتية والجمعياتية، وجعل كلّ السلط تدور في فلك الحاكم الفرد ومشروعه. ومن أبرز أوجه التناقض الدعوة إلى البناء في زمن الحرب الشاملة على عوامل البناء وآلياته سياسيا وإداريا واقتصاديا واجتماعيا.

وتتقاطع حالة اللايقين السياسي مع ثلاث أزمات كبرى:

أزمة شرعية سياسية نتجت عن الانقلاب في حدّ ذاته باعتباره نسفا للمبادئ الديمقراطية وللتعاقد السياسي والاجتماعي، يضاف له تآكل المؤسسات المنتخبة

سواء من خلال النسب القياسية الدنيا للمشاركة (بين ١١٪ لمجلس نواب الشعب و٨٪ للانتخابات المحلية التي أفرزت الغرفة البرلمانية الثانية أي مجلس الجهات والأقاليم)، أو من حيث الأداء والنجاعة.

أزمة حكم تتميز بتركيز الصلاحيات في يد واحدة، وتسيير دواليب الدولة وفق إرادة فرد خطابه عنيف وانفعالي، وهو غير محاط بمستشارين وخبراء قادرين على عقلنة السياسات والقرارات، فضلا عن شطب مفاهيم مثل الشراكة والحوار من قاموسه.

أزمة اجتماعية–اقتصادية متراكمة، تتجسّد في الارتفاع المتواصل للأسعار واهتراء المقدرة الشرائية للمواطن باعتراف نظام الحكم من خلال عبارة «الشعب لم يشعر بعد بنتيجة التحسّن الاقتصادي» المزعوم . وتتمظهر الأزمة كذلك في تدهور الخدمات الأساسية من صحة ونقل وتعليم بشهادة الفاعلين في القطاعات ذاتها، وتوسّع دائرة الاحتجاجات الشعبية.

بهذا المعنى، فإنّ تونس سنة ٢٠٢٥ دولة قائمة شكلاً، بمؤسسات دستورية فاقدة للشرعية والمشروعية (الأداء)، ولكنها فقدت عملياً جزءاً كبيراً من استقلاليتها وقدرتها على لعب دور الوسيط بين المجتمع والسلطة. وبذلك يغدو من المشروع التساؤل:

هل يمكن للمنظومة السياسية، في شكلها الحالي، أن تستمر إلى ما بعد ٢٠٢٦ دون تغييرات جوهرية؟ وبصيغة أخرى: ما هي كلفة استمرار الوضع على ما هو عليه على الدولة وعلى الاقتصاد والمجتمع سواء في المدى القريب أو المتوسّط؟

تركيز السلطة وتآكل منظومة الحكم

الحكم الفردي وإعادة هندسة الدولة

تمّ منذ انقلاب ٢٥ جويلية ٢٠٢١ تفكيك هندسة الحكم الديمقراطي تدريجياً. أوّلا عبر الاستحواذ على كافة السلطات، بدءا بمركزة السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة قيس سعيد وتحويل الحكومة رئيساً وأعضاء إلى منفّذين ومنسّقين. وثانيا

بالإستئثار بالتشريع الفردي بالمراسيم استناداً للأمر ١١٧ الصادر في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، واستمرار العمل بها إلى الآن، بل ومواصلة التشريع بالمراسيم رغم انتخاب مجلس نواب. وثالثا بوضع اليد على القضاء ورفض إرساء المجلس الأعلى للقضاء وتحويل وزيرة العدل إلى مسؤولة على المسار المهني الوظيفي للقضاة من التعيينات والترقيات والنُقَل والتأديب.

ولضمان استمرار الوضع كما خطّط له، ألغى سعيّد من الدستور وصف البرلمان والقضاء بالسلطة واستبدلها بعبارة «الوظيفة». فلا وجود في «دولة الرئيس» لسلط بل مجرّد وظائف. ولذلك فإنّ:

• البرلمان تحوّل إلى «وظيفة تشريعية» تستقبل مشاريع قوانين القروض واقتراحات الحكومة لتضفي عليها الشرعية الصورية. وقد تمّ حرمانه من صلاحية منح الحكومة رئيساً وأعضاء الثقة. كما أنّ الدور الرقابي بمساءلة الوزراء غدا مجرّد إمكانية مشروطة بقبول الحكومة. أمّا لائحة لوم الحكومة فنتيجتها قد تؤول إلى حلّ البرلمان نفسه وذلك وفق مقتضيات الدستور الذي خطّه رئيس الجمهورية نفسه.

وبالرغم من محدودية صلاحيات البرلمان وضعف شرعيته ومشروعيته، فقد برزت في الفترة الأخيرة وتحديدا خلال مناقشة الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٦ أصوات تنتقد رئيس الجمهورية وتحمّله مسؤولية العزلة السياسية وضعف الأداء الدبلوماسي، والإخفاقات الاقتصادية، وغياب المنجزات الميدانية، واهتراء القدرة الشرائية. وتوزّع تفسير هذا الأمر بين رغبة النظام في التنفيس وخلق معارضة برلمانية (أي معارضة من داخل النظام لسحب البساط من المعارضة الحقيقية والاستيلاء على خطابها)، وبين بعث رسائل من القوى المؤثّرة من الخلف بأنّ التغيير ممكن.

• الحكومة غدت تستمدّ وجودها من إرادة رئيس الجمهورية وحده دون استشارات ولا شراكة قبْلية، ودون الحاجة إلى نيل الثقة من البرلمان. وأكثر من ذلك، وفي مخالفة لمقتضيات الدستور شطب سعيّد واقعيا وليس قانونيا واجب التصريح بالمكاسب أمام الهيئة العليا لمكافحة الفساد التي أغلق أبوابها. وأسند لنفسه حقّ إقالة الحكومة أو أعضائها سواء بعد إعلام رئيس الحكومة أو تلقائيا.

وخلال سنة ٢٠٢٥ وتحديدا في ساعة متأخّرة من الليلة الفاصلة بين ٢٠ و٢١ مارس، أقال سعيّد رئيس الحكومة كمال المدوري وعيّن وزيرة التجهيز سارّة الزعفراني الزنزري خلفا له. لتكون رئيسة الحكومة السادسة التي عيّنها منذ وصوله إلى سدّة الرئاسة والرابعة منذ الانقلاب. وعملا بالدستور وتحديدا باب الوظيفة التنفيذية وقسم الحكومة، فإنّ دور رئيس الحكومة هو التنسيق والسهر على تنفيذ السياسات التي يضبطها الرئيس.

واعترافا بالفشل الذريع لمختلف الحكومات من الأنصار قبل المعارضة، فإنّها ما فتئت تتعرّض للنقد الحاد والجذري. وعادة ما يتمّ تحميل الحكومة أعباء الفشل و«تبرئة» الرئيس رغم أنّه المسؤول عن الاختيارات (أي الفريق الحكومي) والخيارات (أي السياسات والتوجّهات). لكن خلافا لخطاب «أنصار المسار»، فإنّ المعارضة السياسية والنقابية تعتبر رئيس الجمهورية هو المسؤول الأوحد وفي الحد الأدنى الأساسي.

• المحكمة الدستورية ظلّت حبيسة الباب الخامس من الدستور ولم يُفعّلها رئيس الجمهورية بالرغم من أنّ جميع أعضائها قضاة يكتسبون العضوية بالصفة لا بالانتخاب. وقد بقيت الوظائف العليا المخوّلة للعضوية شاغرة في الأقضية الثلاثة أي العدلي والمالي والإداري. ففي ظلّ شلل المجلس الأعلى للقضاء تتكفّل وزيرة العدل بالتعيينات والنُقل عبر المذكّرات الإدارية مما يعني سهولة سدّ الشغورات، لكنّ غياب الإرادة السياسية غيّب المحكمة الدستورية.

ويُذكر أنّ رئيس المحكمة الدستورية يتسلّم رئاسة الجمهورية لمدة أقصاها ٩٠ يوما في حالة الشغور النهائي في المنصب. وقد غدا هذا الموضوع مدار اهتمام الساحة السياسية في ظلّ ما يُتداول بشكل غير رسمي حول صحة رئيس الدولة، لكن دون استجابة من النظام.

وتتكفّل المحكمة الدستورية بالنظر في مدى دستورية مشاريع القوانين والمراسيم، وهو ما تخشاه السلطة الحاكمة، ذلك أنّ إرساءها سيؤدي إلى تقييد يد رئيس الجمهورية في التشريع، وهو ما لا يرتضيه كبنية نفسية، وما يعرقله موضوعيا

سـواء في الحكـم الفـردي عمومـا أو في إرسـاء مشروعه المسـمّى بنظـام البنـاء القاعدي.

بهـذه الطريقـة، تحوّلـت الدولـة إلى نظام رئاسـوي متمركز في شـخص الرئيـس بـل تحوّلـت إلى مـا يمكـن تسـميته ب»جمهوريـة الرئيس» الـذي يـزاوج بين خطـاب «السيادة» و»مكافحة الفسـاد» مـن جهـة، وممارسـة سـلطة شـبه مطلقـة مـن جهـة أخـرى، دون ترجمـة ذلـك إلى إصلاحـات مؤسسـية أو اقتصاديـة ملموسـة. ويؤكد الواقـع أنّـه لم يحقـق في سـنوات حكمـه المُطلـق أيّ إنجـازات تُذكـر غير مشـاريع فلكلورية و»منظومـات» شـبه اقتصاديـة عديمـة الجـدوى مثـل الشركات الأهليـة التي تسـتنزف ميزانيـة الدولـة وأراضيهـا ومقدراتهـا، بـل لا يمكنهـا تحقيـق أيّـة نتائـج وفق آراء عديـد الخبراء الاقتصاديين التونسـيين. فقـد غدت الشركات الأهليـة عنوانا لمكافأة أنصـار المسـار بالمنـح الماليـة والامتيـازات الجبائيـة والحصـول على الأراضي الدوليـة والكـراء بالمُراكنـة في غيـاب المنافسـة. علما وأنّ عديد الامتيـازات الممنوحـة منصوص عليهـا في مراسـيم وليس قـوانين، وآخرها مرسـوم صادر يـوم ٢ أكتوبـر ٢٠٢٥ في ظل عمـل البرلمان. وليـس خافيـا أنّ وجـود محكمة دسـتورية معنـاه إلغاء هـذه الامتيازات، وهـو ما يعـتبره سـعيّد حـدّا مـن صلاحياتـه وتعطـيلا لمشروعه.

القضاء: من سلطة مستقلة إلى أداة لهندسة المشهد السياسي

يمكـن اختـزال وضـع القضـاء في تونـس مـن خلال فهـم معنـى شـطب عبـارة سـلطة قضائيـة مـن الدسـتور وتعويضهـا بعبـارة وظيفـة قضائيـة. وقـد «نجـح» نظـام سـعيّد في تحويـل هـذه السـلطة إلى وظيفـة مـن خلال وضـع اليـد على المجلـس الأعلى للقضـاء بحلّـه وتعـيين هيئـة وقتيـة سرعـان مـا غـدت مشـلولة. وكانـت تقنيـة تعطيل الهيئـة مـن خلال افتعـال شـغورات في المناصـب القضائيـة العليـا بالأقضيـة الثلاثـة ممّا يجعـل انعقـاد الهيئـة متعـذّرا. وبذلـك تتحـوّل صلاحيـة التعيينـات إلى وزيـرة العـدل التـي انتزعـت صلاحيـات تنظيم «الوظيفـة القضائيـة» وجعلت من افتعال الشـغورات ومـن التعيينـات والنُّقـل والتأديب آليـة ناجعة في إخضـاع القضاة كأشـخاص والقضاء كسـلطة مفترضة.

أمّـا الآليـة الثانيـة للإخضـاع فهـي العـزل دون احترام الآليـات القانونيـة، فضلا

عـن التهديـد على غـرار تصريـح رئيـس الجمهوريـة متوجّهـا للقضـاة «مـن يجـرؤ على تبرئتهـم (يقصـد الموقـوفين في قضيـة التآمـر على أمـن الدولـة) فهـو شريـك لهم».

وتـشترك تقاريـر المنـظمات الحقوقيـة الدوليـة مـع آراء جمعيـة القضـاة التونسـيين والرابطـة التونسـية لحقوق الإنسـان وعـدد من المنظمات الأخـرى في القول بـأنّ القضاء التونسي تعرّض خلال السـنوات الأخيرة لضغوط سياسـية وإداريـة. وأدى هذا الوضع إلى إفراز أزمـة ثقـة بين الجسـم القضائـي والسـلطة السياسـية، وأثّـر سـلباً على صـورة تونس لـدى شركائهـا الأوروبـيين والدوليين.

و«أثمـر» وضـع اليـد على القضـاء وتحويلـه إلى وظيفـة إعـادة هندسـة المشـهد السـياسي مـن خلال الأحـكام في حـقّ قـادة ساسـيين من مختلـف الحساسـيات. من هنا يمكننـا فهْـم لماذا يجتمـع في السـجن الآن لفيـف من رمـوز السياسـة وصانعيهـا أمثال: راشـد الغنـوشي وعلي العريض ونورالديـن البحيري ومنذر الونـيسي وعجمي الوريمي (حركة النهضة)، وغازي الشـواشي (وزير سـابق وأمين عام سـابق للتيار الديمقراطي)، ولطفـي المرايحـي (أمين عـام الاتحاد الشـعبي الجمهـوري والمترشـح لرئاسـية ٢٠٢٤)، وأحمـد نجيـب الشـابي (رئيـس جبهـة الخلاص الوطني)، وعـبير موسي (رئيسـة الحزب الدسـتوري الحـر) وعياشي زمـال (رئيس حزب عازمون والمترشـح لرئاسـية ٢٠٢٤)، وعبدالحميد الجلاصي (ناشـط سـياسي مسـتقل وكاتب ورئيس مركز تفـكير)، وعصام الشـابي (أمين عـام الحـزب الجمهـوري)، ورياض بن فضـل (أمين عام حـزب القطب)، والوزيـر السـابق والناشـط السـياسي العيـاشي الهمامـي، وعضو جبهة الخلاص شـيماء عيسـى، وغيرهم من المسـجونين أو الصـادرة في حقهم أحكام غيابية بالسـجن. وكانت الحلقـة الأخيرة مـن الأحكام الاسـتئنافية يوم ٢٨ نوفمبر في حقّ ٣٤ شـخصية سياسـية وحقوقيـة ورجـال أعمال لُمـدد تتراوح بين خمسـة أعـوام و٤٥ عامـا، وذلـك في ما يعرف بـ«قضيـة التآمـر على أمـن الدولة» التي تمّـت إثارتها على أسـاس تقرير اسـتخباراتي من دولـة جـارة ووشـاة لم يتمّ الكشـف عـن هوياتهم حتى بعـد النطـق بالأحكام.

من «القمع الناعم» إلى «القمع المؤسسي»: المرسوم ٥٤ نموذجاً

أصبح المرسوم ٥٤ المتعلق ب»مكافحة الجرائم المتّصلة بأنظمة المعلومات والاتّصال» الذي أصدره سعيّد في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ أهم أداة قانونية لضبط الفضاء العمومي. يُضاف إليه توظيف المرسوم عدد ٨٨ لسنة ٢٠١١ المتعلّق بتنظيم الجمعيات:

يتضمّن الفصل ٢٤ من المرسوم ٥٤ الذي أصدره سعيّد عقوبات تصل إلى عشر سنوات سجنا في حقّ من يستعمل شبكات التواصل «لنشر الإشاعات أو الإضرار بالنظام العام»، ليتحوّل بذلك إلى وسيلة قضائية لخنق الحريات وبثّ الخوف في نفوس الإعلاميين والسياسيين وعموم المواطنين.

ففضلا عن عدد مِنْ الإعلاميين المشهورين، تمّت إحالة مئات المواطنين على القضاء «تهمتهم» نشر تدوينة أو مشاركتها أو التعليق عليها أو إبداء الإعجاب. وذلك وفق تصريحات متطابقة لرئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وعدد من المحامين.

أمّا المرسوم ٨٨ الذي كان بوّابة لتيسير بعث الجمعيات بمختلف أنواعها الخيرية والتنموية والحقوقية والسياسية، فقد شرعت «دولة الرئيس» في توظيفه للتضييق على العمل الجمعياتي. كان الاستهداف في البداية متوجّها بصفة خاصة إلى الجمعيات الخيرية ثمّ شمل سنة ٢٠٢٥ كلّ الجمعيات دون استثناء. وصدرت خلال شهر نوفمبر قرارات قضائية للإيقاف المؤقت لعدد من الجمعيات المصنّفة في تونس بالتقدميّة والنّسوية وكذلك الإعلامية لمدة شهر مع إجراءات رقابية عديدة. واستهدفت الحملة كذلك مراصد مراقبة الانتخابات والجمعيات المتخصصة في مراقبة المشهد السياسي والاقتصادي.

اعتمد المركّب السياسي والأمني والقضائي التونسي على مسألة التمويل الأجنبي وشفافية العمل وقواعده القانونية كمدخل للتضييق. وصاحَبَ هذه السياسية الاستئصالية للعمل الجمعياتي حملات إعلامية قائمة على التخوين والاتّهام

بالعمالة للخارج والارتباط بأجندات مشبوهة واستخدام الجمعيات لاستهداف النظام ورموزه.

وبذلك فإنّ المرسومين ٥٤ و٨٨ أداتان تُستَخدمان من النظام لبثّ الرعب في نفوس السياسيين والإعلاميين والحقوقيين وعموم المواطنين. فمبدأُ القرار سياسيٌّ، وتنفيذه أمنيٌّ، ومُنْتَهاهُ قضائي. ليتحوّل القمع إلى أحد ثوابت النظام وطريقة لتسيير دواليب الدولة. فاتّسعت دائرة الاستهداف لتشمل مختلف التيارات السياسية والفكرية وسائر الناشطين المناهضين للحكم الفردي الاستبدادي. وشملت هذه الممارسات كلّ دوائر الفعل السياسي والجمعياتي والحقوقي والاعلامي. ووجد التونسيون - بمن فيهم من صفّق للانقلاب سنة ٢٠٢١- أنفسهم أمام حقيقة النظام بلا مساحيق. وذلك بعد أن حوصر العمل الجمعياتي وتمّ تدجين الإعلام العمومي والخاص. وتوحي كلّ المؤشرات بأنّ هذا المسار مستمرّ، لأنّه من ثوابت الحكم ومن طبيعة النظام وليس مجرّد سياسة مرحلية أو استهداف انتقائي.

المعارضة السياسية: بين التشتّت وإعادة التشكّل

اتّسم المشهد السياسي المعارض في تونس بالتشتّت ورفض العمل المشترك لدواعٍ إيديولوجية بالأساس. ولئن كانت سنة ٢٠٢٥ حاسمة في اصطفاف أغلب الطيف السياسي في الجهة المقابلة لنظام الحكم الفردي واعتبار ما تمّ سنة ٢٠٢١ انقلابا وليس حركة تصحيحية، فإنّ التجاذبات بين مكوّناته لا تزال قائمة رغم بروز ديناميكية جديدة تدعو إلى إعادة رسم الأولويات، والقبول بالحدّ الأدنى المشترك المتمثِّل في القبول بمبدإ الاحتجاج في ذات الفضاء على قاعدة رفض الاستبداد والمطالب ذات السقف الحقوقي ومساندة المساجين السياسيين وسجناء الرأي والعمل المجتمعي والمُنظّماتي.

وتتجلّى أهم ملامح الديناميكية في الساحة السياسية التونسية في:

- تقارب بين قوى ديمقراطية متنوعة (ليبرالية، يسارية، إسلامية ووسطية) على قاعدة المطالبة الحقوقية والدعوة إلى إطلاق سراح المساجين السياسيين من مختلف ألوان الطيف السياسي، دون أن ترتقي إلى مستوى الدفاع عن الحريات أو

العمل المشترك من التخطيط والتشبيك إلى الأهداف المشتركة ذات السقف السياسي المعارض للانقلاب. وهذا ما يؤكد الهشاشة التي تعيشها المعارضة في عمومها، وهو ما يطرح إشكالية غياب البديل. فلا توجد قوّة قادرة على التعبئة والحشد بشكل منفرد، مع تشتّت كبير في الساحة رغم المحاولات الجنينية والمحتشمة التي لا ترتقي إلى مستوى التحدّيات الحقيقية.

- بروز جبهات مدنية ونقابية ترى أن الأزمة ليست اقتصاديّة فقط، بل هي أزمة حكم ومنظومة سياسية. أدى التضييق على الوسائط بكلّ أشكالها بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات المجتمع المدني ذات الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي مثل «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» و«منظمة Alert» أو الاهتمام النسوي «الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات»، أو الاهتمام السياسي «أنا يقظ»، أو الاهتمام الحقوقي «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، إلى إنخراطها في النضال السياسي العام وعدم الاكتفاء بتخصّصها لوعيها ،ولو بشكل متأخر، بأنّ تونس تعيش مرحلة إرساء الاستبداد وليس مجرد تغيير منظومة حاكمة بأخرى.
- تنامي دور معارضة شبابية رقمية، تعبّر عن رفض شامل للمنظومة السياسية والاقتصادية القائمة. وقد برزت في التحركات الميدانية والمسيرات الشعبية قيادات شابة لتتصدّر المشهد. وما تزال هذه المبادرات في مستوى خطاب الاحتجاج والرفض ولم تتحوّل إلى مستوى قيادة الشارع فعليا وإحداث نقلة في الحراك السياسي والمجتمعي.

وفي المحصلة، فإنّ المعارضة لا تزال تعاني من غياب القيادة الموحّدة، ومن ضعف التوسع الشعبي وضمور التنظّم على المستوى الوطني، إلى جانب التباين في التصورات الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، بدأت تظهر بعض المؤشرات على إرهاصات إعادة تشكل مشهد سياسي جديد قد يتبلور أكثر في المستقبل القريب، ولا سيما وقد شهدت التحركات الإحتجاجية خلال شهري نوفمبر وديسمبر تنظيم تحركات مشتركة لأغلب الأحزاب والتيارات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الرافضة للانقلاب وللعسف والاستبداد.

الوضع الاجتماعي: الغضب الموزّع

تصاعد الحراك الاجتماعي في تونس خلال سنة ٢٠٢٥ لم يكن حراكاً مركزياً، بل تنوّع من حيث الجهات والقطاعات والأشكال وتطوّر كميّا. وحسب إحصائيات مرصد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية شهد شهر نوفمبر، على سبيل المثال، زخما في التحركات ذات الطابع المدني والسياسي. وقد تم تسجيل ٥٨٩ تحرّكا اجتماعيا بزيادة ٨٠٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، لترتفع الاحتجاجات منذ بداية السنة إلى ٤٨٣٨ احتجاجا مقابل ٢٦٣٨ احتجاجا السنة الماضية، أي بزيادة ٨٣٪.

ولاحظ المرصد منعطفا وصفه بالنوعي والنادر، وذلك لتقدّم الاحتجاجات المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية على الاحتجاجات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث مثّلت خلال شهر نوفمبر ٤٦ٍ٤٤ مقابل ٣٩٪ للثانية.

توزّعت أسباب الاحتجاجات الجهوية ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية على مطالب تتعلّق بتردّي الخدمات الصحية وعدم توفّر النقل العمومي والنقل المدرسي، والانقطاع المتتالي للماء وكذلك للتيار الكهربائي. أمّا موضوع التشغيل فقد كان وراء أشكال متعددة من الاحتجاجات (مسيرات/ اعتصامات/ قطع طرق) في الجهات ومركزيا، وكان أصحاب الشهائد العليا، ومنها الدكتوراه، في طليعة المحتجين.

وشهدت تونس أيام ٣٠ و٣١ جويلية و١ أوت إضرابا عاما للنقل شمل جميع شركات النقل على الطرقات والحديدي، مركزيا وجهويا. ويُعْتَبر الإضراب الذي قادته جامعة النقل الراجعة بالنظر إلى الاتحاد العام التونسي للشغل أنجح إضراب في تاريخ المنظمة (نجاح بنسبة ١٠٠٪)، وهو ما اعتبره الملاحظون رسالة موجهة للنظام القائم قوامها أنّ «المعارضة» قد تكون مهنية ومعيشية وليست سياسية. وقد التقطت السلطة الرسالة، وعوض مدّ اليد للحوار كان ردّ فعلها عنيفا لتشرع في سلسلة إجراءات عقابية ضد المنظمة الشغيلة أهمها منع كل الوزارات والمؤسسات العمومية من التفاوض مع النقابات ورفض التفاوض حول الزيادات في الأجور

وتعويضها بأمر حكومي يحدّد النسب وطرق الصرف.

وبالإضافة إلى الإضرابات القطاعية في المالية والبنوك وفي عدد من المؤسسات بالقطاعين العام والخاص، قرّر اتّحاد الشغل شنّ إضراب عام وطني يوم ٢١ جانفي ٢٠٢٦ ردّا على تعنّت السلطة ومحاولتها تدجين المنظمة وضرب العمل النقابي والمسّ من حقوق العمّال.

وأمام الوضع المتأزم استفحلت الهجرة غير النظامية والنظامية في تونس خاصة بالنسبة للكفاءات العلمية. فقد صرّح عميد المهندسين محسن الغرسي بأنّ أكثر من ٤٠ ألف مهندس غادروا تونس في السنوات الاخيرة بسبب غياب ظروف العمل الملائمة وتدهور منظومة الأجور. وبخصوص الأطباء ارتفع عدد المهاجرين بين سنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٤ إلى ٦٠٠٠ طبيب أي بمعدل ١٥٠٠ طبيب سنويا في مقابل ٥٥٠ سنويا منذ سنة ٢٠١٥.

كما شهدت ولاية قابس (جنوب شرق البلاد) تحركات شعبية غير مسبوقة على خلفية الملف البيئي، والتي واجهته السلطة بالتجاهل في البداية ثم بمحاولة الاحتواء وانتهاء بالمواجهة الأمنية المفتوحة. وعاشت الولاية إضرابا عاما يوم ٢١ أكتوبر ومسيرة شعبية شارك فيها أكثر من ١٠٠ ألف مواطن. وهو ما يؤكد أنّ بؤر الاحتجاج وتهرئة النظام مصادرها اجتماعية واقتصادية وتنموية وبيئية حتى وإن عجزت السياسة والسياسيون عن الارتقاء إلى مستوى اللحظة.

هذا الغضب الموزّع، في غياب قيادة سياسية جامعة، يخلق حالة من الهشاشة المزمنة، ويزيد من صعوبة توقع مسار الأحداث في الأفق القريب، ولكنه يمكن أن يتوسع ويتحوّل إلى قادح لتحركات أوسع ولاحتجاجات أكثر تنظما وتأطيرا سياسيا.

السياسة الخارجية: عزلة ناعمة وتراجع الوزن الإقليمي لتونس

حطّم سعيّد خلال سنوات حكمه الستّ جلّ ثوابت الدبلوماسية التونسية على غرار التمسّك بالشرعية الدولية، واعتماد سياسة التدرّج والمرحلية، وعدم الاصطفاف في أيّ محور، وانتهاج سياسة «صفر مشاكل مع الجيران».

ومن مظاهر قفزه على الثوابت وتجاوزها خرقه الإجماع العربي حول سبل حل القضية الفلسطنية ومرجعياتها داعيا إلى تحرير كلّ فلسطين ، علماً وأنّ رفع السقف يُصاحبه تملّصٌ من استحقاقات عديدة مثل رفضه المعلن تجريم التطبيع، واحتفاظ تونس بصوتها في المؤتمرات والقمم في كلّ ما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، ورفض المشاركة في الدعوى ضد الكيان الصهيوني في محكمة العدل الدولية.

كما انخرط سعيّد في النزاع الجزائري المغربي حول الصحراء واصطفّ مع الجارة الغربية، وانخرط في مشروع مغاربي من ثلاث دول. وتوجّه سعيّد نحو الشرق (الصين وروسيا) دون أن تكون المسألة موضوع حوار سياسي داخلي سواء في البرلمان أو داخل المؤسسات أو في الفضاء العام.

وتُعتبر علاقات تونس زمن سعيّد بالجزائر ملتبسة، إذ يصفها المراقبون بعلاقة تبعيّة وحماية أكثر منها علاقة ندّ للندّ . وترتهن تونس للجزائر في ملف الطاقة والدعم الجزائري غير المباشر لتونس من خلال غضّ النظر عن التهريب في المناطق الحدودية ضمانا لتأمين الحاجيات الحياتية للمواطنين التونسيين. ويبقى الملف الأمني بين البلدين موضوع جدل خاصة بعد توقيع الاتفاق العسكري بين البلدين يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٥ والذي لم يتم الكشف رسميا عن محتواه. فقد اقتصر الإعلام الرسمي على اعتباره تحيينا لاتفاقات سابقة، بينما اعتبرته مصادر غير رسمية اتفاقا يسمح للجيش الجزائري بالتوغّل في الأراضي التونسية وحماية مؤسساتها الرسمية والسيادية.

الوجهُ الآخر للالتباس في السياسة الخارجية التونسية علاقتها بالاتحاد الأوروبي. فعكس الخطاب السيادوي، فإنّ تونس كانت عامل نجاح لسياسات اليمين الأوروبي للحد من الهجرة عبر المتوسط. ومكافأة عن هذا الدور يغض الأوروبيون النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان وإرساء دولة استبداد.

ومن الالتباسات الأخرى التضاد بل التناقض الكبير بين خطاب قيس سعيد السيادوي والذي تعبّر عنه وزارة الخارجية، وبين التعاون العسكري غير المسبوق بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس. فقد تكثّفت زيارات قادة الأفريكوم، وتعددت المناورات، وتنوعت الشراءات التسليحية. ليُصبح الوضع شبيه بوجود سياستين

خارجيتين، الأولى يقودها رئيس الجمهورية عبر وزارة الخارجية، والثانية يقودها الجيش عبر وزارة الدفاع.

وبهذه الوضعية تتحوّل تونس إلى دولة مُتلقّية أكثر منها دولة مبادرة، وتضعها في موقع ضعف في مفاوضاتها مع الشركاء الدوليين حول ملفات التمويل والإصلاح.

الخلاصة السياسية لسنة ٢٠٢٥

يمكن تلخيص الحالة السياسية في النقاط التالية:

- سُلطة مركزية قوية متجسّدة في شخص رئيس الجمهورية والقوى الصلبة المحيطة به. أمّا مؤسسات الحكم والسلطتان التشريعية والقضائية فليست أكثر من هياكل وظيفية للتنسيق والتنفيذ.
- شرعيّة انتخابية شكلية لم تتمكن المؤسسات من تقويتها بمشروعية الإنجاز الاقتصادي أو الاجتماعي أو الدبلوماسي. بالإضافة إلى افتقاد حزام سياسي أو منظماتي أو شعبي منظَّم أو واسع.
- تراجع واضح في الحقوق والحريات، خاصة حرية التنظّم والتعبير والإعلام. وتوظيفٌ للقضاء لتصفية المعارضة وإعادة هندسة المشهد السياسي بما هي شرط لإمكان إرساء مشروع النظام القاعدي عوضا عن الديمقراطية التمثيلية.
- تفاقم الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية بما يغذّي الاحتجاج المجتمعي والغضب السياسي؛
- عزلة مؤسسة رئاسة الجمهورية باعتبارها صاحبة السلطة الفعلية عن محيطها بما في ذلك القوى الداعمة ، وانسداد في الأفق السياسي إذا لم تحدث مراجعة جذرية لمسار الحكم الحالي.

ثالثاً: الوضع الاجتماعي: مجتمع تحت الضغط

التضخم واهتراء المقدرة الشرائية

كانت سنة ٢٠٢٥ سنة صعبة اجتماعياً ومؤشرات ذلك متعدّدة. من ذلك استمرار اهتراء المقدرة الشرائية للتونسيين، فالبرغم من تراجع نسبة التضخم في شهر نوفمبر إلى ٤٫٩ بالمائة مقابل نسبة قياسية في فيفري ٢٠٢٣ حيث بلغت ١٠٫٣، فإنّ ذلك لا يعني تحسّن الوضع بالنسبة للمستهلك. أوّلا لأنّ المواد الاستهلاكية الأساسية لا تزال نسب التضخم فيها مرتفعة للغاية حيث تحوم مختلف النسب المتعلّقة باللحوم الحمراء والبيضاء والخضر والغلال بين ٢٠ و٣٢٪ حسب المعطيات الرسمية للمعهد الوطني للإحصاء الشهرية منها والثلاثية والسداسية. ثانيا تُعدُّ نسبة ٤٫٩٪ مرتفعة مقارنة بنسب التضخم المسجّلة في الدول الشبيهة اقتصاديا والدول الجارة ودول حوض المتوسط، كما أنّها ،رغم انخفاضها، أرفع من النسب المسجّلة خلال عشرية الانتقال الديمقراطي.

واعترفت السلطات التونسية بدءا برئيس الجمهورية ووزيريْ المالية والتجارة في تصريحات عديدة بأنّ المواطن لم يشعر بعد بتحسّن المؤشرات الاقتصادية، وبأنّ الأسعار المتداولة في الأسواق والمحلات والمغازات ما تزال مرتفعة. ولم تنجح الإجراءات الظرفية من تحديد الأسعار والتوريد وعرض بدائل في الحدّ من شطط الأسعار.

وعادة ما تتهّم السلطة الوسطاء ورجال الأعمال وأطرافا سياسية لا تسمّها بالتسبب في ترفيع الأسعار بهدف تأجيج الوضع الاجتماعي. وعمدت السلطات إلى إحالة عدد من الوسطاء على القضاء لكن النتائج كانت عكسية، لأنّ الأسباب الحقيقة للوضع تتمثّل في الفشل في إنقاذ منظومات الحليب واللحوم والخُضر، وسوء حوكمة مسالك التوزيع، والعجز عن تعديل السوق من خلال التخزين أو التوريد. ويعدُّ هذا الأمر فشلا مضاعفا لـ«جمهورية الرئيس» اجتماعيا واقتصاديا.

البطالة أو القنبلة الاجتماعية الموقوتة

بلغت نسبة العاطلين عن العمل خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٢٥ ما يساوي ١٥٫٤٪ أي بواقع ٦٥١ ألف شخص. وبلغت نسبة بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ٣٦٫٨٪. وارتفعت نسبة البطالة بين حاملي الشهائل العليا لتبلغ ٢٤٪.

وتعرف معدلات البطالة تغيرات طفيفة صعودا ونزولا بنسب بين صفر فاصل واحد وصفر فاصل إثنين من إحصاء إلى آخر. وهو ما يعني استقرارا في الوضع السيئ والعجز عن تحقيق أيّ اختراق حقيقي في مجال يُعتبر قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فالبطالة في تونس خاصة للشباب وأصحاب الشهائد العليا تظلّ مرتفعة، ويذكيّها ارتفاع معدّلات الانقطاع المدرسي المبكّر (١٠٠ ألف تلميذ سنويا) وفقدان حلول هيكلية ومستدامة لخرّيجي الجامعات بمن في ذلك حاملي الدكتوراه. يضاف إليها التشغيل الهش واتّساع دائرة الاقتصاد الموازي والتهريب.

وأمام العجز عن إيجاد حلول حقيقية للبطالة، يقدّم النظام الحاكم الشركات الأهلية باعتبارها حاضنة للتشغيل وخلق الثروة، وهو ما يكذّبه الخبراء والواقع.

وتفاعلا مع هذا الواقع، تصاعدت في الأشهر الأخيرة وتيرة احتجاجات حاملي الشهادات العليا والدكاترة العاطلين عن العمل، مع استمرار عجز السلطة عن إيجاد حلول جذرية لمطالبهم واكتفاء رأس الدولة بتكرار الخطاب الأجوف الخالي من الإجراءات العملية.

تنامي الفقر وتآكل الطبقة الوسطى

في ظلّ غياب إحصائيات رسمية عن الفقر في تونس منذ سنة ٢٠٢١ (١٦٫٦٪)، فإنّ آخر تقرير للبنك الدولي أكد تنامي نسب الفقر في المناطق الداخلية التونسية لتصل إلى ٢٨٫٩٩٪ هذه السنة. ومن المنتظر أن يكشف المعهد الوطني للإحصاء عن النسبة الجديدة للفقر سنة ٢٠٢٦، علما وأنّه يعتبر فقيرا في تونس بحسب المعيار

المعتمد كل شخص لم يتجاوز إنفاقه الاستهلاكي السنوي ٦٠٠ دينار (حوالي ٢٠٠ دولار). وهو معيار يتعرّض لانتقادات واسعة من المتخصصين.

وبالإضافة إلى ارتفاع التضخم وعدم التحكم في البطالة وتراجع الخدمات العمومية في النقل والتعليم، تشكو الصناديق الاجتماعية عجزا ماليا كبيرا يجعلها غير قادرة على تأمين الخدمات للمواطنين في ظروف مقبولة. فقد بلغ، على سبيل المثال، عجز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (المخصص للقطاع الخاص) سنة ٢٠٢٤ ما يناهز ١٢٥٧ مليون دينار، في حين بلغ عجز الصندوق الوطني للحيطة الاجتماعية ما يساوي ٨٠٣ ملايين دينار حسب تقارير المنشآت العمومية لوزارة المالية (تقارير منشورة بموقع الوزارة). وينسحب ذات الوضع على الصندوق الوطني للتأمين على المرض والصيدلية المركزية المخوّل لها حصريا استيراد الأدوية.

وتعكس هذه المعطيات الأزمة الهيكلية التي تعيشها المؤسسات والمنشآت العمومية وعجز الدولة عن تقديم الخدمات الضامنة للحد الأدنى من الجودة. وهو ما أدى إلى تنامي الفقر وتآكل الطبقة الوسطى وتراجع الخدمات الأساسية المسداة في القطاعات الحيوية.

رابعاً: الحالة الاقتصادية: أزمة بنيوية تُغذّي الهشاشة

مدخل عام – اقتصاد تونس سنة ٢٠٢٥

دخل الاقتصاد التونسي سنة ٢٠٢٥ مُثقلاً بتوازناتٍ مالية هشّة، وبتباطؤ في محرّكات النمو الأساسية، وبضبابية سياسية تُعمّق الأزمة الاقتصادية بدل أن تساهم في حلّها. ورغم خطابٍ رسميٍّ يؤكد «المرونة» و«القدرة على الصمود» و«تحسّن المؤشرات»، فإن قراءة الوثائق الرسمية — وخاصة:

- تقارير البنك المركزي لسنة ٢٠٢٤، والتقارير الثلاثية لسنة ٢٠٢٥
- تقرير تنفيذ ميزانية الدولة لسنة ٢٠٢٥ ومشروع ميزانية الدولة لسنة ٢٠٢٦
- مشروع الميزان الاقتصادي لسنة ٢٠٢٦
- تقارير المعهد الوطني للإحصاء

- الجداول المقارنة ٢٠٢٣–٢٠٢٥
- تقارير المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي.

تُظهر واقعاً مختلفاً تماماً: اقتصاد بلا تمويل خارجي، وبلا إصلاحات، وبلا رؤية واضحة للمستقبل.

قراءة تحليلية للنتائج الاقتصادية

سنحاول في هذا الفصل تعميق النظر في النتائج الاقتصادية والمالية المسجلة خلال سنة ٢٠٢٥، وتقديم قراءة تحليلية تُفضي إلى خلاصات تساعدنا على رسم بعض السيناريوهات المحتملة اقتصاديا في المقام الأوّل، ثم اعتمادها كمؤشرات ذات تأثير مباشر على الوضع الاجتماعي والسياسي العام وسيناريوهاته المختلفة .

نموّ ضعيف وهشّ: بين «سردية الانتعاش» وواقع الركود

- النمو الاقتصادي — تحسّنٌ تقني وليس انتعاشة حقيقية

بعد تسجيل نموّ قارب ٠٪ في سنة ٢٠٢٣، تشير نتائج السداسي الأول لسنة ٢٠٢٥ أنّ نسبة النمو الاقتصادي المسجّل خلال النصف الأوّل من سنة ٢٠٢٥ قد ارتفع إلى نحو ٢٫٤٪ باحتساب الانزلاق السنوي، مدفوعاً أساساً بالزراعة والبناء وبعض الصناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى نموّ سنوي بنحو ٢٫٦٪ في ٢٠٢٥ ثمّ استقرار قريب من ٢٫٤٪ في ٢٠٢٦–٢٠٢٧، أي استمرار في مسار نموّ ضعيف لا يتجاوز تقريباً نموّ السكّان.

ويخفي هذا التحسّن الظاهر عدة نقاط ضعف هيكلية؛ فقد كان النمو كان مدفوعا أساساً بقطاعات ظرفية، وأساسا الفلاحة: + ٨ , ٩٪ (موسم زيتون إيجابي)، والخدمات: + ٩ , ١٪ (موسم سياحي جيد)، والصناعات: + ٤ , ٣٪ (تحسّن من قاعدة ضعيفة)

كما لم يتم تسجيل أيّ تحسّن في الاستثمارات: إذ بقي الاستثمار العمومي في مستوى متدني، ولا يزال الاستثمار الخاص شبه متوقّف، بسبب الضبابية السياسية ومخاطر التمويل وتراجع الثقة، إلى جانب تواصل تردّي المناخ العام للأعمال والاستهداف

المُنهج لرجال الأعمال. وظلّ الاستهلاك العائلي في حالة ركود بسبب التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

الخلاصة: يُعتَبر النمو المسجل سنة ٢٠٢٥ نموا تقنيّاً وهو نموّ ظرفي وليس مؤشراً على تعافٍ اقتصادي حقيقي، خاصة بسبب ضعف المحركات الرئيسية للنمو وهي الاستثمار والاستهلاك والتصدير. وهو مستوى أدنى من متوسّط المنطقة المغاربيّة.

التضخّم والأسعار – انخفاضٌ في الأرقام وارتفاع في الواقع

سجّل التضخم تراجعا نسبيا من ٦,٢٪ سبتمبر ٢٠٢٤ إلى ٤٫٩٪ في نوفمبر ٢٠٢٥. ولكن انخفاض التضخم الرسمي لا يعني تحسّن القدرة الشرائية، إذ لا يزال التضخم الهيكلي مرتفعاً خاصة في أبواب المواد الغذائية والخدمات والنقل والمواد الفلاحية المتأثرة بالجفاف. كما ظلت الأسعار الحقيقية مرتفعة بسبب تراجع قيمة الدينار وتقلص الدعم وزيادة كلفة التوريد واضطرابات سلاسل الإنتاج.

لذلك في المُحصّلة لا يشعر المواطن بأيّ انخفاض، بل بالعكس، كانت سنة ٢٠٢٥ هي من أصعب السنوات على الطبقة الوسطى والفقيرة.

القطاع البنكي والمالي – هشاشة عالية ومنظومة مالية تحت الضغط

- السياسة النقدية: واصل البنك المركزي التونسي اعتماد سياسة نقدية متشددة بإبقاء نسبة الفائدة في مستوى مرتفع، مع تخفيض طفيف بخمسين نقطة مائوية في الفترة الأخيرة لتصل إلى ٧,٥٪، مع التحكم في السيولة. وبالرغم من النتائج السلبية لهذه السياسة التي تقتل الاستثمار ولا تسيطر على التضخم الهيكلي وتُضعف البنوك التجارية، فإننا نجد أنّ هذه المؤسسة العريقة والمهنية قد انخرطت في المقابل في التماهي مع السياسات الشعبوية بدعم بعض الإجراءات الكارثية مثل رفع القيود على التمويل المباشر لميزانية الدولة وإقرار تسهيلات مالية سخيّة جدا للشركات الأهلية.
- وتجدر الإشارة هنا أنّ ما ذكرته المكلفة بالتسيير التقني للحكومة

حول «قـوّة الدينار» يجـب تنسـيبه، فهـو ليـس انعكاسـاً لاقتصـاد قـويّ بل هـو نتيجـة طبيعية للتحكّم المُفـرط في سـوق الـصرف واسـتعمال الاحتياطيّـات، وهـو مـا يقيّـد إمكانيّـة خفـض الفائـدة ويُبقـي كلفـة التمويـل مرتفعـة للقطـاع الإنتاجـي.

البطالة وسوق العمل: مؤشّر صريح على غياب التحوّل

رغـم المـؤشّرات الإيجابيّـة الظاهريّـة، بقيـت البطالـة في تونـس مرتفعـة جـدّاً ومسـتقرّة تقريبـاً في حـدود ١٥٫٣ ٪ في الربـع الثـاني لسـنة ٢٠٢٥، و ١٥٫٤٪ في الربـع الثالـث مـن سـنة ٢٠٢٥ (حـوالي ٦٥٤ ألـف عاطـل عـن العمـل). وتشير تقديـرات البنـك الأوروبي لإعـادة الإعمار وكذلـك المعطيـات الإحصائيـة التونسـية إلى أنّ بطالة الشـبان تناهز ٣٦٫٨٪ في جـوان ٢٠٢٥.

كما تُظهـر نتائج المُسـوحات المزيد من التدهـور لـدى الفئـات الهشّـة: بطالـة النسـاء تتراوح بين ٢٢ و ٢٣٪، وبطالـة أصحاب الشـهائد العليا حوالي ٢٥٪، وبطالـة الفئة العمريـة ١٥-٢٤ سـنة حـوالي ٤٠٪ خلال الربـع الثالث مـن سـنة ٢٠٢٥.

هـذه الأرقام تَنسِـف عمليّاً خطـاب «الانتعاش الشـامل»، وتؤكّـد أنّ النموّ الحالي غير مولِّـد لفُـرص العمـل الكافيـة، وأنّ جـزءاً مـن «تراجـع البطالة الرسـمي» يعود إلى انخفـاض حجـم السـكّان النشـيطين وخـروج عشرات الآلاف من الشـباب من سـوق العمل وتحوّلهـم لخارج الـبلاد.

الحسابات الخارجيّة: تحسّن ظرفي وهشاشة بنيوية

ميزان الدفوعات والقطاع الخارجي، الأزمة الصامتة

بعـد أن تقلّـص عجـز الحسـاب الجاري إلى حوالي ١,٧ ٪ مـن الناتج المحلي الإجمـالي في سـنة ٢٠٢٤ بفعـل تحسّـن مداخيـل السـياحة وتحـويلات التونسـيين بـالخارج، ارتفـع مجـدّداً إلى حوالي ٢٪ مـن الناتـج في النصـف الأوّل من سـنة ٢٠٢٥، ويمكـن أن يبلـغ ٣٪ مـع نهايـة سـنة ٢٠٢٥ بفعل ركـود الصـادرات وزيـادة الـواردات. فقد تراجع حجـم العجـز التجاري نسـبياً مـن ١٢ مليـار دينـار (٢٠٢٣) إلى ٨,٣ مليـار دينـار (٢٠٢٥)، ولكنّ هـذا التراجع لم يكـن بسـبب زيادة

الإنتاج بل لانخفاض الواردات وتراجع الطلب الداخلي وانخفاض أسعار المحروقات عالمياً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزيادة المسجّلة في صادرات الفسفاط ومشتقاته، بعد تحقيق ارتفاع في حجم الإنتاج من ٣,٢ إلى ٣,٤ مليون طن، لا تزال بعيدة عن مستوى ٨ ملايين طن المحققة قبل سنة ٢٠١٠. ولولا تحويلات التونسيين بالخارج، والتي أصبحت اليوم أهم مصدر للنقد الأجنبي، وتسجيل نتائج جيدة للموسم السياحي لكان وضع الموازين الأساسية للبلاد في حالة تدهور كامل.

وظلّ الميزان التجاري في الوقت نفسه في وضع حرج: فقد بلغ عجز النظام العام في نهاية أكتوبر ٢٠٢٥ ما يعادل حوالي خُمس الناتج حسب آخر التقديرات، رغم تشديد القيود على الواردات.

كما انخفض احتياطي العملة الصعبة من ٢٧٣ مليار دينار (١٢١ يوم توريد) في نهاية سنة ٢٠٢٤ إلى حوالي ٢٢٧ مليار دينار (نحو ٩٨ يوماً) في شهر ماي ٢٠٢٥، ثم إلى قرابة ١٠٣ أيّام توريد في شهر سبتمبر ٢٠٢٥، وفق آخر التقارير الرسمية. ويُنتظر أن يرتفع حجم الاحتياطي سنة ٢٠٢٦ بفضل تحويلات التونسيين بالخارج، وتسجيل نتائج جيدة للموسم السياحي (١١ مليون سائح ومداخيل مُقدّرة بحوالي ٦,٣ مليار دينار)، مع انخفاض أسعار الطاقة العالمية، وتسجيل تراجع كبير في الواردات بسبب ركود الاستهلاك.

وتراجعت نسبة الاستقلال الطاقي إلى حوالي ٣٥-٣٦٪ في سبتمبر ٢٠٢٥ (مقابل ٥٨٪ قبل عشر سنوات وأكثر من ٩٠٪ في ٢٠١٠)، ما يعني أنّ تونس تستورد قرابة ثُلثي الطاقة التي تستهلكها، وهو ما يفسّر الضغط الهيكلي على الميزان الخارجي.

ورغم تحسّن تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٤١٪ في الأشهر السبعة الأولى من سنة ٢٠٢٥ (أساساً في مشاريع الطاقات المتجدّدة)، فإنّ صافي تدفّقات رؤوس الأموال لا يزال هشّاً، مع خروج مبالغ هامة من العُملة الصعبة تتجاوز مليار دينار عبر استثمارات المحافظ وغيرها.

المالية العمومية والدَّين: هامش المناورة يضيق وأزمة بنيوي ة تقود إلى طريق مسدود

• عجز الميزانية: انخفض العجز شكلياً إلى حدود ٥,٩ ٪ من الناتج سنة ٢٠٢٥ بعد أن كان في حدود ٦,٤ ٪ سنة ٢٠٢٤. ولكن هذا الانخفاض لم يكن نتيجة إصلاحات، بل كان نتيجة تقليص النفقات التنموية، وتجميد الانتدابات، وممارسة ضغوط جبائية غير مستدامة، إلى جانب الاستفادة من غياب دعم الطاقة العالمي الذي خفّض نفقات الدعم الطاقي. ولا تزال كتلة الأجور في حدود ١٥-١٦٪ من الناتج، وهي من أعلى النسب عالمياً.

وبخصوص سياسة الدعم، يتَّضح عمليّاً أنّ الدولة تسعى نحو تفكيك تدريجي للدعم دون الإعلان عن ذلك صراحة، أي أنها ترفع من ناحية الخطاب والترويج للاستهلاك الداخلي شعار رفض إملاءات صندوق النقد الدولي وتمارس على الأرض سياسة فرض الأمر الواقع، بحيث يتطبّع المواطن تدريجيا مع غلاء أسعار المواد الأساسية المدعّمة التي أصبحت تغيب باستمرار من الأسواق ويشقى المستهلك للعثور عليها فيشتريها متى وجدها بأيّ ثمن.

• الدين العمومي: بلغ حجم الدين العمومي العام حدود ٨٤٪ من الناتج في سنة ٢٠٢٤، وينتظر أن يبلغ ٨٧ ٪من الناتج سنة ٢٠٢٥، حسب التقديرات المختلفة للمؤسسات الدولية، مع نسبة دين خارجي تناهز ثلاثة أرباع الناتج، ما يضع تونس في خانة البلدان عالية المديونيّة.

ويبقى الخطير في هذا الباب أنّ الدين الخارجي أصبح غير قابل للتمويل بعد أن أغلقت الأسواق المالية أبوابها أمام تونس، خاصة إغلاق السلطة الباب أمام عقد أي اتفاق مع صندوق النقد الدولي بما يُفقد تونس تدفّق التمويلات الخارجية بسبب غياب الضمانات، ووضع الترقيم السيادي الذي رغم تحسّنه لا يرتقي إلى طمأنة جهات التمويل وكسب ثقة المانحين.

لذلك لجأت السلطة للحلول السهلة برفع الحجر على التمويل المباشر للبنك المركزي لميزانية الدولة، حيث غرفت من رصيده ٧٠٠٠ مليون دينار لسنتين متتاليتين

(٢٠٢٤ و٢٠٢٥) وبرمجت تمويلا مباشرا بقيمة ١١٠٠٠ مليون دينار لميزانية سنة ٢٠٢٦ (٣ مليار دولار في ٢٠٢٥، وطلب ٧ مليار دولار إضافي في ٢٠٢٦)، وإمكانيّة إصدار صكوك بقيمة ٧ مليار دينار، وذلك لسدّ حاجيات التمويل الكلّية المقدّرة سنة ٢٠٢٦ في حدود ٢٧ مليار دينار.

هذا النمط من التمويل الداخلي الكثيف لميزانية الدولة يرفع مخاطر مزاحمة القطاع الخاص، ويغذّي المخاوف من انزلاق تضخّمي مستقبلي إذا تواصل في غياب إصلاحات جبائيّة وهيكليّة عميقة، وهو ما يتقاطع مع ما يصفه بعض الخبراء ب«الاستغلال المالي للنقد» لخدمة الميزانيّة على حساب الاستثمار المنتج.

الترقيم السيادي لتونس حسب تصنيف وكالات الترقيم الدولية

بالرغم من التحسن الطفيف في تقييم وكالات الترقيم الدولية، لا تزال تونس مُصنّفة في أسفل سلّم الترقيم (Caa2 عند Moody's، و CCC+ مع آفاق سلبية عند Fitch، وCCC- عند P&S)، مع نظرة مستقبلية قاتمة، وذلك نتيجة غياب الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتواصل التسيير الشعبوي لمرافق الدولة، وعدم عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب هشاشة المالية العمومية وتوسع دائرة المخاطر السياسية العالية.

الحماية الاجتماعية: مكسب مهمّ لكن بتمويل هشّ

يُعدّ برنامج التحويلات النقديّة «أمان» (برنامج الأمان الاجتماعي) من نقاط الضوء النادرة، فقد تضاعفت تغطيته ثلاث مرّات خلال عقد لتشمل قرابة ١٠٪ من السكّان (أكثر من ٣٧٠ ألف أسرة هشّة) إلى جانب توسيع التغطية الصحيّة المجانيّة أو المدعّمة إلى نحو ٦٢٠ ألف أسرة ذات دخل ضعيف.

ويوصي البنك الدولي في تقريره الأخير، الصادر بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، بإعادة استهداف أدقّ وتعزيز الأدوات الرقميّة، وتوسيع التغطية تدريجيّاً للعمّال غير النظاميّين؛ لكنّه يربط استدامة هذه الشبكات بقدرة الدولة على استعادة التوازنات الكلّية وعلى تنفيذ إصلاحات في المؤسّسات العموميّة والمنافسة ومناخ الأعمال.

وتكمن المفارقة المركزيّة في أنّ توسيع شبكات الأمان الاجتماعي يتمّ في سياق نموّ ضعيف، واستثمار راكد، ومصادر تمويل عموميّة تزداد هشاشة، ما يطرح سؤال الاستدامة والإصلاح الجبائي العادل بدل التسرّع في تقليص التحويلات للفئات الهشّة.

خلاصات تقييمية

- هناك تحسّن ظرفي في مؤشّرات التضخّم والنموّ مقارنةً بذروة الأزمة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، لكنّه لا يرقى إلى "انتعاش اقتصادي" بالمعنى الهيكلي، فلا يزال النموّ مُعلّقا في حدود ٢-٢٫٥٪ مع بطالة تفوق ١٥٪ واستثمار مقيّد، بما يعني استمرار حالة «الركود المزمن».

- اتّساع الفجوة بين الرواية الرسميّة والواقع الميداني: تُركّز التقارير الحكوميّة على أرقام النموّ وتراجع التضخّم، بينما تُهمِل استمرار انكماش الطلب الداخلي، وضعف الإنتاجيّة، وهشاشة القطاع الخاص في مناخ يتّسم بعدم اليقين السياسي والقانوني.

- بلوغ الهشاشة الخارجيّة مستوى مقلق: عجز جاري يعود للارتفاع، احتياطيّات عملة تتآكل، اعتماد متزايد على تمويلات قصيرة الأجل وتحويلات الخارج، وتراجع الاستقلال الطاقي إلى ثلث الاستهلاك فقط، ما يجعل الاقتصاد عرضة لأيّ صدمة في أسعار الطاقة أو في تدفّقات السياحة والتحويلات.

- التمويل العمومي يدخل منطقة الخطر مع توسّع اللجوء إلى البنك المركزي والسوق الداخليّة لسدّ فجوات الميزانيّة بدل مسار إصلاحيّ حقيقيّ في منظومة الدعم، الجباية، والمؤسّسات العموميّة.

- شبكات الأمان الاجتماعي تبقى ضرورة اجتماعيّة وسياسيّة، لكن لا يمكن استدامتها دون إصلاحات تعيد إطلاق الاستثمار والتشغيل وتُحسّن العدالة الجبائيّة وتدمج الاقتصاد الموازي في الدورة الرسميّة.

تحليل مقارن، كيف ترى المؤسسات الدولية تونس؟

- صندوق النقد الدولي، يرى أنّ:

- الاقتصاد التونسي مُعرَّضٌ لمخاطر انزلاق مالي خطير
- غياب الإصلاحات يهدّد بالانكماش
- الأزمة السياسية تعرقل التمويل
- الدولة مهددة بأزمة سيولة في ٢٠٢٥-٢٠٢٦

- البنك الدولي، يؤكد على:

- ضعف الحوكمة
- غياب الرؤية الاقتصادية
- تدهور مناخ الأعمال
- خطورة الوضع الاجتماعي

- البنك الإفريقي للتنمية، يشدد على:

- ضرورة إصلاح المنظومة الجبائية
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية
- تشجيع الاستثمار الخاص
- تطوير البنية التحتية

خلاصة اقتصادية لسنة ٢٠٢٥

يمكن تلخيص المشهد الاقتصادي كما يلي:

- اقتصاد هشّ يعيش على التوازنات القصيرة المدى
- غياب أي إصلاح هيكلي جدي
- أزمة مالية عميقة تهدد استدامة الدولة
- اعتماد كبير على الموارد الظرفية (سياحة – تحويلات – أسعار طاقة)
- انفجار اجتماعي محتمل إذا تواصل مسار تدهور المؤشرات وتأزّم الأوضاع

- غياب استراتيجية اقتصادية متوسطة وطويلة المدى وافتقاد السلطة القائمة للرؤية والبوصلة الموجهة للسياسات.

خامساً: تونس سنة ٢٠٢٦ أو «سيناريوهات اللايقين»

محدّدات سيناريوهات سنة ٢٠٢٦ وما بعدها

انطلاقا من شهر أكتوبر ٢٠٢٥ دخل عدّاد قيس سعيد السنة السابعة في قصر قرطاج والسنة الثانية من العهدة الرئاسية الثانية الممتدّة دستوريا على خمسة أعوام. من هذا المدخل يمكن رسم بعض سيناريوهات المستقبل القريب لتونس زمن حكم الفرد العازم على جعل النظام قاعديّاً شعوبيا وسياديّا. ذلك أنّه من العناصر الأساسية لتحديد اتّجاهات تونس سنة ٢٠٢٦ وما بعدها ليس الواقع السياسي وتفاعلاته وتوازناته، والاقتصاد ومتطلباته وإكراهاته، والمجتمع وحاجياته وردود فعله فحسب، بل ينبغي الأخذ بعين الاعتبار «المشروع» الذي يعمل رئيس الجمهورية على إرسائه. وهو مشروع مرتبط شديد الارتباط بالشخص أكثر منه بالنظام أو المنظومة.

العامل الثاني في رسم احتمالات الغد القريب في تونس، المعطى الاقتصادي ومدى القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية داخليا وخارجيا. فإمكانية «الصمود الاقتصادي» وفي الحد الأدنى القدرة على ضمان توفير ما يمنع أو يفرمل ما من شأنه تأجيج الأوضاع الاجتماعية باعتبارها أحد مداخل التغيير التي يخشاها النظام القائم.

أمّا ثالث العوامل فهو المعطى الخارجي المؤثِّر في ضبط بوصلة قصر الرئاسة بقرطاج. وأهم هذه المؤثرات الجزائر أوّلا بحكم ارتهان تونس لها طاقيا، وطبيعة العلاقات الوطيدة بين رأسيْ النظام الممتدة بين سردية الأخوّة والمصالح المشتركة وبين ملامح الاتفاقات العسكرية والأمنية. وثانيا إيطاليا كعنوان للتعاون الأوروبي التونسي وقوامه حماية الحدود الجنوبية للمتوسط مقابل ضمان شروط استمرار النظام وفي الحد الأدنى عدم إزعاجه أو الضغط عليه. وثالثا الولايات المتحدة الأمريكية المتمسكة بالتعاون العسكري الوثيق لأسباب إقليمية وهذا إيجابي للنظام، والعاملة

على تعميم اتفاقيات أبراهام للتطبيع في الجانب السلبي.

ويبقى المشهد السياسي التونسي الداخلي أحد العوامل ذات التأثير ليس كمحدّد وإنّما كمحفّز لعوامل التأثير الأخرى مجتمعة. فالمعارضة السياسية والمنظماتية والجمعياتية والشبابية تُعدّ من فواعل التهرئة من ناحية وفرملة مشروع النظام الحاكم، فضلا عن أنّ صوتها وتشبيكها الداخلي يحفّز على الاحتجاج والإحراج، في حين أنّ التشبيك الخارجي ينقل الوضع التونسي من مسألة داخلية إلى ملف إقليمي ودولي.

وبالرغم من وضوح العوامل المؤثّرة، فإنّ تحديد السيناريو الأرجح للسنة ٢٠٢٦ وما بعدها يدخل في دائرة «اللايقين» لتداخل المحدّدات من ناحية، ولطبيعة النظام من ناحية أخرى. وبالتالي سنعرض السيناريوهات المحتملة، وهي أربعة، دون الحسم في المرجّح من بينها.

السيناريو الأوّل: تصلّب سياسي وتهرئة المنظومة

لم يخف قيس سعيّد خلال السنوات الأربعة الأخيرة وتحديدا منذ إصداره يوم ٢٢ سبتمبر الأمر عدد ١١٧ الذي منح فيه لنفسه كلّ الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، أنّ لديه مشروعا يعتزم تنفيذه. ويتمثّل المشروع في تغيير النظام في تونس إلى «نظام بناء قاعدي» تكون فيه السيادة شكلا للشعب عبر مجالسه المحلّية، وتؤول في النهاية إلى شخص رئيس الجمهورية المنتخب والمتجسّدة فيه السيادة، ومن استتباعاتها السلطة.

وينبغي أن تتوفّر شروطٌ لتحقيق هذا المشروع سواء في «فلسفته» المذكورة أعلاه، أو في تمفصلاته، أو مشاريعه الجزئية مثل بناء مؤسسات حكم بديلة (مجالس)، وشركات أهلية تتلاحم عضويا مع المجالس المحلية ويتم تمويلها من الصلح الجزائي وميزانية الدولة. وهذه المجالس تُعْتَبَرُ البديل الحقيقي عن الأحزاب، أمّا الشركات الأهلية فليست آلية لخلق الثروة وإيجاد حلّ «خلاّق» لمكافحة البطالة، وإنّما هي أدوات استقطاب للمناصرين وتشكيل شبكة زبائنيّة ممتدة في كل أنحاء البلاد. وبذلك تغدو المجالس المحلية والجهوية والإقليمية والمركزية زائد الشركات الأهلية

عناوين النظام الجديد الذي تختفي فيه الأحزاب والمنظمات والجمعيات.

ولن يتحقّق هذا البناء القاعدي إلاّ بإزالة كلّ مكوّنات المنظومة القديمة ليس كأشخاص فقط، بل ،وهو الأهم، كمؤسسات تُحيل إلى نظام حكم يعمل سعيّد على إزالته. وبالنظر إلى أنّ عهدة سعيّد الرئاسية الثانية هي في سنتها الثانية ، أي أنه ما تزال أمامه ثلاث سنوات (أو أربع باحتساب سنة ٢٠٢٦)، فإنّ الفرصة سانحة لمواصلة تحقيق شروط إمكان إرساء منظومة البناء القاعدي. وهو ما يعني تسريع نسق القضاء على الأجسام الوسيطة من أحزاب ورموز سياسية ونقابات ومنظمات، إضافة إلى مزيد تدجين الإعلام العمومي والخاص والجمعياتي.

وذاك ما أطلقنا عليه وصف «التصلّب» اغتناما للمسافة الزمنية بين سنة ٢٠٢٦ وسنة ٢٠٢٩ باعتبارها سنة الحسم في من سيخلف سعيّد بعد استتباب الأمر للمنظومة، أو في التمديد لنفسه اعتمادا على دستور ٢٠٢٢ الذي يسمح بالترشح مرّتين، أمّا العهدة الأولى «فهي غير محتسبة» بحكم استنادها إلى دستور ٢٠١٤ المُجمّد ثم المُلغى.

ولن يكون العامل الاقتصادي حائلا دون تنفيذ هذا السيناريو. فللمنظومة ما يسمح لها بإدارة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية بفضل مداخيل الضرائب (من مداخيل متوقعة ب٥٢ مليار دينار تمثّل الضرائب أكثر من ٤٧ مليار دينار)، بالإضافة إلى تحويلات التونسيين بالخارج ومداخيل السياحة والقطاعات الزراعية المصدّرة. ذلك لن يحلّ، بكل تأكيد، الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة والبنيوية، بل سيزيد من الهشاشة الاقتصادية والتهرئة الاجتماعية والغضب متعدّد الأوجه.

وهذه التكلفة يمكن القبول بدفعها من نظام يعتبر نفسه في «حرب تحرير» من أجل «بناء شاهق في التاريخ» سيكون «صالحا للإنسانية جمعاء»، وفق السلّة الدلالية لسعيّد ذاته. فحسابات الربح والخسارة مقاييسها مختلفة عنده.

السيناريو الثاني: الحفاظ على الوضع الراهن statu quo

لن تختلف سنة ٢٠٢٦ عن سابقتها، بل ستكون حفاظا على الوضع واستمرارا له. ولهذا السيناريو مبرّرات كثيرة، من بينها أنّ رئيس الجمهورية قيس سعيّد ، رغم أنه دستوريا هو المخوّل الوحيد بصنع السياسات العامة ورسم الخيارات والتوجهات (الفصل المائة من الدستور)، فإنّ يديه غير مطلوقتين بالكامل سواء لأسباب تتعلق بطبيعة النظام والمنظومة الحاكمة أو بالوضعين الاقتصادي والاجتماعي أو العامل الخارجي. فقد أثبتت السنوات الأربعة الأخيرة، أي منذ انقلاب ٢٠٢١، أنّ للقوى الصلبة مُمثّلة في المؤسستين العسكرية بوجه خاص ثم المؤسسة الأمنية أدوارا في ضبط السياسات العامة وتوجيهها.

هذا التوجيه يتم خلف الستار، فتتبّع التوازنات والآثار والتراجعات أحيانا (مثلا رفض إقحام مجلس الأمن القومي في الصلح الجزائي، أو الموقف من إجراء انتخابات رئاسية سنة ٢٠٢٤ من عدمه، وعدم حضور قيادات الجيش توقيع الاتفاقية العسكرية مع الجزائر)) يكشف عن أنّ إرادة سعيّد ليست المحدّدة وحدها. وللقوى الصلبة خطوط لا تريد أن يتمّ الاقتراب منها، وأهمها السياسات التي من شأنها تأجيج الشارع ممّا يترتب عنه كلفة باهظة حينيا (معالجة الوضع) ومستقبليا (المحاسبة). وعليه فإنّ السيناريو الأمثل بالنسبة لها هو الحفاظ على الوضع الذي يضمن لها المشاركة في الحكم من خلف الستار، ولا يحمّلها كلفة كبرى رغم تحقيق أهدافها المتمثلة في تحجيم النخبة السياسية والنقابية بما هو تمهيدٌ للأرضية في صالح الماسك بالحكم مستقبلا.

كما أنّ الحفاظ على الوضع كما هو statu quo يعطي للوظائف (السلط) التنفيذية والتشريعية فرصة للعمل على إصلاح مختلف المنظومات الاقتصادية والمالية وتحقيق بعض المنجزات الميدانية. كما يسمح لرئيس الجمهورية ذاته بمزيد من المناورة عبر تشكيل الحكومات وتحميل الآخرين المسؤوليات و«تطهير» الساحتين السياسية والإدارية ممن يعتبرهم عوائق تحول دون تحقيق مشروعه. ومثل هذا الوضع لن يحول دون توفير ممهدات إيجاد حل دستوري لتكريس خيار الاستمرار في الحكم لأكثر من عهدة أخرى.

ويخدم هذا السيناريو الدولة المؤثّرة الأكبر في تونس، ألا وهي الجزائر. فالاستقرار يخدمها ويقيها من جبهة جديدة تضاف إلى المغرب وليبيا ومالي أساسا. كما يخدم الاستقرار الولايات المتحدة الأمريكية، وفق ما عبّر عنه «معهد واشنطن» في تقدير الموقف الموسوم ب»الاحتجاجات المتزايدة في تونس تفتح الباب أمام مبادرات أمريكية منخفضة الكلفة». فواشنطن تريد من تونس زمن سعيّد (وفق المعهد) «التصدّي أوّلا لخصوم الولايات المتحّدة وأهمها إيران»، وهي «مرشّح جيّد كالمغرب في سلاسل التوريد العالمية لقربها الجغرافي من أوروبا والاستقرار في الشرق الأوسط» ثانيا. والعنصر الثالث أنّ «تونس لديها عمالة كبيرة تؤهلها لدور رائد في الأعمال الإنتاجية في إفريقيا».

ولإنجاح هذا السيناريو بإمكان واشنطن تقديم «مبادرات منخفضة الكلفة دون استثمار موارد كبيرة»، وذلك على غرار تشجيع الإصلاحات بهدوء في المناطق الأقل تسيسا مثل دعم مشاريع البنية التحتية التجارية الحيوية «. والعمل على الحد من التآكل الاقتصادي مع طمأنة التونسيين بأنّ واشنطن لن تتخلّى عنهم تماما». وأخيرا «يمكن للولايات المتّحدة أن تفعل المزيد لمساعدة التونسيين على الالتقاء حول مستقبل أكثر ازدهارا».

السيناريو الثالث: التغيير القسري لأسباب طبية

حذّر نفس التقرير الأمريكي الصادر يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥ من «التغيّرات المحتملة الناجمة عن سوء صحة الرئيس». وأضاف أنه من الحكمة أن «يقيّم المسؤولون إلى متى يمكن أن يستمر الوضع الذي لا يمكن الدفاع عنه في البلاد على ما يبدو، وما قد يحدث في حالة حدوث فراغ في السلطة».

حدّد دستور ٢٠٢٢ الذي كتبه سعيّد بنفسه آليات سدّ الشغور في منصب رئيس الجمهورية. إذ يعوّض رئيسُ(ة) الحكومة رئيسَ الدولة في حالة الشغور المؤقت، أمّا في حالة الشغور النهائي فإنّ رئيس المحكمة الدستورية هو من يتولّى السلطة لمدّة أقصاها تسعون يوما ينظّم خلالها انتخابات لا يشارك فيها. وقد غدت مسألة إحجام رئاسة الجمهورية عن تفعيل الباب المتعلّق بإرساء المحكمة الدستورية،

رغـم تنديـد الرئيس ذاته سـابقا بعدم إرسـاء من حكموا قبلـه ذات المحكمـة، مع فارق هـو أنّ تركيبـة المحكمة الآن من قضـاة معينين بصفاتهم بما يعنـي أنّ بعثها لا يتطلب إلاّ سـدّ الشـغورات في وظائـف قضائيـة عليـا والمصادقة على نـص قانوني.

وقـد ارتفـع الجـدل خلال الأشـهر الأخيرة حـول إرسـاء المحكمـة الدسـتورية لسـبب قانـوني ودسـتوري أوّلا. وهـو يتمثّـل في ضرورة تفعيـل الدسـتور وإرسـاء المحكمـة ليس في علاقة بالشـغور الممكـن نظريا في منصب الرئاسـة بل لمراجعة ترسـانة القوانين والمراسـيم المخالفة للدسـتور بل للمنطـق وللمبادئ القانونيـة والكونية. وثانيا في علاقـة بما يتـداول في الفضـاء الافتراضي وبعـض المنصات الإعلاميـة الخارجية حول الوضـع الصحـي للرئيس على غـرار مـا ورد في التقرير المذكـور أعلاه. والحديث في هذا الموضـوع يدخـل دائرة الممنوعـات في السـاحة الداخلية التونسـية.

في ظـل التضييـق السـياسي، وفاعليـة القـوى الصلبـة، والهشاشـة الاقتصاديـة، واهتراء المقـدرة الشرائيـة، وارتفـاع وتيرة الاحتجـاج الاجتماعـي، وغيـاب المحكمـة الدسـتورية، يسـتمد هـذا السـيناريو شرعيّة طرحـه، وهو يفتـح احتمالات كـثيرة حول آليـات الانتقـال وإمكانيـة تدخّـل القـوى الصلبـة لمسـك الأمور بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر. وفي كلّ الأحـوال فـإنّ موقفهـا سـيكون مؤثّـراً إن لم يكـن محـدّدا. وذلـك دون إغفـال ردود الفعـل المحتملـة مـن النخبـة السياسـية التونسـية والشـارع داخليـا، ومن المحيـط الإقليمـي والـدولي خارجيا.

السيناريو الرابع: الاهتزازات الفجئية

«بالرغـم من أنّ التعبيرات التونسـية عن السـخط تبـدو في تزايـد، إلاّ أنّه من المهم عـدم المبالغـة في احـتمال حدوث انهيار سـياسي أو اقتصـادي على المـدى القريب»، ذلك مـا أكـده تقرير «معهـد واشـنطن». وقبل الوصـول إلى هـذا التوصيـف ورد في التقرير» وفي الوقـت نفسـه يشير التراكـم الأخير للمواجهات العامة مع الحكومـة إلى أنّ الشركاء الغربـيين يحـب أن يظلـوا حذرين مـن الاضطرابـات غير المتوقعة والانهيـار الاقتصادي المفاجـئ، ناهيـك عـن التـغيرات المحتملة الناجمة عن سـوء صحـة الرئيس».

فرغـم اسـتبعاد تحقّـق هـذا السـيناريو بالنظـر إلى عوامـل عديـدة أهمهـا ضعـف

المعارضة وتراجع فاعلية المنظمات المهنية والمجتمع المدني وعدم بروز بدائل، فضلا عن اصطفاف القوى الصلبة خلف رئيس الجمهورية، وحرص القوى الدولية الإقليمية خاصة إيطاليا والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على دعم الاستقرار بالبلاد، فإنّ عنصر المفاجأة لا تحكمه القوانين خاصة وأنّ بعض شروطه متحقّقة، وقد تمّ عرضها بالتفصيل في الأقسام المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- وفي المحصلة، لا يمكن ترجيح أيّ من السيناريوهات الأربعة. ويعود عدم اليقين إلى الضبابية التي تعيشها البلاد من ناحية، وإلى أنّه من الصعب استخدام العقل والمنطق للترجيح في منظومة يحكمها «عقل سياسي» لا يؤمن بمحددات الفعل السياسي وبدلالاته المتداولة.

فتونس ٢٠٢٦ مفتوحة على احتمالات أدناها استمرار الوضع على ما هو عليه، أو التصلّب السياسي مع الهشاشة الاقتصادية وارتفاع عوامل الاحتقان، وصولا إلى المفاجأة كعنصر محدّد للمستقبل، إمّا أن يكون «السبب البيولوجي والقدري» محدّدا أو أن يكون الانفجار مدخلا محتملا -رغم استبعاده- لإعادة ترتيب الوضع.

قائمة المصادر والمراجع

❖ مواقع إلكترونية لمؤسسات رسمية:

• البنك المركزي التونسي، بيانات حول أهم مؤشرات حساب الخزينة والموجودات الصافية من العملة الأجنبية ونشريات الظرف الاقتصادي، www.bct.gov.tn

• بوابة الحكومة التونسية، تتضمن أنشطة رئاسة الحكومة ومؤسساتها وروابط مختلف الوزارات والهيئات والمنشآت العمومية، www.tunisie.gov.tn

• رئاسة الجمهورية التونسية، موقع يوثّق مختلف أنشطة رئيس الجمهورية التونسية، www.carthage.tn

• المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (يرجع بالنظر إلى رئاسة الجمهورية)، دراسات حول النظام الجبائي والذكاء الاصطناعي ومكافحة الاقتصاد الريعي وهجرة المهندسين، www.ites.tn

• المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، دراسات حول الطاقة والمالية العمومية والتشغيل والاستثمار، www.itceq.tn

• المعهد الوطني للإحصاء، بيانات خاصة بالنمو الاقتصادي والاستهلاك العائلي ومؤشرات التشغيل والبطالة والتجارة الخارجية وتعداد السكان والسكنى، www.ins.tn

• المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، توصيات لقانون الميزانية لسنة ٢٠٢٦، تقرير، www.iace.tn

• المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرصد التونسي الاجتماعي، تقارير دورية ودراسات وإحصائيات، www.ftdes.net

• وزارة المالية، تقارير الميزانيات والموازين الاقتصادية وإحصائيات حول

الجباية وإنجاز الميزانية، www.finances.gov.tn

❖ مقالات:

• أخطاء فادحة في تونس، جمال طاهر، موقع الجزيرة نت، ٢ أكتوبر ٢٠٢٥.

• أخطر ما تواجهه تونس اليوم، جلال الورغي، موقع الجزيرة نت، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥.

• تعليق نشاط الجمعيات في تونس: تصعيدٌ جديد ضد العمل المدني، كريم المرزوقي، المفكرة القانونية، ٥ ديسمبر ٢٠٢٥.

• تونس ما بعد الانتخابات الرئاسيّة: ٥ أسئلة كبرى ستحدّد ملامح المستقبل، محمد اليوسفي، موقع الكتيبة، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥.

• تونس: تنامي الفقر في المناطق المهمشة يعيق التنمية ويفاقم الأزمات المجتمعية، روعة قاسم، جريدة القدس اللندنية، ٦ سبتمبر ٢٠٢٥.

• جدل في تونس حول "اتفاقية مزعومة" تسمح للجزائر بالتدخل لحماية نظام سعيد، القدس العربي اللندنية، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥.

• -الصحّة العمومية في تونس: منظومة تنهار وأدمغة تُهاجر بحثا عن الخلاص الفردي، رحمة الباهي، موقع الكتيبة، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥.

• «الصمت» ينال من صوت تونس الدبلوماسي في الخارج، مقال لهدى الطرابلسي، موقع ذي اندبندنت عربي،٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥.

• قيس سعيد تونس والجزائر، ناصر جابي، القدس العربي اللندنية، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥.

• في ذكرى ١٧ ديسمبر: يحيَا الرّئِيس.. تسقُط الحرية، ياسين النابلي، المفكرة القانونية، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥.

• مراسيم الرئيس تتمدّد في تونس: تشريع استثنائي بمنأى عن رقابة البرلمان، كريم المرزوقي، المفكرة القانونية، ١٦ أكتوبر، ٢٠٢٥.

• نحو سردية ديمقراطية بديلة، عماد الدائمي، موقع الجزيرة نت، ٧ أكتوبر ٢٠٢٥.

❖ كتب:

• الدريدي منى كريّم، (تنسيق لمؤلف جماعي)، انتخابات ٢٠٢٤ ودولة القانون، أعمال ملتقى ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، دار سانتيلانا، تونس، ٢٠٢٥.

• الصادق الحمامي، ديمقراطية مشهدية: الميديا والاتصال والسياسة في تونس، دار محمد علي الحامي، الطبعة الثانية، تونس.

• العش مهدي، نحو اللاجمهورية: مقالات حول الانتقال من ديمقراطية مريضة إلى حكم الفرد، جمعية نشاز والمفكرة القانونية، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس ٢٠٢٢.

• قسومي المولدي، الجمهورية الجديدة والتأسيس الذي لا يُبنى عليه، دار الكتاب، تونس، ٢٠٢٥.

• قسومي المولدي، الانتقال المعطّل: قراءة في نواظم الاجتماع السياسي المُتْلَفة، دار الكتاب، تونس، ٢٠٢٥.

• وليد الماجري (تنسيق لمؤلف جماعي)، أيّ إعلام نريد؟ رؤى متقاطعة لإصلاح النظام الإعلامي التونسي، دار الكتاب، تونس، ٢٠٢٥.

• الزبيدي عبدالسلام، هل أخبرنا قيس سعيّد بكلّ شيء؟ قراءة اتّصالية، دار سوتيميديا للنشر، تونس ٢٠٢٤.

❖ مواقع ومقالات مؤسسات دولية:

- Banque africaine de développement, Perspectives économiques en Afrique 2025, Tirer le meilleur parti du capital de l'Afrique pour favoriser son développement.

- FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, PERSPECTIVES

ÉCONOMIQUES RÉGIONALES Moyen-Orient et Asie centrale OCTOBRE 2025.

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL Perspectives de l'économie mondiale Dans une économie mondiale en constante évolution les perspectives restent sombres 14 OCTOBRE 2025.

Groupe de La Banque Mondiale Bulletin de conjoncture économique de la Tunisie automne 2025 Renforcer les filets sociaux peut soutenir la reprise économique de la Tunisie 26 Novembre 2025.

Hanneberg Sabina Tunisia's Growing Protests Open a Door for Low-Cost U.S. Initiatives WWW.Washington Institute.org 17 December 2025.

www.fitchratings.com Tunisia 12-Sep-2025.

تقرير الحالة الجزائرية

د. هجيرة بن زيطة

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

مستخلص

التمهيد: «الجزائر الجديدة» واختبار الواقع

يرصد التقرير حالة الجزائر في عام ٢٠٢٥ بوصفها مرحلة «تقييم واقعي» للوعود التي رُفعت تحت شعار «الجزائر الجديدة». يتمحور التحليل حول كيفية سعي السلطة الجزائرية لتحقيق توازن حرج بين الحفاظ على «الاستقرار السلطوي» وبين الاستجابة لضغوط التغيير الداخلي والتقلبات الدولية. يرتكز التقرير على فهم الجزائر كنموذج لـ «الدولة الريعية» التي تحاول الإصلاح من «الأعلى إلى الأسفل».

المسار الاقتصادي: «ميزانية القرن» وتحدي التنويع

يُسلط التقرير الضوء على قانون المالية لعام ٢٠٢٥، الذي يُعد الأضخم في تاريخ البلاد من حيث حجم الإنفاق.

- تحفيز الاستثمار: تهدف الميزانية الضخمة إلى كسر قيود الاعتماد على المحروقات وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.
- الأمن الغذائي والمائي: وضعت الجزائر مشاريع تحلية مياه البحر وتطوير الفلاحة الصحراوية كأولويات استراتيجية لمواجهة التغير المناخي وضمان السيادة الغذائية.
- المؤشرات الرقمية: يلاحظ التقرير نمواً في الناتج المحلي الإجمالي وتحسناً في بعض مؤشرات التشغيل، إلا أن التحدي يبقى في مدى استدامة هذه الأرقام بعيداً عن تقلبات أسعار النفط العالمية.

المشهد السياسي: التوازنات الداخلية والشرعية

يصف التقرير عام ٢٠٢٥ بأنه عام «تمتين الجبهة الداخلية»؛ حيث عملت السلطة على تقوية التحالفات السياسية الداعمة لبرنامج رئيس الجمهورية، مع التركيز على دور الشباب والمجتمع المدني كبدائل للتنظيمات التقليدية.

- الاستقرار المؤسسي: هناك سعي واضح لتعزيز صورة الدولة القوية القادرة على إدارة الأزمات، مع الحفاظ على «المركزية» في اتخاذ القرار.

- الحريات والشفافية: يشير التقرير إلى وجود ضغوط مستمرة لتوسيع الحريات العامة وتعزيز الدور البرلماني، وهي ملفات لا تزال تشهد أخذاً ورداً بين الخطاب الرسمي والمطالب الشعبية.

السياسة الخارجية: العودة إلى «الدور القيادي»

استعادت الجزائر في عام ٢٠٢٥ بريقها الدبلوماسي كلاعب محوري في إفريقيا والساحل.

- دبلوماسية الطاقة: عززت الجزائر مكانتها كمورد موثوق للطاقة نحو أوروبا، مستغلةً الأزمات الجيوسياسية لتثبيت قدمها كشريك استراتيجي.

- ملف الساحل والقضايا العربية: واصلت الجزائر تمسكها بمبادئ «عدم التدخل» ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مع لعب دور الوساطة في الأزمات المحيطة بها، لاسيما في مالي وليبيا.

سيناريوهات مشهد ٢٠٢٦: آفاق المستقبل

يختم التقرير برسم أربعة سيناريوهات ترسم مسار الدولة الجزائرية في المرحلة المقبلة:

١. سيناريو الاستقرار والنمو التدريجي (الأرجح): يفترض نجاح الدولة في تنفيذ المشاريع الكبرى (قانون المالية) واستمرار أسعار النفط في مستويات مريحة، مما يؤدي إلى تحسن الخدمات الاجتماعية وتراجع الاحتقان الشعبي دون الحاجة لتغييرات سياسية جذرية.

٢. سيناريو التحول السياسي الجزئي: يفترض حدوث انفتاح سياسي «محكوم» يؤدي لزيادة الشفافية ومنح البرلمان صلاحيات أوسع، مما يعزز صورة الجزائر الدولية كنموذج للتحول المعتدل.

٣. سيناريو الضغوط المتصاعدة (السيناريو الحذر): يرتبط بحدوث صدمات اقتصادية (انخفاض أسعار النفط) تؤدي لفشل استراتيجيات التنويع، مما قد يرفع وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية ويضع السلطة أمام خيارات صعبة.

٤. سيناريو التموقع الإقليمي المتقدم: يركز على نجاح الجزائر في فرض نفسها كقوة إقليمية مهيمنة عبر الحلول الدبلوماسية والشراكات الاقتصادية الكبرى، مما يجعل استقرارها الداخلي مصلحة دولية عليا.

الخلاصة الاستراتيجية

إن الجزائر في عام ٢٠٢٥ هي دولة تحاول «إعادة اختراع» نفسها من الداخل عبر ضخ مالي ضخم وإصلاحات مؤسسية موجهة، بينما تراقب بحذر تحولات الجوار الإقليمي. النجاح النهائي مرهون بمدى قدرة النظام على تحويل «النمو الرقمي» إلى «تنمية إنسانية» ملموسة يشعر بها المواطن البسيط.

أبـرزت السياسـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة ملامـح النظـام السـياسي الجزائريـة في ظـل رهانـات تكنيكيـة مـع جهـود وضغـوط داخليـة، فبعـد سـنوات مـن الخطـاب الإصلاحـي الـذي رفعتـه السـلطة ضمـن رؤيـة « الجزائـر الجديـدة»، بـرزت ضرورة التقييـم الواقعـي لمـدى تحقيـق البرامـج والوعـود على أرض الواقع وتجلـت خصوصية بين الدولـة والعـالم والاقتصـاد في ظـل ظـروف دوليـة واقليميـة متسـارعة.

ويهـدف هـذا التقريـر في سـياق أكاديمـي إلى تشـخيص الحالـة الجزائريـة في عـام ٢٠٢٥، مـن خلال تحليـل ديناميكيـات السـلطة والتوازنـات الداخليـة التـي تتحكم في عمـل النظـام السـياسي والاقتصـادي وانعكاسـاتها الاجتماعيـة، ويرتكـز التحليـل على مقاربـة شـاملة تسـتعين بالمفاهيـم المسـتقبلية بـنماذج «الدولـة الريعيـة»، و» الاسـتقرار السـلطوي» و»الإصلاح الموجـه مـن الأعلى» مـن أجـل تفسـير طبيعـة الخيـارات التـي تتبناهـا السـلطة الجزائرية في سـعيها لتحقيق التـوازن بين الطلب الدائـم وطلب التغيير.

أبرز الأحداث والتطورات خلال ٢٠٢٥

1. قانون المالية ٢٠٢٥: الميزانية الاضخم

يعـتبر قانـون الماليـة ٢٠٢٥ الأكبر مـن حيـث الحجـم في تاريـخ الجزائـر، بصيغـة نفقـات ضخمـة وهـو يهـدف إلى تحفيـز الاسـتثمار وتنويـع الاقتصـاد خـارج قطـاع المحروقـات، مـع التركيـز على تحسين القـدرة الشرائيـة للمواطـن ودعـم الفئـات الاجتماعيـة، وقـد حـدد سـعرا مرجعيـا لبرميل النفـط بــ ٦٠ دولارا وخصّـص ميزانية نفقـات تفـوق ١٦ ألـف مليـار دينـار مقابل إيـرادات بنحـو ٨,٥ ألف مليـار دينار، كما يتضمـن القانـون إصلاحات الجباية لتشـجيع المؤسسـات والابتكار وتسـهيل القروض والسـكن الاجتماعي.ويُعـد جـزءا مـن استراتيجيـة الدولـة لتعزيـز النمـو الاقتصـادي

المستدام والعدالة الاجتماعية في ظل التحديات المالية.[1]

وبحسب الحكومة فإن القانون يعكس البعد الاجتماعي للدولة فالكثير من النفقات موجهة لدعم القدرة الشرائية والدعم الاجتماعي وتحمل أعباء المواطن، ورغم أن تم توقع أن يوفر القانون هامش اقتصادي، لكنّه جاء مع عجز متوقع في الميزانية.[2]

وتتجلى أهمية قانون المالية كونه يمثل لحظة محورية ويظهر أن الدولة تحاول الإبقاء على دورها الاجتماعي، مع الدفع باتجاه مشاريع تنموية كتنويع الاقتصاد، لكنه أيضاً يضع النظام أمام اختبارات في التنفيذ والتمويل، خاصة إذا انخفضت عائدات المحروقات أو لم تتحقق إصلاحات اقتصادية عميقة.

2. انتخابات ٢٠٢٥ في الغرفة العليا: مجلس الأمة

أجريت انتخابات لتجديد ٧٢ من أصل ١٧٤ مقعداً في مجلس الأمة، الذي يعتبر الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري، بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٥، وقد أظهرت النتائج استمرار سيطرة الأحزاب التقليدية أو ما يسمى بأحزاب السلطة مثل جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وغيرها من الأحزاب الموالية للسلطة والنظام.

ومن الناحية الشكلية تعبر الانتخابات عن إجراء مؤسسي قانوني بتجديد جزئي لأحد أذرع السلطة التشريعية، لكن من حيث فعالية التمثيل السياسي أو التعددية، النتائج تؤكد مرة أخرى استمرارية نفس التوازنات القديمة وهذا يدل على أن التغيير الحقيقي لا يمر عبر البرلمان أو المعارضة التقليدية.[3]

3. تعديل حكومي محدود في ٢٠٢٥

(١) تبون يصدّق على أكبر موازنة في تاريخ الجزائرن الجزيرة نت ، على الرابط التالي: https://com.linksshortcut/ixQOi

(٢) مشروع قانون المالية ٢٠٢٥ يجسد تمسك الدولة ببعدها الاجتماعي، الاذاعة الجزائرية،على الرابط التالي: https://ECoML/com.linksshortcut

(٣) اعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس الامة، المجلس الدستوري، على الرابط التالي: https://com.linksshortcut/ZQCJZ

وفي سبتمبر ٢٠٢٥، تم الإعلان عن حكومة جديدة وقد شمل التعديل الوزاري ستة وزارات، بمعنى حركة جزئية واعادة تشكيل للحكومة وليست تغييرا جذريا، وقد يفسر هذا التأخير في التغيير الجذري والشامل بأن السلطة فضّلت الاستقرار الحكومي والاستقرار في الأجهزة التنفيذية بدل تجربة تغييرات جذرية قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة والمقررة في ٢٠٢٦ حسب بعض الصحف.[١] وتبرز أهمية هذا التعديل المحدود كونه يعكس خيار السلطة بالحفاظ على الخط العام مع بعض التعديلات من جهة يعطي استقرار مؤقت، ومن جهة أخرى يُظهر محدودية التجديد الحقيقي.

4. أهم الأحداث والقرارات الاقتصادية في ٢٠٢٥

حدثت تطورات متعددة في الجانب الاقتصادي وعلى مستوى السياسات الاستثمارات الأرقام الكلية، والتوجهات الحكومية وكان ابرزها ما يلي:

- حسب مؤشرات رسمية فان الاقتصاد الجزائري يكون قد حقق نموا بنسبة 4.5٪ في سنة ٢٠٢٥.[٢] وبحسب بعض التقديرات الأخرى لصندوق النقد الدولي تقل النسبة إلى 3.5٪ مشيرة إلى ضغوط على المالية العامة بسبب تراجع عائدات الهيدروكربونات وعجز الميزانية.[٣] وكذلك بحسب تقرير الصندوق الخاص بـ ٢٠٢٥ فقد أشار إلى تحسن نسبي في الاقتصاد على المدى القريب، وذلك مدفوعا بتحسن إنتاج الموارد الطاقوية بعد تخفيف تخفيضات (أوبك+)، لكن مع ضعف في المالية العامة» وعجز مرتقب إذا لم تُصحّح السياسات.[٤] و تعكس هذه الأرقام أن ٢٠٢٥ سنة توازن هش فبعض الانتعاش بفضل المحروقات لكن هشاشة واضحة للمالية العامة وإشكاليات في تنويع الدخل.

---

(١) حكومة الجزائر الجديدة... خيبة أمل حلفاء تبون: التغيير الحقيقي مؤجل لما بعد انتخابات البرلمان ، الشرق الاوسط ، على الرابط التالي:
https://linksshortcut.com/wyxwU

(٢) الاقتصاد الوطني سينمو ب ٤ر٥ بالمائة سنة ٢٠٢٥، **السفارة الجزائرية بوركسل**، على الرابط التالي: https://linksshortcut.com/bidNF

(٣) صندوق النقد يتوقع نمو اقتصاد الجزائر ٣,٥٪ خلال ٢٠٢٥، العربية، على الرابط التالي : https://linksshortcut.com/hHldD

(٤) خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ إلى الجزائر، صندوق النقد الدولي، على الرابط : https://linksshortcut.com/ZajlZ

• كذلك تم وضع خطة ضخمة للاستثمار الطاقي، حيث أعلن وزير الطاقة في أكتوبر ٢٠٢٥ أن الجزائر ستستثمر 60 مليار دولار في قطاع الطاقة بين سنوات ٢٠٢٥ و٢٠٢٩. وتشمل هذه الخطة النفط والغاز، والبتروكيميائيات وكذلك طموح نحو الطاقات المتجددة والهيدروجين. وحسب التصريح فان 80٪ من هذا الاستثمار موجه إلى التنقيب والإنتاج أي استخراج النفط والغاز وباقي الاستثمارات مخصصة للتكرير، البتروكيماويات، وربما تحضير بنية تحتية لهيدروجين طاقة نظيفة.[١] و يأتي هذا القرار في سياق دولي يشهد تحولات في سوق الطاقة مع وجود ضغط لتقليص انبعاثات الكربون، وهدا ما يدفع الدول المصدّرة لتعديل مخرجاتها ومزج الطاقة التقليدية مع النظيفة. كذلك أعلنت الجزائر أنها تطمح إلى خفض التفريغ الغازي إلى أقل من ١٪ بحلول سنة ٢٠٣٠، مع مشاريع تجميع الكربون، تحلية الهيدروجين، وزراعة أشجار لتعويض الهدر البيئي.[٢]

• وبحسب مسودة مشروع قانون المالية ٢٠٢٦، فان الحكومة تحاول توجيه الإنفاق نحو تنويع الاقتصاد عبر تقليص الاعتماد على عائدات المحروقات وتشجيع الاستثمار المنتج ودعم الصادرات غير النفطية، وكذلك تحفيز الإنتاج الوطني. ومع ذلك فان ميزانية سنة ٢٠٢٦ ترتبط بتوقعات متوسطة إذ إن سعر برميل النفط يظل ٦٠ دولار، وأن القطاعات غير الهيدروكربونية كالزراعة، والصناعات، تحقق نموا كافيا لكن يبقى التحدي الكبير هو رواتب الموظفين وتحويلات الدعم والتي تمثل جزءًا كبيرًا من الموازنة ما يعني أن تخفيض الاعتماد على النفط يجب أن يصاحبه إصلاحات هيكلية عميقة.

• كذلك كان هناك تعاون واستثمارات خارجية في الطاقة ففي فبراير ٢٠٢٥، وقّعت شركة سوناطراك عقداً مع شركة Sinopec الصينية بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار لتطوير واستكشاف النفط والغاز في منطقة شمال حاسي بركان، وهذا يوضح أن الجزائر لا تعتمد فقط على مواردها الداخلية وإنما تسعى لجذب خبرات واستثمارات خارجية. ويعكس هذا التعاون الدولي رغبة الحكومة في نقل التكنولوجيا وتحديث

(١) lgeria Unveils $60 Billion Energy Transformation Plan for 2025–2029." Middle East Observer, October 19, 2025. Accessed December 6, 2025. https://meobserver.org/energy/2025/10/19/algeria-unveils-60-billion-energy-transforma-tion-plan-for-2025-2029/.

(٢) Algeria commits $60 billion to strengthen its energy strategy by 2029." Energynews.pro, October 8, 2025. Accessed December 6, 2025. https://energynews.pro/en/algeria-commits-60-billion-to-strengthen-its-energy-strategy-by-2029/

القطـاع النفطـي، وكذلـك توسـيع نطـاق الاستكشـاف في الصحـراء الكـبرى وربما في البحـار أيضا .

- ضغـط مـالي وعجـز الميزانيـة وضرورة تنويع الاقتصاد وقد أشـار الخـبراء إلى أن عجـز الميزانيـة بلـغ في ٢٠٢٤ نحـو٩ , ١٣٪ من الناتـج الوطني المحلي بسـبب انخفاض عائـدات النفـط، وارتفـاع الأجـور والإنفـاق الاسـتثماري. ومـا يـزال هذا العجـز يمثل ضغطـاً كبـيراً عـلى الماليـة العامـة، و لـو اسـتمر الاعتـماد عـلى النفـط فقـط وتأخـرت إصلاحـات التنويـع، فـإن التقلبـات في أسـعار الطاقـة العالميـة قـد تؤثـر بحـدة عـلى الاقتصـاد الجزائـري وهـذا ما يهـدّد اسـتقرار الموازنـة، الإنفـاق الاجتماعي، ومشـاريع الاستثمار.

5. أبرز التطورات الاجتماعية في ٢٠٢٥:

على صعيـد الجبهة الاجتماعية شـهدت الجزائـر العديد من الاحـداث والتطورات يمكن أجمـالها في ما يلي:

- فعـلى مسـتوى البطالة والتشـغيل ورغم محاولـة الدولة فتح العديـد من مناصب العمـل إلا أن معدل البطالة الرسـمي بلغ سـنة ٢٠٢٥ نحو 11.5٪ مـن القوى العاملة، فيـما تتجـاوز النسـبة الفعليـة ٢٠٪ بـين الشـباب الجامعيـين، وقـد أطلقـت الحكومة في مـارس ٢٠٢٥ برنامـج Start Algeria 2025 لتشـجيع الابتـكار والمقـاولات الصغيرة، مـع تخصيـص صنـدوق بقيمـة ٢٠٠ مليـار دينـار جزائري لدعـم المشـاريع الناشـئة[١] ورغـم ذلـك، تظـل محدوديـة خلق مناصـب العمـل المسـتدامة أبـرز مشـكلة، إذ يتركز الاقتصـاد عـلى قطاعـات غـير مولـدة للوظائف مثـل الطاقـة، والخدمـات العامـة، بينما تتراجـع الصناعـة والزراعة في اسـتيعاب اليـد العاملة.[٢]
- كذلـك تزايـدت ظاهـرة الهجـرة والحرقـة بشـكل كبـير وحسـب تقريـر المنظمة الدوليـة للهجرة، شـهدت الجزائر سـنة ٢٠٢٥ ارتفاعا في معدلات الهجـرة غير النظامية بنحـو 18٪ مقارنـة بعـام ٢٠٢٤.[٣] وذلـك نتيجـة لضعـف فـرص العمـل، وارتفـاع تكلفـة المعيشـة وانعـدام الأمـل في التغيـير السـياسي السريـع. وقـد تحوّلـت الهجـرة إلى

(١) Office National des Statistiques (ONS). Rapport annuel sur l'emploi et le chômage en Algérie. Alger: ONS, 2025.

(٢) Banque Mondiale. Algérie: Mémorandum économique national [٢٠٢٥. Washington DC: World Bank, April ٢٠٢٥.

(٣) Banque Mondiale. Algérie: Mémorandum économique national [٢٠٢٥. Washington DC: World Bank, April ٢٠٢٥.

ظاهـرة اجتماعيـة مقلقـة، خصوصًـا بـين الشـباب الجامعـي، ما يشـكل اسـتنزافا لرأس المـال البـشري الوطني.[١]

- وفيـما يخص الأسـعار والقـدرة الشرائية لقد شـهدت الأسـواق الجزائرية موجة تضخّـم بلغـت 9.2٪ في منتصـف ٢٠٢٥، مدفوعـة بارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة والوقـود، ورغـم الزيـادات المقرّرة في الأجـور في قانـون الماليـة ٢٠٢٥، إلا أنّ الارتفاع في الأسـعار أضعـف أثرهـا عـلى الأسر محـدودة الدخـل.[٢] واسـتمرت الحكومـة في سياسـة الدعـم الاجتماعـي الموجـه تدريجيًـا منـذ ٢٠٢٣، لتقليـص الكلفة عـلى الموازنة مـع المحافظـة عـلى حمايـة الفئات الهشـة.[٣]
- كذلـك شـهدت الجزائـر تحـولات اجتماعيـة وثقافية وقـد أطلقـت الحكومة في أبريـل ٢٠٢٥ مبـادرة الجزائر الرقمية لتعميم الخدمات الإلكترونيـة في التعليم والصحة والإدارة، غـير أن ضعـف البنيـة التحتيـة والربـط بالإنترنـت في المناطـق الداخليـة حـدّ مـن نجاحهـا.[٤] وثقافيـا عرفـت السـاحة الجزائريـة حـراكًا شـبابيا متناميا على وسـائل التواصـل الاجتماعـي حـول قضايـا الهويـة، الهجـرة، والشـفافية، مـا يعكـس تحـولا في أنـماط الوعـي والمطالبـة بالحقـوق.[٥] وفي المقابل اسـتمر التضييق على بعـض الجمعيات المدنيـة والإعلاميـين بدعـوى ضمان الأمـن العام وهـو ما أشـارت إليه تقاريـر منظمات حقوقية.[٦]
- وفي قطـاع التعليـم واصلـت الحكومـة تنفيـذ إصلاحـات في المناهـج وتحسـين وضـع الأسـاتذة، مع زيـادة ميزانيـة التعليـم بنسـبة ١١٪ مقارنـة بعـام ٢٠٢٤.[٧] وأما في قطـاع الصحـة، فشـهد العـام ٢٠٢٥ إطـلاق مـشروع خطـة الصحـة ٢٠٣٠ الهادف إلى تعميـم الرعايـة في الولايـات الجنوبيـة وتحسـين نظـام التغطيـة الرقمية للمـرضى.[٨] ومـع ذلـك تبقى هجـرة الكفاءات الطبيـة والتعليمية نحـو الخارج تحديًـا متصاعدا يهدد

(١) Le Monde Afrique. “La jeunesse algérienne entre désespoir et exil.” June 2025.

(٢) Reuters. “Inflation in Algeria hits 9.2% in 2025, driven by food prices.” July ٢٠٢٥.

(٣) Ministère des Finances. Note d’exécution du budget ٢٠٢٥. Alger, December ٢٠٢٥.

(٤) Echaab Online. “Le programme ‘Algérie Numérique’ : ambitions et obstacles.” April ٢٠٢٥.

(٥) Al Jazeera. “Algérie : les jeunes sur les réseaux, nouvelle scène politique ?” May ٢٠٢٥.

(٦) Al Jazeera. “Algérie : les jeunes sur les réseaux, nouvelle scène politique ?” May ٢٠٢٥.

(٧) Ministère de l’Éducation Nationale. Rapport sur les réformes pédagogiques ٢٠٢٥. Alger, June ٢٠٢٥.

(٨) APS. “Lancement du plan Santé ٢٠٣٠.” September ٢٠٢٥.

جـودة الخدمـات العمومية.

تشخيص وتحليل الواقع

1. الجزائر بين استمرار النظام والاصلاح الديمقراطي

يتميـز المشـهد السـياسي الجزائري سـنة ٢٠٢٥ باسـتمرار هيمنة الدولـة المركزية على صناعـة القـرار ورغـم مـا يبـدو مـن حركيـة سياسـية وتعدديـة حزبيـة وانتخابات دوريـة في آجـالها القانونيـة إلا أن طبيعـة النظـام السـياسي لازالـت محكومـة بآليـات الضبـط والتحكـم السـلطوي ممـا يؤثـر على الديمقراطيـة ويحـد مـن حقيقـة وفاعليـة التمثيـل السـياسي، فلا زالـت الديمقراطيـة في الجزائـر في مسـتواها الشـكلي المـؤسسي أو مـا يسـمى بديمقراطيـة الواجهـة، وهـي تفتقـر إلى مضمـون حقيقـي فـعلي للتعددية والشـفافية والمسـاءلة، وهـو ما يـؤشر على طابع الاسـتقرار السـلطوي الذي يـوازن بين الحاجـة إلى الشرعيـة الانتخابيـة والحفـاظ على اسـتمرارية النخبـة الحاكمـة.

فالمشـهد السـياسي الجزائـري يعـتبر حالـة مـن الجمـود الممـزوج بالحـذر وهـو يعكـس اسـتمرار مرحلـة مـا بعـد الحـراك الشـعبي في شـكل مـن أشـكال الاسـتقرار المتوتـر، وعلى الرغـم مـن مـرور أكثـر من سـت سـنوات على توقـف حركة الشـارع إلا أن آثـار الحـراك الشـعبي لا تـزال حـاضرة في الوعي الجمعـي العام ، وربما هـذا ما جعل السـلطة تتعامل بحساسـية مفرطة مع كل تعبير سـياسي مسـتقل وتلجـأ الى الاعتقالات السياسـية والتضييـق على الأحـزاب وحريـة التعـبير، و بهـذا يمكـن القـول إن النظـام السـياسي الجزائـري قـد أعـاد إنتـاج نفسـه في شـكل أكثـر انضباطـا ومركزيـة وتسـلطا ، حيـث اسـتعاد جهـاز الدولـة السـيطرة الكاملـة على المجـال العـام، مـع الحفـاظ على مظاهـر التعدديـة الشـكلية دون تمـكين فـعلي للمعارضـة أو للمجتمـع المـدني.

وبخصـوص التعديـل الحكومـي الجزئـي الذي حث فأنـه لم يكن تعـبيرا عن تغيير سـياسي جوهـري بـل جـاء كأداة لإعـادة ترتيـب الجهـاز التنفيـذي بما يضمـن التكيف مـع المتـغيرات الاقتصادية دون المسـاس بالبنيـة المركزية للسـلطة، كما أن ضعف قنوات المشـاركة الشـعبية سـواء عبر الأحـزاب أو المجتمـع المـدني يعمـق الهـوة بين الدولـة والمجتمـع، ويحـد مـن إمكانيـة بروز قـوى سياسـية بديلة قـادرة على تجديـد الخطاب أو

التـأثير في السياسـات العامة.

كما يلاحظ أن السـلطة التنفيذية، برئاسـة عبـد المجيد تبون، قد عـززت حضورها في جميـع المسـتويات، مـن خلال خطـاب يركـز على «الاسـتقرار الوطنـي» و«السـيادة الاقتصاديـة»، رغـم أن هـذا الخطـاب يسـتخدم غالبـا لتبريـر غيـاب الإصلاحـات السياسـية الجوهريـة، فالانتخابات التي جـرت خلال ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ أكدت اسـتمرار هيمنـة التحالـف السـياسي الحاكـم ومحدودية المنافسـة الحقيقية مـن خارج السـلطة ، إذ بقيـت الأحـزاب التقليديـة تـدور في فلـك السـلطة، فـيما تراجعـت قـوى المعارضة إلى أدوار رمزيـة أو إعلاميـة، بعدمـا أُضعفـت بنيتهـا التنظيميـة بفعـل التضييـق القانـوني والسياسي.

مـن جهـة أخـرى، اتسـعت السـلطة البيروقراطيـة والعسـكرية في إدارة الشـأن العـام، بحيـث أصبحـت المؤسسـة العسـكرية الفاعـل الضمنـي في رسـم التوازنـات الـكبرى داخـل الدولـة خاصـة في الملفـات الأمنيـة والاقتصاديـة الـكبرى وهـذا الدور المتعاظـم يعكـس طبيعـة النظـام الـذي يقـوم على التداخـل بين السـياسي والعسـكري، ويعتمـد على «الشرعيـة الأمنيـة» أكثـر مـن الشرعيـة الانتخابية، وهـدا ما جعـل عملية التحـول الديمقراطـي تتجمـد في حـدود الإصلاحـات الإجرائية دون المسـاس بجوهر السلطة .

وبالنسـبة للمجتمـع المـدني، فقـد عـرف تراجعـا ملحوظـا في قدرتـه على التعبير والتنظيـم، بفعـل القيـود القانونيـة المفروضـة على الجمعيـات والمنـظمات المسـتقلة، وكذلـك مناخ الخـوف الذي يطبـع العلاقة بين المواطـن والدولة، فالمجـال العام أصبح مراقبـا بدرجـة عاليـة سـواء عبر التشريعـات أو مـن خلال الرقابـة الإعلاميـة، الأمـر الـذي قلـص من مسـاحة النقـاش العمومي وأضعـف المشـاركة السياسـية للمواطنين. ويبـدو أن هـذا الانـكماش في الحريـات يُنتـج نوعا من الاسـتقرار السـلبي حيث يسـود الهـدوء السـطحي بينـما تتراكـم في العمـق مشـاعر الإحبـاط. والتهميش.

وتحـاول السـلطة في جهـة مقابلـة تبريـر هـذا النهـج في التعامـل بضرورة الحفاظ على الأمـن الوطنـي في ظـل التحديـات والاخطـار الإقليميـة والدولية المتزايدة، سـواء

على الحـدود الجنوبيـة أو في الجوار المغـاربي، غير أن هذا التبرير لا يخفـي حقيقة أن النظام مـا زال يعتمـد على آليـات الضبط أكثـر من آليات الإقنـاع، وأن الحوار السـياسي الفعال بين الدولـة والنخـب لا يـزال غائبـا، ممـا يترك فجـوة بين الشرعيـة الرسـمية والقبـول الشعبي.

إن تقييـم الوضـع السـياسي في الجزائـر سـنة ٢٠٢٥ يكشـف عن نظام مسـتقر من حيـث الشـكل، لكنـه هـش من حيـث المضمـون فاسـتمرار الحكـم القائـم على مركزية القـرار واحتـكار المبـادرة السياسـية مـن قبـل السـلطة يحـد مـن إمكانيـات التجديـد السـياسي، ويجعـل أي تحول مسـتقبلي مرهون بتـغير داخلي في طبيعة العلاقـة بين الدولة والمجتمـع. ومـع أن الدولـة تسـعى إلى إبـراز نفسـها كضامـن للاسـتقرار، فـإن غيـاب الإصلاحـات السياسـية الحقيقيـة وتراجـع الثقة الشـعبية ينـذران بتحديـات مؤجلة قد تعـود إلى السـطح متـى توفرت الظـروف الاجتماعيـة والاقتصاديـة لذلـك. Bas du formulaire

2. الاقتصاد الجزائري بين الهيمنة الريعية والتنويع الهيكلي

اقتصاديًـا، تبرز سـنة ٢٠٢٥ كسـنة انتقاليـة بين خطـاب الإصلاح ومحـاولات التنويـع الفـعلي للاقتصـاد، فقـد أظهـرت الحكومـة نيـة واضحـة للحفـاظ على دورهـا المركـزي في الاقتصـاد، سـواء مـن خلال قانـون الماليـة أو المشـاريع الـكبرى في قطـاع الطاقـة، وهـذا مـا يعكـس اسـتمرار نمـوذج الاقتصـاد الموجـه مـن الدولة الـذي يقوم على الريـع والتحكـم في مفاصل التمويل والاسـتثمار. وعلى الرغم من إدراك السـلطات لمحدوديـة هـذا النمـوذج، خاصـة مـع تقلـب أسـعار النفط والغـاز، فـإن الإصلاحات الاقتصاديـة مـا زالت بطيئـة ومقيدة بالبيروقراطيـة وبضعف الشـفافية في مناخ الأعمال، يبقـى الاقتصـاد الجزائـري نموذجـا لاقتصـاد ريعـي يحـاول الانتقـال ببطء نحـو تنويع القاعـدة الإنتاجية في ظل تـوازن دقيق بين الضغـوط الاجتماعية والإكراهات السياسـية والتحديـات المالية.

وعلى الرغـم مـن الاسـتقرار النسـبي الـذي عرفتـه المـؤشرات الكليـة للاقتصاد خلال السـنة إلا أن البنيـة الاقتصاديـة للدولـة مـا زالت تعـاني من اعتماد كـبير و مفرط

على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من ٩٠٪ من عائدات التصدير ويمول القسم الأكبر من الميزانية العامة للبلاد وإن هذا الاعتماد التاريخي جعل من الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة أمام تقلبات الاسعار والأسواق العالمية، بحيث تتأثر السياسة المالية وسعر الصرف والتوازنات الاجتماعية بأدنى تراجع في أسعار النفط والغاز.

لقد استفادت الجزائر خلال سنة ٢٠٢٥ من ظرف دولي ملائم نسبيا إذ عرفت أسعار الطاقة ارتفاعا طفيفا سمح للحكومة بتحسين احتياطاتها من العملة الصعبة وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، غير أن هذه العائدات لم تترجم بعد إلى تحول هيكلي مستدام فالنمو المسجل والذي يتراوح بين ٣ و٤ بالمئة، يبقى نموًا هشًّا ناتجًا عن الإنفاق العمومي أكثر من كونه ثمرة لقطاعات إنتاجية جديدة. وتبرز هنا معضلة بنيوية تتمثل في ضعف التصنيع المحلي وتراجع القدرة التنافسية، واستمرار هيمنة الواردات على معظم احتياجات السوق الوطنية.

في المقابل تحاول الدولة الدفع بعجلة الإصلاحات الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتسهيل بعض العقبات والإجراءات البيروقراطية، إلا أن هذه الجهود ما زالت تصطدم بواقع إداري معقد، وبتردد في تحرير الاقتصاد بشكل أوسع خشية فقدان السيطرة الاجتماعية والسياسية، فالقطاع الخاص يعاني من مناخ أعمال غير مستقر، ومن غياب رؤية اقتصادية طويلة الأمد تربط بين المبادرة الفردية والعدالة الاقتصادية. كما أن النظام البنكي ما زال محدود الانفتاح ويعتمد على أنماط تمويل تقليدية لا تواكب حاجات الاستثمار الحديث.

من جهة أخرى يشكل التوازن الاجتماعي هاجسا مستمرا لصناع القرار إذ تعتمد الدولة على سياسة الدعم الواسع للمواد الأساسية والطاقة كوسيلة للحفاظ على السلم الاجتماعي، غير أن كلفة هذه السياسة باتت تثقل الميزانية العامة، وتحد من قدرة الحكومة على توجيه الموارد نحو الاستثمار في التعليم، الصحة، والتجديد الصناعي، ومع اتساع النفقات الاجتماعية، يزداد العجز المالي، مما يدفع السلطات إلى البحث عن حلول وسط بين متطلبات العدالة الاجتماعية وضغوط الاستدامة المالية.

وفيما يخص التشغيل، فإن تبقى مشكلة البطالة من أبرز نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري. فمعدلاتها خصوصًا بين الشباب والجامعيين، ما تزال مرتفعة رغم البرامج الحكومية لتشجيع المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة. ويرجع ذلك إلى ضعف التنسيق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، وإلى غياب قطاع خاص قوي قادر على استيعاب اليد العاملة خارج الوظيفة العمومية. وهو ما يؤدي إلى استمرار ثقافة الاعتماد على الدولة كمصدر رئيسي للدخل والأمن الاجتماعي.

وفي السياق نفسه، يعاني الاقتصاد من محدودية الانفتاح على التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، حيث لا تزال مساهمة هذا القطاع ضعيفة جدا في الناتج المحلي رغم ما تبذله الدولة من تطوير. كما أن الفوارق التنموية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية تظل واضحة، مما يعمق الشعور بعدم التوازن الإقليمي ويزيد من الضغوط الاجتماعية على الدولة المركزية.

ورغم هذه الصعوبات، فإن الجزائر تمتلك مقومات حقيقية تؤهلها للتحول نحو نموذج تنموي أكثر توازنا، بفضل وفرة الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، والرأسمال البشري. ويبقى التحدي الأساسي سياسيا ومؤسساتيا بالدرجة الأولى، إذ يتطلب إصلاحا عميقا في أسلوب إدارة الاقتصاد يرتكز على الشفافية، واللامركزية، وتحفيز المبادرات الفردية. فالتحول الاقتصادي المنشود لن يتحقق بمجرد ارتفاع أسعار النفط أو إصدار قوانين استثمار جديدة، بل يحتاج إلى إرادة سياسية تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والاقتصاد، من منطق التسيير الريعي إلى منطق التنمية المنتجة والمستدامة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري في ٢٠٢٥ يقف على عتبة مفصلية: إما أن يواصل الدوران في الحلقة الريعية التي تضمن له استقرارا مؤقتا دون تنمية حقيقية أو أن يستثمر الظرف الحالي في إطلاق إصلاحات شجاعة تعيد توجيه الموارد نحو الاقتصاد الحقيقي وتضع البلاد على مسار تنموي يحقق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

3. التحولات الاجتماعية بين الضمانات الاجتماعية وتحديات العدالة الاجتماعية

يشكل الوضع الاجتماعي في الجزائر سنة ٢٠٢٥ مرآة تعكس عمق التحولات التي تعيشها البلاد على المستويات الاقتصادية والسياسية، فعلى الرغم من الجهود الحكومية للحفاظ على التوازن الاجتماعي عبر سياسات الدعم وتوسيع الخدمات العمومية، إلا أن الواقع يكشف عن تحديات متراكمة تمس عدة قطاعات كالصحة والتعليم والثقافة، وهي القطاعات التي تشكل الأساس لأي مشروع تنموي مستدام.

أولاً: قطاع الصحة: وهو يعاني من ضغط متزايد ناتج عن ارتفاع عدد السكان، وتراجع الكفاءة في التسيير، وضعف الاستثمار في البنية التحتية الطبية، ورغم الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة لتحسين الخدمات الصحية وتعزيز العدالة في التوزيع الجغرافي للمستشفيات ، فإن الفوارق بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية أو الصحراوية لا تزال واضحة، ويبرز التحدي الأبرز في نقص الكوادر الطبية المتخصصة وهجرة الأطباء نحو الخارج وهو الأمر الذي أثر على جودة الرعاية الصحية وعلى قدرة المنظومة على مواكبة المتطلبات الحديثة في الطب والأمراض المزمنة، كما أن ضعف الرقمنة وغياب التنسيق بين القطاعين العام والخاص يحد ويعرقل بناء سياسة صحية قادرة على الانتقال من منطق العلاج إلى منطق الوقاية. ومع ذلك تبقى الجزائر من الدول التي تحافظ على مجانية العلاج كأساس للسياسة الصحية، ما يعكس تمسكها بالطابع الاجتماعي للدولة، رغم التحدي المالي والتنظيمي.

ثانيًا: قطاع التعليم: وقد شهدت الجزائر استمرارا للجهود الرامية إلى إصلاح المنظومة التربوية، لكن هذه الإصلاحات ما تزال تواجه عراقيل هيكلية تتعلق بجودة التعليم وملاءمة البرامج الدراسية لحاجات الاقتصاد وسوق العمل، حيث يلاحظ اتساع الفجوة بين التعليم الرسمي ومتطلبات العصر الرقمي، حيث لم تحقق مشاريع الرقمنة التعليمية الأهداف المرجوة بعد، سواء في البنى التحتية أو في تكوين الأساتذة والطلاب.

وبالنسبة للتعليم العالي فيواجه بدوره تحديات تتعلق بضعف البحث العلمي ومحدودية التمويل، وتراجع جاذبية الجامعة الجزائرية مقارنة بالمؤسسات الأجنبية.

ومع ذلك يظل التعليم أحد أهم مجالات الإنفاق العمومي، ما يؤكد استمرار الدولة في اعتبار الاستثمار في الإنسان محورًا استراتيجيا ولو في حدود النموذج القائم.

ثالثًا: قطاع الثقافة: وتعيش الجزائر سنة ٢٠٢٥ حالة من الحركية المحدودة الممزوجة بتحديات هيكلية فالمشهد الثقافي يعكس تنوعا في الموروث الفني واللغوي، غير أن مؤسسات الثقافة الرسمية ما زالت تفتقر إلى ديناميكية قادرة على احتضان الإبداع الحر وتوجيهه نحو خدمة التنمية. كما أن غياب سياسة ثقافية واضحة المعالم أدى إلى انكماش دور الثقافة في الفضاء العام، مقابل هيمنة الخطابات السياسية والإعلامية، ورغم وجود مبادرات شبابية واعدة في الفنون والسينما والأدب، فإنها تواجه عراقيل تتعلق بالتمويل والبيروقراطية وضعف الدعم المؤسسي

وإجمالاً، يمكن وصف المجتمع الجزائري سنة ٢٠٢٥ بأنه مجتمع شاب ومتحول يعيش بين طموحات التحديث ومحدودية الوسائل/ فالشباب يشكل أكثر من نصف السكان، لكنه يعاني من ضعف المشاركة السياسية وندرة الفرص الاقتصادية، ما يؤدي إلى بروز مظاهر الإحباط والعزوف. ومع ذلك، يبقى هذا الجيل هو المحرك المحتمل لأي نهضة مستقبلية إذا ما توفرت له بيئة داعمة .

السياسة الخارجية: بين التموقع الأممي والرهانات الاقليمية

شهدت السياسة الخارجية الجزائرية سنة ٢٠٢٥ عودة إلى الساحة الدبلوماسية الدولية بعد سنوات من الانكفاء النسبي حيث استطاعت الجزائر أن توظف رصيدها التاريخي كدولة مناصرة للقضايا العادلة لتستعيد حضورها في المنابر الأممية والإقليمية خاصة من خلال تولي الجزائر رئاسة مجلس الأمن الدولي في جانفي ٢٠٢٥، وهي محطة هامة من محاولات إعادة التموضع في النظام الدولي، إذ منحتها فرصة لتأكيد التزامها بالشرعية الدولية والدفاع عن القضايا التحررية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث اتبعت الجزائر خلال هده الفترة خطابا حازما ومنحازا في الدفاع عن القضية الفلسطينية، مؤكدة ضرورة وقف الابادة التي يتعرض لها سكان غزة، ورفض أي تمييز في تطبيق القانون الدولي الإنساني، وقد عزز هذا الموقف مكانة الجزائر كصوت مبدئي داخل الأمم المتحدة، أعاد إلى الأذهان صورتها التاريخية في

دعـم حـركات التحرر.

ولقـد عملـت الجزائـر على توحيد الموقـف العـربي والاسلامـي والإفريقي داخل مجلـس الأمـن، وقدمت مشروع قـرار لوقـف إطلاق النار في غـزة وإدخال المسـاعدات الإنسـانية، وهـو ما أكسـبها دعـم دولي متزايد من آسـيا وإفريقيـا وأمريـكا اللاتينية، إلا أن معارضـة القـوى الغربيـة وعلى رأسـها الولاية المتحـدة الأمريكية واللـوبي الصهيوني حالـت دون تمريـر القـرار بصيغتـه الأصلية، وهـو يدل على حـدود النفـوذ الجزائري في النظـام الأممـي القائـم على توازنات القـوى الكبرى.

أولا: العلاقات الجزائرية-الفرنسية — توتر استراتيجي ومراجعة للذاكرة

خلال سـنة ٢٠٢٥ اسـتمر توتـر العلاقـات مع فرنسـا، والـذي لم يكن مجـرد نزاع دبلومـاسي عابـر، بـل تأثـر بعوامـل هيكليـة عميقة حيـث أعلنـت باريـس انحيازها إلى خطـة الحكـم الذاتي المغربيـة في قضية الصحـراء الغربية، وهو موقف أثار اسـتياء الجزائر التـي تعـتبر القضيـة جزءًا مـن التزامهـا الثابت بحق الشـعوب في تقريـر المصير.[١]

لقـد شـهدت العلاقـات الجزائرية-الفرنسـية توتـرا و تدهورا ملحوظـا بعد فترة قـصيرة من التحسـن النسـبي، فلقد عـاد الى الواجهـة ملف الذاكـرة الاسـتعمارية نتيجة تصريحـات فرنسـية وصفتهـا الجزائـر بأنهـا «اسـتفزازية» وتتنـافى مـع الاحترام المتبادل. ولقد اتسـع هـدا التوتر ليشـمل قضايا الهجرة والأمـن الإقليمي والتعـاون الاقتصادي.

ومـن منظـور تحلـيلي يمكـن اعتبـار هـذا التوتـر نتيجـة اخـتلاف في الـرؤى الاستراتيجيـة ففرنسـا تسـعى إلى اسـتعادة نفوذهـا في السـاحل الإفريقـي عبر آليـات جديـدة بعد فشـل محاولات تدخلاتها العسـكرية سـابقا، بينما تسـعى الجزائـر إلى تعزيز سـيادتها واسـتقلالها الدبلومـاسي وتوسـيع دائـرة شراكاتهـا مع قـوى بديلة مثـل الصين وروسـيا وتركيـا، وبالتـالي لم يعـد الأمـر مجـرد تبايـن وخلاف دبلومـاسي، بـل تحول إلى صراع ناعـم على النفـوذ في الفضـاء الإفريقـي والمغـاربي.

ومـن الناحيـة الاقتصاديـة لم تخسر الجزائر كـثيرا لأن علاقاتهـا التجاريـة متعددة،

(١) Algeria Wartime Mobilisation Bill». ٢٠٢٥. https://apnews.com/article/algeria-wartime-mobilisation-bill-b٤٤ac٩a٠٧a٩٣dbf٨٨٥٨fa٤٨f٠c٢٩bf٢f

لكـن سياسـيا خسرت باريـس نفـوذا رمزيـا كانـت تحتفـظ بـه تاريخيـا في المؤسسـات الجزائريـة. أمـا الجزائـر فقـد ربحـت رصيـدا سياسـيًا إضافيـا في الـرأي العـام الداخلي باعتبارهـا تمسّـكت بموقـف النديـة والدفـاع عـن السـيادة الوطنيـة، وهـو مـا يعـزز الشرعيـة الداخليـة للسياسـة الخارجيـة الحاليـة.

ثانيا: قضية الصحراء الغربية بين المكاسب الرمزية والتحديات الواقعية

بقيـت قضيـة الصحـراء الغربيـة حجـر الزاويـة في دبلوماسـية الجزائـر الإقليمية، وهـي القضيـة التـي تحـدد عمـق الخلاف مـع المغـرب وتشـكل معيـارًا لالتـزام الجزائر بمبـدأ حق الشـعوب في تقرير المصير و في سـنة ٢٠٢٥، لم تُحرز القضيـة اختراقا جوهريا في المسـار الأممـي، لكـن الجزائـر واصلـت دعمها لجبهـة البوليسـاريو مركـزة على إعادة طـرح الملـف في المنابـر الدوليـة وإحياء المسـار التفاوضي برعايـة الأمم المتحـدة، غير أن مجلـس الأمـن أقـر القـرار رقـم ٢٧٩٧ في أكتوبـر ٢٠٢٥ ، والـذي دعـم خطـة الحكـم الـذاتي المغربية كأسـاس محتمل لحـل النزاع، رغم اسـتمراره في تأكيد مبـدأ تقرير المصير، وهـو ما جعـل الجزائـر وجبهة البوليسـاريو يرفضـان هذا التحـول لكونـه يتجاهل حق الاسـتقلال ويقـدّم تنازلا كـبيرا لصالـح الرباط.[1]

ومـن زاوية المكاسـب والخسـائر السياسـية فقـد واجهـت الجزائر خسـارة واقعية على مسـتوى الاصطفـاف الـدولي، إذ واصـل عدد مـن الـدول اعترافها بسـيادة المغرب على الأقاليـم الصحراويـة أو دعـم مبادرتـه للحكـم الـذاتي. وهـذا التراجع النسـبي في التـوازن الدبلومـاسي يجعـل الموقـف الجزائـري في حاجـة إلى تجديـد أدواتـه الخطابيـة والعمليـة، خصوصـا في ظـل تـغير أولويـات القـوى الـكبرى وانشـغال الأمـم المتحدة بملفـات أخـرى أكثـر إلحاحًا.

ثالثا: السياق الإفريقي ومنطقة الساحل: تنافس وتحديات أمنية

في السـاحل الإفريقـي تواجه الجزائـر تحديات استراتيجية معقدة ومتشـعبة. كانت الجزائـر تاريخيًـا فـاعلًا رئيسًـا في الوسـاطة وفي دعم الاسـتقرار الإقليمـي، خصوصًا في

(١) **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**. «قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٩٧: الخلفيات والدلالات على مسار قضية الصحراء الغربية.» الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٥.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/resolution-council-security-2797-background-and-implications-for-western-sahara.aspx

ملفات مثل مالي وليبيا، لكن تحولات الصراعات الداخلية والتنافس الإقليمي وضعت الجزائر أمام بيئة أكثر تنافسًا من ذي قبل وعلى الصعيد الأمني، يُلاحظ أن دول الساحل تواجه تحديات متعددة: منظمات مسلحة، تهديدات حدودية، وتداعيات انتقالات السلطة، مما جعل بعض العواصم في الساحل تسعى إلى انتهاج شراكات جديدة، في بعض الأحيان على حساب العلاقة مع الجزائر.[1]

وإضافة إلى ذلك هناك تنافس دبلوماسي مع المغرب على النفوذ في منطقة الساحل، خاصة مع تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي في بعض دول المنطقة، مما فتح المجال لدبلوماسية أكثر نشاطًا من الرباط. في هذا الإطار، تبقى الجزائر مضطرّة إلى إعادة تكييف دورها الدبلوماسي والأمني في الساحل، بما يشمل تعزيز شراكات مع دول جوارها المباشر ومع الاتحاد الإفريقي، في محاولة لإعادة التوازن وتقوية رؤيتها الخاصة للأمن الإقليمي، وهو ما يتطلب تجاوزًا لأساليب النفوذ التقليدية واستثمارًا أعمق للعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.

ويمكن القول إنّ السياسة الخارجية الجزائرية سنة ٢٠٢٥ تُعبّر عن توازن دقيق بين المبدئية والواقعية. فهي تسعى لتأكيد حضورها الدولي من خلال الدفاع عن قضايا عادلة (فلسطين، الصحراء الغربية، إفريقيا)، وفي الوقت ذاته تعمل على تحصين استقلال قرارها السياسي في مواجهة القوى التقليدية كفرنسا. وقد سجلت الجزائر حضورًا واحتراما دوليا متزايدا بفضل خطابها المبدئي، لكنها خسرت بعض المرونة التحالفية التي كان يمكن أن تتيح لها نفوذا أكبر داخل النظام الدولي المتعدد الأقطاب، غير أن هذا الخيار الواعي يعكس طبيعة دبلوماسيتها المقاومة التي تفضل الموقف الأخلاقي المستند إلى الشرعية الدولية على الحسابات الآنية للربح والخسارة.

في النهاية، تُظهر سنة ٢٠٢٥ أن الجزائر تسعى إلى إعادة تعريف نفسها كفاعل أممي مستقل، لا كدولة هامشية في النظام الإقليمي، فهي توازن بين التاريخ والمصلحة، بين المبادئ والممكنات، وبين الحضور الرمزي والفعالية العملية وهي معادلة دقيقة لكنها تشكل جوهر دبلوماسيتها منذ الاستقلال وحتى اليوم.

(١) **الشرق الأوسط**. «صراع جزائري–مغربي على قضية من منطقة الساحل بعد تراجع النفوذ.» ٢٠٢٥ ، على الرابط التالي: https://cl.hV/BH٤١

السيناريوهات المستقبلية

تمثل السيناريوهات المستقبلية أداة تحليلية مهمة لدراسة التطورات المحتملة في الجزائر خلال العقد المقبل، حيث تُتيح للباحثين فهم التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتقدير تأثير العوامل الداخلية والخارجية على استقرار الدولة وتقدمها. وترتكز هذه السيناريوهات على تحليل المتغيرات الكبرى بما في ذلك السياسات الاقتصادية، والتطورات الديموغرافية، التحولات الاجتماعية، والدور الإقليمي والدولي للجزائر.

1. السيناريو الأول: استمرارية الاستقرار مع تحسن اقتصادي نسبي

في هذا السيناريو تستمر الجزائر في الحفاظ على استقرارها السياسي النسبي، مع تفعيل إصلاحات اقتصادية تدريجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد خارج القطاع الريع، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي يتوقع:

- ارتفاع محدود في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن مؤشرات التشغيل.
- استمرار التركيز على القطاع العام مع تعزيز بعض القطاعات الخاصة.
- تحسين الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، دعم للفئات الضعيفة)

2. السيناريو الثاني: التحول السياسي الجزئي

يتمثل هذا السيناريو في حدوث تغييرات سياسية تدريجية تؤدي إلى زيادة الشفافية والمشاركة الشعبية، مثل تعزيز الدور البرلماني أو توسيع الحريات العامة، والآثار المتوقعة هي:

- تراجع تدريجي للاحتقان السياسي الداخلي، مع إمكانية تأسيس أحزاب جديدة.
- تعزيز صورة الجزائر الدولية كمثال على التحول السياسي المعتدل.
- زيادة الضغط على الحكومة لتطوير سياسات اقتصادية أكثر فاعلية.

3. السيناريو الثالث: الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة

ويتعلق هذا السيناريو بحدوث صدمات اقتصادية كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط أو فشل استراتيجيات التنويع، ما يؤدي إلى تزايد البطالة والفقر، إلى جانب احتجاجات اجتماعية وبالتالي يتوقع:

- زيادة الاحتقان الاجتماعي والسياسي مع ظهور مطالب شعبية بالإصلاحات الجذرية.
- احتمالية توتر العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية نتيجة الضغوط الداخلية.
- ضرورة تدخل الدولة بخطط طارئة لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

4. السيناريو الرابع: التموقع الإقليمي والدولي المتقدم

تركز الجزائر على تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي عبر الدور الدبلوماسي في القضايا الإفريقية والساحلية، ودعم الاستقرار في الساحل، إلى جانب تمتين الشراكات الاستراتيجية مع القوى الكبرى ويتوقع التالي:

- زيادة التأثير الجزائري في المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي
- تحسين صورة الجزائر كمحرك للاستقرار الإقليمي، ما يجذب الاستثمار والشراكات الدولية.
- تعزيز دور الجزائر في معالجة القضايا الدولية مثل النزاع الفلسطيني وقضية الصحراء الغربية.

الحالة المغربية سنة 2025
السياقات والتحولات والرهانات

د. محمد الهلالي

المركز المغربي للدراسات والأبحاث - المغرب

مستخلص

المشهد السياسي: هيمنة الأغلبية وتراجع النفس الديمقراطي

يرصد التقرير استمرار هيمنة التحالف الثلاثي المشكل للحكومة، مع ملاحظة «تغول» السلطة التنفيذية على حساب المؤسسة التشريعية. يتسم الأداء السياسي بـ «الجمود الديمقراطي»؛ حيث تراجعت النقاشات السياسية الكبرى لصالح تدبير تقني للملفات.

الأداء الحكومي: واجهت الحكومة انتقادات حادة بسبب «ضعف التواصل السياسي» والعجز عن الوفاء بوعود «الدولة الاجتماعية»، رغم المبادرات الماكرو-اقتصادية الكبرى.

المشهد الحزبي: يعيش المغرب حالة من «الوهن الحزبي»؛ فالأغلبية تفتقد للحيوية، والمعارضة مشتتة وضعيفة التأثير، مما أدى إلى فقدان الثقة الشعبية في العمل الحزبي التقليدي، وبروز «الاحتجاجات الفئوية» كبديل للتعبير عن المطالب.

الحالة الاقتصادية: نمو «فوقي» وأزمة معيشية «قاعدية»

يبرز التقرير مفارقة حادة في الاقتصاد المغربي لعام ٢٠٢٥:

انتعاش نسبي: حقق المغرب مؤشرات إيجابية في قطاعات السياحة، وصناعة السيارات، والفلاحة (رغم الجفاف)، مدعوماً باستثمارات كبرى مرتبطة بالتحضير لمونديال ٢٠٣٠.

تدهور اجتماعي: في المقابل، يواجه المواطن المغربي تضخماً غير مسبوق في أسعار المواد الأساسية والمحروقات. يشير التقرير إلى «اتساع الفوارق الطبقية» وفشل برامج الدعم الاجتماعي المباشر في امتصاص غضب الطبقات الوسطى والفقيرة، مما يضع السلم الاجتماعي على المحك.

الحقوق والحريات: تراجع مؤشرات الثقة

يسجل التقرير بقلق تراجعاً في منسوب الحريات العامة واستقلال الصحافة.

ملف الاعتقالات: استمرار وجود ملفات لمعتقلين على خلفية الرأي أو احتجاجات اجتماعية، مما يغذي الانتقادات الحقوقية الدولية.

حرية التعبير: رصد التقرير تزايد المتابعات القضائية ضد الصحفيين والمدونين، واستخدام «القانون الجنائي» في قضايا النشر، مما أدى إلى حالة من «الرقابة الذاتية» وتراجع دور الصحافة كسلطة رابعة.

الشأن الديني والثقافي: صراع الهوية والقيم

شهد عام ٢٠٢٥ احتدام النقاش حول «إصلاح مدونة الأسرة». انقسم المجتمع بين تيار «حداثي» يطالب بتغييرات جذرية تتوافق مع الاتفاقيات الدولية، وتيار «محافظ» (تقوده الحركة الإسلامية والعلماء) يتشبث بالمرجعية الإسلامية والخصوصية الوطنية. هذا السجال يعكس «أزمة هوية» كامنة تحاول الدولة تدبيرها عبر «التحكيم الملكي» لضمان الاستقرار.

العلاقات الخارجية وملف التطبيع: التوتر بين الرسمي والشعبي

يظل ملف الصحراء المغربية هو «النظارة» التي ينظر بها المغرب للعالم، حيث حققت الدبلوماسية المغربية نجاحات في انتزاع اعترافات دولية بمغربية الصحراء.

ملف التطبيع: يشير التقرير إلى استمرار «التطبيع الاستعراضي» وتعميق التعاون الأمني والعسكري مع الكيان الصهيوني، وهو ما يواجه «رفضاً شعبياً عارماً» واحتجاجات مستمرة في الشارع المغربي، خاصة في ظل العدوان على غزة. يصف التقرير هذا المسار بأنه يعيش حالة من «العزلة السياسية» داخلياً رغم الزخم الرسمي.

الخلاصة الاستراتيجية: مغرب ٢٠٢٦.. رهانات الاستقرار

يخلص التقرير إلى أن المغرب في عام ٢٠٢٥ يعيش حالة «انتقال معلق»؛ نجاحات ديبلوماسية واقتصادية (ماكرو) تقابلها هشاشة اجتماعية وحقوقية (ميكرو). إن رهان عام ٢٠٢٦ يتمثل في مدى قدرة الدولة على تحويل المنجزات

الخارجية إلى «أثر ملموس» في حياة المواطنين، وإعادة بناء جسور الثقة مع المجتمع عبر انفراج حقوقي وسياسي شامل، لتفادي سيناريوهات «الانفجار الاجتماعي» الناجم عن التهميش وتراكم الأزمات.

تمهيد

يعرض هذا التقرير خلاصة تركيبية لأهم الأحداث والتفاعلات التي ميّزت الحالة المغربية خلال سنة 2025، وذلك في مراعاة تامة للإطار المنهجي الذي يحكم صياغة مساهمة المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة في التقرير الاستراتيجي العربي الذي تصدره مجموعة التفكير الاستراتيجي.

وينتظم التقرير حول أربعة محاور كبرى. يتناول المحور الأول الحالة الديمقراطية والسياسية من خلال رصد الأداء السياسي والحكومي، وتفاعل الأحزاب السياسية في موقعي الأغلبية والمعارضة، إضافة إلى تتبع أداء الحركة الإسلامية بمختلف تشكيلاتها. ويعالج المحور الثاني الحالة الاقتصادية والاجتماعية، مركزا على مظاهر الانتعاش الاقتصادي النسبي من جهة، واستمرار التدهور الاجتماعي وتداعياته من جهة أخرى. أما المحور الثالث فيتوقف عند حالة الحقوق والحريات، من خلال تتبع أبرز التطورات والمؤشرات المرتبطة بها. في حين يرصد المحور الرابع الحالة الدينية والثقافية وما شهدته من نقاشات وتوترات وتحولات في الفضاء العمومي.

أولا: الحالة الديمقراطية والسياسية

- الأداء السياسي:

تميزت سنة ٢٠٢٥ بأداء حكومي وُصف بالضعيف والمرتبك أمام تصاعد احتجاجات المعارضة واتهاماتها للحكومة بالضعف والعجز، وتناسل فضائح الفساد وتضارب المصالح، والتشريع على مقاس المصالح، وتفويت الصفقات للمحظوظين، وإسناد المناصب للمقربين.

وفي هذا الصدد أثارت المعارضة لمرات متتالية قضية تضارب المصالح في صفقة تحلية المياه بمحطة الدار البيضاء، التي اتُّهم فيها رئيس الحكومة، كما وُجهت نفس التهمة إلى عدد من الوزراء، آخرهم وزير التربية الوطنية الذي استفادت شركة يملكها من صفقة في مجال الأدوية أُسندت إليه من قبل زميلة له في الحكومة وفي المكتب السياسي للحزب الذي ينتميان إليه (التجمع الوطني للأحرار).

كما ثارت نقاشات واسعة بخصوص طلب وزير الصحة نفسه المرور إلى حالة الاستثناء في إسناد صفقات تأهيل أزيد من ٩٠ مستوصفا أو مركزا صحيا على المستوى الوطني عبر الصفقة المباشرة، دون مناقشة ولا إشهار، ودون أن تنطبق شروط الاستثناء المنصوص عليها في القانون. كما أثارت المعارضة قضية وزير الشباب والثقافة والاتصال بخصوص استفادة شركة يملكها من الدعم العمومي لصناعة ماركة للسيارات بإنتاج مغربي، وتبين حسب الصحافة المحلية أنها مجرد استيراد لنفس الماركة الصينية بأثمان أكبر بكثير من ثمنها في موطنها الأصلي.

وفي موضوع التشريع على المقاس، أثارت المعارضة قضية جديدة تتعلق بتخفيض رسوم الاستيراد عن بعض الأدوية التي تُصنع محليا من ٣٧ في المائة إلى ٢ في المائة، دون أن ينعكس هذا التخفيض على ثمن بيع الأدوية للعموم، رغم أن تحديد الثمن هو صلاحية حصرية للحكومة. وقد نجحت المعارضة في إسقاط إجراء مماثل كان يهم استيراد مادة العسل، تبين وقتها أن المعني به هو برلماني ينتمي إلى حزب رئيس الحكومة يهيمن على التجارة في هذه المادة.

كما تجدد النقاش السياسي وتحول إلى سجال سياسي حول خلفيات وجدوى

إجراءات الدعم الجبائي التي استفاد منها حوالي ١٨ من المرتبطين بحزب رئيس الحكومة، والخاصة باستيراد رؤوس الماشية، فيما سُمي وقتها بإجراءات مواجهة غلاء مادة اللحوم، وكذا مواجهة تناقص القطيع، بما فيه المخصص لشعيرة التذكية خلال عيد الأضحى. غير أن عدم انعكاس هذا الدعم الجبائي والدعم المباشر، الذي وصل إلى تخصيص ٥٠٠ درهم عن كل رأس مستورد، وما كشفه إحصاء قامت به وزارة الفلاحة من تناقص القطيع الوطني بما نسبته ٣٥ في المائة، وتدخل ملك البلاد للإيهاب بالمغاربة بعدم القيام بهذه الشعيرة خلال هذا الموسم، كل ذلك فجر فضيحة من العيار الكبير، خصوصا بعد ما كشفته الصحافة من خلفيات وملابسات أحاطت بهذا الموضوع وبالمستفيدين منه وانعكاساته على وجود مادة اللحوم بالسوق وتواصل غلائها.

وقد تكرس الأمر أكثر بعد الإفصاح عن أرقام جديدة خلال مدة لا تزيد عن شهر، أكدت أن القطيع وصل من ١٨ مليون رأس إلى أزيد من ٣٣ مليون رأس، وأن المغاربة حُرموا وحدهم في العالم الإسلامي من القيام بشعيرتهم الدينية لأسباب يختلط فيها التدين بالتلاعب والاحتيال على الدعم العمومي والاحتكار. وأمام هذا الوضع بادرت المعارضة إلى القيام بلجنة تقصي للحقيقة في الموضوع، دون أن تتمكن من ذلك بسبب تدخل الحكومة والاكتفاء بلجنة استطلاع، مضيفة بذلك مصداقية إلى الاتهامات الموجهة إليها بهذا الخصوص.

ويمكن إبراز أهم القضايا التي طبعت الأداء السياسي وشكلت محورا لمناكفات بين الأغلبية والمعارضة داخل وخارج البرلمان في خمس قضايا أساسية كما يلي:

- ملتمس الرقابة

في مستهل شهر شتنبر ٢٠٢٥ بادرت المعارضة إلى تحريك مسطرة ملتمس الرقابة المنصوص عليه في الفصل ١٠٥ من دستور ٢٠١١، الذي يتيح للبرلمان المغربي حق معارضة مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها بالتصويت على ملتمس الرقابة موقع عليه من قبل خمس أعضاء المجلس، وموافق عليه من قبل الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

وقد جاءت مبادرة المعارضة من أجل سحب الثقة من الحكومة احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وسحب وتعطيل العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بمحاربة الفساد وترسيخ الحكامة، وتهرب الحكومة ورئيسها من المساءلة البرلمانية، وتمرير العديد من التشريعات المهيكلة في مجال الحقوق والحريات بمنطق أغلبي وأحادي وإقصائي، وبالنظر إلى تفاقم حالات تضارب المصالح واستغلال النفوذ، وتهرب أحزاب الأغلبية من الانخراط في لجنة تقصي الحقائق بخصوص الاختلالات الكبيرة والخطيرة التي سجلتها عملية دعم استيراد المواشي (بلاغ حزب العدالة والتنمية). غير أن هذه المبادرة انتهت بالفشل قبل أن تبدأ، وذلك إثر خروج حزب الاتحاد الاشتراكي المرتب أولا في المعارضة من حيث عدد الأصوات، وتبادله الاتهام مع مكونات المعارضة حول المسؤولية عن هذا الإشكال، وصلة زعيم الحزب الأغلبي برئيس الحكومة، والتموقع في المشهد السياسي المقبل.

غير أن نجاة الحكومة من ملتمس الرقابة لم تُخرجها من الأزمات المتلاحقة، فقد جاء الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش في ٣٠ يوليوز ٢٠٢٥ ليختم الموسم السياسي على إيقاف أكبر تحديين واجهتهما الحكومة ورئيسها، وتسببا معا في إدخاله في صمت واختفاء طويل. ويتعلق الأمر بتكليف وزير الداخلية بمهمة الإشراف السياسي على الإعداد للانتخابات، وبضرورة إخراج منظومتها العامة قبل متم سنة ٢٠٢٥، والتأكيد على إجرائها في ظروف تتسم بالمصداقية والشفافية، وكذا بتكليفه الإشراف على إطلاق برامج جيل جديد من التنمية الترابية المندمجة، اعتمادا على رجال السلطة والحكومة وقطاعاتها المختصة والهيآت المنتخبة على الصعيد الترابي.

هذا الخطاب اعتُبر بمثابة سحب ثقة معنوي من الحكومة، وإنهاء عملي لمهامها، وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال، وإطلاق الإعداد لما بعد حكومة أخنوش، وتهيئة المناخ لمرحلة جديدة تناسب تحديات المغرب واستحقاقاته، لا سيما رؤية ٢٠٣٠ وما تشهده من إصلاحات لتأهيل المغرب لتنظيم مناسبات كأس العالم، وكذا للتنزيل الفعلي لاستحقاقات الحكم الذاتي، الذي نجح المغرب في استصدار قرار من مجلس الأمن تحت رقم ٢٧٩٧ بتاريخ ٢٠٢٥، يقضي بجعل مبادرة الحكم الذاتي أساسا جديا وديمقراطيا لمفاوضات تفضي إلى حل سياسي يتوافق عليه بين

الأطراف الأربعة، بما يضمن سيادة المغرب ووحدته وللشعب الصحراوي تقرير مصيره.

وتفعيلا لما جاء في الخطاب أطلقت وزارة الداخلية المشاورات حول الإعداد للانتخابات، وأمهلت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان أسبوعين لتقديم مذكرات تحمل مطالبها، وأعقبتها بلقاءات ثنائية مع الأحزاب السياسية تمهيدا لترجمتها في نصوص قانونية.

ورغم الضمانات الشفوية حول النزاهة والمصداقية والتخليق، إلا أن الشكوك لم يتم تبديدها، خاصة أن الوزارة التي نظمت آخر انتخابات وأكثرها إثارة للجدل والشكوك تمت ترقيتها إلى مستوى يخول لها الجمع بين سلطة الإشراف السياسي وسلطة التنظيم العملي للانتخابات، مشفوعة بهالة أكبر وصلاحيات أوسع، انتزعتها الداخلية وجعلتها المهيمن الفعلي على قطاعات أخرى في الفلاحة وإحصاء القطيع، وفي الرياضة والتنمية الترابية، وكذا في تدبير الماء، وأكثر من قضايا الشأن المحلي المحفوظة قانونيا للمجالس المنتخبة، والمسحوبة منها بواسطة شركات التنمية المحلية.

أمام كل هذه الإشكالات والتحديات اختار رئيس الحكومة، في خرجة إعلامية خلال الدخول السياسي، إذكاء الجراح بتصريحات اعتُبرت شديدة الإنكار للواقع وممعنة في الاستفزاز، برر فيها ما لا يبرر، وسوّق فيها لمنجزات افتراضية، وخاصة في موضوع الغلاء، وفي موضوعات تضارب المصالح والفساد والتشغيل، وفي تبرير العجز عن تنفيذ الوعود الانتخابية، وكذا بخصوص البطء في معالجة مخلفات زلزال الحوز الذي استكمل عامه الثاني دون أن تتم مهمة جبر أضرار المتضررين ويُطوى ملف ضحاياه، رغم الإمكانات الضخمة التي أُعلن عن تخصيصها بحجم وصل إلى ١٢٠ مليار درهم، وهو ما ساهم في رفع الاحتقان الاجتماعي والسياسي.

- احتجاجات جيل «زد»

هذا الاحتقان تغذى أيضا من وقائع أخرى، منها ورود أخبار عن عدد كبير من الوفيات في المستشفى الجامعي بمدينة أكادير التي يترأس مجلسها الجماعي رئيس الحكومة، وهو ما مثّل سببا مباشرا لاندلاع واحدة من أكبر الاحتجاجات الشعبية

بعد الربيع الديمقراطي، التي أطلقها جيل «زد»، وذلك ابتداء من يومي ٢٧ و٢٨ شتنبر ٢٠٢٥.

لقد بدأت احتجاجات جيل «زد» من المدن الأساسية: أكادير، البيضاء، الرباط، طنجة، تطوان، سلا، ومراكش، ثم امتدت في مرحلة لاحقة لتشمل باقي المدن المتوسطة، لتصل في أوجها إلى حوالي ٣٠ مدينة، بما فيها بعض المدن المحسوبة على الهامش المغربي.

وقد تميز هذا التوسع بأعمال عنف وتخريب واسعة، نجمت عنها تسجيل ثلاث وفيات في صفوف المحتجين في مدينة القليعة بالقرب من مركز للدرك الملكي، ودهس محتج آخر بمدينة وجدة، وعدد من المصابين في أحداث متفرقة، إلى جانب أضرار لحقت بممتلكات عامة وخاصة، وانتهت بتدخل حازم للسلطات العمومية أفضى إلى اعتقالات واسعة، وإصدار أحكام وُصفت بالثقيلة في حق بعض الموقوفين على ذمة هذه الاحتجاجات.

وحسب تقرير للنيابة العامة صدر بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، فقد بلغ عدد الموقوفين ٥٧٨٠ شخصا، جرى إخلاء سبيل ٣٣٠٠ متهم، وإحالة ٢٤٨٠ على النيابة العامة المختصة في الرباط والدار البيضاء وأكادير وطنجة ووجدة، وتم تسليم القاصرين المتهمين إلى أوليائهم في إطار المصلحة الفضلى، وتم حفظ المتابعة في حق ٤٨ مشتبها.

كما توبع في حالة اعتقال ٤٠٧٣، بينما توبع في حالة سراح ٩٥٩ شخصا.

وقد صدرت أحكام ابتدائية من غرفة الجنايات بمحاكم الاستئناف في حق ٦٦ متهما، أُدين منهم ٦١ بأحكام تتراوح بين سنة واحدة و١٥ سنة سجنا، وبُرّئ ٥ متهمين[1].

ورغم تراجع الاحتجاجات، فقد وصلت مطالبها وحققت جزءا من أهدافها، ليس في إظهار جانب آخر من عجز الحكومة وفشلها في التعامل مع التحديات،

(١) ـ بلاغ النيابة العامة صادر في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، نقلته الجرائد الوطنية والمواقع الإلكترونية، منها جريدة الأخبار ليوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥

ولكـن بتقديـم إنـذار جـدي بعـدم المراهنـة على وصفـات ذات مفعـول مؤقـت، وعلى أهميـة العنايـة بالأولويات الأساسـية للناس، جنبـا إلى جنب مع الاسـتحقاقات الكبرى والأوراش الإشـعاعية التـي تهـدف إلى الترويـج لصـورة الـبلاد، مـن قبيـل المنافسـات الرياضيـة القاريـة والعالمية.

لقـد نبهـت الاحتجاجـات إلى أن الصحـة والتعليـم ومحاربـة الفسـاد تعـد أولى الأولويـات، وأن مـن يفشـل في تـدبير كـوارث طبيعية من قبيـل زلزال الحـوز، أو انهيار عمارات آيلـة للسـقوط، أو فيضانـات عارضـة، لا يمكـن أن ينجـح في تـدبير تحديـات سياسـية طارئـة أو تـدبير اسـتحقاقات اقتصاديـة واجتماعية مسـتقبلية.

هـذه الخلاصة عكسـها الارتبـاك البين في تعامـل الحكومة وأغلبيتها السياسـية مع الأحـداث، بدءا من حالـة الإنكار في أول رد فعل على ما وقع، ثم بالانقسـام والتباين في مواقـف الأغلبيـة الحكوميـة بين مُقِرّ بالفشـل ومتنصل مـن المسـؤولية، ومحاولة الهروب مـن القارب في طور الغـرق، ثم الاختفـاء وراء الصمت وانتظار مـرور الأزمة.

أمـا المعارضـة فقـد تعاملـت بأسـلوب يجمـع بين الإقـرار بمشروعيـة مطالـب الحـراك وتزكيـة أهدافـه، والحـذر من أي انـزلاق وعـدم التحكم في سـقف الاحتجاج، مـع السـعي إلى تـأطير المحتـجين ونقـل مطالبهـم مـن فضـاءات الشـارع إلى أروقـة المؤسسـات. وهـو النهج الـذي ظهر في تعامـل كل من حـزب العدالـة والتنمية وحزب التقـدم والاشتراكيـة عبر بلاغـات رسـمية، ومـن خلال تصريحـات الأميـنين العـامين، وخاصـة الأسـتاذ عبـد الإله ابـن كيران، رئيس الحكومة الأسـبق، الذي تحـول إلى فاعل غير مبـاشر ومتفاعـل رئـيسي مـع الحـراك، مؤيـدا وموجهـا ومقترحـا ومنتقدا.

ويتفاعـل معه الحـراك مرة بعرض مقترحـه للتصويت، ومرة أخـرى بقبول جزئي لمقترحـه، كما وقع بالنسـبة لمقترحـه بعدم الخروج يومـي الخميس والجمعـة قبل الخطاب الملكـي بمناسـبة افتتـاح البرلمان المتزامـن مـع الجمعـة الثانيـة من شـهر أكتوبـر ٢٠٢٥، فعلقـوا احتجاجهـم يـوم الجمعة فقط.

وقـد جـاءت الاسـتجابة لنـداء تعليـق الاحتجـاج بحجـة أن الرسـالة وصلـت، وبالنظـر إلى الآمـال العريضـة التـي علقها طيف واسـع على ما يمكـن أن يحمله الخطاب

من جواب على أقوى حراك بعد الربيع العربي. غير أن القراءات التالية للخطاب ورسائله اختلفت إلى حد التناقض بين من رآه قد تجاهل الحراك وأنكره، خاصة في مطلبه الأساسي المتعلق بإقالة الحكومة ومحاسبة الفاسدين، وبين من اعتبر الخطاب جوابا ضمنيا يضفي شرعية على تشخيص الحراك وعلى مطالبه الجوهرية المتعلقة بأولوية الصحة والتعليم والتخليق، خاصة أن الخطاب أعلن عن زيادة كبيرة في ميزانية الصحة والتعليم التي طالب الحراك بحل أزمتهما وجعل أولويتهما تتقدم على ما سواهما، إلى جانب دعوة الخطاب إلى التخليق، وخاصة في الانتخابات المقبلة، التي تم الإلحاح فيها على إصلاح منظومتها العامة وتجهيزها قبل متم سنة ٢٠٢٥، باعتبار الانتخابات هي الطريقة المثلى لفرز الحكومة التي يستحقها المغاربة، مفضلا بذلك المعالجة المؤسساتية ومدخل الشرعية السياسية على أي معالجة استثنائية، ولا سيما بعد ترويج الإعلام لتحليلات مقربين من السلطة أشاعوا قراءة تؤكد أن الاختصاصات الدستورية لا تخول الملك إقالة الحكومة وفقا لما يطالب به المحتجون.

وقد اتسمت ردود الفعل الأولى لرواد الاحتجاجات بالغضب والتوتر، عكسته المناقشات والمواقف التي عبر عنها المنتسبون إلى جيل «زد» على منصة «ديسكورد»، وأثناء استضافتهم لبعض الشخصيات في النقاشات السياسية المرافقة للفعاليات الاحتجاجية.

إلا أن الحركة، وفي ظل التراجع الملحوظ للأعداد المشاركة في خرجاتها التي أعقبت الخطاب الملكي، أصدرت قرارا بتعليق الاحتجاجات بحجة إعادة تنظيم الصفوف والاستعداد الجيد.

لكن هذه الحجج لم تُخفِ آثار الاعتقالات الواسعة، وتداعيات بعض الأخطاء المرتكبة، وعدم الوضوح في بعض القضايا الملحة، وتعمد الخلط والتعميم في تحميل المسؤولية عن الأزمة دون تمييز، ومهاجمة جميع الأحزاب ووضعها في خانة واحدة، بمن فيها المعارضة التي استُعملت أدواتها وخطابها ومن دعمها ومواقفها، مع الحرص على وضع مسافة منها كأنها تهمة، والحرص على ممارسة غموض بناء بخصوص التماهي الإيديولوجي مع طرف ضد آخر، وممارسة سلوك مرتاب مع الإسلاميين بمختلف توجهاتهم وتموضعاتهم، كما ظهر من خلال استبعاد أطرهم

من برنامج النقاش العمومي، والاكتفاء بتوجه واحد من غير وزن سياسي أو اجتماعي. وهو ما ترك خدشا واضحا في تمثيلية الحركة لمختلف الاتجاهات الشعبية، وللقوى الحية الحاملة للقضايا التي تطالب بها الحركة، وسعيها إلى النأي بنفسها عن الإسلاميين، مما شكل عنصر إضعاف لها، وعاملا لانحصارها شعبيا وسياسيا، ووصمها بتلقي التوجيهات ممن اعتادوا، على الأقل، الدخول على الاحتجاجات العفوية والتحكم في خطابها وفي بوصلتها لخدمة أجندات محددة.

من جهة أخرى شكل الموعد السنوي لمناقشة قانون المالية لسنة ٢٠٢٦ والمصادقة عليه في البرلمان لحظة أخرى تجدد معها الجدل بين الأغلبية والمعارضة، تم فيها الكشف عن عناصر جديدة من عناصر التشريع على مقاس المصالح الخاصة، واستعمال الدعم الجبائي لخدمة المقربين، وذلك في قضية تخفيض الرسوم الضريبية على استيراد أدوية تُصنع محليا، وتفويت وزير الصحة صفقة توريد أدوية إلى شركة في ملكية زميله في الحزب يشغل منصب وزير التربية الوطنية في الحكومة، كما تم الكشف أيضا عن مجال آخر من مجالات الأرباح الفاحشة يتعلق باستيراد بعض مكونات اللحم الأحمر (الكبد) بثمن زهيد (٧ دراهم) وبيعه للمواطنين بأثمان خيالية (١٤٠ درهما) [1].

- إعداد المنظومة الانتخابية

في إطار تنزيل المشاورات السياسية، وتفاعلا مع مطالب الشارع وما أشار إليه الخطاب الملكي بشكل ضمني، أفرجت وزارة الداخلية عن مشاريع القوانين التي ستؤطر الانتخابات التشريعية العامة برسم الولاية الانتخابية ٢٠٢٦ - ٢٠٣٠، وهي على وجه الخصوص مشروعا قانونين تنظيميين يغيران ويتممان القانونين التنظيميين المتعلقين، على التوالي، بكيفية انتخاب أعضاء مجلس النواب وبقانون الأحزاب السياسية.

أثارت مشاريع هذه النصوص نقاشات واسعة، همّت الإشادة بتدابير التخليق ومنع من تحوم حولهم شبهات جنائية أو الضلوع في جرائم الفساد دون أن تكون

(١) - مداخلة للدكتور عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية بمجلس النواب اثناء مناقشة مشروع قانون المالية لسنة ٢٠٢٦

الأحكام الصادرة في حقهم نهائية، مع ما يشمل ذلك من مساس بقرينة البراءة، ثم معارضة احتفاظ وزارة الداخلية بالمقتضيات التي حكمت الانتخابات السابقة وأثارت جدالات واسعة حول تفصيلها على المقاس واستعمالها في هندسة النتائج بعيدا عن إرادة الناخبين وعن الأوزان الشعبية الحقيقية للأحزاب السياسية.

كما وُوجهت بعض الإجراءات التي تقدمت بها الوزارة بمعارضة شديدة، فيما يخص دمج الشباب خارج تأطير الأحزاب السياسية، وفي التمييز بين اللوائح غير الحزبية واللوائح الحزبية فيما يخص شروط تلقي الدعم المالي العمومي، أولا بوصفها ليست الجواب الناجع عن الاحتجاجات الشبابية، ولأنها تتضمن تنقيصا من الأحزاب السياسية وتشجيعا للممارسة السياسية خارجها، وأيضا لما تتضمنه من تمييز على أساس الانتماء السياسي والحزبي، مما يشكل خرقا واضحا للدستور وللمبادئ الديمقراطية.

وقد تم التوصل بهذا الخصوص إلى حل توافقي بقبول الوزارة لمقترح يساوي بين اللوائح، أيا كان مصدرها، في شروط الدعم وفي عتبة التوقيعات الموجبة لهذا الدعم، كما تمت تسوية قضية تجريم التشكيك في نزاهة الانتخابات التي أثارت مخاوف من المساس بحرية التعبير، بواسطة عبارة متوافق عليها تحصر التجريم في بث أخبار زائفة تمس بالمترشحين أو التلاعب بالعملية الانتخابية، في إشارة إلى ما أصبح يمثله الذكاء الاصطناعي وغيره.

غير أن النقطة الأكثر إثارة للارتياب بخصوص ضمانات نزاهة الانتخابات ظلت عالقة ودونما تغيير يذكر، وخاصة ما يتعلق بالاحتفاظ بالقاسم الانتخابي المتعلق بتوزيع المقاعد على الفائزين على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية وليس على أساس المشاركين والأصوات المعبر عنها، وهو ما يتسبب، إلى جانب ضعف العتبة الانتخابية، في بلقنة الخريطة السياسية وتشتيتها، ومنع جميع المتنافسين من الحصول على أغلبية مطلقة، ومنع التطابق بين الأوزان الشعبية والأوزان الانتخابية للأحزاب السياسية.

بقيت اللوائح الانتخابية وتقطيع الدوائر الانتخابية دون مراجعة عميقة، وبقيت

الملاحظات عليها بخصوص التسجيلات المكررة وتعقيدات نقل التسجيلات، وكذا التوازن في التمثيل بين المناطق والدوائر، معلقة هي الأخرى.

ولم تتم الاستجابة لمطلب حياد الإدارة وتحييد الوسائل العامة، وتقليص عدد مكاتب التصويت وتسهيل الولوج إليها، وفعالية المراقبة وتسلم محاضر المراقبين إلى المرشحين، وشفافية عمليات فرز الأصوات، وكل ذلك ظل دون جواب مقنع للمعارضة.

غير أن ما سُجل بإيجابية هو ما تضمنته القوانين الانتخابية من إجراءات حازمة وصارمة في موضوع تخليق العملية الانتخابية في جميع أطوارها، بمنع الفاسدين والمتابعين جنائيا لأسباب تتعلق بتبديد أو اختلاس أموال عمومية، أو ارتكاب جرائم أو التلبس بارتكابها، من الترشح للانتخابات، حتى إن لم تحز الأحكام الصادرة في حقهم على حجية الشيء المقضي به. غير أن التخليق الفعلي لم يبلغ مداه بتجريم استعمال المال في استمالة الناخبين أو بالتحريم الفعلي للتأثير المسبق في إرادة الناخبين، وتجريم التأثير المسبق في الانتخابات.

أفضى هذا المسار التشاوري مع الأحزاب، والتداولي داخل البرلمان، إلى اعتماد القوانين التنظيمية التي تشكل المنظومة العامة للانتخابات التشريعية، وعلى رأسها القانون رقم ٢٥ ,٥٣ القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم ١١ ,٢٧ المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب، والقانون رقم ٢٥ ,٥٤ القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية. وفور اعتمادها من قبل البرلمان أُحيلت على المحكمة الدستورية، التي لم تر فيها ما يتعارض مع الدستور.

وفي هذا الصدد، قضت المحكمة الدستورية في قرارها المنشور بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية تحت عدد ٢٥/ ٢٥٩ بتاريخ ٢٤ دجنبر ٢٠٢٥، أنها توصلت بالقانون التنظيمي المذكور بمقتضى رسالة رئيس الحكومة المسجلة بالأمانة العامة للمحكمة بتاريخ ١٦ دجنبر ٢٠٢٥، وبتّت فيه على وجه الاستعجال طبقا للفقرة الرابعة من الفصل ١٣٢ من الدستور.

وبخصوص المادة ٦، أكدت المحكمة الدستورية أن «قرينة البراءة، المكفولة

دستوريا، يتمتع بها كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة، أمام القضاء الزجري، أما شروط القابلية للانتخاب، أي أهلية الترشح، فتندرج موضوعا في نطاق التنظيم التشريعي للحقوق السياسية، مما يكون معه المشرع مخولا، متى تقيد بالأحكام الدستورية المشار إليها أعلاه، لتحديد موانع الترشح للعضوية في مجلس النواب، في مواجهة من صدرت في حقهم أحكام قضائية في جرائم يعود إليه أمر تحديدها، دون اشتراط إدانة هؤلاء بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به، أو من توبع إثر ضبطه في حالة التلبس، إذ يعد ذلك من بواعث عدم الاطمئنان إلى صدق ونزاهة العملية الانتخابية في كافة مراحلها» [1].

وأضافت المحكمة في قرارها أن «للمشرع، تحقيقا لغايات نزاهة وصدق العمليات الانتخابية، وصيانة مشروعية التمثيل الديمقراطي، أن يحدد موانع أهلية الترشح على نحو ما تقدم، أو مراجعة اختياراته المتعلقة برفع الموانع المذكورة، وليس للمحكمة الدستورية صلاحية التعقيب على السلطة التقديرية للمشرع في اختيار نوعية التدابير التشريعية التي يرتضيها سبيلا لبلوغ أهداف أو تطبيق قواعد مقررة في الدستور، طالما أن ذلك لا يخالف أحكامه ولا يشوبه أي غلو في التقدير". وأضافت أن "الجزاء المقرر لرفع مانع الأهلية بالنسبة للأشخاص الذين صدر في حقهم حكم نهائي بالعزل من مسؤولية انتدابية، إلى ما بعد انصرام مدتين انتدابيتين كاملتين من التاريخ الذي يصير فيه الحكم المذكور نهائيا، أتى متناسبا مع الغايات الدستورية المشار إليها»[2].

- برامج التنمية الترابية المندمجة

في هذا الصدد، باشرت وزارة الداخلية، من خلال رجال السلطة في الجهات والأقاليم، عملية الإعداد لما أسماه الخطاب الملكي بالجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.

وهو البرنامج الذي جاء التوجيه الملكي بصدده واضحا وموجها للحكومة،

(١) - المحكمة الدستورية قرار رقم ٢٥/٢٥٩ م.د، ملف عدد ٣٠٧/٢ منشور بالموقع الالكتروني للمحكمة الدستورية والجرائد الوطنية

(٢) - المحكمة الدستورية نفس القرار

غير أن تولي وزارة الداخلية له أثارَ من جديد قضية الاختصاص وموقع رئيس الحكومة، مقابل عودة وزارة الداخلية إلى ممارسات ما قبل دستور ٢٠١١، وكرس الانطباع بمواصلة سحب اختصاصات المنتخبين لصالح رجال السلطة وطنيا ومحليا، وأعطى مصداقية لما يعبر عنه عدد من المراقبين من تحول الحكومة فعليا إلى حكومة تصريف أعمال غير معلنة، بوصف ذلك يشكل استجابة جزئية لمطالب الاحتجاجات بإقالة الحكومة أو بسحب الاختصاصات المرتبطة بالمستقبل من رئيس الحكومة ورؤساء الجماعات الترابية، الغارق عدد من أعضائها في الفساد والمتابعات القضائية على خلفية قضايا فساد.

والسؤال المثار في ضوء هذه التطورات هو: هل يتعلق الأمر بتأمين نزاهة الانتخابات وتحييد الوسائل العامة في المنافسة الانتخابية، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون استغلالا للأزمة السياسية بغرض إعادة انتشار التحكم وعودة وزارة الداخلية إلى سابق وضعها ومكانتها بوصفها "أم الوزارات"، وانتهاء الرهان على الأدوات الناعمة وعلى الوكلاء الحزبيين في ممارسة التحكم، بعد أن فشلت وصفة الثامن من شتنبر ٢٠٢١ التي راهنت على رجال الأعمال وعلى شراء كل شيء بما فيه الصمت كما فشل سابقا الرهان على وصفة الجمع بين رجال الإدارة والأعيان وبقايا اليسار السلطوي.

- قضية الصحراء

أصدر مجلس الأمن، بأغلبية ١١ صوتا مؤيدا وامتناع ثلاثة أصوات هم روسيا والصين وباكستان، وعدم تصويت الجزائر، قرارا جديدا تحت رقم ٢٧٩٧ بتاريخ ٣١ نونبر ٢٠٢٥ بخصوص قضية الصحراء المغربية التي تطالب جبهة البوليساريو بانفصالها وإنشاء دولة مستقلة عليها، ويتكون القرار من تصدير من سبع حيثيات ومتن يتضمن خمس قرارات على النحو التالي: ففي التصدير استذكر وأكد جميع القرارات السابقة بشأن الصحراء، وأعرب عن دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي ستيفان دي ميستورا في جهودهما الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ودفع العملية السياسية إلى الأمام، بما في ذلك من خلال مواصلة المشاورات بين المبعوث الشخصي والمغرب وجبهة البوليساريو

والجزائر وموريتانيا، للبناء على التقدم المحرز، وعلى تأكيد التزام مجلس الأمن بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، قائم على التوافق، ويتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ تقرير المصير، مع ملاحظة دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد، وتأكيده على ضرورة التوصل إلى حل لهذا النزاع على وجه السرعة، والتعبير عن إدراكه للزخم والإلحاح، وكذا إقراره بالدور الهام لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في دعم المبعوث الشخصي للتوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين.

وبعد تعبيره عن إحاطته علما بالدعم الذي أعربت عنه العديد من الدول الأعضاء لمقترح الحكم الذاتي المغربي، المقدم في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ إلى الأمين العام كأساس لحل عادل ودائم ومقبول للطرفين للنزاع، أكد أن الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية يمكن أن يشكل الحل الأكثر جدوى، كما رحب بالتزام أعضاء المجلس بتسهيل التقدم.

وبمبادرة من المبعوث الشخصي لعقد اجتماع بين الطرفين للبناء على الزخم واغتنام هذه الفرصة غير المسبوقة لتحقيق سلام دائم، حث على تقديم الدعم الكامل والمشاركة بحسن نية في المفاوضات، وأعرب عن تقديره للولايات المتحدة لاستعدادها لاستضافة المفاوضات تعزيزا لمهمة المبعوث الشخصي في التوصل إلى حل للصحراء الغربية والمنطقة، وأكد على أهمية احترام وقف إطلاق النار وتجنب أي عمل من شأنه أن يعرض العملية السياسية للخطر، وختم مجلس الأمن حيثيات قراره بملاحظة، بقلق بالغ، نقص التمويل المخصص للاجئين الصحراويين، وشجع الجهات المانحة بشدة على تقديم أموال إضافية.

أما القرارات التي أصدرها بعد تأكيد اطلاعه على تقرير الأمين العام (S/2025/612) المؤرخ ٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، فقد تمثلت فيما يلي:

- يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) حتى ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٦.

- يعرب عن دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي في تيسير وإجراء

مفاوضات، استنادا إلى مقترح الحكم الذاتي المغربي، بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين للنزاع، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، ويرحب بأي اقتراحات بناءة من الطرفين استجابة لمقترح الحكم الذاتي؛

- يدعو الطرفين إلى المشاركة في هذه المناقشات دون شروط مسبقة، على أساس مقترح الحكم الذاتي المغربي، بهدف التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول للطرفين، يكفل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، ويقر بأن الحكم الذاتي الحقيقي يمكن أن يمثل النتيجة الأكثر جدوى، ويشجع الطرفين على تقديم أفكار لدعم حل نهائي مقبول للطرفين؛

- يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة والدعم المناسبين لهذه المفاوضات ولجهود المبعوث الشخصي؛

- يطلب من الأمين العام تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن بانتظام، وفي أي وقت يراه مناسبا خلال فترة الولاية، ويطلب كذلك من الأمين العام، في غضون ستة أشهر من تجديد هذه الولاية، تقديم مراجعة استراتيجية بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) المستقبلية، مع مراعاة نتائج المفاوضات؛

- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره [1].

وقد تباينت ردود فعل مختلف الأطراف بخصوص هذا القرار، إذ اعتبره المغرب محطة مفصلية في حسم النزاع المفتعل حول سيادته على صحرائه، بإضفاء شرعية قانونية على الحقائق السياسية والتاريخية القائمة على الأرض، والتي تزايد الإقرار بها على المستوى الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، خصوصا بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعتها فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا، وامتناع الصين وروسيا عن استخدام حقهما في النقض بعد إدخال ملاحظات شكلية على القرار.

(١) - مجلس الامن قرار رقم 27.97 بتاريخ 31 نونبر 2025 منشور في عدد من الجرائد الوطنية من بينها جريدة صوت المغرب
https://thevoice.ma/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85-%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B5/

أما الجزائر فقد بادرت أول الأمر إلى التنديد بالقرار بحجة الانحياز الأممي لطرف على حساب الآخر، ولخروج القرار عن قواعد الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومنها مبدأ تقرير المصير.

غير أن الدبلوماسية الجزائرية تداركت الأمر وشرعت في تقديم قراءة أخرى تؤكد أن اعتماد الخطة المغربية كأساس لبدء المفاوضات لا يعني الالتزام بها في نتيجة هذه المفاوضات، وأن الجزائر تواصل ما سمته بدعمها لحوار الطرفين للتوصل إلى حل متوافق عليه بينهما، أيا كانت نتيجته، بشرط أن يكون غير مفروض.

غير أن نشر القرار بلغات الأمم المتحدة الرسمية كشف حدود هذه القراءة، في ضوء اعتبار الجزائر طرفا معنيا بالمفاوضات إلى جانب كل من المغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو، وكذا في ضوء خطة ترامب لإنهاء التوتر بين المغرب والجزائر، التي كانت قد حددت لها مهلة شهرين انتهت دون أن يتم الإعلان عن شيء في الموضوع، باستثناء بقاء المواقف لينة من قرار مجلس الأمن دون انزلاق إلى معارضة منهجية له[1].

1- الأداء الحزبي:

في الأداء الحزبي يمكن تناول الأحزاب حسب موقعها في الخريطة السياسية، مصنفة إلى أغلبية حكومية ومعارضة، مع إبراز أداء كل حزب في حال وجود ما يميّزه، على أن نختم هذه الفقرة بصورة الأحزاب لدى الرأي العام حسب بعض استطلاعات الرأي، وذلك وفقاً لما يلي:

أ- أحزاب الأغلبية:

في الشأن الحزبي شهدت سنة ٢٠٢٥ تصدعاً في التحالف الحزبي المشكِّل للأغلبية الحكومية، على بعد أشهر من الانتخابات التشريعية العامة المزمع تنظيمها في النصف الثاني من سنة ٢٠٢٦، بحيث بدا الحزبان الثاني والثالث يضعان مسافة من مواقف الحزب الذي يقود الحكومة، وبقي التضامن الحكومي في حدوده الدنيا المتمثلة في الالتزام بالتصويت على مشاريع القوانين.

(١) - مجلس الامن نفس القرار

وقد تبادلت الأحزاب الثلاثة الاتهام بالمسؤولية، خاصة في بعض الملفات، أبرزها بطء معالجة مخلفات زلزال الحوز بعد مرور سنتين على الحادث دون إنهاء أزمته، ومأزق تدبير ملف الاحتجاجات التي شهدتها بعض المناطق في العالم القروي والجبلي للمطالبة بالماء، وبفك العزلة، والربط بشبكات المواصلات والاتصالات، كما وصل إلى مداه عند اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية التي قادها جيل زيد من أجل الصحة والتعليم ومناهضة الفساد، وتحميل الحكومة وأحزابها المسؤولية عن أوضاعها.

كما تبادل ممثلو الأحزاب الثلاثة التهم بالتقصير والفساد داخل المؤسسة البرلمانية وعلى منصات التواصل، ومع قواعدهم الحزبية في المناسبات الحزبية واللقاءات التنظيمية التي ينظمها كل حزب على حدة.

واحتدم السجال بين أحزاب التحالف الحكومي أثناء بدء مسار الإعداد للانتخابات التشريعية المقبلة، واشتداد التنافس على إعلان الطموح لتصدر الانتخابات، لتوجيه الرسائل السياسية إلى من يعنيهم الأمر، وللتنافس حول استقطاب الأعيان القادرين على الحسم الانتخابي بالطرق والكيفيات المتعارف عليها خارج الاعتبارات الديمقراطية.

وهكذا وجد حزب التجمع الوطني للأحرار نفسه معزولاً في مواجهة حالة من التبرؤ يقوم بها الحزبان الحليفان له في الحكومة، وعدم التضامن معه في تحمل المسؤولية عن الفشل والبطء في الأداء، وكذا إزاء تهم الفساد وتضارب المصالح، والعجز والبطء في معالجة الأزمات الطارئة، الطبيعية أو السياسية، كما بقي وحيداً في مواجهة تصاعد الانتقادات الموجهة إليه من المعارضة، سواء داخل المؤسسات أو خارجها.

ورغم الإجماع على ضعف وفشل الأداء الحكومي الذي يقوده حزب الأحرار، فإن هذا الأخير ظل متشبثاً بقدرته على كسب الرهان الانتخابي المقبل، مقللاً من شأن جميع الانتقادات الموجهة إليه، ومعتبراً أنها مجرد مزايدات سياسية من خصومه، مما جعله يطلق برنامجاً للتواصل مع قواعده المفترضين اعتُبر حملة انتخابية سابقة

لأوانها، جابت جميع جهات المغرب بإنفاق مالي وأداء إعلامي ملفت للنظر ومثير للسؤال عن مصادر التمويل، خُتم بإصدار كتاب يتضمن أرقاماً مضخمة حول ما اعتبره الحزب مساراً للإنجازات.

وبتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٦، كان الحزب على موعد مع عقد مجلسه الوطني في دورة حاسمة تسبق الإعداد للانتخابات، تميزت بإعلان رئيس الحزب ورئيس الحكومة عن تمديده لجميع أجهزة الحزب، وتأجيل موعد المؤتمر الوطني للحزب بحجة الاستحقاقات السياسية والميدانية التي تتطلبها السنة الانتخابية.

لكن المفاجئ هو رجوع رئيس الحزب قبل أن تنتهي ٢٤ ساعة عن قراراته الحاسمة، ليعلن عن انتهاء ولايته على رأس الحزب، وعن عدم خوضه للانتخابات القادمة، كما يستوجب عقد مؤتمر استثنائي لاختيار بديل عنه، وهو ما تم في اليوم الموالي بإعلان الحزب عن عزمه تنظيم مؤتمر استثنائي للحزب، وذلك يوم ٧ فبراير ٢٠٢٦، ابتداءً من الساعة الرابعة بعد الزوال، بمركز المعارض بمدينة الجديدة.

جاء هذا الإعلان في بلاغ للمكتب السياسي المنعقد يوم السبت بالرباط، في سياق ارتباطه بتمديد هياكل وأجهزة الحزب، وعملاً بمقتضيات النظام الأساسي، حيث صادق المكتب السياسي خلال اجتماعه على لائحة أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي، التي ستتولى الإشراف على مختلف الجوانب التنظيمية والتحضيرية المرتبطة بهذا الاستحقاق الحزبي.

كما أعلن الحزب عن فتح باب تلقي الترشيحات لرئاسة الحزب، وذلك بالإدارة المركزية للحزب بالرباط، ابتداءً من ١٢ يناير ٢٠٢٦ إلى غاية ٢٨ يناير ٢٠٢٦، إلى حدود الساعة الثانية عشرة والنصف زوالاً.[١].

هذا التنحي المفاجئ ترك المجال واسعاً للتأويلات بين من اعتبره إنهاءً مبكراً للمهام، ومن قرأه على أنه استجابة متأخرة للمطالب الشعبية برحيله من فئات واسعة، كان آخرها مظاهرات جيل زيد، وبين من يعدّها استكمالاً لمسار جرى تحريكه بعدة رسائل مبطنة، كان أبرزها سحب اختصاصات الإشراف السياسي عن

(١) ـ بلاغ المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٦

الانتخابات، والتشاور مع الأحزاب السياسية بشأن القوانين المنظمة لها، وصلاحيات الإعداد للجيل الجديد من برامج التنمية المندمجة، وكذا مهمة تدبير الاحتجاجات الاجتماعية، وتفويت كل ذلك إلى وزير الداخلية، الذي بات نفوذه أكبر من نفوذ رئيسه في الحكومة. غير أن مراقبين وصحفيين مستقلين يضعون هذه الخطوة ضمن ترتيبات أشمل للإعداد لمرحلة ما بعد انتخابات ٢٠٢٦، وضمنها السعي إلى تحييد ورقة أخنوش بما فيها من ضعف وفساد وفشل، وما حرّته من نقمة شعبية بسبب الغلاء والإقصاء من الخدمات، ومن التغطية الاجتماعية والدعم المباشر، ومنع تخويل كل ذلك إلى أوراق مثمرة في المنافسة الانتخابية، واستباق توظيفها من قبل الإسلاميين لتحسين تموقعهم في الخريطة السياسية المقبلة.

أما حزب الأصالة والمعاصرة فقد شهد هو الآخر تحولات تؤذن بتغييرات مرتقبة في قيادته، بعد احتدام الخلاف بين منسقة القيادة الجهوية فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ورديفها في هذه القيادة السيد مهدي بن سعيد، وزير الشباب والثقافة والاتصال، الذي يحدوه طموح بتجاوز قيادة حزب صديق الملك إلى رئاسة «حكومة المونديال.»(١)

وقد بدأ الشاب بن سعيد في التسويق لنفسه كخليفة محتمل، مروجاً أنه يحظى بدعم الجهات التي تقف وراء الحزب.

هذه التطورات كشف عنها تأجيل دورة المجلس الوطني، التي كان مقرراً عقدها يوم السبت ٢٢ نونبر ٢٠٢٥، وذلك لأسباب غير واضحة دفعت البعض إلى تأويلها على أنها جزء من خطة يتم إعدادها لتنصيب شخصية نافذة على رأس الحزب، من شأنها أن تقوي حظوظ هذا الأخير لكسب رهان الانتخابات، والتمكن من أخذ دوره في قيادة الحكومة في مرحلة هامة بتحديات وطنية ودولية أهم بالنسبة للمغرب، ويتعلق الأمر برهان تنظيم المنافسات الرياضية لكرة القدم ٢٠٣٠، واستحقاق تنزيل خطة الحكم الذاتي الحقيقي التي أقرها مجلس الأمن كحل سياسي ذي مصداقية ومتوافق عليه لمشكل الصحراء، بما يؤمن سيادة المغرب على أقاليمه

(١) - إشارات مستقاة من تصدر بن اسعيد للواجهة باسم حزبه ومنها حوار له بمؤسسة الفقيه التطواني بسلا يوم 23 يناير 2026

الجنوبية، ويضمن للشعب الصحراوي تقرير مصيره، وينهي التوترات في المنطقة.

لكن المشكل الذي يواجه حزب الأصالة والمعاصرة لا ينحصر في مسؤوليته عن الإخفاق الحكومي والعجز المسجل في مواجهة الأزمات والملفات، وفي تنفيذ الوعود الانتخابية وحسب، ولكن أيضاً فيما بات يواجه رموزه من تهم بالفساد وتضارب المصالح، سواء في موضوع استغلال النفوذ الوزاري والجماعي في تغيير الخصائص التعميرية لمساحات عقارية شاسعة لمنسقة الحزب والوزير باسمها في مجال التعمير والإسكان ولمقربين منها، أو بالنسبة لتضارب المصالح لمنافيه على قيادة الحزب الوزير بن سعيد، المتهم بتلقي دعم عمومي لفائدة شركة لتصنيع ماركة محلية لسيارات كهربائية، ظهر أنها طبق الأصل لماركة صينية خالصة.

كما لم يخرج الحزب من صدمة توقيف ومحاكمة قيادات كبيرة في مكتبه السياسي وفريقه البرلماني، بتهم الاتجار الدولي في المخدرات، على ذمة ما يعرف محلياً بقضية "إسكوبار الصحراء"، التي يُحاكم فيها مستثمر كم جنسية مالية، إلى جانب رئيس جهة بالشرق، ورئيس مجلس عمالة بالدار البيضاء، الذي يُعتبر مولاً رئيساً للحزب، والفاعل الأهم في ماكينته الانتخابية، وله مسؤوليات كبرى حزبية وجماعية وفي مجال كرة القدم.

ب- أحزاب المعارضة:

أما أحزاب المعارضة فليست أفضل حالاً من أحزاب الأغلبية من حيث التماسك والقدرة على تنسيق المواقف.

إذ لم تتمكن أحزاب المعارضة من اتخاذ أي مبادرة لترجمة تصعيدها ضد الحكومة إلى خطوات عملية، من قبيل تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بخصوص شبهات الفساد وتضارب المصالح، كما حاولت بخصوص استيراد رؤوس الماشية المخصصة لأداء شعيرة عيد الأضحى، وفشلت في التوقيع على ملتمس لسحب الثقة من الحكومة وتحويله إلى لحظة للمساءلة السياسية بخصوص اتهاماتها لها بالعجز والفشل.

وقد ظل حزب الاتحاد الاشتراكي، المرتب أولاً في المعارضة من حيث عدد المقاعد، عصيّاً على التصنيف، نظراً لسلوكه الأقرب إلى الدفاع عن الحكومة والمناكفة

مع المعارضة.

وقد شهد الحزب تنظيم مؤتمره الوطني الثاني عشر (١٢)، الذي انتهى بالتمديد لكاتبه الأول السيد إدريس لشكر لولاية رابعة، ضداً على قانون الأحزاب وعلى القوانين الداخلية التي تمنع الاستمرار لأكثر من ولايتين متتابعتين في قيادة الأحزاب السياسية.

كما شهد المؤتمر غياب جل قياداته المعروفة، كما تم إبعاد رئيس المجلس الوطني للصحافة وإحدى عضوات النقابة الوطنية للصحافة على خلفية الأزمة المتعلقة بتسريبات لجنة التحكيم والوساطة والتأديب في المجلس بخصوص ما يعرف بقضية الصحفي المهداوي.

أما حزب الحركة الشعبية فيشهد حضوراً متزايداً منذ انتخاب قيادة جديدة يمثّلها السيد محمد أوزين، الوزير السابق في حكومة عبد الإله ابن كيران المكلف بالرياضة، والذي قاد معارضة ممنهجة ضد رئيس الحكومة، وقدم مرافعات قوية ضد سياسته.

كما تميز بأداء ملفت للنظر، وهو يفتح الحرب على ما أسماه «إعلام التفاهة والتشهير»، بمناسبة انفجار أزمة المجلس الوطني للصحافة وضلوع عناوين إعلامية مدعومة مالياً وسياسياً من رئيس الحكومة أو من جهات نافذة [١].

كما قاد فريقه في مجلس المستشارين عملية تنسيق للمعارضة ضد مساعي الحكومة لتمرير قانون على المقاس يعدل قانون التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والنشر، أفضت إلى انسحاب المعارضة من جلسة التصويت ونزع المصداقية عن إصرار الحكومة على تمرير القانون بتاريخ ٢٤ دجنبر ٢٠٢٥ وفق الصيغة التي اعتمدها مجلس النواب، مع رفض أي تعديل عليه. [٢]

غير أن المعارضة تمكنت، للمرة الأولى، من جمع النصاب القانوني من توقيعات أعضاء مجلس النواب اللازمة لإحالة مشروع القانون على المحكمة الدستورية، البالغ

(١) - مداخلة للسيد محمد ازين في مجلس النواب اثناء مناقشة السياسة العامة بحضور رئيس الحكومة يوم 15 دجنبر بمقر البرلمان

(٢) - مجلس المستشارين الجلسة العامة بتاريخ ٢٤ دجنبر ٢٠٢٥

٩٢ توقيعاً، وقد حظي الطلب بقبول المحكمة التي شرعت في مراسلة من يعنيهم الأمر لتلقي الملاحظات بشأنه، وذلك ابتداءً من ١٢ يناير ٢٠٢٦.

وفي الاتجاه نفسه سار حزب التقدم والاشتراكية، الذي تميز بأداء لافت في نقد الحكومة وإثارة قضايا الفساد والفشل وتضارب المصالح، كما ركز أمينه العام على موضوع التراجع في حرية التعبير وأزمة التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والنشر، وحضر بشكل ملموس في موضوع احتجاجات جيل "زيد"، مدافعاً عن مطالبها ومؤطراً لمسلكياتها حرصاً على السلمية واللاعنف.

ومن جهته، شهد حزب العدالة والتنمية انطلاقة جديدة بعد المؤتمر الوطني التاسع (٩)، المنعقد في ٣١ أبريل و١ و٢ ماي ٢٠٢٥، الذي انتهى بإعادة انتخاب الأستاذ عبد الإله بن كيران على رأس أمانة عامة جديدة. وقد اعتُبر المؤتمر تتويجاً لدينامية جديدة استعاد فيها الحزب عافيته، وخرج من تداعيات انتخابات ٨ شتنبر ٢٠٢١ وسياقها[١].

وقد تمكن الحزب من تحويل المؤتمر إلى حدث سياسي كبير، على إثر امتناع وزارة الداخلية عن صرف الدعم العمومي المقرر لتمويل مؤتمرات الأحزاب، بحجة عدم احترام القوانين، لكن الحزب حول هذا القرار إلى فرصة للتعبئة السياسية وتعزيز اللحمة الداخلية، وجمع دعماً مالياً ذاتياً فاق ما فاته من التمويل الرسمي.

وإلى جانب الحملات المنهجة التي قادها الحزب في مواجهة الحكومة بخصوص العجز عن الوفاء بالالتزامات الانتخابية المتعلقة بنسبة النمو والتضخم والبطالة والفقر وغلاء المعيشة، وكذا الإقصاء من الخدمات ومن التغطية الصحية المجانية ومن الدعم المباشر المخصص للأسر الفقيرة وضعف التواصل، فقد خاض الحزب، عبر أمينه العام ومجموعته النيابية في البرلمان، معركة قوية ضد الحكومة في ملفات الفساد وتضارب المصالح والعجز عن تدبير الاحتجاجات الاجتماعية،

(١) - ينظر البيان الختامي للمؤتمر الوطني التاسع لحزب العدالة والتنمية المنعقد ومي السبت والأحد ٢٧-٢٨ شوال ١٤٤٦هـ الموافق ل ٢٦-٢٧ أبريل ٢٠٢٥م منشور بالموقع الإلكتروني للحزب : https://www.pjd.ma/213867-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9.html

تحول معها المشهد السياسي إلى تقاطب حاد بين حزب رئيس الحكومة وحزب العدالة والتنمية، المرتب ثامناً في خريطة ٨ شتنبر ٢٠٢١.

ورغم هذا الأداء المختلف للأحزاب، سواء في الأغلبية أو المعارضة، فإنها ظلت محل شك وريبة في نظر المواطنين من حيث الثقة ونظرة الرأي العام إليها.

وحسب استطلاع رأي أنجزه مكتب الدراسات "سينورجيا" (Sunergia)، بشراكة مع صحيفة "ليكونوميست" (L'Economiste)، فإن ضعف المشاركة، خصوصاً في صفوف الشباب، يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الرضا عن أداء الأحزاب السياسية وصورة الممارسة الحزبية لدى المواطنين [1].

وبلغت نسبة عدم الرضا عن أداء الأحزاب ٨٠٪ من المستجوبين، بينما لا تتجاوز نسبة الراضين ٢٠٪، من بينهم ٧٪ فقط عبروا عن رضا كبير، وهو ما يعني أن قرابة مغربيَّين من كل عشرة فقط يبدون راضين عن أداء الأحزاب. وتنخفض نسبة الرضا لدى الفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة إلى ١٧٪ فقط، من بينهم ٦٪ ممن صرحوا بأنهم راضون جداً.

وترجع أسباب هذه الوضعية إلى تراكم اختلالات بنيوية في الممارسة الحزبية؛ فقد اعتبر ٦٤٪ من المستجوبين أن غياب النتائج الملموسة هو السبب الرئيسي لعدم الرضا، ما يعكس فجوة واضحة بين الخطاب السياسي والواقع المعيشي.

كما أشار ٣٤٪ من المستجوبين إلى تكرار الوعود غير المنفذة، في حين رأى ٢٤٪ أن الأحزاب أخفقت في معالجة قضايا أساسية تهم المواطنين، وعلى رأسها التشغيل والصحة.

إلى جانب ذلك، برزت قضايا الفساد كعنصر مفسر لعدم الثقة لدى ١٥٪ من المستجوبين، إضافة إلى ضعف التواصل (١١٪) ونقص الكفاءة (10٪). كما عبّر بعض المشاركين عن شعورهم بأن الأحزاب لا تصغي لانشغالات المواطنين

(١) - خلاصة التقرير منشورة على الموقع الإلكتروني لجريدة صوت المغرب : https://thevoice.ma/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-80-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1/

(٦٪) ولا تمثل الشباب بالشكل الكافي (٥٪)، وهو ما يعمّق الإحساس بالإقصاء السياسي لدى هذه الفئة.

من جهة أخرى، أظهرت نتائج استطلاع رأي قام به المركز المغربي للمواطنة (CMC)، في الفترة الممتدة بين ٣١ يوليوز و٢١ غشت ٢٠٢٥، أن مستوى الثقة في الأحزاب السياسية يسجل ضعفاً غير مسبوق، حيث أكد ٩٤٫٨ في المائة من المشاركين أنهم لا يثقون بالأحزاب السياسية، مقابل ٥٫٢ في المائة فقط عبروا عن ثقتهم بها.

الاستطلاع، الذي شارك فيه ١١٩٧ شخصاً من مختلف الفئات العمرية يمثلون جميع جهات المغرب، كشف بخصوص تطور هذه الثقة خلال السنوات الأخيرة أن المعطيات تؤشر على توجه عام نحو التراجع، إذ اعتبر ٩٦٫٧ في المائة من المشاركين أن الثقة قد انخفضت مقارنة مع الماضي، في حين رأى ٢٫٦ في المائة أنها بقيت مستقرة، و٠٫٧ في المائة فقط صرحوا بتحسنها.

واحتلت الأحزاب السياسية قائمة الأداء الضعيف بنسبة ٩١٫٥ في المائة، متبوعة بالبرلمان بنسبة ٨٩٫٥ في المائة، والحكومة بنسبة ٨٧٫٣ في المائة، والنقابات بنسبة ٨٤٫٧ في المائة، والجماعات الترابية بنسبة ٧٨٫٢ في المائة رغم خدمات القرب التي تقدمها للمواطنين. كما شمل التقييم "الضعيف" أيضاً وسائل الإعلام بنسبة ٧٣ في المائة، والجمعيات بنسبة أقل بلغت ٥٠٫٤ في المائة، مما يعكس صورة إجمالية تبين أن نسب عدم الثقة المرتفعة شملت مختلف المؤسسات، سواء كانت سياسية أو نقابية أو إعلامية أو مدنية، مع تفاوت النسب، لكنها جميعها تؤكد وجود توجه عام نحو تقييم سلبي واسع النطاق.

وأظهر الاستطلاع أيضاً أن ٩٧٫٩ في المائة من المشاركين يرون أن الأحزاب السياسية لا تحترم مبادئ الديمقراطية الداخلية.

وبخصوص تواصل الأحزاب السياسية مع المواطنين، صرح ٩٨٫٢ في المائة بأنها لا تتواصل بشكل مستمر.

ويرى ٩٨٫٢ في المائة من المشاركين أن الأحزاب لا تعتمد على الكفاءة لاختيار مرشحيها، و٨٥٫٨ في المائة يرون أن الأحزاب غير قادرة على تجديد قياداتها.

وأبـرز ٦٤٫٣ في المائـة مـن المشـاركين أن أهـم مفتـاح للصعـود والترقـي داخـل الأحزاب السياسـية هـو التوفـر على المال، ثم العلاقـات والقرابة والزبونية بنسـبة ٦٠٫٨ في المائـة، يليهـا الـولاء والتملـق للقيـادة الحزبيـة بنسـبة ٥٧٫٤ في المائة.

كما كشـف الاسـتطلاع ذاته أنه، فيما يخـص العوامل التي تدفـع المغاربة للتصويت لمرشـح مـا، جـاء في المقدمـة المقابل المالي المحصـل عليه بنسـبة ٧٧٫٧ في المائة، ثـم الانتماء القـبلي أو الجهـوي بنسـبة ٥٥٫٤ في المائـة، تليـه توجيهـات الأسرة والمحيـط الاجتماعـي بنسـبة ٣٧٫٨ في المائـة، بينما تـوارى الانـتماء الحـزبي للمرشـح إلى نسـبة ١٣٫٧ في المائـة، والمرجعيـة الإيديولوجية بنسـبة ٦٫٢ في المائة[1].

وقـد اختتمت سـنة ٢٠٢٥ بحدثين هـامين في علاقة الدولة بالأحزاب السياسـية، همّـا إجراء مشـاورات معهـا في ملفين هـامين؛ يتعلـق الأول بموضـوع المنظومـة العامة للانتخابـات واسـتطلاع رأيهـا بخصـوص مطالبهـا بشـأن الإصلاحـات الانتخابيـة، حيـث أُمهلت ثلاثة أسـابيع من أجل تقديـم مذكراتهـا إلى وزارة الداخلية حول إصلاح القـوانين الانتخابيـة، ثـم أعقبتهـا لقـاءات انفراديـة مـع كل حـزب على حـدة لتدقيـق مقترحاتـه، وذلك خلال شـهر غشـت الماضي.

أمـا الموضـوع الثـاني فيتعلـق بتحيين وتفصيـل خطـة الحكم الـذاتي المعتمـدة من قبـل مجلـس الأمـن كأسـاس للمفاوضـات بين جميـع الأطـراف، حيـث اجتمـع أربعـة مستشـارين للملـك مـع كل مـن وزيـر الخارجيـة ووزيـر الداخليـة مـع الأحـزاب السياسـية الممثلـة في البرلمان، بغـرض وضعها في سـياق الجهود التي بذلتها الدبلوماسـية المغربيـة، التـي تُرجمـت في مضمـون قـرار مجلس الأمـن حول الحكـم الـذاتي، والأدوار المطلوبـة خاصـة من الأحزاب السياسـية، سـواء في إغنـاء وتفصيل الخطـة المغربية أو في الاسـتعداد لمرحلـة التفاوض على أساسـها.

ج- أداء الحركة الإسلامية

تميّـز أداء الحركـة الإسلاميـة بالاسـتمرارية، سـواء في القضايـا الإصلاحيـة أو في المواقـف مـن تطـورات الشـأن العـام أو في المجـال التربـوي والتنظيمي.

(١) - خلاصة تقرير حول الاستطلاع بنفس الجريدة الإلكترونية لصوت المغرب

وسنقتصر في هذا المحور على كل من حركة التوحيد والإصلاح، وجماعة العدل والإحسان، وكذا التيار السلفي المعتدل.

1- حركة التوحيد والإصلاح

بالنسبة لحركة التوحيد والإصلاح، فقد استمرت في الانخراط في دعم معركة طوفان الأقصى ومناهضة التطبيع، إلى جانب المكونات المنضوية في مجموعة العمل من أجل فلسطين، وأبقت على نفس حضورها في القضايا القيمية، خاصة في المناسبات التي تشهد بعض الانزلاقات القيمية، من قبيل المهرجانات الغنائية، أو في التفاعل مع بعض السياسات العمومية.

كما عقدت مجلسها الشوري، الذي شكّل مناسبة لتقييم سنة من أعمالها والمصادقة على برنامج وميزانية السنة المقبلة، وذلك بتاريخ الأحد ١١ و١٢ أكتوبر ٢٠٢٥ [1].

وقد ركز المجلس على تجديد موقف الحركة من القضايا التي شكّلت انشغالها الأساسي طيلة السنة المنصرمة، حيث جدّد رفض الحركة لكل مشاريع التقسيم والتجزئة والانفصال، وعن انخراط الحركة الدائم في الدفاع عن الوحدة الترابية، وفي مقدمتها الصحراء المغربية، والتنديد بكل المؤامرات التي تُحاك ضدها وتستهدف المس بها.

كما توقف المجلس عند الاحتجاجات الشبابية التي قادتها حركة جيل «زد»، وعبّر عن أمله في التجاوب الرسمي مع المطالب الحقيقية، والتعامل بمقاربة شمولية قائمة على احترام دولة الحق والقانون، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وخلق العفو، بما يعزز الأمن والاستقرار اللذين تنعم بهما بلادنا، ويسهم بشكل كبير في نجاح بلادنا في كسب رهان الاستحقاقات القادمة.

وبخصوص مدونة الأسرة، أكد المجلس على أن استقرار الأسرة المغربية هو

(١) - حركة التوحيد والإصلاح مجلس الشورى يومي السبت والأحد ١٨و١٩ ربيع الآخر ١٤٤٨هـ / الموافق لـ١١و١٢أكتوبر ٢٠٢٥ البيان الختامي الصادر الأحد ١٩ ربيع الآخر ١٤٤٨ ه،/ـ موافق ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥م منشور بالموقع الإلكتروني للحركة : -https://alislah.ma/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81%D9%8%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8/A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD

صمام الأمان للمجتمع المغربي، ولا يمكن لأي مشروع مستقبلي للمدونة أو انفتاح على اجتهادات وتجارب مقارنة أن يُكتب له النجاح إلا من خلال الالتزام بسمو المرجعية الإسلامية، واستحضار غنى وتنوع الهوية المغربية، والانطلاق من المشاكل الحقيقية للأسرة المغربية.

واستحضر المجلس حالة التوتر والارتجالية التي يعرفها التعليم عامة، والجامعي منه على وجه الخصوص، بسبب محاولات تمرير مشاريع قوانين دون حوار كاف مع الفاعلين في القطاع، داعياً إلى اعتماد مقاربة تشاركية في أي مشروع لإصلاح قطاع التعليم العالي، وتجنب الاضطراب الذي تعيشه الجامعة.

كما جدّد المجلس رفض الحركة المطلق لجميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، ودعا إلى التراجع عن كل الاتفاقيات الموقعة مع العدو الصهيوني، والإغلاق الفوري لما يسمى بـ«مكتب الاتصال بالرباط»، والحل النهائي لما يسمى بلجنة الصداقة البرلمانية مع الصهاينة. وبمناسبة الاتفاق المعلن بوقف الحرب في غزة، طالب المجلس بالتعجيل بإرسال المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني، وفتح الباب للمبادرات الشعبية للإسهام في جهود الإعمار في غزة العزة.

واستحضر المجلس موضوع الجمع العام الوطني الثامن للحركة، الذي سيتم تنظيمه أواخر سنة ٢٠٢٦، بما يمثله من استحقاق تنظيمي داخلي يتطلب إطلاق حركية فكرية مواكِبة لانخراط الجميع في تقييم الأداء العام للحركة وهيآتها، وعموم أعضائها والمتعاطفين معها، واستشراف مستقبلها،[1] ومحطة لانتخاب قيادة جديدة، وتحديد هياكل الحركة ومؤسساتها، وتحيين أولوياتها وبرامجها.

واستمرت الحركة في تنظيم وقفات احتجاجية وتضامنية أسبوعية في عدد من المدن المغربية، التي بدأت منذ طوفان الأقصى وما تزال متواصلة.

كما دعت إلى الاستجابة والمشاركة في المسيرات الوطنية والجهوية التي يتم الدعوة إليها بمبادرة من مجموعة العمل من أجل فلسطين، أو في إطار تنسيق بين المجموعة والجهة المغربية.

(١) - حركة التوحيد والإصلاح مجلس الشورى البيان الختامي نفس المرجع

من جهة أخرى، وصلت آثار توقيفات الخطباء على خلفية عدم الالتزام الكامل بمضامين الخطبة الموحدة إلى بعض أعضاء الحركة، ولا سيما في قيادتها الوطنية والجهوية، حيث جرى توقيف الأستاذ خالد التواج، عضو المكتب التنفيذي الوطني ومسؤول التربية والتكوين في الحركة، من الخطابة بمسجد الحاج الريفي بحي النهضة ٢ بالرباط، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥، على خلفية إعطاء أمثلة عن أنواع المبذرين للمال العام، موضوع الخطبة الموحدة، دون أن يُعيّن أشخاصاً أو يشير إلى إيحاء بأعيانها.

جرى توقيف الدكتور مصطفى قرطاح، عضو المكتب التنفيذي الجهوي للحركة، من الخطابة بمسجد الغفران بحي الوفاء بالقنيطرة، في بداية شهر شتنبر ٢٠٢٥، وذلك على خلفية تدوينة له على الفايسبوك في شكل رسالة تهنئة ساخرة موجهة إلى مغنٍّ محلي يُدعى «طوكو»، ومعروف بتفوهه بألفاظ نابية وبسلوكاته المنحرفة، إثرَ استضافته في مهرجان غنائي شهدته مدينة القنيطرة التي يخطب في مساجدها.

2- جماعة العدل والإحسان

واصلت جماعة العدل والإحسان حضورها القوي في القضايا والملفات التي تشكّل أولويات في انشغالها النضالي والتنظيمي.

ففي الجانب النضالي، هيمن موقفها المناهض للتطبيع والداعم للقضية الفلسطينية على أهم أعمالها الخارجية، حيث واصلت حضورها الأسبوعي في الوقفات أمام بعض المساجد عقب صلاة الجمعة في عدة مدن مغربية، كما واصلت وقفاتها الشعبية ومشاركتها في المسيرات الوطنية أو الجهوية إلى جانب مكونات الجبهة المغربية من أجل فلسطين ومناهضة التطبيع.

كما واصلت الجماعة حضورها المعتاد بمواقف واضحة من مختلف التطورات التي يعرفها المشهد المغربي.

وفي هذا الصدد، عقدت جماعة العدل والإحسان مجلس الشورى في دورته الثالثة والعشرين، بتاريخ ٩ و١٠ شعبان ١٤٤٦هـ، الموافق لـ٨ و٩ فبراير ٢٠٢٥م،

وعبّر عن مواقف الجماعة من جملة القضايا التي تشكّل مركز اهتمامها وأولويات انشغالها في المجال الإصلاحي والتربوي والتنظيمي.

كما عبّر مجلس الشورى عن رفضه الشديد لاستمرار مختلف أشكال تغوّل السلطوية، وتنامي نزوع الدولة نحو مزيد من قمع الحريات ومصادرة الحقوق، وآخرها الحق في الإضراب، وتكميم الأفواه، واستهداف المعارضين والتشهير بهم، والدعوة إلى الإطلاق الفوري لكافة المعتقلين السياسيين، وبخاصة معتقلي الريف ومعتقلي الرأي والصحافة والمدونين.

وندد بمواصلة استشراء الفساد والاستحواذ على خيرات البلاد، مما يفاقم من مشاكل الغلاء والفقر والتهميش، ويصادر حق المغاربة في العدالة الاجتماعية والعيش الكريم.

واستنكر بعض ما تضمنه مقترح التعديلات الأخيرة لمشروع مدونة الأسرة من تجرؤ على ثوابت الشريعة.

كما جدّد دعمه للمقاومة في غزة وكافة فلسطين في ملحمة طوفان الأقصى، وندد بازدواجية المعايير والتآمر الخبيث لأنظمة الاستكبار الغربي، والتخاذل البيّن لحكام العرب والمسلمين أمام المجازر الهمجية وجرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني الغاصب، واستنكر استمرار السلطة المغربية في مسلسل التطبيع مع الكيان [1].

فيما واكبت الجماعة، من خلال أداء مؤسساتها، خاصة الدائرة السياسية والشبيبة، ما عرفه المغرب من احتجاجات قادها جيل «زيد»، وأصدرت بياناً للدائرة السياسية حمّلت فيه المسؤولية عن أسبابها إلى الدولة، وليس إلى الحكومة ورئيسها، خلافاً لما ذهبت إليه حركة جيل.

وبمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لرحيل الشيخ عبد السلام ياسين، مع الذكرى

(١) - جماعة العدل والإحسان مجلس الشورى المنعقد بتاريخ ٩ و١٠ شعبان ١٤٤٦هـ، الموافق لـ٨ و٩ فبراير ٢٠٢٥م البيان الختامي منشور بالموقع الإلكتروني للجماعة : https://www.aljamaa.net/posts/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB

المئوية لميلاده، نظمت الجماعة عدداً من الفعاليات الفكرية والتربوية تحت عنوان مركزي يتمثل في «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني».

انطلقت الفعاليات بندوة في موضوع «طوفان الأقصى والخطر الصهيوني: التداعيات الإقليمية والتحولات العالمية»، وذلك بتاريخ ١٤ دجنبر ٢٠٢٥. كما نظمت ليلة الوفاء حول موضوع «الإمام شاعراً»، احتفاء بصدور مجموعة شعرية كاملة للمرحوم الأستاذ عبد السلام ياسين، بتاريخ ٢٠ دجنبر ٢٠٢٥. وخُتمت الذكرى بفعالية «نصيحة الوفاء»، التي تناولت موضوع «سنة الله في النصر والتمكين»، بتاريخ ٢٧ دجنبر ٢٠٢٥.[1]

وقد جرى اعتقال عدد من نشطاء وشباب الجماعة على خلفية تدوينات أو مشاركات في وقفات احتجاجية مناهضة للتطبيع أمام بعض الفروع المحلية لماركات تجارية عالمية معنية بدعوة المقاطعة، بشبهة دعم شركاتها الأصلية للكيان الصهيوني، وقد تمت الإشارة إلى ملفاتهم في فقرة الحالة الحقوقية.

3- التيار السلفي المعتدل

نقصد بالتيار السلفي مجموعة من الشيوخ والعلماء وطلبة العلم الشرعي المعروفين باهتمامهم بدور القرآن، والمدافعين عن حجية السنة، جنباً إلى جنب مع متابعتهم للشأن العام الوطني، خاصة في بعده الفكري والثقافي.

ويمثل هذا التوجه التيار الذي يصدر جريدة «السبيل» الورقية وموقع «هوية بريس» الإلكتروني.

وقد بصم هذا التيار بوضوح في موضوع التدافع في مجال الهوية والقيم، وتميز عن غيره من الإسلاميين بهذا الملف، حيث كان الأعلى صوتاً في الدفاع عن الثوابت الوطنية، وفي التصدي لوقائع الجرأة على الثوابت الدينية والقيمية، والطعن في السنة النبوية، وبث الشبهات حولها.

كما كان هذا التيار أشد انتقاداً لمساعي تنميط خطبة الجمعة، والقضايا السجالية

(١) - الموقع الإلكتروني لجماعة العدل والإحسان

التي طرحها الخطاب الرسمي لوزارة الأوقاف، أو وردت في تصريحات وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي فُهمت على أنها نزوع نحو العلمنة، والانحياز إلى بعض الآراء الفقهية الشاذة التي تُبيح المعاملات البنكية وما تدره من فوائد، أو التي تقول بعدم تحريم التدخين.

ثانياً: الحالة الاقتصادية والاجتماعية:

1- انتعاش اقتصادي دون انعكاس على الوضع المعيشي

سجلت سنة ٢٠٢٥ انتعاشا اقتصاديا نسبيا، عكسته معطيات التقارير الرسمية بخصوص التوازنات الماكرو-اقتصادية، حيث سجل النمو ٤٫٤ في المائة من الناتج الإجمالي الداخلي، حسب تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر المنصرم.

ويعزى هذا النمو إلى انتعاش القطاعات غير الفلاحية، وخاصة صناعة السيارات والطيران، وارتفاع مداخيل السياحة إلى ١٣٠ مليار درهم، إضافة إلى زخم المشاريع الكبرى المرتبطة باستضافة المنافسات الرياضية لكأس إفريقيا ٢٠٢٥ وكأس العالم ٢٠٣٠.

كما شهد التضخم تراجعا إلى حدود ٠٫٨ في المائة في دجنبر ٢٠٢٥، ما أثر بشكل ملموس على تراجع بعض الأسعار وزيادة الطلب الداخلي.

إلى ذلك، فقد اعتمد بنك المغرب سياسة نقدية تتسم بالحذر والتوازن، بإبقاء سعر الفائدة في حدود ٢٫٢٥ في المائة، لضمان تمويل الاقتصاد والتحكم في حجم النقد المتداول في حدود ٤٤٠ مليار درهم، مما أضفى جاذبية على الدرهم أمام العملات الأجنبية، بارتفاع بلغ ٠٫٩ في المائة مقابل الدولار.

أما على صعيد المديونية، فقد بلغت مديونية الخزينة العامة إلى غاية شهر يونيو ٢٠٢٥ ما مجموعه ١١٢٤٫٢ مليار درهم، موزعة على الدين الداخلي بحجم ٨٢٨٫٦ مليار درهم، والدين الخارجي بحجم ٢٩٥٫٦ مليار درهم، مسجلة بذلك بعض

الانخفاض الطفيف في مؤشر المديونية، بانتقاله من ٦٨٫٧ في المائة إلى ٦٧٫٧ في المائة من الناتج الإجمالي الداخلي [١].

كما وصلت تكاليف الفوائد والعمولات المتعلقة بديون الخزينة إلى ٢٤٫٤ مليار درهم في يونيو ٢٠٢٥، عوض ٢١٫٦ مليار درهم في نفس الفترة من سنة ٢٠٢٤، متأثرة بارتفاع فوائد الدين الداخلي بنسبة ٣٫٣ في المائة، والدين الخارجي بنسبة ٠٫٦ في المائة.

غير أن هذا الوضع الاقتصادي ما زال يواجه عدة تحديات، أبرزها حالة الإجهاد المائي الذي ينعكس على القطاع الفلاحي وعلى القدرة على توفير مناصب الشغل، وذلك قبل أن تشهد البلاد هطول أمطار وثلوج لم تشهدها طيلة العشرية المنصرمة.

كما يمثل عجز الميزانية واحدا من التحديات، وذلك ببقائه في حدود ٣٫٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما قدره ٧١٫٦ مليار درهم، مقابل ٥٠٫٨ مليار درهم في الفترة نفسها من سنة ٢٠٢٤.

ويعزى هذا العجز إلى ارتفاع النفقات العمومية التي وصلت إلى ٦٣٫٤ مليار درهم، مقابل زيادة في المداخيل وصلت فقط إلى ٤٢٫٦ مليار درهم. أما النفقات العادية فقد وصلت إلى ٣١٩٫٣ مليار درهم، ووصلت نفقات الاستثمار إلى ١٠٠٫٤ مليار درهم، بزيادة قدرها ١٤٫٥ مليار درهم [٢].

2- تفاقم الأزمة الاجتماعية

لم يساهم الانتعاش الاقتصادي الطفيف في التخفيف من حدة الأزمة الاجتماعية، ولا في وقف تدهور مستوى المعيشة وتدني القدرة الشرائية للمواطنين، الذين واصلوا شكايتهم من غلاء الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية، ومن تدهور

(١) - تقرير الدين العمومي الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية، المصاحب لمشروع قانون مالية ٢٠٢٦، والمنشور على الموقع الإلكتروني للوزارة سنة ٢٠٢٥.

(٢) - التقرير الصادر عن وزارة الاقتصاد ضمن الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة ٢٠٢٦.

الخدمات الاجتماعية، خاصة في الصحة والتعليم، وارتفاع البطالة وتزايد الفقر.

وقد تسببت هذه الوضعية في تزايد الاحتجاجات الشعبية، خاصة بالمناطق القروية والجبلية، المطالبة بالماء، وفك العزلة، والربط بالطرق وبالإنترنت.

وفي هذا الصدد، بلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥، ما نسبته ٦٫٤ في المائة، بما مجموعه ٢٫٤ مليون شخص، كما أن ١٠ في المائة من المغاربة معرضون للفقر متعدد الأبعاد، بقيمة إجمالية تصل إلى ٠٫٢٧، مقارنة بالمتوسط في الإقليم العربي البالغ ٠٫٧٢.

وهو مؤشر يعتمد على نوعية السكن، والولوج إلى الماء والكهرباء، والتعليم، والصحة، والتغذية.

أما الفقر النقدي فيبلغ ٢٫٧ في المائة، وهو مؤشر يتأسس على مستوى حرمان الأسر من أساسيات الحياة.

ويمثل التعليم أهم عامل في مؤشر الفقر، بمساهمة تصل إلى ٢٨٫٨ في المائة، حيث ينقص عدد سنوات التمدرس، وتضعف نسبة الالتحاق بالمدرسة، وتستمر الفوارق بين المجال الحضري والمجال القروي، تليها الصحة بمساهمة تصل إلى ٢٤٫٤ في المائة.[1]

من جهة أخرى، شهدت البطالة تراجعا طفيفا بما قدره ٠٫٥ في المائة، بما مجموعه ٥٠ ألف عاطل، وذلك حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط للفصل الثالث من سنة ٢٠٢٥.

ومع ذلك، تظل نسبة البطالة بالمغرب جد مرتفعة، بواقع ١٣٫١ في المائة، بعد أن كانت في حدود ١٣٫٦ في المائة خلال السنة المنصرمة، بحجم مليون و٦٢٩ ألف عاطل.

وترتفع النسبة في العالم الحضري بحوالي ٢٩ ألف شخص، وفي العالم القروي بـ٢٥ ألف شخص، بنسبة تصل إلى ١٧ في المائة و٦٫٩ في المائة على التوالي.

(١) - تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥ الصادر في دجنبر ٢٠٢٤.

وحسب نفس المندوبية، فقد بلغت البطالة في صفوف النساء ٢١ في المائة، وبلغت في صفوف الشباب المتراوح بين ١٨ و٢٤ سنة ٣٩٫٥ في المائة، وفي الفئة ما بين ٣٥ و٤٤ سنة وصلت إلى ٦٫٩ في المائة، بينما بلغت في صفوف حاملي الشهادات ١٩ في المائة.

وتؤكد المندوبية السامية للتخطيط أن النسبة الأكبر من البطالة تتمركز في خمس جهات بما نسبته ٣٧٫٢ في المائة، وتتصدر جهة الدار البيضاء-سطات الصدارة بنسبة ٢٦٫٤ في المائة، متبوعة بجهة فاس-مكناس بـ١٤٫٢ في المائة، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة بـ١٣٫٧ في المائة، وجهة الشرق بـ١٠٫٤ في المائة، وجهة مراكش-آسفي بـ٨٫٥ في المائة. كما سجلت جهة الجنوب أعلى مستوى للبطالة بواقع ٢١٫٤ في المائة، بينما سُجل أدنى معدل بواقع ٨٫٦ في المائة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

أما بخصوص الدعم المباشر، ورغم بعض الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة بتخصيص دعم لفائدة الأطفال اليتامى داخل المؤسسات الخيرية، إلا أن قضية تدبير المؤشر، وما يتسبب فيه من حرمان لفئات واسعة من الاستفادة لأسباب لا علاقة لها بالخروج من الفقر، وكذا العجز عن توفير دعم الكرامة لفائدة المسنين، إلى جانب إقصاء حوالي ٨ ملايين مغربي من الاستفادة من التغطية الصحية «أمو تضامن»، كلها عناصر تشكل نقاط ضعف في هذا الورش الهام من وجهة نظر المعارضة.

ثالثاً: حالة الحقوق والحريات

هيمنت ثلاث قضايا أساسية على الملف الحقوقي برسم سنة ٢٠٢٥، منها متابعة الصحفيين والمدونين بالقانون الجنائي، واعتقال بعض مناهضي التطبيع المشاركين في احتجاجات أمام منشآت تجارية خصوصية معنية بدعوات المقاطعة على خلفية دعمها للكيان الصهيوني، ثم منع الهيآت والجمعيات من استعمال القاعات العمومية.

كما تعزز ملف الاعتقال السياسي بالمغرب بموجة جديدة من المعتقلين على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات الشعبية التي قادها جيل Z.

وسنركز في هذا الصدد على محورين، نورد في المحور الأول قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، ثم قضايا حرية التعبير وحرية الصحافة والنشر.

أ- ملف الانتهاكات الحقوقية

- في بعض الانتهاكات الفردية

في هذا الصدد عاد ملف المدونة سعيدة العلمي إلى الواجهة مطلع شهر يونيو ٢٠٢٥ بعد إعادة اعتقالها، بعد مرور سنة واحدة عن الإفراج عنها بعفو ملكي، وذلك بتهمة إهانة هيئة منظمة ونشر أخبار كاذبة على منصات التواصل الاجتماعي.

كما أُدين شقيقا ياسين شبلي، ضحية التحقيقات في مفوضية الشرطة بابن كرير، في منتصف شهر يوليوز ٢٠٢٥، بحكم ابتدائي يقضي بثلاثة أشهر حبساً نافذاً مع غرامة. وخاض سعيد وأيمن إضراباً عن الطعام مباشرة بعد متابعتهما في حالة اعتقال يوم ٢٧ يونيو من السنة الحالية، بعد تدخل عناصر الأمن لفك معتصم الأسرة المنظم أمام المحكمة الابتدائية بالمدينة، التي تتشبث بمعرفة حقيقة ما جرى لابنها ياسين وترتيب الجزاء القضائي في حق من عذبوه، وعدم إفلات البعض منهم من العقاب، وإنصاف وجبر ضرر الأسرة المكلومة في فقدان ابنها.[1]

كما غادر السجن السيد سعيد آيت مهدي، رئيس منسقية ضحايا زلزال الحوز، بعد قضاء محكوميته، وكان قد أُدين من قبل الغرفة الجنحية التلبسية التأديبية بالمحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٥ بثلاثة أشهر حبساً نافذاً وغرامة ٥٠٠ درهم وتعويض قدره ١٠,٠٠٠ درهم للطرف المدني، قبل أن يتم تشديد الحكم إلى سنة كاملة من قبل محكمة الاستئناف، وإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بتبرئة ثلاثة متهمين آخرين، وإدانتهم بأربعة أشهر نافذة لكل واحد منهم، وذلك بتهمة بث وتوزيع ادعاءات كاذبة بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص والتشهير، وإهانة هيئة منظمة، وإهانة موظفين عموميين أثناء مزاولتهم لمهامهم.

بينما كان المعني بالأمر وزملاؤه ينظمون وقفات احتجاجية بمراكش وأمام

(١) - الموقع الإلكتروني لجريدة هسبريس بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢٥.

البرلمان بالرباط، ويقومون بالترافع للتحسيس بأوضاع ومعاناة متضرري زلزال الحوز في إطار تنسيقية يتولى السيد سعيد آيت مهدي مهمة رئاستها، واعتُبرت إدانته تضييقاً على حرية التعبير وانتقاماً من صوت مزعج وفاضح لواقع التسيير المتسم بالبطء والتجاوزات والفساد والمحاباة في صرف الدعم العمومي للمتضررين (موقع جريدة لكم الإلكترونية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥).

كما يتابع رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام والمحامي السيد محمد الغلوسي أمام المحاكم على خلفية شكاية قدمها ضده أحد البرلمانيين بتهمة التشهير والقذف، ويعتبرها مراقبو حقوق الإنسان انتقاماً من نشاطه القوي في مجال مناهضة الفساد.

كما تمت متابعة عدد من النشطاء في مدن مختلفة على خلفية مشاركتهم في احتجاجات مناهضة للتطبيع جرى تنظيمها أمام منشآت تجارية خصوصية، ومنهم السادة رضوان القسطيط، وإسماعيل الغزاوي، ومحمد بوستاتي، ومصطفى بن تيفور، وعبد الفتاح العوني، وتوبع آخرون على خلفية احتجاجات اجتماعية محلية، مثل مولاي الحسن الحضري بطاطا، وياسين بن شقرون بأسفي، المعتقل السابق [1].

- ملف معتقلي حراك الريف

غير أن الملف الأهم الذي ظل عالقاً لمدة تزيد عن تسع سنوات هو ملف معتقلي حراك الريف، الذي تحول إلى مؤشر دال على حالة الانفراج السياسي بالبلاد.

وقد استبشر الجميع خيراً على إثر تمكين المعتقل ناصر الزفزافي من الخروج لشهود جنازة والده الذي توفاه الله على إثر مرض عضال، وتمكن من تلقي التعازي وإلقاء كلمة اعتُبرت خطاباً سياسياً تضمن رسائل طمأنة مهمة، منها تقديم الشكر لإدارة السجن على سلوكها معه في هذه المناسبة التي اعتبرها لحظة وداع للأب لجميع الأحرار. وهو الشكر الذي تحول لاحقاً إلى جدل حول الجهة التي ينبغي أن يتوجه إليها، على إثر تعليق الأستاذ عبد الإله ابن كيران على الموضوع، مؤكداً أن الملك هو الذي كان يستحق أن يوجه إليه الشكر وليس أي موظف مهما كانت رتبته، باعتبار الاختصاصات الدستورية والاعتبارات الرمزية، ولدواعٍ تتعلق بعدم التشويش على

(١) - بيانان لهيئات حقوقية منها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في مناسبات متفرقة

الجهود الحقوقية والسياسية والإنسانية الرامية إلى الانفراج السياسي عن المعتقلين وطي ملف الاعتقال السياسي بشكل عام.

لكن رد المعتقل ناصر الزفزافي، الذي اعتُبر قاسياً وخارجاً عن اللياقة في مخاطبة رئيس حكومة سابق وأمين عام حزب سياسي في طليعة المدافعين عن طي ملف حراك الريف والمطالبين بالإفراج عن معتقليه، جعل الاهتمام بهذا الملف يتراجع أمام باقي الملفات الأخرى، خاصة في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تتزامن مع ١٠ دجنبر من كل سنة.

وظل ملف المعتقل السياسي محمد زيان، البالغ من العمر ٨٣ سنة، يراوح مكانه. ويعود اعتقال نقيب المحامين والوزير السابق إلى اتهامه على ذمة قضيتين؛ تتعلق أولاهما بإهانة موظفين عموميين والتشهير والتحرش الجنسي، فيما اتهم في القضية الثانية بتبديد أموال الدعم العمومي المخصص لـ«الحزب المغربي الحر» الذي كان يرأسه. بينما يرجع مقربون وعائلة المعتقل أسباب اعتقاله إلى جرأته في النقد السياسي الحاد للسلطة، ومواقفه من الوضع السياسي والاجتماعي، وترافعه عن المعتقلين السياسيين.

وقد انتظر الجميع الإفراج عن المعتقل محمد زيان بعد انتهاء مدة محكوميته، لكن السلطات القضائية رفضت ذلك بحجة وجود متابعة أخرى على ذمته، رافضة الاستجابة لمطالب إدماج العقوبتين. غير أن ما صدر عن محكمة النقض بتاريخ ١٧ دجنبر ٢٠٢٥، بنقض الحكم الصادر في حقه وإعادته إلى المحكمة، يُنتظر أن يدخل الملف في منعرج جديد [١].

- ملف معتقلي حركة جيل Z

كما تعزز ملف انتهاكات حقوق الإنسان بما شهده ملف حراك جيل "Z" من تعنيف للمحتجين، أصيب فيه العشرات بجروح متفاوتة الخطورة، منها حالة دهس محتج بمدينة وجدة بسيارة التدخل السريع، وسقوط ثلاثة قتلى بالرصاص

(١) - خلاصة قرارا ينقض الحكم الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالرباط منشور بالموقع الإلكتروني لجريدة اليوم ٢٤ https://alyaoum24.com/1999171.html

الحي قرب مركز للدرك الملكي بمدينة القليعة، قالت الرواية الرسمية إنها تمت أثناء هجوم ملثمين على المركز بغرض الاستيلاء على السلاح. وتتشبث عائلات الضحايا، ومعهم بعض الجمعيات الحقوقية، بأن ذويهم ضُربوا بعيداً عن المركز وفي أماكن لا تدل على أنهم كانوا في حالة هجوم.

وقد وثقت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تقرير نشرته في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥ ما اعتبرته معطيات صادمة بخصوص ما رافق احتجاجات ما بات يعرف بحراك جيل Z، إذ وثقت توقيف أكثر من ٢٠٠٠ شخص في مختلف المدن المغربية، بينهم مئات القاصرين، فضلاً عن تسجيل حالات وفاة وإصابات خطيرة، وانتهاكات تمس حقوق المتظاهرين.

كما أفضت الأحداث إلى إيقافات واسعة وتقديم ٢٤٨٠ شخصاً أمام بعض النيابات العامة لدى محاكم المملكة، منهم ٩٥٩ في حالة سراح، فيما تمت متابعة ١٤٧٣ في حالة اعتقال، وحفظ المسطرة بالنسبة لـ٤٨ مشتبهاً فيه، كما صدرت في حق ٦٦ متهماً قرارات على مستوى غرف الجنايات الابتدائية بمحاكم الاستئناف، ضمنها أحكام بالبراءة وصلت إلى ٣٠ حكماً، و٤ أحكام أخرى على مستوى الاستئناف، والحكم بتسليم الأحداث إلى ذويهم في حق ٨٣ قاصراً، كما وصلت بعض الأحكام إلى ١٥ سنة سجناً [١].

كما تمت متابعة ثلاثة شبان في حالة اعتقال، اثنين أثناء ارتدائهما قميصاً كتب على الأول «فلسطين حرة» وعلى الثاني «الصحة والتعليم أولاً»، إلى جانب الشاب العامل بالمطبعة التي تولت طباعة الشعارين، حيث صدرت في حقهم أحكام بأربعة أشهر نافذة وشهرين على التوالي، وشهر واحد على تقني المطبعة، وذلك بتهمة ارتكاب جنح وجنايات بواسطة ملصقات معروضة للعموم وإهانة هيئة منظمة قانوناً.

- ملف معتقلي مخيم أكديم يزيك

(١) ـ تقرير النيابة العامة المقدم في ندوة صحفية بالرباط يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥.

كما عاد ملف المعتقلين الصحراويين المعروفين بانفصاليي الداخل، على ذمة أحداث مخيم "أكديميزيك" قرب مدينة العيون، الذي انطلق في ١٠ أكتوبر ٢٠١٠ بمطالب اجتماعية قبل أن يرفع شعارات سياسية بأهداف انفصالية، وأن يتم فضه على إثر اندلاع أحداث عنف سقط على إثرها ١١ قتيلاً بين صفوف قوات الأمن، من ضمنهم عنصر في الوقاية المدنية، و٧٠ جريحاً من بين تلك القوات، علاوة على التمثيل بجثث عدد من عناصر الأمن والعبث بها والتبول عليها من طرف ملثمين انفصاليين.

وقد أفضت هذه الأحداث إلى اعتقال ومحاكمة من اعتبرتهم السلطات الأمنية المغربية مدبري تلك الأحداث، منهم ٩ معتقلين صدرت في حقهم أحكام بالسجن المؤبد، و٤ معتقلين بـ٣٠ سنة سجناً، و٧ بـ٢٥ سنة سجناً، و٣ بـ٢٠ سنة سجناً، ومعتقلان حوكما بالمدة التي قضياها بالسجن.

وقد عاد هذا الملف إلى الواجهة في إطار النقاش العمومي الساعي إلى تهيئة المناخ السياسي وتعزيز الثقة للتفاعل مع تطورات ملف الصحراء المغربية، على إثر اعتماد مجلس الأمن لقرار أممي يقضي باعتماد المقترح المغربي للحكم الذاتي أساساً لمفاوضات بدون شروط مسبقة بين جميع الأطراف، للتوصل إلى حكم ذاتي حقيقي يمكن أن يكون حلاً نهائياً متوافقاً عليه، ويضمن السيادة المغربية على الصحراء، ويؤمن تقرير الشعب الصحراوي لمصيره.

وإلى جانب هذه الملفات القديمة، برز إلى الواجهة ملف معتقلي السلفية الجهادية من خلال الإضراب عن الطعام الذي خاضه المعتقل طارق اليحياوي منذ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥.

ب- ملف حرية التعبير واستقلالية الصحافة

من جهة أخرى، هيمن ملف متابعة الصحفيين بالقانون الجنائي ضد بعض الصحفيين، وعلى رأسهم الصحفي المستقل حميد المهداوي، الذي يتابعه وزير العدل في شكايات متكررة بذريعة التشهير والقذف، انتهت بإدانته ابتدائياً واستئنافياً بثلاث سنوات سجناً نافذاً وغرامة مالية تقدر بـ١٫٥ مليون درهم. وقد تحولت المحاكمة وما

رافقها إلى محاكمة فعلية لواقع انتهاكات الحكومة لحرية التعبير واستقلالية الصحافة، خاصة بعدما تسربت معطيات أبانت عن ضلوع وتواطؤ اللجنة المؤقتة التي تسير المجلس الوطني للصحافة المنتهية ولايته والممدد له خارج القانون، والتي أظهرت مداولات لجنة التأديب بها تعمد حرمان الصحفي المتابع من البطاقة المهنية لتيسير محاكمته بالقانون الجنائي، إلى جانب التوصية بحرمانه من الدعم العمومي، ومحاولة التدخل والتأثير على القضاء من أجل إدانته بالمنسوب إليه.

هذه الواقعة أثارت نقاشاً واسعاً حول حرية واستقلالية الصحافة، وحول وضعية التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والنشر، خاصة بعد تعمد الحكومة عدم إجراء الانتخابات والإصرار على تعيين لجنة مؤقتة موالية لسياستها إلى غاية تغيير قانون المجلس الوطني وتبديل معايير التمثيلية وأنظمة اختيار الممثلين في هذا المجلس.

وقد نجحت الحكومة في إعداد مشروع قانون مثير للجدل يفرغ التنظيم الذاتي للمهنة من محتواه، ويتراجع عن كل المكتسبات التي حققها الصحفيون، بما في ذلك تغيير معايير التمثيل من التمثيلية الثلاثية المتكونة من الصحفيين والناشرين والمجتمع، واستبدال نظام الانتخاب بالاعتماد على معايير رقم المعاملات ومناصب الشغل المحدثة، وإغراق المجلس في ممثلي الإدارة على حساب ممثلي المهنة، والانتقال من الانتخاب الحر إلى التعيين والانتداب.

ورغم المعارضة الشديدة من الهيئات النقابية للصحفيين والاحتجاجات التي يقودها الجسم الصحفي ضد القانون، والمطالبة بسحبه وإرجاعه إلى طاولة الحوار، فقد لجأت الحكومة إلى أغلبيتها العددية وعملت على تمريره، رغم انسحاب المعارضة من جلسة التصويت في الجلسة العامة بالغرفة الثانية للبرلمان المغربي.

وقد انتهى هذا الحراك المهني والسياسي بتوقيع المعارضة على عريضة مستوفية للنصاب القانوني لإحالة المشروع على المحكمة الدستورية من أجل فحص مدى مطابقته للدستور المغربي[1].

(1) - بلاغ مشترك لأحزاب الاتحاد الاشتراكي، والحركة الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والعدالة والتنمية بتاريخ الأربعاء ٧ يناير ٢٠٢٦

رابعاً: الحالة الدينية الثقافية:

وسيتناول هذا المحور في فقرة أولى قضايا الشأن الديني، ثم قضايا الشأن الثقافي والقيمي:

أ- في الشأن الديني:

انتقل النقاش العمومي حول التدين سنة ٢٠٢٥ من البعد الميداني التطبيقي المتعلق بمؤشرات الإقبال والتراجع على أداء الشعائر وانتظامها، خاصة لدى الشباب، وحضور الدين في تمثلات الهوية والانتماء، وفي العلاقة بين الدين والحياة والدعوة والسياسة، وحضور الدين في الخطاب لدى السلطة للهيمنة، ولدى المعارضة للتعبئة، وتفضيلات السلوك ومعايير القيم، إلى مستوى آخر يعيد طرح الاختيارات الدينية والمسالك التدينية، ليس على مستوى إعادة تأصيلها والتقعيد لها وبلورتها في مقولات معاصرة وتجارب حية تمتح من نماذج ملهمة وأمثلة واقعية جذابة وأدلة مقنعة وأدوات مساعدة وقواعد ضابطة، ولكن بالأساس من أجل ترجمتها في مشروع مندمج يسعى إلى دفع خطة إعادة هيكلة الشأن الديني إلى مداها في الترسيم والتسييج والإلزام.

- خطة تسديد التبليغ وتوحيد خطبة الجمعة

في هذا الإطار، واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تنزيل خطة تسديد التبليغ من أجل الحياة الطيبة.

وهي خطة تعرفها وثيقتها المرجعية بكونها مشروعاً تسعى من خلاله مؤسسة العلماء إلى النهوض بأمانات العلماء في واجب تبليغ الدين من أجل تحقيق مقومات الحياة الطيبة في المعيش اليومي للناس، بحيث يكون إيمانهم وعباداتهم ثمرات تنعكس على نفوسهم بالتزكية وصلاح الباطن، وعلى سلوكهم بالاستقامة وصلاح الظاهر، وذلك تحققاً بوعد الله تعالى لعباده بهذه الحياة، المشروطة بالإيمان وبثمرته في العمل الصالح، في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1].

(١) - القرآن الكريم سورة النحل الاية 97

وذلك باعتبار الإيمان استحضاراً للالتزام مع الله تعالى على اتباع ما أمر به والكف عما نهى عنه، وهذا الالتزام هو الذي يثمر وازعاً داخلياً محرراً للنفوس من أهوائها وحظوظها، وباعتبار العمل تجلياً خارجياً يجلب المصالح والمنافع للناس ويدرأ المفاسد والمضار عنهم، بحيث يكون أصل الإيمان، من خلال شعبه التخليقية الحاملة على الفضائل والمكارم، مسدداً ومقوماً للأعمال، وتكون هذه الأخيرة منبعثة من هذا الوازع ومستحضرة له طلباً للرشد والاستقامة.

وتعلن ذات الوثيقة أنها تسعى إلى تقليص الهوة الفاصلة بين فضائل الدين وبين أعمال الناس، وإلى وصل ما انفصل في تاريخ المسلمين بين إيمانهم وتصديقهم الذي وقر في قلوبهم، وبين أقوالهم وأفعالهم الصادرة عن جوارحهم. واعتقاد أهل السنة أن الإيمان يكمل بالأعمال ويزيد وينقص بها، وأن الأعمال تستقيم وترشد بالإيمان؛ ذلك أن الله تعالى الذي نؤمن به ونخلص العبادة له، هو الآمر في الأعمال كلها بالفعل أو بالترك، ولا يحسن بالمؤمن أن يمتثل أمر الله في صور العبادات وأن يخالفه في واقع المعاملات، وكأنها ليست مشمولة بالتعبد، علماً أن الإنسان المكلف مخاطب بالصدق والإخلاص والوفاء والبر والإحسان في أحواله كلها، في عبادته كما في معاملته، بحيث تكون فضاءات عمله الدنيوي محاريب للتعبد بالاجتهاد في العمل إتقاناً وإخلاصاً، مثلما هي بالسوية محاريب التعبد في بيوت الله، أو التقرب بالطاعات فرائض ونوافل، إذ الكل في الأجر والثواب سواء، كما أن الكل بالإخلال والعري عن الإخلاص في الإثم سواء.

كما تهدف الخطة أيضاً إلى أن يتحقق الناس بسعادتهم الدنيوية وبفلاحهم الأخروي، وتراهن في ذلك على تفعيل منظومة قيم الدين وأخلاقه في مجالات الحياة المختلفة انسجاماً مع روح الدين وفلسفته في الشمول والاستيعاب، وفي تأطيرها وتسديدها لأحوال الناس الخاصة والعامة. ولهذا فإن المقصود من الخطة أن تكون استثماراً عملياً في هذه القيم والأخلاق التي كانت، على امتداد الرسالات السماوية وتواترها، جوهر الديانات والمضامين الأساسية فيها.

ويحضر الدين في منظور هذه الخطة، تضيف الوثيقة المرجعية، باعتباره مصدر سعادة للناس في حياتهم الدنيا قبل الآخرة، كما يحضر فاعلاً تنموياً داعماً

لبرامج النهوض والتنمية في قطاعات التربية والتعليم والاقتصاد والصحة والأسرة والمجتمع والبيئة، ومساهماً في الحد من آفات تعاطي المخدرات، والوقوع في الجرائم وحوادث السير والارتشاء والخيانة والغش والكذب والكبر، ومنمياً للوازع الذاتي في الوظائف والمهن والمسؤوليات المختلفة وفاءً وإخلاصاً، التزاماً وإتقاناً. ذلك أن الالتزام بهذه القيم المادية والمعنوية كان ولا يزال عاملاً حاسماً في نهضة الأمم وتقدمها، كما كان الإخلال بها الدور الحاسم في سقوطها وانحدارها، بل إنها من منظور الدين ترتقي إلى كونها "سنناً" في التغيير والإصلاح، لا يحدث شيء من ذلك إلا بإعمالها وفق شروطها ونظامها في الاشتغال.

ولعل إغفال هذا المدخل، تستدرك الوثيقة، كان ولا يزال سبباً رئيساً في عدم تحقق كثير من حركات الإصلاح والتغيير، بما كانت تسعى إليه من تغيير أحوال الأمة وتحقيق نهضتها.

وفي الانفتاح على غيرها تؤكد الوثيقة أن خطة التبليغ تتقاطع في عملها مع كل الجهود المخلصة الهادفة إلى تحسين أحوال الناس وإصلاحها، ومع كل النظم والقوانين والمبادئ الساعية إلى تحقيق سعادتهم والعدالة فيما بينهم، وحفظ أمنهم وسلمهم، وحفزهم على الإبداع والبذل والعطاء، بما يقوي أواصر التضامن والتكافل فيما بينهم.

أما على المستوى العملي التنزيلي للخطة فيتم من خلال وسائل التبليغ والتكوين المختلفة في خطبة الجمعة، ودروس الوعظ والإرشاد، وبرنامج ميثاق العلماء، والمحاضرات والندوات الداعمة، وكذا في مقررات المعاهد والمدارس، وفي دروس التوجيه والتوعية عبر وسائل الإعلام والتواصل السمعية والبصرية، وعبر التعاون مع المؤسسات المسؤولة عن باقي القطاعات، حيث ستحضر خطة تسديد التبليغ داعمة لجهودها ومسندة لأعمالها بقيم الدين وأخلاقه الضرورية، المخفضة للكلفة المادية والمعنوية عن الأفراد والأسر والدولة.

وذلك باعتبار أن مقاصد الدين الكبرى التي عدها العلماء من ضرورياته هي: حفظ الأنفس وصونها، وحفظ العقول وترقيتها، وحفظ الأموال وتنميتها، وحفظ

الأعـراض وضمان كرامتهـا، حيـث جـاءت أحـكام الديـن وقيمـه خادمـة لها مـن جهة إقامتهـا والتمـكين لها، ومـن جهة دفـع الضرر والأذى الذي يمكـن أن يلحقها، ومن ثم اعتبارهـا لـكل النظم والقـوانين شرعية مـن جهة خدمتهـا لمقاصد الشريعـة، ومن جهة انفتاح نسـقها القابل لدمج الفضائل والمكارم الإنسـانية واسـتيعابها أنـى كان مصدرها.

ولا يخفـى أن نماذج التـحضر والمدنيـة التي اسـتبعدت هـذه القيم من الشـأن العام قـد فوتت على نفسـها مصـادر إلهام وإمداد وتسـديد وترشـيد، معاني في الحيـاة بها يجمل الوجـود وتتحقـق السـعادة، وهـو ما يـفسر ظهور نزعات سـوء فهـم الحريـات والغلو فيهـا، وسـوء فهـم التملـك والإسراف والتبذيـر في الاسـتهلاك والمتـع اللحظيـة، وهي نزعـات أضحت محـط نقد لاذع من عـدد من المفكرين والفلاسـفة الأخلاقـيين، يدقون ناقـوس الخطـر المهدد لمسـتقبل البشريـة مـن خلال النمـوذج الحضـاري المادي المسرف الـذي يقودها.

إن التبليـغ، على وجـه الإجمـال، تختـم الوثيقـة في تصديرهـا، هـو قيـام العـلماء بالحـرص على النـاس حتـى يقومـوا بـأركان الديـن صـوراً وروحـاً، بحيـث إن لـه أثـر النفـع الـذي يؤهلهـم للحيـاة الطيبـة.[1]

لكـن الخطـة التـي قدمـت بهـذا العمـق في النظـر والإحـكام في الصياغـة أعوزها الحكمـة في التنزيـل، بحيـث طرحـت مضامينهـا وغاياتهـا على العامة في خطـب الجمعة ودروس الوعـظ والإرشـاد، في حين كان ينبغـي أن تعـرض على المكلـفين بتنزيلها ومن سـيترجمون أهدافهـا ومقاصدهـا في دروس وخطـب ونماذج وتطبيقـات. كما تم اختزالها في تعميـم وتوحيـد خطبـة الجمعـة، ممـا لقـي اسـتهجاناً واسـعاً مـن جمهـور المصـلين، ولاسـيما بعد تـوالي أخبـار توقيف الخطبـاء غير الملتـزمين بالخطبة الموحـدة أو المتصرفين في مضامينهـا حسـب أحـوال واقعهم.

ورغـم تدخـل المجلـس العلمي الـذي أقر عـدم إلزاميـة التعميـم والتوحيد، فقد

(١) خطة تسديد التبليغ، الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف:
https://www.habous.gov.ma/%D8%AB%D9%80%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85-2/20154-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%BA-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%AC%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%84.html

ظلت الصرامة والحزم سائدين مع كل مخالف، فتم توقيف أجود الخطباء وأكثرهم تأثيراً، واختزل المشروع برمته في توحيد الخطبة، الذي صار تنميطاً حسب منتقديه، وانقلبت الأهداف والمقاصد المعلنة إلى تنفير للمصلين من المسجد وتزهيد في شعيرة صلاة الجمعة.

وبدأ المنتقدون يربطون الخطة باعتبارها مشروعاً لإصلاح الشأن الديني، لكن بصفتها اندراجاً في الضغوط الأجنبية على المناهج التعليمية والإعلامية والمسجدية، ويلحقونها بالرهانات المعلنة في إطار "اتفاق أبراهام"، وضمن المقاصد الخفية للتطبيع مع الكيان الصهيوني ومتطلبات تنقية الخطاب الديني من معاداة السامية واللاتسامح والشعارات ذات الصلة.

إن الإصرار على فرض تنميط خطبة الجمعة، وتكرار التصريحات المتشنجة لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بنعت مخالفيه بالخوارج والفتانين ومفتي الإرهاب، إلى جانب اتساع سياسة توقيف الأئمة والخطباء، كل ذلك أعطى الدليل على أن الخطة إنما تشكل عنواناً لمرحلة جديدة في تدبير الشأن الديني، بتجاوز كونها مجرد إجراء بيروقراطي وإداري يتعلق بتلاوة خطبة واحدة معممة على مساجد المملكة بالبوادي والمدن، وإنما هي مشروع بخلفيات ورهانات قادمة.

هذه الرهانات ستظهر لاحقاً عندما بدأت مضامين الخطب ومحتوياتها تظهر تباعاً، مخلفة سجالات كبيرة بين مكونات الشأن الديني والفاعلين فيه.

ومن الموضوعات الشائكة التي طرحتها الخطبة الموحدة القول بمطابقة القوانين الوضعية للشريعة الإسلامية بحجة المصلحة، ولصدورها عن مؤسسات رسمية، ولأنها حسب المدافعين عن الخطة مستقاة من أصول الفقه وناتجة عن الاجتهاد.

أما ثاني الموضوعات المثيرة للجدل فهو اعتبار البيعة الشرعية عقداً اجتماعياً، مما حدا بالمنتقدين إلى اعتبار ذلك تأصيلاً ناعماً للعلمانية، التي سبق للوزير، وهو يجيب عن أسئلة البرلمانيين، أن استشهد بما قاله لوزير الداخلية الفرنسية: "إننا كلنا علمانيون"، انطلاقاً من أن كل واحد في المغرب يفعل ما يريد.

أما ثالث القضايا فقد جاءت في معرض الحديث عن الوفاء بالعقود، واعتُبرت جميع العقود واجبة الوفاء شرعاً دون قيد أو شرط، وقد استحضر المنتقدون تخوفاتهم من أن يكون ذلك نوعاً من الشرعنة لاتفاق التطبيع مع الكيان الصهيوني، وكذا للالتزامات الدولية التي تُجبر الدول على توقيعها أو على رفع تحفظاتها عن بعض أحكام المواثيق الدولية المتعارضة مع أحكام الدين الإسلامي، في قضايا نظام الأسرة ونظام القيم والأحوال الشخصية على وجه الخصوص.

- التدخل في الشؤون الداخلية للزاوية البودشيشية

وغير بعيد عن المساجد، لم تسلم الزوايا من التدخل في شؤونها الداخلية، إذ شهدت الزاوية البودشيشية، المعروفة بقربها من السلطة واحتضانها زبدة نخبة الدولة، والمتمتعة بحظوة خاصة منها، انقساماً حاداً حول خلافة شيخها الراحل الذي توفاه الله يوم الجمعة ٨ غشت ٢٠٢٥.

فوجد مريدو الزاوية أنفسهم منقسمين بين شيخ موصى له ووارث لسر أبيه وجده، كما يقول أتباعه، وشقيقه المفضل من السلطة والمروَّج لحيازته على ظهير تعيين له كشيخ للزاوية. ووسط هذا الانقسام تحضر بصمة وزير الأوقاف، الذي نُسبت له رسالتان مسربتان عكستا جهود محاولة ثني الشيخ منير، الموصى له، عن خلافة أبيه، وتتضمنان إشارات وتلميحات واتهامات بالتعجل والتوسل إلى المشيخة، وبممارسات مضرة بالطريقة، وذلك ضمن محاولات الضغط عليه للتنازل لشقيقه وإتاحة الفرصة لتنصيب شقيقه معاذ.[1]

غير أن رسالة استعطاف باسم العائلة، موقعة باسم شريفات وشرفاء الزاوية من أم وشقيقات وإخوة الدكتور منير، وموجهة إلى الملك، نُشرت في ٢١ غشت ٢٠٢٥، ويبدو أنها قلبت الموازين أو على الأقل حالت دون إقحام الملك في الخلافات الداخلية وفي النزاع على المشيخة.

-، في الشأن الثقافي والقيمي

(١) - رسالة منسوبة إلى اليسد أحمد توفيق منشورة على الجريدة افلكترونية للمغرب 24 بتاريخ 26 أغسطس 2025 : https://alyaoum24.com/1982307.html

وعلى المستوى القيمي، شهد النقاش العمومي فتح مجال جديد للتشغيب على الثوابت الجامعة وقيم الهوية الراسخة؛ فإلى جانب جهود استهداف الثوابت الدينية بازدراء رموزها، ومحاولة تدنيس مقدساتها، والتشكيك في مصادرها، وإنكار حجية سنتها، والسعي إلى خلق صراع وتناقض بين مكوناتها اللغوية والإثنية والثقافية، جرى فتح مجال التاريخ لإثارة الشكوك حول بعض حقبه وتزييفها، والانتقاص من أمجاده، واستعماله لإثارة النعرات وإحياء الأحقاد.

وفي هذا الإطار تم بشكل ممنهج استدعاء ما يسمى بـ«الإمارة البورغواطية» التي أنشأها صالح بن طريف، مدعي النبوة، والذي أنشأ ديناً جديداً لأتباعه، وغيّر الشرائع الإسلامية، وألف قرآناً جديداً لهم يسمى «القرآن البورغواطي»، وذلك في القرن الثاني الهجري.

- في استهداف الثوابت الدينية

وانطلاقاً من قراءة خاصة لهذا التاريخ، يتم الترويج لأصل موري مفترض للمغاربة، واصطناع سردية تاريخية تنفي الانتماء إلى الإسلام والعروبة عن المغاربة، وتفتعل تقاطباً بين مكوناتهم.

وقد انضاف هذا المسعى، الذي يقوده أحد أساتذة التاريخ، وظهر فجأة عبر قناة أحدثها على اليوتوب ويدعى عبد الخالق كلاب، إلى ما يقوم به كل من أحمد عصيد والدكتور الفايد وإيلان، من طعن في السنة، والسخرية من الشعائر، وإثارة الشبهات حول صحيح البخاري، ونقد الممارسات الدينية، والتهجم على العلماء.

- في نشر ثقافة السفاهة والابتذال

وعلى صعيد آخر، تواصل السياسات الثقافية الرسمية الترويج لمنظومة ثقافية يسميها منتقدوها بثقافة الابتذال والسفاهة والتفاهة، سواء في بعض الأعمال السينمائية التي تروج للشذوذ الجنسي والدعارة باسم تعرية الواقع، أو من خلال المهرجانات الغنائية التي تمجد أنواعاً غنائية تحتفي بالسكر العلني، والتطبيع مع الخمور، وتناول الحشيش في الفضاء العمومي، وتتلفظ بالكلام النابي، من قبيل مغنٍ يكنى «طوطو»، يُقدَّم على أنه نموذج شبابي ومروج لنمط حياة شبابية معاصرة، مع نقل ذلك مباشرة

عبر الإعلام العمومي إلى بيوت المغاربة.

غير أن كل هذه الجهود، وطابعها السجالي، وسعيها إلى إحداث صدمة في الوعي العمومي، تبقى بدون أثر فعلي، ومعزولة وسط نخبة مخملية تدور في فلك السلطوية، حسب ما عكسته نتائج استطلاعات الرأي حول توجهات الشباب واختياراتهم القيمية والثقافية. ومنها التقرير الذي أنجزه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة ٢٠٢٣، الذي أكد أن الهوية المغربية تقوم على ثلاثة أركان هي الإسلام، والعروبة، والتعددية الثقافية. ويؤكد التقرير أن الإسلام هو أول وأهم عنصر في هويتهم، بتعبيرهم بأعلى تقييم وصل إلى ٩٫١ نقطة، وأن عبارة «أنا مسلم» هي التعبير الأبرز عن هويتهم، تليها «أنا مغربي» بـ٨٫٩ نقطة، و«أنا عربي» بـ٨٫١ نقطة، بينما لم تتجاوز نقطة من يعتبرون أنفسهم كونيين ٦٫٧، ولم يحصل «أنا أمازيغي» سوى على ٦ نقاط.

وفي الاتجاه نفسه، أظهر البحث الوطني الصادر عن المعهد نفسه أن ٧٣ في المائة من المغاربة يفضلون العربية الفصحى كلغة أولى في التدريس، مقابل ١١ في المائة فقط يفضلون الدارجة، و٥ في المائة يفضلون الأمازيغية، وهو ما يعكس الأوزان الحقيقية لاتجاهات الرأي العام ذات الصلة بالاختيارات القيمية واللغوية بين المغاربة. كما تراجع من يفضلون الفرنسية كلغة تدريس بحوالي النصف، أي من ٦٣٫٥ في المائة إلى ٣٦٫٩، وارتفع المفضلون للإنجليزية إلى ٢٢ في المائة. وذلك حسب تقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية خلال الفترة ما بين دجنبر ٢٠٢٢ وفبراير ٢٠٢٣، حول عينة تتكون من ٦ آلاف شخص تفوق أعمارهم ١٨ سنة، موزعة على مختلف مناطق المغرب[1].

- قضايا مرتبطة بحرية التعبير والمحتوى الرقمي

من جهة أخرى، برزت قضية اعتقال الناشطة ابتسام لشكر، المحكومة بسنتين

(١) الموقع الإلكتروني لجريدة صوت المغرب:
https://ma.thevoice/-٧٣-٪D٩٪٨٥٪D٩٪٨٦-٪D٨٪٨٥٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪BA٪D٨٪
-٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٨٪D٩٪٨٤٪D٩٪B٦٪D٨٪٨١٪D٩٪٨A٪D٩٪-A٩٪D٨٪A٨٪D٨٪B١٪D٨٪A٧
٪A٧٪D٨٪A٨٪D٨٪-B٣٪D٨٪٨A٪D٩٪B١٪D٨٪AF٪D٨٪AA٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪
/A٧٪D٨٪-A٩٪D٨٪٨A٪D٩٪A٨٪D٨٪B١٪D٨٪B٩٪D٨٪٨٤٪D٩

ونصف سجناً نافذاً وغرامة مالية قدرها ٥٥٠٠ درهم، بتهمة الإساءة إلى الدين الإسلامي، على إثر نشرها في يوليوز ٢٠٢٥ صورة شخصية لها مرتدية قميصاً يحمل عبارة مسيئة للذات الإلهية، خلال محاولتها التضامن مع السحاقيات، وذلك في ١٢ غشت ٢٠٢٥.

- حملة قضائية ضد السفاهة في المحتوى الرقمي

كما دشنت النيابة العامة حملة متابعات قضائية ضد المحتوى الرقمي البذيء والمتضمن لألفاظ نابية وسلوكات بذيئة ومشينة.

وفي هذا الإطار تم إيقاف عدد من المروجين لخطاب السفاهة، وعلى رأسهم المدعو أنس المالكي، والحكم عليه بـ١٠ أشهر سجناً نافذاً، كما اعتُقل أحمد إيشاوي الملقب بـ«مولينيكس»، وآدم بنشقرون ووالدته بمطار مراكش، وهيام ستار الملقب بـ«ولد الشنوية»، وذلك على خلفية اتهامهم بانتهاك الآداب العامة، والتشهير، والقذف، والسب، والتهديد، والإخلال العلني بالحياء العام، والاتجار بالبشر.

وفي السياق نفسه، تم إطلاق مبادرات مجتمعية تثمن الجهود القضائية تحت شعار «زيرو تفاهة»، قادها بعض المحامين، وتدعو إلى ضرورة حماية القاصرين، وتحصين الفضاء العام والفضاء الرقمي أساساً من السلوكات والممارسات الحاطة من الكرامة والماسة بالآداب العامة والأخلاق الحميدة، ومحاربة السلوكات البذيئة التي تشكل أعمالاً إجرامية.

- محاربة الجريمة

وعلى صعيد آخر، كشفت تقارير رسمية عن تراجع نسبي لبعض الجرائم، ومنها الجرائم المنظمة والاتجار في المخدرات، حيث انخفضت الجرائم العنيفة بنسبة ١٠ في المائة، والسرقات تحت التهديد بنسبة ٢٤ في المائة، والسرقات بالعنف بـ٦ في المائة، والسرقات عبر النشل بنسبة ١٢ في المائة.

أما قضايا المخدرات فقد تمت معالجة ١٠٦ آلاف قضية، أسفرت عن توقيف ١٣٤ ألفاً و١٢٦ شخصاً، مع تسجيل تراجع بنسبة ٣٣ في المائة في قضايا مخدر

«البوفا»[1].

- في الاختراق الصهيوني والتطبيع

وعلى صعيد آخر، يهم موضوع الاختراق القيمي الناجم عن التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ فإنه، وبالرغم من اختفاء وقائع التطبيع الاستعراضي الذي تمثله الزيارات والاستقبالات الرسمية وشبه الرسمية، والحضور المتبادل للمسؤولين في الفعاليات والأنشطة الرسمية، بتأثير من حرب الإبادة الجماعية في غزة، وكذا بضغط من تصاعد جهود مناهضة التطبيع على المستوى الشعبي والسياسي، فإن الأرقام والمؤشرات تكشف عن تواصل الاختراق الصهيوني لأهم المجالات الحيوية، في الفلاحة والتجارة والطاقة والماء، وكذا في بعض الصناعات الأمنية والعسكرية.

وفي هذا الإطار، كشفت حصيلة تقنية تضمنها تقرير صادر عن حملة «قاطع»، «الحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه»، عن اتساع مسارات التطبيع وانتقالها من مستوى دبلوماسي رمزي إلى اختراق بنيوي شمل قطاعات استراتيجية، من الاقتصاد والزراعة والطاقة إلى الأمن والدفاع والثقافة.

ووفق هذا التقرير، الذي يغطي الفترة ما بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٥، فقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين نمواً متسارعاً، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري من نحو مليون دولار سنوياً قبل التطبيع إلى ٥٦٫٢ مليون دولار سنة ٢٠٢٢، ثم إلى أكثر من ١١٦ مليون دولار في ٢٠٢٣، فيما بلغ خلال الأشهر الخمسة الأولى من ٢٠٢٤ حوالي ٥٣٫٢ مليون دولار، بزيادة قدرها ٦٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة، رغم استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وسجل التقرير توسعاً لافتاً في الاستثمارات المشتركة، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والزراعة الذكية، حيث دخلت أكثر من عشر شركات إسرائيلية السوق المغربية، سواء عبر اتفاقيات رسمية أو شراكات صناعية واستثمارية.

ويشير التقرير إلى هيمنة شبه كاملة لشركات الكيان على أكثر من ٨٠ في المائة من سوق البذور بالمغرب، فيما تستحوذ شركة واحدة على أكثر من ٩٠ في المائة من

(١) تقرير المديرية العامة للأمن الوطني برسم سنة ٢٠٢٥، نشرت خلاصاته في الإعلام.

سـوق الـري بالتنقيـط. كما سُـجل دخول اسـتثمارات مبـاشرة في الإنتـاج الفلاحي، من بينهـا مشروع لزراعـة الأفـوكادو على مسـاحة تناهـز ٥٠٠ هكتار، باسـتثمار يقارب ٨٠ مليـون درهم.

وفي مجـال الطاقة، توسـع التعاون ليشـمل مشـاريع الهيـدروجين الأخضر والطاقة الشمسـية والريحيـة، إضافـة إلى الغـاز الطبيعي، حيث اسـتحوذت شركة صهيونية سـنة ٢٠٢٣ على ٤٥ في المائـة مـن رخصـة حقل غـاز بحري قبالـة السـواحل المغربية، ضمن مشروع يُرتقـب ربطه بالشـبكات الإقليمية مسـتقبلاً.

أمـا في المجـال التكنولوجـي والعلمـي، فقـد أصبحـت جامعـة محمـد السـادس متعـددة التخصصـات التقنيـة ببنجريـر منصـة مركزيـة للتعـاون الأكاديمي، مـع توقيع اتفاقيـات مع جامعـات ومراكز بحث إسرائيلية، شـملت الـذكاء الاصطناعي والزراعة الذكيـة والطاقـة. كما وُقعـت اتفاقيـات للتعـاون في الأمـن السـيبراني، شـملت تبـادل الخبرات وإنشـاء مراكز مشتركة، بمشـاركة شركات إسرائيليـة متخصصة في الصناعات الدفاعيـة والتقنيات الحساسـة.

وسـجّل التقريـر أن التعـاون الأمنـي والعسـكري يُعد مـن أكثر مجـالات التطبيع حساسـية وعمقـاً، إذ وقـع البلـدان في نوفـمبر ٢٠٢١ أول اتفـاق دفاعـي رسـمي مـن نوعـه بين إسرائيـل ودولـة عربية. وقـدّرت قيمة صفقـات السلاح الموقعـة بين الطرفين خلال الـفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ بأكثـر مـن مليـاري دولار.

وفي المجـال الجـوي، فُتحت خطـوط طيران مباشرة منذ ٢٠٢١ بين الـدار البيضاء ومراكـش وتـل أبيب، قبـل أن تُعلّق جزئياً بعد اندلاع الحرب على غـزة في أكتوبر ٢٠٢٣ لأسـباب أمنيـة. وقبـل ذلـك، بلغ عدد السـياح مـن الكيـان الوافديـن على المغرب نحو ٢٠٠ ألـف زائـر سـنة ٢٠٢٣، فيما قُـدّرت عائـدات السـياحة المرتبطة بهذا المسـار بنحو ١٥٠ مليون دولار سـنوياً.

وعلى المسـتوى الدبلومـاسي، انتقلـت العلاقـات مـن مكاتب اتصال إلى مسـتوى تمثيـل دبلومـاسي كامـل، مـع موافقـة المغـرب في ٢٠٢٣ على تحويـل مكتـب الاتصـال الإسرائـيلي في الرباط إلى سـفارة، عقـب إعلان إسرائيل اعترافها بمغربيـة الصحراء. كما

شـهدت المحافـل الدوليـة تنسـيقاً متزايداً، حيـث دعم الكيـان الموقف المغـربي في ملف الصحـراء، بينما امتنـع المغـرب عـن التصويـت على بعـض القـرارات الأممية المنتقـدة لإسرائيل.

وسـجل التقريـر أيضاً تصاعد ما وصفـه بـ«التطبيع الناعـم»، عبر توظيف الذاكرة اليهوديـة المغربيـة في السـياحة والثقافـة والتعليـم، حيـث رُصـدت ميزانية تقـارب ١٢ مليـون دولار لإعـادة تأهيـل مواقـع التراث اليهـودي في أكثـر مـن ١٥ مدينـة، وإدراج تاريـخ اليهـود المغاربة في المناهج الدراسـية، إلى جانب تنظيم مهرجانـات فنية وفعاليات ثقافيـة مشتركـة، وبـث برامج إعلاميـة تروّج لفكـرة «الذاكـرة المشتركة».

ورغـم هذا التوسـع المتعـدد المسـتويات، يـشير التقريـر إلى أن التطبيع ظـل محاطاً بانتقـادات سياسـية وأخلاقيـة حـادة داخـل المغـرب، خصوصاً بعـد الحـرب على غزة، حيـث شـهدت مدن عـدة مظاهـرات تطالـب بقطـع العلاقـات، في وقت حافظـت فيه السـلطات على مسـار التطبيـع مـع الاكتفاء بمواقف رسـمية تنـدد باسـتهداف المدنيين.

مـن جهـة أخـرى، تناقلت وسـائل إعلام الكيـان الصهيـوني، يوم الاثـنين ٥ يناير ٢٠٢٦، معطيـات حـول التوقيـع على خطة عسـكرية مشتركة لعـام ٢٠٢٦، بعد اختتام أعمال الاجـتماع الثالـث للجنـة العسـكرية المشتركـة (JMC)، الـذي عُقـد في تـل أبيـب بـإشراف هيئتـي التخطيـط والعلاقات الخارجيـة في الجيـش الصهيوني.

واعـتبر الجيـش الصهيـوني أن الخطـوة تمثـل محطـة مهمة جديـدة في مسـار تعميق التعـاون الأمنـي بين الكيـان والمغـرب، الـذي يُعـد مـن أبـرز وأهـم الشركاء في الحفاظ على الاسـتقرار والأمـن في المنطقـة.

وقـد جـاء هذا التطـور بالتزامن مـع مرور خمس سـنوات على اسـتئناف العلاقات بين البلديـن في إطار ما يُعرف بـ«اتفاقيـات أبراهام».[1]

(١) الموقع الإلكتروني لموقع القدس العربي:
https://www.alquds.co.uk/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

وقد تعززت وقائع التطبيع الاستعراضي بإعلان المغرب استئناف حركة الملاحة الجوية بين مطارات المغرب والكيان، رغم تعقيب هذا الأخير بتجميدها لدواعٍ أمنية. كما تحدثت وسائل إعلام مغربية، من بينها جريدة «صوت المغرب» بتاريخ ٢٩ دجنبر ٢٠٢٥، عن حادثة تكريم رمز من رموز الكيان الصهيوني، المدعوة عينات ليفي، في إطار منتدى للسلام والفنون المعاصرة، تم تنظيمه تحت إشراف وزارة الثقافة بمدينة سيدي قاسم.

كما كشف الصحفي عبد الله البقالي، رئيس لجنة البطاقة في اللجنة المؤقتة التي تدير المجلس الوطني للصحافة والنشر، ورئيس سابق للنقابة الوطنية للصحافة، عن محاولات اختراق الجسم الصحفي من قبل صحفي صهيوني من الكيان، في قضية السعي إلى حرمان الصحفي المهداوي من البطاقة المهنية، وذلك لتمكين الحكومة ووزير العدل من متابعته قضائياً بالقانون الجنائي، بتهمة التشهير، في قضايا لها ارتباط بحرية الصحافة، في مواجهة وزير العدل والأمين العام لثاني حزب في الحكومة.

غير أن هذه الوقائع التطبيعية تظل معزولة سياسياً ومرفوضة شعبياً، حسب ما أورده آخر استطلاع للبارومتر العربي، الذي كشف أن المغاربة يتصدرون الشعوب الرافضة للتطبيع بنسبة فاقت ٨٩ في المائة، وأن نسبة التأييد للتطبيع تراجعت من ٢٢ في المائة عام ٢٠٢٢ إلى ٦ في المائة فقط سنة ٢٠٢٥.

كما كشف البارومتر نفسه عن تراجع شعبية حلفاء الكيان بالمغرب، حيث فقدت بريطانيا ٣٨ في المائة، وفرنسا ١٠ في المائة من شعبيتها، مقابل تحسن صورة الصين بـ١٥ في المائة.

/(%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1

ليبيا عام 2025:
جمود السياسة وتفكك الدولة

د. نزار كريكش

مدير مركز بيان للدراسات

مستخلص

التوصيف العام: «الجمود المستديم» وتآكل الكيان

ينطلق التقرير من مفارقة صادمة؛ فبينما تبدو الأحداث في عام ٢٠٢٥ غارقة في «جمود سياسي» مألوف منذ عقود، إلا أن هذا الجمود يخفي وراءه تسارعاً في «تفكك مؤسسات الدولة». لم يعد النزاع الليبي مجرد صراع على السلطة، بل تحول إلى تهديد وجودي يمس الديمغرافيا الوطنية والكيان الموحد، في ظل عجز القوى المحلية عن اجتراح أي انتقال حقيقي.

المهددات البنيوية: الاقتصاد، الفساد، والديمغرافيا

يشخص التقرير ثلاثة عوامل تنخر في جسد الدولة الليبية:

الانقسام المؤسسي والمالي: أدى الانقسام بين الشرق والغرب إلى شلل في السياسات الاقتصادية الكلية. تجلى ذلك في الأزمات المتكررة التي طالت المصرف المركزي، مما أدى إلى اضطراب سعر الصرف وضغوط معيشية هائلة على المواطن.

اقتصاد الظل والفساد: يشير التقرير إلى استشراء شبكات الفساد واستنزاف موارد الدولة عبر تهريب الوقود والذهب والمخدرات، وهي أنشطة باتت تمول أطراف النزاع وتضمن استدامة الوضع الراهن.

الخطر الديمغرافي: برزت قضية الهجرة غير النظامية والحديث عن «الاستيطان» كمهدد للهوية الليبية، مما أضاف بعداً جديداً ومعقداً للنزاع يتجاوز الخصومة السياسية التقليدية.

الديناميكيات الإقليمية: التعديل لا التغيير

يرى التقرير أن القوى الخارجية المنخرطة في الشأن الليبي قد عدّلت سلوكها استجابةً لمتغيرات الشرق الأوسط، لكن هذا التعديل لم ينعكس إيجاباً على الداخل. فأطراف النزاع الليبي لا تزال تنظر للأحداث بمنظور ضيق يتمحور حول

«الخصومة الصفرية» بين سلطات الشرق والغرب، مما يجعل ليبيا ريشة في مهب الرياح الجيوسياسية الإقليمية.

سيناريوهات مشهد ٢٠٢٦: بين التفكك والحل القسري

يستعرض التقرير أربعة مسارات محتملة لمستقبل الأزمة الليبية:

السيناريو الأول: استمرار الجمود والتفكك (الأكثر ترجيحاً): يفترض بقاء حالة «لا سلم ولا حرب» مع استمرار تآكل مؤسسات الدولة. في هذا المسار، ترسخ سلطات الأمر الواقع، وتتحول ليبيا فعلياً إلى مناطق نفوذ مقسمة اقتصادياً وأمنياً، مع استمرار استنزاف الثروات النفطية في صراعات بينية ضيقة.

السيناريو الثاني: الانفجار الأمني الشامل: وهو سيناريو «عودة السلاح» نتيجة انهيار التفاهمات المالية أو الصراع على الموارد (مثل النفط أو المصرف المركزي). هذا المسار يهدد بجر البلاد إلى حرب أهلية جديدة قد تؤدي إلى تدخل عسكري خارجي مباشر وواسع.

السيناريو الثالث: التسوية الدولية المفروضة: يفترض هذا المسار وصول القوى الدولية إلى قناعة بضرورة إنهاء الملف الليبي عبر «حكومة تكنوقراط موحدة» تُفرض بضغط دولي هائل، بهدف تأمين تدفق الطاقة ومنع الانهيار الديمغرافي، وهو مسار يصطدم بتعنت النخب المحلية.

السيناريو الرابع: الانفراجة الوطنية (الأقل ترجيحاً): وهو السيناريو المتفائل الذي يفترض نجاح الليبيين في التوافق على قاعدة دستورية وإجراء انتخابات شاملة. يرى التقرير أن نسبة حدوث هذا السيناريو لا تتجاوز ٥٠٪ نظراً لغياب الثقة البينية وتجذر المصالح المرتبطة بالانقسام.

الخلاصة الاستراتيجية

إن عام ٢٠٢٥ في ليبيا هو عام «مواجهة الحقيقة»؛ فالاستمرار في نهج المحاصصة والفساد والانقسام لم يعد يؤجل الحل فحسب، بل بات يقوض «شرعية الدولة» من أساسها. إن بقاء ليبيا ككيان موحد بات يعتمد على مدى قدرة القوى

الوطنيـة على كسر حلقـة الجمـود قبـل أن يفـرض «التفكك» نفسـه كأمر واقـع لا يمكن الرجـوع عنه.

تمهيد

في ظاهر الأحداث عام ٢٠٢٥، ليس ثمة من تحول في محركات النزاع المستمر في ليبيا منذ أكثر من عشر سنوات، إلا أن ما يبدو جموداً هو طابع مستمر في ليبيا منذ الثمانينات في القرن العشرين. فلم تشهد البلد أي انتقال حقيقي في مؤشراتها الاقتصادية أو الديمغرافية أو بيئة العمل المحلية. لكن في المقابل، هناك تفكك واضح في مؤسسات الدولة، ونزاع يهدد كيانها سواء من الهجرة غير النظامية والحديث العلني عن الاستيطان في ليبيا، مما يهدد ديمغرافيا معقدة من الأساس في البلد. وانقسام مؤسسات الدولة بين الشرق والغرب مما يضغط على العملة ويؤخر كافة سياسات الاقتصاد الكلي التي يمكن تخيلها لإصلاح الاقتصاد الليبي. وهذا ظهر جلياً في الأزمات التي طالت المصرف المركزي الليبي وسعر الدولار خلال هذا العام، واستمرار شبكة الفساد في استنزاف موارد الدولة، فضلاً عن شبكات تهريب الوقود والذهب والمخدرات التي تحدثت عنها التقارير الدولية. في ظل هذا التفكك وفشل الدولة، حدثت تغييرات استراتيجية هامة في العالم، وتأثرت ليبيا بالتغيرات في الشرق الأوسط وردود فعل الدول المنخرطة في الشأن الليبي تجاه الأزمة الليبية. هذا التطور والتعديل في السلوك لم يكن نتيجة أي تغير في سلوك أطراف النزاع الليبي، التي ظلت تنظر لكل ما يحدث من منظور ضيق، وهو الخصومة بين الأطراف التي تملك السلطة في الشرق والغرب. لكن مع استمرار هذا التفكك بدأت آثاره تظهر على حياة الناس، مع زيادة معدلات التضخم وسعار الدولار، وظهور غنى فاحش لدى بعض طبقات المجتمع المتوسطة، وسيادة المليشيات على بعض مؤسسات الدولة، والذي انعكس في نزاع مسلح شهدته العاصمة طرابلس قبل أن تتدخل بعض الدول لوضع قواعد اللعبة بين حكومة الوحدة الوطنية والمليشيات في طرابلس.

ربما في هذه الأسطر تختصر الكثير، وربما لو راجعنا التقرير السابق لمجموعة التفكير الاستراتيجي حول ليبيا لن نجد فروقاً كثيرة من حيث محصلة الحراك السياسي، لكن ما يثير حقاً هو أن أسباب هذا الجمود لا تكمن فقط في طبيعة العقل

السياسي الليبي، بل في طبيعة النظام الذي تركه القذافي والذي تميز بجمود يمنع الفعل السياسي من التأثير، وهذا ما عقّد حتى التدخلات الخارجية، وجعل كل تدخل إنما هو ضربٌ عشواء وغير قادر على تفكيك حالة الجمود المزمن الذي تعانيه الدولة الليبية، لذا فإن تقرير السنة يرصد الجمود السياسي من منظور مختلف تماماً، وهو كيف أن هذا الجمود نمط مستمر في بنية الدولة الليبية وأن كل الحلول التي لا تطال هذا النمط ستزيد من تعقيد المشهد الليبي.

نموذج أولي للتفسير

ننطلق في هذا التقرير من العلاقة بين التناقضات الداخلية والخارجية في الملف الليبي، لكن نضيف هنا أن التناقضات السياسية الداخلية قد صارت نمطًا للنظام السياسي الليبي بمعنى أن أطراف النزاع لم يعد لديهم القدرة على التأثير في المشهد، لأن كل نقاط القوة التي يملكونها قد صارت نقاط ضعف في السياق الكلي. ظهر كل طرف كعائق أمام الحل، وباتت السردية التي تنتشر بين الرأي العام الليبي وفي ثنايا التصريحات الدولية أن أطراف النزاع تريد استمرار هذا الجمود لمصالح خاصة لكل طرف. هذا الأمر أثّر في بنية الدولة الليبية، حيث تفككت مؤسسات وانتشرت شبكات الفساد الرسمية وغير الرسمية. هذا التناقض الداخلي يقابله تناقض خارجي بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا من جهة، وهو نمط يتكرر في ملفات أخرى مختلفة. أما في دول الإقليم، فإن ما حدث في غزة وسوريا وتأثير الدول المحورية مثل السعودية وتركيا، وكذلك دولة كالإمارات بشبكاتها التي تستخدم بشكل سلبي في المنطقة. التناقضات الداخلية والخارجية ستحدد السيناريو الأقرب في ليبيا.

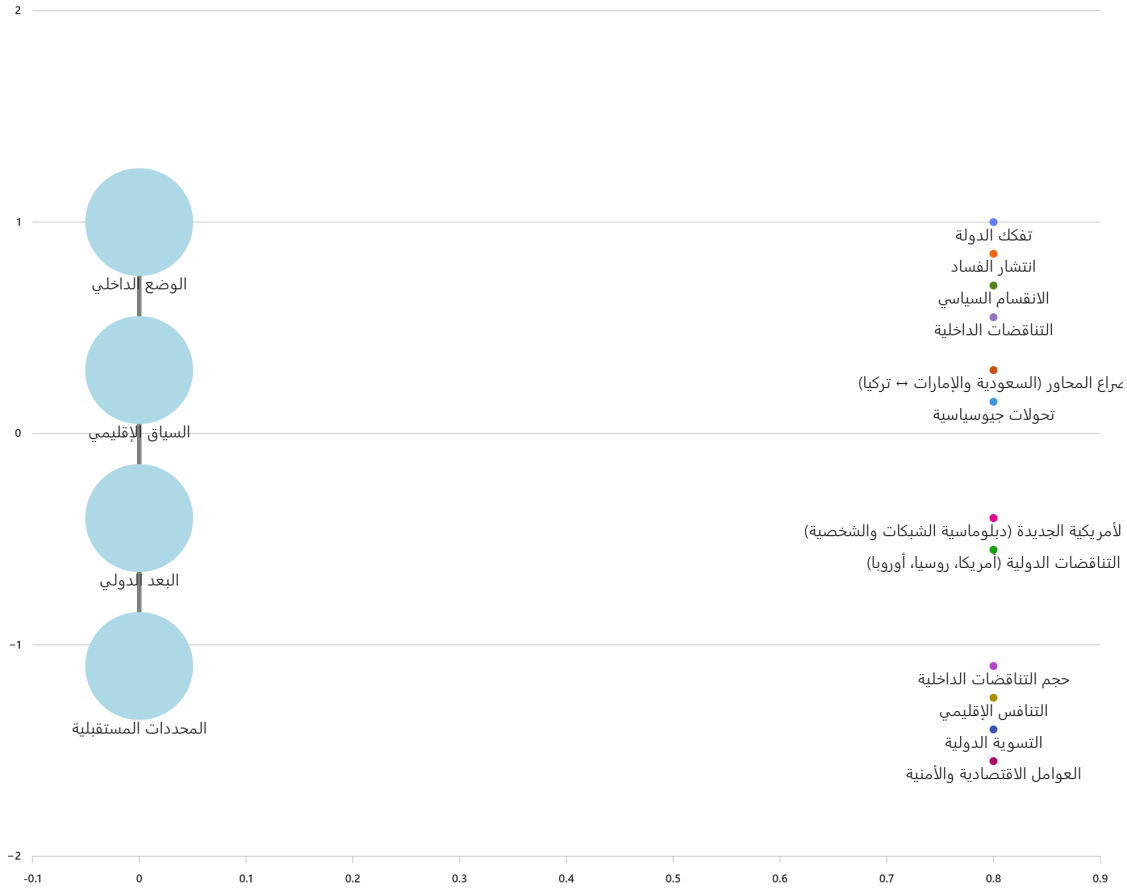

شكل ١ نموذج تفسيري للأزمة الليبية. ملاحظة يمكن اضافة احداث كثيرة لكل عنصر في النموذج.

البنية الداخلية للدولة الليبية

الشرعية لا تنفصل عن مؤسسات الدولة، فسلوك الأطراف التي تدعي الشرعية في ليبيا طالت كافة مؤسسات الدولة، سواء مصرف ليبيا المركزي، أو المؤسسة الوطنية للنفط، أو ديوان المحاسبة، أو الرقابة الإدارية وحتى مؤسسة القضاء والهيئة العليا للقضاء. تنازعت الأطراف حول هذه المناصب السيادية، ليس بغرض إصلاحها، بل لاستخدامها كأداة في الصراع القائم في ليبيا، وظهرت نتائج هذا النزاع في شبكات من الفساد والنهب غير مسبوقة في التاريخ الليبي، كما أن تهديدات واضحة من مصرف ليبيا المركزي تؤكد أن الوضع صار مقلقاً وهذا ما جعل تدخلات مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لتوحيد الميزانية بين الشرق

والغرب دون أن يحدث ذلك لتاريخ كتابة هذا التقرير. دعنا نبين كيف حدث ذلك من خلال عرض بعض الأحداث التي طالت هذه المؤسسات.

المصرف المركزي

شهد العام ٢٠٢٤ صراعاً مريراً بين المجلس الرئاسي الليبي ومجلس النواب حول الأحقية برئاسة المصرف المركزي، وانتهى الأمر بتسوية وتدخلات أمريكية لتغيير المحافظ السابق الصديق الكبير. وصدر قرار من المجلس الرئاسي بإقالة الكبير في أغسطس ٢٠٢٤، وتولى الناجي محمد عيسى المسؤولية كمحافظ للمصرف المركزي الليبي. لكن كالعادة، لم تكن المشكلة في الأشخاص بل في بنية المؤسسات وطبيعة الاقتصاد الليبي، فقد توالت الأزمات الاقتصادية التي تثبتها تقارير المصرف المركزي عام ٢٠٢٥. التقرير الذي صدر عن المصرف يبين الخلل العميق في إدارة موارد الدولة كالتالي:

- أصدر مصرف ليبيا المركزي بياناً في ٦ أبريل ٢٠٢٥ يحذر فيه من تداعيات الإنفاق العام المزدوج والانقسام الحكومي.

- أوضح أن الإنفاق خلال ٢٠٢٤ بلغ ٢٢٤ مليار دينار مقابل إيرادات لم تتجاوز ١٣٦ مليار، مما خلق فجوة كبيرة في النقد الأجنبي وصلت إلى ٣٦ مليار دولار.

- حذر من أن استمرار الإنفاق بنفس الوتيرة سيؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات والدين العام الذي بلغ ٢٧٠ مليار دينار، وقد يتجاوز ٣٣٠ مليار بنهاية ٢٠٢٥.

- أكد أن المصرف اضطر لاستخدام جزء من الاحتياطي الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف، لكنه وصف هذا الاستخدام بأنه غير مستدام. في الثاني من نوفمبر ٢٠٢٥، في مؤتمر اقتصادي بطرابلس، صرّح المحافظ ناجي عيسى أن المصرف يعمل وسط انقسام سياسي وإداري حاد بين حكومتين ووزارتين للاقتصاد والمالية.

- أكّد أن الدولة تحتاج إلى نحو ٣ مليارات دولار شهرياً، بينما الإيرادات لا

تتجاوز ١,٥ مليار، مما يهدد القدرة على دفع المرتبات.

- حذر من أن انخفاض أسعار النفط إلى ٥٢ دولاراً سيجعل الدولة عاجزة عن دفع الرواتب، قائلاً: «لولا قطاع النفط، لما كان لدينا اقتصاد».

- شدد على أن استمرار الانقسام يفقد الدولة القدرة على تحقيق أهدافها، ويغذي أنشطة غسيل الأموال والتهريب وتمويل الإرهاب.

المصرف المركزي ليس المؤسسة الوحيدة التي تدل على أن تفكك مؤسسات الدولة في ظل الجمود السياسي؛ فقد طال الأمر كذلك مؤسسة القضاء.

مؤسسة القضاء

في ٢٩ مارس عام ٢٠٢٣، أصدر مجلس النواب الليبي القانون رغم ٥، ونشر في الجريدة الرسمية، يقضي بإنشاء محكمة دستورية عليا ومقرها بنغازي، ونصت المادة الرابعة من القانون على إحالة جميع الدعاوى التي تدخل في نطاق الدائرة الدستورية بمحكمة النقض سابقاً إلى المحكمة الجديدة. كثير من الباحثين والمراقبين اعتبروا أن هذا القانون هو إسفين دقّه مجلس النواب الليبي في مؤسسة القضاء، وبدأ الجدل حول أحقية مجلس النواب في السيطرة على السلطة القضائية، فالسلطات الثلاث لم تكن أصلاً قادرة على إيجاد شرعية تجعلهم أكثر استقرارًا، فما بالك بأن مجلس النواب يحاول أن يكون هو السلطة الوحيدة في البلد، علمًا بأن الدائرة الدستورية العليا في القضاء من أقدم الدوائر في العالم العربي، وهي بمثابة محكمة دستورية، وهي التي حكمت في قضايا تتعلق بمجلس النواب، وخلافات كثيرة داخل المجلس وكذلك المجلس الأعلى للدولة، أي أنها كانت تعمل في هذا السياق الذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث.

عام ٢٠٢٥، أصدر المجلس الرئاسي، وهو الذي يمثل رئاسة الدولة الليبية، قانوناً هو الآخر. استند لبعض صلاحياته الواردة في الاتفاق السياسي الذي جاء بموجبه المجلس، واستند فيه إلى قرار المحكمة الدستورية العليا (التي ألغاها مجلس النواب) بالطعن في القانون رقم ٥ لعام ٢٠٢٣، واعتبر القانون أن هذا القرار يعد تجاوزاً من مجلس النواب لصلاحياته الانتقالية المؤقتة ومخالفة للمبادئ الدستورية

فيما يتعلق بتنظيم السلطة القضائية.

يظاهر من هذا الخلاف والقرارات المتناقضة أن الدولة الليبية باتت تنخر شرعية مؤسساتها، وأن الانقسام السياسي بين الشرق والغرب لم يعد مجرد جمود لا يفضي لحراك سياسي، إنما مكايدة وقرارات متناقضة تفقد الثقة في مؤسسات جوهرية كالمؤسسة الدستورية. هذا الوضع بالطبع انعكس على إدارة موارد البلد والمؤسسات الرقابية.

المؤسسات الرقابية

في نهاية العام ٢٠٢٤، أرسلت محكمة شمال بنغازي إخطاراً للجهات السيادية في الدولة باغتصاب عبد الله قادربوه، المعين من مجلس النواب الليبي، مقر الهيئة، ورفضوه رئيساً لهيئة الرقابة الإدارية. لكن المحكمة العليا الدستورية قررت صحة قرار تعيين عبد الله قادربوه رئيساً لهيئة الرقابة الإدارية في وقت لاحق من نفس السنة. هذا القرار جعل هيئة الرقابة الإدارية، وهي الهيئة المسؤولة عن مراقبة عمل مختلف أجهزة الدولة، جزءاً من النزاع السياسي بين مختلف الأجهزة. فبنية المؤسسات صارت أقرب لهويات سياسية يعمل كل طرف على إثباتها من خلال القرارات والشرعية التي يضفيها على الأجسام السياسية. لذا، كل مؤسسة تتبع لجهة، إما مجلس النواب كهيئة الرقابة، أو مثلاً ديوان المحاسبة الذي اعتبر لفترة من الزمن جزءاً من شرعية المنطقة الغربية وحكومة الوحدة الوطنية، إلا أن مجلس النواب وخليفة حفتر، القائد العام المعين من مجلس النواب، قررا اعتبار خالد شكشك رئيساً شرعياً لديوان المحاسبة.

عام ٢٠٢٥، حاول الجهازان أن يثبتا شرعيتهما ويتعاملان مع كافة السلطات في البلد، حيث أصدرت هيئة الرقابة الإدارية استراتيجيتها للعام ٢٠٢٥، واستمر ديوان المحاسبة في إصدار تقاريره. يجري العمل على إيجاد ميزانية موحدة للدولة، لكن الانقسام السياسي واستمرار انقسام مؤسسات الدولة بين الشرق والغرب جعل إيجاد البيانات والميزانيات بشكل واضح أمراً صعباً، خاصة في ظل وجود مؤسسات تابعة لخليفة حفتر وأبنائه، وهي التي ترفض أي رقابة عليها من هذه المؤسسات،

كهيئة إعمار ليبيا التي يترأسها ابن خليفة حفتر بلقاسم. تقارير ديوان المحاسبة وبيانات المصرف المركزي وبيانات هيئة الرقابة الإدارية تترك هذه الأعمال التي يقوم بها أبناء حفتر خالية، نظراً لغياب البيانات حولها، وهي تنفق بالمليارات على مجموع مشاريع في درنة وبنغازي والمنطقة الشرقية.

انعكس هذا التخبط والانقسام في تقرير الفساد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، حيث كانت علامة ليبيا ١٣ من مائة وهي في الترتيب ١٧٣ من بين ثمانين دولة.

لا يعكس هذا حالة الانقسام فحسب، بل استمرار هذه المؤسسات في الخضوع للابتزاز السياسي، إذ يتعلق استمرار رئاسة هذه الأجهزة بالتغافل عن تجاوزات مجلس النواب ومختلف السلطات. هذا سينعكس على حالة من استمرار التضخم، وتدهور سعر الصرف، وتفاوت طبقي، حيث انتشرت شبكات الفساد في الشرق والغرب، وصدرت تقارير من لجنة الخبراء الدولية عن استمرار تهريب النفط والذهب والهجرة غير الشرعية كشبكات قادرة على العمل ليس من خارج مؤسسات الدولة بل من خلال مجموعة مليشيات على رأسها خليفة حفتر وأبناؤه وكذلك مليشيات المنطقة الغربية التي وصل التناقض فيها مع حكومة الوحدة الوطنية إلى حد القطيعة والحرب في شوارع طرابلس، لذا فإن تفكك مؤسسات الدولة الليبية ظهر جلياً كذلك في المؤسسات العسكرية والأمنية.

المؤسسات العسكرية والأمنية

على الرغم من انتهاء النزاع المسلح بين الشرق والغرب الليبي عقب توقيع اتفاق جنيف في أكتوبر ٢٠٢٠، لا تزال المناطق الشرقية والغربية تشهد حوادث أمنية متفرقة. يسعى المشير خليفة حفتر إلى ترسيخ سلطته في الشرق، بينما يستمر التنافس بين المليشيات حول مؤسسات الدولة في الغرب. أما الجنوب الليبي (انظر المؤثرات الخارجية) فقد ظل منطقة نزاع، ولا تزال الأوضاع فيه مفتوحة على احتمالات تدخلات خارجية من فرنسا وروسيا والإمارات، خاصة في أعقاب التوترات المسلحة الأخيرة في السودان. تظل المنطقة الممتدة في الجنوب الشرقي والغربي الليبي

ذات تضاريس صعبة، ما يتيح للطيران والمليشيات بمختلف توجهاتها فرصة للتواجد من خلال التحالف مع السلطات المحلية المختلفة في ليبيا.

المنطقة الغربية

شهدت المنطقة الغربية نزاعاً مسلحاً يُعدّ الأكبر خلال هذا العام بين حكومة الوحدة الوطنية ومليشيا دعم الاستقرار بقيادة عبد الغني الككلي، ومن بعدها مليشيات بقيادة عبد الرؤوف كاره. رغم أن هذه الأجهزة تتبع الدولة رسمياً وجاءت بقرارات من الحكومات المتعاقبة، إلا أنها تتعامل كوحدات مستقلة عن إدارة الدولة، لذا فإن مليشيات دعم الاستقرار اكتسبت مكاسب كبيرة وسيطرت على كثير من المؤسسات في الدولة. كما أن مليشيات الردع، المنوطة بها الشرطة القضائية، سيطرت على مطار معيتيقة الدولي والمنافذ البحرية، مما جعل رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة يسعى لإسقاط قوتها. وهذا ما حدث عندما قُتل عبد الغني الككلي من مليشيات دعم الاستقرار إثر نزاع نشب أثناء لقاء لتصفية بعض الخلافات في مايو ٢٠٢٥. وحاولت الحكومة بعد ذلك التوجه للقضاء على مليشيات الردع، إلا أن بعض السكان في منطقة سوق الجمعة خرجوا ضد الحكومة، وقامت قوات الردع بالهجوم على قوات الحكومة، وحدثت أحداث مؤسفة في العاصمة طرابلس وسط الأحياء السكنية، وضُرب الآمنون بأسلحة ثقيلة، مما أجبر الحكومة على التراجع وتدخل المجلس الرئاسي لصالح الردع، ووصل الطرفان لحل هو أشبه بمعادلة جديدة للقوة بين الطرفين، وذلك في ١٤ مايو ٢٠٢٥.

الاتفاق كان كل طرف يحاول أن يظهره كأنه انتصار، والحكومة بالفعل استردت بعض المناطق، لكن المجلس الرئاسي الذي لم يكن ظاهراً كقوة في المشهد العسكري، حاول أن يستغل تلك الفرصة ليكون رقماً صعباً في العاصمة باحتضانه لمليشيا الردع. قام المجلس الرئاسي كذلك بإعادة إحياء مليشيا دعم الاستقرار بتعيين حسن بوزريبة رئيساً لها، واستلم مقاره في منطقة جنزور بطرابلس. هكذا تشكلت ديناميات جديدة في العاصمة طرابلس، حيث اندلعت نزاعات مسلحة

بين مختلف المليشيات في الزاوية التي تعد المنفذ الغربي لطرابلس، وبدت الحكومة كأنها غير قادرة على السيطرة، ورغم وجود قوات كبيرة للحكومة، إلا أن المخاوف من انفلات الأمر جعلتها تتموضع في نقطة استقرار مؤقت يسمح لها بالظهور بمظهر الحكومة المتعالية على الخلافات المستمرة بين المليشيات. بعد مقتل عبد الغني الككلي في 12 مايو/ أيار ٢٠٢٥، حاولت حكومة الوحدة الوطنية تصوير العملية كـ"انتصار" باستعادة مقرات جهاز دعم الاستقرار. لكن المجلس الرئاسي استغل الفراغ ليظهر كقوة جديدة في طرابلس، حيث تبنى مليشيا الردع وأعاد إحياء جهاز دعم الاستقرار بتعيين العميد حسن (أسامة) بوزريبة رئيساً للجهاز في 1 يونيو/ حزيران ٢٠٢٥. في ديسمبر عام ٢٠٢٥ أصدر مجلس النواب قراراً بتمويل جهاز الردع من جديد!

التواريخ الأساسية لأحداث المنطقة الغربية عام ٢٠٢٥
12 مايو/ أيار ٢٠٢٥: مقتل عبد الغني الككلي (غنيوة)، قائد جهاز دعم الاستقرار، خلال اشتباكات جنوب طرابلس.
13-14 مايو/ أيار ٢٠٢٥: قوات حكومة الوحدة الوطنية تسيطر على مقرات دعم الاستقرار في أبو سليم والهضبة، وتعلن انتهاء العملية العسكرية.
15 مايو/ أيار ٢٠٢٥: اجتماع داخل الجهاز يقرر تكليف العميد حسن بوزريبة مؤقتاً برئاسة الجهاز.
1 يونيو/ حزيران ٢٠٢٥: المجلس الرئاسي يصدر قرارًا رسميًا بتعيين حسن بوزريبة رئيسًا لجهاز دعم الاستقرار.
22 يونيو/ حزيران ٢٠٢٥: بوزريبة يستلم المقر الرئيسي للجهاز في جنزور بعد تفاهم مع وجهاء المنطقة.
مصادر إعلامية

الشرق الليبي

في الشرق، سيطر حفتر وأبناؤه على المؤسسة العسكرية التي يدعي أنه جعلها أكثر مهنية. قام خليفة حفتر بتعيين ابنه صدام حفتر نائباً له، كما أن خالد حفتر هو رئيس الأركان ظهر حفتر وأبناؤه في كافة السفريات، سواء لمصر أو بيلاروسيا، التي اتفق معها على جلب المرتزقة والإمداد بالسلح. خليفة حفتر تورط في حرب السودان وصدرت تقارير متطابقة حول الدعم المباشر لمليشيات حميدتي في السودان، لذا فإن

سيطرة خليفة حفتر على الجنوب جزء من خطوط إمداد تفرضها دولة الإمارات لتمويل مليشيات حميدتي. هذا الوضع جعل خليفة حفتر مركزاً لتناقضات مختلفة في المنطقة. فمن جانب، مصر تريد أن توقف دعم مليشيات حميتي بالشكل الفاضح الذي يقوم به خليفة حفتر بغية الوصول لحالة من السيطرة المصرية على الطرفين في السودان. من جانب آخر، الإمارات تريد استمرار دعم حميتي لحين القضاء على إي مقاومة لنفوذها، خاصة في شكل الحكم في السودان، والقضاء المبرم على الحركة الإسلامية في السودان. لكن حفتر كذلك ملزم بالسماع للولايات المتحدة الأمريكية التي دعت صدام حفتر لواشنطن للتفاهم حول الملفات الإقليمية. كذلك زار صدام حفتر تركيا أكثر من مرة خلال هذا العام. هذا البروز لصدام حفتر خلق بعض النزاعات مع إخوته، خاصة بلقاسم حفتر الذي يبدو أقرب لمصر، التي تدعم رئيس مجلس النواب عقيلة صالح. (انظر الجدول)

الجدول الزمني للأحداث المرتبطة بخليفة حفتر وأبنائه
يناير ٢٠٢٥: المشير خليفة حفتر يعلن عن إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في الشرق الليبي، ويؤكد أنها أصبحت "أكثر مهنية"، ويعين ابنه صدام حفتر نائباً له في القيادة العامة.
مارس ٢٠٢٥: تعيين خالد حفتر رئيسًا للأركان العامة للجيش الوطني الليبي، في خطوة عززت سيطرة أبناء حفتر على المؤسسة العسكرية.
أبريل ٢٠٢٥: ظهور حفتر وأبنائه في زيارات رسمية إلى القاهرة، حيث عقدوا لقاءات مع مسؤولين مصريين حول التنسيق الأمني والحدود.
مايو ٢٠٢٥: زيارة وفد عسكري ليبي بقيادة أبناء حفتر إلى بيلاروسيا، حيث تم توقيع تفاهمات غير معلنة تتعلق بجلب مرتزقة وتوريد أسلحة متطورة.
يونيو ٢٠٢٥: تقارير دولية متطابقة تكشف تورط خليفة حفتر في حرب السودان عبر تقديم دعم مباشر لمليشيات محمد حمدان دقلو (حميدتي)، خاصة عبر خطوط إمداد تمر من الجنوب الليبي.
يوليو ٢٠٢٥: مصادر دبلوماسية تؤكد أن الإمارات ضغطت على حفتر لتأمين خطوط الإمداد لصالح قوات حميدتي، بهدف تعزيز نفوذها في السودان والقضاء على الحركة الإسلامية هناك.
أغسطس ٢٠٢٥: تعبر مصر عن انزعاجها من الدعم العلني الذي يقدمه حفتر لحميدتي، وتطالب بوقفه بغية فرض سيطرة مصرية متوازنة على طرفي النزاع السوداني.
سبتمبر ٢٠٢٥: الولايات المتحدة الأمريكية توجه دعوة رسمية إلى صدام حفتر لزيارة واشنطن، حيث جرى التباحث حول الملفات الإقليمية، بما في ذلك السودان وليبيا.

أكتوبر ٢٠٢٥: صدام حفتر يقوم بزيارة رسمية إلى تركيا للمرة الثانية خلال العام، في إطار تفاهمات أمنية واقتصادية غير معلنة.
نوفمبر ٢٠٢٥: بروز صدام حفتر كلاعب رئيسي في المشهد الليبي يثير خلافات داخلية مع أشقائه، خاصة بلقاسم حفتر الذي يبدو أقرب إلى الموقف المصري ويدعم رئيس مجلس النواب عقيلة صالح.
مصادر إعلامية

الحرب الإعلامية والجمود السياسي

لم تنته الحرب بين معسكر الشرق الليبي بقيادة خليفة حفتر وأبنائه، وسند من البرلمان الليبي، وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وسند من القوات المسلحة من كتائب في مدينة مصراتة وطرابلس والجبل الغربي، لكنها حرب في مجالات أخرى تتعلق بالصورة الذهنية التي حاول كل طرف أن يظهر نفسه بها أمام الرأي العام الليبي. حفل من هنا يقابله افتتاح ملعب كرة قدم في بنغازي، ويرد الدبيبة بافتتاح ملعب طرابلس. يقوم بلقاسم حفتر، ابن خليفة حفتر، بالحصول على مبالغ ضخمة من البرلمان بحجة إعادة إعمار مدينة درنة- مع اشتراط خروج نشاطات جهاز الإعمار من أي مؤسسة رقابية في الدولة الليبية- فيقيم كأس الكرة السداسية في ملعب درنة، ثم لا يفتأ عبد الحميد الدبيبة من إقامة الاحتفالات المختلفة في مناسبات متعددة، وهذا ما جعل بنغازي ترد باستحضار المشاهير كل ما لاحت فرصة لذلك.

هذا التنافس كان على حساب خزينة الدولة الليبية، وكان كل طرف يحاول أن يثبت فشل الآخر، ولم يخل الأمر من محاولات للتواصل مع القوى الدولية، أو استقبال الوفود لإثبات أهميته كطرف أساسي ومعترف به من القوى المتداخلة في ليبيا، لكن فيما يبدو اتفق الطرفان على أن يستمر المشهد بهذه الطريقة، وتشكلت حالة أشبه بحرب باردة، وبدأت العراقيل توضع أمام كل محاولة للانتقال لى حالة دائمة وشرعية شعبية يمكن أن تخرج البلد من الجمود السياسي، واستنزاف خزائن الدولة وتفكيك مؤسساتها. في هذا السياق، كانت جهود البعثة الدولية أقل من أن تحرك هذا الجمود حتى جاء اقتراح الحوار المهيكل بين الليبيين فبدأ الطرفان في مواجهة هذا التوجه.

جهود بعثة الأمم المتحدة

بدأت البعثة بعملية اختيار الممثلة الخاصة، هانا تيتيه، لتتولى مهام التنسيق ال سياسي. ومنذ توليها، قامت البعثة بجمع المعلومات حول تفضيلات مختلف شرائ ح المجتمع الليبي، بما في ذلك الشباب والنساء والنقابات والمكونات الثقافية، بهد ف صياغة مقترحات سياسية تستند إلى آراء المشاركين. شملت جهود البعثة إجراء استطلاعات رأي لتحديد توقعات الليبيين فيما يخص شكل الحكومة وخارطة الطر يق للمرحلة الانتقالية. كما تم تنظيم جلسات حوار مباشرة بين الأطراف السياسية والعسكرية لمناقشة الأطر القانونية والدستورية.

شاركت لجنة استشارية تتكون من خبراء قانونيين وسياسيين لتقديم توص يات تتعلق بصياغة قوانين انتخابية وتنفيذها. كما قامت البعثة بمراجعة الإعلان الدستوري واشتغلت على تنسيق عمل مؤسسات الدولة وانسيابية تشكيل حكو مة موحدة، وتحديد المهل الزمنية للمهام الانتقالية. أخيرًا، قدمت البعثة مقترحه ا النهائي للهيكل الانتخابي وفق الخطوات التي أُقرّت خلال الحوار العام، وأقر ت سمته بالحوار المهيكل لجمع الليبيين حول كلمة سواء وقوانين انتخابية متفق عليها. هذا التوجه صحبه إمهال الأجسام القائمة بضرورة التفاعل الإيجابي مع هذا المقترح وتذليل الصعوبات أمام الانتخابات، ولّوح مجلس الأمن بعقوبات لمن سمّوا بالمعرقلين. هذا التوجه حرك المياه الراكدة بين الأطراف المتنازعة، لكنه حراك سلبي كان يسعى لوضع استراتيجية تبقي الأمر على ما هو عليه. الخطة بدأت من الإعلام حيث بدأ المتحدثون باسم خليفة حفتر ومجلس النواب الحديث عن الحوار الليبي الليبي، وعن رفض تدخل البعثة الأممية، في الغرب شرع السيد عبد الحميد الدبيبة في الحديث عن ضرورة الدستور. ورغم أن حكومة الوحدة الوطنية لم ترفض توجهات البعثة إلا أن التفاعل من الأطراف الرسمية مع فكرة الحوار المهيكل لم يكن جادًّا، ولاتزال الإجراءات على قدم وساق لاختيار أعضاء الحوار المهيكل (المبني على جدول زمني وأجندة واضحة)، وسط رفض واضح من مجلس النواب لهذه الجهود.

المؤثرات الخارجية

يقول المؤرخ المختص بالتاريخ الليبي جون رايت عن استقلال الدولة الليبية: قاعدة يمكن أن تضعنا في قلب النموذج الذي نضعه لتفسير التغيرات التي شهدتها ليبيا في العام ٢٠٢٥، وهي ان استقلال ليبيا جاء عندما كانت التناقضات الخارجية أكبر من التناقضات الداخلية استقلت ليبيا. ليبيا موقعها الجغرافي يجعلها عقدة لها قدرات بينية عالية بين الشرق والغرب والجنوب للبحر المتوسط، هذا الموقع جعلها تخضع لهذه التناقضات ويرتبط مصيرها بقدرة صانع القرار على فهم هذا الشبكة المعقدة التي تحيط بليبيا.

لفهم هذه التعقيدات، أجرينا تحليلاً شبكياً، وقد اتضح حجم التناقضات الداخلية مما ذكرنا سابقاً. لكن التناقضات الخارجية قد تكون أصعب أولاً لأنها متعددة، وثانياً أن هناك عدم تماثل استراتيجي بين هذه القوى بمعنى أن مصالح تركيا تختلف عن مصالح مصر، ومصالح أوروبا تتناقض مع مصالح روسيا، مثلاً، أو الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا أضفنا قاعدة أخرى للسياسة الخارجية الليبية، وهي أن ليبيا تراد لغيرها لا لذاتها، بمعنى أن هذه الدول لا تهدف فقط لى التأثير في ليبيا، بل تهدف إما للوصول إلى إفريقيا أو الحد من الإشكالات التي قد تؤدي إليها استمرارية حالة عدم الاستقرار في ليبيا، لذا فإن ما حدث في غزة من زلزال استراتيجي قلب كثيراً من المعادلات والأولويات لدول مثل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الصراع الروسي الأوروبي، وتدخل الرئيس ترمب بطريقة تثير المخاوف لدى صانع القرار الأوروبي، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تشهدها مصر وتونس. وثالثة الأثافي هي الملف السوداني الذي جعل الاضطراب الأمني في الجنوب الليبي أمراً خطيراً يبين تأثير هذه التناقضات الخارجية على المشهد الليبي بشكل جذري. الحرب في السودان جعلت الجنوب الليبي حديقة خلفية لكثير من الدول التي هي كشركاء متشاكسين لا يدركون طبيعة الفوضى التي بنيت بها المؤسسات، وليس لديهم القدرة على صناعة تاريخ عجز عنه أهل البلد أنفسهم.

لا يمكن نسيان أن ما حدث في أوكرانيا والشرق الأوسط، والدبلوماسية

الشخصية للرئيس ترمب كما وردت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠٢٥ تعني أن روسيا ستضعف حضورها في ليبيا ليس فقط بسبب المعضلات التي تعانيها في أوكرانيا وأوروبا، بل لأن منطق الصفقة سيشمل موارد هامة في إفريقيا تتعلق بالمواد النادرة واليورانيوم والطاقة، المجال الاستثماري الكبير الذي يمر عبر ليبيا. وإذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه الحرب الهجينة الروسية، فإن ذلك سيجعل من التكهنات بمشروع أمريكي داخل ليبيا خارج إطار البعثة أمراً منطقياً، وربما هو الأقرب للتاثير الكلي بين كل هذه التناقضات.

ليبيا بهذا التصور ساحة للفاعل الدولي وليست لديها قدرة على صناعة استراتيجيا (تخص ليبيا لذاتها لا لغيرها)، فضلاً عن ابتكار حلول إبداعية يمكنها أن تكون مقنعة للفاعل الدولي. لذا فإن السيناريوهات الممكنة لليبيا تبدو ضيقة وأقرب للاستمرار في حالة الجمود وتفكك الدولة.

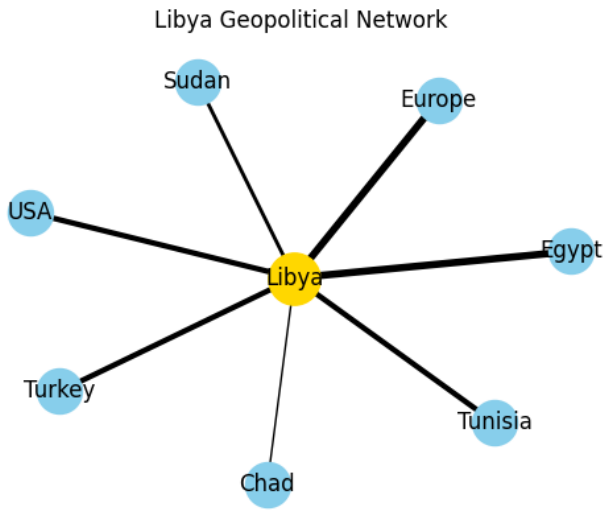

شكل ٢ شبكة العلاقات الليبية الخطوط الغامقة تمثل تأثير العلاقة ليبيا تحمل عقدة بينية، اي انها تتأثر بهذه القوى. التناقضات الخارجية أكبر من التناقضات الداخلية.

حالة الجمود التي عاشتها ليبيا منذ زمن بعيد جعلتها غير قادرة على الخروج من هذا الانقسام الذي تعيشه، بل كانت كل الاتجاهات التي حذرت منها مراكز دراسات مختلفة، ومنها تقارير مجموعة التفكير الاستراتيجي تتكشف أمام واقع يزداد تعقيداً كل يوم. النظم المعقدة يمكن أن تحمل مفاجأت في كافة الاتجاهات منها الانهيار الكامل، لذا فإن الأزمة الليبية استراتيجياً تتجه نحو التحول نحو واقع جديد تماماً، فالانقسام بات حقيقة، وتصريحات صدرت من جهات مختلفة منها رئيس الحكومة التابع لمجلس النواب والمقرب من خليفة حفتر أسامة حماد حول أن الحكومة قد تلجأ لإعلان الانقسام تؤكد أن ما هو واقع قد يتحول لقرارات وربما إعلان انفصال. بالطبع هذا تلاحقه عقبات كبيرة منها رفض دولي لهذا الأمر خاصة مصر وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لأن النفط والعقود الآجلة وعواقب هذا الأمر ستزيد من حالة اليقين في شمال إفريقيا كلها.

لكن إذا لم يحدث الانفصال أو الانقسام على غرار النموذج الصومالي، فإن البلد فعلياً في حالة تشظي وربما سيزداد هذا الأمر على مستوى المؤسسات الليبية، وفي ظل التماثل غير الاستراتيجي للدول المتدخلة في ليبيا فإن مصير ليبيا رهين لقدرة الولايات المتحدة وتركيا ومصر على إيجاد صيغة أكثر واقعية ومسؤولية تجاه ليبيا وشعبها. هذا سيرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذا سمح لتغيير حقيقي في تونس أو مصر وإنها للأزمة في السودان بعد تراجع الإمارات عن سياسة (الإمبراطورية غير الرسمية) كما نسميها، فإن المملكة السعودية بالتعاون مع تركيا ومصر قد تكون أكثر تأثيراً في ليبيا وربما تدفع الأطراف للتعقل في التعامل مع الأزمة الليبية، وهنا يبرز سيناريو هام وهو صعود التيار الداعي للعودة للشرعية الملكية الدستورية في ليبيا ويبدو أن هناك توجه لدعم هذا الأمر في ليبيا وهو جاري على قدم وساق حسب لقاءات مع شخصيات هامة في هذا التيار.

إذا لم يكن هناك إعلان عن توجهات مفاجئة من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن البعثة ماضية في الحوار المهيكل والذي يبدو أنه أزعج الأطراف صاحب سياسة (ليكن كل شي على ماهو حتى حين)، لكن هذا المقترح لايملك أي سلطة قانونية

على هـذه الأطـراف ممـا يجعـل تـأثيره ينـحصر في قدرتـه على تحريـك مزيـد مـن الحراك المـدني نحـو صيـغ جديـدة للحـل وهـذا أمـر بعيـد المنـال في الأجـوال الحاليـة للمجال المـدني والفعـل السـياسي للمجتمع الليبـي. في ظل هذا السـياق تبدو النتيجـة الواضحة أن الحـراك الليبـي سـيعتمد على قـرارات دوليـة وإقليميـة متتاليـة ربما سـتفرض حلول يمكـن تلقفهـا مـن جهـات غير ظاهـرة لكسـب شرعية جديـدة قـد تلتقي مـع تغيرات إقليميـة في مصر وتونـس ربما سـتكون بدايـة لموجـة جديـدة وفاتحة لحالة اسـتقرار وهذا هـو السـيناريو المفضـل ونسـبة حدوثه ممكنـة (أي أقل مـن ٥٠٪).

السودان على خطى الانقسام وتدويل الصراع

د. مهدي دهب حسن دهب

مجموعة التفكير الاستراتيجي

مستخلص

واقع الدولة المنقسمة: تشير تطورات عام 2025م إلى أن السودان لم يعد يعاني من مجرد نزاع مسلح تقليدي، بل دخل في طور التحول إلى "دولة منقسمة فعلياً". تجسد هذا النموذج في الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة المركزية، وبروز سلطتين متنافستين في جغرافيتين مختلفتين؛ الأولى في بورتسودان بشرق البلاد بقيادة القوات المسلحة، والثانية في نيالا بغرب البلاد بقيادة قوات الدعم السريع وتحالف «تأسيس». هذا الانقسام تجاوز الأبعاد الإدارية ليطال كافة مفاصل الحياة، مكرساً واقعاً أمنياً وإنسانياً معقداً يهدد وحدة السودان الجغرافية والسياسية على المدى البعيد.

التحولات الميدانية وصراع الإرادات العسكرية: شهد عام 2025م تحولاً محورياً في ميزان القوى الميداني؛ حيث نجح الجيش السوداني في استعادة زمام المبادرة في مناطق حيوية، شملت العاصمة الخرطوم وولايات الجزيرة وسنار والنيل الأبيض، مما منحه زخماً سياسياً وعسكرياً كبيراً وأمّن له مناطق الثقل السكاني في الوسط والشمال. وفي المقابل، عززت قوات الدعم السريع من قبضتها على إقليم دارفور، وتوجت ذلك بالسيطرة على مدينة الفاشر، التي كانت تمثل آخر معاقل الجيش الكبيرة في الإقليم، كما أحكمت قبضتها على مدينة بابنوسة الاستراتيجية ومناطق النفط في هجليج.

اتسمت المعارك في هذه الجبهات بالعنف المفرط واتباع استراتيجية «كسر العظام»، مع تزايد الاعتماد على سلاح المسيرات لاستهداف البنى التحتية والمرافق المدنية. وقد وثقت التقارير الحقوقية الدولية، ومنها دراسات جامعة ييل، ارتكاب تجاوزات مروعة عقب سقوط الفاشر، شملت أعمال قتل جماعي وإعدامات ميدانية على أسس عرقية، مما جعل من الصراع العسكري ساحةً لانتهاكات جسيمة طالت المدنيين بشكل مباشر.

الكارثة الإنسانية والاجتماعية: يعيش السودان اليوم ما يمكن وصفه بـ "أكبر

أزمة نزوح في العالم"، حيث اضطر ما يقرب من 14 مليون شخص لمغادرة ديارهم، سواء بالنزوح الداخلي أو اللجوء إلى دول الجوار. وتمثل فئة الأطفال الجانب الأكثر مأساوية في هذا المشهد، إذ يشكلون أكثر من نصف عدد النازحين، فضلاً عن وجود ملايين الأطفال المحرومين من التعليم الرسمي نتيجة تدمير المدارس أو تحولها إلى مراكز إيواء.

وعلى صعيد الأمن الغذائي، يواجه ثلث سكان السودان (أكثر من ٢١ مليون شخص) حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع دخول مدن كاملة مثل الفاشر وكادقلي في مرحلة المجاعة الفعلية. هذا الانهيار الغذائي توازى مع انهيار شبه كامل للقطاع الصحي، حيث خرجت ٨٠٪ من المستشفيات في مناطق النزاع عن الخدمة، مما أدى إلى انتشار أوبئة فتاكة مثل الكوليرا وحمى الضنك، في ظل نقص حاد في الأدوية والكوادر الطبية المتخصصة.

الانهيار الاقتصادي واقتصاد الحرب: أدت الحرب المستمرة لعامها الثالث إلى انكماش اقتصادي مريع قُدر بنحو ٣٠٪، نتيجة توقف عجلة الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي. وقفزت معدلات التضخم السنوي لتتجاوز ٢١٨٪، مما أفقد المواطنين قدرتهم الشرائية تماماً، خاصة مع انهيار قيمة الجنيه السوداني الذي تجاوز سعره حاجز 3750 جنيهاً مقابل الدولار الواحد بنهاية عام 2025م. هذا الواقع أدى إلى ارتفاع مخيف في معدلات الفقر لتشمل أكثر من ٧٠٪ من السكان، وبروز "اقتصاد الحرب" القائم على التجارة غير الشرعية والتهريب كبديل للنظام الاقتصادي الرسمي المنهار.

التدويل والبيئة الإقليمية المعقدة: تحول السودان إلى ساحة تنافس جيوسياسي دولي، لاسيما في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حيث تتصارع القوى الدولية لتعزيز نفوذها وتأمين قواعد بحرية. إقليمياً، أدت الحرب إلى زعزعة استقرار دول الجوار وتدفق اللاجئين إليها، وبرزت مخاطر التداخلات القبلية العابرة للحدود التي تنذر بتحويل النزاع السوداني إلى حرب إقليمية واسعة تشمل تشاد وليبيا وجنوب السودان وإثيوبيا.

وقد استجاب المجتمع الدولي لهذه التطورات بفرض حزمة من العقوبات على قيادات الطرفين، شملت تجميد أصول وحظر سفر، في محاولة للضغط من أجل وقف العنف. ومع ذلك، يرى التقرير أن هذه العقوبات، رغم تأثيرها المعنوي والسياسي، لم تنجح في وقف العمليات العسكرية نتيجة لجوء الأطراف إلى شبكات تمويل بديلة واتساع رقعة الاقتصاد المحلي الموازي.

المشهد الإعلامي وصراع السرديات: أصبح الإعلام السوداني مرآةً للانقسام السياسي؛ حيث انقسم إلى ثلاثة تيارات رئيسية: إعلام رسمي يدعم القوات المسلحة، وإعلام مستقل يعمل من الخارج، ومنصات رقمية تابعة لقوات الدعم السريع. شهد عام 2025م تراجعاً كبيراً في الحريات الصحفية، وممارسة القمع المنهج ضد الصحفيين، مما دفع نحو بروز "الصحافة المواطنية" كبديل لنقل الوقائع من أرض المعارك. وقد وظفت قوات الدعم السريع الفضاء الرقمي لترويج سرديات سياسية تهدف إلى سلب الشرعية عن الدولة القديمة ومحاولة تقديم نفسها كبديل وطني جديد، وهو ما عمّق من حالة الاستقطاب المجتمعي.

مبادرات الحل السياسي الموصدة: على الرغم من تعدد المبادرات المطروحة خلال عام ٢٠٢٥م، من مبادرة الرباعية الدولية إلى مبادرة الحكومة السودانية وخارطة طريق القوى المدنية في نيروبي، إلا أنها جميعاً اصطدمت بحقائق ميدانية وعقبات بنيوية. تمثلت هذه العقبات في غياب آليات الإلزام، وتضارب مصالح الميسرين الدوليين والإقليميين، وتشبث الأطراف العسكرية بخيار الحسم الميداني. وقد اعتبر التقرير أن معظم هذه المبادرات كانت تعمل على «إدارة الصراع» بدلاً من حله، نتيجة تجاهلها للجذور التاريخية والمؤسسية للأزمة السودانية.

الرؤية المستقبلية والسيناريوهات: يضع التقرير السودان أمام ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة:

1. سيناريو الانقسام المستدام: وهو استمرار الوضع الراهن بوجود حكومتين ومنطقتي نفوذ، مما يعني تآكل السيادة الوطنية وتحول السودان إلى "دولة فاشلة منقسمة".

2. سيناريو التسوية المفروضة (وهو الأرجح): التوصل إلى اتفاق هش بضغوط دولية مكثفة، يؤدي إلى وقف مؤقت لإطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية ضعيفة، مع بقاء أسباب النزاع كامنة وقابلة للانفجار مرة أخرى.

3. سيناريو إعادة البناء الوطني: وهو المسار الأصعب الذي يتطلب توافقاً مدنياً-عسكرياً شاملاً وإصلاحاً جذرياً للمؤسسة العسكرية والاقتصادية، وهو سيناريو يبدو بعيد المنال في ظل المعطيات الراهنة.

الخلاصة: إن السودان في خواتيم عام 2025م يقف على أعتاب مرحلة مفصلية؛ فإما الذهاب نحو تسوية سياسية شاملة تخاطب جذور الأزمة، أو الاستمرار في مسار التفكك والتدويل الذي سيجعل من استعادة الدولة السودانية الموحدة أمراً في غاية الصعوبة. إن حجم الكارثة الإنسانية والانهيار الاقتصادي يتطلب تدخلاً عاجلاً يتجاوز المسكنات السياسية نحو بناء مشروع وطني جامع يستند إلى العدالة والمؤسسية.

تمهيد

يتناول هذا البحث تطورات الأزمة السودانية خلال عام ٢٠٢٥م في سياق استمرار الحرب وتعمّق حالة الانقسام الداخلي وتزايد مسارات تدويل الصراع، وذلك من خلال تحليل متعدد المستويات يجمع بين الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السودان يسير بخطى متسارعة نحو نموذج «الدولة المنقسمة فعلياً»، في ظل انهيار مؤسسات الدولة المركزية، وتعدد مراكز السلطة بوجود حكومتين متنافستين في بورتسودان ونيالا، وما نتج عن ذلك من تفكك أمني وإداري وأزمة إنسانية مركبة.

يركز المحور الأول على التطورات الأمنية الميدانية، وأنماط العنف المسلح واتساع رقعة المواجهات، بينما يناقش المحور الثاني تداعيات الحرب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاصٍ بأوضاع الأطفال والتعليم والصحة، وانعكاسات الحرب على الاقتصاد الكلي ومستويات المعيشة. ويتناول المحور الثالث تفاعلات الأزمة السودانية مع البيئة الإقليمية والدولية، مبرزاً دور التدخلات الخارجية في إعادة تشكيل مسار الصراع وتحويله إلى ساحة تنافس جيوسياسي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

كما يحلل البحث في محوره الرابع أنماط التغطية الإعلامية للأزمة السودانية، ومدى التزام وسائل الإعلام الدولية والإقليمية والمحلية بالمعايير المهنية، إضافةً إلى سياسات الحكومة وقوات الدعم السريع وحكومة «تأسيس» في إدارة المجال الإعلامي واستخدامه ساحةً للصراع السردي. ويخصص المحور الخامس لتقييم مبادرات الحل السياسي المطروحة خلال عام ٢٠٢٥م، بما في ذلك المبادرات الدولية والرسمية والمدنية، مع بيان أوجه القصور البنيوية التي حدّت من فاعليتها. ويختتم البحث باستشراف ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة، تتراوح بين تعميق الانقسام وتدويل الصراع، وتسوية مفروضة دولياً، وإعادة بناء مسار وطني، مع ترجيح السيناريو الثاني في ظل المعطيات الراهنة.

المقدمة:

شهدت الدولة السودانية خلال عام ٢٠٢٥م استمرار حربٍ طاحنة ألقت بظلالها العميقة على مجمل الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واتسع نطاقها الجغرافي والديمغرافي بصورة غير مسبوقة، مما أسهم في تعميق حالة الانقسام السياسي والمجتمعي، وأضعف فرص إعادة بناء الدولة على أسس مؤسسية ووطنية جامعة. فبعد أكثر من عامين على اندلاع الحرب، تراجعت قدرة الدولة المركزية على أداء وظائفها الأساسية، في ظل تفكك مؤسسات الحكم وانقسام السلطة التنفيذية وظهور حكومتين متوازيتين؛ إحداهما تقودها القوات المسلحة السودانية في بورتسودان بشرق البلاد، والأخرى يقودها تحالف قوى «تأسيس» وقوات الدعم السريع في مدينة نيالا بغرب السودان، الأمر الذي كرّس واقع تعدد السلطة السياسية، وأنتج نموذجاً أقرب إلى نموذج «الدولة المنقسمة فعلياً".

وقد ترتب على هذا الانقسام المؤسسي أزمة إنسانية مركبة تمثلت في تدهور الخدمات الأساسية، وغياب الدولة عن مساحات واسعة، وتصاعد النزوح الداخلي واللجوء الخارجي، مما هدد تماسك النسيج الاجتماعي، وأعاد إنتاج أنماطٍ جديدة من العنف المجتمعي والخطاب الجهوي والقبلي. وعلى نحوٍ موازٍ، أسهم تعثر الحل الوطني، وغياب توافق سياسي جامع، في تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، الأمر الذي دفع بالأزمة السودانية إلى مسار متسارع من تدويل الصراع، وتحولها إلى ساحة تنافس جيوسياسي بين قوى إقليمية ودولية تسعى لتعزيز نفوذها في مناطق استراتيجية، لا سيما البحر الأحمر، وباب المندب، والقرن الإفريقي.

وفي ظل غياب إرادة وطنية فاعلة لدى القوى السياسية المدنية، وتشبث الأطراف العسكرية بخيارات القوة وفرض الوصاية على الدولة، ومع تضارب المصالح الإقليمية والدولية واختلاف مقاربات إدارة الأزمة، بات تدويل الصراع سمةً مركزيةً للمرحلة، ومؤشراً على استمرار الأزمة دون أفق واضح للحل، رغم تعدد المبادرات السياسية الإقليمية والدولية المطروحة خلال عام ٢٠٢٥م.

يسعى هذا البحث إلى تحليل التطورات الأمنية والسياسية والاقتصادية في

السودان خلال عام ٢٠٢٥م، وتداعياتها الاجتماعية والإنسانية، مع التركيز على ديناميات الانقسام الداخلي وتدويل الصراع في ظل وجود سلطتين متنافستين في بورتسودان ونيالا. كما يتناول البحث تفاعلات الأزمة مع البيئة الإقليمية والدولية، وأنماط التغطية الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية، وصولاً إلى تقييم مبادرات الحل السياسي المطروحة، واستشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمسار الدولة السودانية.

المحور الأول:
التطورات الأمنية في السودان

منذ اندلاع الحرب في السودان بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني في ١٥ أبريل 2023م بالعاصمة الخرطوم، توسعت الحرب لتشمل مناطق واسعة في دارفور وكردفان والنيل الأزرق والجزيرة وسنار والقضارف. وتوزعت مناطق السيطرة بحلول النصف الأخير من عام ٢٠٢٤م بين قوات الدعم السريع التي كانت تسيطر على ولايات الجزيرة، وسنار والخرطوم والنيل الأبيض وأجزاء من ولاية النيل الأزرق، وولايات دارفور باستثناء الفاشر، وجيوب في ولايات كردفان مثل أم روابة وبار.

إلا أن هذا الواقع اختلف بحلول عام ٢٠٢٥م، حيث استعادت قوات الجيش السوداني والقوات المتحالفة معها (القوات المشتركة، قوات درع السودان، كتائب البراء بن مالك، المستنفرون) ولايات سنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض والجزيرة والخرطوم، ونقلت معاركها إلى كردفان ودارفور في تحول محوري للحرب. وبدا الأمر وكأن قوات الدعم السريع تقهقرت وتراجعت إلى مناطق حواضنها الاجتماعية في ولايات غرب السودان، ولكن سرعان ما اندلعت حرب شرسة «كسر عظام» بين الطرفين، خاصة في مدينة الفاشر التي شهدت المئات من المعارك، ومدينة بابنوسة، والمنطقة التي تقع بين مدينتي النهود والأبيض (مناطق الخوي، وأم صميمة، وأبو

قعـود) للسـيطرة على هـذا المحـور الاستراتيجي الذي يـؤدي إلى الفاشر وبابنوسـة.

فقـد كان الجيـش يرغـب في السـيطرة عليهـا لفـك الحصـار الـذي تضربـه قوات الدعـم السريـع على المدينـتين، بينـما كانـت ترغـب قـوات الدعـم السريـع في تعزيـز حصارهـا عليـهما. وبحلـول خواتيـم العام، اسـتطاعت قـوات الدعم السريع السـيطرة على هـذا المحـور وإسـقاط مدينتي الفاشر وبابنوسـة ومدينـة بـارا الاستراتيجية ومنطقة هجليـج النفطيـة. ولم يتبـقَّ للجيـش السـوداني سـوى مدينـة الأبيـض عاصمـة شمال كردفـان، ومدينـة كادقلي عاصمـة جنـوب كردفـان، ومدينـة الدلنـج، لتعـوض (قوات الدعـم) خسـارتها لولايـات الوسـط والعاصمـة بالتمـدد في ولايـات كردفـان وإكمال سـيطرتها على ولايـات دارفـور بإسـقاط مدينـة الفاشر.

ألقـت تبعـات المواجهـات بين قـوات الدعـم السريع والجيـش السـوداني بظلالها على الحـرب وتصعيدهـا باسـتخدام استراتيجيـة جديـدة لاسـتهداف البنيـة التحتيـة للطـرف الآخر، وهـي استراتيجية الهجوم بالمسيرات. وفي يوم ٢٤ يناير ٢٠٢٥م، أدى هجـوم بطائـرة مسيرة (drones) على المستشـفى السـعودي التعليمـي في مدينـة الفـاشر بـشمال دارفـور مـن قبـل قـوات الدعـم السريـع إلى مقتـل نحـو ٧٠ شـخصاً. وبـات المدنيـون في خطـر في كل مناطـق السـودان بسـبب اسـتخدام طـرفي الحـرب للمسيرات بكافـة أنواعهـا، الأمـر الـذي أدى بـدوره إلى تصعيـد دولي بسـبب اسـتهداف المرافـق الطبيـة والمطـارات، ومحطـات توليـد الكهربـاء والموانئ.

شـهدت تطـورات المعارك مواجهات حاسـمة بين الدعم السريـع والجيش في عام ٢٠٢٥م، أبرزهـا معـارك العاصمـة، ومعـارك الفـاشر، ومعارك محـور النهـود (مناطق الخـوي، وأم صميمـة، وأبـو قعـود)، ومعـارك بابنوسـة، ومنطقـة المثلـث على الحـدود الليبيـة السـودانية المصرية.

معارك الخرطوم والوسط:

كانـت معـارك العاصمة الخرطـوم من أعنف المعـارك لمدلولاتها السياسـية؛ حيث إن السـيطرة عليهـا تعني حصول الطرف المسـيطر على قدر من الشرعية، والسـيطرة على المقـرات الحكوميـة، وعلى كافة البيانات الرسـمية والوثائـق الخاصة بالدولـة، بالإضافة

للمؤسسات المالية بما في ذلك البنك المركزي. لذلك لم تكن معارك العاصمة للجيش مجرد استعادة مواقع على الأرض، بقدر ما هي صراع على الدولة، واستعادة الشرعية، وكسر استراتيجية التمركز داخل المدن التي كانت تتبعها قوات الدعم السريع منذ انطلاقة شرارة الحرب في ١٥ أبريل 2023م. وقد مكنها من ذلك أنها كانت جزءاً من القوات التي تقوم بحماية المنشآت والمقرات الحكومية، بما في ذلك القصر الجمهوري (مقر رئاسة الدولة) والقيادة العامة للجيش[١].

اتبعت قوات الجيش تكتيكات عسكرية نموذجية للوصول إلى غاياتها في استعادة العاصمة الخرطوم، بعد أن انتقلت من مرحلة الدفاع الدائمة والتراجع منذ بداية الحرب إلى مرحلة الهجوم المنظم القائم على تحرير المناطق وتطهيرها وتأمينها بتثبيت السيطرة، والتوسع والانتشار، سواء كان ذلك داخل المدن أو بينها. وبعد أن كان الجيش محاصراً في القيادة العامة ومنطقة المدرعات بحي الشجرة في الخرطوم، وسلاح الإشارة على النيل في مدينة بحري، وسلاح المهندسين بأم درمان، استطاع أن يتمدد وينتشر من هذه المناطق ببطء شديد معتمداً على موارده المحدودة، وعلى سلاح الطيران والمدفعية الكثيفة وقوات مساندة تقدمت من جبهات قريبة من العاصمة في الجزيرة والنيل الأبيض.

عزز الجيش قوته باتباع استراتيجية تقوم على تقليل كلفة الحرب البرية، وفي ذات الوقت إنهاك وحدات قوات الدعم السريع داخل أحياء العاصمة، مما انعكس على السيطرة الميدانية، واستعادته للمراكز السيادية ومنطقة السوق العربي في وسط الخرطوم، وفك حصار عسكري خانق على مقراته داخل العاصمة، واستعادة القيادة والسيطرة نسبياً.

معارك مدينة الفاشر:

تقع مدينة الفاشر بشمال دارفور، وهي عاصمة الإقليم، ولها أهمية استراتيجية

(١) معهد الدوحة للدراسات العليا، «معركة الخرطوم وآفاق الأزمة السياسية في السودان»، ١٤ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٨ أغسطس ٢٠٢٥،
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/the-battle-of-khartoum-and-the-political-crisis-on-the-horizon-in-sudan.aspx.

كبيرة؛ ذلك أن السيطرة عليها تعني السيطرة على إقليم دارفور وأهم الطرق البرية التي تربط السودان مع ليبيا وتشاد، والانفتاح على الولاية الشمالية. وهي مدينة ذات رمزية تاريخية، وتسمى «فاشر السلطان» إذ يوجد فيها قصر السلطان علي دينار التاريخي. لذلك، شهدت المدينة مئات المعارك بين قوات الدعم السريع والجيش، ولم تستطع قوات الدعم السريع دخول المدينة إلا بعد تعطيل كافة منظومات الدفاع والتشويش للقوات المشتركة والجيش المتمركزة في الفرقة السادسة عشرة بالفاشر. وكانت الفاشر آخر معاقل الجيش الكبيرة التي لم تسقط بالكامل، كما تمثل نقطة ارتكاز رئيسية للجيش والحركات المسلحة المتحالفة معه في دارفور؛ لذا كان الهدف الرئيسي لقوات الدعم السريع من دخولها هو كسر أي وجود منظم للجيش في دارفور، وتحويلها إلى مناطق نفوذ شبه مغلقة لها.

اتسم القتال في مدينة الفاشر بالعنف، حيث استخدم الطرفان فيها كافة أنواع الأسلحة الثقيلة والمضادة للدروع والتحصينات والصواريخ الموجهة والمسيرات لاستهداف الطرف الآخر. لذا، جرى استهداف الأسواق ومخيمات اللاجئين، والبنية التحتية والطرق ومطار المدينة والقاعدة العسكرية للجيش من قبل قوات الدعم السريع. واستخدم طرفا الصراع المدنيين كأوراق ضغط عسكرية وسياسية ومساومة، ولتحريض المجتمع الدولي والمنظمات الدولية. وما زاد الصراع عنفاً هو أهمية الفاشر الاستراتيجية؛ إذ إن السيطرة عليها تعني أنها مفتاح السيطرة على ولاية شمال دارفور التي لها حدود مع تشاد وليبيا. وعليه، فهي بوابة لربطها مع هذه الدول، مما يعني تأمين إمدادات الأسلحة وطرق التهريب التي ترتبط مع دول الساحل الإفريقي بما في ذلك النيجر.

وسيطرت قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥م، وكانت آخر معاقل الجيش في دارفور، إثر حصار طويل وبعد أكثر من ٢٦٠ محاولة اقتحام فاشلة. واندلعت بعدها مجازر في حق المدنيين وقتل على أسس عرقية، وعمليات قتل ميدانية، وإعدام للمدنيين بتهمة مساعدة الجيش. كما شهدت المدينة انفلاتات وعمليات اغتصاب ونهب للممتلكات وعمليات دفن جماعي للضحايا، وتهجيراً جماعياً لسكان المدينة، مما أدى إلى انهيار كامل لحياة المدنيين. وقد أحدثت تجاوزات

قـوات الدعـم السريـع ردات فعل دوليـة، وتنديـداً واتهام أفـراد بتنفيذ عمليـات تطهير عرقـي وإبـادة جماعيـة، تصدرهـا «أبـو اللؤلـؤ» القائـد الميداني لقـوات الدعـم السريع، الـذي نفـذ عمليات قتـل بدم بـارد ضد مدنـيين[١].

وفي هـذا الشـأن، أفـادت دراسـة جديـدة مـن مختبر البحـوث الإنسـانية في كليـة الصحـة العامـة في ييـل (HRL) أن قـوات الدعـم السريـع السـودانية قامت بـأعمال قتل جماعيـة في مدينـة الفـاشر في الـشمال الغـربي، وتوصلـت إلى هـذا الاسـتنتاج بعـد تحليل صـور أقمار صناعيـة التُقطـت بتاريـخ ٢٧ أكتوبـر ٢٠٢٥م. وأوضـح تقريـر جامعة ييل أن قـوات تتبـع لقـوات الدعـم السريع تعمـل على الأرض مـن أجل محـو أي أدلة تؤكد تنفيـذ الجرائـم. وأشـار التقريـر إلى وجـود أجسـام على الأرض ملائمـة في حجمهـا لأجسـاد بشريـة قـرب مواقـع قـوات الدعـم السريـع، إلى جانـب خمـس مناطـق ملوّنة بالأحمـر في التربـة يُرجّـح أنهـا بقـع دم يتراوح طـولها بين ١,٣ و٢,٠ متر، مـع وجـود أجسـام تتسـق مـع أحجـام بشريـة. وتتمركز هـذه المنطقـة الميدانيـة نحـو ٢٥٠ متراً من مسـجد الصفيـة - الذي كان هدفـاً لهجوم بطائرة مسـيّرة تابعة لقـوات الدعم السريع في ١٩ سـبتمبر ٢٠٢٥م وأسـفر عن مقتل نحو ٧٨ شـخصاً - وتقع شمال غرب المستشـفى السـعودي مبـاشرة. كما رصـدت أجسـاماً ظاهرة قـرب السـواتر الترابية في محيـط مدينة الفـاشر، وتطابـق الصـور تقاريـر ميدانيـة تفيـد بتنفيذ قـوات الدعـم السريـع عمليات إعـدام ميدانيـة بصـورة كاملـة على مدنـيين حاولـوا الفـرار عبر السـواتر. وأكـد المختبر أن هـذه الأجسـام لم تكـن ظاهـرة في صـور سـابقة، ممـا يعـزّز فرضيـة عمليـات إعـدام حديثة[٢].

محور النهود–الخوي:

شـهد هـذا المحـور معـارك كرّ وفـرّ بين الجيـش وقـوات الدعم السريـع، ودارت أكثـر من ثلاث جـولات من المعـارك بين الطرفين. ويضـم المحور مـدن النهود والخوي

(١) أحمد مولانا، «القصة الكاملة لسقوط الفاشر»، الجزيرة نت، ١ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥، https://www.aljazeera.net/politics/2025/11/1/.

(٢) Nathaniel A. Raymond, Caitlin Howarth, et al., Human Security Emergency: El-Fasher Falls to RSF: Evidence of Mass Killing (New Haven: Humanitarian Research Lab, Yale School of Public Health, October ٢٧, ٢٠٢٥).

وأم صميمة وأبو قعود، وهو محور يمتد نحو ٢٠٠ كلم غرب مدينة الأبيض عاصمة ولاية شمال كردفان، وتقع مدينة الأبيض بينها في المنتصف أي بنحو ١٠٠ كلم، بينما تقع منطقة أم صميمة غرب الأبيض بنحو ٦٠ كلم. احتدم القتال بين الطرفين عندما قامت قوات الدعم السريع بتوسيع عملياتها العسكرية في إقليم كردفان لتعوض خسارتها في ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار والنيل الأبيض والنيل الأزرق. وكان الهدف من ذلك تأمين مناطق سيطرتها في ولايات دارفور وصد متحرك «الصياد» التابع للجيش، والذي كان ينوي فك حصار مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور التي تقع على بعد نحو ٣٥٠ كلم غرب مدينة النهود.

وتعود أهمية المحور إلى أنه يربط ولايات دارفور بكردفان ووسط السودان، وهو يمثل شريان إمدادات الوقود والذخائر والمقاتلين للطرفين، وبالتالي كانت قوات الجيش السوداني ترغب في السيطرة على هذا المحور لقطع التواصل بين وحدات الدعم السريع في دارفور وكردفان، وقطع خطوط الإمدادات اللوجستية لقوات «تأسيس»، وفك حصار مدينتي الفاشر وبابنوسة في ولاية غرب كردفان، والوصول إلى الحدود الدولية مع تشاد. وبالمقابل، سعت قوات الدعم السريع للسيطرة على هذا المحور لتأمين خطوط إمداداتها اللوجستية، والانفتاح مرة أخرى للسيطرة على كامل كردفان والعودة لولايات النيل الأبيض والخرطوم ونهر النيل والشمالية. واستطاعت أن ترهق الجيش وتسيطر على مدن النهود والخوي وأم صميمة في ٢٢ يوليو ٢٠٢٥م، مما مكنها من السيطرة على مدينة بارا الاستراتيجية في شمال كردفان، وضرب حصار محكم على مدينة الأبيض، تمهيداً لفتح جبهات في مدن الشمال (الدبة، دنقلا، عطبرة، مروي) ونهر النيل والخرطوم في العمق السوداني. وقد ساهمت سيطرة الدعم السريع على هذه المناطق في إسقاط مدينتي الفاشر وبابنوسة ودخول مناطق النفط في السودان على الحدود مع دولة جنوب السودان بالسيطرة على عاصمة النفط السودانية مدينة هجليج[1].

(١) علاء الدين مضوي، «الجيش يشن غارات جوية على مدينتي النهود والخوي في غرب كردفان"، Ultra Sudan، ٩ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٣ نوفمبر ٢٠٢٥، https://ultrasudan.ultrasawt.com.

محور بابنوسة-هجليج:

تقع مدينة بابنوسة في ولاية غرب كردفان شمال منطقة المجلد النفطية بحوالي ٥٠ كلم، ونحو ٢٣٠ كلم من مناطق النفط في هجليج، و٢٠٠ كلم من مدينة أبيي المتنازع عليها مع دولة جنوب السودان. وتعد مدينة بابنوسة مركزاً للثروة الحيوانية، وفيها أكبر قاعدة عسكرية للجيش في غرب كردفان، وهي عقدة طرق للسكك الحديدية التي كانت تربط الشمال مع مدينة واو في جنوب السودان[١].

وكانت قوات الدعم السريع تهدف بالسيطرة عليها إلى الاقتراب من مناطق النفط السوداني، وتأمين ظهيرها في دارفور، ومد مناطق سيطرتها مع دولة جنوب السودان بعد أن سيطرت على الحدود مع تشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا، مما يعني مد نفوذها مع حدود ٤ دول جوار سودانية من أصل 7 دول.

وتفرض السيطرة على مدينة بابنوسة معادلة صعبة؛ حيث يعني ذلك أنه إن سيطرت عليها قوات الدعم السريع، فسيؤدي ذلك لتهديد العمق اللوجستي للجيش في كردفان، بينما إذا استطاعت القوات السودانية تأمين تواجدها، فيمكنها ذلك من قطع تمدد قوات الدعم السريع (قوات تأسيس) نحو الجنوب والغرب، والانفتاح على ولايات شرق وجنوب ووسط دارفور. وهو الأمر الذي جعل هذا المحور واحداً من أشد محاور القتال بين الجانبين؛ حيث تكرر هجوم قوات الدعم السريع عليها واستطاعت السيطرة عليها في ٢ ديسمبر ٢٠٢٥م. وبالتالي كانت مدينة بابنوسة بوابة غرب كردفان؛ حيث إن السيطرة عليها تعني إعادة رسم خارطة السيطرة في الإقليم، والتأثير بشكل مباشر على أمن الموارد (النفط، الصمغ العربي، الثروة الحيوانية والموارد الغابية) [٢].

وبعامة، يمكننا أن نلخص سير العمليات العسكرية في السودان خلال عام ٢٠٢٥م، بأنه شهد تحولاً منح قوات الجيش زخماً سياسياً وعسكرياً بعد أن استعادت العاصمة الخرطوم، مما مكنها من تركيز عملياتها في جبهات إقليمية معينة

(١) حسان ناصر وآخرون، «جيش جنوب السودان ينتشر في هجيلية بعد سقوط الفاشر"، Mada Masr، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥، https://www.madamasr.com/news/١٠/١٢/٢٠٢٥/.

(٢) الجزيرة نت، «خبير: سقوط بابنوسة السودانية يقلب المعادلة والجيش يقاتل لاستعادة المبادرة»، ١ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، https://www.aljazeera.net/news/١/١٢/٢٠٢٥

في كردفان ودارفور. حيث إن هذه التطورات أمّنت لها مناطق الشرق والوسط والشمال، واستطاعت القوات المسلحة السودانية تأمين ظهرها ونقل المعارك لمناطق حواضن الدعم السريع. واتسمت المعارك في هذه المناطق على مختلف جبهاتها بالكر والفر بين الجانبين، أو ما يمكن وصفه بـ «التقطّع والتجزؤ في السيطرة»، خاصة في جبهات الفاشر، وبابنوسة، والنهود. حيث ظلت هذه الجبهات متغيرة، بتقدم تكتيكي هنا يقابله تراجع هناك، إذ لم تكن مؤمَّنة بخطوط إمداد ثابتة للطرفين، قبل أن يتم حسم معركتي الفاشر وبابنوسة من قبل قوات الدعم السريع. وهو الأمر الذي أمّن بدوره لقوات الدعم السريع ظهيرها في أقاليم دارفور وجنوب كردفان، فأصبحت منفتحة لفتح جبهات جديدة ضد الجيش في الجبال الشرقية لجبال النوبة بإقليم جنوب كردفان. حيث لم يتبقَّ للجيش سوى جيوب في العباسية، وتقلي، وأبو جبيهة، والدلنج، وكادقلي عاصمة الإقليم. وهي المناطق الأقرب لمواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو، حليف قوات الدعم السريع، حيث تتمركز منذ سنوات في مدينة كاودا ومحيطها، مما يجعل هذه المناطق ساحة لمواجهات طاحنة بين الجانبين. وإذا انتصر الجيش سيمكنه ذلك من استعادة مناطق سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان واستعادة مدينة بابنوسة وحقول النفط في هجليج التي سيطرت عليها قوات الدعم السريع في ٨ ديسمبر ٢٠٢٥م.

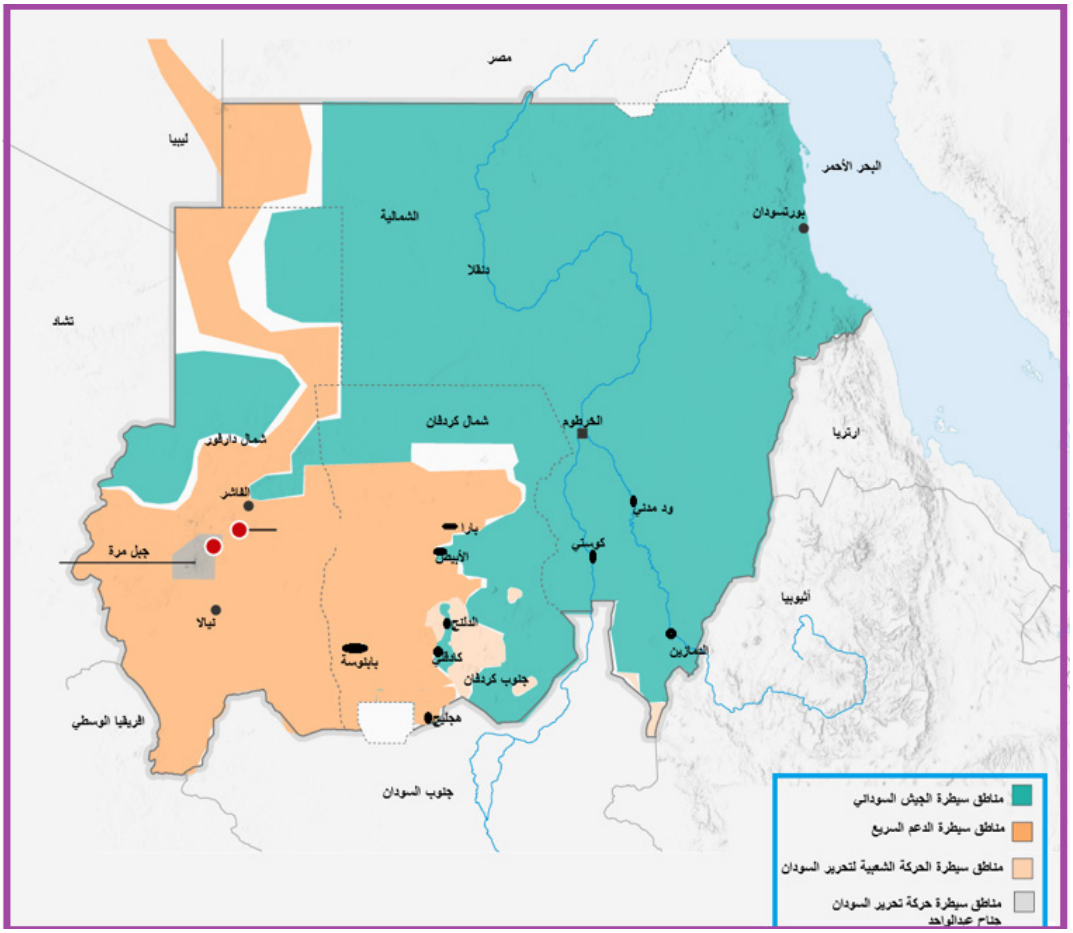

خريطة رقم(١)

توضح سيطرة اطراف الصراع حتى منتصف ديسمبر ٢٠٢٥م

المحور الثاني:
تداعيات الحرب في السودان

أسفرت الحرب في السودان مع دخولها العام الثالث عن تداعيات اجتماعية وإنسانية واقتصادية كارثية. حيث تأثر المجتمع السوداني بانعدام الغذاء وانتشار الجوع وحالة النزوح وعدم الاستقرار وتفكك الأسرة وانهيار القطاع الصحي، وما ترتب على ذلك من انتشار للأوبئة. بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي بسبب توقف الإنتاج وتضرر البنية التحتية وتوقف دولاب العمل في الدولة.

التداعيات الاجتماعية للحرب:

استمرت التداعيات الاجتماعية للحرب في السودان، والتي صُنفت من أكثر الكوارث الإنسانية في العالم خلال عام ٢٠٢٥م. حيث استمرت حالة عدم الاستقرار والنزوح والتهجير القسري، في ظل حرب مدمرة ومع استمرار المعارك بين طرفي الحرب. كما أن الحرب بطبيعة الحال عطلت النظام التعليمي في البلاد. وتصدر السودان قائمة مراقبة الأزمات الإنسانية العالمية التي أصدرتها منظمة إغاثة دولية للعام الثالث على التوالي. وقالت لجنة الإنقاذ الدولية إن السودان يتصدر قائمة المراقبة الطارئة السنوية، والتي تضم ٢٠ دولة معرضة لخطر تفاقم الأزمات الإنسانية في عام ٢٠٢٦م.

النزوح والتهجير القسري وتفكك الأسر:

أثرت الحرب في السودان على أكثر من ١٢-١٤ مليون شخص نزحوا داخلياً أو عبروا الحدود إلى دول الجوار بسبب الحرب. مما أدى إلى تفكك الأسر وفقدان السكن والاستقرار، إضافة إلى انتشار معسكرات نزوح مكتظة بمحدودية الخدمات الأساسية. كما أثر النزوح بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات، حيث اضطرت الأسر إلى العيش في ظروف صعبة مع موارد محدودة وحماية غير كافية.

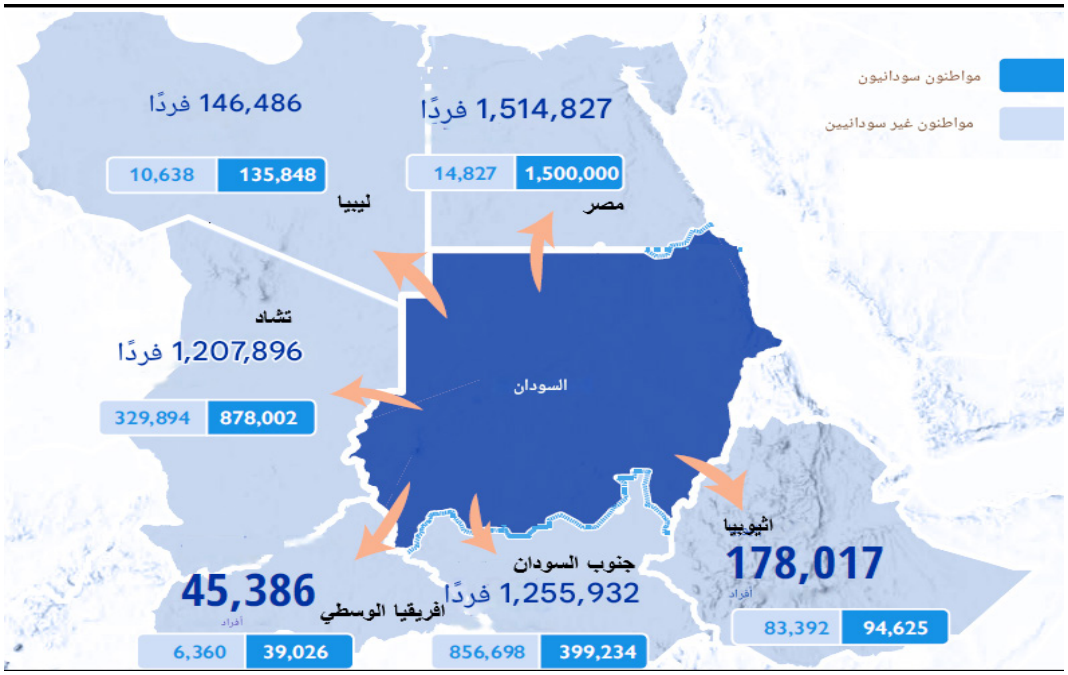

خريطة رقم(٢)

توضح تدفق اللاجئين الى دول الجوار

بحسب المنظمة الدولية للهجرة، يواجه السودان أكبر أزمة إنسانية ونزوح في العالم، حيث نزح أكثر من ٩,٥ مليون شخص داخلياً في ١٠٬٩٢٩ موقعاً في ١٨٥ منطقة، موزعة على جميع ولايات السودان الـ١٨. ولجأ معظم النازحين إلى جنوب دارفور (١,٨٤ مليون نسمة)، وشمال دارفور (١,٧٥ مليون نسمة)، ووسط دارفور (٩٧٨ ألف نسمة). ويشكل الأطفال أكثر من نصف النازحين، أي ما يعادل ٥١٪ منهم.[1]

(١) AJLabs, "Tracking Sudan's Humanitarian Crisis: By the Numbers," Al Jazeera, December ١٥, ٢٠٢٥, accessed December ١٥, ٢٠٢٥, https://www.aljazeera.com/news/٢٠٢٥/١٢/١٥/tracking-sudans-humanitarian-crisis-by-the-numbers.
International Organization for Migration (IOM), DTM Sudan Mobility Update ٢٢ (October ١٦, ٢٠٢٥), Displacement Tracking Matrix.

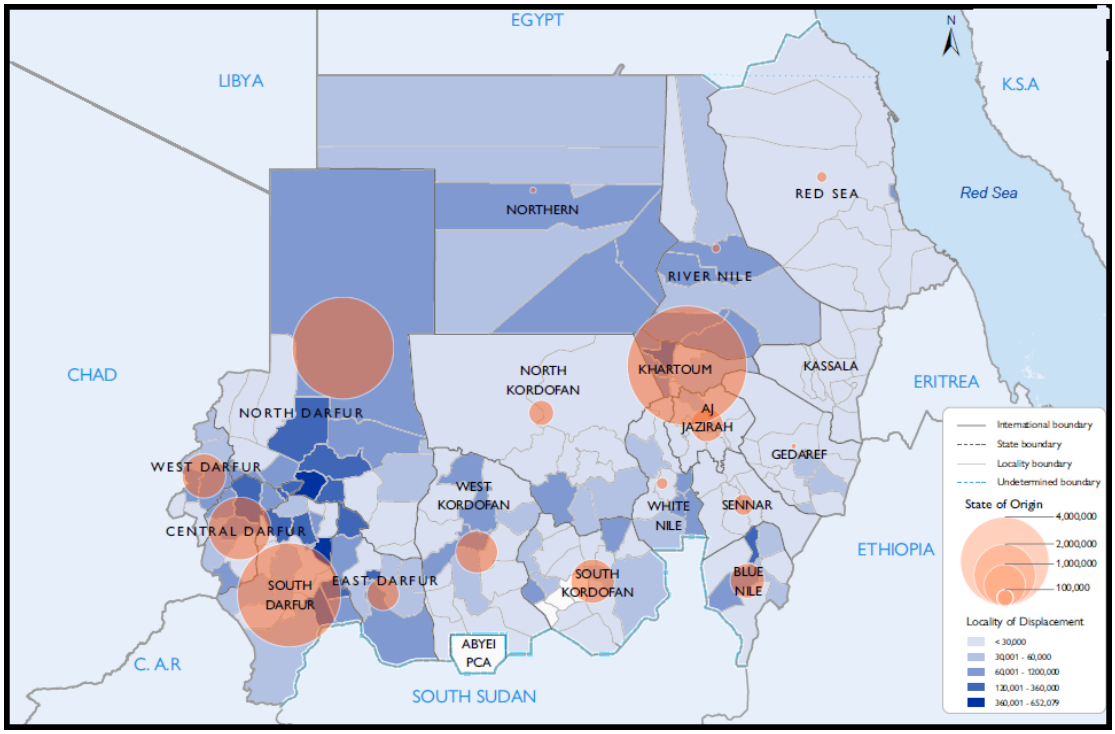

الخريطة رقم(٣)

توضح التغير المقدر في إجمالي عدد النازحين داخلياً لكل منطقة في السودان (٢٦ أغسطس ٢٠٢٥ - ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥)

تداعيات الحرب على الأطفال والتعليم:

تعد فئة الأطفال أكثر الفئات تضرراً بسبب الحرب في السودان، حيث يعاني البعض منهم من فقدان أسرهم إما بالموت أو الفقد بسبب ضراوة المعارك أثناء النزوح. كما أن نحو ١٤ مليون طفل سوداني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، حيث أصبح السودان مصنفاً على أنه يواجه أكبر أزمة نزوح للأطفال في العالم. فقد نزح أكثر من ٤ ملايين طفل منذ بداية الصراع. أدت الحرب التي استمرت قرابة ثلاث سنوات إلى نزوح ١٤ مليون شخص ودفعت ٢١ مليوناً إلى مواجهة جوع حاد[١].

(١) World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean (WHO EMRO), "After ٢ Years of Conflict Sudan's Health System Faces Collapse as Rainy Season Nears," April ١٥, ٢٠٢٥, accessed ٢٠٢٥, https://www.emro.who.int/sdn/sudan-news/after-٢-years-of-conflict-sudans-health-system-faces-collapse-as-rainy-season-nears.html.

وحسب منظمة اليونيسف، من المتوقع أن يعاني ما يقرب من ٤ ملايين طفل من سوء التغذية الحاد هذا العام، بما في ذلك ٧٣٠ ألف طفل من المتوقع أن يعانوا من الهزال الشديد، وهو الشكل الأكثر فتكاً.

كما يعاني السودان الآن من واحدة من أسوأ أزمات التعليم في العالم، حيث إن أكثر من ٩٠٪ من أطفال البلاد البالغ عددهم ١٩ مليون طفل في سن الدراسة لا يحصلون على تعليم رسمي.[1] وتواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة، حيث أفادت الناجيات بوقوع عمليات إعدام جماعية وتعذيب واغتصاب واعتداء جنسي ومطالبات بفدية من قبل مقاتلي قوات الدعم السريع.

انعدام الأمن الغذائي:

وفقاً لأحدث الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة، يواجه ما لا يقل عن ٢١,٢ مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي ما يقرب من ثلث السكان. ونزح ٩,٥ مليون شخص داخلياً، وفر ٤,٣٥ مليون شخص من البلاد، وانقطع ١٠ ملايين طفل عن الدراسة بسبب تدمير الفصول الدراسية أو احتلالها أو عدم إمكانية الوصول إليها بشكل آمن.[2] بما في ذلك حوالي 4.9 مليون شخص يعانون من مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي.[3]

تعد أكثر المناطق تضرراً من انعدام الأمن الغذائي في السودان ولايتي شمال دارفور وجنوب كردفان، حيث من المتوقع أن يستمر الجوع (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) في الفاشر بشمال دارفور وكادقلي بجنوب كردفان حتى مطلع العام ٢٠٢٦م. وقد واجهت المنطقتان شهوراً من القيود على وصول المساعدات الإنسانية، وتعطيل طرق التجارة وانهياراً واسع النطاق في الأسواق. في الفاشر حاصرت أعمال العنف والغارات المتكررة بطائرات بدون طيار مئات الآلاف من المدنيين.

وفي كادقلي عاصمة ولاية جنوب كردفان، أدى العزل المطوّل إلى استنزاف

(١) ibid.

(٢) AJLabs, Tracking Sudan's humanitarian crisis, ٢٠٢٥

(٣) UNICEF, One Year of the Brutal War in Sudan, ٢٠٢٥.

مخزونات الغذاء وقطع خطوط الإمداد على الصعيد الوطني. يواجه ٢١,٢ مليون شخص أزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) أو ما هو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك أكثر من ٣٧٥ ألف شخص في حالة كارثة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي).[1]

يُبرز الاضطراب الاجتماعي وتدهور سبل العيش على نطاق واسع من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومحدودية وصول المساعدات الإنسانية كعوامل رئيسية. وتستمر معدلات سوء التغذية في الارتفاع بشكل حاد بين الأطفال والنساء الحوامل أو المرضعات. ونؤكد هنا كيف أدى تأخر وصول الإمدادات والحصار المطوّل والتدهور الاقتصادي والنزوح الناجم عن النزاعات إلى تآكل القدرات على التكيف، مما دفع سكان مدن بأكملها نحو المجاعة. فعلى سبيل المثال، لجأ سكان مدينة الفاشر إلى علف الحيوانات لمواجهة الجوع.

انهيار القطاع الصحي:

يعد قطاع الصحة من أكثر القطاعات تضرراً من الحرب في السودان بسبب استهداف المرافق الصحية والكوادر الطبية في مناطق السودان المختلفة. وفي تقرير صدر عن وزارة الصحة السودانية في منتصف العام ٢٠٢٥م، ذكرت الوزارة بأن نحو ٧٠٪ من المستشفيات في الولايات المتضررة من النزاعات، مثل الخرطوم ودارفور وكردفان، خارجة عن الخدمة. وكانت تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر قتامة، إذ ذكرت أن ما بين ٧٠ و٨٠٪ من المرافق الصحية في المناطق المتضررة من النزاعات غير عاملة، ما يعني حرمان ثلثي المدنيين من الرعاية الطبية.

وأفادت وزارة الصحة في تقرير لها أن نحو ٢٥٠ مستشفى قد أُغلق بشكل كامل في جميع أنحاء السودان، وتعرض أكثر من ٦٠٪ من الصيدليات ومستودعات الأدوية للنهب أو التدمير. بينما واجهت المرافق الصحية المتبقية نقصاً حاداً في الأدوية والمعدات والكوادر الطبية بسبب وقف عمليات الاستيراد والإنتاج وصعوبة وصول الإمدادات مع استمرارية العمليات العسكرية. وتقدر وزارة الصحة إجمالي الخسائر

(١) ACAPS, ٢٠٢٥. Sudan – Country page, ACAPS. (Accessed:2025)..https://www.acaps.org/en/countries/sudan

التي لحقت بالقطاع بنحو ١١,٠٤ مليار دولار أمريكي، وتغطي هذه الخسائر البنية التحتية والمعدات والإمدادات الطبية[١].

تفشي الأمراض:

أدى الانهيار إلى تفاقم تفشي الأمراض؛ وقالت منظمة أطباء بلا حدود إن السودان يواجه انتشاراً واسعاً للحصبة والكوليرا والدفتيريا وحمى الضنك، نتيجة لسوء الأحوال المعيشية وتعطل حملات التطعيم. كما أشارت وزارة الصحة إلى ارتفاع حالات الإصابة بالملاريا وحمى الضنك والحصبة في ثلثي ولايات السودان التي واجهت ثلاثة أوبئة أو أكثر في وقت واحد (كوليرا، ملاريا، حمى الضنك، حصبة).

وكان مرض الكوليرا الأشد فتكاً، حيث سجلت نحو ١٢٣٬٤٤٢ حالة إصابة و٣٬٤٩٩ وفاة خلال عام ٢٠٢٥م. وأصبحت أمراض الكوليرا والدفتيريا وحمى الضنك أمراضاً متوطنة، كما عاد مرض شلل الأطفال إلى السودان بعد القضاء عليه منذ عقود. وقد تفاقمت الأزمة في ظل ضعف الاستجابة الطبية ونقص الكوادر، وبعد عامين من الصراع، وصل النظام الصحي في السودان إلى حافة الانهيار، ونفدت الإمدادات من المستشفيات وانتشرت الأمراض في مناطق يصعب الوصول إليها. وبات أكثر من ٢٠ مليون شخص بحاجة ماسة إلى خدمات صحية.

سوء التغذية:

أعلنت وزارة الصحة أن سوء التغذية الحاد منتشر على نطاق واسع، لا سيما بين الأطفال دون سن الخامسة، ويقدرون بنحو ٧٧٠ ألف طفل. وأشارت منظمة أطباء بلا حدود إلى أن 60٪ من سكان السودان البالغ عددهم ٥٠ مليون نسمة بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وفي السياق، أعلنت 5 مناطق في السودان المجاعة رسمياً، وفي حال استمرارية الحرب بهذه الوتيرة، فمن المتوقع توسع المجاعة إلى 17 منطقة. وساهمت منظمة الصحة العالمية بعلاج نحو ٥٠ ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات[٢].

(١) "Sudan's Health System 'At Breaking Point' Xinhua News Agency, April ٢, ٢٠٢٥, "Xinhua ,٢٠٢٥ ,١٧ Years into Conflict," accessed https://english.news.cn/africa/٢٠٢٥٠٤١٧/٨١١f١٦١٦٨dd٨df٢cada٠٩٢٤f٣c٠٩bc٦٢.c.html

(٢) World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean (WHO EMRO), "After ٢ Years of Conflict

الصحة الإنجابية:

تشير التقديرات إلى أن 1.75 مليون امرأة وفتاة في سن الإنجاب يحتجن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية العاجلة. وبين يناير ومارس ٢٠٢٥م، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات حيوية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في جميع ولايات السودان الثماني عشرة، شملت دعم مرافق رعاية التوليد الطارئة، ونشر العيادات المتنقلة، وتوزيع الإمدادات الطبية الأساسية، ونشر ٣٦٥ عاملاً صحياً في المرافق الصحية، فضلاً عن بناء قدرات الكوادر الصحية القائمة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية المتضررة، وتعزيز أنظمة الإحالة[١].

التداعيات الاقتصادية للحرب في السودان (٢٠٢٥م):

استمر التدهور المريع للاقتصاد السوداني مع استمرارية الحرب لعامها الثالث بسبب توقف عجلة الإنتاج وتدمير البنية التحتية وعدم قدرة الدولة على إدارة العملية الاقتصادية وتوقف الأنشطة المختلفة فيها. الأمر الذي انعكس على كافة المؤشرات الاقتصادية. ويعزو البنك الدولي التدهور الكبير للاقتصاد السوداني للانهيار الملحوظ في مؤشرات القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وعلى رأسها القطاع الزراعي الذي شهد انخفاضاً حاداً في الإنتاجية بسبب انقطاع طرق التجارة، ونزوح المزارعين، وتدمير البنية التحتية الزراعية، وانعدام فرص الحصول على التمويل[٢].

الناتج الإجمالي المحلي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي للسودان انكماشاً حاداً بنسبة ٢٩,٤٪ في عام ٢٠٢٣م، تلاه انكماش إضافي بنسبة ١٣,٥٪ في عام ٢٠٢٤م، مما يعكس تدهور الاقتصاد الوطني بسبب حجم التدمير الذي طال البنية التحتية والإنتاج والخدمات. وتشير أحدث إحصائيات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في السودان بلغ في عام ٢٠٢٤م نحو ٤٩,٦٧ مليار دولار أمريكي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد

"Sudan's Health System Faces Collapse as Rainy Season Nears," April ١٥, ٢٠٢٥, accessed ٢٠٢٥, https://www.emro.who.int/sdn/sudan-news/after-٢-years-of-conflict-sudans-health-system-faces-collapse-as-rainy-season-nears.html.

(١) ibid.

(٢) سكاي نيوز عربية، «اقتصاد السودان ينكمش بنسبة ١٣,٥٪ والفقر يفترس البلاد»، ١١ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/.

٦ , ٩٨٤ دولار، بنسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغت -٠ , ١٤٪ في عام ٢٠٢٤م.

التضخم:

ومع استمرار الصراع، ارتفعت معدلات التضخم السنوي من ١٩٣٪ في شهر يوليو إلى ٢١٨٪ في أغسطس ٢٠٢٤م، وتجاوزت نسب التضخم في بعض السلع الأساسية مثل الأدوية والخبز والوقود ٤٠٠٪. تفاقم التضخم بفعل طباعة النقود دون غطاء، وانهيار الإنتاج، وندرة السلع، وغياب أي سيطرة حقيقية من البنك المركزي على السياسة النقدية. بعد أن تفجرت الأسعار بدرجة أكبر نتيجة لانهيار سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل، بالإضافة إلى ندرة السلع الغذائية والأدوية.

وتدهورت قيمة العملة السودانية (الجنيه) أمام العملات الأجنبية، حيث وصل سعر صرف العملة الوطنية من ٦٠٠ جنيه للدولار الواحد قبل اندلاع القتال في ١٥ أبريل 2023م، إلى 2٬679 جنيهاً للدولار الواحد عند إغلاق تداولات الأسبوع الأول من يونيو ٢٠٢٥م، وتراجع في أواخر عام ٢٠٢٥م ليصل إلى 3٬750 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي. ولعل أكثر القطاعات الإنتاجية تأثراً قطاع الزراعة الذي تراجع الإنتاج فيه بسبب الحرب بأكثر من ٤٠٪ بحسب منظمة «الفاو»، مما أثر كثيراً على اقتصاد البلاد، إذ يسهم القطاع بنحو ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة[١]

البطالة:

أدى غياب الأمن وتوقف المؤسسات إلى بطالة حادة قفزت إلى ٤٧٪، مما ألقى بظلاله على معدلات الفقر حيث ارتفعت نسبته إلى ٧١٪ من السكان، مقارنة بـ ٣٣٪ فقط قبل الحرب، وفق مقياس العيش بأقل من ١٥ , ٢ دولار في اليوم[٢].

(١) سكاي نيوز عربية, ٢٠٢٥. اقتصاد السودان ينكمش..، مصدر سبق ذكره.

(٢) سيد أحمد عمر، «اقتصاد الحرب في السودان: قراءة في تقرير البنك الدولي وتحديات ما بعد الحرب»، صحيفة التغيير، ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، https://www.altaghyeer.info/ar.

المحور الثالث:

تفاعلات الأوضاع في السودان مع البيئة الإقليمية والدولية

أضفى الموقع الاستراتيجي المهم للسودان في شرق إفريقيا، وإطلالته على أحد أهم الممرات البحرية في العالم (البحر الأحمر)، ومجاورته لسبع دول، طابعاً معقداً للصراع في السودان. حيث جذب إليه لاعبين إقليميين ودوليين يطمحون إلى تعزيز تواجدهم في البحر الأحمر، بالإضافة إلى انخراط قبائل متداخلة مع دول الجوار في الصراع لنصرة امتداداتها الثقافية والعرقية. فضلاً عن الصراع على الموارد والسلطة، التي ظلت سمةً ملازمة للدولة السودانية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، بسبب غياب المشروع الوطني والدستور الدائم.

أولاً: تفاعلات الأوضاع في السودان مع البيئة الإقليمية

ألقت الحرب السودانية بظلالها على البيئة الإقليمية، حيث برزت إفرازات عدة:

1- زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن في دول الجوار:

يجاور السودان سبع دول، معظمها ـ باستثناء مصر ـ تعاني مسبقاً من هشاشة أمنية. إذ تعاني ليبيا انقسامات داخلية بسبب وجود حكومات متعددة في الشرق (بنغازي) وفي الغرب (طرابلس)، وتأثير قوي للمليشيات، وصراع ذي طابع قبلي في الجنوب. كما تعاني تشاد أزمات اقتصادية وسياسية شبيهة بالسودان، كما أن إفريقيا الوسطى لديها صراعات قبلية وثقافية ونظام سياسي غير مستقر. كذلك تواجه دولة جنوب السودان، منذ انفصالها عن الشمال، صراعاً ذا طابع قبلي–سياسي بين كبريات قبائلها: الدينكا، والشلك، والنوير. كما تواجه إثيوبيا حروب القوميات ضد المركز (الإقليم الصومالي الإثيوبي، الأورومو، الأمهرة، التيغراي، بني شنقول)، وصراعات قبلية بين الصوماليين والعفر والعيسى. وجميع هذه الدول لديها امتدادات إثنية مع السودان، مع ضعف قدرة الدولة على التحكم في الحدود ومراقبتها. وبالتالي أدى ذلك، بعد اندلاع الحرب، إلى الآتي:

- تدفق اللاجئين:

تدفق الملايين من اللاجئين إلى دول الجوار، خاصة مصر وليبيا وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا، الأمر الذي أرهق اقتصاديات هذه الدول، حيث ارتفعت أسعار العقارات والسلع. وتزامن ذلك مع تأثر تجارتها مع السودان، والضغط على الموارد المحدودة في دول تعاني أصلاً من اكتظاظ سكاني. غير أن الجانب المشرق تمثل ـ بعد التطورات الميدانية في عام ٢٠٢٥م وعودة الاستقرار في شمال ووسط السودان، وتمركز المعارك في إقليم كردفان ــ في بدء عودة اللاجئين من دول الجوار، خاصة من مصر وإثيوبيا، وإلى حدٍّ ما من تشاد إلى إقليم دارفور.

- مسارات تهريب السلاح:

في ظل استمرارية الأزمة الليبية والهشاشة الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، أصبحت هناك مسارات لنقل السلاح والمليشيات عبر الحدود. حيث شهدت الحدود السودانية-الليبية «حرب كسر عظام» للسيطرة على هذه المنطقة بين الجيش وقوات الدعم السريع، للحد من تدفق السلاح إلى قوات الدعم السريع، التي كانت تسعى بدورها للسيطرة عليها لضمان تدفق السلاح والمقاتلين من دول الساحل الإفريقي، خاصة النيجر وتشاد، مما أدى إلى نشوب معارك متكررة للسيطرة على هذه المنطقة بين الطرفين خلال عام ٢٠٢٥م.

- التجارة غير الشرعية:

منذ انطلاقة الحرب في السودان في منتصف أبريل 2023م، نشطت التجارة غير الشرعية عبر الحدود الدولية، من تهريب للأسلحة والوقود والبشر، لتمويل العمليات العسكرية، ولم تتوقف حتى الآن، مما أدى إلى استمرارية الحرب وتعقّد الصراع بدخول مرتزقة في العمليات العسكرية بين طرفي الصراع.

- التداخلات القبلية:

التداخلات القبلية بين السودان ودول الجوار، خاصة تشاد والنيجر، تنذر بتمدد الحركات المسلحة العابرة للحدود. حيث إن قبائل الزغاوة والقرعان (وهي

قبائل إفريقية) لها امتدادات بين السودان وتشاد وليبيا، وهي قبائل تدعم القوات المشتركة الحليفة للجيش السوداني. بينما تمتد قبائل الرزيقات «العربية»، خاصة قبيلة المحاميد، بين السودان وتشاد وليبيا والنيجر، وهي تمثل الحاضنة الاجتماعية لقوات الدعم السريع. كما أن لهذه القبائل تاريخاً من الصراع القبلي منذ اندلاع حرب دارفور عام ٢٠٠٣م بين القبائل الإفريقية والعربية، مما يجدد عداوة تاريخية بينها. وقد استفادت هذه القبائل من هذه الميزة ووظفتها لخدمة مصالحها في الحرب، حيث تكررت عمليات اعتقال قيادات من الدعم السريع في أنجمينا وعلى الحدود مع السودان من قبل أبناء قبيلة الزغاوة في المخابرات التشادية الداعمين للقوات المشتركة، وكان آخرها اعتقال مستشار قائد الدعم السريع السابق يوسف عزت. في المقابل، تستغل قوات الدعم السريع القيادات السياسية من أبناء الرزيقات في الحكومة التشادية لتهريب الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود. كما أصبحت مطارات أم جرس وأنجمينا نقاط تواصل لقوات الدعم السريع مع العالم الخارجي بعد إعلان حكومة «تأسيس» في نيالا، عاصمة جنوب دارفور.

ويُعد البعد القبلي للصراع في السودان من أكثر الأبعاد إثارةً للمخاوف من تطور الحرب إلى حرب إقليمية، بانتقال الصراع عبر الحدود الدولية، وتُعد دولة تشاد الأكثر تأثراً بذلك لوجود القبائل الداعمة لطرفي الصراع السوداني.

2- إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وتهديد الأمن والسلم الإقليميين: بات من الواضح أن الصراع في السودان خلق استقطاباً إقليمياً بين قوى مؤيدة للجيش وأخرى مؤيدة لقوات الدعم السريع، حيث تسعى الدول الإقليمية لخلق ترتيبات أمنية تصب في مصالحها، وقد يؤدي ذلك إلى تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والبعيد. وفيما يلي مواقف الدول وأهدافها في الانخراط بالشأن السوداني:

- مصر: تسعى مصر إلى تأمين حدودها الجنوبية التي تمثل عمقاً استراتيجياً لها. كما ترغب في وحدة السودان لضمان استقرار جنوبها، ومنع منافسين إقليميين من التدخل في الشأن السوداني بما يهدد مصالحها الاستراتيجية، خاصة إثيوبيا، وما يتعلق بذلك من ملف مياه النيل وضمان حصصها المائية. إذ إن انقسام السودان إلى دويلات يعني دخول أطراف جديدة في قسمة المياه وإعادة فتح هذا الملف. فضلاً

عـن ضـمان اسـتمرارية مصالحهـا الاقتصاديـة مـع السـودان، خاصـة في المـواد المعدنية الخـام والمـوارد الزراعية.

- تشـاد: تسـعى الحكومة التشـادية إلى تعزيـز قبضتها على السـلطة بشـغل القبائل المهـددة لأمنها واسـتقرارها بحرب خارجية، كما تسـعى إلى إشـغال الحكومة السـودانية عـن التدخـل في شـؤونها الداخليـة، إلى جانب الاسـتفادة من كونها المعـبر الأهم لقوات الدعـم السريع مـع العالم الخارجـي في نقل السـلاح والمقاتلين.
- جنـوب السـودان: دخلـت دولـة جنـوب السـودان في خلافـات مبكـرة مـع شـمال السـودان حـول ملـف الحـدود، خاصـة منطقتـي كافي كنجـي وحفـرة النحـاس في جنـوب دارفـور، ومنطقـة أبيـي في جنـوب كردفـان. إضافـة إلى الخلافـات المتعلقـة بتكريـر نفـط الجنـوب وتصديره عـبر الموانـئ السـودانية ورسـوم العبور. كـما أن توقيع الحركـة الشعبية-شـمال، الحليفـة لجوبـا، اتفاقية مع قـوات الدعم السريـع ضمن تحالف «صمـود» يُعـد دعـماً مـن جنـوب السـودان للحكومـة الموازية.
- إثيوبيـا: تأرجحـت علاقـات السـودان بإثيوبيا بسـبب ملف الحدود (الفشـقة)، وملـف ميـاه النيل وسـد النهضـة، ومطالبة إثيوبيـا بإعادة فتـح اتفاقية ميـاه النيل. وبعد انـدلاع الحـرب، تبادل طرفا الـصراع الاتهامات بالاسـتعانة بمقاتلين مـن إثيوبيا، حيث اتهمـت قـوات الدعم السريـع الجيـش بالاسـتعانة بمقاتلين مـن التيغـراي، بينما اتهمت الحكومـة السـودانية إثيوبيـا بفتـح معسـكرات تدريـب للدعـم السريع ونقل الأسـلحة عبر موانـئ شرق إفريقيا.
- إريتريـا: تدعم إريتريا بشـكل واضح الجيش السـوداني، وقامـت بتدريب قوات متحالفـة معـه عـلى أراضيها، مثـل الأورطـة الشرقية وقـوات من نهـر النيل والشـمالية، كـما تدعـم في الوقت نفسـه قومية التيغـراي ضد الحكومـة الإثيوبية.
- دول الخليـج: تتدخـل دول الخليـج لدعـم مبـادرات الحـل، حيـث قدمـت قطـر والبحريـن مبـادرات، منهـا اتفاقيـة المنامـة التي لم تـرَ النور. كـما تعمـل الإمارات والسـعودية ضمـن مبـادرة الرباعيـة الدوليـة، إضافـة إلى مبـادرة جـدة التـي طرحتهـا السـعودية منـذ بدايـة الحـرب.

ثانياً: تفاعلات الأوضاع في السودان مع البيئة الدولية

تهدد استمرارية الصراع في السودان الأمن الإقليمي والدولي، والتجارة العالمية في البحر الأحمر، وتنعكس تبعاته على الاقتصاد العالمي والأمن الغذائي.

- تهديد الأمن البحري وطرق الملاحة العالمية: يمتلك السودان ساحلاً طويلاً على البحر الأحمر، ومع ضعف الدولة تزداد فرص تهديد الأمن البحري، من القرصنة وتهريب السلاح والبشر، بما يؤثر على أمن البحر المتوسط وأوروبا.
- تنافس اللاعبين الجيوسياسيين الدوليين: أصبح السودان ساحة تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث تطمح روسيا إلى إنشاء قاعدة بحرية على البحر الأحمر، بينما تصاعد الاهتمام الأمريكي مؤخراً لمنع تمدد منافسين دوليين.
- تداعيات الأزمة الإنسانية: يشهد السودان واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية عالمياً، مع ملايين النازحين واللاجئين، ونحو ٢١ مليون شخص مهددين بالمجاعة، وانهيار القطاع الصحي، مما يشكل تهديداً للأمن الإنساني والصحي العالمي.
- تهديد منظومة القانون الدولي وحقوق الإنسان: وضعت الأزمة السودانية منظومة القانون الدولي على المحك، وأسفرت عن فرض عقوبات دولية على مؤسسات وأفراد من طرفي الصراع، وتصاعد الدعوات لحماية المدنيين، وتحريك آليات قانونية دولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

العقوبات الدولية على طرفي الصراع:

في مسعى من المجتمع الدولي لحماية المدنيين واحتواء الصراع، فرض أصحاب المصلحة والفاعلون الدوليون جملة من التدابير والعقوبات على قوات الدعم السريع والجيش السوداني، وعلى بعض الأشخاص والكيانات المرتبطة بهما.

العقوبات الأمريكية على طرفي الصراع:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية (وزارة الخزانة الأمريكية OFAC / وزارة الخارجية) في ٧ يناير ٢٠٢٥م أن قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو ارتكب أفعالاً تتعلق بالإبادة الجماعية وأعمال تطهير عرقي، وقامت بفرض عقوبات عليه،

تمثلت في تجميد أصوله وحظر التعاملات المالية والتجارية، إضافة إلى فرض قيود على سفره. وفي ٢٦ يناير ٢٠٢٥م، أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان على لائحة العقوبات، بموجب أمر تنفيذي ذي صلة بعرقلة التحول الديمقراطي في السودان، وقامت بتجميد أصوله وحظر أي تعاملات مالية معه.

وفي ديسمبر ٢٠٢٥م، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) عقوبات جديدة استهدفت شبكات تجنيد عالمية ووسطاء يعملون على تجنيد مرتزقة أجانب (كولومبيين) للقتال لصالح أطراف في السودان، خاصة قوات الدعم السريع. وفي ذلك، أفادت بوجود مسارات عبر شرق إفريقيا وبعض دول الجوار لمرور المقاتلين، كما تم اتهام دول بتقديم تسهيلات لهذه العمليات التي عقّدت الأزمة السودانية. كما ظهرت تحديثات وتصنيفات جديدة تسلط الضوء على شبكات تمويل وإمدادات أسلحة[١].

العقوبات الكندية:

في شهري فبراير ومارس ٢٠٢٥م، عدلت كندا لوائح العقوبات وأضافت عدداً من الأفراد والكيانات المرتبطة بقوات الدعم السريع مثل محمد حمدان دقلو وإخوته عبد الرحيم والقوني، ومن الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان وعلي كرتي، بما في ذلك أفراد وشركات يُشتبه في دعمهم مالياً ولوجستياً للصراع القائم في السودان[٢].

عقوبات الاتحاد الأوروبي:

فرض الاتحاد الأوروبي في ١٨ يوليو ٢٠٢٥م حزمة جديدة من العقوبات، حيث اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي مجموعة تقييدات جديدة استهدفت أفراداً

(١) U.S. Department of State, "Sanctioning a Transnational Network Fueling the Conflict in Sudan," December ٩, ٢٠٢٥, accessed December ١٧, ٢٠٢٥, https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/٢٠٢٥/١٢/sanctioning-a-transnational-network-fueling-the-conflict-in-sudan/.

(٢) Government of Canada, Consolidated Canadian Autonomous Sanctions List, ٢٠٢٥, accessed December ٢٢, ٢٠٢٥, https://www.international.gc.ca/world-monde/international_relations-relations_internationales/sanctions/consolidated-consolide.aspx?lang=eng.

وكيانات يُنظر إليها على أنها مسؤولة عن انتهاكات أو تهديد السلام والاستقرار في السودان، واتخذ جملة من العقوبات المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول. وفي منتصف نوفمبر-ديسمبر ٢٠٢٥م، قام الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بفرض عقوبات إضافية على قيادات في قوات الدعم السريع، أبرزهم عبد الرحيم دقلو، القائد الثاني للقوة. كما اتخذت بريطانيا حزمة عقوبات على عدد من قيادات الدعم السريع المتهمين بارتكاب فظائع في مدينة الفاشر، وقامت بتجميد أصولهم وفرض حظر سفر على المتورطين في هذه الجرائم.

عقوبات مجلس الأمن الدولي:

جدد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥م نظام العقوبات المتعلقة بالسودان، بما في ذلك حظر الأسلحة على أطراف محددة، كما وضع المجلس قيود سفر وتجميد أصول، مع استمرار عمل لجنة العقوبات ولجنة الخبراء لمراقبة تنفيذها. أدت العقوبات الدولية التي فُرضت على طرفي الصراع منذ يناير ٢٠٢٥م إلى تقويض الشرعية الخارجية للقيادات المتحاربة ورفع كلفة استمرار الحرب، دون أن تنجح في حسمها عسكرياً. فعلى الرغم من أن العقوبات أثرت اقتصادياً وعملياتياً في تعطيل قنوات التمويل، لجأت الأطراف إلى توسيع الاقتصاد الحربي المحلي، ما فاقم الأعباء على المدنيين.

المحور الرابع:

التغطية الإعلامية للأوضاع في السودان (2025م)

يتطلب فهم التغطية الإعلامية للأوضاع في السودان تصنيفها إلى: الإعلام الدولي، الإعلام الإقليمي، الإعلام المحلي أو الوطني، وكذلك تحليل مسألة الحيادية والمهنية الإعلامية للمؤسسات العاملة أو المهتمة بالشأن السوداني، وتعاطي طرفي الصراع معها في ظل الحرب الجارية.

تغطية وسائل الإعلام العالمية والإقليمية للأزمة السودانية ومسألة المهنية:

ركزت وسائل الإعلام العالمية، من حيث المضامين الرئيسية لتغطية مجريات

الأحداث في السودان، على الأبعاد الإنسانية وانهيار الخدمات وجرائم الحرب، مثل أعمال القتل والتهجير القسري، وانتشار المجاعة في بعض المناطق، وتجاوزات باستخدام أسلحة محرمة دولياً في القتال، خاصة في الخرطوم وبعض مناطق إقليم دارفور، وكذلك تغطية تدهور الوضع الأمني والحراك السكاني داخلياً وخارجياً (النزوح واللجوء).

واتبعت بعض وسائل الإعلام العالمية أسلوب التغطية الإعلامية القائمة على إعداد التقارير المعززة بشهادات الناجين من جحيم الحرب، وإعداد إحصائيات وأرقام من منظمات حقوقية ومتخصصة تابعة للأمم المتحدة (مثل تقارير صحيفة الغارديان البريطانية حول التستر على جرائم الإبادة الجماعية في الفاشر)[1].

وفيما يتعلق بمسألة الحيادية والمهنية، فمن الصعب وجود إعلام محايد في ظل الممارسات التي ارتُكبت أثناء الحرب، لذلك لم تكن هناك حيادية مطلقة، وكانت تغطية الإعلام الدولي بشكل نقدي تجاه الأطراف التي ترتكب تجاوزات وتنتهك حقوق الإنسان. لذلك بدت ميولها إلى حشد موقف إنساني واضح أكثر من حياد سياسي وإعلامي في عملية التغطية للحرب وتداعياتها الإنسانية.

الإعلام الإقليمي والأزمة السودانية:

اختلفت منهجية التغطية الإعلامية بشكل واضح في تعاطي الإعلام الإقليمي مع الأزمة السودانية؛ حيث اختلفت باختلاف الجمهور والولاءات والميول. فعلى سبيل المثال، ظلت قناة العربية داعمة للموقف السعودي، بينما دافع الإعلام المصري بضراوة عن موقف الحكومة المصرية الداعم للجيش. وبالتالي، فإن الإعلام الإقليمي قدم تغطيات تبرز جوانب دبلوماسيةً أو أمنيةً أو مصالح إقليميةً حسب ارتباطاتها الإقليمية، لا سيما الإعلام العربي الذي ركز على وساطات دول الجوار (مصر، السعودية)، أو على تهديدات حالة النزوح والتدفق البشري إلى دول الجوار وتأثيراتها على المجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية.

(١) Mark Townsend, "Whistleblower Accuses Foreign Office of 'Censoring' Warning of Sudan Genocide," The Guardian, ٣ December ٢٠٢٥, accessed December ٢٠٢٥, https://www.theguardian.com/global-development/٢٠٢٥/dec/٠٣/whistleblower-accuses-foreign-office-of-censoring-warning-of-sudan-genocide

وكان الاستثناء في المنابر الإعلامية العربية تغطية بعض المؤسسات الإعلامية المملوكة للقطاع الخاص للمعاناة الإنسانية والاعتداءات على المدنيين. وبالتالي، فإن هذا التباين في الأداء الإعلامي الإقليمي يعكس المواقف والخطوط السياسية لدول الإقليم أكثر من كونه سياسات إعلامية، وانعكس الانقسام الإقليمي تجاه الأزمة السودانية على تغطية وسائل الإعلام الإقليمية، كما انعكس ذلك أيضاً على لغة الخطاب الإعلامي ومضامين المادة الإعلامية (خاصة التقارير)، وتباين التركيز وتسليط الضوء على قضايا معينة مع إغفال أخرى، ودعم طرف ضد آخر.

تغطية الإعلام المحلي (الوطني):

استمرت وسائل الإعلام الوطنية في تغطية الأوضاع في السودان متأثرة بظروف الحرب ومواقف طرفي الصراع والقيود التي تضعها لعرقلة عملها أو التأثير عليها. ومن الملاحظ لعمل وسائل الإعلام السودانية في عام ٢٠٢٥م، أنه بدا انقسام المشهد الإعلامي أكثر وضوحاً، حيث انقسم الإعلام الوطني إلى ثلاثة تيارات:

أ- مؤسساتٌ إعلاميةٌ حكوميةٌ مقربةٌ من الجيش والفصائل المتحالفة معه، وتدعم سردية الجيش تجاه الحرب وتروج لتبريرات عسكرية والمواقف الرسمية. ب- وسائلُ مستقلةٌ محليةٌ ظلت تعمل تحت ضغوط كبيرة داخل السودان أو من «منفى رقمي» خارجي. ج- منابرُ المنفى المعارض، وقوامها صحفيون ومؤسساتٌ إعلاميةٌ نقلت عملها إلى خارج السودان أو أُنشئت هناك، وانقسمت هذه المنابر أيضاً بين محايد أو داعم لأحد أطراف الحرب أو ميال للمدنيين.

وقد زاد بروز حكومتين في نيالا وبورتسودان من حدة الانقسام، وبرزت عواصم دول الجوار مثل القاهرة، وأديس أبابا، وكمبالا، ونيروبي كبؤرٍ لأنشطة هذه الوسائل؛ وذلك بسبب انتقال الكوادر الإعلامية والقيادات السياسية المعارضة وإقامتها في هذه المدن. وبرزت إذاعات في التغطية والتوثيق مثل راديو دبنقا (Radio Dabanga). وواجهت الصحافة المطبوعة والإذاعات المحلية ظروف عمل وقيوداً في غاية الصعوبة؛ حيث تعرضت إلى تعطل جزئي أو كلي، وتوقفت عن العمل بصورة نهائية، خاصة في مناطق الصراع؛ حيث تم تدمير الاستديوهات والمكاتب الصحفية،

كما عانت من عدم توفر الطباعة وانقطاع خدمتي الإنترنت والكهرباء[1]. ولتجنب الملاحقات الأمنية، استخدم بعض الصحفيين أسماءً مستعارةً أو عملوا من الخارج.

هذه الظروف أدت إلى تطور الإعلام الجديد وانتشاره على نطاق واسع، حيث استعانت بعض وسائل الإعلام بناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي في مناطق القتال بعد تدريبهم، وأصبح "المراسل المواطن" أو ما يسمى بـ«الصحافة المواطنية» منتشراً بشكل لافت، كما صارت الفيديوهات والشهادات على وسائل التواصل الاجتماعي وما يُعرض فيها بديلاً معلوماتياً رئيسياً[2].

تعامل الحكومة مع وسائل الإعلام:

تراجعت الحريات الصحفية بشكل واضح في السودان، وتم وضع قيود مباشرة وغير مباشرة على العمل الإعلامي. وحسب تقارير المنظمات الحقوقية والمنظمات المهتمة بالحريات الصحفية، مارست الحكومة القمع باعتقال الصحفيين ومصادرة معداتهم، وقامت بمنع بعض القنوات، بل ذهب الأمر أكثر من ذلك عندما أُجبرت مراسلة قناة العربية في بورتسودان على تقديم استقالتها من قِبل وزير الإعلام الذي قام بإلغاء رخصة العمل الخاصة بها، قبل أن تتم إعادتها بعد أشهر من التوقف عن العمل بتدخل من رئيس الوزراء السوداني كامل إدريس.

كما قامت الحكومة أيضاً بمنع المنظمات الإنسانية والإعلامية من الوصول إلى مناطق محورية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحريات الإعلامية وتصنيف السودان في مؤشرات الحريات الصحفية. وواجهت المؤسسات الإعلامية أيضاً تحديات أخرى في سبيل التغطية، أبرزها الانقطاعات المتكررة للإنترنت والاتصالات، خاصة في مناطق القتال، بالإضافة إلى قيود بيروقراطية أعاقت عمل المراسلين المحليين والأجانب، كما أثر ذلك أيضاً على قدرة الإعلام العالمي على التحقق الميداني للأخبار، لتتم عبر بوابات تضعها أطراف الصراع.

(١) عائشة البصري، تغطية الإعلام الدولي للحرب في السودان: الأجندة، التأطير، والقيود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٥، ص ٦

(٢) مصطفى الشيخ. نظرة على صحافة المواطن في السودان. معهد الجزيرة الإعلامي،تم استرجاعه يوم ١١ ديسمبر ٢٠٢٥م من : https://institute.aljazeera.net/en/node/٢٢١

وفي ظل هذا الواقع الإعلامي، أصبحت الحكومة تتعامل مع الإعلام الدولي بتنسيق رسمي لتغطية البيانات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، وكانت في الأغلب انتقائية، بمنح تسهيلات محددة أو رفض دخول المراسلين إلى مناطق حساسة. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت وسائل الإعلام الدولية لفت الانتباه إلى عدم كفاية الحماية للمدنيين، وكذلك إلى الكارثة الإنسانية.

تعامل الدعم السريع وحكومة تأسيس مع وسائل الإعلام:

اتبعت حكومة تأسيس الموازية التابعة لقوات الدعم السريع في نيالا استراتيجيةً إعلاميةً تقوم على ترويج سرديات للحرب وقيادة الرأي العام إلى اتجاه محدد؛ حيث كان الخطاب الإعلامي لها في بداية الحرب يقوم على دعم المدنيين والتحول الديمقراطي، ثم تحولت لغة الخطاب إلى إنهاء دولة الاستقلال «دولة ١٩٥٦م". وبعد استعادة الجيش لمناطق الوسط والخرطوم، تحول الخطاب الإعلامي لها إلى محاربة الإثنيات الشمالية، قبل أن يتراجع مرة أخرى بعد إعلان حكومة تأسيس إلى رفض الاتجاهات الانفصالية التي بدأت تظهر في العلن، والحديث عن المشروع الوطني لبناء سودان جديد، متأثرةً بتحالفها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح عبد العزيز الحلو.

وفي ذلك، اتخذت قوات الدعم السريع وسائل الإعلام الرقمية أداةً مركزيةً لشن سرديات ضد خصومها، كما سعت إلى تقديم نفسها كمدافع عن الأمن والاستقرار، ووظفت شبكات التواصل الاجتماعي لنشر مقاطع فيديو، وإنشاء منصات لناشطين لقيادة سردياتها، ونشر الدعاية السياسية، وضرب الخصوم، والتعبئة العامة، ونشر صور وفيديوهات مزعومة من أرض المعارك للترويج لانتصارات عسكرية للخارج والداخل، وإن كانت مهزومةً[1].

وبعد تشكيل حكومة تأسيس كحكومة موازية في مناطق سيطرتها، حولت قوات الدعم السريع خطابها إلى خطاب رسمي لحكومتها الوليدة، وتغطية كافة

(١) م.ل.اربيكMIArabic، «قوات التأسيس في مواجهة حرب الإعلام»، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، https://imarabic.com.

أنشطتها بصورة مكثفة، وأصبحت منابرها مصادر جديدة للإعلام، وقد ساهم في ذلك عدم قدرة وسائل الإعلام التقليدية على العمل في مناطق سيطرتها. وركزت حكومة تأسيس، لمواجهة عدم تكافؤ القدرات الإعلامية لها مقارنة بإعلام دولة قائمة ذات إمكانيات، على منصات التواصل الاجتماعي بشكل أكبر، من خلال البث الحي من مناطق سيطرتها، لتأكيد وجودها وشرعيتها.

المحور الخامس:

مبادرات الحل السياسي

يشهد السودان منذ اندلاع الحرب في منتصف أبريل 2023م مساراً تصاعدياً نحو التفكيك السياسي والجغرافي للدولة، متأثراً بتزايد التدخلات الإقليمية والدولية. وبحلول عام ٢٠٢٥م تكثفت المبادرات السياسية من أجل الخروج من «المأزق السوداني»، إلا أن معظمها عمّق الأزمة أكثر من كونه قدّم حلولاً جذرية للصراع، في ظل غياب الإرادة الوطنية لكافة الأطراف السياسية المدنية، إضافةً إلى تعدد الفاعلين المسلحين وتدويل الصراع.

أولاً: مبادرات الحل السياسي في السودان (٢٠٢٥م): تعددت المبادرات لإيجاد حل للمشكلة السودانية، وكانت أبرزها:

1) مبادرة الرباعية الدولية: برزت مبادرة الرباعية الدولية، التي تقودها السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، كجهد دولي منسق لوقف الحرب، وأُعلن عنها رسمياً في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥م ببيان مشترك لوزراء خارجية الولايات المتحدة والسعودية ومصر والإمارات، وبدعم من الاتحاد الإفريقي و"إيغاد"، وتركزت على الآتي:

- وقف إطلاق نار مرحلي لمدة ثلاثة أشهر قابل للتجديد.
- فتح المسارات الإنسانية لتقديم المساعدات العاجلة في مناطق الحرب.
- إطلاق عملية سياسية بقيادة مدنية، واستبعاد كل من تورط في الحرب من أي دور مستقبلي، وبدء عملية سياسية داخلية شاملة تؤدي إلى حكم مدني توافقي خلال

تسعة أشهر[1].

إلا أن المبادرة عانت من ثلاث إشكاليات رئيسية، منها: غياب آليات الإلزام لأطراف الصراع، وتباين أجندة الأطراف الرباعية ومصالحها في السودان، وتجاهل جذور الأزمة المرتبطة بإصلاح المؤسسة العسكرية وبنية الدولة. كما أن تعاطيها مع طرفي الصراع بوصفهما أمراً واقعاً منح شرعية ضمنية لاستمرار العنف، بالإضافة إلى أن الحكومة أبدت تحفظات على بعض أعضاء الرباعية وطالبت بإدخال كل من تركيا وقطر.

2) مبادرة الحكومة السودانية المقدمة لمجلس الأمن: قدّم كامل إدريس، رئيس وزراء «حكومة الأمل»، المبادرة رسمياً أمام مجلس الأمن الدولي في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، وطرحت الحكومة السودانية من خلالها خارطة طريق تقوم على شرط استعادة الدولة أولاً، ثم إطلاق حوار وطني شامل، يعقبه انتقال سياسي مضبوط، وإبعاد القوى المدنية التي دعمت قوات الدعم السريع من المشاركة مستقبلاً.

وترتكز المبادرة على وقف إطلاق نار شامل تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وتجميع مقاتلي الدعم السريع في معسكرات تابعة للجيش، مع تأمين عودة اللاجئين، وإعادة الإدماج المدني للمقاتلين غير المتورطين في جرائم ضمن الحياة المدنية بعد التدقيق القانوني، ومعالجة التدابير الأمنية والسياسية، بما في ذلك العدالة الانتقالية والمصالحة. وقد قوبلت المبادرة برفض واسع من قوات الدعم السريع والقوى المدنية، التي اعتبرتها أحادية الطرح، وتربط الحل السياسي بالحسم العسكري غير المحسوم، كما تنظر إليها على أنها تعيد إنتاج الدولة البوليسية القابضة، مما جعلها أقرب إلى أداة لإدارة الصراع لا حله[2].

3) خارطة طريق نيروبي (القوى المدنية): وقّعت الأحزاب السياسية السودانية والحركات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات السياسية، في يوم ١٦

(١) مركز الإمارات للسياسات، «مبادرة المجموعة الرباعية لإنهاء الحرب في السودان: المواقف والتحديات»، ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٧ أكتوبر ٢٠٢٥،
https://www.epc.ae/details/brief/mubadarat-almajmuaa-alrubaeia-li-inha-alharb-fi-alsuwdan

(٢) الجزيرة نت، «نص مبادرة الحكومة السودانية للسلام»، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥، https://www.aljazeera.net/news/٢٣/١٢/٢٠٢٥

ديسمبر ٢٠٢٥م بنيروبي، خارطة طريق بديلة لحل الأزمة السودانية، تتضمن مبادرة من تسع نقاط تهدف إلى إنهاء الحرب في السودان واستعادة الانتقال الديمقراطي. وهي بمثابة منصة مناهضة للحرب، وتسعى إلى وضع المدنيين كـ«قطب ثالث» في مواجهة الطرفين العسكريين في الصراع السوداني: القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية.

وتضمنت مقترحات القوى المدنية نقاطاً تتعلق بالوقف الفوري للحرب وتحقيق سلام شامل، وتشكيل مسار سياسي مدني يضمن تمثيل القوى الشعبية واستعادة الشرعية، وتأسيس سلطة مدنية انتقالية مستقلة عن طرفي القتال، وتطبيق مبدأ المساءلة السياسية. وعلى الرغم من أهمية المبادرة الرمزية والسياسية، إلا أنها افتقرت إلى أدوات الضغط، وتأثرت بتشرذم القوى المدنية وضعف حضورها داخل مناطق السيطرة الفعلية لأطراف القتال[١].

4) مبادرة تحالف صمود (قوى الحرية سابقاً): طُرحت المبادرة في يوم ١٧ أكتوبر 2025م، خلال اجتماعات تشاورية بين التحالف المدني وفريق وساطة دولية، وتُعد من المبادرات المدنية التي تحظى بتأييد نسبي من المدنيين. وهي امتداد لرؤية تحالف قوى الحرية والتغيير، التحالف الرئيسي لقوى ثورة ديسمبر السودانية. وتقوم فكرة المبادرة على رؤية ثلاثية المسارات لوقف الحرب وفتح المسارات الإنسانية، يلي ذلك حوار سياسي لمعالجة جذور الأزمة السودانية، يقود إلى حكومة مدنية انتقالية، وتنسيق الوساطات الدولية والإقليمية لتحقيق سلام دائم. وقد تأثرت المبادرة أيضاً بالانقسامات الداخلية وضعف الدعم الدولي والإقليمي[٢].

(١) E. Husham, "Sudanese Bloc Declares Nairobi Roadmap, but Is It a Civilian Breakthrough?", Al Jazeera, December ٢٢, ٢٠٢٥, accessed December ٢٧, ٢٠٢٥, https://www.aljazeera.com/news/٢٠٢٥/١٢/٢٢/sudanese-bloc-declares-nairobi-roadmap-but-is-it-a-civilian-breakthrough

(٢) محمد أمين ياسين، «تحالف "صمود" السوداني يطرح رؤية شاملة لوقف الحرب»، الشرق الأوسط، ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥، https://aawsat.com.

المحور السادس:

الرؤية المستقبلية والسيناريوهات

إن استمرارية الأزمة السودانية لعامها السابع (أربعة أعوام من عدم الاستقرار وثلاثة أعوام من الحرب) تؤكد أن السودان يعاني من فشل بنيوي مؤسسي أدى إلى هذه الأزمة المعقدة. ولم تشهد الساحة السياسية السودانية تشرذماً أعنف مما هي عليه الآن، حيث أحدثت الخلافات السياسية انقسامات عميقة امتدت إلى المجتمع، وارتفع خطاب الكراهية القبلية والجهوية بصورة غير مسبوقة. ومع حدة الصراع والفشل المؤسسي، تمضي مسارات الدولة السودانية بخطى متسارعة نحو الانقسام ونقطة اللاعودة. ومع ذلك، هناك بصيص أمل يمكن قراءته من خلال ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل السودان، وهي:

السيناريو الأول:

الانقسام وتدويل الصراع ومن ملامحه استمرارية الحرب بوتيرة منخفضة، وقد ترتفع في بعض الأحيان، بما يكرس مناطق نفوذ شبه مستقلة في غرب وشرق السودان. كما أن وجود حكومتين في بورتسودان ونيالا وغياب الثقة بينهما يعزز هذا الاتجاه. كذلك فإن تدخل الفاعلين الإقليميين لدعم أحد الأطراف يطيل أمد الصراع ويجعل السودان ساحة للصراع الإقليمي عبر وكلاء محليين. ومن مؤشرات هذا السيناريو فشل المبادرات السياسية في احتواء الأزمة، مع تنامي الخطاب الجهوي، فضلاً عن عسكرة الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى دولة منقسمة وظيفياً وتفتقد السيادة الفعلية.

السيناريو الثاني:

تسوية مفروضة دولياً ويُعد هذا السيناريو هشاً، ومن ملامحه وقف إطلاق النار عبر مبادرة الرباعية الدولية، الأكثر قبولاً من بين المبادرات، إضافةً إلى تشكيل حكومة انتقالية توافقية محدودة الصلاحيات، مع بقاء مراكز القوة العسكرية دون تفكيك بسبب طبيعة التسوية وغياب رؤية لإصلاح قطاع الأمن. ومن مؤشراته

وجود ضغوط دولية مكثفة، واستمرارية أطراف الصراع السوداني في طرح المبادرات، وإنهاك عسكري للأطراف المتقاتلة وغياب الحسم العسكري، مع توافق إقليمي مرحلي، حيث بات اللاعبون الإقليميون أكثر تقارباً في الرؤى. وقد ينتج عن هذا السيناريو استقرار شكلي قابل للانهيار عند أول اختبار.

السيناريو الثالث:

إعادة بناء مسار وطني ومن ملامح هذا السيناريو نجاح أصحاب المصلحة في توحيد القوى المدنية حول مشروع وطني لإصلاح الدولة، وتفكيك بنية العنف والاقتصاد الحربي، بما يهيئ لمرحلة جديدة من السلام المستقر. ومن مؤشراته تشكيل قيادة مدنية موحدة تتمتع بدعم شعبي واسع، يتزامن مع تغير مواقف الفاعلين الإقليميين، ما يفضي إلى انتقال حقيقي نحو دولة مدنية ديمقراطية. إلا أن هذا السيناريو يظل بعيد المنال، نظراً لأن الأوضاع الراهنة في السودان تتطلب تحولات عميقة غير متوفرة داخلياً ولا خارجياً لدى اللاعبين الإقليميين المنخرطين في الشأن السوداني. وعليه، يظل السيناريو الثاني هو الأرجح حتى الآن، ما لم تظهر «البجعة السوداء» لتغيير مسار الانقسام وتدويل الصراع.

الخاتمة:

واجه السودان خلال عام ٢٠٢٥م ظروفاً في غاية الصعوبة، على الرغم من انحسار الحرب في أقاليم كردفان ودارفور، حيث اندلعت في هذه المناطق حرب كسر عظام في مدينتي الفاشر، عاصمة شمال دارفور، وأم روابة، إضافةً إلى الأبيض، ومدينة النهود، ومناطق الخوي، وأم صميمة، وبابنوسة، والدلنج في كردفان، وكانت هذه المناطق تشهد اشتباكات متكررة.

وألقت الحرب بظلالها على الأوضاع الإنسانية، مع استمرار حالة النزوح، وانتشار الجوع وسوء التغذية والأمراض، وانهيار القطاع الصحي. كما يشهد الاقتصاد السوداني تدهوراً كبيراً بسبب توقف الإنتاج وتداعيات الحرب، وانهيار العملة السودانية، وتفاقم المشكلات المرتبطة بها، مثل التضخم وتراجع الناتج الإجمالي المحلي وانتشار البطالة. وفيما يتعلق بتفاعلات الأزمة السودانية، بات من

الواضح أن الصراع في السودان خلق استقطاباً إقليمياً بين قوى مؤيدة للجيش وأخرى مؤيدة لقوات الدعم السريع، ما يزعزع الاستقرار ويهدد الأمن في دول الجوار، كما ينذر بإعادة تشكيل تحالفات إقليمية ومحاور متصارعة في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

كما تهدد الأزمة السودانية البيئة الدولية بتأثيرها على الأمن البحري وطرق الملاحة العالمية وتنافس اللاعبين الجيوسياسيين الدوليين، وتهدد منظومة القانون الدولي وحقوق الإنسان، ما أدى إلى تصاعد الدعوات لحماية المدنيين وتحريك آليات قانونية دولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية. ولاحتواء الأزمة قُدمت العديد من مبادرات الحل السياسي في السودان خلال عام ٢٠٢٥م، إلا أنها جميعاً لم تحرز تقدماً يُذكر، بسبب غياب الإرادة السياسية وعدم الثقة بين أطراف الصراع السياسي والعسكري، الأمر الذي ينذر بسيناريوهات مستقبلية مخيبة للآمال، وهي: سيناريو الانقسام وتدويل الصراع، وسيناريو تسوية مفروضة دولياً، وإعادة بناء مسار وطني، وهو مسار بعيد المنال بسبب تجذر الأزمة وتعقدها.

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023